مَعرَكة مَصِير لبْنان

في عَهْدِ الانتِدابِ الفرَنسِي

١٩١٨ - ١٩٤٦

الجزء الأول

شفِيق جحا

مَعركة مَصير لبنان

في عهد الانتداب الفرنسي

١٩١٨ - ١٩٤٦

مَعركة مَصِير لبنان

في عهد الانتداب الفرنسي

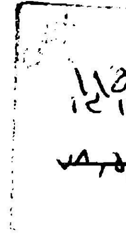
١٩١٨ - ١٩٤٦

شفيق جحا

الجزء الأول

الطبعة الأولى

٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٩٥



يطلب من:

مكتبة رأس بيروت

شارع بلس

تلفون: ٨٠٣٥٨٥

ص.ب: ٥٦٣٥ ـ ١١٣

جدول المحتويات

الجزء الأول

الباب الأول

العهد الانتقالي

الباب الثاني

من إعلان دولة لبنان الكبير إلى إعلان الجمهورية اللبنانية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦

الباب الثالث

الجمهورية اللبنانية في مرحلتها الأولى

الباب الرابع

في غياب الدستور والجمهورية

الباب الخامس

لبنان في النصف الثاني من العقد الرابع

١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

الجزء الثاني

الباب السادس

الفكر السياسي في لبنان

الباب الثامن

معركة الاستقلال

الباب التاسع

معركة الجلاء

مقدمة

تمر الأوطان - كل الأوطان - في فترات معينة من تاريخها بأزمات حادة توقع الفرقة بين أبناء الشعب الواحد، وتهدد كيان الوطن بالتصدع، وتعرّض سيادته واستقلاله للضياع. ومنذ نشأته كدولة مستقلة بعيد الحرب العالمية الأولى حتى الآن يعيش لبنان تحت وطأة كابوس ثقيل من الهواجس والخوف على مستقبله ومصيره. وقد تعرض في أثناء هذه الفترة إلى بضع أزمات هزت كيانه وهددت حريته واستقلاله. وكانت أطولها وأعنفها وأكثرها ضرراً وأشدها تعقيداً الأزمة الأخيرة، المشهورة باسم «الحرب اللبنانية» التي نشبت في ١٣ نيسان سنة ١٩٧٥.

فاقت النتائج المأسوية لهذه الحرب كل التقديرات، وجاوزت كل التوقعات، وأذهلت اللبنانيين والعالم بمفاجآتها المروعة ووحشيتها المفرطة. لقد أصابت أضرارها البشر والحجر، وشملت ويلاتها كل لبنان وجميع اللبنانيين. فما من فئة عبرت عنها هذه الكأس المُرّة، وما من منطقة سلمت من تكبد الخسائر الجسيمة، وتحمل الآلام والأحزان العميقة، أو نجت من الظلم والامتهان والقهر. وزاد في هولها وشرها أن أكثر ضحاياها من الأبرياء المسالمين. ومن مفارقات هذه الحرب المدعوة «الحرب اللبنانية» أنها لم تكن «حرباً لبنانية» بقدر ما كانت «حرب الآخرين في لبنان»، كما وصفها أحد الصحافيين اللبنانيين البارزين. لقد كانت بالحقيقة والواقع حرباً «دولية» بإخراج لبناني، حرباً كان اللبنانيون أداتها ومنفذيها، كما كانوا وقودها وضحاياها في الوقت ذاته.

أثارت الحرب اللبنانية اهتمام العالم أجمع بضراوتها وعبثيتها وتطوراتها الدراماتيكية وتعقيداتها المحلية ونتائجها المأسوية، وكذلك بكونها

مظهراً من مظاهر الحرب الباردة وجولة من الصراع السياسي والنزاع المسلح بين العديد من الأطراف والكتل الإقليمية والدولية المتنافسة من أجل بسط نفوذها وتوطيده في لبنان والمنطقة.

وقد وجد المراقبون في هذا الواقع اللبناني المعقد المثير حقلاً خصباً للدرس والتحليل. فعقدوا لهذا الغرض المؤتمرات والندوات في لبنان كما في غيره من بلدان الشرق والغرب. وانبرى كثيرون من المؤرخين والباحثين والسياسيين والصحافيين والعقائديين من لبنانيين وأجانب لوضع الدراسات المستفيضة عن مختلف جوانب الحرب اللبنانية. ونتيجة لهذا الاهتمام والجهد نُشرت باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية وغيرها من اللغات الحية مئات الكتب والوثائق والتقارير والأبحاث والمحاضرات والإحصاءات مما يتعلق بالأزمة اللبنانية عموماً وبالحرب اللبنانية خصوصاً.

بالرجوع إلى ما كتب ونشر عن الحرب اللبنانية يتبين أنه ينقسم إلى ثلاث فئات متميزة. الفئة الأولى تعنى بتدوين قصة الحرب وسرد أحداثها ووقائعها وشرح ملابساتها وتطوراتها منذ نشوبها في ١٣ نيسان سنة ١٩٧٥ إلى نهايتها بتوقيع وثيقة الوفاق الوطني في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في تشرين الأول سنة ١٩٨٩. والفئة الثانية تركز أبحاثها على مستقبل لبنان ونظامه السياسي ومصيره في فترة ما بعد الحرب. وقد ظهرت دراسات كثيرة في هذا الشأن ترسم صورة لبنان الجديد وتقترح الصيغ والشروط التي يجب أن تتوفر في «لبنان الغد» و«لبنان الذي نريد» و«لبنان القرن الحادي والعشرين» و«لبنان العيش المشترك» و«الجمهورية اللبنانية الثالثة»، إلى آخر ما هنالك من مثل هذه العناوين التي توجت بها بعض الدراسات والأبحاث. والفئة الثالثة من الأبحاث والباحثين التفتت إلى الماضي لتستشف ما فيه من العوامل والأسباب التي ساهمت بشكل أو بآخر في تفجير الوضع اللبناني وخلق الأزمة المستعصية ونشوب الحرب. وقد ظهرت كتب كثيرة بهذا الموضوع تحمل العناوين المعبرة مثل «الجذور التاريخية للحرب اللبنانية» و«لبنان المشكلة والمأساة» و«الجذور التاريخية للمسألة الطائفية» و«الظروف الاجتماعية للحرب اللبنانية» و«الكيان المفخخ». وإني أضيف إلى هذه المجموعة الأخيرة من الكتب هذا الكتاب

الذي عالجت فيه جانباً من خلفيات الحرب اللبنانية في فترة محددة من الزمن هي عهد الانتداب الفرنسي.

اخترت عهد الانتداب الفرنسي بالذات موضوعاً لهذه الدراسة لثلاثة أسباب: أولاً: لأن الأزمة اللبنانية الراهنة الناجمة بالدرجة الأولى عن اختلاف اللبنانيين حول الولاء المطلق للكيان اللبناني السيد الحر المستقل والاعتراف الكامل به وطناً نهائياً لهم قد بدأت فعلاً بصورة عملية جادة في أواخر الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً منذ أعلن المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير في ١ أيلول سنة ١٩٢٠. وثانياً: لأن عهد الانتداب هذا أغنى أدوار التاريخ اللبناني المعاصر، حتى سنة ١٩٧٥، بقصص الصراع العقائدي بين الأفرقاء اللبنانيين حول تقرير هوية بلدهم وانتمائه القومي ومصيره السياسي. وثالثاً: لأنه مع تقديري الكامل للأبحاث القيمة التي أجرتها نخبة من المؤرخين اللبنانيين في السنوات الأخيرة في هذا الحقل فإن المجال لا يزال واسعاً والحاجة قائمة لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الموضوعية الموسعة لتسليط أنوار الحقيقة الساطعة على بعض قضايا هذا العهد وجوانبه التي لا يزال يكتنفها شيء من الغموض والالتباس.

وقد يكون من المفيد لفت انتباه القارىء الكريم إلى بعض المبادىء التي اعتمدت في وضع هذا الكتاب، وأبرزها المبادىء الستة التالية:

أولاً: يركز هذا الكتاب على نقطة محورية أساسية هي مسألة الكيان اللبناني ومصيره، ويتبسط في إبراز العوامل المؤثرة فيها سلباً وإيجاباً، فيعرض مواقف الأفرقاء من هذه المسألة، ويشرح وجهات النظر المختلفة بشأنها، ويتتبع التحولات النوعية التي طرأت عليها، ويقوّم مدى التأثير الذي أحدثه كل ذلك في تكوين نظرة اللبنانيين إلى لبنان كوطن وكيان ودولة.

ثانياً: يتوسع هذا الكتاب في عرض الأحداث التاريخية ويرفدها بالتفاصيل الوافية حيث تدعو الحاجة إلى توضيح الموضوع المطروح على بساط البحث وجلائه ودعمه بالأدلة والبراهين الموضوعية التي تزيل ما قد يشوبه من التباس أو غموض، وتشفي في الوقت نفسه غليل القارىء الأريب وترضي فضوله العلمي.

ثالثاً: إن تاريخ لبنان مرتبط ارتباطاً وثيقاً في بعض مراحله ووقائعه بالتاريخ العام، وبالتاريخ الإقليمي، وبتاريخ سوريا بشكل خاص. ويصعب فهم بعض جوانب هذا التاريخ فهماً كاملاً صحيحاً من دون الرجوع إلى الأحداث الخارجية المؤثرة فيه. وعملاً بهذا المبدأ تضمن هذا الكتاب فقرات ونبذات عن شؤون خارجية ذات علاقة وثيقة جداً بالشؤون اللبنانية. وتقصر هذه الفقرات أو تطول بمقدار ما تتطلبه بعض قضايا التاريخ اللبناني من شرح وتفسير وتوضيح.

رابعاً: يجد القارىء في هذا الكتاب معالجة مستفيضة لبضعة أحداث معينة. وسبب الاستفاضة في بحثها بشكل خاص يرجع إلى أمرين: أولهما، لعلاقتها الوثيقة وتأثيرها المباشر بمسألة الكيان اللبناني ومصيره التي هي موضوع هذا الكتاب والنقطة المحورية فيه. وثانيهما، لأن هذه الأحداث المشار إليها قد أهملت كلياً في معظم الكتب المخصصة للتاريخ اللبناني العام، أو أنها ذكرت فيها بصورة مقتضبة عابرة، وبشكل باهت يقلل من شأنها ويفقدها الأهمية التي لها، ويعتم على دورها البارز في معركة مصير لبنان.

خامساً: إن عدد الوثائق المذكورة في هذا الكتاب كبير جداً. وعوضاً عن نشرها في باب خاص بعنوان «ملاحق» في آخر الكتاب، كما هو مألوف، فضلنا إدراجها في مكانها الطبيعي المناسب في متن الكتاب. فنشرنا بعضها بنصها الكامل حيث تدعو الحاجة إلى ذلك، واكتفينا بانتقاء ونقل فقرات معينة من البعض الآخر عندما توفي تلك الفقرات بالغرض المقصود من الاستشهاد بها. وقد اتبعنا هذا النهج رغبة منا في أن نتيح للقارىء مجال التعرف على الآراء والمواقف مباشرة من أصحابها كما كتبوها بقلمهم أو نطقوا بها بلسانهم. ولهذه الطريقة حسنات ليست أقلها، برأينا، أنها تؤكد للقارىء صدق النية في توخي الحقيقة باحترام الموضوعية، كما أنها توحي إليه بالثقة وتمكنه من الاطلاع بنفسه على النصوص الأصلية وتفسيرها واستخلاص المعاني منها وإصدار أحكامه عليها بحرية ومن دون وسيط.

سادساً: يرد في الهامش، أحياناً، أكثر من مرجع واحد لحدث معين أو رأي ما. ولذلك أسباب من أهمها: أولاً ـ أن المراجع المذكورة قد تمثل وجهات نظر مختلفة بشأن الموضوع الواحد المطروح. ثانياً ـ أن المصادر

المختلفة قد تجمع، بالرغم من تباين مواقف أصحابها، على تأكيد الأمر المذكور، ولهذا دلالته العلمية التاريخية المهمة. ثالثاً ـ أن بعض المراجع المذكورة في الهوامش قد لا تتوفر جميعها بسهولة للقارىء الراغب في التوسع بالرجوع إليها، وأن تسمية أكثر من مرجع واحد في الهامش الواحد من شأنه إرشاد القارىء الباحث ومساعدته بتوسيع مجال الاختيار أمامه، إذ يمكنه، عندئذ، أن يرجع إلى ما هو متوفر، أو يمكن توفيره، لديه من المراجع المذكورة التي تلبي حاجته وتشبع رغبته.

يتألف كتاب «معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي» من المقدمة ـ وهي هذه ـ، وجدول المحتويات، وجدول المراجع والفهرس العام وستة وأربعين فصلاً موزعين على تسعة أبواب هي التالية:

الباب الأول: العهد الانتقالي ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، وفيه عشرة فصول.

الباب الثاني: دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦، وفيه أربعة فصول.

الباب الثالث: الجمهورية اللبنانية في مرحلتها الأولى ١٩٢٦ ـ ١٩٣٢، وفيه فصلان.

الباب الرابع: لبنان في غياب الدستور والجمهورية ١٩٣٢ ـ ١٩٣٦، وفيه خمسة فصول.

الباب الخامس: لبنان في النصف الثاني من العقد الرابع ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وفيه خمسة فصول.

الباب السادس: الفكر السياسي في لبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٤٦، وفيه خمسة فصول.

الباب السابع: لبنان خلال المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٣، وفيه ثلاثة فصول.

الباب الثامن: معركة الاستقلال ١٩٤٣ ـ ١٩٤٦، وفيه سبعة فصول.

الباب التاسع: معركة الجلاء ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، وفيه خمسة فصول.

ولا بد من كلمة عن علاقة الحرب اللبنانية بهذا الكتاب. لقد أوحت

الحرب اللبنانية بموضوعه، وحفزت ظروفها القاسية على تأليفه. ففي الأشهر الأولى من الحرب كان التساؤل عن أسباب الحرب وخلفياتها والعوامل الحقيقية التي فجرتها هو الموضوع المتداول، والشأن الطاغي على كل ما عداه من شؤون. فأوحى إلي هذا الجو الطاغي بموضوع الكتاب. ومثلما أوحى إلي التساؤل عن أسباب الحرب اللبنانية بموضوع الكتاب فإن الحرب نفسها أوجدت الظروف التي حفزتني على الانكباب على تدوين فصوله. فما أن نشبت الحرب حتى فقدت الدولة سيطرتها على الموقف في سائر أنحاء البلاد، فاختل حبل الأمن، وعمت الفوضى، وانتشرت أعمال العنف كمثل الخطف على الهوية، والقتل، والتعذيب، واحتجاز الرهائن، والتهجير، وتفجير العبوات الناسفة والسيارات المفخخة، والقنص، وتبادل القصف بين المتحاربين بالمدافع وراجمات الصواريخ داخل الأحياء السكنية، وأصبحت الطرقات غير سالكة في معظم الأحيان، والتجول محفوف بالمخاطر، والمنازل معرضة للنهب والاحتلال، إلى آخر ما هنالك من ألوان الأذى والعدوان. هذه عينات من أنماط المعاناة المأسوية اليومية التي تكبدها اللبنانيون عموماً وتحملها، بشكل خاص، سكان العاصمة بيروت الذين صمدوا فيها ولم يغادروها حتى في أحلك الأيام سواداً طوال سنوات الحرب الخمس عشرة. كنا في بيروت «سجناء» بالفعل في منازلنا، نقضي فيها أو في الملاجيء معظم الوقت ولا نغادرها إلا لماماً في فترات الهدوء النسبي لقضاء الحاجات الضرورية وفي مقدمتها تأمين الطعام والماء والدواء.

هذا التطور الجذري الذي طرأ على نمط حياتنا خلال سنوات الحرب فرض علينا، نحن «السجناء» في دورنا، أن نبتكر الوسائل التي تبعد عنا السأم والضجر، وتصرفنا عن التفكير بمآسي الحرب وأهوالها، وتنسينا الخوف من الأخطار الرهيبة المحدقة بنا من كل صوب والتي تهدد حياتنا وكرامتنا وأرزاقنا في كل لحظة. وكان علينا أن نجد ما يشغلنا ويملأ الفراغ في أوقاتنا بما يسلي ويفيد كل إنسان حسب ميوله ورغباته. ومن بين الخيارات القليلة المتاحة اخترت لنفسي أن أنصرف إلى تأليف هذا الكتاب. وقد عكفت على تأليفه وسط أجواء الحرب الصاخبة بين هدير المدافع وأزيز الصواريخ ودوي الانفجارات وتكتكة الرشاشات وأنا قابع في «سجني» الطوعي بمنزلي في شارع الحمراء برأس بيروت. وقد استعنت في تصنيفه

بالمصادر والمراجع المتوفرة في مكتبتي الخاصة، وفي مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت المجاورة، وفي مكتبات بعض الأصدقاء الذين تكرموا بوضعها بتصرفي. فلهؤلاء جميعاً مني أوفر الشكر وأصدق الامتنان. وأتت ثمرة هذا الجهد المبذول خلال سنوات الحرب هذا الكتاب الذي أضعه الآن بين أيدي القراء الكرام، وهو بعنوان: «معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩١٨ ـ ١٩٤٦».

إن هذه الدراسة، مع غيرها من الدراسات المماثلة الأخرى الصادرة منذ سنة ١٩٧٥، قد تساعد على توضيح معظم القضايا المهمة المتصلة بتعقيدات المسألة اللبنانية عموماً والحرب اللبنانية خصوصاً. وبذلك يكون مؤلفوها قد أدوا قسطهم من الأمانة العلمية للحقيقة والتاريخ. كما أن لهذه الدراسات فائدة وطنية لا تقل شأناً عن أهميتها العلمية والتاريخية. إنها بتوضيحها وجلائها معظم تعقيدات الأزمة اللبنانية والحرب التي أفرزتها تكون قد ساهمت في إيجاد فهم أعمق وأدق وتفهم على قدر كبير من الموضوعية والإيجابية لهذه القضايا الوطنية المصيرية. وهذا أمر في غاية الأهمية، لأن فهم خلفيات هذه الأزمة وأسبابها بشكل موضوعي هادف إلى الوصول إلى معرفة الحقيقة المجردة لذاتها، متحرراً من عقد الأحكام المسبقة، والأوهام الباطلة، والأهواء الفئوية، والاعتبارات الطائفية، والمصالح الذاتية لهو من أهم شروط النجاح في بناء نظام لبناني جديد بديل، يكون خالياً من الثغرات، وقابلاً للحياة، وقادراً على تثبيت الأمن والاستقرار والعيش الحر الكريم لجميع اللبنانيين على السواء. فعسى أن تساهم هذه الدراسات، مع غيرها من الوسائل، في تسهيل عمل المؤسسات والأفراد الرسميين الذين أوكلت إليهم مهمة وضع الأسس السليمة لبناء لبنان الجديد المعافى، إذ لعلهم يجدون في هذه الدراسات من الحقائق والدروس والعبر التاريخية ما يرشدهم إلى جادة الحق والصواب، ويهديهم إلى ما يزيل عوامل الخلاف والفرقة، ويحقق وحدة اللبنانيين وسعادتهم، ويعزز كرامة لبنان وسيادته واستقلاله ويحصنه ضد المهالك والأخطار.

بيروت في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٩٥.

شفيق جحا

الباب الأول

العهد الانتقالي

١٩١٨ ـ ١٩٢٠

الانتقال من الحكم التركي إلى الحكم الفرنسي

١ ـ متصرفية جبل لبنان عند نشوب الحرب العالمية الأولى

المتصرفية والمتصرف:

ما بين مطلع سنة ١٩١٤ ونهاية سنة ١٩١٨ مرّ نظام الحكم في لبنان بأربعة أدوار متمايزة هي، المتصرفية في سنواتها الأخيرة، والحكم العرفي التركي خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، والحكومة العربية الهاشمية سنة ١٩١٨، وبداية الاحتلال الفرنسي في أواخر الحرب. نشأ عهد المتصرفية سنة ١٨٦١، على أثر فتنة ١٨٦٠ الطائفية، وفق «النظام الأساسي لجبل لبنان»، المعروف أيضاً باسم «بروتوكول ١٨٦٤»، الذي اشتركت بوضعه، بالإضافة إلى تركيا، ست دول أوروبية هي بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا وإيطاليا، وأقره السلطان العثماني عبد العزيز ونشره في ٦ أيلول سنة ١٨٦٤[١]. وبموجب هذا النظام الأساسي أصبح جبل لبنان متصرفية تتمتع باستقلال ذاتي تحت إشراف دولي. وكان ركنا الحكم فيه المتصرف ومجلس الإدارة. كان المتصرف مسيحياً عثمانياً غير لبناني، يعينه الباب العالي بموافقة الدول الست الموقعة على البروتوكول. وهو أعلى موظف في حكومة جبل لبنان، يملك صلاحيات واسعة جداً، وسلطة شبه مطلقة، مرجعه المباشر الباب العالي[٢] بإشراف الدول الست. وفي مطلع

---

(١) أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفية**، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، وفيه نص «النظام الأساسي لجبل لبنان» أو «بروتوكول ١٨٦٤» ص٥٧ ـ ٦١. يشار إلى هذا المرجع بعد الآن هكذا: أسد رستم، لبنان.

(٢) المادة الأولى من النظام الأساسي.

سنة ١٩١٤ كان يتولى هذا المنصب المتصرف الأرمني العثماني أوهانس قيومجيان باشا.

تأليف مجلس الإدارة:

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى في صيف سنة ١٩١٤ كان مجلس الإدارة يتألف من ثلاثة عشر عضواً[٣]، موزعين طائفياً على الشكل التالي: خمسة موارنة، وثلاثة دروز، وعضوان من الروم الأرثوذكس، وعضو واحد لكل من الكاثوليك، والسنة، والشيعة. وكان يمثل قضاء الكورة عضو أرثوذكسي، وقضاء البترون عضو ماروني، وقضاء كسروان عضوان ماروني وشيعي[٤]، وقضاء المتن ثلاثة أعضاء ماروني وأرثوذكسي ودرزي، وقضاء الشوف عضوان درزيان[٥]، وقضاء جزين عضوان ماروني وسني، وقضاء زحلة عضو كاثوليكي، ودير القمر عضو ماروني.

أعضاء مجلس الإدارة سنة ١٩١٤:

أما الأعضاء الذين كانوا يشكلون مجلس الإدارة عند اندلاع نار الحرب العالمية الأولى فهم، نقولا غصن عن قضاء الكورة، وسعد الله الحويك عن قضاء البترون، ونعوم باخوس ومحمد الحاج محسن عن قضاء كسروان، وخليل عقل وإلياس الشويري ومحمد صبرا الأعور عن قضاء المتن، وفؤاد

(٣) كان مجلس الإدارة يتألف في الأصل من ١٢ عضواً (المادة ٢ من النظام الأساسي). ثم أضيف إليهم عضو ماروني خامس من مديرية دير القمر في سنة ١٩١٣، وذلك بموجب المادة الأولى من تعديل جزئي للنظام الأساسي صدر في الآستانة بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩١٢، فارتفع عدد أعضاء المجلس إلى ١٣ عضواً. يراجع نص هذا التعديل في كتاب يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، الطبعة الثانية (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٠) ص٢٤ ـ ٢٥. يشار إليه بعد الآن هكذا: يوسف الحكيم، بيروت ولبنان.

(٤) نقل المقعد الشيعي من قضاء المتن إلى قضاء كسروان. يراجع كتاب إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان ـ الجزء الأول، (بيروت، مطبعة القديس جاورجيوس، ١٩٢٥)، ص٢٨ و٧٠. يشار إليه بعد الآن هكذا: إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان.

(٥) نقل المقعد الدرزي من قضاء جزين إلى قضاء الشوف بموجب المادة الأولى من التعديل الجزئي للنظام الأساسي في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩١٢. راجع يوسف الحكيم، بيروت ولبنان، ص٢٤.

عبد الملك ومحمود جنبلاط عن قضاء الشوف، وسليمان كنعان وحسين حجار عن قضاء جزين، ويوسف البريدي عن قضاء زحلة، وداود عمون عن دير القمر[٦].

رئيس مجلس الإدارة:

كان المتصرف الرئيس الطبيعي لمجلس الإدارة وفقاً لأحكام المادة الأولى من النظام الأساسي. ولكن مهام المتصرف الكثيرة لم تكن تسمح له دائماً بحضور جميع جلسات المجلس، كما أن المتصرفين لم يكونوا يحسنون التكلم باللغة العربية، وأعضاء المجلس لا يتقن جمعهم اللغة التركية، لذلك درج المتصرفون على تعيين وكيل ماروني من خارج المجلس ليقوم بمهام الرئاسة بالنيابة عنهم. وقد عين المتصرف أوهانس قيومجيان في سنة ١٩١٣ حبيب باشا السعد وكيلاً لرئاسة مجلس الإدارة خلفاً لوكيله السابق المتوفي الأمير قبلان أبي اللمع[٧].

٢ ـ الحكم العسكري التركي ١٩١٤ ـ ١٩١٨

حل مجلس الإدارة:

لما دخلت تركيا الحرب، وجاء في أواخر سنة ١٩١٤ وزير البحرية جمال باشا قائداً عاماً للجيش التركي الرابع في سوريا، أعلن الحكم العسكري، وأخضع البلاد كلها، بما في ذلك جبل لبنان، لسيطرته الفعلية المباشرة، وأخذ يتدخل في الشؤون اللبنانية، متجاوزاً صلاحيات المتصرف، وناقضاً امتيازات جبل لبنان. ففي أواخر سنة ١٩١٤ أمر بنفي عضوي مجلس الإدارة خليل عقل ونعوم باخوس إلى الأناضول[٨]، ثم اتبع بهما فيما بعد سعد الله الحويك وفؤاد عبد الملك وسليمان كنعان[٩] وحبيب باشا السعد وكيل الرئاسة[١٠]، واحتجز نقولا غصن في القدس لبعض

(٦) يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان**، ص٦٦.
(٧) المصدر ذاته، ص ٦٠.
(٨) المصدر ذاته، ص ١٦٢.
(٩) المصدر ذاته، ص ١٦٨.
(١٠) المصدر ذاته، ص ١٦٣.

الوقت[١١]. وكان داود عمون، وقد استشعر الخطر المحدق به، غادر جبل لبنان إلى مصر سنة ١٩١٤، قبل دخول تركيا الحرب بوقت قصير[١٢]. وبغياب هؤلاء الأعضاء تعطل عمل مجلس الإدارة، فعمد جمال باشا إلى حله في ٢٣ آذار سنة ١٩١٥ بحجة عدم إخلاص أعضائه للدولة العثمانية[١٣]. وفي أواخر أيار من السنة ذاتها شكل جمال باشا مجلس إدارة جديد بطريق التعيين من بعض الأعيان الذين اصطفاهم[١٤].

إلغاء امتيازات جبل لبنان:

أجرى جمال باشا هذه التغييرات وسواها دون استشارة أوهانس قيومجيان متصرف جبل لبنان، أو الحصول على موافقته. حتى إن الباب العالي نفسه انقطع، بعد وصول جمال باشا إلى سوريا، عن الاتصال بالمتصرف مباشرةً كما تقضي بذلك الأصول والأعراف، وكما كان يجري في السابق[١٥].

استقالة قيومجيان:

لم يرض المتصرف أوهانس باشا عن هذا المس بصلاحياته وكرامته، فأرسل التقارير وطير البرقيات محتجاً على تدخل جمال باشا بالشؤون اللبنانية ولافتاً نظر الباب العالي إلى أن تصرف القائد العام هذا يشكل خرقاً لنظام الجبل ونقضاً لامتيازاته المعترف بها دولياً، وحذّر من انعكاسات هذا السلوك على الوضع الأمني في جبل لبنان[١٦]. ولكن جمال باشا كان ينفذ

---

(١١) المصدر ذاته، ص ١٦٨.

(١٢) Lyne Lohéac, **Daoud Ammoun et la Creation de L'État Libanais**, (Paris, Klincksieck, 1978), P.67. Henceforth cited as Lyne Lohéac, Daoud Ammoun.

(١٣) يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان**، ص١٧٢.

(١٤) المصدر ذاته، ص ١٨٢. تألف مجلس الإدارة الجديد بطريق التعيين من: الأمير سليم أبي اللمع وكيلاً للرئاسة، والأعضاء زخور العازار عن الكورة، وعقل أبي عقل عن البترون، وأحمد الحسيني وأسعد لحود واسكندر الخوري عن كسروان، ورشيد مزهر وإبراهيم الأسود عن المتن وحسين حجار وسامي إرسلان عن الشوف، وفؤاد عازوري عن جزين، ويوسف بردويل عن زحلة، وسليم داود ثابت عن دير القمر.

(١٥) المصدر ذاته، ص ١٥٩ و١٧٦.

(١٦) عزيز بك (مدير الأمن العام في السلطنة العثمانية)، **سوريا ولبنان في الحرب العالمية** =

السياسة العثمانية الرسمية التي كان قد وضع خطوطها العريضة في الآستانة بالاشتراك مع زميليه القويين في الحكم أنور باشا وزير الحربية والقائد العام الفعلي للجيش العثماني، وطلعت باشا وزير الداخلية. وكانت هذه السياسة تهدف إلى إلغاء امتيازات جبل لبنان، وإخضاعه مع سكانه للسيادة العثمانية الفعلية الكاملة[١٧]. لذلك لم تحفل الصدارة العظمى بتنبيهات المتصرف، ولم تعر مطالبه أي اهتمام، بل على العكس، فإن علاقته بجمال باشا ازدادت سوءاً بعد ذلك[١٨]. فما كان منه إلا أن قدم استقالته من منصب المتصرفية في ٤ حزيران سنة ١٩١٥. وكان هذا غاية ما يتمناه ويخطط له جمال باشا.

الحكومة التركية تنفرد بتعيين المتصرفين:

بعد فترة انتقالية دامت ثلاثة أشهر صدرت إرادة سلطانية بتعيين علي منيف بك متصرفاً على جبل لبنان[١٩]، ومرتبطاً مباشرة بوزارة الداخلية في الآستانة كسائر الألوية الأخرى في الأمبراطورية العثمانية[٢٠]. وقد ألغى هذا القرار، وما سبقه من إجراءَات إدارية مماثلة جميع الامتيازات التي كان يتمتع بها جبل لبنان، باستثناء إعفاء اللبنانيين من الخدمة العسكرية، ومن دفع الضرائب للحكومة المركزية في الآستانة مباشرة[٢١]. وهكذا نقض الأتراك بروتوكول سنة ١٨٦٤، وأخضعوا جبل لبنان للحكم التركي المباشر الذي استمر حتى نهاية الحرب.

= الأولى، تعريب فؤاد ميداني، ص١٣٠ ـ ١٣١. يشار إليه بعد الآن هكذا: عزيز بك، سوريا ولبنان.

(١٧) المصدر ذاته، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(١٨) المصدر ذاته، ص ١٣٢ ـ ١٣٥.

(١٩) بعد علي منيف بك عين الأتراك إسماعيل حقي متصرفاً على جبل لبنان سنة ١٩١٦، ثم خلفه في هذا المنصب ممتاز بك، آخر المتصرفين، سنة ١٩١٨.

(٢٠) يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان**، ص٢٢٧.

(٢١) عزيز بك، **سوريا ولبنان**، ص٢٩٦ ـ ٢٩٧.

٣ ـ إعلان الحكومة العربية الهاشمية في جبل لبنان

انسحاب الأتراك وقيام الحكومات العربية:

في أواسط أيلول سنة ١٩١٨ كانت الجيوش الحليفة تتقدم من فلسطين متجهة نحو سوريا وجبل لبنان مطاردة فلول الجيش التركي المنهزم شمالاً. وما كاد شهر أيلول أن ينصرم حتى كان القواد العسكريون والحكام المدنيون الأتراك قد غادروا دمشق[٢٢] وبيروت وبعبدا. فتولت الإدارة في هذه المدن حكومات محلية مؤقتة برئاسة الأمير سعيد الجزائري[٢٣] في دمشق[٢٤]، وعمر الداعوق رئيس البلدية في بيروت، وحبيب فياض أولاً ثم الأميرين مالك شهاب وعادل إرسلان في بعبدا[٢٥].

برقية الأمير سعيد الجزائري إلى البطريرك الماروني:

قام الأمير سعيد الجزائري برفع العلم العربي وإعلان الحكومة العربية الهاشمية في دمشق باسم الشريف حسين ملك الحجاز. وأبرق في ٣٠ أيلول إلى رؤساء البلديات والرجال المسؤولين في سائر المدن الكبرى ومختلف المناطق السورية يدعوهم فيها إلى إعلان حكومات عربية مؤقتة باسم الشريف حسين، فاستجاب معظمهم إلى الطلب وتأسست الحكومات العربية في بيروت وصيدا وصور والنبطية وطرابلس وغيرها[٢٦]. وكان الأمير

---

(٢٢) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام ـ ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤ ـ ١٩٢٢**، ترجمة أسعد كامل إلياس. (لندن، شركة رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢)، ص٣٧٦. يشار إليه بعد الآن هكذا: دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام.

(٢٣) هو أحد أعيان دمشق وحفيد الأمير عبد القادر الجزائري.

(٢٤) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام**، ص٢٧٦.

(٢٥) الأب إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية في ترجمة معلي منار الطائفة المارونية**، (جونيه، مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٣٥)، ص٥٨٤. يشار إليه بعد الآن هكذا: إبراهيم حرفوش، دلائل العناية الصمدانية.

(٢٦) محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، (بيروت، دار متن اللغة، دون تاريخ)، ص٢٢١ ـ ٢٢٢. يشار إليه بعد الآن هكذا: محمد جابر آل صفاد تاريخ جبل عامل؛ أيضاً رشيد نخلة، **كتاب المنفى**، ص٢٣٧ ـ ٢٤٤. (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٥٦)، يشار إليه بعد الآن هكذا: رشيد نخلة، كتاب المنفى.

سعيد الجزائري قد أرسل كذلك إلى البطريرك الماروني إلياس الحويك في بكركي البرقية التالية:

«غبطة بطريرك الطائفة المارونية ـ إنه بعون الله تأسست الحكومة العربية المستقلة باسمنا فنطلب منكم باسم العروبة والوطنية أن تؤسسوا الحكومة العربية عندكم في جبل لبنان.

في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٢٦

رئيس الحكومة العربية

سعيد

ابن الأمير علي باشا الجزائري»(٢٧)

تعيين الركابي حاكماً عسكرياً على دمشق:

فيما تريث البطريرك الماروني في الرد على برقية الأمير سعيد الجزائري كان الجيش الحليف والقوة العربية المساندة قد دخلوا دمشق في اليوم التالي، الأول من تشرين الأول(٢٨). وكان الجيش الحليف بقيادة الجنرال البريطاني السير إدمون اللنبي (Sir Edmund Allenby). أما القوة العربية التي كانت تشكل جزءاً من ذلك الجيش فقد وضعت تحت قيادة الأمير فيصل نجل الشريف حسين ملك الحجاز، يعاونه ضابط الارتباط المشهور باسم «لورنس العرب» (Thomas Edward Lawrence). وما أن دخل الحلفاء دمشق حتى بادرت القيادة العامة إلى تنحية الأمير سعيد الجزائري من رئاسة الحكومة(٢٩)، وعينت اللواء علي رضا باشا الركابي

---

(٢٧) الأب إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٨٣؛ أيضاً، يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام ـ ج٢ ص٨٦٧.

(٢٨) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام**، ص٣٧٦ و٣٨١ و٣٨٢ و٤٣٩. يؤكد فرومكين أن القوات الأسترالية كانت أول من دخل دمشق في صباح ١ تشرين الأول ١٩١٨.

(٢٩) بشأن أسباب عزل الأمير سعيد الجزائري يراجع ما يقوله هو عن هذا الموضوع في كتاب محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨ ـ ١٩٢٢**، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص٤٨. يشار إليه بعد الآن هكذا: محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم**. أما بشأن ما يقوله الآخرون بهذا الصدد يراجع كتاب زين نور الدين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان»، (بيروت، دار النهار =

حاكماً عسكرياً على دمشق، ثم، بعد أيام، رئيساً للحكومة العربية الهاشمية في سوريا، التي جرى الاتفاق بشأن قيامها مع القائد العام الجنرال اللنبي.

تعيين اللواء شكري الأيوبي حاكماً عسكرياً على بيروت وجبل لبنان:

في نفس الوقت الذي عين فيه الأمير فيصل اللواء علي الركابي حاكماً عسكرياً على دمشق، عين كذلك اللواء شكري باشا الأيوبي حاكماً عسكرياً على ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان[٣٠]. وطلب إليه التوجه فوراً إلى بيروت[٣١] لإعلان الحكومة العربية بناء على طلب أهلها[٣٢]. غادر اللواء الأيوبي دمشق على رأس قوة عسكرية رمزية قوامها حوالي مئة جندي[٣٣]. وكان يرافقه لمساعدته في مهمته موفدان من قبل الأمير فيصل هما جميل الإلشي ورستم حيدر[٣٤]. انطلق الأيوبي وصحبه من دمشق مساء الخميس ٣ تشرين الأول سنة ١٩١٨ سالكين طريق خان ميسلون ـ ينطا ـ راشيا ـ حاصبيا ـ جديدة مرجعيون ـ النبطية ـ صيدا ـ بيروت، فوصلوها نهار الاثنين السابع من الشهر المذكور[٣٥]. وجرى لهم استقبال حافل في ساحة البرج وسط المدينة رفع فيه العلم العربي في موقع إعدام الشهداء، وتلي بيان فيصل وكلمة الأيوبي[٣٦]، وخطب ممثلون عن أهل بيروت مرحبين

= للنشر، ١٩٧١)، ص٢١٨ يشار إليه بعد الآن هكذا: زين زين، الصراع الدولي؛ أيضاً، كتاب دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام، ص٣٧٦ و٣٧٧.

(٣٠) رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨)، ص١٨٩ (هامش). يشار إليه بعد الآن هكذا: رستم حيدر، مذكرات.

(٣١) المصدر ذاته، ص ١٨٩؛ أيضاً، نوري السعيد، **مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦ ـ ١٩١٨، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٧)، ص١٠٠ ـ ١٠١. يشار إليه بعد الآن هكذا: نوري السعيد، مذكرات.**

(٣٢) نوري السعيد، مذكرات، ص٩٨.

(٣٣) المصدر ذاته، ص١٠٠ ـ ١٠١.

(٣٤) رستم حيدر، مذكرات، ص١٨٨.

(٣٥) المصدر ذاته، ص ١٨٨ ـ ١٩٣.

(٣٦) المصدر ذاته، ص ١٩٣.

بالوافدين ومعربين عن تأييدهم الحكم العربي[٣٧].

إعلان الحكومة العربية في بعبدا:

وفي اليوم التالي، الثلاثاء ٨ تشرين الأول، عقد اجتماع في دار سليم علي سلام حضره اللواء شكري الأيوبي وحشد من الأعيان والوجهاء وبعض القوى الوحدوية. وبعد المداولة والمشاورة قرر اللواء الأيوبي الذهاب فوراً إلى بعبدا، عاصمة جبل لبنان، لاعلان الحكومة العربية هناك برئاسة حبيب باشا السعد. وفي الساعة الثالثة بعد الظهر قام اللواء الأيوبي ومرافقوه يصحبهم سليم سلام وحشد من أعيان بيروت قاصدين دار الحكومة في بعبدا[٣٨] حيث كان في استقبالهم جمع غفير من الأعيان ومأموري الحكومة وحشد من الأهالي. وفي الحفلة الرسمية التي أقيمت للترحيب به أعلن الأيوبي باسم الشريف حسين ملك الحجاز قيام الحكومة العربية الهاشمية في جبل لبنان، وأعاد مجلس الإدارة القديم، ودعا أعضاءَه إلى القيام بأعمال الحكومة المؤقتة إلى جانب رئيسهم حبيب باشا السعد. فقبل السعد هذا التكليف، وأقسم يمين الولاء والإخلاص للحكومة العربية في دمشق وللملك حسين، وارتفع العلم العربي فوق دار الحكومة في بعبدا[٣٩]. وهكذا عادت إلى مجلس الإدارة شرعيته بعد زوال الحكم التركي وعودة السلام إلى ربوعه.

تحفظ المسيحيين:

ولكن الابتهاج بهذا الحدث الخطير لم يكن شاملاً. فقد تحفظت بشأنه عدة قطاعات مسيحية، ولا سيما في الأوساط المارونية[٤٠]. كما أن

---

(٣٧) بشأن استقبال الأيوبي وصحبه في بيروت، ورفع العلم العربي، والخطب التي ألقيت، يراجع جريدة «البلاغ»، السنة ٩، العدد ١٣٢٤، بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩١٨؛ أيضاً، سليم علي سلام، مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ ـ ١٩٣٨، (بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨١)، قدم لها وحققها وعلق على هوامشها الدكتور حسان علي حلاق، ص٥١. يشار إليه بعد الآن هكذا، سليم سلام، مذكرات.

(٣٨) رستم حيدر، **مذكرات**، ص١٩٣؛ أيضاً، سليم سلام، مذكرات، ص٥١ ـ ٥٢.

(٣٩) إبراهيم الأسود، **تنوير الأذهان** ـ ج٣، ص٩٩ ـ ١٠٠. كان إبراهيم الأسود خطيب الحفلة في بعبدا، وقد روى أحداثها في كتابه المذكور كشاهد عيان.

(٤٠) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٦٨.

الفرنسيين الطامعين في بسط سيطرتهم على سوريا وجبل لبنان أصيبوا بصدمة قوية، ولم يرضوا عن هذا الإجراء، وبادروا إلى محاربته والسعي لإلغائه. وكانت طلائع قواتهم البحرية قد بدأت تصل إلى مرفأ بيروت في نفس اليوم الذي وصل فيه اللواء الأيوبي إلى بيروت وأعلن قيام الحكومة العربية فيها[٤١].

إلغاء الحكم العربي في المنطقة الغربية:

كانت الحكومة الفرنسية قد عينت في ٩ شباط سنة ١٩١٧ قنصل فرنسا العام في بيروت قبل الحرب، جورج بيكو (François Georges-Picot) مفوضاً سامياً لها في بلاد الشرق، ليتولى إدارة «المنطقة الزرقاء»[٤٢] التي ستؤول، بعد تحريرها من الحكم التركي، إلى فرنسا بحسب اتفاقية سايكس - بيكو (Sykes-Picot Agreement) المعقودة سنة ١٩١٦. وكان جورج بيكو ملحقاً بمركز القيادة الحليفة العليا في القاهرة بصفة مستشار سياسي فرنسي للقائد العام البريطاني الجنرال اللنبي. وكان كبير مساعدي جورج - بيكو، الكابتان روبير كولوندر (Robert Coulondre)، هو أيضاً قد عمل في القنصلية الفرنسية في بيروت قبل الحرب معاوناً لجورج بيكو. وكان الرجلان، بحكم عملهما السابق، يعرفان سوريا وجبل لبنان وزعماءَهما، ويفهمان قضاياهما فهماً جيداً. ولما دخلت القوات الحليفة دمشق لم يكن جورج بيكو معها، ولكن معاونه كولوندر كان حاضراً. وهناك، علم من الجنرال نوري السعيد في مساء الثالث من تشرين الأول بمهمة شكري الأيوبي في بيروت[٤٣]. فاحتج الفرنسيون لدى القيادة العليا على إرسال قوة

---

(٤١) بشأن وصول القوات البحرية الحليفة إلى مرفأ بيروت واستقبالها رسمياً من قبل أركان حكومة بيروت العربية، يراجع جريدة «**البلاغ**»، السنة ٩ العدد ١٣٢٣، بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩١٨، ص٢.

(٤٢) المنطقة الزرقاء وتشمل سوريا الغربية الساحلية وجبل لبنان وكيليكيا وجزءاً كبيراً آخر في أواسط وجنوب آسيا الصغرى. راجع الخارطة في كتاب:

George Antonius, **The Arab Awakening**, The story of the Arab National Movement, (London, Hamish Hamilton, 1938). second inpression, opposite page 249. Henceforth cited as: George Antonius, **The Arab Awakening.**

(٤٣) زين زين، **الصراع الدولي**، ص٨١. يروي زين زين هذه الحادثة كما سمع تفاصيلها من

عربية إلى بيروت[٤٤]. وكان الجنرال اللنبي في الفترة الأولى من الاحتلال، وبناءً على تعليمات من الحكومة البريطانية، قد سمح برفع العلم العربي في المنطقة الشرقية الداخلية المشتملة على دمشق وحمص وحماه وحلب، وبتسليم الإدارة المدنية إلى الحكومة العربية الفيصلية في دمشق، وبرفع العلم الفرنسي في المنطقة الغربية الساحلية الممتدة من فلسطين إلى كيليكيا في الأناضول. وبتسليم الإدارة المدنية فيها إلى السلطات الفرنسية. ولما علم الجنرال اللنبي بالأمر، اعتبر أن ما قام به اللواء شكري الأيوبي في بيروت وبعبدا دون علمه أو استئذانه مخالف للتعليمات الصادرة إلى القيادة العليا من الحكومة البريطانية، والمرتكزة على بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو، التي تنص على وضع المنطقة الزرقاء مدنياً، بعد تحريرها، تحت الإدارة الفرنسية[٤٥]. لذلك أمر الجنرال اللنبي في ٩ تشرين الأول بإنهاء مهمة اللواء الأيوبي، وإنزال العلم العربي[٤٦]، وحل الحكومات العربية المؤقتة التي أنشئت في المدن الساحلية وبعض المناطق الغربية الأخرى، وطلب من الأمير فيصل استدعاء اللواء الأيوبي إلى دمشق في الحال[٤٧]. وهكذا لم يدم دور الحكومة العربية في جبل لبنان والمنطقة الساحلية سوى بضعة أيام فقط.

٤ ـ بداية الحكم الفرنسي في لبنان ١٩١٨

القيادة الحليفة تعين حكاماً فرنسيين:

في هذه الأثناء كانت وحدات من الجيش الفرنسي قد نزلت إلى البر في بيروت في ٧ تشرين الأول. وفي الثامن منه وصلت الفرقة العسكرية

= نوري السعيد نفسه في مقابلة خاصة؛ أيضاً يراجع، نوري السعيد، مذكرات، ص١٠١، حيث يروي نوري السعيد هذه الحادثة في محاضرة ألقاها في دار الضباط ببغداد في ٨ مايس [أيار] ١٩٤٧. ولكن نوري السعيد يخطىء في تحديد بعض التواريخ.

(٤٤) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام**، ص٣٧٣؛ أيضاً، زين زين، الصراع الدولي، ص٨١.

(٤٥) زين زين، **الصراع الدولي**، ص٨٠.

(٤٦) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام**، ص٣٧٣.

(٤٧) المصدر ذاته، ص ٣٧٩؛ أيضاً، رستم حيدر، مذكرات، ص١٩٤؛ أيضاً الأب إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٨٥.

البريطانية إلى بيروت قادمة على الطريق الساحلي من الجنوب، ومعها الكتيبة الفرنسية بقيادة الكولونيل دي بياباب (De Piépape). فعينت القيادة الحليفة العليا في ١١ تشرين الأول حكاماً عسكريين فرنسيين على بيروت والمدن الساحلية وبعض المناطق الأخرى المحررة(٤٨)، بالرغم من الاعتراضات التي أبداها الأمير فيصل وبعض سكان هذه المدن على التعيينات المذكورة. أما مجلس إدارة جبل لبنان، ووضع حبيب باشا السعد، فلم يتعرض لهما أحد بشيء في تلك الأيام الأولى من الاحتلال الحليف.

السيطرة الفرنسية على منطقة «أراضي العدو المحتلة الشمالية»:

بعد انقضاء أقل من أسبوعين على إجراء هذه التبديلات والتعيينات في الإدارة المدنية في المنطقة الغربية عاد الجنرال اللنبي وأصدر في ٢٣ تشرين الأول تنظيماً جديداً «لأراضي العدو المحتلة»، كما أطلق عليها. وبموجب هذا التنظيم قسمت هذه الأراضي إلى ثلاث مناطق هي «منطقة أراضي العدو المحتلة الجنوبية»، وتشمل فلسطين ويتولى إدارتها قائد بريطاني. و«منطقة أراضي العدو المحتلة الشرقية» وتشمل سوريا الداخلية وشرق الأردن ويتولى إدارتها قائد عربي هو اللواء علي رضا باشا الركابي. و«منطقة أراضي العدو المحتلة الشمالية» وتشمل المنطقة الساحلية الممتدة من شمالي عكا إلى الإسكندرون وكيليكيا ويتولى إداراتها قائد فرنسي، وقد عين عليها حاكم بيروت العسكري وقائد القوات الفرنسية في الحملة الحليفة الكولونيل دي بياباب(٤٩). وكان هؤلاء القواد الثلاثة، البريطاني والعربي والفرنسي، حكام «أراضي العدو المحتلة» مسؤولين أما القائد العام الجنرال اللنبي، وخاضعين لإشرافه المباشر.

---

(٤٨) يراجع بيان الجنرال اللبني وبيان دي بياباب بهذا الخصوص في جريدة «البلاغ»، السنة ٩ العدد ١٣٢٦، بتاريخ السبت ١٢ تشرين الأول ١٩١٨، ص١.

(٤٩) يختلف تقسيم هذه المناطق الثلاث بعض الشيء عن التقسيم الوارد في اتفاقية سايكس - بيكو. يراجع، سليمان موسى، الحركة العربية - المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ - ١٩٢٤. (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٧) الطبعة الثانية، ص٤٠٦، يشار إليه بعد الآن هكذا: سليمان موسى، **الحركة العربية**.

التصريح الفرنسي ـ البريطاني:

إن هذه الإجراءات الإدارية التي طبقها الجنرال اللنبي في المنطقة الغربية الساحلية ما بين التاسع والثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩١٨، والتي كان أبرز عناوينها إنهاء مهمة اللواء الأيوبي في بيروت، وإنزال العلم العربي، وحل الحكومات العربية المؤقتة، وتعيين حكام فرنسيين في المدن والأقاليم، ووضع منطقة «أراضي العدو المحتلة الشمالية» بعهدة حاكم عسكري فرنسي، كان من شأنها تعزيز النفوذ الفرنسي وتقويته في هذا القسم من سوريا. وقد أقلقت هذه الإجراءات الملك حسين وابنه الأمير فيصل، وأثارت مخاوفهما وشكوكهما في حسن نوايا حليفتيهما. فاحتجّا إلى المراجع البريطانية، ولفتا نظرها إلى المخاطر التي تنطوي عليها سياسة التحيز والتمييز التي تمارس في بلاد الشرق. وقد أخذت السلطات المختصة هذه الاعتراضات بعين الاعتبار، وحاولت إزالة الهواجس والشكوك التي ساورت حليفهما العربي. ففي ٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ أصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية تصريحاً رسمياً مشتركاً جاء فيه:

«إن الغرض الذي ترمي إليه فرنسا وبريطانيا العظمى... هو تحرير الشعوب التي طالما ظلمها الأتراك تحريراً كاملاً ونهائياً، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار السكان الوطنيين لها اختياراً حراً تلقائياً... والحلفاء بعيدون كل البعد عن أن يرغموا سكان هذه المناطق على قبول نظام معين من الأنظمة»(٥٠).

الجنرال اللنبي يطمئن العرب:

كان قد سبق للجنرال اللنبي أن أكد في ١٦ تشرين الأول للملك حسين وللأمير فيصل ولجميع العرب المتخوفين من المطامع الفرنسية في سوريا وجبل لبنان أن جميع التدابير الإدارية التي يتخذها هي عسكرية صرفة ومؤقتة، وإنها لن تؤثر على المصير السياسي الذي سيتقرر في مؤتمر الصلح لتلك المناطق، وأنه يشرف عليها مباشرة، ولا يسمح للحكام العسكريين أن

---

(٥٠) يراجع نص التصريح الفرنسي ـ البريطاني المشترك الصادر بتاريخ ٧ تشرين الثاني، والذي نشر في باريس، ولندن ونيويورك والقاهرة باللغات الفرنسية والانكليزية والعربية في كتاب:
George Antonius, **The Arab Awakening**, AppendixE, PP. 435-436.

يستغلوا مناصبهم لتحقيق أغراض سياسة[٥١].

النشاط السياسي الفرنسي في الشرق:

أثبتت الأيام أن التأكيدات التي أعطتها الحكومتان البريطانية والفرنسية، والتعهدات التي قطعها الجنرال اللنبي لم تكن كافية. فبعد ٢٣ تشرين الأول أصبحت منطقة «أرض العدو المحتلة الشمالية» خاضعة بالفعل للفرنسيين. وقد اتخذوا مدينة بيروت مركزاً لهم. ففيها استقر الكابتان كولوندر قائماً بأعمال المفوض السامي بالوكالة، وفيها أيضاً أقام الحاكم العسكري العام الكولونيل دي بياباب يمارس صلاحياته على المنطقة كلها. وقد بذل هذان الرجلان ومعاونوهما ومن أتى بعدهما جهوداً كبيرة لنشر النفوذ الفرنسي في الشرق. وكان اهتمام السلطات الفرنسية في باريس وبيروت، في ذلك الحين، منصباً في اتجاهين: أولاً، مقاومة التيارات الاستقلالية والمحاولات العربية والبريطانية الهادفة إلى تحجيم دور فرنسا في الشرق وتقليص نفوذها فيه إلى أدنى حد ممكن. وثانياً، السعي الحثيث لكسب تأييد شعبي واسع للوجود الفرنسي في سوريا وجبل لبنان تمهيداً لفرض الانتداب الفرنسي عليهما. وفي سبيل ذلك بذل المسؤولون الفرنسيون المال بسخاء[٥٢]،

---

(٥١) سليمان موسى، **الحركة العربية**، وفيه نص برقية الجنرال اللنبي إلى وزارة الخارجية البريطانية بهذا الخصوص، ص٤٠١.

(٥٢) اسكندر الرياشي، **رؤساء لبنان كما عرفتهم**، (بيروت، المكتب التجاري ١٩٦١)، ص٢١٧. يشار إليه بعد الآن هكذا: اسكندر الرياشي، رؤساء لبنان. يقول اسكندر الرياشي، وقد كان من المقربين جداً من الفرنسيين، ما يلي:

«وكنت سمعت كولوندر يقول إنه إذا كان الإنكليز قد ملأوا سوريا ولبنان بجيوشهم، وليس عند الفرنسيين غير تلك الفرقة الصغيرة من الجنود، فإن فرنسا ما تزال تملك وسائل أخرى لمنافستهم. وهكذا كانت الحالة: المارشال اللنبي وجيشه في جانب والمصاري الفرنساوية في جانب آخر». ص٢١٧.

وفي كتابه الآخر «**قبل وبعد**، ١٩١٨ إلى ١٩٤١، تذكارات اسكندر الرياشي»، (بيروت، ١٩٥٥) الطبعة الثانية، ص١٩. يشار إليه بعد الآن هكذا: اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، يقول اسكندر الرياشي ما يلي:

«هكذا ابتاعت فرنسا الانتداب عندنا، قبل العاطفة وقبل التقاليد الفرنسية ـ المارونية، بالجنيهات المصرية، التي كانت عملة الفرنسيين الرسمية عندما وصلوا مع الإنكليز في تشرين الثاني [الأول] ١٩١٨ للبلاد اللبنانية»، ص١٩.

وعاملوا أصدقاء فرنسا المخلصين معاملة خاصة مميزة، وجاملوا رؤساء الطوائف، وزاروا المناطق اللبنانية ناثرين الوعود الخلابة(٥٣)، واستغلوا المناسبات المختلفة لاطلاق التصاريح المثيرة(٥٤)، التي كانوا يرجون أن يكسبوا بواسطتها مزيداً من الدعم والتأييد لفرنسا بين أبناء الشعب.

مكاسب الفرنسيين السياسية:

حقق الفرنسيون مكاسب سياسية مهمة في هذه الفترة المصيرية القصيرة. ففي أقل من ثلاثة أسابيع، أي قبل انقضاء شهر تشرين الأول سنة ١٩١٨ كانوا قد نجحوا في منع الحكومة العربية في دمشق من السيطرة على المنطقة الشمالية الساحلية، وفي إزالة جميع المظاهر الدالة على وجود تلك الحكومة، كما نجحوا أيضاً في إقناع الجنرال اللنبي بالموافقة على تعيين حكام عسكريين فرنسيين في المدن الساحلية. وبعد أن أتم الفرنسيون تسوية هذه الأمور التفتوا إلى تنظيم الإدارة في جبل لبنان.

الفرنسيون يعيدون تنظيم الإدارة الحكومية في جبل لبنان:

واجه الفرنسيون خيارين صعبين بشأن حكومة جبل لبنان. فكان عليهم إما حلها وإقامة حكم عسكري فرنسي مكانها، كما فعلوا بحكومة عمر الداعوق العربية في بيروت، أو الاعتراف بها وتركها تحكم البلاد. وكان كلا الأمرين صعباً عليهم، ويحمل في طياته الخطر على مصالحهم. فحل حكومة بعبدا، في هذا الوقت الذي لم تكن الظروف تسمح فيه بإجراء

(٥٣) مثال ذلك «البيان الفرنسي ـ البريطاني» الصادر في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ الذي تعد فيه الدولتان شعوب سوريا ولبنان وفلسطين والعراق بالاستقلال والتقدم والازدهار. فقد نشر في الصحف المحلية وطبعت منه نسخ كثيرة وزعت في المدن والقرى، وأشار إليه العسكريون والسياسيون في مختلف المناسبات للتأكيد على صدق نواياهم الحسنة نحو شعوب هذه البلدان وكسب عطفها وتأييدها. راجع النص باللغة الإنكليزية في كتاب:
George Antonius, **The Arab Awakening**, AppendixE, PP. 435-436.

(٥٤) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص٢٤. يقول اسكندر الرياشي عن كولوندر إنه:
«ذهب حضرته في عيد الميلاد سنة ١٩١٨ يحضر قداساً احتفالياً في كنيسة مارجرجس الموارنة ببيروت، أقامه مطران الموارنة على شرف فرنسا،... ووقف [كولوندر] في الجماهير الغفيرة من الموارنة التي جاءَت تحي ممثل فرنسا، وقال إن فرنسا تأتي لهذه البلاد خصيصاً إجابةً لدعوة أصدقائها الموارنة، وللمحافظة عليهم ولإعلاء شأنهم». ص٢٤.

انتخاب مجلس إدارة جديد، قد يحمل اللبنانيين على الشك بحسن نوايا فرنسا نحو استقلالهم، ويبرهن لهم أن الحكومة العربية في دمشق كانت أحرص على استقلال لبنان من حرص فرنسا عليه، حين عهدت بحكم لبنان إلى اللبنانيين أنفسهم. ولم يكن الإبقاء على حكومة حبيب باشا السعد مقبولاً في نظر الفرنسيين أيضاً، وذلك لأنها كانت قد تأسست بمبادرة الحكومة العربية الهاشمية، ولأن شرعيتها كانت مستمدة من شرعية تلك، والفرنسيون لم يعترفوا بحكومة دمشق ورفضوا كل مبادرة قامت بها في المنطقة الشمالية الساحلية. فهم يريدون أن يلغوا كل دور لدمشق في حكم لبنان، وأن يفهم اللبنانيون والعرب أن الفرنسيين وحدهم هم أصحاب الحل والربط في بلاد الشام(٥٥).

كولوندر يتشاور مع البطريرك الماروني:

قبل أن يتخذ موقفاً محدداً من حكومة بعبدا قام مندوب المفوض السامي كولوندر بزيارة بكركي في ٢٣ تشرين الأول سنة ١٩١٨ للتشاور مع البطريرك الماروني بموضوع الحكومة اللبنانية. وكانت حصيلة هذا الاجتماع الاتفاق على صيغة محددة للحكم المؤقت في لبنان، أعلنت بعد ذلك بيومين في بعبدا. وتتلخص هذه الصيغة في أن يتجاهل الفرنسيون كلياً الترتيبات الإدارية التي أجراها اللواء شكري الأيوبي في بعبدا قبل أسبوعين، وأن يعيدوا بمبادرة فرنسية حكم الجبل إلى الشكل الذي كان عليه سنة ١٩١٤، فيرجع مجلس الإدارة إلى ممارسة عمله كالسابق، ويحتفظ رئيسه حبيب باشا السعد بهذا المنصب، ولكنه يعفى من منصب حاكم جبل لبنان الذي كان قد عينه فيه اللواء الأيوبي، ويعين الفرنسيون مكانه ضابطاً فرنسياً

---

(٥٥) عبد الله بن الحسين (الملك عبد الله). مذكرات الملك عبد الله، طبعة ثانية (عمان، منشورات مجلة الرائد، ١٩٤٧)، ص٢٢٢ ـ ٢٢٣، روى الأمير عبد الله بن الحسين (ملك الأردن فيما بعد) في مذكراته أنه في ذات ليلة وفي ساعة متأخرة زاره الكومندان جورج كاترو (الجنرال كاترو فيما بعد) وكان يمثل الجمهورية الفرنسية في مدينة جده بالحجاز، ليستوضحه بشأن إرسال بعض المدافع إلى الشام، ثم قال للأمير عبد الله: **«يجب عليكم أن تستندوا في الشام على فرنسا... إن لفرنسا من الحقوق القديمة ما لا ينبغي تناسيه»**. ص٢٢٢ ـ ٢٢٣. يشار إليه بعد الآن هكذا: الملك عبد الله، مذكرات.

حاكماً على الجبل[٥٦].

فرنسا تعلن الحكم الجديد في بعبدا:

في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩١٨ أقيمت حفلة رسمية في سراي بعبدا لاستقبال مندوب المفوض السامي الفرنسي كولوندر والحاكم الإداري لمنطقة «أراضي العدو المحتلة الشمالية» الكولونيل دي بياباب، حضرها أعضاء مجلس الإدارة والأعيان. وبعد تبادل خطب الترحيب والمجاملة بين حاكم لبنان حبيب باشا السعد ومندوب المفوض السامي كولوندر أعلن هذا الأخير باسم فرنسا وضع صيغة الحكم التي كان قد تم التفاهم عليها مع البطريرك موضع التنفيذ[٥٧]. وهكذا عادت الشرعية إلى مجلس الإدارة مرة ثانية خلال شهر واحد، ولكن على أيدي الفرنسيين في هذه المرة. وعلى أثر ذلك عينت السلطات الفرنسية في ٢ تشرين الثاني الكابيتان بوشه[٥٨] (Boucher) حاكماً إدارياً على جبل لبنان بدل حاكمه الوطني حبيب باشا السعد. وكانت صلاحيات الحاكم الإداري الفرنسي واسعة جداً. وشبيهة بصلاحيات المتصرف في العهد التركي. أما مجلس الإدارة فقد أصبح يتعامل ويتعاون مع حاكم جبل لبنان العسكري الفرنسي مثلما كان يتعامل ويتعاون مع المتصرف في العهد التركي من قبل.

الصفة المؤقتة للحكومة الجديدة:

إن مندوب المفوض السامي كولوندر حرص على التأكيد للبنانيين في احتفال بعبدا وفي مناسبات أخرى أن هذا التدبير الإداري لحكومة لبنان مؤقت، وأنه سيلغى عندما يتقرر مصير لبنان بشكل نهائي ويتحدد نظام الحكم فيه من قبل مؤتمر الصلح الذي سيعقده الحلفاء المنتصرون في الحرب في باريس ابتداءً من ١٨ كانون الثاني سنة ١٩١٩.

---

(٥٦) الأب إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٨٧.

(٥٧) للإطلاع على وصف شامل لهذه الحفلة وما جرى فيها، راجع: جريدة «لسان الحال» العدد ٧٦٦٠ ـ ١٢، بتاريخ ٢٦ تشرين الأول سنة ١٩١٨، ص٢؛ أيضاً، جريدة «البرق»، السنة ٧، العدد ٨ ـ ٤٠١، بتاريخ ٢٧ تشرين الأول سنة ١٩١٨، ص٣١.

(٥٨) خلف بوشه في هذا المنصب بعد مدة الكابيتان ساشه (Séchet)، ثم خلفه القومندان لابرو (Labrue). راجع، إبراهيم حرفوش، دلائل العناية الصمدانية، ص٥٨٧.

المنافسة الفرنسية ـ البريطانية في سوريا وتأثيرها في مصير لبنان

١ ـ الصراع الدولي وخطره على لبنان

التطلع إلى مؤتمر الصلح في باريس:

جرى تعيين الكابيتان بوشه حاكماً عسكرياً على جبل لبنان قبل شهرين تقريباً من انعقاد مؤتمر الصلح في باريس. وكانت جميع الدول والشعوب المعنية بالمؤتمر منهمكة في هذا الوقت بالتحضير للاشتراك بأعماله بشكل أو بآخر أملاً في أن تحقق بواسطته أهدافها السياسية وطموحاتها القومية. ولم تكن هذه الأهداف منسجمة متوافقة، بل متباينة متضاربة. فالدول الكبرى ذهبت إلى المؤتمر لاقتسام غنائم الحرب، وكل منها تسعى للفوز بحصة الأسد على حساب الدول الأخرى. أما البلدان المحررة والشعوب الضعيفة المغلوبة على أمرها فكانت تسعى للوصول إلى مؤتمر الصلح لعرض شكاويها والمطالبة بحقوقها وحريتها واستقلالها.

سوريا أحد محاور الصراع الدولي:

برزت هذه التناقضات الحادة بين رغبة الدول الكبرى في التوسع والسيطرة، وبين طموح البلدان الصغيرة إلى الحرية والاستقلال في منطقة غربي آسيا، وخصوصاً في البلدان العربية التي حررتها جيوش الحلفاء من الحكم التركي. وكانت «سوريا الطبيعية» إحدى أهم البقاع التي احتدم الصراع بشأنها، ليس بين فرنسا وبريطانيا فحسب، بل وفيما بين السوريين أنفسهم كذلك. ولما كان جبل لبنان إقليماً من «سوريا الطبيعية» فقد

انعكست نتائج التنافس والصراع حولها خطراً على كيانه الذي تعرض لأن يصبح مصيره سلعة في سوق المساومات السياسية والتسويات الإقليمية.

٢ ـ المنافسة الفرنسية ـ البريطانية في الشرق الأدنى

فرنسا تريد مرتكزاً لها في شرق البحر المتوسط:

باستثناء الروابط التقليدية بين الفرنسيين والموارنة في جبل لبنان لم يكن لفرنسا، حتى أواخر الحرب العالمية الأولى، موطيء قدم في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وجواره، حيث كان، بخلاف ذلك، وجود سياسي وعسكري قوي وثابت لبريطانيا في مصر والسودان والإمارات العربية في شرق شبه الجزيرة العربية وجنوبها. ولما نشبت الحرب وجدتها فرنسا فرصة مؤاتية لتحقيق تواجدها في قلب هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة، وراحت تخطط للإستيلاء على سوريا الطبيعية كلها بعد أن تنتهي الحرب ويزول الحكم التركي عنها. وقد روى يوسف السودا أنه عندما كان قنصل فرنسا جورج ـ بيكو عائداً إلى بلاده من بيروت في أواخر سنة ١٩١٤ بسبب دخول تركيا الحرب رست الباخرة التي تقله في مرفأ الإسكندرية بمصر مدة يومين. فأقام له وجهاء الجاليتين اللبنانية والسورية في مصر حفلة وداعية في المرفأ، وكلفوا يوسف السودا أن يتكلم فيها باسمهم. يقول السودا:

«فحصرت الكلمة التي ألقيتها بأماني لبنان واللبنانيين واعتمادهم على صديقة الأجيال، ولم أتطرق إلى ذكر سوريا والسوريين. وما أن أنهيت كلامي حتى... تكلم [جورج ـ بيكو] أكثر من عشرين دقيقة... لكنه لم يذكر اسم لبنان، ولا جاء على ذكر اللبنانيين، وختم خطابه بهذه الجملة، «قريباً تنزل فرنسا في بلادكم، فيخفق العلم المثلث الألوان على سوريا الكبرى وجبالها العالية من طوروس إلى عريش مصر»[(١)].

لم يكن جورج ـ بيكو وحيداً في الإفصاح عن هذه السياسة الفرنسية في الشرق. فقد ذكر آتيان فلاندان (Etiénne Flandin) عضو مجلس الشيوخ

---

(١) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، (بيروت، دار الريحاني، ١٩٦٧)، ص٦٩ ـ ٧٠. يشار إليه بعد الآن هكذا: يوسف السودا، في سبيل الاستقلال.

الفرنسي في تقرير له عن سياسة فرنسا في الشرق، قال: «**إن ما تطلبه فرنسا من حلفائها ـ على ما يقضي به التضامن والعدل ـ هو أن تواصل في سوريا وفلسطين رسالتها التاريخية، وهي رسالة ترجع إلى قديم الزمان**»[٢]

وكذلك قال النائب جورج لايغ في مجلس النواب الفرنسي: «**إن محور السياسة الفرنسية هو البحر المتوسط. أحد قطبيه في الغرب الجزائر وتونس ومراكش، ويجب أن يكون القطب الآخر في الشرق سوريا ولبنان وفلسطين**»[٣].

اتفاقية سايكس ـ بيكو تفتح باب الشرق لفرنسا:

بدأت أطماع فرنسا التوسعية في الشرق تتحقق في سنة ١٩١٦. فقد نصت اتفاقية سايكس ـ بيكو، المعقودة في ذلك العام بين فرنسا وبريطانيا وروسيا، على أن ترث فرنسا من الأمبراطورية العثمانية المنهارة سورية وجبل لبنان وشمال العراق وكيليكيا وأقساماً أخرى من جنوب شرق الأناضول. كما أن البند الثالث من هذه الإتفاقية لم يغلق الباب كلياً في وجه المطامع الفرنسية في فلسطين. وفي خريف سنة ١٩١٨ دخلت قوات فرنسية معظم هذه المناطق واحتلتها وتولت إدارة الحكم فيها تحت إشراف القيادة العليا البريطانية في الشرق، بانتظار تثبيت هذا الاحتلال والاعتراف به رسمياً بقرار من مؤتمر الصلح.

بريطانيا تقاوم الأطماع الفرنسية:

لم تكن بريطانيا تنظر بارتياح إلى خطط فرنسا التوسعية في الشرق، فقاومتها باستمرار خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ذلك، لأن بريطانيا كانت تكره أن ترى دولة قوية سواها تسيطر على هذه المنطقة نظراً لأهميتها الاستراتيجية، ولوجود النفط فيها، ولقربها من قناة السويس الموصوفة بشريان الحياة للأمبراطورية البريطانية. وإن كانت ظروف الحرب العالمية الأولى ومقتضياتها قد حتمت على بريطانيا الاشتراك في اتفاقية

---

(٢) المصدر ذاته، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٣) المصدر ذاته، ص ٧٧.

سايكس ـ بيكو، والقبول بإعطاء فرنسا وروسيا ما كانت تعارض في إعطائهما إياه من قبل، فإنها لم تلبث بعد تحسن الأحوال السياسية والعسكرية أن أخذت تشكو من هذه الإتفاقية وتسعى للتملص من الالتزامات التي فرضتها لصالح حليفتيها ومنافستيها في الوقت ذاته. فانفردت في التصرف بفلسطين بإعطائها وعد بلفور (The Balfour Declaration) لليهود في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧. وبنشوب الثورة البولشفيكية بعد ذلك بأيام، وتغير نظام الحكم في روسيا، تخلص الشريكان الفرنسي والبريطاني، على أهون سبيل، من شريكهما الروسي. وخلقت هذه التطورات وضعاً سياسياً جديداً حفز مارك سايكس (Mark Sykes) البريطاني، أحد واضعي الإتفاقية الثلاثية التي تحمل اسمه، إلى التصريح في باريس بعد قيام الثورة الروسية بأقل من شهر بقوله: «**إن عالم ما قبل الحرب قد مات، ولكن عالم ما بعد الحرب لم يولد بعد**»[٤]. ثم إن ردات الفعل العربية الغاضبة على وعد بلفور وعلى اتفاقية سايكس ـ بيكو بعد أن انكشف أمرهما في سنة ١٩١٨ جعلت بريطانيا تميل إلى إلغاء تلك الإتفاقية الأخيرة أو تعديلها على نحو ينفعها ويخفف من وقعها السيء على العرب الذين أصبحوا مقتنعين بأن الحلفاء قد خدعوهم. وأخذت التصريحات البريطانية بهذا الخصوص تتوالى في الصحافة وفي الدوائر السياسية البريطانية العليا. مثال ذلك أن اللورد جورج كيرزون (George Nathaniel Curzon) وزير الخارجية في ذلك الحين صرح في مجلس العموم بأن بريطانيا «تسرعت» في التوقيع على اتفاقية سايكس ـ بيكو، وبأنه «**لو كان يتعين علينا عقد اتفاقات سنة ١٩١٦ من جديد لما عقدناها**»، وذلك، لأن هذه الإتفاقية مجحفة بحق بريطانيا، ولأنها أعطت «**فرنسا مناطق كان أحرى بها أن تكون من نصيب بريطانيا، نظراً لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية معها**»[٥].

ولم تقتصر هذه السياسة البريطانية نحو فرنسا على التصريحات وحدها، بل تجاوزتها إلى الأفعال. فبالضغوطات والمناورات تمكنت

---

(٤) مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦**، (بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص٢٩٠، يشار إليه بعد الآن هكذا: مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي.

(٥) المصدر ذاته، ص ٢٩.

بريطانيا من حمل فرنسا على التنازل لها عن بعض تلك المناطق المشار إليها. ويعود ذلك إلى عدة أسباب لعل من أهمها أن وضع فرنسا العسكري في الشرق الأدنى في أواخر الحرب العالمية الأولى كان ضعيفاً. فالقوة العسكرية الرئيسية التي أجلت الجيش التركي عن سوريا الطبيعية وجنوب آسيا الصغرى كانت بريطانية بالدرجة الأولى. أما الكتيبة الفرنسية التي اشتركت في تلك الحملة فكانت رمزية لا يتجاوز عدد أفرادها الألفين، وخاضعة للقيادة العليا البريطانية أيضاً. وقد وجه الفرنسيون إلى البريطانيين عدة اتهامات تزعم أن البريطانيين استغلوا تفوقهم العسكري في الشرق الأدنى وأخذوا يحاربون النفوذ الفرنسي في سوريا ويعملون على إضعافه وتقليصه، فيتحيزون إلى جانب الأمير فيصل، ويشجعون العناصر الوحدوية السورية المعادية لفرنسا، ويطلقون يد دائرة استخباراتهم للقيام بالأعمال المسيئة إلى هيبة فرنسا، والمضرة بمصالحها وبسمعتها في الشرق الأدنى. ووجد الفرنسيون أنفسهم عاجزين عن مواجهة التحدي البريطاني بنجاح لأنهم لم يكونوا يملكون القوة العسكرية اللازمة لفرض إرادتهم واحترامهم. وهذا ما أقلق المفوض السامي الفرنسي جورج ـ بيكو وجعله في الشهرين الأخيرين من سنة ١٩١٨ يبعث من بيروت بالبرقية تلو البرقية إلى الحكومة الفرنسية يحذرها فيها من مغبة النشاط المعادي لفرنسا الذي تقوم به الدوائر البريطانية، ولا سيما دائرة الاستخبارات. وقد حضها في برقية صادرة في أواسط تشرين الثاني على ما يلي:

«إن السبيل الوحيد لإنقاذ مركز فرنسا المتدهور في سوريا قبل فوات الأوان هو إرسال عشرين ألف جندي فرنسي إلى سوريا، ومطالبة بريطانيا بأن تلقي مسؤولية تنظيم البلاد السورية على كاهل فرنسا. وإلا فإن استمرار وجود الجيش البريطاني في سوريا يعتبر على أنه تشجيع للفئات المعادية لفرنسا»(٦).

إزاء هذا التدهور في العلاقات بين فرنسا وبريطانيا حضر إلى سوريا في أواسط كانون الأول مارك سايكس وحاول مع زميله القديم جورج ـ

(٦) زين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط**، ص٩٢.

بيكو «**أن يهدىء من هياج المطامع والعواطف المتأججة، وأن يوفق بين مختلف المواثيق والآمال التي خلفتها الحرب**»[٧]. وإن كانت جهودهما قد حققت بعض التقدم فإن مشكلة التنافس البريطاني ـ الفرنسي في سوريا ولبنان لم تجد حلاً كاملاً ونهائياً لها. وكانت ما تزال باقية على حدتها عندما التأم مؤتمر الصلح في باريس في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩١٩.

المنافسة على سوريا بين أقطاب مؤتمر الصلح:

انتقل الصراع البريطاني ـ الفرنسي على سوريا إلى مؤتمر الصلح واتخذ شكلاً حاداً يصفه زين زين بقوله:

«**وفي باريس، كان شهر أيار شهر تذمر مرير، واتهامات مضادة. كان كليمنصو (Georges Clemenceau) ووزير خارجيته بيشون (Pichon) يتخذان موقف الهجوم، بينما كان موقف لويد جورج (Lloyd George) يزداد تصلباً إزاء مطالب فرنسا في سوريا. في الرابع من أيار استدعى كليمنصو ويكهام ستيد (Wickham Steed) [محرر جريدة «التايمز» البريطانية]، وشكا له بمرارة من أن لويد جورج كان دوماً ينقض الوعود التي يقطعها على نفسه. وأضاف قائلاً: في بادىء الأمر أبدى لويد جورج موافقته التامة على أن تكون فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا، إنما كان الرئيس ولسون (Woodrow Wilson) يقف عقبة دون ذلك. فكان لويد جورج يقول لي اذهب واتفق مع ولسون أولاً فتراني أقف إلى جانبك في كل أمر شريطة ألاّ تستولي على سوريا بقوة السلاح، وشريطة أن تتخلى عن مطالبك في كيليكيا، وأن تترك الموصل ضمن منطقة النفوذ البريطاني. وقد نفذت هذه الشروط كلها، ولكني بعد أن اتفقت مع ولسون ومعاونه الكابتن هَوس (House)، لم يفعل لويد جورج شيئاً**»[٨].

وفي الوقت نفسه كانت بعض الفئات اللبنانية والسورية، إذ ترفض التبعية لفرنسا أو لبريطانيا نظراً لماضيهما الاستعماري المعروف، ترغب في الانتداب الأميركي، كما أن بعض الدوائر الأميركية كانت تميل إلى قبول هذا

---

(٧) المصدر ذاته، ص ٩٩.

(٨) المصدر ذاته، ص ١١٤.

الانتداب الأميركي على سوريا بناءً على تلك الرغبة الظاهرة[٩].

٣ ـ النزاع بين الدولتين العظميين والعرب

في الوقت الذي كانت فيه الدول الكبرى تتنازع فيما بينها في مؤتمر الصلح وخارجه على اقتسام البلدان العربية المحررة من الحكم التركي كان أبناء تلك البلدان يطالبون بالاستقلال التام والسيادة الكاملة لبلدانهم، ويسعون لتخليصها من الوقوع تحت السيطرة الأجنبية سواء أكانت فرنسية أم بريطانية أم سواهما. وبسبب هذا التناقض في الأهداف والغايات اختلف العرب مع الدول الطامعة في أراضيهم، ثم ما لبث هذا الاختلاف أن تطور إلى نزاع مرير طويل استمر عدة سنين، سياسياً في أغلب الأحيان، وعسكرياً دموياً في بعضها الآخر، وستجلو الفصول التالية من هذا الكتاب أهم وقائعه.

٤ ـ التناقضات الإقليمية ومصير لبنان

ثلاثة مشاريع حلول عربية:

إن النزاع على تصفية التركة العثمانية في البلدان العربية لم ينشب بين الأجانب بعضهم مع البعض الآخر، ولا بينهم وبين العرب من أبناء تلك البلدان فحسب، بل إنه وقع بين أهل البيت الواحد أيضاً. فقد اختلف أبناء البلدان العربية المحررة في الرأي على مصيرها. فتناقضت طروحاتهم ودارت خلافاتهم حول المشاريع الثلاثة التالية: المشروع الأول، إقامة مملكة عربية موحدة تضم سوريا الطبيعية كلها وبلاد ما بين النهرين والحجاز ومناطق أخرى من شبه الجزيرة العربية ويجلس على عرشها الحسين ملك الحجاز[١٠]. عارضت بريطانيا هذا المشروع فسقط عملياً، وبقي المشروعان الآخران. المشروع الثاني، تأسيس مملكة عربية مستقلة في سوريا الطبيعية وحدها وتنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها[١١]. تحفظ البريطانيون

---

(٩) زين زين، **الصراع الدولي**، ص٩٩؛ أيضاً، جريدة «الحقيقة» العدد ١٠٤٣ بتاريخ ٢٧ شباط، والعدد ١١٣٥، في تموز سنة ١٩١٩.

(١٠) تنفيذاً لما اعتبره الحسين تعهداً بريطانياً نصت عليه مراسلات الحسين ـ مكماهون.

(١١) كان من دعاة هذا المشروع ندره المطران، وشكيب ارسلان، وأمين الريحاني. راجع مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص٢٦.

على هذا المشروع فيما يتعلق بفلسطين، وعارضه أكثر المسيحيين في جبل لبنان. المشروع الثالث، إقامة دولتين مستقلتين في سوريا الطبيعية: دولة لبنانية تتألف من جبل لبنان ومناطق أخرى في الشمال والشرق والجنوب، ودولة سوريا تشمل ما تبقى من سوريا الطبيعية. أيد هذا المشروع معظم المسيحيين في جبل لبنان والمناطق الأخرى، وعارضه معظم المسلمين فيها. ونشأ عن هذا التباين في الرأي بالنسبة إلى لبنان فريقان سياسيان هما الوحدويون والاستقلاليون. فالوحدويون هم دعاة الوحدة السورية وجلهم مسلمون، والاستقلاليون هم المطالبون بالكيان اللبناني المستقل السيد الحر، ومعظمهم مسيحيون. وراح كل فريق منهما يسعى لتحقيق أهدافه السياسية بجميع الوسائل المتيسرة له بما في ذلك الدعم الخارجي. ولكن العمل السياسي المغاير لأهداف السياسة الفرنسية أو المعارض لها كان داخل سوريا وجبل لبنان مجازفة خطرة. وكذلك كانت حرية إبداء الرأي شبه معدومة لأنها مقيدة بقانون مراقبة المطبوعات الذي كان يطبق بصرامة. وصحف تلك الأيام تكاد تخلو من الأفكار والأخبار التي لم تكن منسجمة مع ما يريده الفرنسيون. وقد عوض عن هذا النقص الحاصل داخل سوريا وجبل لبنان النشاط الواسع الذي قام به المغتربون اللبنانيون والسوريون في بلدان الاغتراب حيث كانوا يتمتعون بقسط وافر من الحرية والاستقلال الفكري.

٥ ـ نشاط اللبنانيين الاستقلاليين في المهاجر

المغتربون يهتمون بمصير وطنهم الأم:

ترددت أصداء الأجواء السياسية السائدة داخل سوريا وجبل لبنان في بلدان الاغتراب التي كانت تقيم فيها جاليات لبنانية وسورية كبيرة، وخصوصاً في مصر وفرنسا وأميركا الشمالية وأميركا الجنوبية. فبسبب البطش والاضطهاد والتضييق على الحريات التي مارسها الحكام الأتراك في سوريا وجبل لبنان خلال سنوات الحرب وما قبلها ضد المفكرين والأحرار والزعماء الوطنيين، هاجر معظم هؤلاء إلى تلك البلدان حيث حقق الكثيرون منهم نجاحاً باهراً في مجالات الاقتصاد والصحافة والفكر والأدب والسياسة

والاجتماع. وعندما وضع مصير البلدان العربية المحررة على بساط البحث في أواخر الحرب العالمية الأولى وما بعدها شكل هؤلاء المهاجرون تكتلات سياسية من أجل خدمة القضايا المصيرية لوطنهم الأم. وقد تميزت هذه التكتلات بأن جميع أعضائها كانوا من النخبة الممتازة ذوي الكفاءات العالية والمكانة المرموقة في المجتمعات التي حلوا فيها.

حزب الإتحاد اللبناني:

انقسم المغتربون في المهاجر من حيث المبادىء السياسية، كما في الوطن الأم، إلى استقلاليين ووحدويين. وكان أقدم تكتل استقلالي وأوفره نشاطاً حزب «الاتحاد اللبناني». تأسس هذا الاتحاد في القاهرة سنة ١٩٠٩، وانتشرت فروعه في المدن المصرية وفي بعض البلدان الأخرى مثل الأرجنتين والبرازيل وكندا حيث كانت تقيم جاليات لبنانية كبيرة. واستمر الحزب وفروعه في نشاطهم إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ببضع سنوات. وكان هدف «الاتحاد اللبناني» تحقيق استقلال لبنان التام، في حدوده الطبيعية والتاريخية بضمانة الدول الكبرى مجتمعة أو عصبة الأمم، وليس بضمانة دولة واحدة حتى ولو كانت فرنسا. وقد أثار هذا الموقف حفيظة السلطات الفرنسية على «الاتحاد اللبناني» واعتبرته عدواً لفرنسا وخطراً على مصالحها في الشرق. وكان من أبرز أعضائه أوغست أديب، ويوسف السودا، وأنطون الجميل، واسكندر عمون، وخليل أبي اللمع، وبولس مسعد، وسليم أبو عز الدين، وسليم البستاني، وسامي جريديني. وفي سبيل استقلال لبنان قام هذا الحزب بحملة إعلامية واسعة في الصحف والمجلات، وأجرى اتصالات مباشرة مع عدد كبير من الشخصيات والهيئات السياسية الفاعلة في البلدان العربية والأجنبية، ووجه البرقيات وقدم المذكرات إلى مؤتمر الصلح وعصبة الأمم وغيرهما من المراجع الدولية العالية[١٢].

---

(١٢) للمزيد من المعلومات عن حزب «الاتحاد اللبناني» راجع: يوسف السودا، في سبيل الاستقلال، ص٢٥ ـ ٢٦ و٥٠ و٩٤ و١٠٦ و١٣٤ ـ ١٣٥؛ أيضاً عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر**، (بيروت، دار الجيل، ١٩٨٥)، ص١٠١ ـ ١٠٩. يشار إليه بعد الآن هكذا: عصام خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان.

جمعية النهضة اللبنانية:

وفي سنة ١٩١١ تأسست في نيويورك «جمعية النهضة اللبنانية» برئاسة نعوم مكرزل ومن بعده نعوم حاتم. وكان «**هدفها الدفاع عن مصالح لبنان ونجاحه وإعادته إلى حدوده التاريخية والطبيعية، وتأمين حكومة دستورية مستقلة تحت وصاية فرنسا وحدها**»[١٣]. وقام رئيسها نعوم مكرزل ما بين ١٩١٨ و١٩٢٠ بنشاط كبير لدعم القضية اللبنانية باتصالاته المباشرة وبالمذكرات والبرقيات التي وجهها باسم الجمعية إلى كبار المسؤولين أثناء وجوده في فرنسا سنة ١٩١٩. وكذلك بحملته الإعلامية المستمرة في جريدته «الهدى» الواسعة الانتشار والنفوذ في أوساط المغتربين اللبنانيين بالمهاجر الأميركية. وقد لاقت نشاطات هذه الجمعية ومبادؤها استحساناً ودعماً من الفرنسيين[١٤].

الرابطة اللبنانية في باريس:

وفي سنة ١٩١٢ تأسست «الرابطة اللبنانية في باريس»[١٥] برئاسة شكري غانم. ثم تجدد نشاطها في سنة ١٩١٩. وكان من أبرز أعضائها في هذه الفترة الأخيرة عباس بجاني رئيساً، والدكتور قيصر نسيم نائباً للرئيس، وحبيب زغبي أميناً للصندوق، والمحامي هيكل هيكل أميناً للسر، ومن الأعضاء إلياس منسى، وأنطون زوين، وفارس حنا، وجبور حبيقة، والدكتور إلياس عاد، وسعيد نجيم، وخير الله خير الله (أحد محرري جريدة «الطان» (Temps))[١٦]. وكانت أهداف هذه الرابطة قريبة جداً من أهداف «الاتحاد اللبناني»، وتتلخص بتحقيق استقلال لبنان في حدوده الطبيعية والتاريخية ورفض الانتقاص من سيادته أو الهيمنة عليه من أية دولة كانت. وهذا ما جعل وزير الخارجية الفرنسية يعتبر «الرابطة اللبنانية» مثل «الاتحاد

---

(١٣) عصام خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان، ص١١١.

(١٤) المصدر ذاته، ص ١٠٩ ـ ١١٦؛ أيضاً، يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال، ص٥٠.**

(١٥) للتوسع راجع المصدرين السابقين: عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان** ص١١٦ ـ ١٢٠، ويوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٥٠.

(١٦) جريدة «**البرق**»، السنة ١٠، العدد ٧٩ ـ ٤٧٢، الثلاثاء ٤ آذار ١٩١٩، ص١.

اللبناني»، معادية لفرنسا، ويكتب بخصوصها إلى زميله وزير الداخلية في ٧ شباط سنة ١٩١٩ يقول: إن «**هذه اللجنة... التي كانت موضوع اتصالات سابقة من قبل وزارتينا، تقوم حالياً بحملة معادية ليس فقط لمصالح بلادنا العامة في سوريا، ولكن أيضاً معادية لمصالح السكان اللبنانيين والسوريين**»[١٧].

كانت هذه أهم التكتلات السياسية التي أسسها اللبنانيون الاستقلاليون في المهاجر وقامت بنشاط وافر لتحقيق استقلال لبنان بكيانه الخاص وحدوده الموسعة.

٦ ـ نشاط اللبنانيين الوحدويين في المهاجر

أما الفريق الثاني، فريق الوحدويين، فلم يكن أقل حماسة وأخف اندفاعاً من الاستقلاليين في نشر مبادئه والسعي لتحقيق أهدافه. وهو، وإن اختلفت تكتلاته فيما بينها على التفاصيل فإنها كانت تجمع على السعي لتأسيس دولة عربية مستقلة في سوريا الطبيعية يكون جبل لبنان إقليماً من أقاليمها. وكانت أبرزها التكتلات التالية:

اللجنة المركزية السورية في باريس:

كانت أكبر الهيئات الوحدوية وأوسعها نشاطاً في بلدان الاغتراب «اللجنة المركزية السورية» التي تأسست خلال سنوات الحرب العالمية الأولى في باريس بدعم من حكومتها وبتأييد من الفعاليات الاقتصادية الفرنسية. تولى رئاستها أديب من أصل لبناني مقيم في باريس هو شكري غانم. يعاونه جورج سمنه مدير مجلة «الكورسبونداس دوريان» (Correspondance d'Orient)، وجميل مردم، وجميل مكرزل وأنيس شحادة، وتوفيق فارحي، وسواهم[١٨]. كانت أهداف اللجنة توحيد سوريا الطبيعية وتحقيق استقلالها وتنظيمها تبعاً لإرادة أهلها، ضمن نظام فدرالي يؤمن مصالح كافة الأطراف، وبخاصة تحقيق استقلال داخلي لمختلف

---

(١٧) عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان**، ص١١٩.

(١٨) زين زين، **الصراع الدولي**، ص٢٣٢.

المقاطعات بما فيها كيليكيا وفلسطين، وذلك بمساعدة فرنسا من خلال وصايتها على كامل سوريا[١٩]. ولهذا كانت تعارض بشدة إلحاق سوريا بالحجاز لإنشاء دولة عربية هاشمية[٢٠]. قامت اللجنة بدور فعال متعدد الجوانب لتحقيق أهدافها. فنشرت المقالات والأبحاث والأخبار المتعلقة بالمسألة السورية في الصحف، وأقامت الحفلات ونظمت المحاضرات والندوات التي شارك فيها كبار رجال السياسة من عرب وأجانب، وتولت تأمين العرائض وتوجيه البرقيات وإعداد المذكرات وتقديمها إلى أعلى المراجع الفرنسية والدولية. وبفضل الدعم الفرنسي لها تمكن وفد يمثلها من المثول أمام المجلس الأعلى في مؤتمر الصلح في ١٣ شباط سنة ١٩١٩، حيث عرض رئيس الوفد جورج سمنه وجهة نظر اللجنة ومطالبها بشأن المسألة السورية[٢١].

اللجنة اللبنانية ـ السورية في مصر:

تألفت هذه اللجنة من اللبنانيين والسوريين المقيمين يومئذٍ في مصر، في أواسط سنة ١٩١٨، بتشجيع ودعم فرنسيين. مقرها الرئيسي في القاهرة. وقد تشكلت لجنتها المركزية في العاصمة المصرية من عبد الله صفير رئيساً، وشكور باشا أمين صندوق عام، وألفونس زينيه أمين سر عام، وادغار طويل أمين سر عام، وحقي العظم، وألفرد إليان، ونعمة غانم، وهنري مشاقه أعضاء. وضمت اللجنة اللبنانية ـ السورية في مصر حوالي ٧٠٠ عضو موزعين على خمسة فروع إقليمية في القاهرة والإسكندرية وطنطا والمنصورة وبورسعيد. كان من أعضاء مجلس اللجنة الإقليمية في القاهرة عبد الله صفير، وأمين البستاني، والدكتور أسد عطية، والدكتور إسكندر غريب. وفي الإسكندرية جورج دي زغيب وألفرد إليان، وهنري مشاقه، وباترو طراد، وفي طنطا حبيب زوين ونقولا أرقش وقسطنطين سعادة، وفي

(١٩) عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان**، ص٧٥.

(٢٠) زين زين، الصراع الدولي، ص١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢١) المصدر ذاته، ص ١٠٤ ـ ١٠٥؛ للتوسع أيضاً، عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان**، ص١٠٩ ـ ١١٥؛ أيضاً، يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٩٥، ١٠٨ ـ ١١٠، ١٢٧ ـ ١٢٨، ١٣١ ـ ١٣٢.

المنصورة الدكتور عزيز صعب والدكتور أمين الجميل والدكتور شويري، وفي بورسعيد الدكتور سليمان خوري وشكري غريب[٢٢].

وكانت أهداف هذه اللجنة تشبه أهداف اللجنة المركزية السورية في باريس إلى حد كبير، وأهمها:

«تحرير سوريا والسير بها في سبيل الاستقلال تحت رعاية دولة فرنسا وبمساعدتها وبضمانتها على طريقة الاستقلال الإداري لكل من ولايات سوريا مع المحافظة على نوع الاستقلال الحائز عليه لبنان من قبل وعلى الصفة الخاصة به وعلى حقه في السعي لتحقيق أمانيه العادلة. أما علاقة لبنان مع باقي بلاد سوريا فسيؤجل أمر تقريرها لما بعد حسب الظروف»[٢٣].

قامت هذه اللجنة بنشاط واسع في مصر، كما أنها شاركت في النشاط الوحدوي العام بتوجيه البرقيات والعرائض والمذكرات إلى مؤتمر الصلح والمراجع الرسمية الفرنسية[٢٤].

رابطة سوريا ـ جبل لبنان للتحرير:

تأسست «رابطة سوريا ـ جبل لبنان للتحرير» في مدينة نيويورك من نخبة من الأدباء المهجريين كان منهم الدكتور أيوب ثابت رئيساً، وأمين الريحاني نائباً للرئيس، وجبران خليل جبران سكرتيراً للمراسلات الانكليزية، ومخائيل نعيمة سكرتيراً للمراسلات العربية، ونعمة تادروس أميناً للصندوق. وكان من أعضائها نعيم دياب رئيس تحرير جريدة الدايلي ميرور (Daily Mirror)، وشكري بخاش رئيس تحرير مجلة «الفتاة»، وعبد المسيح حداد رئيس تحرير مجلة «السائح». ونسيب عريضة رئيس تحرير مجلة «الفنون»، وإيليا أبي ماضي مساعد رئيس تحرير «الدايلي ميرور»[٢٥]. وتضمن قانونها الأساسي مادة تنص على أن غايتها هي: **«إقامة فدراسيون في**

---

(٢٢) عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان**، ص٨١ ـ ٨٤.

(٢٣) المصدر ذاته، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٢٤) المصدر ذاته، ص ٨١ ـ ٨٤.

(٢٥) المصدر ذاته، ص ٨٤.

سوريا تضم جبل لبنان باستقلال داخلي في حدوده القديمة ودمشق وحلب. . . تحت إرشاد وحماية فرنسا». وفي مادة أخرى تطلب الرابطة «**فصل المسألة السورية عن حركة الحجاز، سواء أكانت تحت شعار «البانا رابيسم»** (Pan-Arabism)، **أم جامعة الشعوب الناطقة بالعربية أم أي شعار آخر»**[٢٦].

وقامت هذه الرابطة بدورها أيضاً في السعي لتحقيق أهدافها الوحدوية وخصوصاً الهدفين المشار إليهما أعلاه، واللذين عبرت عنهما بقوة عريضة بتاريخ أول شباط سنة ١٩١٩ بعثت بها بواسطة وزارة الخارجية الفرنسية إلى السكرتير العام لمؤتمر الصلح طالبة إليه تسليمها إلى الرئيس ودرو ولسون، وإلى رؤساء الحكومات جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا، ودافيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، وفيتوريو ايمانويل أورلندو (Vittorio Emmanuele Orlando) رئيس وزراء إيطاليا[٢٧]. ومما ساعد هذه الرابطة على نشر مبادئها على نطاق واسع وفاعل بين أبناء الجاليتين اللبنانية والسورية في البلدان الأميركية الشهرة الأدبية الكبيرة التي كانت لأفرادها، بالإضافة إلى أنهم كانوا يسيطرون على معظم الصحف والمجلات الكبيرة الصادرة باللغة العربية في الولايات المتحدة الأميركية.

اللجنة الوطنية السورية ـ اللبنانية في البرازيل:

كان في البرازيل جالية لبنانية ـ سورية كبيرة تميزت بنهضتها الأدبية والاجتماعية وباهتمامها بمصير الوطن الأم. أنشأ الوحدويون فيها «اللجنة الوطنية السورية ـ اللبنانية» على غرار اللجان الوحدوية الأخرى في باريس والقاهرة ونيويورك. وقد أرسلت هذه اللجنة مذكرة إلى مؤتمر الصلح بواسطة اللجنة المركزية السورية في باريس في ١٩ كانون الأول سنة ١٩١٨ تطلب فيها «**أن يعهد إلى فرنسا تنظيم سوريا على أساس من الوحدة والاستقلال والنظام الفدرالي»**[٢٨]. و«**لسوريا الحق الذي لا يناقش فيه**

---

(٢٦) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٩٦.

(٢٧) عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان**، ص٨٥.

(٢٨) المصدر ذاته، ص ٨٧.

بالاستقلال وذلك بسبب وحدتها الجغرافية والإثنية»[٢٩]. فمن الناحية الجغرافية، تقول المذكرة: **«إن سوريا تشكل وحدة جغرافية ثابتة وتضم كل الأراضي التي كانت تتألف، تحت النظام التركي، من... ولايات دمشق، وحلب، وبيروت، وسنجقي القدس وجبل لبنان. هذه الأراضي لها حدودها الطبيعية التي تفصل سوريا بوضوح عن باقي البلاد الآسيوية»**[٣٠]. ومن الناحية البشرية، تؤكد المذكرة، أن سورية تشكل وحدة اثنية موحدة واقعياً وثابتة. وإن التباينات الدينية والطائفية فيها تشكل عائقاً عابراً لا بد من أن يتجاوزه التطور الوطني ويزيله[٣١].

حزب الاتحاد السوري في مصر:

إن التكتلات الوحدوية الأربعة التي جرى بحثها أعلاه كانت تُجمع على المطالبة بمساعدة فرنسا وحمايتها للدولة السورية العتيدة. ولكن تكتلات وحدوية أخرى كانت تخالفها الرأي في ذلك؛ منها «حزب الاتحاد السوري» الذي تأسس في القاهرة ما بين أواخر ١٩١٨ ومطلع ١٩١٩ وضم بين أعضائه نخبة من أغنى وألمع الشخصيات اللبنانية والسورية في مصر، منهم ميشال لطف الله، وإدوار كرم، ويعقوب صروف، وفارس نمر، واسكندر عمون، وداود بركات، ونعوم شقير، ورفيق العظم، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر، وكامل القصاب، وسليم تقي الدين، وفؤاد الخطيب، والشيخ رشيد رضا، وعباس المصري، وخليل خياط، والدكتور مشاقة، ومختار الصلح، وخالد الحكيم، وثابت ثابت، وعيسى طنوس، وحسن خالد، وأسعد مفرج، وشبلي جمل، وسليم سركيس، ونقولا حداد[٣٢]. وكان من أهم المبادىء التي تضمنها منهاج الحزب النقاط التالية:

«تشكل سوريا بمجموعها متحداً قومياً عربياً، تمتد، من طوروس في الشمال، ومن الخابور والفرات في الشرق، ومن بادية الشام ومدائن صالح

---

(٢٩) المصدر ذاته، ص ٨٨.

(٣٠) المصدر ذاته، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٣١) المصدر ذاته، ص ٨٨. يعلق الباحث عصام خليفة على ما جاء في مذكرة اللجنة إلى مؤتمر السلام بقوله:

في الجنوب، ومن البحر الأحمر ـ خط العقبة ـ رفح والبحر المتوسط في الغرب.

تتمتع سوريا باستقلال تام، مضمون من عصبة الأمم، وهذه العصبة تضمن أيضاً دستورها وتحمي استقلالها.

تكون عصبة الأمم مرجع حكومة البلاد في طلب الاختصاصيين في بعض المناصب الاستشارية الهامة، وذلك تبعاً لما تراه هذه الحكومة من ضرورة.

تقسم البلاد، إدارياً، إلى ولايات مستقلة ذاتياً، ولكنها مرتبطة مع بعضها لتأمين المصلحة العامة. في هذه التقسيمات تراعى عوامل التقاليد الجغرافية والخصائص المحلية (فلسطين، جبل حوران، تقاليد البدو والنصيرية في ولايات حلب ودمشق ودير الزور) وتقاليد لبنان في حدوده الطبيعية وامتيازاته القديمة.

تشكل الولايات ولبنان حكومة مركزية تكون عاصمتها دمشق صيفاً وبيروت شتاءً، هذه الحكومة تكون مسؤولة أمام الجمعية العامة للبلاد.

عندما تتوصل الأمة العربية إلى تشكيل اتحاد كونفدرالي، فإن سوريا ستنضم إليه بشرط أن لا يؤثر ذلك على وحدتها الوطنية الخاصة ولا على شكل حكومتها»[٣٣].

تكتلات وحدوية أخرى:

بالإضافة إلى «حزب الاتحاد السوري» قامت في عدد من البلدان نشاطات وحركات وحدوية أخرى لا تختلف مبادؤها عن مبادىء «حزب الاتحاد السوري» في مصر إلا في شيء واحد هو مطالبتها، بدل الانتداب الفرنسي، بانتداب بريطاني أو أميركي على سوريا. وكان من بين القائمين

«إن من يقوم بتحليل دقيق للمصطلحات والمنطلقات الفكرية الواردة في هذا النص يستنتج أن أنطون سعادة قد اطلع ـ بدون شك ـ على أدبيات هذه اللجنة».

(٣٢) للتوسع راجع بشأنه عصام خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان، ص٩٥ ـ ٩٩.

(٣٣) عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان**، ص٩٧ ـ ٩٨.

بهذه الدعوة فارس نمر في مصر[٣٤]، وفيليب حتي وجورج خير الله في سوريا، وداود مجاعص والدكتور خليل سعادة وألبير أبو خاطر في أميركا الجنوبية[٣٥].

وبالطبع، عارضت فرنسا جميع التكتلات والأحزاب الوحدوية التي لم تعطها أي دور في حكم سوريا، واتهمت منافستها بريطانيا بدعم هذه الأحزاب ومناصرتها لتقوية نفوذها في المنطقة من جهة، ولمحاربة النفوذ الفرنسي وإضعافه فيها من جهة أخرى[٣٦].

٧ ـ فرنسا تحاول اقناع اللبنانيين بالاتحاد مع سوريا

فرنسا تخيب أمل الاستقلاليين اللبنانيين:

يتبين من هذا العرض أن الوحدويين كانوا يشكلون قوة ضاغطة كبيرة داخل سوريا وخارجها. ومما زاد في أهمية دعوتهم وحصَّنها ضد الاتهام بالطائفية أو التعصب القومي، أن جميع المواقع القيادية فيها على مستوى الدول والأحزاب والأفراد كانت في أيدي المسيحيين. وقد أخذت هذه الدول والأحزاب ترسم الخطط وتضع العرائض والمذكرات المطالبة بالوحدة السورية، وترفعها إلى المراجع الدولية العليا بمؤتمرالصلح في باريس. ولكن الواقع الذي لا يمكن تجاهله هو أن معظم المسيحيين في جبل لبنان بالذات، ولا سيما الموارنة والكاثوليك بشكل خاص، استمروا في معارضتهم الشديدة لكل شكل من أشكال الاتحاد مع سوريا. وقد لجأ هؤلاء إلى فرنسا طالبين منها أن تصون كيان لبنان وتحمي استقلاله، وأعربوا لها عن استعدادهم لدفع ثمن هذه الحماية بقبول الوجود الفرنسي في لبنان، شرط أن لا يمس هذا الوجود جوهر استقلالهم. وكان من المأمول أن ترحب فرنسا بهذه الصفقة دون تردد نظراً للروابط التقليدية التي كانت تربطها بجبل لبنان وأهله. ولكن فرنسا خيبت أمل اللبنانيين بها في هذه المرحلة

---

(٣٤) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٦٥٠ ـ ٦٥٥.

(٣٥) عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان**، ص٩٩ ـ ١٠٠.

(٣٦) المصدر ذاته، ص٩٦.

العصبية من تاريخهم. ذلك، لأن الدول تضع مصالحها الوطنية الخاصة فوق كل مصلحة أخرى. ففرنسا يومئذٍ كانت تطمع في أكثر من لبنان. إنها كانت جادة في السعي لفرض انتدابها على سوريا بكاملها بالرغم من المعارضة الشديدة التي أبداها السوريون. ولكن فرنسا لم تقنط من النجاح في إقناعهم بتغيير موقفهم الرافض للإنتداب الفرنسي. وكان في جملة ما لجأت إليه من وسائل محاولة إغراء الأمير فيصل والوحدويين بتأييدها لهم في توحيد سوريا، بما في ذلك جبل لبنان، تحت حكم عربي «مستقل»، إن هم قبلوا بالإنتداب الفرنسي على الدولة السورية الموحدة المرجوة.

حزب «الاتحاد اللبناني» يرفض دعوة فرنسا إلى قبول الوحدة السورية:

كانت فرنسا، في أثناء ذلك، تطمئن اللبنانيين، وتبدد مخاوفهم، وتحاول إقناع زعمائهم بالفوائد المادية العظيمة التي يحققها لبنان من اندماجه بالدولة السورية. فاتصل الرسميون الفرنسيون باللبنانيين المقيمين والمغتربين لهذه الغاية. ففي أوائل سنة ١٩١٨ طلب ممثل فرنسا في القيادة الحليفة بالقاهرة، جورج ـ بيكو، أن يجتمع بأركان حزب «الاتحاد اللبناني» لعله يقنعهم بنبذ فكرة الاستقلال التام التي كان الحزب يتمسك بها. وتم الاجتماع في أوتيل شبرد، وحضره من «الاتحاد اللبناني» يوسف السودا، وداود عمون، وأوغست أديب، وأنطون الجميل، وجبرائيل تقلا، وداود بركات. وكان هذا بعض ما ورد في الحوار الذي دار بين الفريقين، كما رواه يوسف السودا:

«جماعة الاتحاد اللبناني: كنا نعتقد أن مطالبتنا باستقلال لبنان... تلقى كل مساعدة منكم... فتبين اليوم أنه لم يعد محل للبنان في النهج الجديد.

بيكو: هذا كان ضرورياً على عهد تركيا، وقد كنتم يومئذٍ في حاجة إلى من يدافع عنكم، أما متى أصبحت فرنسا عندكم فضد من تحتاجون إلى دفاع؟

جماعة الاتحاد اللبناني: نحن نعتقد... أن حق لبنان بالاستقلال في

كيانه الخاص وحدوده الطبيعية حق مطلق غير معلق على وجود فرنسا أو غيرها في سوريا... فلا أسهل من إزالة كل سوء فهم إذا صدر تصريح رسمي بالموافقة على هذا المطلب.

بيكو: ليس بالإمكان... إعطاء مثل هذا التصريح، ولكن الأمر بيننا مسألة ثقة.

جماعة الاتحاد اللبناني: نأسف أن يباعد الموقف بيننا، ونحن نكن لكم كل تقدير ولفرنسا كل محبة.

بيكو: إذن نفترق أخصاماً»[٣٧].

لقد اعتبرهم بيكو «أخصاماً» لسياسة فرنسا في الشرق لأنهم لم يسلموا معه بضم جبل لبنان إلى الدولة السورية الموعودة. وتأكيداً لهذه الخصومة رفض روبير كولوندر، وكيل جورج - بيكو في القاهرة، قبول هدية من السجاير والكنزات الصوفية والجوارب أراد «الاتحاد اللبناني» تقديمها في صيف سنة ١٩١٨ للمتطوعين اللبنانيين في الكتيبة الفرنسية في مصر، وقال لمن أتوا إليه يقدمون الهدية:

«فتشوا عن غيري يتعاطى مع «الاتحاد اللبناني» ويوصل هديتكم إلى المتطوعين. «الاتحاد اللبناني» يعادي فرنسا، فإذا احتلت بلادكم، وستحتلها، سترون أنه لا يكون للاتحاد اللبناني فيها قلامة ظفر، ونَقَف بإبهامه على ظفر خنصره»[٣٨].

البطريرك الماروني يرفض الوحدة مع سوريا أيضاً:

في أواخر سنة ١٩١٨ زار المفوض السامي الفرنسي، جورج - بيكو، يصحبه بعض الوجهاء اللبنانيين، الصرح البطريركي الماروني في بكركي حيث حاولوا أن يقنعوا البطريرك إلياس الحويك بالموافقة على إلحاق جبل لبنان بحكومة دمشق، مبينين له الفوائد الجمة التي تعود على لبنان واللبنانيين من اتحادهم مع سوريا ذات السهول الواسعة، والأراضي

(٣٧) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص١١٦ - ١١٧.

(٣٨) المصدر ذاته، ص ١٤٠.

الخصبة، والغلال الوفيرة. ويقول الدكتور يوسف مزهر: «**فلم يكترث البطريرك لهذه الترهات وأسكتهم برفضه القاطع. وعبر المطران يوسف دريان الذي كان حاضراً هذا الاجتماع عن فكر اللبنانيين أجمعهم بهذه العبارة، «لَموتنا في ظل صخورنا خير لنا من الانضمام إلى دمشق». وروى البطريرك نفسه أن دريان قال بالفرنسية ما ترجمته «إن قرنة صغيرة في لبنان أحب إلينا من سهول سوريا الفسيحة**»[٣٩].

فعاد ممثل فرنسا في الشرق وصحبه من بكركي خائبين. وبالطبع لم يكونوا راضين عن موقف البطريرك. ولكن جورج - بيكو لم ييأس، وراح يبحث عن مرجع آخر له وزنه السياسي لكي يجاريه في ما يريد.

---

(٣٩) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٧٣.

الفصل الثالث

المسألة اللبنانية أمام مؤتمر الصلح

١ ـ مجلس الإدارة والعمل السياسي

صلاحيات مجلس الإدارة:

بعد إخفاقه في إقناع أركان حزب «الاتحاد اللبناني» والبطريرك الماروني بالموافقة على الوحدة بين لبنان وسوريا تحت الانتداب الفرنسي، لجأ المفوض السامي جورج ـ بيكو إلى مجلس إدارة جبل لبنان. وكان المطلوب أن يرسل المجلس، بصفته هيئة رسمية تمثل جميع اللبنانيين، وفداً إلى باريس ليعرض المسألة اللبنانية، كما يريدها الفرنسيون أن تعرض، أمام مؤتمر الصلح. فهل كانت هذه المهمة من اختصاص مجلس الإدارة؟

تحددت صلاحيات مجلس الإدارة في المادة الثانية من بروتوكول ١٨٦٤ التي تنص على أن:

«مجلس الإدارة هذا يكون مأموراً بتوسيع التكاليف والبحث في إدارة واردات الجبل ومصاريفه وبيان آرائه بوجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرف من المسائل»[١].

يستدل من هذا النص أن وظائف مجلس الإدارة نوعان، مالية واستشارية. فالوظيفة المالية تتعلق بتوزيع الضرائب على المكلفين والبحث في إدارة الواردات والمصاريف. أما الوظيفة الاستشارية فلم يعين البروتوكول

---

(١) أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفية**، ص٥٧؛ أيضاً، عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، (بيروت، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤)، ص٤٧٨ ـ ٤٧٩. يشار إليه بعد الآن هكذا: عبد العزيز نوار، وثائق أساسية.

حدودها، بل جعلها رهناً بمشيئة المتصرف الذي كان له الحق في أن يطرح أي موضوع يتعلق بحسن إدارة الجبل لبحثه وإبداء الرأي فيه. ولا يحق للمجلس، في أي حال من الأحوال، أن يأخذ المبادرة في إثارة أو بحث أي موضوع، عدا المواضيع المالية المشار إليها، بدون طلب من المتصرف. ورأي المجلس استشاري وهو غير ملزم للمتصرف الذي له أن يقبله أو أن يرفضه.

والنص الذي يذكر صلاحيات مجلس الإدارة في البروتوكول عام يشير إلى الأسس ولا يورد التفاصيل، أو يعين الأعمال التي تدخل في نطاق هذه الصلاحيات. ولكن الممارسة الطويلة لهذه الصلاحيات أفرزت تلك الأعمال بجلاء وجعلتها واضحة محددة. وقد حصرها أحد أعضاء مجلس الإدارة إبراهيم الأسود، في عشرين بنداً، هي التالية:

«أولاً: توزيع التكاليف الأميرية.

ثانياً: مراقبة أنواع الواردات والمصاريف على الاطلاق.

ثالثاً: تلزيم إنشاء طرق العربات وإصلاحها.

رابعاً: فصل ما كان يقع من الدعاوى والمشاكل في الطرق العمومية بداعي الاعتداء عليها اختلاساً أو تعطيلاً.

خامساً: عقد المقاولات والتعهدات.

سادساً: النظر في قانونية انتخاب شيوخ صلح القرى ووجوب عزلهم بعد تحقيق العلل المنسوبة إليهم.

سابعاً: تلزيم الأراضي الأميرية وأقلام تعداد الماعز والغنم والرسوم السائرة.

ثامناً: النظر في المدافن العمومية بحسب نظامها.

تاسعاً: النظر في قوميسيونات البلديات وقراراتها المستأنفة إلى المجلس.

عاشراً: إجراء التحقيق على حكام العدلية بموجب القرارات التي جعلت ذيولاً لنظام لبنان.

حادي عشر: محاكمة مشايخ الصلح في الذنوب المتعلقة بالمأمورية.

ثاني عشر: المحافظة على المشاعات العمومية والترخيص بالبيع منها بناءً على طلب الأهالي.

ثالث عشر: الترخيص للتنقيب والبحث عن المعادن.

رابع عشر: النظر في مطالب مريدي الامتياز لإنشاء سكك حديدية أو غيرها وتقريرها مبدئياً ورفع أوراقها إلى المرجع الاختصاصي للتصديق.

خامس عشر: تحقيق مسائل التصرف في العقار بحسب تبليغات نظارة الداخلية لعموم الولايات بتاريخ ١٧ أوغستوس سنة ٣٢٥ روحية.

سادس عشر: تقدير الأسنان [الأعمار].

سابع عشر: إجابة المتصرف إلى طلبه عندما يوجد لزوم حقيقي لطلب مساعدة الجند النظامي من السلطة العسكرية في سوريا بشرط أن تكون الجنود التي تأتي إلى لبنان تحت إمرة ألاي لبنان إذ لم يكن يجوز للمتصرف أن يفعل ذلك إلا بعد رأي المجلس في الأمور الخارقة للعادة بحسب المادة ١٤ من النظام.

ثامن عشر: كانت سلطة المجلس تتناول الاشتراع، فإن التعليمات التي كان ينشرها بما يتعلق بالبلديات وبالانتخابات وبغيرها كانت بمثابة شرائع وليس في نظامه ما يمنع ذلك، والباب العالي كان يوافق على ما يسنه المجلس من الشرائع من هذا القبيل.

تاسع عشر: كان مجلس الإدارة يومئذٍ أعز من جبهة الأسد وفي مأمن من أن تتناوله يد المتصرف أو غيره. فلم يكن للمتصرف حق بحله ولا بفصل واحد من أعضائه إلا بعد أخذ رأي الدول المحافظة وبعد إجراء المحاكمة القانونية عملاً بالبروتوكول الذي وضع في ٢٣ كانون الأول وهذا نصه: متى انتخب عضو الإدارة فلا يسوغ للحكومة توقيفه إذا ارتكب خطأً أو تعدى حدوده أو أهمل الواجب بصفة كونه عضواً في مجلس الإدارة إلا على أثر تحقيق وبشرط الحصول على موافقة مجلس الإدارة ذاته.

عشرون: إحداث ضريبة مالية عند مسيس الحاجة كضريبة الربع

مجيدي التي وضعها على كل مكلف سنوياً لاصلاح الطرق وغيرها»[٢].

مجلس الإدارة يتعدى صلاحياته:

كانت صلاحيات مجلس الإدارة هذه أشبه بصلاحيات المجالس البلدية منها بصلاحيات المجالس التمثيلية النيابية في البلدان الديمقراطية، لأنها كانت تنحصر في الإشراف على تنفيذ بعض الأعمال المحلية البسيطة وعلى تطبيق القوانين والتعليمات والأوامر الإدارية الصادرة إلى المجلس من المتصرف أو الباب العالي. أما حق التشريع الكامل، واتخاذ المواقف والقرارات السياسية، فكان خارجاً عن صلاحيات مجلس الإدارة. وكان هذا الوضع طبيعياً في عهد المتصرفية إذ كان جبل لبنان تابعاً للأمبراطورية العثمانية، ومحروماً من السيادة التي تخول أهله الحق المطلق في رسم سياسته والتصرف بشؤونه. ولكن هذا الوضع تغير منذ تشرين الأول سنة ١٩١٨، بعد أن حرر الحلفاء أراضيه من الاحتلال التركي وأصبح مصيره السياسي مطروحاً على بساط البحث في المحافل الدولية. فلم تعد اهتمامات مجلس الإدارة وجميع اللبنانيين محصورة في توزيع التكاليف ومراقبة الواردات والمصاريف بمقدار ما أصبحت منصبة على العمل السياسي الهادف إلى تحقيق استقلال لبنان وتوسيع حدوده ودرء الأخطار عنه. وبالرغم من أن صلاحيات المجلس لم تكن تسمح له بالخوض في مثل هذه المجالات الأخيرة فإنه تجاوز صلاحياته المقررة في البروتوكول وانطلق إلى العمل السياسي. وجاءَت أول خطوة في هذا المجال عندما أطلقت القيادة العليا الحليفة في ٢٣ تشرين الأول سنة ١٩١٨ على سوريا الطبيعية المحررة، بما فيها جبل لبنان، اسم «أراضي العدو المحتلة». فاحتج مجلس الإدارة على أدراج الأراضي اللبنانية ضمن المنطقة التي تشملها هذه التسمية، ورفع مضبطة بهذا الشأن إلى السلطات العسكرية المسؤولة، هذا نصها:

«لقد توالت البرقيات في هذه الآونة من وكلاء الشعب في أنحاء

---

(٢) إبراهيم الأسود، **تنوير الأذهان**، ج١، ص٧٠ - ٧٣؛ وبشأن صلاحيات مجلس الإدارة راجع أيضاً أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص٨٦.

الجبل لهذا المجلس إنكاراً لاعتبار حكومة الاحتلال العسكرية جبل لبنان من جملة أراضي العدو المحتلة في المنطقة الغربية. لأن لبنان ما كان محارباً لدول الحلفاء ولا حكومة تركيا جندت منه عسكراً للحرب العمومية. بل إن الألوف من أبناء لبنان تطوعوا للمحاربة تحت راية الحلفاء الظافرة. وتألفت منهم فرقة منفصلة وجميعهم أبلوا البلاء الحسن وأهرقوا دماءهم في سبيل خدمة مبادئها الإنسانية. والتمسوا [وكلاء الشعب] إبلاغ المراجع العليا هذا الاحتجاج العادل لحذف هذا التعبير المشين بشرف لبنان التاريخي والأدبي لأنه كان وما زال أميناً وصديقاً لدول الحلفاء. وبما أن ما جاء في برقيات الشعب هو عين الواقع والحق، لأن لبنان كان استقلاله مدعوماً ومضموناً من الدول العظمى والذي لما غشيه عساكر الترك في خلال مدة الحرب اعتبروه مع حلفائهم الألمان بلاداً عدائية حيث نشرت جرائدهم وقتئذٍ أنهم احتلوا جبل لبنان بخسارة قليلة من جنودهم. وقد عامله العدو معاملة العدو لصداقته ومساعدته لدول الحلفاء ومحاربة أبنائه في صفوفهم حتى طرد الأتراك من هذه البلاد. وعليه لا يجوز أن يعتبره الحلفاء العظام معادياً.

فهذا المجلس يؤيد مآل البرقيات المذكورة ويرجو حاكم لبنان رفع مآلهم للمراجع الإيجابية العسكرية وغيرها»[٣].

فجاء الجواب إيجابياً، يقول:

«إلى حاكم لبنان المستقل ليبلغ إلى مجلس الإدارة.

لما كان جبل لبنان مستقلاً ولم يحارب في صفوف الأعداء بل مساعداً للحلفاء مادياً ومعنوياً وناله الويلات الهائلة بسبب هذه المساعدات، فإنّا نعترف بأنه لا يعتبر من أراضي العدو المحتلة بل هو منطقة محررة من النير التركي اغتصبت حقوقها، ولا يشمله الاحتلال العسكري أبداً، فبلغوا ذلك إلى عموم اللبنانيين»[٤].

---

(٣) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٦٩ ـ ٨٧٠؛ أيضاً، إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٨٥ ـ ٥٨٦.

(٤) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٨٥ ـ ٥٨٦.

السلطات الفرنسية تشجع مجلس الإدارة على العمل السياسي:

كان هذا الاحتجاج أول مبادرة سياسية رسمية قام بها مجلس الإدارة في معركة المصير اللبناني بعد أن جدد الفرنسيون ولايته. وهو عمل خارج عن صلاحياته، ولو شاءَت السلطات العسكرية الفرنسية لمنعته، أو لحلت المجلس. ولكنها لم تفعل، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك. فقبولها بتسلم احتجاج مجلس الإدارة، ثم مبادرتها إلى الرد عليه، يعتبر اعترافاً واقعياً منها بحق هذا المجلس في إثارة مثل هذه المواضيع السياسية. ويستبعد أن يكون عمل الفرنسيين قد جاء نتيجة خطأ أو جهل. فالفرنسيون كانوا، من دون ريب، يقدرون الفائدة الكبيرة التي يمكنهم أن يجنوها عند الحاجة من وجود مجلس لبناني منتخب موال لهم تتمثل فيه جميع المناطق الإدارية والطوائف الكبرى، ويستطيع التكلم باسم سائر اللبنانيين، لا سيما في هذا الظرف الذي كانت فيه معظم التيارات السياسية المتصارعة في الساحة اللبنانية والعربية والدولية تعمل ضد انتشار النفوذ الفرنسي في البلاد المشرقية.

٢ ـ مجلس الإدارة ومصير لبنان

تشكيل الوفد اللبناني الأول إلى باريس:

استغل جورج ـ بيكو اهتمام مجلس الإدارة بالعمل السياسي فحمله على اتخاذ قرار بتشكيل وفد لبناني ليذهب إلى باريس ويعرض المطالب اللبنانية على مؤتمر الصلح[٥]. وتألف الوفد من اثنين من أعضاء مجلس الإدارة هما داود عمون رئيساً للوفد، ومحمود جنبلاط، ومن خمسة وجهاء آخرين من خارج المجلس هم عبد الله الخوري ترجمان حكومة جبل لبنان، وإميل إده، وإبراهيم أبو خاطر، وعبد الحليم الحجار، وتامر حمادة. ويتهم بشارة الخوري السلطة الفرنسية بأنها هي التي أشارت باختيار هؤلاء

---

(٥) يشير بشارة الخوري إلى ذلك في مذكراته حيث يقول بهذا الخصوص: **«وكان أول عمل سياسي حركته تلك السلطة [سلطة الاحتلال الفرنسي] في مجلس الإدارة تشكيل وفد يشخص إلى باريس... فاستصدرت في كانون الأول سنة ١٩١٨ المضبطة المعروفة»**. راجع بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٩٤، (بيروت، منشورات أوراق لبنانية، ١٩٦٠).

المندوبين لأنهم يؤيدون سياستها في الشرق[٦].

مضبطة مجلس الإدارة إلى مؤتمر الصلح:

صاغ مجلس الإدارة المطالب اللبنانية في مضبطة رسمية وأقرها في ٩ كانون الأول سنة ١٩١٨ ليحملها الوفد إلى باريس ويقدمها إلى مؤتمر الصلح. وكانت تتألف من أربعة أقسام رئيسية هي: (١) فذلكة تتضمن شرحاً للأسباب الموجبة، و(٢) فقرة تحوي أسماء المندوبين الذين يشكلون الوفد، و(٣) جدولاً بالمطالب يتكون من أربعة بنود، و(٤) تفويض للمندوبين بعرض المطالب أمام مؤتمر الصلح في باريس وبملاحقة تأييدها وإقرارها. أما المطالب الأربعة التي تضمنتها المضبطة فكانت التالية:

«١ ـ توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً، وما تقتضيه منافعه الاقتصادية بحيث تكون بلاداً قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثروتهم وبحكومة راقية منظمة.

٢ ـ تأييد استقلال هذا البلد اللبناني بإدارة شؤونه الإدارية والقضائية بواسطة رجال من أهله.

٣ ـ يكون لهذه البلاد اللبنانية مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي، حفظاً لحقوق الأقلية، وينتخب من الشعب، ويكون لهذا المجلس حق التشريع ووضع القوانين الملائمة للبلاد، وسائر ما للمجالس النيابية في البلدان الراقية.

٤ ـ مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدم ذكرها، ومعاونتها الإدارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف وتقدم البلاد ورقيها، وإزالة أسباب التفرق والخلاف، وتطبيق الأعمال على محور العدالة والحرية والمساواة، وضمان الدولة المشار إليها للاستقلال المذكور منعاً لكل مساس به»[٧].

---

(٦) المصدر ذاته، ص ٩٤.

(٧) المصدر ذاته، الملحق رقم ١، ص٢٦٩ ـ ٢٧١، وفيه النص الكامل لمضبطة مجلس الإدارة المشار إليها.

قرار مجلس الإدارة تأييد للسياسة الفرنسية:

كان قرار مجلس الإدارة وسفر الوفد اللبناني إلى باريس، مظاهرة تأييد للمطامع الفرنسية في الشرق ونصراً سياسياً يحققه جورج - بيكو ومعاونوه في بيروت(٨). فقد كان الفرنسيون في ذلك الوقت يبذلون جهوداً جبارة للحصول على أكبر قدر ممكن من الأدلة والبراهين التي يثبتون بها لمؤتمر الصلح وللرأي العام العالمي أن اللبنانيين والسوريين يريدون مساعدة فرنسا ويطلبون حمايتها، وإن قراراً بهذا الشأن يصدر عن هيئة وطنية منتخبة، كمجلس الإدارة، وتدعي لنفسها صفة المتحدث الرسمي باسم جميع اللبنانيين، لهو أقوى دليل قاطع يمكن لفرنسا أن تستند إليه. وقد وضع مجلس الإدارة، بقراره المشار إليه، هذا الدليل القاطع فيما يختص بلبنان بيد فرنسا على أهون سبيل. وليس أدل على ابتهاج الفرنسيين بهذا القرار وتقديرهم لأهميته وفائدته لمصالحهم من أنهم كافؤوا رئيس مجلس الإدارة حبيب باشا السعد على الجهود التي بذلها من أجل استصدار هذا القرار، بمنحه وسام جوقة الشرف الفرنسي من رتبة «أوفيسه»، بناءً على طلب المفوض السامي جورج - بيكو من الحكومة الفرنسية في برقية جاء فيها قول جورج - بيكو:

«لقد أظهر حبيب باشا السعد في جميع مواقفه عاطفة صدق وإخلاص لدولة فرنسا... وبفضل نفوذه الشخصي أصدر مجلس إدارة لبنان بالإجماع مضبطة مؤذنة بلزوم استقلال لبنان بحدوده الطبيعية تحت الانتداب الفرنسي، ورفعت هذه المضبطة إلى المؤتمر العام بواسطة الوفد اللبناني»(٩).

حزب «الاتحاد اللبناني» في مصر يعترض على قرار مجلس الإدارة:

انقسم اللبنانيون بشأن قرار مجلس الإدارة. الموالون للسياسة الفرنسية

---

(٨) اسكندر الرياشي: **رؤساء لبنان**، ص٢١٦، وفيه يروي اسكندر الرياشي الواقعة التالية: **«في أول يوم وصلت فيه البعثة الفرنسية السياسية لبيروت... استدعى المسيو كولوندر حبيب باشا السعد بوصفه رئيس مجلس إدارة لبنان... وكان حبيب باشا السعد قد دعاني لمرافقته، على اعتبار أني أعرف كولوندر جيداً... فهم الباشا من كولوندر أن الفرنسيين يريدون إعادة مجلس الإدارة القديم إلى مركزه، وأنهم يطلبون من ذلك المجلس وضع مذكرة بطلب الحماية الفرنسية للبلاد»**.

(٩) إبراهيم الأسود، **تنوير الأذهان**، ج٣، ص٣٦٤.

ابتهجوا به، والمعارضون قابلوه بصمت وبرود، لأن قيود الحكم العسكري، والرقابة الشديدة المفروضة على الصحف، لم تتح لهم إبداء آرائهم بحرية وصراحة[١٠]. ولكن دعاة الاستقلال التام المقيمين خارج لبنان استنكروا القرار وشنوا عليه حملة إعلامية واسعة. وكان أشد المعارضين حماسة «الاتحاد اللبناني» في مصر. فقد وجه رسالة احتجاج إلى مجلس الإدارة في ٢٥ كانون الأول سنة ١٩١٨ طعن فيها بالقرار من ثلاثة وجوه هي: «**عدم الحرية في القرار، وعدم صلاحية المجلس لوضع هذا القرار، وفي موضوع هذا القرار**».

بالنسبة إلى النقطة الأولى، ورد في رسالة الاحتجاج أن «**القرار الذي وضعه المجلس لا يعبر عن إرادة الشعب اللبناني... لأن هذا الشعب لم يُطلب منه إبداء رأيه في هذا الأمر الخطير بالطريقة القانونية عن حرية تامة بدون ضغط... كما أن معظم أبنائه غائبون عن الوطن**[١١]. **فالشعب، والحالة هذه لم يستجمع قواه لتقرير مصيره عن علم واطمئنان في النفس**».

وبالنسبة إلى النقطة الثانية جاء في الاحتجاج أن «**لا شيء في نظام جبل لبنان الأساسي يخول المجلس حق الفصل في مصير البلاد بعتقها من سيادة ووضعها تحت سيادة أخرى، مهما تنوع التعبير عن السيادة الجديدة بالمساعدة أو المعونة أو المشورة**».

وبالنسبة إلى النقطة الثالثة، خاطبت رسالة الاحتجاج واضعي القرار بقولها لهم: «**اقتصرتم على طلب الاستقلال الإداري دون الاستقلال التام، وتركتم الباب مفتوحاً لإدخال لبنان دائرة الاتحاد السوري وجعله ولاية سورية... وطلبتم... مساعدة دولة فرنسا للإدارة المحلية... ومعنى ذلك أن الوظائف الإدارية والقضائية تسند إلى أهل لبنان، وكل ما سوى ذلك يكون للدولة المساعدة أو الحامية... إنكم فيما تطلبون صريحاً، وفيما**

---

(١٠) زين زين، **الصراع الدولي**، الملحق رقم ٨، ص٣١١.

(١١) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص١٥٧ و١٦٠، يقول السودا أن سلطات الاحتلال الفرنسي في بيروت ما كانت تسمح بعودة الزعماء اللبنانيين المقيمين في الخارج منذ الحرب بالعودة إلى الوطن في سنة ١٩١٨ وسنة ١٩١٩ إذا كانوا من دعاة الاستقلال اللبناني التام، أو من معارضي مبدأ الانتداب.

أهملتم طلبه، قطعتم أمل لبنان بالاستقلال الصحيح»[١٢].

أرسل «الاتحاد اللبناني» نسخاً من هذا الاحتجاج، بالإضافة إلى مجلس الإدارة، إلى مؤتمر الصلح، والرئيس ولسون، ورؤساءَ حكومات دول الحلفاء، وإلى الصحافة العالمية في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وأميركا، وإلى رؤساء هذه الدول وسائر المراجع المهمة الأخرى. كما أرسلت نسخ منه أيضاً إلى الصحافة العربية في مصر وبيروت. ولكنها تجاهلته أو نشرته مجتزأً ومشوهاً بسبب الرقابة على الصحف[١٣].

قرار مجلس الإدارة لا يمثل الرأي العام اللبناني:

لم يكن مجلس الإدارة يجهل أن قراره لا يمثل الرأي العام اللبناني الصحيح الذي كان يطالب بالاستقلال التام، ولكنه لم يكن بإمكانه أن يفعل غير ما فعل والبلاد تحت الاحتلال الفرنسي. ودليل ذلك أن داود عمون، رئيس الوفد اللبناني، عرج على مصر وهو في طريقه إلى باريس، فالتقى فيها بعض أركان حزب «الاتحاد اللبناني». ولما عاتبه يوسف السودا على موافقته على ذلك القرار الملغوم، وهو القانوني الضليع، رد عليه عمون قائلاً: «**لا شك في أن القرار أغفل أموراً كثيرة. ولكن هذا كل ما استطعت أن أصل إليه بعد الجهد الجهيد... لم يكن باستطاعتي أن أعمل أكثر من ذلك**»[١٤]. ومن كان يستطيع أن يمنع داود عمون أو مجلس الإدارة من طلب الاستقلال الكامل للبنان غير سلطة الاحتلال العسكري، وكانت فرنسية في ذلك الوقت.

٣ ـ أعمال الوفد اللبناني الأول في باريس

الوفد اللبناني في باريس:

عندما نشر «الاتحاد اللبناني» احتجاجه على قرار مجلس الإدارة كان

---

(١٢) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص١٦٤ ـ ١٦٧ وفيها النص الكامل لمذكرة الاحتجاج.

(١٣) المصدر ذاته، ص ١٦٨.

(١٤) المصدر ذاته، ص ١٥٩.

الوفد اللبناني قد غادر بيروت متوجهاً إلى باريس. ولأسباب لا تزال غير واضحة تماماً تخلف عن السفر ثلاثة مندوبين هم، محمود جنبلاط، وإبراهيم أبو خاطر، وتامر حمادة، فألحق نجيب عبد الملك بالأربعة الباقين(١٥). وتكلفت الحكومة الفرنسية بدفع تكاليف سفر الوفد، وعينت لكل واحد من أعضائه مبلغ ثلاثة آلاف فرنك مخصصات شهرية طيلة مدة إقامتهم في فرنسا(١٦).

داود عمون يعرض المسألة اللبنانية في مؤتمر الصلح:

في ١٥ شباط سنة ١٩١٨ استقبل المجلس الأعلى(١٧) لمؤتمر الصلح الوفد اللبناني، فاستلم منه قرار مجلس الإدارة، واستمع إلى رئيسه داود عمون يشرح المسألة اللبنانية ويعرض مطالب اللبنانيين بالخطاب التالي:

«سيدي الرئيس، أيها السادة

إن وفدنا إنما هو موكل من قبل المجلس الكبير لإدارة جبل لبنان الذي هو بمثابة مجلس نواب وطني منتخب على أسس ديمقراطية بتصويت كل الأمة اللبنانية مما يجعل له تمام الحق بتعيين هذا الوفد الذي أنا رئيسه ولي الشرف أن أتكلم باسمه لأرفع إلى المؤتمر مطالب الشعب اللبناني.

إن جبل لبنان قد كان على الدوام مستقلاً استقلالاً نوعياً، وقد حافظ على استقلاله هذا على عهد العرب والترك والمصريين حتى أن هذا الاستقلال كان له بعض الأحيان صبغة الاستقلال التام وكانت دولة الأتراك نفسها تعترف به.

---

(١٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٧٥؛ أيضاً حسن البعيني، **دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣**، دراسة في تاريخهم السياسي. ص٦٨ وفيه توضيح لأسباب تخلف هؤلاء الأعضاء المذكورين عن الالتحاق بالوفد، (بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٣). يشار إلى هذا المصدر بعد الآن هكذا: حسن البعيني، دروز سوريا ولبنان.

(١٦) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٧٥.

(١٧) كان المجلس الأعلى يتألف من الأربعة الكبار، ويلسون، ولويد جورج، وكليمنصو، وأورلندو.

وقد أقرت أوروبا بعد حوادث سنة ١٨٦٠ هذا الاستقلال النوعي وأعطته بضمانتها بمعاهدة سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٤ شكلاً وقوة خاصة ضمن حدود مقررة بحيث لم يكن يربطه بتركيا غير رابطة التبعية.

أما الآن وقد سقطت حكومة الباب العالي فلبنان أصبح مستقلاً بحكومته الوطنية ومجلس نوابه المنتخب. ومن ثم فهو يطلب مع الموافقة على استقلاله التام استرجاع حدوده التاريخية والطبيعية التي سلبها الأتراك منه ظلماً. وأما الأراضي التي تضمها هذه الحدود فإنما هي من لزوميات وجودنا لأنه بدونها لا يكون لنا لا تجارة ولا زراعة وتظل شعوبنا مضطرة إلى المهاجرة. ويكفي أن تقفل هذه الأراضي بوجهنا بداعي احتياطات إدارية حتى يقضى علينا بالموت جوعاً كما جرى بالفعل مدة هذه الحرب. هذا فضلاً عن أن الأكثرية المطلقة التي تسكن هذه الأراضي تطلب هي أيضاً الانضمام إلى لبنان. وقد أودعت أمانيها في عرائض تقدمت إلى الحكومة الفرنسية. فبمنحنا هذه الأراضي يكون المؤتمر قد عمل عملاً عادلاً تعويضياً ومطابقاً معاً لمبدأ إرادة الشعوب.

إن جبل لبنان قد اكتسب من هذه الحرب فضلاً عن الماضي ما يستوجب له عطف الحلفاء وذلك باشتراكه الفعلي فيها... ولا أحد يجهل الضحايا التي بذلها لبنان بسبب انضمامه منذ أول الأمر إلى الحلفاء. وقد ذهب أكثر من نصف سكانه ضحية النفي والشنق والمجاعة المنظمة مما أوقعه الأتراك بهم. فإذا راعينا النسبة كان لبنان من البلدان التي تحملت من الضيم أكثر من سواها بسبب الخطة التي سلكها والتي حافظ عليها إلى النهاية.

هذا ولما كانت حكومة جبل لبنان قد استنارت بالاختبار وعلمت أن البلاد لم تتخط مكانها في سيرها مدة نصف قرن بسبب تعدد أصحاب النفوذ وتزاحمهم. وإذ أدركت الضرر العظيم الذي يتأتى للبلاد من جراء ذلك من الاتحاد المطلوب ومكارم الأخلاق عولت أن تتجنب في المستقبل غلطة الماضي. وإذ كانت عالمة بعدم كفاءة البلاد على الخصوص في بدء أمرها أن تترقى بنفسها بدون مال ولا أخصائيين رأت أن تطلب مساعدة دولة عظمى. وهذه لا يمكن أن تكون إلا فرنسا لأن مبادئها الحرة وتقاليدها

العهيدة والإحسانات التي غمرت بها لبنان على الدوام في الأيام العصيبة والتهذيب الراقي الذي أشربته إياه. كل ذلك كان مما أهاب باللبنانيين قاطبة إليها، حتى أن مجلس الإدارة الكبير وهو صدى الرأي العام الأمين قرر بإجماع الآراء طلب مساعدة فرنسا. على أننا بطلب هذه المساعدة لا نقصد ترك شيء من حقوقنا ولا أن نتنازل عن استقلالنا. وإنما نرمي بذلك إلى الاستفادة من خبرة طويلة ووقاية أنفسنا من العثار الذي تتعرض له كل حكومة فتية، والحصول على حكم نافذ للكلمة من الطوائف المختلفة التي تتألف منها بلادنا. وأخيراً ضمانة استقلالنا مما قد ينتابه من التعديات.

بقي أن نقول كلمة عن علاقتنا بسوريا. إن بين هاتين البلادين اشتراكاً كبيراً في المصالح. فسوريا تحتاج إلى موانئنا وجبالنا، ونحن نحتاج إلى سهولها. فنظام يفصل بينهما فصلاً تاماً يضر بهما معاً. ومع ذلك فلبنان يأبى الاشتراك في الوحدة السورية ـ مع المحافظة على شخصيته الممتازة ـ إلا إذا كانت فرنسا هي الدولة المساعدة لكليهما معاً. وإلا فإنه يفضل بقاءه على ضعفه منفرداً على تعرضه لخطر مزدوج من حيث جره في تيار بلاد غير معتادة على الحكم ولا راقية نظيره، أو من حيث احتمال مصائب وفتن لا بد منها إذا كانت الدولة المساعدة ليست واحدة.

وإننا لنرغب رغبة شديدة في توثيق كل العلائق التي تربطنا بجيراننا، وإنما يتوقف تحقيق هذه الأمنية على الأدلة التي تعطيها الحكومة الجديدة لسوريا من جهة الحياة والمقدرة والتسامح. وليس من سبيل لهذه النتيجة سوى إسناد هذه المساعدة إلى دولة واحدة»[١٨].

فرنسا المستفيد الأكبر من عرض رئيس الوفد اللبناني:

كانت فرنسا المستفيد الأكبر من العرض الذي قدمه داود عمون للمسألة اللبنانية أمام المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح. ففرنسا نجحت في أن تُسمع أعضاء هذا المجلس من أفواه اللبنانيين أنفسهم مباشرة أنهم

---

(١٨) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٧٦ ـ ٨٧٨. وفيه نص خطاب داود عمون كاملاً.

يريدون الانتداب الفرنسي على بلادهم. وكان هذا غاية ما يبتغيه الفرنسيون. أما المسألة اللبنانية فلم تحقق في هذا الاجتماع أي تقدم ذي أهمية.

٤ ـ أسباب فشل الوفد اللبناني الأول

ارتباط المسألة اللبنانية بالمسألة العربية:

اعتبر اللبنانيون أن الوفد فشل فشلاً ذريعاً في مهمته[١٩]. وهذا صحيح إلى حد كبير. وكان وراء هذا الفشل ثلاثة أسباب، أولها، ارتباط المسألة اللبنانية بالمسألة العربية. وثانيها، الطعن في شرعية الوفد. وثالثها، العرض الضعيف للمسألة اللبنانية أمام مؤتمر الصلح. كانت الدول الكبرى قد قررت في ٣٠ كانون الثاني سنة ٩١٩ تفكيك الأمبراطورية العثمانية، وفصل الأراضي العربية المحررة عنها، ووضع سوريا الطبيعية والعراق تحت الانتداب[٢٠]. وعندما ظهر الوفد اللبناني أمام المجلس الأعلى كانت الدول الحليفة الكبرى لا تزال تتفاوض فيما بينها على كيفية تقسيم تلك البلدان وتطبيق نظام الانتداب عليها. وكانت المسألة اللبنانية، في نظر الحلفاء، جزءاً من المسألة العربية الكبرى، وحل هذه مرتبط بحل تلك. لذلك لم يكن الحلفاء راغبين في بحث المسألة اللبنانية وحدها، وإيجاد حل منفرد سريع لها عندما تقدم الوفد اللبناني بمطالبه.

الطعون المقدمة لمؤتمر الصلح:

وكان السبب الثاني لفشل الوفد الطعون التي قدمت لمؤتمر الصلح في شرعية الوفد وقرار مجلس الإدارة وفي صحة تمثيل الوفد لجميع اللبنانيين. وقد ورد الطعن الأول في شرعية الوفد والقرار في عريضة الاحتجاج التي

---

(١٩) المصدر ذاته، ص ٨٧٨؛ أيضاً، بولس مسعد، **لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده**، (مصر الجديدة، المطبعة السورية، ١٩٢٩)، ص٥٨. يشار إليه بعد الآن هكذا: بولس مسعد، لبنان وسوريا.

(٢٠) Edmond Rabbath, La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel, (Beyrouth, Université Libanaise, 1973), P275.

يشار إليه بعد الآن هكذا: Edmond Rabbath, La Formation Historique؛ أيضاً، زين زين، الصراع الدولي، ص١٠٢.

قدمها «الاتحاد اللبناني» إلى مجلس الإدارة ورفع نسخة منها إلى مؤتمر الصلح، كما سبقت الإشارة إلى ذلك آنفاً[٢١]. أما الطعن الثاني في صحة تمثيل الوفد لجميع اللبنانيين فقد ورد في فقرة من البيان الذي ألقاه الدكتور هوارد بلس (Howard Bliss) رئيس الكلية السورية الإنجيلية في بيروت (الجامعة الأميركية في بيروت حالياً) أمام مؤتمر الصلح في ١٣ شباط[٢٢] (قبل الوفد اللبناني بيومين)، والذي جاء فيه قوله:

«حتى مغادرتي بيروت، وذلك في التاسع من كانون الثاني (١٩١٩)، كانت مراقبة الصحف والبريد لا تزال على شدتها وصرامتها، وكانت تقوم في وجه عقد الاجتماعات العامة لبحث المشكلات السياسية عراقيل، كما أن حرية السفر كانت تتعرض إلى مصاعب جمة، بحيث كان يستحيل على الناس (الذين عانوا أجيالاً من الترويع والتخويف فأصبحوا على شيء من الجبن والاستسلام) أن يعبروا عن آرائهم السياسية بحرية.

نعم إن وفداً لبنانياً قد أفلح في الوصول إلى باريس، وهو الآن موجود في هذه المدينة، لكن هناك فئات أخرى في لبنان كانت تود لو أتيح لها أن تتكلم عن نفسها وعن غيرها كما أتيح لهذا الوفد من تنظيم ومن توفير الوسائل للسفر»[٢٣].

ضعف عرض المطالب اللبنانية:

أما السبب الثالث لفشل الوفد اللبناني فكان الأسلوب المرتبك الضعيف الذي عرض به رئيس الوفد اللبناني مطالب اللبنانيين أمام المجلس الأعلى. ففي قرار التاسع من كانون الأول ١٩١٨ الذي رفعه الوفد إلى مؤتمر الصلح طالب «مجلس الإدارة» «باستقلال لبنان الإداري والقضائي». وفي وسط الخطاب البيان الذي ألقاه رئيس الوفد داود عمون أمام المجلس الأعلى لمؤتمر

---

(٢١) راجع ما قبله.

(٢٢) كانت وزارة الخارجية الأميركية قد وجهت الدعوة للرئيس هوارد بلس ليشخص إلى باريس ويدلي برأيه في المسألة السورية أمام المجلس الأعلى لمؤتمر السلام نظراً لاطلاعه الواسع ومعرفته الدقيقة بهذه المسألة.

(٢٣) زين زين، **الصراع الدولي**، ص٣١٠ ـ ٣١٣، الملحق رقم ٨، وفيه النص الكامل لبيان هوارد بلس أمام المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح عن المسألة السورية.

الصلح طالب باستقلال لبنان التام. وبعد بضع ثوان، وفي فقرة لاحقة من الخطاب طالب عمون بالانتداب الفرنسي على لبنان. وفي الفقرة التي تلت ذلك مباشرة قال عمون، «فلبنان يأبى الاشتراك في الوحدة السورية ـ مع المحافظة على شخصيته الممتازة ـ إلا إذا كانت فرنسا هي الدولة المساعدة لكليهما حقاً». ولما كان الانتداب الفرنسي على سوريا قد أصبح شبه مؤكد فإن كلام عمون يتضمن قبولاً صريحاً باسم اللبنانيين بالاتحاد مع سوريا.

إن هذا الخليط العجيب من المطالب المتضاربة ـ استقلال إداري، واستقلال تام، وعدم اتحاد مع سوريا، واتحاد مع سوريا، وانتداب فرنسي ـ التي طرحها الوفد اللبناني دفعة واحدة، أفسدت منطقه، وأضعفت موقفه، وأظهرته وكأن اللبنانيين لا يعرفون ماذا يريدون، أو كأنهم غير متفقين على ما يريدون. أما التفسير لهذا الموقف الذي يبدو غريباً، وخصوصاً لأن الوفد كان يضم بعض جهابذة القانون ودهاقين السياسة، فهو إنه انعكاس للإرادات المختلفة والمصالح المتضاربة التي كانت تضغط على الوفد وتفرض عليه مواقفه. فأعضاء الوفد ومن يمثلون من الاستقلاليين كانوا يريدون الاستقلال اللبناني التام الناجز. ولكن خوفهم من أن يبتلعهم تيار الوحدة العربية أو السورية دفعهم إلى طلب الانتداب الفرنسي على لبنان ليحمي كيانه المستقل من الزوال أو الانتقاص. واستغلت فرنسا مخاوف الاستقلاليين وتعلقهم بها لتحملهم على طلب الوحدة مع سوريا التي كانوا يرفضونها. ولولا موافقتهم على تنفيذ المطالب الفرنسية منهم، ولو مكرهين، حسبما يستدل من تصريح داود عمون ليوسف السودا في مصر(٢٤)، لما استطاع مجلس الإدارة أن يجتمع، وأن يتخذ قرار التاسع من كانون الأول، وأن يرسل الوفد اللبناني الأول إلى باريس، وأن يحظى هذا الوفد بالمثول أمام أعضاء المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح.

٥ ـ تريث مؤتمر الصلح باتخاذ المقررات

كثرة الوفود:

لم يكن الوفد اللبناني الوفد الوحيد الذي حظي بمقابلة أركان مؤتمر

---

(٢٤) راجع ما قبله.

الصلح. فقد كان شهر شباط سنة ١٩١٩ حافلاً بالاجتماعات التي عقدها المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح مع الوفود السياسية التي قصدت باريس لعرض مطالبها الوطنية. ففي ٦ شباط استمع المجلس الأعلى إلى الأمير فيصل يعرض المطالب العربية بالنيابة عن والده الحسين ملك الحجاز. وفي ١٣ منه استمع إلى الدكتور هوارد بلس يعرض ملاحظاته بشأن المسألة السورية ويقترح:

«إيفاد لجنة محايدة تتألف من أعضاء يمثلون الحلفاء فوراً إلى سوريا كي يفسحوا المجال أمام سكان سوريا، بما في ذلك سكان لبنان، ليعبروا بحرية تامة عن رغائبهم السياسية، وعن أمانيهم الوطنية حول شكل الحكومة التي يرغبون في أن تتولى أمورهم، وحول الدولة التي ستنتدب عليهم، إذا كان هناك من انتداب سيطبق على بلادهم»(٢٥).

وفي اليوم ذاته، ١٣ شباط، استقبل المجلس الأعلى «وفداً سورياً» برئاسة شكري غانم، مؤسس «اللجنة السورية المركزية في باريس»، الذي ألقى خطاباً طويلاً استغرقت تلاوته ساعتين ونصف الساعة، وطلب فيه استقلال سوريا تحت الانتداب الفرنسي(٢٦). وفي ١٥ منه استقبل المجلس الأعلى الوفد الصهيوني. واستقبل المجلس الأعلى كذلك خلال ذلك الشهر بضعة وفود أخرى تمثل الأرمن والأشوريين والأكراد الذين عرضوا مطالبهم القومية. وبالإضافة إلى ذلك، كان المؤتمر قد استلم مئات البرقيات والعرائض والمذكرات، من أحزاب ومنظمات وهيئات رسمية وشعبية وأفراد يعرض فيها مرسلوها مطالبهم.

تناقض المطالب:

كانت المطالب التي عرضتها الوفود، وتضمنتها البرقيات والعرائض على درجة كبيرة جداً من الاختلاف والتناقض بحيث بدا التوفيق بينها أمراً شبه مستحيل. وكان أشد أوجه الاختلاف خطورة اثنين: أولاً، الخلاف بين شعوب تطالب بالاستقلال التام وترفض الاستعمار ودول كبرى تريد أن

---

(٢٥) زين زين، **الصراع الدولي**، ص٣١٠ ـ ٣١١، الملحق رقم ٨.

(٢٦) المصدر ذاته، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

تسيطر على تلك الشعوب باسم الانتداب، وثانياً، الخلاف بين الدولتين الكبيرتين بريطانيا وفرنسا على اقتسام العراق وسوريا الطبيعية فيما بينهما. فبريطانيا تتذرع بتعهداتها للملك حسين لكي تقلص نفوذ فرنسا في هذين القطرين[٢٧]، وفرنسا تصر على التمسك بما تزعم بلسان وزير خارجيتها أنه **«حقوقها التاريخية»** في سوريا[٢٨]، وتعتبر أن بريطانيا تتذرع بوعودها للعرب لتتآمر عليها بالتواطؤ مع الأمير فيصل، وتثير كراهية السوريين ضدها[٢٩]. وقد أمضى المجلس الأعلى أكثر من شهر في بحث المسألة السورية دون أن يتمكن من إيجاد حل لها يرضي الفرقاء الثلاثة المعنيين بها وهم بريطانيا وفرنسا وشعوب المنطقة.

اقتراح تشكيل لجنة دولية لاستطلاع رغبات السكان:

وأخيراً ضاق الرئيس ولسون ذرعاً بهذه الحالة وقال: **«إن الولايات المتحدة لا تهمها مدعيات بريطانيا وفرنسا بالنسبة لأي شعب إلا إذا كان الأهلون يريدونها. لذلك فالسبيل الوحيد لمعالجة المسألة هي اكتشاف رغبات أهالي المناطق بواسطة لجنة تحقيق من قبل الدول الكبرى ترسل إلى سوريا لاستجلاء الحقائق وتقديم تقرير إلى مؤتمر الصلح»**[٣٠].

وافق المجلس الأعلى على هذا الاقتراح، على أن تتشكل اللجنة من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا. وأصبح من الطبيعي أن يؤجل المؤتمر البحث في مشاكل الشرق الأدنى إلى ما بعد انتهاء اللجنة الدولية من مهمتها الاستقصائية وإطلاع مؤتمر الصلح على تقريرها ومقترحاتها بصدد الحلول الممكنة لهذه المشاكل. عندئذٍ عادت الوفود التي كانت ما تزال في باريس إلى بلدانها لتعبيء الرأي العام استعداداً لاستقبال لجنة الاستطلاع الدولية.

(٢٧) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٤٧٦.

(٢٨) المصدر ذاته، ص ٤٦٣؛ أيضاً زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٠٠.

(٢٩) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٢٦ و١٣١ و١٣٥.

(٣٠) المصدر ذاته، ص ١٠٩؛ أيضاً، سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٤٧٣.

استعدادات الأفرقاء لاستقبال اللجنة الدولية

١ ـ تحرك الوحدويين

من هم الأفرقاء:

إن قرار مؤتمر الصلح القاضي بايفاد لجنة دولية إلى الشرق الأدنى لاستطلاع رغبات السكان بصدد مصائر بلدانهم ألهبت أجواء لبنان وسوريا بصراع سياسي محموم، ودفعت كلاً من الكتل والهيئات المعنية إلى حشد طاقاتها، وتعزيز مواقعها، والسعي لتأمين أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبي لمبادئها وأهدافها، لكي تواجه به اللجنة الدولية المنتظر وصولها قريباً. وكان أبرز هذه الكتل وأقواها وأكثرها نشاطاً ثلاثاً، وهي كتلة الاستقلاليين، وكتلة الوحدويين، وسلطات الاحتلال الفرنسية. وفيما يلي عرض لأهم ما قامت به هذه الكتل الثلاث في البلدين من استعدادات وتحركات خلال شهر أيار والنصف الأول من شهر حزيران في مجال التحضير لاستقبال اللجنة الدولية.

تحرك الوحدويين في لبنان:

إن عودة الوفد اللبناني الأول خائباً من باريس، بالإضافة إلى ما تردد في لبنان من أخبار عن البرود وعدم الاكتراث اللذين قوبل بهما الوفد هناك، سواء من مؤتمرالصلح أم من المسؤولين الفرنسيين[١]، شجع ذوي الميول الوحدوية في جبل لبنان على الجهر بآرائهم واتخاذ خطوات عملية لتحويل تلك الآراء إلى واقع سياسي ليواجهوا به اللجنة الدولية حين حضورها إلى

(١) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٩٠.

جبل لبنان. فعندما عاد الأمير فيصل من أوروبا في ٣٠ نيسان سنة ١٩١٩ جرى له استقبال حار في بيروت. وفي اليوم التالي استأنف سفره إلى دمشق، و«**لدى وصول القطار إلى محطة المعلقة، مركز قضاء البقاع التابع لولاية سوريا، علت هتافات جمهور الشعب، وفي طليعته الوجيه [الزحلاوي] يوسف نمور الذي رجا من سمو الأمير أن يشرف منزله، ويبارك مرتاديه، وكلهم طالب استقلال تحت لواء الأمير فيصل. فأجاب الدعوة وشكر المستقبلين**»(٢).

كان ذلك أول الغيث الوحدوي ينهمر من جبل لبنان، ومن مدينة زحلة بالذات. فبعد وقت قصير ذهب إلى دمشق الزعيم الشوفي نسيب بك جنبلاط على رأس فريق من حزبه الجنبلاطي و«**قابلوا الأمير في قصره وبايعوه سلفاً بعرش سوريا بمناطقها الثلاث**»(٣). وقبل عودته إلى لبنان كان الأمير فيصل قد استحصل له من والده الملك الحسين على وسام الاستقلال ولقب باشا. وكذلك قصد دمشق للغاية ذاتها الزعيم الدرزي الآخر مصطفى العماد على رأس وفد من الحزب اليزبكي في الشوف. وهو الآخر عين على أثر الزيارة عضواً في مجلس الشورى السوري(٤). وكان الأمير أمين مصطفى ارسلان وابن عمه الأمير عادل وأنصارهما يقومون بالدعوة بين أتباعهم في مناطق الجبل وغيرها إلى الوحدة السورية بزعامة الأمير فيصل(٥). والتحق الخوري الماروني يوسف اسطفان أيضاً ببطانة الأمير، وكان الخوري اسطفان خطيباً مفوهاً، فراح ينتقل مع الأمير فيصل في زياراته للمدن السورية، ويلقي الخطب الحماسية داعياً إلى وحدة سوريا تحت راية الأمير فيصل(٦).

خطاب فيصل في دمشق:

في مطلع أيار وصل فيصل إلى دمشق عائداً من مؤتمر الصلح عن

---

(٢) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص٧١. يشار إليه بعد الآن هكذا: يوسف الحكيم، سوريا والعهد الفيصلي.

(٣) يقصد بالمناطق الثلاث سوريا وجبل لبنان وفلسطين.

(٤) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص٨٢.

(٥) المصدر ذاته، ص٨٢.

(٦) المصدر ذاته، ص٨٤.

طريق بيروت. وفور وصوله أذاع بياناً بشر فيه السوريين بأنه تقرر مبدئياً استقلال بلادهم[7]. فقوبلت هذه البشرى بالابتهاج في سائر الأوساط. وفي ٥ أيار تكلم فيصل في بهو دار الحكومة بدمشق أمام حشد كبير من الأمراء والشرفاء وممثلي الدول الحليفة وأركان الحكومة والعلماء والرؤساء الروحيين وزعماء الجمعيات الوطنية والأعيان والوجهاء الذين وفدوا من سائر المناطق السورية ملبين الدعوة إلى هذا الاجتماع للاستماع إلى ما سيدلي به الأمير فيصل من معلومات عن نتائج اتصالاته في أوروبا ومؤتمر الصلح، وللاطلاع على حقيقة ما تم الاتفاق عليه في لندن وباريس بشأن القضية العربية[8]. تألف خطاب فيصل من ثلاثة أقسام هي: عرض لأهم المنجزات التي تحة ـ ، يتبعها استفتاء الحاضرين بشأنها، وخاتمة عما يجب تحقيقه في ال قبلة.

ـ المنجزات، قال فيصل ما يلي:

ـابي رأيت أمم الغرب في حالة جهل عميق عن أحوال العرب... وأخبرتهم بمقاصد العرب ونواياهم... فبعد أن فهموا المقاصد والمطالب وما فعله العرب من المعاونة للحلفاء في هذه الحرب، اعترفوا باستقلال العرب مبدئياً. ولكونهم ليسوا عالمين الدرجة التي جازتها الأمة العربية اليوم من الرقي الأدبي والسياسي، ولتأمين السلم في البلاد بأجمعها رأوا أن ينتدبوا هيئة دولية [اللجنة الدولية لمؤتمر الصلح] لترى الحقيقة بأبصارها، وها هي قادمة إليكم.

كانت مدافعتي عن بلاد العرب... كما يلي...

إن سوريا والحجاز والعراق قطعات عربية. وكل قطعة فيها يطلب أهلها الاستقلال. وقلت إن نجداً والبلاد المساوية للحجاز من الأقطار العربية، هي تابعة للحجاز ليس إلا. وهذه يرأسها والدي. أما سوريا فيجب

---

(٧) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، صفحة من تاريخ العرب الحديث، (بيروت، مكتبة الكشاف، ١٩٤٨)، ص٢٠١ ـ ٢٠٢ وفيه نص البيان كاملاً. يشار إليه بعد الآن هكذا: ساطع الحصري، يوم ميسلون.

(٨) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص٧٢.

أن تكون مستقلة. وكذلك العراق يريد استقلاله، ولا يريد تعاونة أو حماية...

دافعت عن سوريا بحدودها الطبيعية، وقلت إن السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية، ولا يريدون أن يشاركهم فيها شريك.

وقد توفقنا والحمد لله. العراق مستقلة، بلا علاقة بسوريا، كما أن سوريا لا علاقة لها بسائر البلاد العربية. على أن العرب أمة واحدة... وها أنا بين أيديكم، قد قدمت إليكم من مؤتمر الصلح، أبلغكم ذلك. وستصل إليكم الهيئة الدولية وتخبركم بما أخبرتكم به. ويطلب منكم أن تعربوا لها عن ضمائركم»[٩].

وبعد أن انتهى فيصل من عرض ما حصل في الماضي أراد أن يستفتي الحاضرين بشأنه وأن يحصل من أصحاب الرأي والمكانة بينهم على تفويض جديد للاستمرار في ملاحقة قضايا الأمة السياسية. فوجه إليهم عدداً من الأسئلة مثل:

«هل ما قمنا به في السابق حسن أم لا؟

وهل هو موافق لرغائب الأمة أم لا؟

وهل يريدون أن نداوم على عملنا أم لا؟

وهل الأمة تؤيد كل أعمالي في الداخل وفي الخارج قولاً وفعلاً؟

وهل تساعدني بإعطاء جميع ما أطلبه منها بدون شرط ولا قيد، أم لا؟»[١٠].

وكانت الأجوبة تأتي «نعم» بالإجماع. كما أن رؤساء الطوائف والزعماء وممثلي المناطق أعلنوا تأييدهم الكامل للأمير فيصل[١١].

---

(٩) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٢٠٥ ـ ٢٠٧ والنص الكامل لخطاب فيصل يوجد في الصفحات ٢٠٢ ـ ٢١٣.

(١٠) المصدر ذاته، ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(١١) المصدر ذاته، ص٢٠٧ ـ ٢١١.

وبعد الانتهاء من الاستفتاء استأنف فيصل خطابهُ مختتماً كلامه عن المستقبل، فقال:

«لا شك أنني بعد أن أخذت هذا الاعتماد من هذه الهيئة سأداوم على أعمالي كما سبق لحين انعقاد المؤتمر العام... الذي سيسن القوانين التي توضع لإدارة البلاد... فالبلاد ستقسم إلى مناطق بموجب الحالة الجغرافية والسياسية التي اكتسبها السكان بالنسبة إلى اختلاف مناطقهم. وأنني أعلم يقيناً أن القسم الجنوبي من البلاد السورية [يقصد فلسطين] لا يدار كما يدار الساحل [يقصد جبل لبنان وبلاد العلويين]، ولا يدار الساحل كما يدار داخل سوريا... وأرجو أن تعتمد الأمة على الأمم التي حالفتها وناصرتها، والتي لولاها لم نستطع الاجتماع الآن... فعلينا أن نثبت لهم أنَّا أمة تريد أن تستقل، ولنحافظ على كبيرنا وصغيرنا وجارنا ومستجيرنا، ونحترم كل من يأتينا من الأمم الغربية لخدمتنا في بلادنا»(١٢).

ملاحظات على خطاب فيصل في دمشق:

يُلاحظ أن فيصلاً تحاشى متعمداً، لأسباب سياسية على الأرجح(١٣)، أن يشير في خطابه في دمشق إلى إصرار الدول الكبرى على فرض نظام الانتداب على بلدان الهلال الخصيب المحررة، وإلى أن بريطانيا كانت تطمع بالانتداب على العراق وفلسطين، وفرنسا تطالب بالانتداب على سوريا الطبيعية كلها، وأن هاتين الدولتين الكبيرتين كانتا تتنازعان على طريقة اقتسام هذه الأقطار وعلى حصة كل منهما فيها. وكان فيصل قد تعرض لضغوط شديدة من البريطانيين والفرنسيين لحمله على القبول بما كانوا يخططون. وقبل مغادرته باريس اجتمع في ١٦ نيسان بكليمنصو وبحثا في مشروع اتفاق ينص على أن تعترف فرنسا باستقلال سوريا وتقدم لها العون والمساعدات المالية والفنية والعسكرية في مقابل أن ترضى سوريا بالانتداب

---

(١٢) المصدر ذاته، ص٢١١ ـ ٢١٢.

(١٣) المصدر ذاته، قال فيصل في خطابه بدمشق: **«إني بعض الأحيان لا يمكنني أن أصرح بكل شيء لبعض الموانع السياسية التي تجبرني على السكوت عنها»**. ص٢٠٣، ثم عاد وقال في خطابه بمدينه حلب: **«فاستميحكم العفو عن كل ما يصدر عني من الخطأ في القول أو اجتناب التصريح بكل ما في ضميري»** ص٢١٣.

الفرنسي عليها[١٤]. ومع أن فيصلاً لم يكن متحمساً لعقد مثل هذا الاتفاق فقد وعد كليمنصو بدرسه وعرضه على الحكومة السورية في دمشق لإبداء رأيها فيه. واستؤنفت المباحثات السورية ـ الفرنسية بعد عودة فيصل إلى دمشق بينه وبين جورج ـ بيكو في ١٦ و١٧ أيار، ولكن عدة عوامل حالت دون نجاحها. فمعظم الزعماء السوريين كانوا يتمسكون بالاستقلال التام غير المشروط ويرفضون الانتداب، وخصوصاً إذا كان فرنسياً[١٥]. فبسبب موقف الزعماء المتصلب من جهة، وبالنظر إلى قرب وصول لجنة الاستطلاع الدولية إلى الشرق من جهة ثانية، رأى فيصل أن يؤجل المباحثات مع الفرنسيين ويفسح المجال للسوريين ليعربوا عن رغباتهم بحرية إلى اللجنة الدولية التي كان يعلق على نتائج استطلاعاتها آمالاً كبيرة[١٦].

خطاب فيصل في حلب:

استأثر الاستعداد لاستقبال اللجنة الدولية باهتمام المسؤولين السوريين طيلة شهري أيار وحزيران، وتركز نشاطهم بالدرجة الأولى خلال هذه الفترة على أمرين: أولهما، القيام بحملة واسعة لتوعية الشعب السوري وتوجيهه وتحضيره لاستقبال اللجنة الدولية بموقف وطني موحد يطالب بالاستقلال. وثانيهما، تشكيل المؤتمر السوري العام لكي يحدد المطالب الوطنية ويتخذ القرارات المناسبة بشأنها ويقدمها بصفة شرعية باسم الشعب السوري إلى اللجنة الدولية حين قدومها إلى سوريا[١٧].

اشتركت أجهزة الدولة والموظفون والجمعيات والأحزاب والهيئات الوطنية بحملة التوعية والتوجيه[١٨]. وساهم فيها فيصل شخصياً[١٩]. وكان

---

(١٤) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١١٠ ـ ١١٢؛ أيضاً، سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٤٧٦ ـ ٤٧٨.

(١٥) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(١٦) المصدر ذاته، ص٤٧٨ ـ ٤٨١.

(١٦) المصدر ذاته، ص٤٧٨ ـ ٤٨١.

(١٧) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٢٤٥.

(١٨) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٤٨٥.

(١٩) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٠١.

الخطاب الهام الذي ألقاه في النادي العربي بمدينة حلب في ١٠ حزيران جزءاً من هذه الحملة. فقد سعى فيصل في خطابه هذا إلى إثارة الحماسة الوطنية في صدور المواطنين وحضهم على الاتحاد، والمطالبة بالاستقلال، والتصرف بحكمة وتعقل ليثبتوا للجنة أن السوريين شعب متحضر جدير بالحرية والاستقلال. كما قصد فيصل في خطابه أيضاً إلى تطمين «الأقليات»[٢٠] الخائفة على مصيرها في المنطقة الساحلية الغربية، وتكذيب الدعايات المغرضة والإشاعات المعادية التي كانت تنشرها وتروجها بعض العناصر والجهات لإثارة الهواجس وخلق البلبلة في الأفكار بين السكان، وحملهم على الانفصال عن سوريا وطلب الاستقلال الذاتي تحت الانتداب الفرنسي. وفيما يلي بعض المقاطع المهمة المعبرة، كما جاءت في هذا الخطاب:

«وصلت اليوم إلى يافا اللجنة المرسلة من قبل الأمم التي حاربت وإياكم. أتت هذه اللجنة لتبحث عن رغائبكم ومطالبكم، وستكون شاهداً فإما لكم وإما عليكم. وإذا لم تحكم بما نبتغيه فالأمة هي الجانية.

يجب علينا أن نعلم أن لا نجاح لنا إلا إذا تمسكنا بأهداب الإخاء والإخلاص والتؤدة والسكون واتحاد الكلمة.

إن مستقبلكم بين أيديكم، على أن تبرزوا لهذه اللجنة كل تصرف مجيد.

إن فينا من هو في الأقلية ومن هو في الأكثرية، بالنظر إلى المذاهب. وهو الأمر الذي ربما يقال أو يتصور أنه موضع اختلاف... أما أنا فأقول لا أكثرية ولا أقلية لدينا، ولا شيء يفرق بيننا. إنما نحن جسم واحد. ولا شك أن أعمال الحكومة المؤقتة تدل على أن لا أديان ولا مذاهب، فنحن عرب قبل موسى ومحمد وعيسى وإبراهيم... ولا بد أن الحكومة التي ستؤسس بمساعدة من أخذ بناصرنا من الأمم المتمدنة العظيمة، ستعمل بجميع ما هو واجب لتأييد حقوق الأقلية. وسنقطع على

---

(٢٠) المقصود بالأقليات هنا المسيحيون في جبل لبنان، والنصيرية في جبال العلويين.

ذلك العهود المكتوبة بالصحائف. وأنا واثق من أن هذه الصحائف التي تكتب لحفظ حقوق الأقلية، ستأتي الأقلية فتمزقها بيدها، لأنها سترى أن الأكثرية عاملة بما سطرته وفوق ما سطرته.

وأؤمل أن كل سوري يكون عربياً قبل كل شيء... لا يحترمنا العالم المتمدن إلا إذا احترمنا أنفسنا واحترم بعضنا بعضاً. وإذا انقسمنا إلى أحزاب وشيع، فإنه يستخف بنا، وهو ينظر إلى الأديان كافة نظراً واحداً ولا يميز بين أمة وأمة. وأريد أن ينظر المجتمع العربي بعضه إلى بعض بهذا النظر»[٢١].

تشكيل المؤتمر السوري العام:

كان الأمير فيصل قد ذكر في بيروت وفي دمشق وهو عائد من أوروبا أنه ينوي تشكيل المؤتمر السوري العام في وقت قريب. وقد أوعز إلى الحاكم العسكري رضا الركابي بإنجاز هذه المهمة قبل وصول اللجنة الدولية إلى سوريا. ويصف يوسف الحكيم، أحد أعضاء المؤتمر، ما جرى، فيقول:

«قامت حكومة الركابي بدعوة أعضاء المجلس العمومي في كلٍ من ولايتي دمشق وحلب المنتخبين على مقتضى القانون العثماني [في سنة ١٩١٢]، ليكونوا أعضاء في المؤتمر السوري»[٢٢].

ولم تسمح سلطات الاحتلال البريطانية والفرنسية بإجراء انتخابات نيابية نظامية علنية في المناطق الجنوبية والغربية التي تسيطر عليها، فعمد أنصار الوحدة السورية في هذه المناطق إلى اختيار ممثليها بالطرق التي وجدوها مناسبة، وزودوهم بمضابط توكيل من الهيئات أو الزعماء والأعيان المحليين[٢٣]. واكتمل بذلك تشكيل المؤتمر السوري العام، وعقد أولى جلساته في ٣ حزيران[٢٤] سنة ١٩١٩.

---

(٢١) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٢١٤ ـ ٢١٦.

(٢٢) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص٩٠.

(٢٣) المصدر ذاته، ص٩١.

(٢٤) اختلفت المصادر حول تاريخ انعقاد هذه الجلسة الافتتاحية ما بين ٢ و٣ و٧ حزيران. ولما =

كان المؤتمر السوري العام يتألف من تسعين مندوباً يمثلون مختلف الطوائف الكبرى والمناطق السورية على الوجه التالي: عن دمشق وأقضيتها ثمانية عشر مندوباً، وعن حلب وأقضيتها ستة عشر مندوباً، وعن محافظة حماه ثلاثة مندوبين، وعن محافظة حمص مندوبان، وعن محافظة دير الزور مندوب واحد، وعن محافظة حوران مندوبان، وعن محافظة جبل الدروز مندوبان، وعن محافظة الكرك (شرق الأردن) أربعة مندوبين، وعن أنطاكية مندوبان، وعن اللاذقية وأقضيتها ستة مندوبين، وعن فلسين خمسة عشر مندوباً، وعن بيروت وأقضيتها سبعة مندوبين هم رضا الصلح، وجورج حرفوش، وعبد المحسن صادق، وفريد كساب، ورياض الصلح، وعفيف الصلح، ومراد غلمية، وعن طرابلس خمسة مندوبين هم عبد المجيد المغربي، ورشيد رضا، وتوفيق البيسار، وعثمان سلطان، ويوسف الحكيم. وعن جبل لبنان سبعة مندوبين هم أمين أرسلان، وإبراهيم الخطيب، وتوفيق مفرج، وأسعد الأيوبي، وسعيد طليع، وتامر حماده، ورشيد نفاع. ولكن المندوبين العلويين قاطعوا المؤتمر لأسباب سياسية[٢٥]، كما أن السلطات الفرنسية نجحت في الحؤول دون وصول بعض ممثلي المنطقة الغربية إلى دمشق والاشتراك بأعمال المؤتمر[٢٦].

يلاحظ في تشكيل المؤتمر السوري العام أن جبل لبنان تمثل بالمؤتمر بسبعة مندوبين. وإذا أضفنا إليهم مندوبي المناطق التي كان الاستقلاليون اللبنانيون يطالبون بضمها إلى جبل لبنان لارتفع العدد إلى تسعة عشر مندوباً، أي حوالي خُمس أعضاء المؤتمر. وكان قبول المندوبين اللبنانيين دخول المؤتمر والاشتراك بأعماله أخطر خطوة سياسية اتخذها الوحدويون اللبنانيون حتى ذلك الوقت. فالمغزى السياسي الذي انطوت عليه مساهمتهم

= كان يوسف الحكيم، وهو أحد نائبي رئيس المؤتمر، وساطع الحصري وهو أحد أركان الحركة الوطنية في دمشق والمقربين جداً من فيصل، قد حددا نهار ٣ حزيران موعد أول جلسة عقدها المؤتمر (سوريا والعهد الفيصلي ص٩٥، ويوم ميسلون ص٢٤٥) فقد اعتمدنا هذا التاريخ لاعتقادنا أنه الأصح.

(٢٥) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص٩٤.

(٢٦) حضر الجلسة الأولى ٦٩ مندوباً فقط من أصل ٩٠ مندوباً.

في أعمال المؤتمر هو أن جبل لبنان أصبح بحكم الأمر الواقع داخل الاتحاد السوري، لأن مندوبيه يشاركون في إدارة دفة الحكم وتحمل مسؤولياته. وبهذا تكون معركة مصير لبنان، برأي المراجع السورية والوحدوية، قد حسمت لصالح دعاة الوحدة مع سوريا. ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة، ولم يمر بهذه السهولة، فقد قوبل بمعارضة ضارية من الفرنسيين والاستقلاليين اللبنانيين الذين فوجئوا بهذا الإجراء، فرفضوا التسليم بالأمر الواقع والاعتراف بالصفة الشرعية للمندوبين(٢٧)، والقبول بتوحيد البلدين، وازدادوا تصلباً ونشاطاً في معارضة المخطط التوحيدي.

٢ ـ تحرّك الفرنسيين

زيارات المفوض السامي إلى المناطق اللبنانية:

راقب الفرنسيون نشاط الوحدويين في سوريا وجبل لبنان بقلق بالغ، وخافوا أن تكون هناك خطة مدبرة من منافسيهم وخصومهم السياسيين ترمي إلى تجريدهم من مؤيديهم وأنصارهم لإظهارهم أمام اللجنة الدولية بمظهر الضعفاء المنبوذين الذين يرفض أهل المنطقة وجودهم والتعامل معهم. لذلك انبرت المفوضية العليا الفرنسية في بيروت لمواجهة الموقف الجديد، ونظمت حملة واسعة تهدف، أولاً، إلى الرد على ما كان يقوم به الوحدويون في سوريا ولبنان من دعايات وأعمال مغايرة لمصالحهم. وثانياً، إلى استرضاء اللبنانيين واستعادة ثقتهم وإيمانهم بفرنسا قبيل وصول اللجنة الدولية، وحثهم على المطالبة بالانتداب الفرنسي على لبنان أمام تلك اللجنة. وليس أدل على الاهتمام البالغ الذي أولته فرنسا لهذه الحملة من أن المفوض السامي جورج ـ بيكو قادها بنفسه وقام بسلسلة زيارات إلى مختلف المناطق اللبنانية بشكل مكثف هادف ملفت للنظر جعل إحدى الصحف المحلية تعلق في مقالها الافتتاحي بتاريخ نهار الإثنين ٣ حزيران سنة ١٩١٩ على هذه الزيارات تحت العنوان «المسألة اللبنانية» بقولها:

«إن تجول القوميسيير العالي المسيو جورج بيكو في لبنان ما هو

---

(٢٧) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩١٧.

للسياحة حباً بالنزهة وترويض الخاطر ولكنه نتيجة ما حصل مؤخراً في لبنان من ثورة الأفكار. وقد قصد حضرة المعتمد أن يناقش اللبنانيين بنفسه في أمر مستقبلهم ويبين لهم مواضع الخطأ والصواب في مطالبهم، فركب غارب التطواف في أنحاء الجبل من جهاته الأربع»(٢٨).

بالإضافة إلى النشاط العلني المباشر الذي قام به المفوض السامي وأركان المفوضية الآخرون، فإن الأجهزة السرية الفرنسية نشطت هي الأخرى أيضاً وقامت بدور حاسم فعال في هذا المجال. فقد أرسلت هذه الأجهزة دعاتها وعملاءَها إلى سائر المناطق ليحملوا السكان على توقيع العرائض المطالبة بالانتداب الفرنسي، مستخدمين في سبيل ذلك جميع الوسائل المتوفرة لديهم بما في ذلك المال. وقد دون بعض الذين تعاونوا مع فرنسا في هذا المجال وصفاً مسهباً لبعض الأعمال التي قاموا بها والنتائج التي حققوها. فاسكندر الرياشي يتحدث في كتابه «رؤساء لبنان كما عرفتهم» عن هذا الموضوع فيقول:

«**استدعاني الكابيتان دام** (Dam)، الذي خلف كولوندر في وكالة المفوض السامي جورج بيكو... وقال لي: يجب أن نكسب استفتاء اللجنة [الدولية] في الأقضية الأربعة بأية طريقة كانت... هذه الأقضية الأربعة يحتلها الشريف فيصل بالرغم عنا، ونريدها أن تقول لكراين [أحد عضوي لجنة الاستطلاع الأميركية] إنها تطلب الوصاية الفرنسية، حتى تأتي نتيجة الاستفتاء بجانبنا رغم السلطات الشريفية والإنكليز... وبما أن البعثة الفرنسية كانت قد كلفتك منذ الساعة الأولى للعمل في الأقضية الأربعة، فإنها تريدك الآن أن تتابع العمل فيها... ولا أريدك أن تعود إلى هنا إلا وأنت ناجح في مهمتك، فقد كلفتني الحكومة الفرنسية بها وجعلتها مهمتي الشخصية، وأنا ما اعتدت الفشل... لا تنس أن تمر بطريقك على الكابيتان ماسينيون (Louis Massignon)(٢٩)... وفتح [ماسينيون] الصندوق وبدأ يخرج منها الأموال ويقول: قيمة الدفعة الأولى خمسون ألف ليرة

---

(٢٨) جريدة «**لسان الحال**»، السنة ٤٢، الاثنين ٣ حزيران ١٩١٩، ص١.

(٢٩) هو المستشرق الفرنسي المعروف.

مصرية... لقد استحسن الكابتن دام أن يرافقك سليمان بك كنعان [عضو مجلس الإدارة] في هذه الرحلة... فمر عليه في لوكنده أميركا على البرج حيث ينتظرك وخذه معك»[٣٠].

ولكن سليمان كنعان لم يرتح لهذه المهمة، ولم يكمل الطريق مع اسكندر الرياشي إلى الأقضية الأربعة، لأنه وبعض زملائه في مجلس الإدارة، يقول اسكندر الرياشي، كانوا قد بدأوا اتصالات سياسية مع حكومة فيصل في دمشق[٣١].

تحرك الفرنسيين في الجنوب:

واستدعى الكابيتان دام إبراهيم الأسود إليه أيضاً وقال له، حسب رواية الأسود نفسه:

«ندعوك إلى القيام ببرو بوغنده في البلاد تخدم بها دولة فرنسا... إننا نرغب إليك أن تأتينا بعريضة من الأرثوذكسيين في مرجعيون وحاصبيا وراشيا وصور وصيدا تتضمن طلب انتداب فرنسا... وفي اليوم التالي ذهبت على إحدى سيارات الحكومة إلى مرجعيون وإلى ما حولها من القرى الأرثوذكسية وتمكنت من الحصول على تواقيع عشرين ألف أرثوذكسي طلبوا انتداب فرنسا بعريضة مصدقة بظرف أسبوع واحد وعدت إلى بيروت وسلمتها للمسيو دام»[٣٢].

في منطقة العلويين:

ويتابع إبراهيم الأسود روايته، فيقول:

«وبعد ثلاثة أيام رام المسيو دام أن أذهب إلى بلاد العلويين بمثل المهمة الأولى فأجبته إلى طلبه، وذهبت مع صديقي بطرس بك حنا الضاهر على سيارة من سيارات الحكومة قاصدين طرطوس... وأخذنا نسعى لتوقيع

---

(٣٠) اسكندر الرياشي، **رؤساء لبنان**، ص٢٣٢ ـ ٢٣٥.

(٣١) المصدر ذاته، ص٢٣٦.

(٣٢) إبراهيم الأسود، **تنوير الأذهان**، ج٤، ص٣٣٩ ـ ٣٤٠.

عرائض تتضمن طلب انتداب فرنسا من النصيرية وسواهم. فبظرف ستة عشر يوماً بلغ عدد موقعي العرائض من النصيرية ومن غيرهم ستين ألفاً بمساعدة أحمد بك الحامد (رئيس عشيرة الخياطين النصيرية) وغيره. والعرائض المذكورة تصدقت بعضها من مواقع رسمية وبعضها من رجال الدين»[٣٣].

وقد اضطر إبراهيم الأسود ورفيقه أن يغادرا طرطوس هاربين تحت جنح الظلام في عودتهما إلى بيروت لأن الزعيم العلوي الوطني الثائر صالح العلي علم بما كانا يدبران هناك، فبعث فريقاً من رجاله يترصدونهما، ويسدون عليهما الطرق، ليقتلوهما ويستولوا على العرائض منهما[٣٤].

في جبل لبنان:

وبالرغم من أن الفرنسيين كانوا على يقين بأن أكثرية الأهالي في جبل لبنان سيطلبون الانتداب الفرنسي فإنهم، زيادة في الاحتياط، لم يحرموا اللبنانيين من فوائد دعايتهم. ويقول يوسف مزهر بهذا الصدد ما يلي:

«ونشطت دوائر الاستخبارات في قصر المفوضية، فعقدت الاجتماعات وأرسلت الدعاة إلى الزعماء والكتل الدينية والمناطق ورؤساء الطوائف. وأسرف القومندان ستفاني (Stéphani) رئيس الدوائر السرية في البذل والعطاء لمعاهد التربية والجمعيات والملاجيء فكان لعملهم الأثر المطلوب»[٣٥].

ويزكي اسكندر الرياشي رواية يوسف مزهر بشكل أكثر تحديداً فيقول عن نفسه، ما يلي:

«وكنت يومئذٍ العميل السياسي اللبناني رقم واحد عند المفوضية الفرنسية. وأنا الذي كلفني المفوض السامي أن أعرض على الباشا [حبيب باشا السعد] ٢٥ ألف جنيه مصري، أي ٢٥ ألف ليرة انكليزية ذهباً وأكثر كدفعة أولى يستعين بها حتى «يقنع» أعضاء مجلس الإدارة بقبول القرارات التي يطلبها الفرنسيون منهم، وأهمها وضع قرار بالمطالبة بالوصاية الفرنسية

---

(٣٣) المصدر ذاته، ص٣٤٠ ـ ٣٤٢.

(٣٤) المصدر ذاته، ص٣٢٤.

(٣٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٨٣.

في هذه البلاد وتقديمه إلى لجنة كراين الأميركية. . . ورفض حبيب باشا المال، وتعهد باقناع مجلس الإدارة باتخاذ القرارات التي يطلبها الفرنسيون، وأهمها ذلك القرار التاريخي، دون أي مقابل»(٣٦).

هذه نماذج مما كان يقوم به الفرنسيون من نشاط استعداداً لمجيء اللجنة الدولية.

٣ ـ تحرك الاستقلاليين اللبنانيين

التقارب الفرنسي ـ اللبناني:

كان الاستقلاليون اللبنانيون خلال الأشهر الأولى من سنة ١٩١٩ يشعرون بقلق عظيم على مصيرهم، وخوف على استقلالهم، وخصوصاً بعد أن رأوا جميع الأطراف الفاعلة في المسألة اللبنانية تتخلى عنهم. فمؤتمر الصلح أبدى بروداً ظاهراً نحو وفدهم وعدم اهتمام بقضيتهم، وفرنسا التي كانوا يعلقون عليها الآمال الكبيرة خذلتهم وراحت تساوم الأمير فيصل على استقلالهم. والسوريون اتخذوا خطوة عملية لضم جبل لبنان إلى الاتحاد السوري حين خصصوا سبعة مقاعد في المؤتمر السوري العام الذي هو بمثابة برلمان للدولة العربية السورية. ولم يصدر عن بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية أي دليل يطمئن إلى أن هاتين الدولتين مهتمتان بإنشاء وطن لبناني مستقل. وبدت مسألة استقلال لبنان يومئذٍ وكأنها دخلت في نفق مسدود.

ولكن ذلك لم يمنع الاستقلاليين اللبنانيين من الرد على هذه التحديات، وذلك بمتابعة سعيهم وتنظيم صفوفهم لمقاومة كل محاولة تهدف إلى تصفية قضيتهم، بانتظار ما قد يستجد من تطورات. وبالفعل حدث تطور مهم في الوضع السياسي بعد وقت قصير. ففي ربيع سنة ١٩١٩ أدرك الفرنسيون أن إصرارهم على وحدة سوريا لم يكسبهم ثقة الأمير فيصل ولا السوريين، وأوشك أن يفقدهم تأييد الاستقلاليين في جبل لبنان. ولما كان الفرنسيون حريصين على المحافظة على هذا التأييد، وخصوصاً

---

(٣٦) اسكندر الرياشي، **رؤساء لبنان**، ص٥٢ ـ ٥٣.

أمام اللجنة الدولية القادمة، فقد حاولوا استرضاء اللبنانيين بالتظاهر بالقبول بمبدأ استقلال لبنان شرط أن يطلب اللبنانيون الانتداب الفرنسي. ولم يكن الاستقلاليون اللبنانيون ليرفضوا الانتداب الفرنسي ما دام هذا الانتداب، كما أرادوا أن يفهموه، يحمي استقلالهم من التيار العربي الوحدوي المتصاعد من جهة، ولا يمس جوهر السيادة اللبنانية من جهة أخرى. وبهذا التطور في السياسة الفرنسية في الشرق حصل التفاهم بين الفرنسيين والاستقلاليين اللبنانيين وراحوا يعملون يداً واحدة لمواجهة المخططات الوحدوية التي كان يقف وراءَها العرب والبريطانيون والأميركيون. وكانت أولى ثمار هذا التفاهم صدور قرار جديد من مجلس الإدارة يعلن استقلال لبنان السياسي.

قرار مجلس الإدارة:

كان قرار مجلس إدارة جبل لبنان الصادر بتاريخ ٩ كانون الأول سنة ١٩١٨ والمطالب باستقلال لبنان الإداري قد أثار القلق في نفوس طلاب الاستقلال السياسي التام، ودفعهم إلى الاحتجاج على مضمونه والاعتراض على موقف مجلس الإدارة الضعيف من هذه المسألة المصيرية. ولما تقاربت مواقف الفرنسيين والاستقلاليين اللبنانيين من بعضها في ربيع سنة ١٩١٩، ولم تعد المطالبة باستقلال لبنان تلقى المعارضة من الدوائر الفرنسية كالسابق، أصدر مجلس الإدارة بالإجماع قراراً جديداً «**تطميناً لأفكار اللبنانيين وبياناً للمحافظة على حقوقهم**»[٣٧]. **وقد صدر القرار الجديد الذي يحمل الرقم ٥١٦، في ٢٠ أيار ١٩١٩، أي قبل حوالي أسبوعين من انعقاد المؤتمر السوري العام، ومن وصول اللجنة الدولية إلى الشرق، وتضمن القرار بعد المقدمة، البنود التالية:**

«أولاً ـ المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه.

ثانياً ـ جعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والإخاء

---

(٣٧) من البند السادس من قرار مجلس الإدارة.

والمساواة، مع حفظ حقوق الأقلية وحرية الأديان.

ثالثاً ـ أن الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية المساعدة تتفقان على تعزيز العلائق الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة.

رابعاً ـ مباشرة درس وتنظيم القانون الأساسي بطريقته الأصولية.

خامساً ـ تقديم هذا القرار لمؤتمر الصلح.

سادساً ـ اعلان هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي غيرها من الجرائد الوطنية، تطميناً لأفكار اللبنانيين وبياناً للمحافظة على حقوقهم»[٣٨].

خصائص قرار مجلس الإدارة:

يتميز هذا القرار، إن من حيث المضمون أم من حيث الشكل، بعدد من الخصائص المهمة التي تستحق التوقف عندها. فهو من حيث المضمون مجموعة تسويات لتطمين وإرضاء مختلف الأفرقاء. فالبندان الأول والرابع اللذان ينصان على استقلال لبنان السياسي بحدوده الجغرافية والتاريخية، وعلى المباشرة بإعداد قانونه الأساسي، فيهما ترضية وتطمين كافيان للاستقلاليين. ونص البند الثاني على لبنان الديمقراطي الحريص على المحافظة على حقوق الأقليات واحترام حرية الأديان. وفي هذا تطمين لغير المسيحيين الذين يشكلون أكثرية السكان في المدن والأقضية الأربعة التي يراد ضمها إلى لبنان. وفي البند الثالث محاولة صريحة لتطمين السوريين أيضاً إلى أن لبنان المستقل مستعد لإقامة علاقات طيبة معهم وفق شروط يتم الاتفاق عليها. أما الترضية الأخيرة فكانت للفرنسيين. ففي البند الثالث قبول من اللبنانيين بدور «الحكومة الفرنسية المساعدة». ولم تكن كلمة «المساعدة» هنا تعني في الحقيقة أي شيء آخر غير الانتداب الفرنسي على لبنان.

أما من حيث الشكل فالقرار «إعلان مبادىء» وإعلان استقلال، وليس مذكرة أو مضبطة لاستجداء الاستقلال من مؤتمر الصلح أو من سواه، كما

---

(٣٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، يوجد النص الكامل لقرار مجلس الإدارة المذكور في ص٢٧٢ ـ ٢٧٣.

هي الحال في القرار السابق. ثم إن هذا القرار يحمل في طياته أيضاً تطوراً دستورياً في وضع المجلس لم يتضمنه أي من القرارات السابقة. فلأول مرة يتحدث مجلس الإدارة في هذا القرار «**بصفته ممثلاً للشعب اللبناني**»(٣٩)، وينصب نفسه ناطقاً رسمياً باسمه، ومعبراً عن أمانيه، ومفوضاً مطلقاً منه باتخاذ المقررات المصيرية. إنه اتخذ لنفسه دوراً شبيهاً بدور «البرلمان» بمفهومه الدستوري في البلدان الديمقراطية الحديثة. ولكن مجلس الإدارة لم تكن له هذه الصفة، ولا كان يتمتع بمثل هذه الصلاحيات التي تتمتع بها البرلمانات في الدول الأوروبية. فلا بروتوكول ١٨٦٤، ولا القوانين والقرارات اللاحقة، ولا ممارسات المجلس السابقة تعطيه مثل هذه الصفة النيابية، أو تخوله الحق في استصدار القرارات المصيرية واتخاذ المواقف السياسية المعينة. والتبرير لهذا العمل هو أن جبل لبنان كان يمر في ظروف استثنائية، وكان من الضروري أن يُسمع صوته ويتقدم بمطالبه إلى مؤتمر الصلح أو غيره من المراجع الدولية. ولما كان مجلس الإدارة في ذلك الوقت هو الهيئة الوحيدة في البلاد التي كانت منتخبة من الشعب، وممثلة جميع مناطق الجبل وطوائفه، فقد أجاز لنفسه القيام بما قام به خدمة للمصلحة اللبنانية العليا بالرغم من افتقاره إلى السند الدستوري. وأهم من ذلك، إنه كان لفرنسا مصلحة سياسية في أن يقوم مجلس الإدارة بهذا الدور. ولولا ذلك لما سمحت سلطات الاحتلال الفرنسية للمجلس بإصدار تلك المقررات والظهور أمام الهيئات الدولية بوصفه ممثلاً للشعب اللبناني.

ثم إن توقيت صدور القرار كان له مغزاه السياسي. فإنه صدر قبل أسبوعين تقريباً من موعد انعقاد المؤتمر السوري العام في دمشق الذي كان يتمثل فيه جبل لبنان بسبعة مندوبين. فجاء قرار المجلس بإعلان استقلال لبنان السياسي ليطعن في صحة تمثيل أولئك المندوبين للإرادة اللبنانية، وليضع المؤتمر السوري العام أمام الأمر الواقع، وليقطع الطريق على أية محاولة قد تجري في المؤتمر لاحتواء جبل لبنان في الدولة الاتحادية السورية.

---

(٣٩) المصدر ذاته، ص٢٧٢. هكذا وردت في الفقرة الخامسة من فذلكة القرار.

قرار خاص بمؤتمر الصلح:

نص البند الخامس من قرار مجلس الإدارة الأخير على «**تقديم هذا القرار إلى مؤتمر الصلح**». ولكن مجلس الإدارة لم يرسله بنصه كما أقره في الأصل، بل اختصره وأعاد صياغته بحيث يصبح موجهاً إلى الدول المتحالفة المجتمعة بمؤتمر الصلح في باريس. وقد صدر القرار المعدل الجديد بتاريخ ٣١ أيار سنة ١٩١٩، ثم أرسل إلى باريس. وهو بالنص التالي:

«لبنان، استناداً على تاريخه الذي يؤيد استقلاله.

واعتماداً على تصريحات مجالسكم العالية المحققة التي تعطي الاستقلال للشعوب المظلومة وتعيد لهم حقوقهم المهضومة واللازمة لحياتهم.

ينادي بلسان مجلسه الإداري الكبير باستقلاله الإداري والسياسي بحدوده الطبيعية التاريخية بمساعدة فرنسا، وبتأسيس حكومة ديمقراطية على مبادىء الحرية والمساواة.

على ثقة بأن الدول المتحالفة التي تفانت لأجل حرية الشعوب لا تحرم لبنان المسكين الذي نكب واضطهد في هذه الحرب من ثمرة انتصاراتها أسوة بسائر الشعوب التي أعيدت إليها حقوقها المهضومة.

٣١ أيار ١٩١٩»(٤٠)

مهرجان وتظاهرة بعبدا:

في معرض سرده لأحداث العام ١٩١٩ في سوريا ذكر يوسف الحكيم في مذكراته أن الأمير فيصل:

«أشار إلى الحاكم الركابي بضرورة عقد مؤتمر يضم ممثلين عن سوريا بمناطقها الثلاث [سوريا وفلسطين وجبل لبنان]... وبديهي أن الحكمة من هذا التدبير هي إثبات رغبة الأهلين في الوحدة والاستقلال

---

(٤٠) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص١٧٩.

بطريقة شرعية، تضعف بجانبها الجهود القائمة في لبنان والساحل للحصول على الانتداب الفرنسي»[٤١].

كان هذا بالفعل ما يجري في سوريا. ولكن الاستقلاليين اللبنانيين لم يفتهم ذلك. وكانوا مدركين المحاولات المبذولة من قبل الوحدويين لإضعاف موقفهم الاستقلالي. فراحوا يكثفون جهودهم بشتى الوسائل وعلى مختلف المستويات. وكانت مقاومتهم تزداد شدة مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر السوري العام ووصول اللجنة الدولية. ولم يكن من باب المصادفة أنهم أقاموا مهرجاناً شعبياً كبيراً في بعبدا نهار الخميس ٤ حزيران، أي بعد يوم واحد من أول جلسة عقدها المؤتمر السوري العام. حضر المهرجان حشد كبير من اللبنانيين وتكلم فيه عدد من الخطباء كان منهم الشاعر شبلي الملاط، والشاعر رشيد نخله، وولده أمين، وميشال زكور، وهيكل هيكل، ووديع كلارجي كرم[٤٢]. ركز المتكلمون في خطبهم على ثلاثة أمور هي الإصرار على استقلال لبنان الموسع، وطلب مساعدة فرنسا، وبذل المزيد من الجهود على المستوى الدولي لتحقيق هذين الهدفين. وكان من أهم ما اقترح في هذا المجال المطالبة بإرسال وفد لبناني ثانٍ برئاسة البطريرك الماروني نفسه إلى باريس ليعيد عرض المطالب اللبنانية على مؤتمر الصلح، وليلح على الحكومة الفرنسية بتأييد هذه المطالب.

أثارت الخطب والقصائد التي ألقيت في المهرجان حماسة الجمهور، وعبأت نفوسهم بالاندفاع، فساروا في نهاية المهرجان بشكل تظاهرة كبيرة انطلقت من ساحة سراي بعبدا باتجاه قرية سبنيه المجاورة وهم يهزجون وينشدون الأغاني الوطنية ويرددون الشعارات الاستقلالية، مثل قول الزجال اللبناني الخوري سمعان فغالي (والد الزجال المشهور شحرور الوادي):

عِيشِي بذلِّي ما نْحُبّا   نِتْظاهَر ما مْنِتْخَبّا
يا مِنال الاستقلال   يا مْنِرْحَل عا أوروبا[٤٣]

---

(٤١) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص٩٠.
(٤٢) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص١٧٩ ـ ١٨١.
(٤٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٩٥. وكان بشارة الخوري حاضراً المهرجان.

الحالة في لبنان عشية وصول اللجنة الدولية:

إن النزعة الاستقلالية التي عبر عنها اللبنانيون في مهرجان بعبدا، الذي كان رداً غير مباشر على ما جرى في المؤتمر السوري العام في اليوم السابق، لم تقتصر على منطقة بعبدا وحدها، بل تعدتها إلى جونيه ومناطق أخرى في الجبل حيث كان الاستقلاليون يجدون في نشرها وتقويتها. وقد وصف حاتم مكاري، أحد زعماء الحركة الاستقلالية، الحالة العامة في جبل لبنان في ذلك الوقت في رسالة بتاريخ ١٣ حزيران سنة ١٩١٩ مرسلة إلى يوسف السودا في مصر. وقد جاء فيها قول مكاري:

«إن الحركة اللبنانية هي حركة قوية تشمل جميع الجبل وبعض المنسلخات منه أو أكثرها. والجميع ينادون بالاستقلال، ومجلس الإدارة يحبذ الحركة بكل قواه ونفوذه، حتى أن جميع أهل لبنان يتظاهرون بكل معنى الكلمة، إما الاستقلال إما الموت. وهم حاضرون للتظاهر ضد فرنسا حتى بالثورة لأجل نوال الاستقلال»[٤٤].

تلك كانت الكتل السياسية المتصارعة في الساحتين اللبنانية والسورية، وتلك كانت أهم النشاطات التي قامت بها تعزيزاً لمواقعها وتأييداً لأهدافها عشية وصول اللجنة الدولية إلى الشرق.

---

(٤٤) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص١٨٠.

جولة لجنة كينغ ـ كراين الأميركية في سوريا ولبنان ونتائجها

(The King - Crane Commission)

١ ـ اللجنة الدولية للانتداب على تركيا

مؤتمر الصلح يقرر إنشاء اللجنة الدولية:

كان مؤتمر الصلح قد قرر في ٢٥ آذار سنة ١٩١٩، بناءً على إصرار الرئيس الأميركي وُدْرو ولسون، تشكيل لجنة دولية من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، تتمثل فيها كل من الدول الأربع بمندوبين، ويطلق عليها اسم «**اللجنة الدولية للانتداب على تركيا**». وحُددت مهمتها بزيارة الأراضي التي كانت قبلاً تشكل الأمبراطورية العثمانية لاستقصاء رغبات السكان بشأن مصيرهم ومستقبل بلدانهم.

عينت الولايات المتحدة مندوبَيها في اللجنة، وأظهرت استعدادها للمباشرة بالعمل فوراً. ولكن الدول الأخرى ماطلت في اتخاذ الإجراءات اللازمة، واختلقت الذرائع والعراقيل لإجهاض مشروع اللجنة الدولية. فإيطاليا لم تبد أي اهتمام بالموضوع. وفرنسا لم تعين مندوبَيها. ورئيس الوزارة البريطانية لويد جورج اتصل بالرئيس ولسون في ٢٧ آذار، أي بعد مرور يومين فقط على قرار تشكيل اللجنة، ليقنعه بالعدول عن هذا المشروع الذي لا فائدة منه ما دامت رغبات السكان، حسب زعمه، معروفة سلفاً[١].

---

(١) ذلك لأن لويد جورج كان قد حصل على عدد من العرائض المطالبة بالانتداب البريطاني. راجع سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٤٧٤.

أسباب معارضة فرنسا وبريطانيا اللجنة الدولية:

تعزى أسباب معارضة فرنسا وبريطانيا اللجنة الدولية إلى تخوفهما من أن تأتي نتائج استقصاءاتها رغبات السكان مغايرة لمصالحهما، ومحبطة لمخططاتهما. ففرنسا كانت تدرك تماماً أن الرأي العام السوري معادٍ لها ولا يقبل انتدابها. ولم يكن يخفى على بريطانيا أن مصداقيتها سقطت في نظر العرب بعد إخلافها بوعودها لحليفها الحسين، وبعد انكشاف أمر اتفاقيتي سايكس - بيكو ووعد بلفور السريتين. وكان واضحاً أن الأكثرية الساحقة من الشعوب العربية التي ستخضع لاستقصاء اللجنة الدولية تطالب بالتحرر الكامل والاستقلال الناجز وبإقامة دولة عربية ذات سيادة كاملة في سوريا والعراق. وخشيت فرنسا وبريطانيا أن تعكس النتائج التي ستتوصل إليها اللجنة الدولية حقيقة رغبات السكان ومشاعرهم الرافضة للسيطرة الأجنبية عليهم، وأن يتسلح الرئيس ولسون، صاحب مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، بهذه النتائج ليعارض مطالب كليمنصو ولويد جورج، خصوصاً وأنه كان قبل أيام قليلة وفي اجتماع عقده المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في ٢٠ آذار، قد صرح قائلاً:

«إن وجهة نظر الولايات المتحدة هي عدم الاكتراث بادعاءَات كلٍ من فرنسا وبريطانيا بشأن سيطرتهم على شعوب مختلفة إذا لم تكن هذه الشعوب تريد سيطرتهما عليها. إن المبدأ الجوهري الذي تلتزم به الولايات المتحدة هو موافقة الشعوب المحكومة»[٢].

يضاف إلى ذلك أن الرئيس ولسون كان في وقت من الأوقات قد مال إلى الاستجابة إلى مطالب العرب القومية بإنشاء اتحاد كونفدرالي للدول العربية تحت حماية الولايات المتحدة الأميركية[٣].

سقوط مشروع اللجنة الدولية:

إن حل المسألة العربية في ضوء النتائج غير المضمونة التي قد يسفر

(٢) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٠٩.

(٣) المصدر ذاته، ص ٩٩.

عنها استقصاء اللجنة الدولية، ووفق التوجه الأميركي المرتكز على مبادىء ولسون الأربعة عشر، من شأنه، بنظر الفرنسيين والبريطانيين، أن يلحق ضرراً فادحاً بالمصالح الحيوية لبلديهما. فإن حلاً كهذا، إذا ما كتب له أن يتحقق، سوف يحرم فرنسا من سوريا، وبريطانيا من فلسطين والعراق، ويقضي على أحلام الحركة الصهيونية العالمية بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ويزيد المتاعب سوءاً والثورات الوطنية اشتعالاً بوجه بريطانيا في مصر، وبوجه فرنسا في بلدان المغرب العربي. هذه الأخطار المضرة بمصالح بريطانيا وفرنسا معاً جعلت هاتين الدولتين تعيان أن مصلحتهما المشتركة تفرض عليهما التفاهم والتعاون لمقاومة المشاريع الأميركية المؤذية لكليهما، ومنها إيفاد اللجنة الدولية إلى الشرق. فبدأت الاتصالات بينهما في أوائل ربيع سنة ١٩١٩ وتركزت الأبحاث فيها بالدرجة الأولى على السعي لإزالة ما يمكن إزالته من خلافاتهما المتراكمة حول مستقبل بلدان الهلال الخصيب والتوصل إلى تسوية شاملة يواجهان بها مؤتمر الصلح، والرئيس ولسون بشكل خاص، ويضعانه أمام الأمر الواقع. ويقول ويكهام ستيد (Wickham Steed)، محرر جريدة «التايمز» البريطانية، بهذا الصدد «**وبهذه الوسيلة كنا نأمل أن نحول دون ضرورة إرسال لجنة خاصة من مؤتمر الصلح إلى سوريا، وأن نسوي القضية في باريس**»[٤].

وكانت أولى ثمار التقارب الفرنسي ـ البريطاني في هذا المجال إجهاض مشروع اللجنة الدولية. فقد رفضت فرنسا تعيين مندوبيها في اللجنة، بحجة معارضتها إجراء الاستفتاء في سوريا طالما أن هذا البلد باقٍ تحت الاحتلال العسكري البريطاني. وأعلنت بريطانيا أنها لن تسحب جيشها من سوريا إلا بعد أن تصدر اللجنة الدولية نتيجة تحقيقاتها، وأنها لن تشترك بأعمال اللجنة بدون مشاركة فرنسا. واشترطت ايطاليا لقبولها الاشتراك بأعمال اللجنة مشاركة كلٍ من فرنسا وبريطانيا. وتشبثت كل من الدول الثلاث بموقفها، فانهار مشروع اللجنة الدولية بهذه الطريقة وطويت صفحته.

---

(٤) المصدر ذاته، ص ١١٠.

لجنة كينغ ـ كراين الأميركية:

إن امتناع فرنسا وبريطانيا وايطاليا عن الاشتراك باللجنة الدولية لم يثنِ الرئيس ولسون عن المضي منفرداً في تنفيذ هذا المشروع. فقرر ايفاد **«الوفد الأميركي في اللجنة الدولية للانتداب في تركيا»** إلى الشرق لإجراء الاستقصاء المطلوب، بصفته لجنة أميركية خاصة، وليس بصفته هيئة دولية رسمية منتدبة من قبل مؤتمر الصلح. وتباينت التقديرات عن أهمية هذه اللجنة وشرعيتها وفاعليتها بحسب مواقف الأفرقاء منها. الأميركيون نظروا إلى المهمة الموكولة إليها بمنتهى الجدية وقاموا بها بحماسة وصدق وتجرد. العرب بالغوا في التفاؤل وعاشوا فترة في ظل الآمال الكاذبة والأوهام الخادعة، **«إذ ظنوا أنها [اللجنة] الوسيلة الوحيدة التي يستطيعون عبرها أن يعبروا عن أمانيهم لدى مؤتمر الصلح»**(٥)، وإذ **«ساد الاعتقاد بأن السوريين يستطيعون التخلص من أطماع فرنسا وبريطانيا عن طريق الأميركيين الذين لا أطماع استعمارية لهم»**(٦). أما بريطانيا فكان لها في اللجنة رأي آخر أوضحه وزير خارجيتها أرثَر بلفور (Sir Arthur Balfour) في برقية بعث بها إلى الجنرال اللنبي بتاريخ ٣١ أيار قال فيها: **«إن اللجنة لا تملك صلاحيات التقرير ولكنها بعد أن تمحص جميع الحقائق سوف تقدم آراءَها إلى المجلس الأعلى لدول الحلفاء الكبرى، ويبقى للمجلس أن يتخذ القرار النهائي»**(٧). وإذا كان بلفور قد صاغ رأيه بأسلوب دبلوماسي لبق، فإن المفوض السامي الفرنسي جورج ـ بيكو عبر عن الرأي الفرنسي دون مواربة حين قال لفيصل أن اللجنة الأميركية **«ليست رسمية»**، وعبر عنه بصراحة كاملة وقاسية للجنرال كلايتون (Clayton) في ١ حزيران حيث قال: **«أن عملية اقتسام سوريا سائرة في مجراها دون استشارة فيصل وأن اللجنة الأميركية قادمة بقصد واحد هو التعمية وإيهام فيصل بينما تجري الترتيبات لاقتسام سوريا»**(٨).

---

(٥) المصدر ذاته، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٦) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٤٩١ ـ ٤٩٢.

(٧) المصدر ذاته، ص ٤٨٨ ـ ٤٨٩.

(٨) المصدر ذاته، ص ٤٨٩.

تألفت اللجنة الأميركية التي اشتهرت باسم «لجنة كينغ ـ كراين» من المندوبين الأميركيين هنري كينغ (Henry King) وتشارلز كراين (Charles Crane)، يعاونهما ثلاثة مستشارين هم ألبرت ليبير (Albert Lybyer)، ووليم يايل (William Yale)، وجورج مونتغمري (George Montgomery)، وأمين للسر، ومحاسب هو دونالد برودي (Donald Brodie)، وبعض الموظفين الآخرين. وعمل الدكتور سامي إبراهيم حداد، الأستاذ في كلية الطب «بالكلية السورية الإنجيلية» (الجامعة الأميركية في بيروت حالياً) مع اللجنة طبيباً وترجماناً[٩].

٢ ـ اللجنة الأميركية في فلسطين وسوريا

المدن التي زارتها اللجنة:

غادرت اللجنة الأميركية باريس بالقطار في ٢٩ أيار سنة ١٩١٩ قاصدة الآستانة حيث أجرت بعض الاتصالات، وانتقلت منها إلى فلسطين بحراً فوصلت مدينة يافا في ١٠ حزيران، مبتدئة جولة شملت أربع عشرة مدينة وبلدة كان منها يافا، والقدس، ورام الله، ونابلس، والناصرة، وحيفا، وطبريا، وبيت لحم. استغرقت الجولة حوالي أسبوعين. وفي ٢٥ حزيران انتقلت اللجنة إلى سوريا، وأمضت أسبوعاً في دمشق، قامت خلاله بزيارة خاطفة لعمان ودرعا، وانتقلت بعده إلى لبنان. ونهار السبت في ١٢ تموز ركبت البحر من بيروت قاصدة الاسكندرونة، ثم عادت منها إلى اللاذقية وطرابلس. وفي ١٥ تموز غادرت اللجنة طرابلس متوجهة إلى حمص فحماه فحلب[١٠]، ثم إلى تركيا، بعد أن عدلت عن زيارة العراق التي قيل إنها تجمع على طلب الانتداب البريطاني.

كان يرافق وصول اللجنة إلى كل بلد قصدته بعض البلبلة والتشويش في الأفكار بصدد مرجع اللجنة وأهدافها وأهمية عملها. لذلك حرص

---

(٩) Howard, Harry, **The King-Crane Commission**, (Beirut, Khayats, 1963), P41. Henceforth cited as H. Howard, The King-Crane Commission.

أيضاً جريدة «**لسان الحال**»، الأربعاء في ٢ تموز ١٩١٩.

(١٠) جريدة «**البلاغ**»، السنة ٩، العدد ١٤٦٧، الخميس ١٠ تموز ١٩١٩، ص٣.

أعضاؤها على توضيح وضعها وشرح أهدافها في الصحف المحلية تنويراً للرأي العام في كل بلد تحل فيه، ومنعاً لكل التباس، وقطعاً لكل تفسير أو تأويل مغاير للحقيقة[١١].

مطالب السوريين والفلسطينيين:

استقبلت اللجنة الأميركية عدداً كبيراً من الوفود والجماعات والأعيان الذين يمثلون مختلف الطوائف والمناطق والقطاعات مثل الأمير فيصل وأخيه الأمير عبد الله (في عمان) ووفد المؤتمر السوري العام والبطريرك الأرثوذكسي والمفتي والقاضي والعلماء وأهل القلم ووفود نسائية، وقدم بعضهم عرائض مكتوبة بمطالبهم.

وكانت اللجنة تطرح على من تستقبلهم أسئلة محددة لمعرفة آرائهم بصدد ثلاثة مواضيع أساسية هي وحدة سوريا، ونظام الحكم الذي يريدون، والدولة المنتدبة التي يفضلون. وجاءَت الآراء التي أعربت عنها تلك الوفود في فلسطين وسوريا متقاربة جداً، وتتلخص بما يلي:

طالب السكان العرب من مسلمين ومسيحيين بدولة سورية موحدة في سوريا الطبيعية كلها، تمتد من تركيا شمالاً إلى مصر وخليج العقبة جنوباً، ومن البحر الأبيض المتوسط غرباً إلى الصحراء شرقاً. ويمكن منح بعض المناطق مثل جبل لبنان وفلسطين وضعاً إدارياً خاصاً، ضمن الدولة السورية لطمأنة الأقليات.

الصهاينة طالبوا بفصل فلسطين عن سوريا ووضعها تحت الانتداب البريطاني، وإنشاء وطن قومي لهم وفقاً لوعد بلفور.

جميع المسلمين تقريباً طالبوا بالاستقلال التام الناجز، وبحكم ديمقراطي عادل. الأكثرية أرادت فيصلاً ملكاً على سوريا. ولكن كان لبعضهم غير هذا الرأي. جميع المسيحيين طالبوا بالاستقلال وبحكم

---

(١١) المصدر ذاته، الثلثاء ٢٤ حزيران ١٩١٩، ص٢؛ أيضاً، جريدة «البلاغ» الثلاثاء ٨ تموز ١٩١٩، العدد ١٤٦٤، ص٢؛ أيضاً جريدة «**الحقيقة**» السنة ١١، العدد ١١٢٤، الأربعاء ٢ تموز ١٩١٩، ص٢.

ديمقراطي تحت انتداب إحدى الدول العظمى.

إذا كان لا بد من فرض الانتداب على سوريا فإن جميع المسلمين تقريباً والبروتستانت وبعض الأرثوذكس طالبوا بانتداب أميركي، وإن رفضت أميركا ذلك فانتداب بريطاني. وأعربوا عن رفضهم القاطع للانتداب الفرنسي. أما الدروز وبعض الأرثوذكس وقليلون من الكاثوليك (في فلسطين) فطالبوا بانتداب بريطاني أولاً، وإلا فانتداب أميركي. أما الموارنة والأرمن ومعظم الكاثوليك فطالبوا بالانتداب الفرنسي دون سواه.

٣ ـ اللجنة الأميركية في لبنان[(١٢)]

المراكز اللبنانية التي زارتها اللجنة:

في صباح نهار الجمعة ٤ تموز سنة ١٩١٩، غادرت اللجنة الأميركية دمشق، ووصلت إلى بعلبك حوالي الظهر، وباشرت عملها على الفور، ثم تابعته قبل ظهر اليوم التالي، مستقبلة عدداً كبيراً من الوفود من بعلبك ومن المناطق البقاعية الأخرى. وبعد الظهر سافرت اللجنة من بعلبك، وتوقفت قليلاً في شتورة وهي في طريقها إلى عاليه، التي وصلتها مساءً وحلت في أحد فنادقها، وقابلت بعض الوفود. وصباح الاثنين ٧ تموز نزلت إلى بيروت واتخذت فندق رويال مقراً لعملها حيث استقبلت بكامل هيئتها الوفود البيروتية طيلة نهاري الاثنين والثلاثاء. ورغبة في اختصار الوقت انقسم أعضاء اللجنة إلى فريقي عمل أو أكثر، وصار كل فريق يقوم بزيارة المناطق واستقبال الوفود منفرداً. فزارت اللجنة نهار الأربعاء ٩ تموز مدينتي جبيل والبترون، واستقبلت الوفود منهما ومن المناطق المجاورة قبل الظهر، وزارت الصرح البطريركي الماروني في بكركي بعد الظهر. ونهار الخميس ١٠ تموز زارت اللجنة صور وصيدا واستقبلت الوفود من هاتين المدينتين ومن قرى جبل عامل والنبطية ومرجعيون وجزين وغيرها. ونهار الجمعة زارت عيناب وبعبدا وزحلة. وبعد ظهر الاثنين ١٤ تموز وصلت طرابلس قادمة من الاسكندورنة واللاذقية، وقابلت فيها الوفود من المدينة ومن

(١٢) «لبنان» في هذا القسم من البحث يشمل جبل لبنان والمناطق التي ألحقت به عام ١٩٢٠.

جوارها مثل مناطق الكورة والبترون وبشري والزاوية وعكار وغيرها. وصباح الثلاثاء ١٥ تموز غادرت اللجنة مدينة طرابلس متوجهة إلى شمالي سوريا الداخلية ومختتمة بذلك جولتها في لبنان (لبنان بحدوده الحالية) التي استغرقت تسعة أيام[١٣].

الوفود التي استقبلتها اللجنة الأميركية في لبنان:

استقبلت اللجنة الأميركية خلال تجوالها في لبنان عدداً كبيراً من الوفود والهيئات والأعيان. فكانت تستقبل في كل مدينة رؤساء الطوائف وهيئة المجلس البلدي والقاضي والمفتي وهيئة العلماء والوفود التي تحمل توكيلاً رسمياً. وكانت تلك الوفود تمثل مختلف طبقات الشعب وفئاته. فكان منها الوفود الطائفية، كالوفود السنية، والشيعية، والدرزية، والمارونية، والأرثوذكسية، والكاثوليكية، واللاتينية، والبروتستانتية، والسريانية، والأرمنية، واليهودية. وكان منها الوفود التي تمثل جمعيات أرباب المهن والحرف كوفود الأطباء والصيادلة والمحامين والصحافيين والأدباء والتجار والعمال وسواهم[١٤]. وبالإضافة إلى ذلك قامت اللجنة بزيارة الصرح البطريركي في بكركي ومركز الحكومة اللبنانية في بعبدا لاستطلاع رأي كل من البطريرك الماروني[١٥] ورئيس وأعضاء مجلس إدارة جبل لبنان بشأن المسألة اللبنانية كما هي مطروحة على بساط البحث.

كانت اللجنة الأميركية، عند استقبالها الوفود، تتأكد من الصفة التوكيلية التي تحملها، ثم تجري حواراً معها يدور حول عدد من الأسئلة المحددة التي كانت تتكرر مع كل وفد تقريباً. وإذا كان الوفد يحمل مذكرة خطية بمطالبه كانت اللجنة تتسلمها منه وتضيفها إلى مجموعة العرائض والوثائق التي تجمعها وتحتفظ بها، والتي بلغ عددها أكثر من ١٨٠٠ عريضة.

---

(١٣) جريدة «**البلاغ**»، السنة ٩، العدد ١٤٦٧، الخميس ١٠ تموز ١٩١٩، ص٣.

(١٤) جريدة «**لسان الحال**»، السنة ٤٢، الأربعاء ٩ تموز ١٩١٩، ص٢.

(١٥) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٩٣.

خلاصة ما سمعته اللجنة الأميركية في لبنان:

أظهرت الوفود حماسة شديدة في عرض أفكارها ومطالبها أمام اللجنة الأميركية. وظهر تباين كبير في الآراء بين وفد وآخر، وحتى بين أعضاء الوفد الواحد أحياناً، مما أدى إلى وقوع مجادلات عنيفة ومشادات كلامية حامية بين المندوبين، كما حدث في بيروت(١٦)، وفي طرابلس(١٧) مثلاً. ولم يفت اللجنة أن تلاحظ، من خلال الجو العام الذي رافق عملية الاستقصاء، ومن الشكاوى العديدة التي تلقتها اللجنة من مختلف الفرقاء، كيف أن جميع الأطراف، وخصوصاً الطرف الفرنسي(١٨)، حاولت أن تؤثر على نتيجة الاستقصاء، وذلك باللجوء إلى مختلف الوسائل ابتداءً بالإقناع والإغراء، وانتهاءً بالتهديد والإرهاب(١٩). ولا تتضمن الصحف المحلية اليومية الشيء الكثير عن هذه الممارسات لأن الرقابة على الصحف من قبل سلطات الاحتلال العسكرية الفرنسية كانت ما تزال سارية المفعول.

وكان ما سمعته اللجنة الأميركية من مطالب تقدمت بها الوفود المختلفة في لبنان تركز على ثلاثة حلول للمسألة اللبنانية ـ السورية. يطالب الحل الأول بتطبيق مقررات المؤتمر السوري العام القاضية باعلان سوريا دولة موحدة ضمن حدودها الطبيعية، التي تشمل جبل لبنان، مستقلة استقلالاً كاملاً، ملكية على رأسها الأمير فيصل، ديمقراطية تصون حقوق الأقليات فيها لا سيما حقوق المسيحيين في جبل لبنان الذي يمنح استقلالاً إدارياً داخلياً خاصاً. وفي حال عدم تحقيق الاستقلال التام، توضع سوريا

---

(١٦) جريدة «**لسان الحال**»، السنة ٤٢، الثلاثاء ٨ تموز ١٩١٩، ص٢.

(١٧) جريدة «**الحقيقة**»، السنة ١١، العدد ١١٣٢، الثلاثاء ١٥ تموز ١٩١٩، ص٦.

(١٨) إبراهيم الأسود، «**تنوير الأذهان**»، ج٣، ص١٠٣، أيضاً:
Harry Howard, **The King-Crane Commission**, PP.128, 135-136.

(١٩) Harry Howard, **The King-Crane Commission**, PP.125, 127, 129, 131-136.
أيضاً، جريدة «**لسان الحال**»، السنة ٤٢، السبت ١٢ تموز، ص٢، أيضاً، جريدة «**الحقيقة**»، السنة ١١، العدد ١١٣١، السبت ١٢ تموز ١٩١٩، ص١؛ أيضاً حسن البعيني، **دروز سوريا ولبنان**، ص٧٥ وفيه وصف لما جرى من خلاف بين المندوبين الدروز المؤيدين والمعارضين لطلب الانتداب الفرنسي وذلك لدى اجتماعهم باللجنة الأميركية في عيناب.

تحت الانتداب الأميركي، وإذا امتنعت الولايات المتحدة عن القبول فليكن الانتداب البريطاني. أما الانتداب الفرنسي فمرفوض رفضاً قاطعاً. لقد طالبت بهذا الحل الأكثرية الساحقة من المسلمين، السنة والشيعة والدروز. أما أكثرية المسيحيين الأرثوذكس والبروتستانت فقد أبدوا الرغبة ذاتها، ولكن مشترطين أن توضع سوريا تحت الانتداب، جاعلين الأولوية للانتداب البريطاني، وفي حال تعذر ذلك، فللانتداب الأميركي.

الحل الثاني، وهو معاكس للحل الأول تماماً، يطالب بتوسيع حدود لبنان، وبفصله عن سوريا فصلاً تاماً، ومنحه الاستقلال تحت الانتداب الفرنسي، ولا انتداب آخر سواه. وكان القائلون بهذا الرأي الأغلبية الساحقة من الموارنة والكاثوليك واللاتين والسريان والأرمن.

الحل الثالث، وهو حل وسط بين الحلين السابقين، يوصي بإنشاء لبنان الكبير المستقل سياسياً تحت الانتداب الفرنسي، والمرتبط بسوريا في المجال الاقتصادي. وقد طالبت بهذا الحل بعض الفئات من مختلف الطوائف والمناطق.

والواقع أنه لم يتحقق الإجماع الكامل عند أي فريق طائفي أو مناطقي. فقد كان بين المطالبين بالاتحاد مع سوريا بعض المسيحيين الموارنة، والكاثوليك[٢٠]، والبروتستانت، والأرمن، كما كان بين المطالبين بالانفصال عن سوريا، وبالانتداب الفرنسي على لبنان أقلية من السنة، والشيعة، والدروز[٢١]، والأرثوذكس، والبروتستانت.

٤ ـ نماذج من المطالب المقدمة إلى اللجنة الأميركية في لبنان

مطالب البطريرك الماروني:

نعرض فيما يلي ثلاثة نماذج من المطالب والآراء التي عرضتها ثلاثة

---

(٢٠) Howard, Harry, **The King-Crane Commission**, PP.128 (footnote).

(٢١) أثناء زيارة اللجنة الأميركية لبكركي كان الأمير فؤاد أرسلان حاضراً الاجتماع وشارك فيه على النحو التالي: **«وهنا وقف الأمير فؤاد أرسلان وأخبر الرئيس [رئيس اللجنة الأميركية] أنه قادم باسم عدد غير قليل من الدروز لمخابرة البطريرك في شأن وطني. فسأله رئيس اللجنة عن رأيه في مستقبل البلاد، فأجابه أن غبطة البطريرك يتكلم عني»**. عن جريدة «لسان الحال»، السنة ٤٢، السبت ١٠ تموز ١٩١٩، ص٢.

مراجع رئيسية، دينية، وشعبية، ورسمية، أمام اللجنة الأميركية. ذلك، لأنها تمثل بالفعل وتلخص أهم ما جاء على لسان سائر الوفود وفي المذكرات الخطية التي قدمت إلى اللجنة بشأن المصير اللبناني. النموذج الأول يتناول أهم الفقرات التي وردت في الحوار الذي جرى في ٩ تموز في بكركي بين البطريرك الماروني إلياس الحويك ورئيس اللجنة الأميركية هنري كينغ، كما رواها المطران اغناطيوس مبارك رئيس أساقفة بيروت الماروني، الذي كان حاضراً الاجتماع، قال:

«سأل رئيس اللجنة البطريرك: ما هي المطالب التي تريدون طرحها؟ جواب: إنها منحصرة في مطلبين، وهما استقلال لبنان استقلالاً تاماً بحدوده الطبيعية والجغرافية، ومساعدة فرنسا.

سؤال: لماذا تؤثرون الوحدة على الاندماج مع سوريا؟ ألا ترون أنكم تساعدون الأقلية المسيحية في الداخلية بهذا الانضمام؟

جواب: كلا، فإن الحكومة الداخلية، إما أن تكون عادلة، فلا خوف على الأقلية المسيحية هناك. وإما أن تكون غير منصفة فيبقى لبنان ملجأً للمظلومين، ولا فائدة لنا إذ ذاك من الالتحام معها لأننا نغدو فيها أقلية أيضاً.

سؤال: ولكن سوريا لا ترضى بهذا الانسلاخ.

جواب: أي خوف عليها من انسلاخنا، وهي في كل حال أقوى منا. إننا نطالب بحقنا ولا نعارضها في ما تطالب به من حقها. وفوق ذلك فإننا نريد أن نكون أحراراً في بيتنا، ولا يكون لأحد دخل فيه مع حرصنا على ولاء الجار...

سؤال: ما تصنعون لو أبى المؤتمر إجابتكم إلى ما تطلبونه من التوسع؟

جواب: إن المؤتمر بني على أساس العدل والإنصاف، ولا يجيز العدل رفض مطالبنا، فإن الأراضي التي نطلبها إنما هي لبنانية غصبت من لبنان. على أنه فرضنا المستحيل وأبت الدول علينا هذا الحق، نقتصر على جبالنا ونذيع من أعالي قممها ما فعلته بنا تلك الدول التي لم تحارب إلا لنصرة الحق.

سؤال: لماذا تفضلون فرنسا؟

جواب: لأننا فطرنا على الاعتراف بالجميل، ولما بيننا من العلائق التاريخية والولاء القديم. فهي ستحضن استقلالنا كما حضنت استقلالكم ونحن سنتفق معها على كيفية الإشراف وعلى مدته»[٢٢].

مطالب ممثلي مسلمي جبل لبنان:

النموذج الثاني نص الحوار الذي جرى بين اللجنة الأميركية ووفد مسلمي جبل لبنان الذي قصد صيدا لتقديم مطالبه إلى اللجنة أثناء وجودها في تلك المدينة نهار الخميس في العاشر من تموز:

«في الساعة الخامسة والنصف دخل وفد مسلمي جبل لبنان يتقدمهم المفوض العام الشيخ إبراهيم [الخطيب]... قدم أوراق التفويض وعليها كثير من التواقيع ثم قال المفوض: أننا نحن ممثلي مسلمي جبل لبنان نوافق على ما جاء في قرار المؤتمر السوري، ونرفض رفضاً باتاً فصل جبل لبنان عن سوريا.

سؤال: ما قولكم في لبنان الكبير؟

جواب: إن مجلس إدارة جبل لبنان قرر من قبل شيئاً بهذا الشأن، وأرسل من قبله وفداً إلى مؤتمر الصلح بطلب استقلال لبنان عن سوريا. ثم أدرك رئيس الوفد وأعضاؤه أن فصل لبنان عن سوريا مضر جداً. فقرروا فيما بينهم العدول عن قرار مجلس الإدارة وطلب الوحدة مع سوريا بمساعدة فرنسا. ولماذا رجع رئيس الوفد والأعضاء وصرحوا في مجلس الإدارة على رؤوس الأشهاد بأن مصالح لبنان السياسية والاقتصادية توجب أن يكون لبنان جزءاً من سوريا لا ينفصل. ومما قاله رئيس ذلك الوفد، إنه لا يمكن أن ينفصل الشقيق عن شقيقه، لذلك اضطررنا بحكم المصلحة بأن نطلب استقلال لبنان على أن يكون ضمن سوريا. هذا ما قاله رئيس وفد مجلس الإدارة. إذن لم يبق للبنان حجة في طلب دعاة لبنان الكبير منفصلاً عن سوريا لأنه سيكون لها حكومة دستورية تحفظ حقوق الأقليات، ولذلك

---

(٢٢) جريدة «**لسان الحال**»، السنة ٤٢، السبت ١٢ تموز ١٩١٩، ص٢.

نطلب عدم انفصالنا عن سوريا بوجه من الوجوه.

سؤال: ما هو المحذور الذي ترونه من انفصال لبنان عن سوريا؟

جواب: إذا حكم بفصل لبنان عن سوريا فكأنه حكم علينا بالموت جوعاً، لأن لبنان ليس قطراً زراعياً ولا تجارياً وليس فيه مصانع. وأميركا والأميركان أعلم الناس بحالة لبنان واللبنانيين. فلولا الهجرة إلى أميركا لكان لبنان غابة تأوي إليه الوحوش.

سؤال: ما قولكم بضم البقاع وبعض الجهات إلى لبنان؟

جواب: إننا نعجب يا حضرة الرئيس من سؤالكم هذا. إن العقود لا تتم إلا برضى الطرفين. فأهل البقاع لا يرضون. ونحن لا نرضى بذلك إذا كان القصد منه فصل لبنان عن سوريا. فكيف يتم العقد؟ ولو أراد إخواننا اللبنانيون الفتح والضم جبراً لخالفوا المواد التي أعلن بها محرر الأمم الرئيس ولسون عن مبادىء الحرية لكل الشعوب. وعهد الفتح قد ولّى. وإذا فرض أن البقاع وبعلبك و... الخ قد سلخت عن لبنان فقد مر الزمن وتعاقبت الأجيال.

سؤال: هل يوجد بينكم أناس من الشيعة؟

جواب: إن القسم الأعظم من الشيعة موجود بيننا وها هم (وهنا قدمهم المفوض إبراهيم أفندي).

سؤال: هل تصادقون جميعاً على قرار المؤتمر السوري؟

فأجاب الجميع بصوت واحد: نعم، نعم.

سؤال: إذا كان لا بد من فصل لبنان عن سوريا فماذا تصنعون؟

جواب: نطلب إلحاقنا بصيدا وبيروت لأنهما ستكونان ضمن سوريا وبما أننا نحن وإخواننا الدروز متفقون على ذلك فإن الحق والعدل يقضيان بأن نجاب إلى طلبنا»[٢٣].

---

(٢٣) جريدة «الحقيقة»، السنة ١١، العدد ١١٣١ السبت ١٢ تموز ١٩١٩، ص١.

مطالب (قرار) مجلس إدارة جبل لبنان:

النموذج الثالث هو القرار الرسمي الذي اتخذه مجلس الإدارة وقدمه إلى اللجنة الأميركية في بعبدا في ٨ تموز. وهذا نصه:

«طلبات مجلس إدارة جبل لبنان لدى اللجنة الأميركية المحترمة.

إن هذا المجلس النيابي بصفته ممثلاً للشعب اللبناني قد قدم مطالب وتمنيات اللبنانيين لمؤتمر الصلح في باريس بالطرق الرسمية مبنية على العلل والحقوق الثابتة المعتبرة أساساً لحقوق الشعب. وخلاصة هذه المطالب التي سنبسطها لديكم الآن، هي:

أولاً ـ الاعتراف باستقلال لبنان التام سياسة وإدارة بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار القطع المفصولة من بلاد لبنانية أنها من مشتملات حدوده المنوه عنها.

ثانياً ـ جعل حكومة لبنان هذه جمهورية وطنية مؤسسة على الحرية والمساواة والإخاء.

ثالثاً ـ مساعدة دولة فرنسا مساعدة لا تؤثر على جوهر استقلال البلاد، يعين نوعها وتحدد بالاتفاق بين الدولة المشار إليها وجمهورية لبنان الكبير المستقلة عقيب الاعتراف بها من جانب المؤتمر»[٢٤].

تقويم قرار مجلس الإدارة:

إن قرار مجلس الإدارة هذا، المقدم إلى اللجنة الأميركية، ذو أهمية كبيرة في تاريخ لبنان السياسي والدستوري. وذلك لسببين، أولاً، لأنه وثيقة رسمية صادرة عن حكومة لبنان الناطقة باسم جميع اللبنانيين، وليس باسم طائفة معينة أو فريق سياسي خاص، كما كانت الحال مع الوفود والهيئات الأخرى التي تقدمت إلى اللجنة الأميركية بمطالبها. وثانياً، لأن هذا القرار، بعد أن أثار المطالب اللبنانية المعروفة بشأن استقلال لبنان السياسي ضمن

(٢٤) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص١٨٢.

حدوده التاريخية الموسعة، أثار، ولأول مرة، ثلاثة أمور مهمة لم يكن قد ورد لها أي ذكر في قرارات المجلس السابقة. وهذه الأمور الجديدة هي التالية:

أولاً ـ إن القرار حدد الشكل الذي يراد أن يكون عليه نظام الحكم في لبنان في المستقبل حين تحدث القرار في البندين الثاني والثالث عن «**جعل حكومة لبنان هذه جمهورية وطنية مؤسسة على الحرية والمساواة والإخاء**»، وكذلك عن «**جمهورية لبنان الكبير المستقلة**».

ثانياً ـ أنه حدد نوع المساعدة الفرنسية التي يطلبها مشترطاً أن «**لا تؤثر على جوهر استقلال البلاد**». وكان المجلس في تضمينه القرار هذا الشرط يرد على الانتقادات الشديدة التي وجهت إليه لعدم تحديد المساعدة الفرنسية بأي شرط في قرار التوكيل للبطريرك الماروني الذي كان المجلس قد أقره قبل ذلك بأربعة وعشرين يوماً[٢٥].

ثالثاً ـ إنه أطلق على نفسه، ولأول مرة، اسم «المجلس النيابي». إن مجلس الإدارة بعد أن تجاوز صلاحياته وأخذ يخوض في الشؤون السياسية ويتكلم باسم لبنان واللبنانيين ويصدر القرارات المتعلقة بمصير البلاد ومستقبلها أصبح يقوم بالفعل ببعض ما تقوم به المجالس النيابية في البلدان الديمقراطية. فلماذا، إذن، لا يتخذ لنفسه هذه الصفة رسمياً ما دام هو يمارسها عملياً. إن ذلك قد يقوي مكانته، ويزيد في وزن مقرراته بنظر الهيئات الدولية التي يخاطبها ويسعى لديها من أجل تحقيق استقلال البلاد. لهذا أقدم المجلس على اتخاذ هذه الخطوة الدستورية الجريئة.

إن هذه المستجدات الثلاثة في قرار مجلس الإدارة المقدم إلى اللجنة الأميركي تلقي ضوءاً على الخط السياسي الذي أخذ يسلكه أعضاء مجلس الإدارة، وترسم الملامح الدستورية العامة التي يرغبون أن يبنى على أساسها صرح الدولة اللبنانية العتيدة.

---

(٢٥) راجع ما بعده ـ الفصل السادس.

٥ ـ تقرير اللجنة الأميركية

مضمون التقرير:

بعد أن أنهت لجنة كينغ كراين ـ الأميركية جولتها في بلدان الشرق الأدنى وضعت تقريراً مفصلاً يتضمن خلاصة لما جمعته من معلومات وتوصلت إليه من استنتاجات تتعلق بالرغبات الحقيقية للسكان بشأن مستقبل بلدانهم السياسي[٢٦]. وأهم ما جاء في هذا التقرير بخصوص رغبات السكان في سوريا الطبيعية (فلسطين والأردن وسوريا ولبنان) هو أن أغلبية الأهالي في المناطق التي زارتها اللجنة ترغب في قيام دولة سوريا الكبرى الإتحادية (تضم جبل لبنان) المستقلة استقلالاً تاماً، والمتحررة من كل سيطرة أو نفوذ أجنبي. وإذا تعذر تحقيق ذلك وكان لا بد من فرض الانتداب عليها، فإن أكثر من ٦٠٪ من العرائض المقدمة إليها[٢٧] تطالب بانتداب الولايات المتحدة الأميركية عليها بالدرجة الأولى. ولم تتعد نسبة العرائض التي طالبت بالانتداب البريطاني أو الانتداب الفرنسي بالدرجة الأولى ١٥٪. وإذا لم تقبل الولايات المتحدة الأميركية الانتداب فإن ٦٠٪ من العرائض تطالب بانتداب بريطاني مشروط كخيار ثانٍ. وأن أكثر من ٦٠٪ من العرائض أعرب فيها مقدموها عن رفضهم القاطع للانتداب الفرنسي مهما كانت الظروف والأسباب.

ويخصص التقرير قسماً منه للبنان. فيعترف بأن وضع لبنان مختلف لأن أكثرية سكانه من المسيحيين، وأن أكثر هؤلاء يخافون أن يذوبوا في الدولة السورية العربية المسلمة إذا ما اتحدوا معها سياسياً. لذلك هم يتمسكون باستقلال لبنان ويطالبون بالانتداب الفرنسي عليه. وتلاحظ اللجنة أن هناك بعض الفئات اللبنانية من مسيحيين وغير مسيحيين تحبذ الانضمام إلى سوريا وتطالب بالانتداب الأميركي أو البريطاني.

---

(٢٦) راجع نص هذا التقرير كاملاً بأصله الإنكليزي في:

1. Howard, Harry, **The King-Crane Commission**, PP.345-361.

2. George Antonius, **The Arab Awakening**, appendix H. PP. 443-458.

(٢٧) بلغ عدد العرائض أكثر من ١٨٠٠ عريضة.

وتوصي اللجنة بتوحيد سوريا الكبرى بناءً على رغبة الأكثرية من الأهالي. أما إذا أصر اللبنانيون على طلب الاستقلال فإن اللجنة توصي، ولو عن غير اقتناع، بأن يمنح لبنان الصغير فقط (جبل لبنان) استقلاله ويوضع تحت الانتداب الفرنسي بناءً على رغبة أغلبية أهله(٢٨).

أما المطالب الصهيونية في فلسطين فإن أكثر من ٧٢٪ من العرائض (١٣٥٠ عريضة) استنكرتها ورفضتها. فلهذا، ولأسباب جوهرية أخرى توسع التقرير في شرحها، أوصت اللجنة بأن يُصرف النظر عن تحقيق المشاريع الصهيونية، وتلغى فكرة تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي.

مصير التقرير:

رفعت لجنة كينغ ـ كراين تقريرها إلى أمانة سر الوفد الأميركي في مؤتمر باريس في ٢٨ آب سنة ١٩١٩، لأن الرئيس ويلسون كان غائباً في أميركا. وكان الزعماء الفرنسيون والبريطانيون والصهيونيون الكبار قد اطلعوا على مضمونه، بصورة غير مباشرة، ووجدوا أن الحقائق والتوصيات التي تضمنها مضرة بمصالحهم ومدمرة لمخططاتهم. لذلك حالت هذه القوى الثلاث، بما لها من نفوذ، دون عرض التقرير على مؤتمر الصلح، وبالتالي دون العمل به(٢٩). ليس هذا فحسب، بل إنها نجحت أيضاً في إخفائه ومنع نشره حتى سنة ١٩٢٢، بعد أن كان الرئيس ولسون قد توفي، وترتيب الأوضاع في الشرق الأدنى قد تم وفق مخططات بريطانيا وفرنسا ومصالحهما، وبعد أن أصبح تقرير لجنة كينغ ـ كراين وثيقة تاريخية لا أكثر.

---

(٢٨) Harry Howard, **The King-Crane Commission**, P 356; also. George Antonius, **The Arab Awakening**, PP. 295-296.

(٢٩) Harry Howard, **The King-Crane Commission**, P.259.

الفصل السادس

الوفد اللبناني الثاني إلى باريس

١ ـ التحضير لسفر الوفد

لماذا الوفد الثاني:

في مهرجان بعبدا في ٤ حزيران سنة ١٩١٩ طُرحت فكرة إرسال وفد لبناني ثانٍ برئاسة البطريرك الماروني إلياس الحويك إلى باريس، ليعيد طرح المسألة اللبنانية ويلاحقها أمام مؤتمر الصلح والحكومة الفرنسية، ويطلب من هذه الأخيرة دعم المطالب اللبنانية في المحافل الدولية والسعي لتحقيقها. وكان الدافع إلى ذلك حالة القلق الشديد المسيطرة على نفوس الاستقلاليين اللبنانيين في تلك الفترة من جراء الانتكاسات المتلاحقة التي منيت بها قضيتهم في الأشهر الأخيرة: فمن فشل الوفد اللبناني الأول إلى باريس، إلى البرود الذي أظهره مؤتمر الصلح والمسؤولون الفرنسيون تجاه المسألة اللبنانية، إلى انعقاد المؤتمر السوري العام في دمشق باشتراك مندوبين لبنانيين، إلى قرب قدوم لجنة كينغ ـ كراين الأميركية وعدم الاطمئنان إلى النتائج التي ستتوصل إليها. وجاء مهرجان بعبدا وما أعلن فيه عن التشبث بالاستقلال وعن الرغبة في إرسال الوفد اللبناني الثاني إلى باريس رداً على هذه التحديات، قام به الاستقلاليون اللبنانيون بمباركة وتأييد فرنسيين[١]. ذلك، لأن الفرنسيين كانوا، هم أيضاً، في حالة ارتباك وحيرة من أمرهم. ففي الوقت الذي كانوا يشعرون بالحاجة إلى مجاملة فيصل وتكريمه أملاً في نيل الانتداب على سوريا على يده كانوا يجدون أنفسهم مضطرين أيضاً إلى مسايرة اللبنانيين والمحافظة على

(١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٩٤.

صداقتهم وولائهم تحسباً للمستقبل، لأنه إذا ما قدر لسياستهم أن تفشل في سوريا فلا يبقى لفرنسا من مرتكز وأصدقاء في الشرق غير لبنان واللبنانيين. هذا الشعور بحراجة الموقف ودقته، وعدم الاطمئنان إلى أن مساعيهم المحلية ستتكلل بالنجاح المطلوب جعل الفرنسيين يرحبون بفكرة إرسال الوفد اللبناني الثاني إلى باريس مؤملين في أن يضمِّن رئيس الوفد البطريرك الحويك المذكرة التي سيقدمها لمؤتمر الصلح طلب مساعدة فرنسا للبنان، وهو الطلب الأهم والمقدم على كل ما عداه بنظر الفرنسيين، والذي يعتبرونه كسباً سياسياً كبيراً لهم، وورقة رابحة قوية في يدهم على طاولة المفاوضات في مؤتمر الصلح.

تشكيل الوفد اللبناني الثاني:

على أثر مهرجان بعبدا عُقدت بضعة اجتماعات في بكركي لبحث الرغبة التي أبديت في ذلك المهرجان من أجل إرسال وفد لبناني ثانٍ رفيع المستوى إلى باريس لملاحقة المسألة اللبنانية. ويقول الخور أسقف يوسف داغر بهذا الخصوص:

«عندئذٍ فكر عقلاء اللبنانيين من جميع الطوائف في أنه ليس في البلاد أعز من مقام البطريرك الماروني وأسمى منه، فاجتمعوا في بكركي عند البطريرك إلياس الحويك وطلبوا منه أن يعضدهم في السعي لخدمة الوطن، ونظموا الوكالات من جميع أنحاء لبنان القديم، والأنحاء المطلوب إرجاعها إليه، وعينوا غبطته مندوباً عالياً من قبل لبنان وأسموه البطريرك اللبناني، ليسافر إلى فرنسا ويطالب لدى مؤتمر الصلح بإرجاع حقوقهم المهضومة إليهم، وتأييد استقلال لبنان المطلق»[٢].

---

(٢) يوسف داغر (الخور أسقف)، **بطاركة الموارنة**، (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧)، ص١٢٠ - ١٢١. يشار إليه بعد الآن هكذا، يوسف داغر، بطاركة الموارنة؛ أيضاً إبراهيم حرفوش، دلائل العناية الصمدانية. ص٥٩٥؛ أيضاً، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٩٦. يقول بشارة الخوري، وهو أحد المقربين من الفرنسيين في ذلك الوقت والمطلعين عن كثب على الشؤون السياسية في لبنان، ما يلي: **«هذا [أي بعد مهرجان بعبدا] وبال الفرنسيين مشغولاً قلقاً. لم يكونوا آمنين على نتائج مساعيهم المحلية، فرجوا أن يذهب البطريرك إلياس الحويك إلى باريس على رأس وفد من الأحبار والكهنة للمطالبة باستقلال لبنان برعاية الدولة الفرنسية أيضاً وأيضاً، فنزل البطريرك عند رغبتهم»**.

وكان البطريرك يرغب في توسيع الوفد ليضم ممثلين روحيين ومدنيين من سائر الطوائف الكبرى في لبنان[٣]، «**لأن غبطته يعتقد أن لا سبيل إلى استقلال لبنان الكبير ما لم يرض عنه من ينوي الحاقهم به**»[٤]. فأوعز في ١٨ حزيران إلى المطران أغناطيوس مبارك، رئيس أساقفة بيروت الماروني، أن يستمزج رأي المفوض السامي الفرنسي جورج - بيكو بشأن تشكيل الوفد وسفره. فنهى المفوض السامي عن فكرة تأليف الوفد زاعماً أن الجنرال اللنبي لن يسمح بسفر أية هيئة بصفة وفد، وأشار على البطريرك بأن يكتفي باصطحاب عدد قليل من رجال الدين من بطانته، وبأن يكون الإبحار من جونيه، وليس من بيروت، «**هرباً من التظاهرات والطنطنة تجاه الإنكليز، وبالأخص إذا كان السفر على دارعة حربية فرنسية**»[٥]. وعمل البطريرك بنصيحة المفوض السامي، فشكل الوفد المرافق له من مطران بيروت أغناطيوس مبارك، ومطران حماه النائب البطريركي بطرس فغالي، ومطران صور شكر الله خوري[٦]، والخوري اسطفان الدويهي، والشماس ملحم إبراهيم خليل مرافق البطريرك، والمطران كيرللوس مغبغب (البطريرك لاحقاً) ممثلاً طائفة الروم الكاثوليك، ثم التحق بالوفد، فيما بعد، شقيق البطريرك لاوون الحويك بصفة أمين سر الوفد[٧].

صكوك التوكيل:

تأخر سفر الوفد بعض الوقت لأن البطريرك كان ينتظر وصول لجنة كينغ - كراين الأميركية إلى لبنان ليعرض لها مطالب اللبنانيين قبل سفره. وفي أثناء ذلك كانت صكوك التوكيل تعد في جبل لبنان والأقضية الأربعة

---

(٣) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٩٥؛ أيضاً، حسن البعيني، دروز سوريا ولبنان ص٧١.

(٤) حكمت ألبير الحداد، **لبنان الكبير**، (بيروت، دار مارون عبود، ١٩٨٧) ص١١٣.

(٥) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٩٤ - ٥٩٥.

(٦) حكمت الحداد، **لبنان الكبير**، ص١١٤. يقول أن المطران شكر الله خوري أرسل من روما لزيارة الموارنة في الأميركتين.

(٧) المصدر ذاته، ص ١١٤؛ أيضاً إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٩٥؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٨٢.

والمناطق الساحلية، وتوقع من ممثلين عن جميع الطوائف والهيئات التي تفوض البطريرك، الذي دعوه «بطريرك لبنان»، أن ينوب عن اللبنانيين ويتكلم باسمهم أمام مؤتمر الصلح في باريس ولدى المراجع الإيجابية الأخرى مطالباً باستقلال لبنان ومساعدة فرنسا. وكان في رأس هذه الوكالات تلك التي نظمها مجلس الإدارة وأقرها في ١٩ حزيران، وقد جاء فيها ما يلي:

«إن المجلس الممثل للشعب اللبناني نيابياً قد وجه رجاءً وتكليفاً إلى غبطة البطريرك الماروني بالسعي لدى مؤتمر الصلح وسائر رجال الحل والعقد في باريس وغيرها... في سبيل تأييد استقلال جبل لبنان الكبير بحدوده التاريخية والطبيعية استقلالاً إدارياً وسياسياً وفقاً لقرارات المجلس السابقة... التي... تمثل رغائب اللبنانيين»[٨].

الاعتراض على صكوك التوكيل:

اعترضت بضع جهات على صكوك التوكيل التي تزود بها البطريرك قبل سفره. من هذه الجهات من اعتبر أن التوكيلات كانت ناقصة وغامضة ولا تشدد بما فيه الكفاية على المطالبة باستقلال لبنان التام. ومنها من كان يعارض استقلال لبنان وانفصاله عن سوريا، ويعترض على تشكيل الوفد ويطعن بشرعيته. من هذه الفئة الأخيرة، مثلاً، كان «حزب الاستقلال العربي» في دمشق الذي ضم بين أعضائه عدداً من السياسيين اللبنانيين. فعلى أثر سفر الوفد اللبناني الثاني برئاسة البطريرك إلى أوروبا وجه هذا الحزب بتاريخ ٧ آب سنة ١٩١٩ إلى مؤتمر الصلح رسالة احتجاج ضد مهمة البطريرك، وقد جاء فيها ما يلي:

«إن لبنان الكبير الذي أراد غبطته فصله عن سوريا سياسياً واقتصادياً لم يوكِّل غبطته في ذلك، وأن غبطة البطريرك زعيم طائفة لا تمثل في لبنان الكبير إلا الأقلية الصغرى، كما أن صفته الدينية لا تخوله حق التكلم عن المسلمين والدروز والروم الأرثوذكس الأكثرية العظمى الموجودة في لبنان

(٨) حكمت الحداد، **لبنان الكبير**، ص١١٦.

الحالي، وأن فئة كبيرة من أبناء طائفته المارونية وفيهم كثير من المتنورين[٩] العقلاء يخالفونه في آرائه السياسية. . . ولذلك فحزبنا الذي يتكلم الآن باسم مئات الألوف من أعضائه ويعرب عن أماني الشعب السوري كله، يحتج لديكم بقوة وبشدة على ما قد يقوله غبطة البطريرك الماروني»[١٠].

أما الجهات الأخرى فقد اعترضت على هذه التوكيلات، وخصوصاً على التوكيل الصادر عن مجلس الإدارة، لأنها تتضمن طلباً بمساعدة فرنسا من دون أن تحدد نوع هذه المساعدة وشروطها وحدودها ومدتها. فقد كتب الصحافي عبود أبي راشد[١١] من بيروت إلى يوسف السودا في مصر في ٢ آب سنة ١٩١٩ يقول:

«أرى أن الرأي العام عندنا قد ضاع: هم ينادون بالاستقلال التام، وفي الوقت عينه، يطلبون الحماية، ولم يذكر شيء عن مفهوم الحماية وكيفية المساعدة ومدتها، ولا أعلن مجلس الإدارة في توكيل البطريرك، ولا كتب في نص التوكيل الذي نشر في البلاد ليوقع عليه الناس»[١٢].

وخوفاً من أن تفسر كلمة «المساعدة» فيما بعد تفسيراً لا يتفق والمصلحة اللبنانية العليا ألح «الاتحاد اللبناني» في مصر على وجوب توضيح معناها بشكل محدد صريح قطعاً لكل التباس. وقد وضع مذكرة بهذا الموضوع وأرسلها إلى البطريرك في باريس ملفتاً نظره إلى أهمية هذا الأمر لكي يعالجه أثناء المفاوضات بما يستحق من عناية. وقد جاء في المذكرة قولها:

«على أنه إذا لم يتيسر تحقيق هذه الأماني اللبنانية بأكملها (الاستقلال التام) وقرر مؤتمر الصلح بالرغم من مساعينا ومطالبنا وحقوقنا الثابتة أن

---

(٩) جريدة **«العقاب»**، الدمشقية لصاحبها أسعد مفلح داغر، العدد ٤١، سنة ١٩٢٠، نقلاً عن حكمت الحداد، **لبنان الكبير**، ص١١٥. يقصد بالمتنورين هنا الأمير حارس شهاب، وجورج بك زوين، والشيخ نسيب الخطيب، والخوري يوسف اسطفان.

(١٠) حكمت الحداد، **لبنان الكبير**، ص١١٥.

(١١) يوسف داغر، **قاموس الصحافة اللبنانية**، (بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٨)، ص٢٩٤.

(١٢) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢٠١.

ينتدب للبنان معاونة دولة كبيرة، فالمأمول بوطنيتكم أيها السيد الموقر أن تلحوا وتبذلوا قصارى الجهد لتحديد نوع هذه المعاونة وشروطها ومدتها تحديداً صريحاً حتى لا يبقى مجال للشك والالتباس. فالمعاونة ليست الحماية ولا حتى الوصاية»(١٣).

٢ ـ سفر الوفد إلى باريس

سافر الوفد اللبناني الثاني من مرفأ جونيه على متن الدارعة الفرنسية «كسّار» (Cassard) في ١٥ تموز، في نفس اليوم الذي كانت فيه اللجنة الأميركية تغادر مدينة طرابلس متجهة إلى شمالي سوريا. وعرج الوفد على روما فوصلها في ٢٠ تموز وأمضى فيها حوالي الشهر، وأجرى بعض الاتصالات المفيدة للقضية اللبنانية التي كانت رحلة الوفد إلى باريس من أجلها(١٤). ثم استأنف الوفد سفره إلى فرنسا ووصل باريس في ٢٢ آب.

وفي اليوم التالي لوصول الوفد إلى العاصمة الفرنسية ظهر في جريدة الماتان (Le Matin) تصريح أدلى به البطريرك ولخص فيه الأهداف التي جاء الوفد من أجل تحقيقها. وقد ورد في التصريح قول البطريرك:

«إن لزيارتي باريس ثلاثة أهداف، هي، أولاً، المطالبة بالاستقلال التام الذي يستحقه لبنان عن حق وجدارة. وثانياً، المطالبة بإعادة لبنان إلى حدوده الطبيعية والتاريخية. وثالثاً، الرغبة في توطيد علاقاتنا الطيبة مع فرنسا وتنميتها أكثر من أي وقت مضى»(١٥).

وفي ٢٨ آب استقبل رئيس الجمهورية الفرنسية ريمون بوانكاره (Raymond Poincaré) البطريرك الحويك وأعضاء الوفد المرافق له استقبالاً رسمياً في قصر الآليزه. وأحاطت الحكومة الفرنسية البطريرك بجميع مظاهر الإجلال والتكريم في الحقلين الاجتماعي والإعلامي(١٦)، ولكن بشيء من

---

(١٣) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢٠١.

(١٤) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٩٦.

(١٥) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 284.

وفيه النص الأصلي باللغة الفرنسية لتصريح البطريرك.

(١٦) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ٥٩٦.

البرود في المجال السياسي.

٣ ـ كيف تجاوبت الحكومة الفرنسية مع مطالب الوفد اللبناني

الترحيب بطلب الانتداب الفرنسي:

كان أهم ما تضمنته المذكرة الطويلة التي حملها الوفد اللبناني الثاني إلى باريس مطلبان، أولهما، «**الاعتراف باستقلال لبنان الذي نادى به الشعب اللبناني وحكومته في العشرين من شهر أيار سنة ١٩١٩**»(١٧). وثانيهما، طلب الانتداب الفرنسي على لبنان «**دون أن يؤثر ذلك على حقوق لبنان بالسيادة**». كان طلب الاعتراف بالاستقلال هو المطلب المقدم والأهم والأكثر إلحاحاً بنظر الوفد اللبناني. وكان طلب الانتداب هو المقصود بالحقيقة وهو الأهم والأكثر إلحاحاً بنظر الحكومة الفرنسية. وهنا يكمن جوهر الخلاف بين موقف البطريرك والوفد اللبناني وموقف الحكومة الفرنسية. وترجع أسباب ذلك إلى أن اهتمام الحكومة الفرنسية في ذلك الحين، كان منصباً على جمع أكبر عدد ممكن من العرائض المرفوعة من المراجع الدينية والرسمية والشعبية التي تطالب بالمساعدة الفرنسية، أي بالانتداب الفرنسي، وذلك لكي تقوي الحكومة الفرنسية بها موقفها وتدعم بها مطالبها في مؤتمر الصلح. من هنا كان الوفد اللبناني المطالب بالانتداب الفرنسي موضع ترحيب وتكريم واهتمام في العاصمة الفرنسية.

التحفظ الفرنسي على طلب الاستقلال:

أما المطلب الثاني، طلب الاعتراف باستقلال لبنان، فلم تكن الحكومة الفرنسية قادرة إذ ذاك على تلبيته أو قطع أي تعهد جازم بشأنه للوفد اللبناني. فموقفها النهائي من مسألة انفصال لبنان عن سوريا أو اندماجه بها، وتعيين حدود هذا الاندماج وشروطه، فلم يكن قد تحدد. فالمفاوضات بين كليمنصو وفيصل التي كانت قد بدأت في العاصمة الفرنسية في نيسان سنة ١٩١٩ بشأن مستقبل العلاقات الفرنسية ـ السورية لم

---

(١٧) راجع ما بعده، الفصل ٦.

تكن قد استكملت. وفي الوقت الذي كان الوفد اللبناني في باريس يطالب باستقلال لبنان، كانت العاصمة الفرنسية تنتظر وصول الأمير فيصل إليها قادماً من لندن لاستئناف المفاوضات مع كليمنصو بأمل أكبر من ذي قبل في التوصل إلى إيجاد حل للمسألة السورية. فالجواب عن طلب استقلال لبنان، إذن، لم يكن قد حان أوانه، وكان على اللبنانيين أن ينتظروا بعض الوقت ريثما تظهر نتائج المفاوضات والمساومات الدولية الجارية. ولعل هذا الوضع هو الذي جعل الحكومة الفرنسية في تعاملها مع الوفد اللبناني تلجأ إلى المماطلة والتسويف والتهرب من قطع الوعود والعهود الصريحة، وتستعين في مخابراتها الكتابية والشفهية مع البطريرك بالأسلوب الدبلوماسي العام ذي التعابير المطاطة الغامضة القابلة لشتى أنواع التفسير والتأويل.

بين البطريرك وكليمنصو:

انقضى أكثر من ثلاثة أسابيع على وصول الوفد اللبناني الثاني إلى باريس ولم يتمكن البطريرك من مقابلة رئيس الوزارة الفرنسية كليمنصو ليعرض عليه المطالب اللبنانية. وأخيراً وجه إليه البطريرك في ١٦ أيلول رسالة هذا نصها:

«إني يا صاحب الفخامة، بطريرك لبنان. وسكان هذا البلد التاعس المرتبطون بفرنسا منذ أجيال قد أرسلوني لأسمعكم أصواتهم وتمنياتهم.

جئت رغماً من الستة وسبعين سنة التي أحمل أعباءَها قاطعاً أكثر من ثلاثة آلاف ميل بحراً لأدافع عن القضية اللبنانية المقدسة. وأنا أمثل كل الملل والنحل اللبنانية، ولن أفوز بقضيتي إذا لم أقابلكم شخصياً. إنكم أديتم لفرنسا خدمات جليلة، فيحسن بكم أن تؤدوا لها خدمة أخرى بأن تنظروا في قضية لبنان المتعلق بها قلبياً»(١٨).

تنم كلمات هذه الرسالة عن المرارة وخيبة الأمل اللتين كان البطريرك الحويك يشعر بهما نتيجة موقف المسؤولين الفرنسيين الفاتر المتحفظ تجاه

(١٨) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٩٧. وفيه نص الرسالة باللغتين العربية والفرنسية. أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٨٧.

المسألة اللبنانية وتجاه الوفد. ولم يقف الأمر عند هذا الحد. فقد كان على البطريرك وحاشيته أن ينتظروا ثلاثة أسابيع أخرى ليفوزوا بمقابلة كليمنصو. وحملت المقابلة نفسها صدمة جديدة للبطريرك. فإنه عندما حان موعد اللقاء وتقابل الزعيمان في ٥ تشرين الأول بادر كليمنصو البطريرك بالقول:

«أؤكد لغبطتكم أن وطنكم لبنان سينال منفذاً إلى البحر أسوة بغيره من البلدان الصديقة[١٩] التي تسعى وراء هذه الغاية»[٢٠]. فلفته البطريرك إلى موقع لبنان وإلى كثرة الشطآن فيه... فاعتذر كليمنصو بتراكم المطالب عليه من هذا النوع»[٢١].

لقد أظهر كليمنصو بهذه الملاحظة، عن قصد أو عن غير قصد، مدى جهله بطبيعة لبنان وبجوهر القضية اللبنانية[٢٢]، ومدى استخفافه بها، وعدم جديته في لقاء البطريرك، إذ أنه لم يكلف نفسه السؤال عنها والتعرف إليها بعمق قبل مقابلة الوفد والتحدث إلى البطريرك بشأنها. ليس هذا فحسب، بل إن البطريرك لم يتمكن من الظهور أمام المجلس الأعلى لمؤتمر باريس لعرض المسألة اللبنانية بالرغم من انقضاء أكثر من شهرين على وصوله إلى باريس[٢٣]. لذلك، وبعد أن قطع الأمل في مخاطبة مؤتمر الصلح مباشرة، عمد أخيراً في ٢٧ تشرين الأول إلى تقديم المذكرة اللبنانية إلى مؤتمر الصلح بواسطة وزارة الخارجية الفرنسية[٢٤].

---

(١٩) لعل كليمنصو كان يقصد بلداناً مثل النمسا والمجر وبولونيا التي كانت تطالب بمنافذ إلى البحر. ولكن شتان ما بين موقع لبنان ومواقع تلك البلدان من اختلاف في هذه الناحية.

(٢٠) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ٨٨٧ و٨٩٨.

(٢١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٩٦ - ٩٧.

(٢٢) قيل عن كليمنصو: **«وقد كان، إضافة إلى ذلك، شديد الجهل بشؤون الشرق. فقد سأل أول بعثة لبنانية آتية إلى مؤتمر السلام قائلاً: من منكم، سادتي، يتكلم الإفرنسية». هذا ما ورد في جريدة «السفير»، السنة ١١، العدد ٣٥٤٧، الثلاثاء ٢٧ آذار ١٩٨٤، ص١١، نقلاً (ترجمة) عن ل. لوهيبك (حفيدة داود عمون)، في «لوليبان ألا كونفيرانس دي باري - ١٩١٩ - ١٩٢٠، الفصل الثالث».**

(٢٣) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٨٧.

(٢٤) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٥٩٨.

٤ ـ مذكرة البطريرك إلى مؤتمر الصلح

المطالب:

«إن البطريرك الماروني رئيس الوفد اللبناني إلى مؤتمر الصلح يتقدم باسم الحكومة اللبنانية ومجلس إدارتها بمقتضى التفويض الذي بيده منها. ثم باسم أهل المدن والقرى اللبنانية التي تطلب الانضمام إلى لبنان على اختلاف نزعاتها الدينية ومذاهبها وعناصرها بحسب انتدابها الشرعي له. وقد أودع هو كل وثائق انتدابه وتفويضه هذا لدى سكريتارية مؤتمر الصلح بواسطة وزارة الأمور الخارجية للجمهورية الفرنسية. فيلتمس من سامي عدالة حضرة أصحاب السعادة مفوضي دول الحلفاء والدول الممالئة لها الذين يؤلف منهم المجلس الأعلى في مؤتمر الصلح.

أولاً: الاعتراف باستقلال لبنان الذي نادى به الشعب اللبناني وحكومته في اليوم العشرين من شهر أيار سنة ١٩١٩.

ثانياً: إعادة لبنان إلى حدوده التاريخية والطبيعية وإرجاع البقاع التي سلختها تركيا عنه.

ثالثاً: معاقبة مقترفي الفظائع وأعمال الإعدام والمحرضين عليها مما أتته في لبنان السلطات الترك ـ ألمانية، ثم التعويضات الواجبة على تركيا مما هو ضروري لإعادة بناء لبنان إلى ما كان عليه من العمران وكثرة السكان الذين أفنى العدد الوافر منهم عمل التجويع الذي دبره لهم العدو قصداً.

رابعاً: ولما كان مبدأ الانتداب قد تقرر في معاهدة الصلح المبرمة في فرساي يوم ٢٨ حزيران سنة ١٩١٩ دون أن يؤثر ذلك على حقوق لبنان بالسيادة. فيلتمس أيضاً أن يعهد بهذا الانتداب إلى حكومة الجمهورية الفرنساوية التي تتعطف بناءً على البند ٢٢ من عهد جمعية الأمم بايلاء لبنان معونتها وإرشادها... ثم أن البطريرك اللبناني يدعم مطاليب بلاده بالشروح التالية»[٢٥].

---

(٢٥) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، ص٨٨٨.

هذه كانت المذكرة التي قدمها البطريرك الماروني إلى مؤتمر الصلح في باريس بواسطة وزارة الخارجية الفرنسية. أما الشروح التي أشار إليها فيها والتي أرفقها بها فتقع في حوالي عشر صفحات وتحتوي على أربعة أبواب. يشرح الباب الأول منها حق لبنان في الاستقلال ارتكازاً على اعتبارات تاريخية وسياسية وحضارية، وعلى إرادة أهله الذين سبق لهم وأعلنوا استقلال بلادهم. ويشرح الباب الثاني موضوع الحدود اللبنانية وضرورة توسيعها لتشمل السهول والمرافيء البحرية التي يحتاج إليها الاقتصاد اللبناني. ويشرح الباب الثالث طلباً لتعويض اللبنانيين عن الخسائر المادية والبشرية التي ألحقها بهم الاستبداد التركي والألماني خلال سنوات الحرب العالمية الأولى. ويشرح الباب الرابع مفهوم البطريرك لنظام الانتداب الذي فرض على لبنان بموجب المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم. وقد جاء في بعض هذا الشرح، قول البطريرك:

«إذا كان الانتداب بمقتضى ظاهر البند ٢٢ من العهد المشار إليه وباطنه يرمي إلى معاضدة الشعوب التي ينفذ عليها والاسراع في إيصالها إلى السعادة القومية المطلوبة، فلبنان الموضوعُ منذ ستين سنة تحت إدارة انتداب دولي ـ وقد تمرس منذ زمن مديد بالحياة السياسية ـ يستحق الآن أن يكون بلاداً ذات سيادة. ومع هذا فلبنان مع حفظ حقوقه في هذه السيادة يخضع لتقرير مؤتمر الصلح بشأن الإدارة بمقتضى الانتداب. وهو يخضع أيضاً بكل طيبة خاطر ـ لاحتياجه في هذه الأزمة المزدوجة السياسية والاقتصادية الشاملة العالم بأسره ـ إلى عضد ومساعدة دولة كبرى غربية، وهذه الدولة التي يجعل البند ٢٢ حق اختيارها في الدرجة الأولى منوطاً بإرادة الشعوب صاحبة الشأن قد اختارها لبنان بهوس عظيم بقسميه القديم والمطلوب ضمه إليه، ألا وهي دولة فرنسا... فاللبنانيون بطلبهم انتداب فرنسا مقتنعون كل الاقتناع أن فرنسا الحرة الكريمة فضلاً عن احترامها لاستقلالهم ستعرف كيف تعضده وتزيده رسوخاً وتدافع عنه. وهم مقتنعون أيضاً أنها ستعرف كيف ستحترم كرامتهم وحكومتهم وإدارتها التي يودون المحافظة جوهرياً على لبنانيتها، وأنها ستأتي إلى لبنان بصفة مشير نصوح وصديق، وأنها في مدة الانتداب الذي سيعدُ لبنان إلى السيادة ستعمل على

تزيد الحاسات القومية بتركها في أيدي اللبنانيين أعمال التنظيم والإدارة والعدلية مما يتعلق ببلادهم. أما التمرين المطلوب لهذه الغاية فقد حصل لأنه حيثما مر اللبنانيون قد استطاعوا أن يبرهنوا على قيمة مقدرتهم... واللبنانيون هم مقتنعون أخيراً أن فرنسا المنتدبة لهم، وهي أبعد من أن تقسم، ستعمل كل جهدها في إلصاق طوائف لبنان المختلفة بعضها ببعض حتى تزيد الوحدة القومية توثيقاً»(٢٦).

الموقف الفرنسي من المذكرة والمطالب:

يقول إلياس طنوس الحويك، نسيب البطريرك، ما يلي:

«واستاءَت الحكومة الفرنسية استياءً شديداً من هذا التقرير وحاذرت إبداءَه للعيان وعملت على إقفال باب المؤتمر في وجه الوفد اللبناني ووضع تقريره على بساط البحث»(٢٧).

وهناك من يتهم الفرنسيين بأنهم هم الذين «عرقلوا مساعي البطريرك وحالوا بينه وبين المثول أمام المؤتمر، ومنعوه من مقابلة أحد الأربعة الكبار، لأنه خيب الآمال التي كانوا يعقدونها عليه. فقد طلب من المسيو كليمنصو ـ ولم يزحزح عن طلبه ـ بأنه إذا كان ولا بد من انتداب فرنسي على لبنان، فيجب أن لا يعرقل بصورة من الصور السيادة اللبنانية المطلقة واستقلال لبنان السياسي والإداري والمالي»(٢٨).

وبالفعل، انتظر البطريرك مدة شهرين كاملين دون أن يدعى لعرض قضية بلاده أمام مؤتمر الصلح، ودون أن يتسلم منه رداً على مذكرته المشار إليها أعلاه. ولكن رئيس الوزارة الفرنسية كليمنصو وجه إلى البطريرك بتاريخ ١٠ تشرين الثاني الرسالة التالية:

---

(٢٦) المصدر ذاته، ص ٨٨٩ ـ ٨٩٨، وفيها النص الكامل للشروح المشار إليها.

(٢٧) المصدر ذاته، ص ٨٩٨.

(٢٨) المصدر ذاته، ص ٨٨٦.

٥ ـ رسالة كليمنصو إلى البطريرك

«حضرة صاحب الغبطة

إن المحادثات التي أجريت، منذ وصولكم إلى باريس، فيما بينكم وبين السيد وزير الشؤون الخارجية وبيني أنا، قد تكون وطدت لديكم القناعة بأن حكومة الجمهورية متمسكة تمسكاً ثابتاً بتقاليد الاخلاص المتبادل القائمة منذ قرون بين فرنسا ولبنان.

قد تكون هذه المحادثات أكدت لكم، أيضاً، أن الحلول التي نبحثها في مؤتمر الصلح تتوافق إجمالاً وأماني الشعب الذي أنتم ممثله السامي.

إن رغبة اللبنانيين في الاحتفاظ بحكومة ذاتية ونظام وطني مستقل تتفق تماماً مع التقاليد الفرنسية الحرة.

وإنه بموآزرة فرنسا ومساعدتها، وبالاستقلال عن كل مجموع وطني آخر، يضمن اللبنانيون أن يحافظوا على تقاليدهم ويطوروا مؤسساتهم السياسية والإدارية، وأن يعجلوا بأنفسهم زمن الانتفاع التام من مرافق بلادهم، وأخيراً أن يروا أبناءهم في مدارسهم الخاصة يعدون لكي يتولوا الوظائف العمومية في لبنان.

أما الحدود التي سيمارس ضمنها هذا الاستقلال فلا يمكن تعيينها قبل أن يكون الانتداب على سوريا قد تقرر بشكل نهائي. وأن فرنسا التي بذلت كل ما في وسعها في سنة ١٨٦٠ لتوسيع مساحة لبنان لا تنسى أن تضييق حدوده إلى وضعها الحالي كان نتيجة الطغيان الذي عانى منه لبنان زمناً طويلاً. وأن فرنسا التي ترغب في تحسين العلاقات الاقتصادية بين سائر البلدان الموضوعة تحت انتدابها، ستنظر أيضاً بالعناية كلها عند تعيين حدود لبنان في ضرورة الاحتفاظ «للجبل» بالأراضي السهلة والمرافىء البحرية اللازمة لعمرانه.

وإني على يقين من أن التأكيدات التي أبديها لغبطتكم تتوافق والعواطف التي حفزت الشعب اللبناني على المطالبة مرة أخرى بالانتداب الفرنسي على بلاده. وإني آمل بأن الحل النهائي للمسألة السورية الذي سيقرره مؤتمر الصلح سيفسح المجال للحكومة الفرنسية لتحقق في أوسع

نطاق أماني هذا الشعب الباسل.

وتفضلوا يا صاحب الغبطة بقبول فائق اعتباري.

باريس في ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩

ج. كليمنصو

رئيس مجلس الوزراء»[٢٩]

٦ ـ ما أنجزه الوفد اللبناني وما لم ينجزه

كانت رسالة كليمنصو هذه ثمرة الجهود الكثيرة التي بذلها الوفد اللبناني الثاني في باريس، ونتيجة للمساعي والاتصالات التي أجراها مع مختلف الهيئات والأفراد هناك. ويظهر من قراءَتها بإمعان عدد من الأمور التي يجب الوقوف عندها والتأمل فيها.

أولاً ـ إن هذه الرسالة هي أول وثيقة رسمية فرنسية عالية المستوى تسلم إلى اللبنانيين، وتتعاطف مع أمانيهم بالاستقلال، وتعدهم بالسعي لتوسيع رقعة البلاد اللبنانية. وهي تعتبر تكريساً للاتجاه الجديد في السياسة الفرنسية الذي كان قد بدأ يظهر منذ بضعة شهور عندما أعرب اللبنانيون الاستقلاليون عن تعلقهم بفرنسا وطلب انتدابها على لبنان أمام لجنة كينغ ـ كراين الأميركية[٣٠]. وكان على فرنسا أن ترد هذا الجميل للبنانيين وأن تستجيب لمطالبهم إن هي كانت تحرص على أن يبقى اللبنانيون على ولائهم لها وتعلقهم بها.

ثانياً ـ يتبين من هذه الرسالة أيضاً، أن هذا الاتجاه الجديد في السياسة الفرنسية لم يكن قد اكتمل بعد وتبلور بصورة محددة ثابتة. إنه كان لا يزال

---

(٢٩) النص الأصلي باللغة الفرنسية لرسالة كليمنصو إلى البطريرك منشور في: إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٦٠٠ ـ ٦٠١، أيضاً في، Edmond Rabbath, **La Formation Historique, P284** والترجمة إلى العربية هي للمؤلف.

(٣٠) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢١٤. يقول عباس بجاني من باريس في ١٨ كانون الأول سنة ١٩١٩، حسبما ذكر يوسف السودا: «**إن غبطته (البطريرك الحويك) عظيم الثقة بحسن استعداد الحكومة الفرنسية لإرضاء اللبنانيين ولا سيما بعد الذي كان من هتافهم لها عند قدوم اللجنة الأميركية إلى بيروت ولبنان دون سواها خلافاً لما جرى في فلسطين وبقية البلاد السورية**».

قيد التكوين وأسير التردد والحذر والغموض. لذلك جاءَت رسالة كليمنصو إلى البطريرك تعكس هذا الواقع في السياسة الفرنسية الخارجية. فالرسالة تتفهم مطالب الوفد اللبناني وترحب بها من دون أن تلبيها أو أن تعد بتلبيتها بشكل جازم وصريح. فالوفد اللبناني طالب بالاستقلال والسيادة، والرسالة تحدثت عن «**حكومة ذاتية ونظام وطني مستقل**». والوفد طالب توسيع الحدود «**بإرجاع البقاع التي سلختها تركيا عنه**»، والرسالة ذكرت أن الحدود «**لا يمكن تعيينها قبل أن يكون الانتداب على سوريا قد تقرر بشكل نهائي**». وطالب الوفد بانتداب فرنسي مشروط بأن «**لا يؤثر على حقوق لبنان بالسيادة**»، ولكن الرسالة أعربت ضمناً عن قبولها الانتداب ولكنها تجاهلت الشرط المتعلق بعدم المساس بالسيادة تجاهلاً كلياً. وكل ما جاء في الرسالة غير ذلك كان وعوداً غامضة لا تستند إلى أية ضمانة أكيدة. يضاف إلى ذلك أنها صيغت بأسلوب دبلوماسي مطاط بحيث يمكن تفسيرها وتأويلها على عدة وجوه[٣١]. وإن كانت الأعمال تقوّم بنتائجها فيمكن القول أن الوفد اللبناني لم ينجح تماماً في مهمته، وقصّر عن بلوغ غايته.

ثالثاً ـ إن التهرب، البادي في رسالة كليمنصو، من الالتزام بموقف محدد صريح من مطالب الوفد اللبناني كان له ما يبرره في نظر الفرنسيين. ففي الوقت الذي كان فيه الوفد في باريس جاءَها الأمير فيصل ودخل في مفاوضات جدية مع كليمنصو لإيجاد حل للمسألة السورية. وكان يهم كليمنصو أن يتوصل مع فيصل إلى اتفاق يمكن فرنسا من السيطرة على سوريا كلها بطريقة سلمية ودية. ولما كانت المطالب اللبنانية والمطالب السورية متضاربة في عدة مجالات فإن الفرنسيين لم يشاؤوا أن يتخذوا موقفاً محدداً من هذه القضايا لأن هذا الموقف إن أرضى اللبنانيين قد يغضب السوريين، وإن أرضى السوريين قد يغضب اللبنانيين. لذلك كان من مصلحة المفاوض الفرنسي أن يتريث ويراقب سير المفاوضات مع فيصل لكي يتخذ في ضوء نتائجها قراره ويحدد موقفه بشكل نهائي. فالتضحية بأماني اللبنانيين، كلها أو بعضها، جائز بنظر الفرنسيين إذا كانت ترضي

(٣١) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢١٤ و٢١٨ و٢٢٢.

فيصلاً وتكسبهم سوريا. أما إذا بدا الاتفاق مع فيصل مستحيلاً فلا يبقى للفرنسيين، عندئذٍ، إلا أن يذهبوا في تأييد المطالب اللبنانية إلى أبعد الحدود.

رابعاً ـ إن اضطرار الفرنسيين إلى اتخاذ موقف الحذر والتريث والغموض آنئذٍ يفسر سبب البرود السياسي الذي قوبل به الوفد اللبناني الثاني في باريس، كما يفسر أيضاً عودة الوفد خائباً وهو يحمل كتاب كليمنصو الذي اختلفت آراء الناس في تأويله[٣٢]، والذي إذا ما قابله المرء «**بالمذكرة التي قدمها البطريرك لمؤتمر الصلح وجد هذه المذكرة في واد وذلك الكتاب في واد**»[٣٣]، حسب قول إلياس طنوس الحويك، أحد أنساب البطريرك.

ومما هو جدير بالملاحظة كذلك أن البطريرك الحويك والأمير فيصلاً وجدا كلاهما في وقت واحد بباريس من ٢٠ تشرين الأول إلى ٢٠ تشرين الثاني، ولكنهما لم يلتقيا أبداً طيلة ذلك الشهر. وإنه لمستغرب جداً أن لا يلتقي هذان الزعيمان ليبحثا المسألة السورية ـ اللبنانية في محاولة لإيجاد حل لها. وهنا أيضاً تتهم بعض المراجع اللبنانية فرنسا بالحؤول دون هذا اللقاء وتقول، «**كان الأمير فيصل في لندن في ذلك الحين. وهو ينوي الشخوص إلى باريس، فهال الحكومة الفرنسية مجيء الأمير في ذلك الوقت، وراعهم أن يلتقي بالبطريرك ويتم بينهما أي اتفاق فيفسد الأمر على الحكومة المحتلة. فعجلوا في ترحيل البطريرك على متن الدارعة «جوريان دي لاغرافيا» في شهر كانون الأول الشديد العواصف... فسافر البطريرك إلى لبنان وذاق من دوار البحر ما لم ينسه كل أيام حياته**»[٣٤].

والواقع أن البطريرك غادر باريس متوجهاً إلى روما فوصلها في ٢٤ تشرين الثاني، ثم غادرها في ١٦ كانون الأول ووصل بيروت في ٢٥ منه في جو عاصف شديد[٣٥].

---

(٣٢) المصدر ذاته، ص ٢١٤ و٢١٨ و٢٢٢.

(٣٣) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٠٠. ينسب يوسف مزهر هذا الكلام إلى إلياس الحويك نسيب البطريرك.

(٣٤) المصدر ذاته، ص ٨٩٨.

(٣٥) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٦٠٣.

المسألة السورية في النصف الثاني من العام ١٩١٩

١ ـ وضع المسألة السورية في صيف ١٩١٩

تعقيدات المسألة السورية:

في صيف سنة ١٩١٩ كانت المسألة السورية قد بلغت درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد. كان الحسين لا يزال يطالب بالدولة العربية الكبرى المشتملة على سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية. وكان ولده فيصل قد أخذ ينشىء دولة عربية مستقلة في سوريا الطبيعية كلها بما في ذلك جبل لبنان. ولكن اللبنانيين الاستقلاليين رفضوا الانضواء تحت لواء هذه الدولة وطالبوا بالاستقلال اللبناني الكامل. وكان البريطانيون مصممين على البقاء في فلسطين والعراق، جنوبه وشماله. وكان الفرنسيون يصرون على أن تكون سوريا وكيليكيا من نصيبهم. وكان الصهيونيون يقومون بنشاط سياسي كبير لينتزعوا فلسطين من أيدي العرب ويؤسسوا فيها الوطن القومي اليهودي استناداً إلى وعد بلفور. ومع أن مؤتمر الصلح كان قد أقر في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٩ مبدأ تطبيق نظام الانتداب على البلدان التي حررها الحلفاء من حكم الدول الوسطى، فإنه لم يكن بعد قد عهد بالانتداب على هذه البلدان إلى دول معينة. وكان الجيش الحليف بقيادة الجنرال اللنبي يتولى إدارة هذه المناطق في سوريا الطبيعية بصورة مؤقتة إلى أن تنتهي عصبة الأمم من إيجاد الحلول السياسية الكاملة لها.

رغبة الأفرقاء في حل المسألة السورية:

لم يكن أحد من الأفرقاء المعنيين بالمسألة السورية راضياً عن هذا الوضع. فالعرب كانوا يستعجلون الاستقلال وانسحاب القوات الأجنبية كافة

من بلدانهم. والفرنسيون يريدون أن يتحرروا من التبعية للقيادة العسكرية البريطانية في سوريا لكي يستقلوا في اتخاذ قراراتهم ويتدبروا أمورهم بأنفسهم مع السوريين. أما البريطانيون فكانوا منزعجين أشد الانزعاج من الورطة التي أوقعوا أنفسهم فيها. فقد اكتشفوا أنه يتعذر عليهم التوفيق بين مصالحهم الخاصة في الشرق وبين الوعود المتناقضة التي قطعوها لكل من العرب في مراسلات مكماهون ـ الحسين، وللفرنسيين في اتفاقية سايكس ـ بيكو، وللصهيونيين في وعد بلفور[١]. وقد تعرضوا بسبب ترددهم في تنفيذ هذه الوعود إلى انتقادات عنيفة من جميع الأطراف المذكورة، ولا سيما من الزعماء الفرنسيين الذين اتهموهم بالغدر والخيانة والتآمر على مصالح فرنسا في الشرق[٢].

٢ ـ معالجة المسألة السورية في لندن

تطور في الموقف البريطاني من المسألة السورية:

في أواسط صيف ١٩١٩ طرأ تحول مهم على موقف بريطانيا المتصلب من المطالب الفرنسية في سوريا. وكان قد سبق ذلك أن فرنسا وافقت، بعد مفاوضات طويلة ومساومات عسيرة، على التنازل عن مطالبتها بفلسطين ومنطقة الموصل في شمال العراق لكي تلحقا بمناطق النفوذ البريطاني. عندئذٍ، أظهرت بريطانيا رغبة صادقة في تلبية أهم المطالب الفرنسية الباقية، وحل المعضلة السورية، وشطبها من جدول اهتماماتها الملحة.

أسباب تطور الموقف البريطاني:

كان وراء هذا التطور في السياسة البريطانية عدة أسباب، نقتصر على

(١) راجع بعض فقرات من مذكرة مستفيضة بهذا الشأن وضعها اللورد بلفور وزير الخارجية البريطانية عنوانها «حول سوريا وفلسطين والعراق»، في المرجعين التاليين: زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٢٦ ـ ١٢٧؛ أيضاً، سليمان موسى، **الحركة العربية**. ص٥٠٠ ـ ٥٠١.

(٢) George Antonius, **The Arab Awakening**, P. 298.

ذكر ثلاثة من أهمها، وهي، تقرير لجنة كينغ ـ كراين الأميركية، والأزمات السياسية والثورات التي تفاقمت ضد بريطانيا في ذلك الحين، والعجز المالي في موازنتها. صحيح أن تقرير لجنة كينغ ـ كراين لم يعرض على مؤتمر الصلح، ولم ينشر على أثر وضعه مباشرة، ولكن مضمونه لم يبق سراً مكتوماً(٣). فالمطالب بالوحدة والاستقلال ورفض الوصاية الأجنبية التي تقدم بها إلى اللجنة معظم أهالي سوريا الكبرى، كانت معلنة ومعروفة من الجميع. ثم إن اللجنة الأميركية نفسها أرسلت من بيروت في ١٠ تموز سنة ١٩١٩ برقية إلى مؤتمر الصلح تحيط أقطابه علماً بهذه المطالب. وقد جاء في البرقية أن:

«هناك بعض نقاط لا يُتنازع في صحتها، منها الرغبة الشديدة في توحيد سوريا بأكملها مع فلسطين، ونيل الاستقلال في أقرب وقت مستطاع. تعبير عنيف عن الشعور الوطني لم نكن نتوقعه. رفض جازم لفكرة جعل البلاد مستعمرة لأية دولة، ورفض جازم لفكرة الانتداب الفرنسي، نستثني من هذا القول، الشعور الذي لمسناه لدى أحزاب لبنانية قوية تطالب بفصل لبنان فصلاً تاماً، وبالتعاون مع فرنسا»(٤).

أقلقت هذه الحقائق التي كشفت عنها أعمال لجنة كينغ ـ كراين، خواطر المسؤولين في فرنسا وبريطانيا على السواء، لأنها جاءت مخالفة لإدعاءاتهم، ومخيبة لآمالهم. وقد خشي هؤلاء أن يؤثر تقرير اللجنة سلباً في الموقف الأميركي بمؤتمر الصلح على مخططاتهم واتفاقاتهم السرية السابقة بشأن سوريا(٥). وتفادياً لمواجهة مثل هذا الاحتمال، ورغبة من مسؤولي البلدين في الحفاظ على روح التحالف والتعاون بين فرنسا وبريطانيا، فقد قرروا أن يتناسوا خلافاتهم، وأن يتفقوا فيما بينهم على اقتسام بلاد الهلال الخصيب، ويضعوا مؤتمر الصلح أمام الأمر الواقع حيال هذا الموضوع.

---

(٣) Harry Howard, **The King-Crane Commission**, PP. 259, 262.

(٤) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٢٥.

(٥) George Antonius, **The Arab Awakening**, P290; also: Harry Howard, **The King-Crane Commission**, PP. 46, 48-49, 261.

وفي أواسط سنة ١٩١٩، أيضاً، تفاقمت بعض الأزمات القديمة والمستجدة بشكل خطير. ففي مصر اندلعت الثورة الوطنية بزعامة سعد زغلول ضد الاحتلال البريطاني. وفي العراق تدهورت حالة الأمن وبدأت ملامح الثورة الشعبية تلوح في الأفق، وتأزم الوضع السياسي في مراكش وطنجه مهدداً النفوذ البريطاني في المنطقة. وبدأت ثورة مصطفى كمال في الأناضول متحدية الحلفاء ومؤتمر الصلح. وفشلت جميع المحاولات التي بذلتها الدول الكبرى، ومنها بريطانيا، للقضاء على الثورة الشيوعية في روسيا. وزاد الوطنيون الأرلنديون نشاطهم السياسي والثوري ضد الحكم البريطاني. أما في بريطانيا نفسها فقد كان الوضع السياسي غير مستقر، والاقتصاد منهاراً، والحالة الاجتماعية تهدد بالانفجار. وكان على بريطانيا أن تنصرف بكليتها إلى مواجهة هذه المشاكل الخطيرة ومعالجتها. فكان هذا الوضع الجديد حافزاً آخر دفع بريطانيا إلى الإسراع في حل المشكلة السورية. وكانت الحالة المالية في بريطانيا سيئة جداً في تلك الأثناء. فوجدت الحكومة نفسها مضطرة للتوفير، وراحت تفتش عن المجالات التي يمكن خفض النفقات فيها من دون أن يلحق ذلك الضرر بمصالح البلاد الحيوية العليا. وقد تبين لها أن الاقتصاد ممكن في باب النفقات العسكرية. فالحرب قد انتهت، ولم يعد وجود القوات البريطانية ضرورياً في بعض المناطق. وكانت سوريا وكيليكيا من تلك المناطق التي عناها المسؤولون البريطانيون. فبريطانيا كانت قد صرحت مراراً بأنها لن تقبل الانتداب على سوريا[٦]، لأن سوريا، بحسب اتفاقية سايكس ـ بيكو، ستكون من نصيب فرنسا. فلماذا، إذن، تحتفظ بريطانيا بجنودها هناك؟ لماذا لا تسحب بريطانيا قواتها العسكرية من كيليكيا وسوريا، فتحقق بذلك وفراً محترماً، وترضي حليفتها فرنسا التي طالما ألحت لاتخاذ هذه الخطوة.

---

(٦) كان قد جرى اتفاق شفهي بين لويد جورج وكليمنصو في كانون الأول سنة ١٩١٨ على أن تتنازل فرنسا عن منطقة الموصل لبريطانيا وأن توافق على الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، لقاء بعض التنازلات من قبل بريطانيا لفرنسا في سوريا. راجع، زين زين، **الصراع الدولي**، ص١١٤، ١١٧؛ أيضاً، سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٤٤٩ ـ ٥٠٠؛ أيضاً George Antonius, **The Arab Awakening**, P. 290.

القرار بسحب القوات البريطانية من كيليكيا وسوريا:

هذه المستجدات الثلاثة، تقرير لجنة كينغ ـ كراين، والأزمات السياسية، والعجز المالي، مع غيرها من العوامل، حفزت الحكومة البريطانية على إعادة النظر في سياستها عامة، وفي سياستها المشرقية بشكل خاص. فعقدت لهذه الغاية سلسلة اجتماعات في ١٩ و٢٠ آب سنة ١٩١٩، أسفرت عن اتخاذ بعض القرارات الهامة كان من أبرزها القرار القاضي بسحب القوات البريطانية من كيليكيا وسوريا الشمالية في وقت قريب. وعلى أثر ذلك قام لويد جورج، رئيس الوزارة البريطانية بعملين: لقد وجه في ١١ أيلول دعوة مستعجلة إلى الأمير فيصل، الذي كان في سوريا، ليحضر إلى أوروبا مجدداً، للتداول معه بشأن المسألة السورية. ثم إن لويد جورج قام بزيارة باريس لاطلاع كليمنصو على سياسة بريطانيا الجديدة في الشرق.

اتفاق ١٥ أيلول بين لويد جورج وكليمنصو:

في ١٣ أيلول سنة ١٩١٩ قدم لويد جورج إلى كليمنصو مذكرة تشرح السياسة البريطانية الجديدة في الشرق. وكان أهم ما تضمنته بالنسبة إلى سوريا، قرار الحكومة البريطانية القاضي بما يلي:

أولاً ـ سحب القوات البريطانية من كيليكيا وسوريا ابتداءً من أول تشرين الثاني سنة ١٩١٩.

ثانياً ـ تسليم الحاميات العسكرية في كيليكيا وسوريا الغربية (غربي خط سايكس ـ بيكو، أي سوريا الساحلية من حدود فلسطين إلى كيليكيا، بما في ذلك جبل لبنان) إلى الجيش الفرنسي.

ثالثاً ـ تسليم الحاميات العسكرية في سوريا الشرقية (شرقي خط سايكس ـ بيكو) امتداداً من مدينة العقبة جنوباً، ومروراً بعمان، ودمشق، وحمص، وحماه، وحلب وما يليها إلى الشرق، إلى حكومة فيصل العربية.

رابعاً ـ لا تتحمل بريطانيا أية مسؤوليات في المناطق التي تجلو قواتها عنها.

خامساً ـ تحتفظ بريطانيا بقواتها في فلسطين والعراق.

وفي ١٥ أيلول عرض لويد جورج هذه المذكرة على المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح، الذي أخذ علماً بها، على أنها ترتيب عسكري مؤقت لا يمس جوهر التسوية النهائية التي سيتم التوصل إليها.

وافق كليمنصو على البنود المتعلقة بانسحاب القوات البريطانية، وتحفظ بشأن البنود الأخرى، وخصوصاً تلك المتعلقة بسوريا الشرقية التي كان كليمنصو يصر على أن تكون تحت الإشراف الفرنسي، وعلى أن لا يختلف وضع فرنسا فيها عن وضع بريطانيا في العراق[٧].

احتجاج فيصل على اتفاق ١٥ أيلول:

في هذه الأثناء كان فيصل قد وصل إلى لندن في ١٩ أيلول واطلع في نفس اليوم من لويد جورج على الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني، فاحتج عليه بشدة، شفهياً، ثم كتابة في ثلاث مذكرات على الأقل، قدمها إلى الحكومة البريطانية في ٢١ و٢٣ أيلول وفي ٩ تشرين الأول. وكانت أهم النقاط التي تضمنتها مذكرات فيصل وملاحظاته ما يلي[٨]:

أولاً ـ أن العرب يرفضون تقسيم سوريا رفضاً قاطعاً.

ثانياً ـ أن العرب لا يعترفون لفرنسا بأي حق بالانتداب على بلادهم، ويرفضون هذا الانتداب.

ثالثاً ـ إنهم يطالبون بطرح المسألة السورية مجدداً على مؤتمر الصلح، وبتشكيل لجنة بريطانية ـ فرنسية برئاسة أميركي، لتدرس هذا الموضوع وتقدم التوصيات بشأنه للمؤتمر.

رابعاً ـ إنهم يطالبون بالإبقاء على الوضع الراهن (بقاء القوات البريطانية في سوريا) حتى الوصول إلى تسوية نهائية شاملة.

---

(٧) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥٠٩.

(٨) راجع بشأن هذه المذكرات: سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥١٠ ـ ٥١٥؛ أيضاً، زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٣٢ ـ ١٣٣.

خامساً ـ إذا كانت بريطانيا تصر على سحب قواتها من سوريا في الوقت الذي حددته لذلك فإن العرب يطلبون سحب القوات الفرنسية أيضاً، وفي الوقت نفسه، من المنطقة الغربية، وإعادة هذه المنطقة إلى الحكومة العربية كما كانت الحال في أوائل أيام الاحتلال سنة ١٩١٨، وقبل أن يأمر البريطانيون بإنزال العلم العربي في بيروت وبعبدا وغيرهما.

بريطانيا تنفض يدها من المسألة السورية:

حاول المسؤولون البريطانيون اقناع فيصل بالعدول عن مطالبه، والقبول بما جاء في اتفاق ١٥ أيلول، ولكن محاولاتهم لم يكتب لها النجاح. وفي ٩ تشرين الأول أرسل اللورد جورج كورزون، وزير الخارجية البريطاني، مذكرة جوابية إلى فيصل. وفي اليوم التالي وجه إليه لويد جورج، أيضاً، مذكرة أخرى باسم الحكومة البريطانية. تضمنت المذكرتان رفضاً لما تقدم به فيصل من طلبات واقتراحات[٩]. ثم إن كورزون والجنرال اللنبي اجتمعا بفيصل في ١٦ تشرين الأول وأوضحا له أن بريطانيا لم تعد معنية بالمسألة السورية، ونصحاه بأن يتباحث مع الفرنسيين مباشرة بعد الآن، إذا كان يرغب في الوصول إلى تفاهم معهم. ويبدو أن التفاهم الفرنسي ـ البريطاني كان في ذلك الوقت قد تجاوز الحدود التي رسمتها اتفاقية ١٥ أيلول، بدليل أن كليمنصو بعث في ٩ تشرين الثاني رسالة ودية جداً إلى لويد جورج يقول له فيها:

«إني مغتبط لأن مؤتمر الصلح لن يكون له يد بعد في هذه القضية سوى الموافقة على الاتفاق الذي تم بيننا، أعني الاتفاق على أن يكون الانتداب على سوريا من نصيب فرنسا، والانتداب على العراق من نصيب بريطانيا»[١٠].

وبهذا تكون الحكومة البريطانية قد نفضت يدها نهائياً من المسألة السورية، وتخلت عن فيصل، وتركته في موقف ضعيف ليتدبر أمره مع الفرنسيين على «مسؤوليته الشخصية»[١١].

---

(٩) راجع بشأن هاتين المذكرتين، زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٣٣ ـ ١٣٥.

(١٠) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٣٩.

(١١) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥١٧.

٣ ـ معالجة المسألة السورية في باريس

ما تريده فرنسا من سوريا:

بعد قرار بريطانيا سحب قواتها من سوريا، انتقل مركز الثقل في بحث المسألة السورية من لندن إلى باريس. فقصدها فيصل في ٢٠ تشرين الأول للتداول مع المسؤولين الفرنسيين. ولم يكن الجو الذي استقبل به مشجعاً أو ودياً. ففي يوم وصوله بالذات استهدف لهجوم عنيف في مقال نشرته جريدة، «ايكو دي باري» (Echo de Paris) لأديب فرنسي كبير هو موريس بارس (Maurice Barres) عضو الأكاديمية الفرنسية والنائب في البرلمان. وقد جاء فيه قول بارس:

«فإن أحداً من الناس لا يمكنه أن يشك في أن لفرنسا حق الانتداب على المدن الأربع: دمشق، وحمص، وحماه، وحلب. والرأي الفرنسي العام لن يسمح لنا إطلاقاً أن نطرد من تلك المنطقة. إن الدهشة عمت فرنسا لدى سماعها أن الجنرال غورو (Henri Gouraud) لن يسمح له باحتلال هذه المدن. إن هذه المسرحية الهزلية التي يقوم بتمثيلها الأمير فيصل قد تمادت أكثر مما يجب لها من التمادي. ليس هناك من أمة سوى الأمة الفرنسية التي لها من العبقرية والصداقة قسطاً وافراً يؤهلها أن تكون الأمة التي تعرف كيف تتصرف مع الشعب العربي... إن النظرية البريطانية القائلة بإقامة حكومة عربية حجازية في سوريا أمر لا يمكن لإنسان أن يدافع عن صوابيته، وليس للأمير فيصل أي حق في أن يحتل دمشق وحمص وحماه وحلب. إن فرنسا تعرف كيف تقيم في هذه المدن حكماً سورياً. فمن هو فيصل بالنسبة إلينا، أو بالنسبة للسوريين؟ هو رجل لا شأن له، ولا حقاً شرعياً له، ولا نفوذاً له، فإذا شاءَت بريطانيا أن تهبه ملكاً، فلتنصبه ملكاً في بغداد»[١٢].

وبالرغم من أن هذا المقال كان تعبيراً عن رأي شخصي، فإن ما جاء فيه كان بالواقع يمثل السياسة الفرنسية الرسمية أصدق تمثيل. وكان الموقف الفرنسي من المسألة السورية قد تحدد تماماً في عدة محادثات ومذكرات ورسائل كان قد سبق للمسؤولين الفرنسيين أن تبادلوها مع المسؤولين

---

(١٢) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٣٧ ـ ١٣٨.

البريطانيين، وأكدوا لهم فيها أن فرنسا تتمسك باتفاقية سايكس ـ بيكو ولا تتنازل عن حقها في الانتداب على سوريا الذي منحتها إياه تلك الاتفاقية[١٣]، والذي يتوافق تماماً مع قرار مؤتمر الصلح بضرورة انتداب دولة أوروبية على الأراضي المحررة من السيطرة التركية. وبتعبير أدق، كانت سياسة فرنسا في سوريا ترتكز على مبدأين أساسيين هما، أولاً، عدم السماح بقيام دولة عربية في سوريا تكون مستقلة استقلالاً حقيقياً ناجزاً، وغير خاضعة للنفوذ الفرنسي بأي شكل. وثانياً، فرض الانتداب الفرنسي على سوريا كلها. وكان كليمنصو مصمماً على تحقيق هذه الغاية، بأية وسيلة كانت، ومهما كان الثمن. من هذا المنطلق بدأ المسؤولون الفرنسيون محادثاتهم مع فيصل، وكانت عسيرة وطويلة.

مشروع اتفاق كليمنصو ـ فيصل:

حاول فيصل أن يزين للفرنسيين المنافع التي يجنونها من قيام دولة عربية مستقلة تكون صديقة وفية لفرنسا، ولكن جهوده ذهبت أدراج الرياح، لأن كليمنصو كان له رأي آخر في هذا الموضوع[١٤]. وأدرك فيصل حقيقة النوايا الفرنسية، وعرف أن كليمنصو لن يتورع عن استخدام القوة إذا اقتضت الضرورة ذلك من أجل ترسيخ النفوذ الفرنسي في سوريا. أظهر فيصل بعض المرونة، وعدل مطالبه بحيث أصبحت أكثر ملاءَمة للفرنسيين من قبل، ولكن التصلب الفرنسي بقي على حاله[١٥]. عندئذٍ، اتصل فيصل بمؤتمر الصلح، واستنجد بلندن وواشنطن لشد أزره في مواجهة التصلب الفرنسي، ولكنه لم يجد أذناً صاغية عندهم[١٦]. اتصل بأبيه الملك الحسين، فأتاه الجواب من مكة برفض المطالب الفرنسية، والتمسك بالتعهدات التي قطعتها بريطانيا للعرب بموجب مراسلات مكماهون ـ الحسين[١٧]. وحاول فيصل

(١٣) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥٠٩ ـ ٥١٠.

(١٤) كان كليمنصو يرى «**أن مسألة إنشاء أمبراطورية عربية يخلق متاعب كثيرة، وعلى الحكومات المعنية أن تفكر في الأمر ملياً**»، زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٣١.

(١٥) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥٢٢. ٥٢٣.

(١٦) المصدر ذاته، ص ٥٢٠، ٥٢٢ ـ ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٣٢ ـ ٥٣٣.

(١٧) المصدر ذاته، ص ٥٣٤.

أن يعرف حقيقة الوضع في سوريا، ومقدار استعداد السوريين للمقاومة، وقدرتهم على الصمود والوقوف بثبات إلى جانبه في معركة محتملة مع الفرنسيين[١٨]. ولكن ما وصله من معلومات لم يكن كافياً ودقيقاً. لذلك فكر في العودة إلى سوريا، وعرض الوضع على الزعماء الوطنيين هناك، والتشاور معهم، واتخاذ قرار مشترك يحظى بالتأييد العام[١٩]. ولكن عودته من فرنسا دون التوصل إلى اتفاق مع الفرنسيين قد تفسر بأنها رغبة في قطع المفاوضات، فيعطي بذلك الذريعة للفرنسيين للقيام بعمل لن يكون في صالح العرب. وكان لا بد من تدبير يترك باب المفاوضات مفتوحاً مع الفرنسيين، ويعطيه متسعاً من الوقت للتشاور والاستعداد في سوريا[٢٠]. ولم يكن الفرنسيون أقل منه رغبة في كسب بعض الوقت، لأنهم هم أيضاً كانوا يستعدون سياسياً وعسكرياً في سوريا، ويتهيؤون ليوم الحسم. من هذه الرغبة المشتركة توصل فيصل وكليمنصو في مطلع سنة ١٩٢٠ إلى وضع مشروع اتفاق لحل المسألة السورية يتضمن البنود الثمانية التالية[٢١]:

١ ـ تقدم الحكومة الفرنسية المساعدة والعون وبجميع الوسائل إلى الأمة السورية، وتضمن استقلالها ضد أي اعتداء على حدودها التي سيعينها مؤتمر الصلح[٢٢].

٢ ـ يطلب الأمير فيصل من الحكومة الفرنسية، ومنها وحدها دون

---

(١٨) المصدر ذاته، ص ٥٢٣، ٥٢٥.

(١٩) المصدر ذاته، ص ٥١٧.

(٢٠) George Antonius, **The Arab Awakening**, P. 301-302.

(٢١) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, PP. 309-310.

أيضاً، زين زين، الصراع الدولي، ص١٤١ ـ ١٤٢. ولما كان مشروع اتفاق كليمنصو ـ فيصل هذا لم ينشر بصورة رسمية لأنه كان سرياً، ولأن التصديق عليه لم يتم فيما بعد، فإن نصه باللغة العربية يختلف بعض الشيء بين مصدر وآخر. يراجع بهذا الخصوص: أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق، ١٩٥٦)، ص١٥٤ ـ ١٥٧؛ أيضاً، أمين السعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ج٢، ص١١٩ ـ ١٢٢؛ أيضاً، سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥٣٣؛ أيضاً، جريدة **«البرق»**، العدد ٣٣١١، تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٠.

(٢٢) Harry Howard, **The King-Crane Commission**, PP. 280-281.

سواها، تعيين المستشارين، والمعلمين، والتقنيين اللازمين لتنظيم جميع الإدارات المدنية والعسكرية، وللإشراف على بعض دوائرها كالمالية والأشغال العامة.

٣ ـ يكون للأمير في باريس ممثل برتبة مفوض مطلق الصلاحية يعمل تحت إمرته مندوبون في لندن وروما وواشنطن ضمن إطار السفارة الفرنسية في كل من هذه العواصم. أما في غيرها من البلدان فإن المصالح السورية سيعهد برعايتها إلى الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين الفرنسيين.

٤ ـ يعترف الأمير فيصل باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي.

٥ ـ يسهل الأمير تشكيل إدارة ذاتية لدروز حوران ضمن الدولة السورية.

٦ ـ تقدم سوريا لفرنسا كل عون، وبكل قواها، وفي جميع الأحوال.

٧ ـ تكون اللغة العربية اللغة الرسمية في الإدارة والمدارس، وتدرس اللغة الفرنسية كلغة ثانية.

٨ ـ تكون دمشق عاصمة سوريا، علماً بأن المقر الدائم للمفوض السامي الفرنسي يجب أن يكون في حلب، وأن يكون له، في الوقت نفسه، كما لرئيس الدولة السوري، مقر شتوي في بيروت ينعم باستقلال ذاتي بلدي[٢٣].

المشروع يتناقض مع السياسة العربية المعلنة:

إن مشروع اتفاق كليمنصو ـ فيصل يتناقض تماماً مع السياسة العربية المعلنة من ثلاث نواحٍ هي، أولاً، أنه قبول بتقسيم سوريا. فالاعتراف باستقلال لبنان، والسماح بإنشاء إدارة ذاتية لدروز حوران، والاعتراف الضمني بالانتداب البريطاني على فلسطين، مخالفات لمبدأ الوحدة السورية التي طالما أصر عليها وتمسك بها فيصل في السابق. وثانياً، أنه تنازل عن الاستقلال الكامل. فالشروط التي نص عليها البند الثالث، والتي تخول

---

(٢٣) Edmond Rabbath, La Formation Historique, PP. 309-310.

فرنسا حق القيام بتمثيل الدولة السورية لدى الدول الأخرى، أو الإشراف على هذا التمثيل هي واحد من بضعة عوامل أخرى تنتقص السيادة والاستقلال، وتفرغهما من محتواهما الحقيقي. وثالثاً، إنه قبول بالانتداب الفرنسي الذي كان السوريون يرفضونه بشدة وإستمرار. فالحقوق التي منحها المشروع لفرنسا هي انتداب بالفعل، بالرغم من أن المتفاوضين تجنبوا استعمال كلمة «الانتداب» بالذات.

المشروع والمسألة اللبنانية:

ولمشروع اتفاق كليمنصو ـ فيصل أهمية خاصة بالنسبة إلى القضية اللبنانية. فإنه لأول مرة يعلن فيصل في وثيقة شبه رسمية قبوله الاعتراف باستقلال لبنان، فيما كان في السابق يصر على وجوب بقاء لبنان ضمن الاتحاد السوري. وأهم من ذلك أن مشروع الاتفاق هذا يكرس بوثيقة شبه رسمية، وللمرة الثانية، السياسة الفرنسية الجديدة المتعلقة باستقلال لبنان، بعد أن كان المسؤولون الفرنسيون حتى ربيع سنة ١٩١٩ يحبذون اندماج لبنان في كيان سياسي سوري تحت الانتداب الفرنسي. على أنه لا يجوز التمادي في التفاؤل، أو بتحميل هذا النص أكثر مما يتضمن من المعاني بشأن استقلال لبنان، خصوصاً وأن البند الثامن من مشروع الاتفاق ينص على أنْ «**يكون لرئيس الدولة السوري مقر شتوي في بيروت، ينعم باستقلال ذاتي بلدي**». فأي لبنان، إذن، يتحدث عنه هذا الاتفاق؟ أهو لبنان الكبير؟ أم لبنان الصغير؟ أم ماذا؟ وما علاقته السياسية بسوريا وبحاكم سوريا الذي خصص له مشروع الاتفاق مقراً يتمتع باستقلال ذاتي في بيروت.

إضافة ذيل إلى المشروع:

إن فيصلاً لم يكن يجهل خطورة التنازلات التي قدمها للفرنسيين في مشروع الاتفاق، ولم يكن سعيداً بما اضطر إلى القبول به تحت وطأة التهديد والابتزاز الفرنسيين. وكان متخوفاً من أن المشروع لن يلقى التأييد والقبول لدى الزعماء الوطنيين والرأي العام العربي، والسوري بشكل خاص. وكانت رسالة أبيه، التي سبقت الإشارة إليها بوجوب رفض المطالب الفرنسية أول نذير بهذا الشأن. وكان أن اعتذر فيصل من كليمنصو

عن توقيع مشروع الاتفاق الذي كان قد أصبح جاهزاً بشكله النهائي في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٠. لذلك أُلحق بمشروع الاتفاق ذيل ينص على أن تبقى بنود الاتفاق سرية حتى تتم الموافقة النهائية عليها، ويجري توقيعها حين عودة فيصل من سوريا. وبعد ذلك ترفع إلى مؤتمر الصلح ليأخذ علماً بها ويوافق عليها[٢٤]. وفي ٧ كانون الثاني غادر فيصل باريس عائداً إلى دمشق فوصلها في الخامس عشر منه.

٤ ـ تصعيد المواقف المتناقضة في الساحتين السورية واللبنانية

في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات وتبذل المساعي في لندن وباريس، لإيجاد تسوية مقبولة للمسألة السورية، وقعت في الساحتين السورية واللبنانية، خلال النصف الثاني من العام ١٩١٩، أحداث خطيرة زادت المسألة السورية تعقيداً، ووسعت شقة الخلاف ليس بين الفرنسيين والسوريين فحسب، بل وبين اللبنانيين الوحدويين والاستقلاليين كذلك.

لبنانيون يشتركون بأول حكومة مدنية في دمشق:

إن شبه الإجماع على المطالبة باستقلال سوريا الذي أعرب عنه السوريون أمام لجنة كينغ ـ كراين الأميركية، والخطأ في التقدير الذي وقعوا فيه لحقيقة الدور المناط باللجنة الأميركية، ولِما سيكون لمقترحاتها من وزن وتأثير لدى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح عند تقرير مصير سوريا، شجعا الزعماء السوريين على اتخاذ خطوة استقلالية جديدة، ووضع الحلفاء أمام الأمر الواقع[٢٥]. فبعد مغادرة اللجنة الأميركية دمشق بشهر واحد شكل الأمير فيصل في ٤ آب سنة ١٩١٩ أول حكومة مدنية لتتولى مسؤولية الإدارة الداخلية في سوريا، مع مراعاة الأوامر العسكرية الصادرة عن القيادة العامة الحليفة إلى أن يتقرر مصير البلاد[٢٦]. كانت الحكومة تتكون من هيئة

---

(٢٤) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٤٢.

(٢٥) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٨١.

(٢٦) المواد ٤ و١٠ من نظام مجلس المديرين؛ راجع، يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي** ص١١٠.

تدعى «مجلس المديرين»، برئاسة فيصل، وينوب عنه في الرئاسة حين غيابه رضا باشا الركابي الحاكم العسكري العام للمنطقة الشرقية. وكانت تتألف من ستة مديرين هم، اسكندر عمون مديراً للعدلية، ورشيد طليع مديراً للداخلية، وسعيد شقير مديراً للمالية، وياسين الهاشمي مديراً لرئاسة الشورى العسكرية، وساطع الحصري مديراً للمعارف، وجبرائيل حداد مديراً للأمن العام[٢٧].

يتبين من هذه الأسماء أن أربعة من المديرين - أي ثلثي أعضاء مجلس المديرين - لبنانيون: اسكندر عمون من دير القمر[٢٨]، ورشيد طليع من جديدة الشوف[٢٩]، وسعيد شقير من الشويفات[٣٠]، وجبرائيل حداد من طرابلس[٣١]. وأن ثلاثة منهم مسيحيون وهم اسكندر عمون ماروني، وسعيد شقير أرثوذكسي، وجبرائيل حداد أرثوذكسي. والملفت للنظر هو أن حجم التمثيل اللبناني والمسيحي في هذه الحكومة مرتفع جداً، ويفوق ما هو من حق اللبنانيين والمسيحيين وفقاً لقواعد الإحصاء ولأصول التمثيل الشعبي في الأنظمة الديمقراطية. وهناك بضعة تفسيرات لذلك، منها، أن أولئك المديرين قد اختيروا لملء تلك المناصب لكفاءاتهم الشخصية. فكلهم من أهل العلم وأرباب الاختصاص في المهام التي أسندت إليهم. فاسكندر عمون مدير العدلية حقوقي، ورشيد طليع مدير الداخلية موظف إداري كبير ناجح، وسعيد شقير مدير المالية خريج الجامعة الأميركية في بيروت (١٨٨٦) وخبير مالي[٣٢]، وجبرائيل حداد مدير الأمن العام خريج

---

(٢٧) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٠٩.

(٢٨) راجع سيرة اسكندر عمون في:

Lyne Loheac, **Daoud Ammoun**, PP. 24-27.

(٢٩) عجاج نويهض، «ترجمة: رشيد بك طليع مؤسس الحكومة الأردنية الأولى سنة ١٩١٢، وهو من طلاب [مدرسة] الداودية»، في مجلة «**الميثاق**»، الجزء الأول - كانون الثاني سنة ١٩٨١، ص٥٧ - ٧٤.

(٣٠) راجع سيرة سعيد شقير باشا بمناسبة وفاته في مجلة «**المقتطف**»، المجلد ٨٦ الجزء ٢، شباط ١٩٣٥، ص١٧٢ - ١٧٧.

(٣١) راجع سيرة الجنرال جبرائيل حداد باشا بمناسبة وفاته في مجلة «**المقتطف**»، المجلد ٦٢، الجزء السادس، حزيران سنة ١٩٢٣، ص٥٢٩ - ٥٣٤.

(٣٢) The American University of Beirut, **Directory of Alumni**, (Beirut, Alumni Association) P. 74.

الجامعة الأميركية في بيروت (١٨٨٣)[٣٣] وعسكري محترف. ويقول تفسير آخر إنهم كانوا من أعوان البريطانيين، وأن النفوذ البريطاني كان وراء تعيينهم في تلك المناصب. فقد كان لاسكندر عمون مكانة خاصة عند البريطانيين حتى أنه عندما قرر العودة إلى لبنان من مصر بعد الحرب العالمية الأولى حملته بارجة بريطانية إلى بيروت[٣٤]. وسعيد شقير كان مديراً لمالية السودان الذي كان تحت الحكم البريطاني. وجبرائيل حداد كان قائداً برتبة جنرال في الجيش البريطاني. ويقول تفسير ثالث أن وراء هذا التعيين هدفاً سياسياً مزدوجاً. فإشراك اللبنانيين والمسيحيين في الحكومة العربية السورية بهذه الكثافة، بعد تمثيلهم بسبعة مندوبين في المؤتمر السوري العام، هو، من جهة دليل على إصرار السوريين على ضم لبنان إلى سوريا قسراً ودون أخذ موقف اللبنانيين الاستقلاليين بعين الاعتبار. وهو، من جهة أخرى، محاولة لإظهار الحكم العربي السوري بمظهر الحكم المتحرر البعيد عن التعصب الطائفي والإقليمي، لعل ذلك يطمئن اللبنانيين الاستقلاليين، والمسيحيين منهم بشكل خاص، ويزيل مخاوفهم بصفتهم أقلية مسيحية في محيط إسلامي واسع، ويقنعهم بفائدة الاتحاد مع سوريا. ولكن تشكيل مجلس المديرين على هذه الصورة لم يكن كافياً وحده لتحقيق هذه الغاية. فالمجلس لم يعمر طويلاً. ثم إن التطورات السياسية التي استجدت والثورات الوطنية وأعمال العصابات التي بدأت بعد ذلك بقليل، عطلت مغزى المبادىء التي عبر عنها تشكيل مجلس المديرين، وأعطت نتيجة عكسية لما كان يتوخاه المسؤولون السوريون. فاتسعت شقة الخلاف بينهم وبين اللبنانيين الاستقلاليين، وأصبح هؤلاء أكثر تمسكاً باستقلالهم، وأشد تصميماً على الدفاع عنه بكل ما يملكون من إمكانات، ويرفضون الاتحاد مع سوريا بكل صوره وأشكاله.

تعزيز القوات العسكرية الفرنسية في الشرق:

إنه بموجب اتفاق ١٥ أيلول بشأن انسحاب القوات البريطانية من

---

(٣٣) Ibid, P. 28.

(٣٤) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص٢٣.

سوريا أصبحت سلطات الاحتلال العسكري الفرنسي وحدها مسؤولة عن إدارة المنطقة الغربية وأمنها، بما في ذلك أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا التي تقع غربي الخط الفاصل بين المنطقتين الغربية والشرقية وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو. وكانت هذه الأقضية الأربعة ما تزال تحت سيطرة القوات العربية السورية منذ بدء الاحتلال الحليف في تشرين الأول سنة ١٩١٨. ورأت الحكومة الفرنسية أن المسؤوليات الجديدة المترتبة عليها نتيجة تطبيق اتفاق ١٥ أيلول تستدعي تعزيز قواتها العسكرية في الشرق. فأعفت جورج ـ بيكو من منصبه وعينت مكانه الجنرال هنري غورو مندوباً سامياً وقائداً أعلى للجيش الفرنسي في الشرق، وباشرت بتعزيز هذا الجيش بإرسال امدادات كبيرة من الجنود والأسلحة والذخائر والعتاد إلى سوريا ولبنان.

ردود الفعل السورية على اتفاق ١٥ أيلول:

إن مشروع اتفاق ١٥ أيلول عزز القناعة لدى السوريين بأن فرنسا وبريطانيا لا تنويان منحهم الاستقلال، بل تعملان بتفاهم وتنسيق كاملين لاقتسام بلدان الهلال الخصيب وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو. ولم يخف عليهم المغزى التهديدي الذي انطوى عليه استبدال المندوب السامي جورج ـ بيكو بقائد عسكري كبير كالجنرال غورو، واستقدام الإمدادات العسكرية تباعاً لتعزيز قدرة الجيش الفرنسي في الشرق. وخشي السوريون أن يستخدم هذا الجيش لإرغامهم على التنازل عن الأقضية الأربعة وقبول الانتداب الفرنسي، ليس على لبنان وحده، بل وعلى سوريا كذلك[٣٥].

أثارت هذه المخاوف والإجراءات قلق السوريين واستنكارهم، ودفعتهم إلى الرد عليها. ففي ٢٧ تشرين الأول التأم المؤتمر السوري العام وانتدب لجنة من أعضائه لإبلاغ معتمدي الحلفاء في دمشق أن المؤتمر السوري العام «**ممثل الأمة في مناطقها الثلاث، يحتج على كل قرار أو اتفاق يخالف وحدتها واستقلالها اللذين أعلنهما حين الاستفتاء**»[٣٦]. وتلقى

(٣٥) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٨٨.

(٣٦) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١١٥.

معتمدو الحلفاء أيضاً بضعة احتجاجات مماثلة من المجلس البلدي، ومن مندوبي الأحياء وممثلي الطوائف في العاصمة. وسارت تظاهرات شعبية كبيرة تأييداً لوحدة سوريا واستقلالها، واحتجاجاً على فكرة تقسيم البلاد(٣٧). ولكن ذلك لم يجد نفعاً. ففي مطلع تشرين الثاني بدأ بالفعل جلاء القوات البريطانية عن كيليكيا وسوريا. وفي ١٨ منه وصل إلى بيروت قادماً من باريس المندوب السامي الجديد الجنرال غورو، وشاع على أثر وصوله أنه قادم لتنفيذ اتفاق ١٥ أيلول.

وفي ٢٤ تشرين الثاني اجتمع المؤتمر السوري العام للتداول في الأمور الراهنة. وبعد أن وجهت انتقادات قاسية جداً لكلٍ من بريطانيا وفرنسا اتخذ المؤتمر قراراً بوجوب مجابهتهما بسياسة الأمر الواقع، وذلك باعلان استقلال سوريا الموحدة بمناطقها الثلاث، الشرقية، والغربية (بما في ذلك لبنان)، والجنوبية (فلسطين)، على أن يعقب هذا الاعلان المبايعة على الملكية الدستورية وتأليف حكومة تخضع لمراقبة مجلس الأمة، ووجوب الدفاع عن هذا الاستقلال مهما كلف الأمر من تضحيات(٣٨). ولكن الأمير زيداً، نائب الأمير فيصل في دمشق، نصح بالتريث في هذا الأمر لحين عودة فيصل من أوروبا والاطلاع منه على حقيقة نوايا مؤتمر الصلح تجاه سوريا.

أزمة استبدال الجيوش وذيولها:

ولكن فرنسا وبريطانيا لم تمهلا السوريين طويلاً. ففي ٢٨ تشرين الثاني قصد موفد من الجنرال اللنبي، يصحبه المعتمد الفرنسي في دمشق، الكولونيل كوس (Colonel Cousse)، الأمير زيداً في مقره، وأبلغاه بحضور بعض المسؤولين السوريين الآخرين أن الجيش الفرنسي يتأهب لدخول الأقضية الأربعة ليحل محل القوات البريطانية المنسحبة، وطلبا إليهم إصدار الأوامر للقوات العربية الموجودة هناك بالانسحاب(٣٩). وبعد مفاوضات اشتركت فيها كل من دمشق وبيروت وباريس تم التوصل إلى حل وسط

---

(٣٧) المصدر ذاته، ص ١١٥.

(٣٨) المصدر ذاته، ص ١١٩.

(٣٩) المصدر ذاته، ص ١٢٠.

يعمل به مؤقتاً لحين أن يصدر مؤتمر الصلح قراره النهائي بشأن المسألة السورية. وبموجب هذا الاتفاق بقيت الإدارة المحلية في الأقضية الأربعة تابعة لحكومة دمشق، واكتفت فرنسا بإرسال ضابط ارتباط فرنسي إلى كل من بعلبك وراشيا، ورهط واحد من الجيش الفرنسي إلى ثكنة رياق[٤٠] ليحافظ فيها على المعدات العسكرية التي اشترتها فرنسا من القوات البريطانية المنسحبة[٤١].

٥ ـ سيطرة الوطنيين المتطرفين على الحكم في دمشق

انتقال السلطة إلى أيدي المتطرفين في دمشق:

إن أزمة استبدال الجيوش البريطانية بالجيوش الفرنسية في الأقضية الأربعة كشفت حقيقة النوايا الفرنسية، وأثارت موجة استنكار في الأوساط السورية الوطنية، ووسعت شقة الخلاف بين أصحاب التيار الوطني المعتدل وأصحاب التيار الوطني المتشدد المتطرف. فأصحاب التيار المعتدل، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة اللواء رضا الركابي، كانوا يرون أن سوريا، بعد تخلي بريطانيا عنها، لا تملك الوسائل العسكرية والسياسية الكافية لمقاومة دولة كبرى كفرنسا، وأن اقحامها في مغامرة خاسرة يعود عليها بأفدح الأضرار، وأنه يجب الاعتماد على حسن السياسة لتخفيف وطأة الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني الجائر[٤٢]. وذهب بعض قادة هذا التيار المعتدل أمثال حقي العظم وجميل مردم وحسني البرازي إلى الدعوة لقبول الانتداب

---

(٤٠) المصدر ذاته، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٤١) المصدر ذاته، ص ١٢١. ويعلل ساطع الحصري تراجع الفرنسيين في أزمة استبدال الجيوش في الأقضية الأربعة بالأسباب التالية: **أولاً، أنه لم تكن لدى الفرنسيين حينئذٍ قوة عسكرية كافية لفرض إرادتهم على الحكومة السورية. ثانياً، إنهم لم يكونوا قد تفاهموا بعد مع الإنكليز، تفاهماً يضمن لهم حرية العمل في سوريا الداخلية. ثالثاً، أن كليمنصو كان يفاوض الملك فيصل ـ حينئذٍ ـ لعقد معاهدة توفق بين آمال العرب والمصالح الفرنسية. فلم يرَ من المعقول أن يعكر الجو الذي كان يسود هذه المفاوضات، باحتلال بضعة مدن صغيرة، طالما كان يأمل حل القضية السورية بأجمعها عن طريق المفاوضة والتفاهم»**. ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص١٠٢.

(٤٢) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١١٧.

والتفاهم مع فرنسا على أفضل الشروط التي يمكن الحصول عليها من أجل تأمين أكبر قدر ممكن من الحرية والاستقلال والازدهار لسوريا[٤٣].

أما أصحاب التيار المتطرف أمثال الأمير زيد والزعيم مصطفى نعمة، والمقدم الركن يوسف العظمة والشيخ كامل القصاب والدكتور عبد الرحمن شهبندر والجنرال ياسين الهاشمي فكانوا لا يثقون بالفرنسيين، ويعتبرونهم، حسب قول أحد قادتهم الشيخ كامل القصاب **«أعداء الأمس واليوم والغد»**[٤٤]. ولما كان المتشددون أكثر عدداً وأوفر نشاطاً وأشد اندفاعاً فقد سيطروا على الموقف سيطرة كاملة في الحكومة والمؤتمر السوري العام وفي الشارع كذلك[٤٥]، وأصبح القرار في أيديهم. فقدم اللواء الركابي استقالته من رئاسة الحكومة في ١٠ كانون الأول واعتزل في منزله، فحل محله الزعيم مصطفى نعمة بالوكالة[٤٦]. والتزم المعتدلون الآخرون موقف الحياد لائذين بالسكوت بانتظار ما سيكون[٤٧].

كانت أهداف المتطرفين تتلخص بأمرين اثنين هما، تحقيق وحدة سوريا واستقلالها، وإخراج الفرنسيين من أراضيها ساحلاً وداخلاً. وكانوا **«يشعرون أن لا سبيل إلى مقاومة الفرنسيين وإخراجهم من البلاد بقوة السياسة وحدها؛ بل لا بد لذلك من ثورة مسلحة»**[٤٨]. وانطلاقاً من هذا المنطق ركزت حكومة دمشق اهتمامها على تنمية قدرات البلاد العسكرية وتطويرها بتقوية الجيش الوطني، وتشجيع المقاومة الشعبية الوطنية، تاركة المفاوضات السياسية لفيصل في باريس.

قانون التجنيد الإجباري:

قررت الحكومة السورية زيادة الجيش وتقويته، ووجدت أن الاعتماد

---

(٤٣) بولس مسعد، **لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده**، الجزء الأول، (مصر الجديدة، المطبعة السورية، ١٩٢٩)، ص٦٨ ـ ٦٩، يشار إليه بعد الآن هكذا: بولس مسعد، لبنان وسوريا.

(٤٤) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٢٢.

(٤٥) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٩٨ ـ ٩٩.

(٤٦) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٢٣.

(٤٧) المصدر ذاته، ص ١١٩.

(٤٨) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٧٩.

على نظام التطوع المعمول به لا يفي بالغرض المنشود، ولا يؤمن الزيادة المطلوبة في عدد أفراد الجيش. لذلك أصدرت الحكومة مشروع قانون التجنيد الإجباري، فأقره المؤتمر السوري العام، ووقعه الأمير زيد ونشره في ٢١ كانون الأول سنة ١٩١٩[٤٩].

الثورات الوطنية وأعمال العصابات:

بدأت المقاومة الوطنية الشعبية للاحتلال الفرنسي قبل اتفاق ١٥ أيلول ببضعة شهور. ولكنها اشتدت بعده واتسعت وأصبحت أكثر تنظيماً وفاعلية. وقد اتخذت شكل ثورات وطنية محلية قام بها وغذاها وقادها زعماء محليون مثل إبراهيم هنانو في حلب، وصبحي بركات في الاسكندرونه. وكان الرأي العام السوري يتعاطف معها، وحكومة دمشق تشجعها وتمدها سراً ببعض المال والسلاح بين حين وآخر[٥٠]. وكان الثوار يشنون هجماتهم على المواقع الفرنسية القائمة على الحدود وفي داخل المنطقة الغربية الخاضعة للإدارة العسكرية الفرنسية امتداداً من منطقتي حلب والاسكندرونه شمالاً حتى منطقة الحوله جنوباً. وكان أهمها، مما له علاقة بلبنان، ثورة الدنادشة في تل كلخ والبقاع الشمالي، وثورة صالح العلي في منطقة العلويين، وثورة محمد الفاعور في مرجعيون، وثورة كامل الأسعد في جبل عامل[٥١].

كان لهذه الثورات تأثير كبير على تطور العلاقات بين السوريين واللبنانيين ذلك، لأنه ما أن أخذ الثوار، وجلهم إن لم يكن جميعهم من المسلين والدروز، يتجمعون ويتسلحون ويتخذون مواقعهم في الأقضية الأربعة وجبل عامل حتى دب الهلع والذعر في نفوس المسيحيين من سكان القرى القريبة من تلك المواقع خوفاً من أن يتعرض لهم الثوار بسوء. وأخذ

---

(٤٩) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٢٥.

(٥٠) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٧٠؛ أيضاً، سليمان موسى، الحركة العربية، ص٥٣٠، ٥٥٥؛ أيضاً، خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ - ١٩٢٠**، ؛(**بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢**)، **الطبعة الثانية، ص١٥٢**.

(٥١) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٦٦ - ١٧٠.

أصحاب المصالح والغايات من وطنيين وأجانب يلهبون مشاعر المسيحيين بالخوف من الثوار ويحرضونهم على مواجهتهم، ويمدونهم بالمال والسلاح من أجل ذلك. وكان للفرنسيين اليد الطولى في هذا المضمار، فقد أخذوا بدورهم يشكلون الجماعات المسلحة ليواجهوا بها الثوار السوريين(٥٢). وما لبثت الاشتباكات أن نشبت بين الطرفين. ولما كان الثوار المسيحيون أقل عدداً وأضعف استعداداً من الثوار السوريين فقد أصيبوا بنكبة مأسوية، ولا سيما في قرى عين إبل، والقليعة، وكوكبا، وجديدة مرجعيون، وإبل السقي، وراشيا، ودير الأحمر وغيرها، وغيرها، حيث أقدم الثوار على نهب الممتلكات وإحراق المنازل والتنكيل بالأهالي وارتكاب الفظائع(٥٣)، مما حمل الكثيرين من سكان تلك القرى على الهرب والنزوح إلى مناطق بعيدة آمنة مثل حيفا وصور والنبطية وصيدا وبيروت وغيرها. وكان من أبرز ما حصل في هذا المجال من حوادث داخل جبل لبنان محاولة اغتيال المسؤولين الفرنسيين الكبار في الشوف. ففي ٢٥ تموز سنة ١٩١٩، ومن ضمن خطة لزيارة الزعماء اللبنانيين في مختلف المناطق، وتلبية لدعوة شيخ عقل الدروز الشيخ حسين حمادة، قام المندوب السامي جورج ـ بيكو يرافقه الأميرال مورنه (Mornet) قائد الأسطول الفرنسي في الشرق بزيارة رئيس الطائفة الدرزية بمقره في بعقلين. وفي وسط البلدة أقدم المدعو علي أبو كامل على اطلاق النار على الموكب الرسمي، فأصيب الأميرال مورنه بجروح خطرة، كما أصيب أحد مرافقيه بجروح كذلك(٥٤). وقد أثار هذا الحادث ضجة كبيرة وأعطي تفسيرات عدة في لبنان وفي الخارج.

لم تكن الحكومة العربية في دمشق ترضى عن الممارسات المجرمة

---

(٥٢) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص١٠٣؛ سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥٣٠، ٣٥٥؛ أيضاً، مهيب حماده، **تاريخ علاقات البقاعيين بالسوريين واستراتيجية البقاع في المواجهة السورية الإسرائيلية. الجزء الأول ١٩١٨ ـ ١٩٣٦** (١٩٨٣) ص١٠١، يشار إليه بعد الآن هكذا: مهيب حماده، تاريخ علاقة البقاعيين.

(٥٣) بولس مسعد، **قبل الانتداب وبعده**، ج١، ص٧١؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٠٦ ـ ٩٠٧؛ أيضاً، مهيب حماده، تاريخ علاقات البقاعيين، ج١، ص١١٠.

(٥٤) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٠٧، أيضاً حسن البعيني، دروز سوريا ولبنان ص١٤٢.

التي كانت تقوم بها عصابات[٥٥] غير منضبطة ضد المدنيين المسالمين، ولم يكن في مصلحتها أن تتحول الثورة الوطنية إلى فتنة طائفية وفوضى، وأن يتحول الثوار من مناضلين وطنيين شرفاء إلى عصابات وقطاع طرق وزمر مجرمة. وقد طلب فيصل من لويد جورج أن يستخدم نفوذه لدى الفرنسيين لكي يكفوا عن إثارة النعرات الطائفية وشحن النفوس بمشاعر الحقد والكراهية بين المسيحيين والمسلمين[٥٦]. ولكن الفرنسيين لم يستجيبوا لمناشدة فيصل. كما أن حكومة فيصل نفسها لم تكن قادرة على ضبط الأمور والسيطرة حتى على سلوك الثوار الموالين لها بعد أن اندس في صفوفهم العملاء الذين تعمدوا إثارة الفتن والإيقاع بين المسيحيين والمسلمين، وبعد أن التحق بالثوار كثيرون ممن كان همهم السرقة والنهب واقتراف القبائح والجرائم، وليس الجهاد والنضال في سبيل تحقيق أهداف الثورة الوطنية. أما الفرنسيون فإنهم، لأكثر من سبب، لم يواجهوا العصابات والثوار بشدة وحزم في أول الأمر، بل تركوهم يوسعون هجماتهم ويتمادون في تعدياتهم على القرى المسيحية في الأقضية الأربعة وجبل عامل حتى بلغت حالة الفوضى في أواخر سنة ١٩١٩ درجة كبيرة من الخطورة.

عندما شارف العام ١٩١٩ على نهايته كانت حالة من الغموض والتشنج والترقب تلف المسألة السورية والمسألة اللبنانية. كان الفرنسيون يفاوضون فيصلاً في باريس ويعززون قواتهم العسكرية في الشرق. وكان السوريون يفعلون الشيء ذاته: يفاوضون كليمنصو في فرنسا وينكبون على تنمية قدراتهم العسكرية في سوريا. وكان اللبنانيون خائفين مما يجري

(٥٥) حسن أمين البعيني، **دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣**، دراسة في تاريخهم السياسي.

(بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٣)، ص١٤٦، ١٤٧. يشار إليه بعد الآن هكذا: حسن البعيني، دروز سوريا ولبنان. يقول البعيني عن العصابات ما يلي: «المقصود بعبارة «العصابات» المقترنة غالباً بعبارة «الوطنية» تلك المجموعات الوطنية، غير المنظمة أحياناً التي قاتلت الفرنسيين بأسلوب حرب العصابات (ص١٤٦)، «فالعصابات الوطنية عملت غالباً بتحريض من الحكومة العربية [في دمشق] وعلى الأخص من الأمير زيد، وعملت أحياناً باستقلالية عنها». ص١٤٧.

(٥٦) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥٥٥.

حولهم وينتظرون عودة البطريرك الحويك من باريس لعله يحمل إليهم من الضمانات ما يطمئنهم على مستقبلهم ومصير بلادهم مثلما كأن السوريون بانتظار عودة الأمير فيصل من باريس للغاية ذاتها كذلك. كان الجميع حائرين، ويجهلون ما يخبئُه لهم العام الجديد.

من اتفاقية كليمنصو ـ فيصل إلى مؤتمر سان ريمو

١ ـ هواجس اللبنانيين

عاد البطريرك إلياس الحويك من باريس إلى بيروت في ٢٥ كانون الأول سنة ١٩١٩، وهو يحمل معه إلى اللبنانيين رسالة العاشر من تشرين الثاني من رئيس الحكومة الفرنسية كليمنصو. وعاد منها بعده الأمير فيصل إلى دمشق في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٠، وهو يحمل معه إلى السوريين مشروع اتفاق كليمنصو ـ فيصل. فوجد الرجلان الحالة مضطربة، والأفكار مشوشة في بلديهما، لأن الإشاعات المتحدثة عن فشل مهمتيهما في باريس كانت قد سبقتهما إلى الشرق.

فعندما بزغت شمس العام الجديد ١٩٢٠ كان لدى اللبنانيين الاستقلاليين أكثر من سبب للقلق على مستقبلهم ومصير وطنهم. فاشتراك اللبنانيين الوحدويين الفعلي في أعمال المؤتمر السوري العام وفي أول حكومة مدنية عربية في العهد الفيصلي بدمشق كانت له دلالاته التوحيدية المقلقة. كما أن أعمال الثوار والعصابات السورية في القرى المسيحية في الأقضية الأربعة والجنوب كانت مصدر خوف بالغ لجميع المسيحيين. وكان اللبنانيون قبل عودة البطريرك من باريس قد وُضعوا في جو من التفاؤل المفرط، وأُدخل في روعهم أن البطريرك قد توصل إلى اتفاق حاسم مع أُولي الأمر في أوروبا، وحصل من رئيس الحكومة الفرنسية كليمنصو على تعهد خطي بضمان استقلال لبنان بحدوده الموسعة[(١)]. وبعد وقت قصير

(١) نشرت جريدة «البشير» في العدد ٢٤٧٦، بتاريخ السبت ٢٧ أيلول ١٩١٩، ص٣، ع٣، الخبر التالي:
=

صُدم اللبنانيون بالإخبار عن الاتفاق السري المعقود بين كليمنصو وفيصل، والذي ذكر عنه أنه أعطى البقاع إلى سوريا[٢]. وهنا يقول المؤرخ اللبناني المعاصر يوسف مزهر، ما يلي:

«فحار اللبنانيون في أي من الاتفاقين يصدقون، ورأوا في مراوغة الحكومة الفرنسية ما يريبهم، وفي مطامع السوريين ونشاط الأمير فيصل ما أثار هواجسهم»[٣].

وكانت هواجس اللبنانيين الناشئة عن هذه التطورات تتركز يومئذٍ على أمرين ملحين يتطلبان معالجة سريعة، وهما، وقف أعمال العصابات ضد المسيحيين، وإرسال وفد لبناني جديد إلى باريس لمعرفة حقيقة ما تضمنه اتفاق كليمنصو ـ فيصل بشأن لبنان، ولملاحقة المطالب اللبنانية لدى الحكومة الفرنسية ومؤتمر الصلح.

٢ ـ الفرنسيون يتصدون للعصابات

الحملة الفرنسية على الثوار الوطنيين وعلى رجال العصابات:

كانت أعمال العصابات ضد القرى المسيحية في الجنوب والبقاع[٤] قد

= «**وردت برقية من حضرة المونسنيور مخائيل حويس النائب الأسقفي في بيروت تفيد أن سيادة المطران أغناطيوس مبارك رئيس أساقفة بيروت أبرق من باريس مشيراً بأن المؤتمر قرر منح لبنان الكبير استقلاله التام منفصلاً وجعل سوريا كلها تحت وصاية فرنسا. فحملت البشرى إلى سيادة المطران عبد الله النائب البطريركي، وأخذ الناس يهنئون بعضهم بعضاً وطاف الشبان في الشوارع يهزجون ويطربون. وقرعت أجراس الكنائس، وفي المساء أقيمت زينات الفرح فوق الدور والمنازل وعلى رؤوس الجبال**».

ثم أكد المطران عبد الله الخوري الوكيل البطريركي هذه الأنباء ببيان رسمي صدر عن بكركي في ١ تشرين الأول ونشر في جريدة «البشير» في العدد ٢٤٨٠، بتاريخ الثلاثاء ٧ تشرين الأول سنة ١٩١٩، ص١.

(٢) جاء في برقية من الجنرال غورو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩١٩، قوله: «**. . . مؤقتاً بالنسبة إلى البقاع، نرجو عدم إعلان الحاقه نهائياً بسوريا لأن لبنان له حقوق مشروعة، وعلينا أن نقوم بمجهود كبير يتطلب بعض الوقت لنستطيع حمل زبائننا المسيحيين على قبول سياستنا الحديثة مع الشريفيين**». راجع مهيب حماده، **تاريخ علاقة البقاعيين**، ج١، ص١٠٨.

(٣) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٠٩.

(٤) مهيب حماده، **تاريخ علاقة البقاعيين**، ج١، ص١١٣ ـ ١١٤.

بلغت في مطلع العام الجديد، ١٩٢٠، درجة خطيرة من الفظاعة والعنف ولم يعد بالإمكان السكوت عنها. فعلت صيحات المسيحيين في جبل لبنان تدعو إلى نصرة إخوانهم المنكوبين في الجنوب والبقاع، مما حمل البطريرك الماروني على الطلب من الجنرال غورو التدخل بفعالية لحماية المسيحيين ودرء خطر العصابات السورية عنهم(٥). وعندما رأى الجنرال غورو أن المصلحة الفرنسية أصبحت تقتضي القيام بعمل حاسم وجه ضد الثوار الوطنيين ورجال العصابات في النصف الأول من العام ١٩٢٠ حملات عسكرية مزودة بالعتاد الثقيل ومعززة بالطائرات الحربية، فقصفت معاقلهم ودمرت منازلهم وقراهم وشتت شملهم، وفرضت عليهم غرامات مالية باهظة. لقد أنزل الفرنسيون بالثوار وقرارهم من الدمار والخراب والخسائر المادية والبشرية مثل ما كان أولئك الثوار قد أنزلوا بالمسيحيين وقراهم من قبل(٦).

نتائج أعمال العصابات على المسألتين اللبنانية والسورية:

كان من نتائج أعمال الثوار والعصابات أن الدمار والخراب والخسائر الفادحة لحقت بالفريقين المتنازعين كليهما. وكان كل فريق يعتبر الفريق الآخر مسؤولاً مباشرة أو غير مباشرة عما حل به من نكبة وبلاء. فغذت هذه القناعة مشاعر الحقد والكراهية بين الفريقين، فانعدمت الثقة بينهما وأصبحت كل جماعة لا تأمن شر الجماعة الأخرى. وكان من نتيجة ذلك كله أن المسيحيين في الأقضية الأربعة وجبل عامل أصبحوا يطلبون بإلحاح أشد فصل مناطقهم عن سوريا وإلحاقها بلبنان(٧). كما أن المسيحيين بجبل لبنان، بعد أن رأوا المهالك والمآسي التي قاساها إخوانهم في المناطق الأخرى، ازدادوا خوفاً على مصيرهم واصراراً على استقلال لبنان وعدم

(٥) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٦٣٤.

(٦) بولس مسعد، **لبنان وسوريا**، ص٧١ ـ ٧٢؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٠٧؛ أيضاً، سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥٢٩ و٥٥٥؛ أيضاً، جريدة **«البرق»**، العددان ١٠٢٢ و١٠٢٣، الأربعاء ٩ والخميس ١٠ حزيران، سنة ١٩٢٠، ص١.

(٧) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩١٨؛ أيضاً مهيب حماده، **تاريخ علاقة البقاعيين**، ج١، ص٨٦ ـ ٩٣ وفيه نماذج من عرائض قدمها الأهالي إلى المراجع الفرنسية يطالبون فيها بإلحاق مناطقهم بلبنان وبالانتداب الفرنسي.

اتحاده مع سوريا بأي شكل من الأشكال[٨]. ثم إن هذه الحوادث برهنت للمسيحيين على حاجتهم إلى مساعدة الفرنسيين لحمايتهم عند الاقتضاء من أي اعتداء قد يشن عليهم من جيرانهم لأسباب سياسية أو دينية. لذلك صاروا أكثر ميلاً، من أي وقت مضى، للقبول بالانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا، إذ أنهم وجدوا في هذا الانتداب خير ضمان لأمنهم وسلامتهم[٩]. وغني عن القول أن هذه النتائج التي أسفرت عن أعمال العصابات من الجانبين قد خدمت مصالح الفرنسيين وأهدافهم السياسية خدمة جلى، على عكس ما كان يرجوه السوريون منها[١٠].

٣ ـ الوفد اللبناني الثالث إلى باريس

أسباب إرسال الوفد:

وكان الأمر الثاني الذي استحوذ على اهتمام حكومة لبنان واللبنانيين الاستقلاليين في مطلع العام ١٩٢٠ تشكيل وفد لبناني جديد وإرساله إلى باريس على وجه السرعة. ذلك، لأن مؤتمر الصلح كان سيباشر في أوائل سنة ١٩٢٠ درس المسألة الشرقية لتقرير مصير البلدان التي كانت تابعة للأمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى ووضع صيغة معاهدة الصلح مع تركيا. ولما كان كل من لبنان وسوريا تابعين للأمبراطورية العثمانية فإن مصيرهما كان سيتقرر، ولو بصورة مبدئية، في تلك المعاهدة وما يسبقها من مناقشات ومداولات في اجتماعات المؤتمر وخارجها. وكانت عدة وفود من تلك البلدان ذات العلاقة مثل السوريين والأرمن والأكراد وغيرهم قد ذهبت إلى باريس لتعرض وجهة نظرها وتدافع عن مطالبها القومية لدى المراجع الفاعلة في مؤتمر الصلح. لهذه الأسباب رأى اللبنانيون أنه من الضروري إرسال وفد لبناني جديد إلى باريس، إسوة ببقية

---

(٨) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٠٩.

(٩) المصدر ذاته، ص ٩١٨؛ أيضاً مهيب حماده، **تاريخ علاقة البقاعيين**، ج١، ص٩١ ـ ٩٣؛ أيضاً جريدة «**البرق**»، في المقال الافتتاحي لصاحبها بشارة عبد الله الخوري، العدد ١٠١٧، الثلاثاء ١ حزيران ١٩٢٠، ص١.

(١٠) بولس مسعد، **لبنان وسوريا**، ص٥٧.

الشعوب المعنية الأخرى، ليتابع مساعي الوفدين اللبنانيين السابقين للحؤول دون إلحاق لبنان بسوريا، وللفوز بقرار دولي أو بوعد فرنسي صريح يضمن استقلال لبنان وتوسيع رقعة أراضيه إلى الحدود التي كانوا يعتبرونها حدوده الطبيعية والتاريخية.

تشكيل الوفد الثالث:

بعد التداول في موضوع الوفد بين البطريرك وحكومة لبنان وأعيان البلاد وسلطات الاحتلال الفرنسي[١١] تشكل الوفد من النائب البطريركي المطران عبد الله الخوري، ومن ألفرد موسى سرسق[١٢]، وأحمد الأسعد[١٣]، وتوفيق أرسلان[١٤]، ويوسف الجميل، وإميل إده، والتحق بالوفد فيما بعد، بناءً على رغبة الجنرال غورو[١٥]، مطران زحلة للروم الكاثوليك كيرollس مغبغب (البطريرك فيما بعد). وقد زوّد البطريرك الحويك الوفد بصك توكيل رسمي منه[١٦] وبرسائل إلى رئيس الجمهورية وبعض الوزراء الفرنسيين[١٧]. وكذلك حرر مجلس الإدارة في ٢٨ شباط توكيلاً لرئيس الوفد وأرسله إليه بواسطة وزارة الخارجية الفرنسية فاستلمه في باريس في ١٥ آذار[١٨]. وفيما يلي نص هذا القرار:

---

(١١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٠٣؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٠٩.

(١٢) كان في باريس واعتذر لرئيس الوفد عن عدم تمكنه من القيام بما ندب إليه، عن إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٦١٣.

(١٣) لم يسافر مع الوفد بل أرسل توكيلاً رسمياً لرئيس الوفد وفوضه بإجراء ما يراه ملائماً دون قيد ـ عن إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٦١٣.

(١٤) حسن البعيني، **دروز سوريا ولبنان**، ص٧١ ـ ٧٢.

(١٥) جورج أديب كرم، **قضية لبنان (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)**، **أصول تاريخية**، المجلد الأول، (بيروت، دار المنهل للنشر، ١٩٨٥)، ج١، الوثيقة رقم ١٤٢، النص الفرنسي والترجمة العربية، ص٢٥٨ ـ ٢٥٩. يشار إليه بعد الآن هكذا: جورج كرم، قضية لبنان.

(١٦) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٦١٣ ـ ٦١٤. وفيه النص الأصلي للتوكيل باللغة الفرنسية.

(١٧) المصدر ذاته، ص ٦١٣؛ أيضاً جورج كرم، **قضية لبنان**، ج١، الوثيقة رقم ١٣٤ و١٣٥، ص٢٥٢ ـ ٢٥٤.

(١٨) حكمت الحداد، **لبنان الكبير**، ص١٢٨.

«حكومة لبنان

لما كان هذا المجلس الممثل للشعب اللبناني نيابياً قد وجه في مضبطته الصادرة بتاريخ ١٩ حزيران سنة ١٩١٩ رجاءً تكليفياً إلى غبطة البطريرك الماروني بالسعي لدى مؤتمر الصلح وسائر رجال الحل والعقد في باريس وغيرها في سبيل تأييد استقلال جبل لبنان الكبير بحدوده التاريخية والطبيعية استقلالاً تاماً إدارياً وسياسياً وفقاً لقرارات المجلس السابقة.

ولما كانت قرارات المجلس السابقة المنوه بها الصادرة في ٩ كانون الأول سنة ١٩١٨ عدد ٨٠، وفي عشرين أيار سنة ١٩١٩ عدد ٥٦١، والمذكرة المقدمة منه لدى اللجنة الأميركانية في ١٠ تموز سنة ١٩١٩ تمثل رغائب اللبنانيين في تأييد استقلال جبل لبنان الكبير بحدوده التاريخية والطبيعية استقلالاً تاماً مطلقاً إدارة وسياسة مع طلب انتداب فرنسا على لبنان.

ولما كان السبب الجوهري في طلب اللبنانيين دولة فرنسا دون غيرها هو اعتقادهم باحترام هذه الصديقة استقلال لبنان المطلق واللبنانيين وحكومتهم وإدارتهم الوطنية. وأنها في خلال الانتداب تناصر لبنان في حياته الحالية بالنظر للأزمتين السياسية والاقتصادية.

ولما كان من الضروري للمصلحة الوطنية أن يوجد الآن من يلاحق المطالب اللبنانية المقدم ذكرها لدى المراجع الإيجابية بمناسبة ما عرف من مباشرتها المفاوضات في مسائل لبنان وسوريا وتركيا وكيليكيا.

فبناءً على ذلك كله قد قرر هذا المجلس تفويض وتوكيل المطران عبد الله الخوري الموجود الآن في باريس لإكمال السعي لدى مؤتمر الصلح وسائر المراجع الإيجابية في باريس وغيرها للحصول على المطالب والأماني المار بيانها على الشكل المصرح به في هذه المضبطة وتقرير هذه الحقوق في مؤتمر الصلح بالصورة النهائية.

في ٢٨ شباط سنة ١٩٢٠

رئيس المجلس
حبيب السعد

الأعضاء:

خليل عقل (ماروني). سعد الله الحويك (ماروني). عبد الحليم الحجار (سني)، محمود جنبلاط (درزي). داود عمون (ماروني). سليمان كنعان (ماروني). محمد الحاج محسن (شيعي). محمد صبرا (درزي). فؤاد عبد الملك (درزي). إلياس شويري (روم أرثوذكس). يوسف البريدي (روم كاثوليك)»[١٩].

كانت أهداف الوفد محدودة، إذن، في مجالين: مقاومة المحاولات السورية الهادفة لضم لبنان إلى سوريا، والدفاع عن المطالب اللبنانية الأساسية، وهي توسيع حدود لبنان بإعادة المناطق المعتبرة مسلوخة عنه، ومنحه الاستقلال التام إدارياً وسياسياً، والمطالبة بالانتداب الفرنسي.

الوفد اللبناني الثالث يبدأ نشاطه في باريس:

لما استكمل الوفد اللبناني استعداداته سافر من بيروت في ٢ شباط سنة ١٩٢٠، ووصل إلى باريس في ١١ منه، وباشر أعماله فوراً. فقابل عدداً من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية، ومن النواب، ومن أعضاء مجلس الشيوخ، ومن أركان لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي، ومن زعماء المعارضة، كما قابل كذلك المندوب السامي السابق جورج ـ بيكو، ومندوب الجنرال غورو في باريس، وسواهم، وعرض لهم القضية اللبنانية ومطالب اللبنانيين. وشدد الوفد بشكل خاص على ضرورة إسراع فرنسا في إخراج القوات العربية بأية وسيلة كانت من بعلبك وحاصبيا وراشيا وإلحاقها مع مرجعيون والمناطق الساحلية بلبنان[٢٠]. وذكرت مصادر الوفد أن تلك المقابلات كانت ناجحة وأن جميع من قابلهم الوفد أظهروا تفهماً كاملاً للمطالب اللبنانية ووعدوا بتأييدها والسعي لتحقيقها[٢١].

---

(١٩) جورج كرم، **قضية لبنان**، ج١، النص باللغتين الفرنسية والعربية، الوثيقة رقم ١٩٣ (بالعربية) و١٩٤ (بالفرنسية)، ص٣٤٠ ـ ٣٤١؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩١٠ ـ ٩١١.

(٢٠) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٦١٧ و٦١٨.

(٢١) المصدر ذاته، ص ٦١٦ ـ ٦٢٠؛ أيضاً يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩١١ ـ ٩١٣.

٤ ـ أحداث دمشق

فيصل والوطنيون المتشددون:

تميز الوضع السياسي بدمشق في الأيام الأولى من سنة ١٩٢٠ بظاهرتين، هما، سيطرة أصحاب التيار الوطني المتشدد المعادي لفرنسا على الموقف في المجالين الحكومي والشعبي سيطرة كاملة، والتوتر الشديد الناتج عن الأنباء التي بدأت تتسرب من باريس عن مشروع اتفاق كليمنصو ـ فيصل، والتي كانت تروِّج أن الأمير قَبِل الانتداب الفرنسي على سوريا، وتنازل عن فلسطين، ووافق على استقلال لبنان. فأحدثت هذه الأخبار بلبلة وقلقاً في الأوساط السورية، وانقسم الناس بشأنها بين مصدق غاضب ناقم، وبين متريث ينتظر عودة الأمير فيصل من باريس لكي تنجلي الحقيقة ويزول الإبهام.

في هذا الجو المشحون بالشكوك والهواجس والعواطف الثائرة وصل فيصل من أوروبا إلى دمشق في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٠، وتبين أنه لم يوقع الاتفاق مع كليمنصو، كما كان قد أشيع. ولكن ظهر، في الوقت نفسه، أنه أصبح ميالاً إلى التفاهم مع فرنسا على صيغة تحفظ مصالح البلدين وتحول دون المواجهة العسكرية بينهما، لأن سوريا لم تكن تملك القوة الكافية للإقدام على مثل هذه المغامرة الخطرة. وحاول فيصل أن يقنع الزعماء السوريين في دمشق وحلب وحمص وحماه وغيرها بانتهاج سياسة مرنة معتدلة مع فرنسا. فأيده في ذلك نفر من أنصاره، ولكن المؤتمر السوري العام، والأغلبية الساحقة من الزعماء السياسيين، وجماهير الشعب خذلته وتنكرت له[٢٢]، ووجهت إليه الانتقادات المرة من على المنابر وفي الصحف والشوارع، وقد وصلت إلى درجة اتهامه بأنه قد «باع» البلاد للعدو[٢٣].

إن الحملة الدعائية القاسية التي شها المتشددون المتطرفون على الأمير

---

(٢٢) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٢٧ ـ ١٢٨؛ أيضاً دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام**، ص٤٨٩.

(٢٣) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٤٤.

فيصل، والضغوطات الكثيرة التي تعرض لها من رفاقه في النضال، ومن مراجع عالية أخرى، أرهقت أعصاب الأمير فيصل، وأضعفت مكانته في صفوف الوطنيين، وجعلته مجبراً على الاختيار بين التخلي عن زعامته، والانسحاب من المعترك السياسي، وبين الانطلاق على رأس الحركة الوطنية المتطرفة، يقود كفاحها ضد الفرنسيين بالرغم مما في ذلك من المخاطر.

اعلان استقلال سوريا ومبايعة فيصل ملكاً عليها:

اختار فيصل الحل الأخير، وانساق في تيار الوطنيين المتطرفين مستسلماً لهم(٢٤). وبناءً على إلحاحهم طلب من الحكومة في أواخر شباط أن تدعو المؤتمر السوري العام إلى الانعقاد. واجتمع المؤتمر في ٦ آذار واستمع إلى كلمة فيصل في خطبة الافتتاح، وقد جاء فيها قوله مخاطباً المندوبين:

«أيها السادة. إن وظيفتكم اليوم خطيرة، ومهمتكم كبيرة... فدولتنا الجديدة التي قام أساسها على وطنية أبنائها الكرام هي في حاجة اليوم إلى تقرير شكلها النهائي أولاً، ثم إلى وضع دستور يعين لكل آمر ومأمور منا حقوقه ووظائفه في حياتنا المستقلة»(٢٥).

وعلى الأثر اتخذ المؤتمر السوري العام قراراً باستقلال سوريا استقلالاً كاملاً بحدودها الطبيعية بما فيها لبنان وفلسطين. كما قرر أيضاً مبايعة الأمير فيصل ملكاً دستورياً عليها(٢٦). وقد تمت المبايعة ورفع العلم السوري الجديد في ٨ آذار في دار البلدية بدمشق بحضور أعضاء المؤتمر السوري وكبار رجال الحكومة ورؤساء الطوائف وأركان الجمعيات ورهط كبير من الأعيان والوجهاء وممثلي الدول الأجنبية(٢٧). وقد أكد المؤتمرون في صك

---

(٢٤) هلال الصلح، **تاريخ رجل وقضية، رياض الصلح ١٨٩٤ ـ ١٩٥١**، ص٣٩، (بيروت، ١٩٩٤)، يشار إليه بعد الآن هكذا، هلال الصلح، تاريخ رجل.

(٢٥) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٣٧، وفيه نص خطاب الأمير فيصل كاملاً؛ أيضاً ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٢٢٠ ـ ٢٢٣.

(٢٦) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٣٨ ـ ١٤١، وفيه نص قرار المؤتمر كاملاً؛ أيضاً ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٢٥٥ ـ ٢٥٨.

(٢٧) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٤١ ـ ١٤٢، وفيه وصف حفلة المبايعة.

المبايعة على حرص النظام الجديد على صداقة الحلفاء، إذ ورد فيه، بلسان مندوبي الأمة، قولهم:

«إننا نحتفظ باسم الأمة بصداقة الحلفاء، محترمين مصالحهم ومصالح سائر الأجانب كل الاحترام. وأن لنا الثقة التامة في أن يتلقى الحلفاء عملنا هذا المستند إلى الحق الطبيعي والشرعي بما نتحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية، فيوافقون على استقلالنا التام وإجلاء جنودهم من المنطقة الغربية والجنوبية أي الساحل وفلسطين»(٢٨).

وفي أثر ذلك استقالة حكومة المديرين، وكلف الملك فيصل رضا الركابي تشكيل الحكومة الجديدة، التي تألفت من تسعة وزراء(٢٩). وقد أُبلغت جميع الدول بصورة رسمية قيام النظام السوري الملكي الجديد(٣٠).

٥ ـ ردود الفعل العربية

عمت الفرحة سوريا لقرارات المؤتمر السوري العام. فأقيمت المهرجانات وارتفعت الزينات في سائر أنحاء البلاد ابتهاجاً بالاستقلال وتأييداً للقيادات السياسية التي حققت طموحات الشعب ورغباته. أما ردود الفعل العربية الأخرى فكانت مختلفة تماماً. فالشريف الحسين، ملك الحجاز ووالد فيصل، انتقد قرار المؤتمر السوري واعتبره مناقضاً لمبدأ الدولة العربية المتحدة التي كان يسعى لإنشائها من سائر الشعوب والبلدان العربية في الشرق الأدنى الآسيوي. ثم إن الأمير عبد الله، أخا الملك فيصل، انتقد هو الآخر القرار السوري وعدّه خطأً فادحاً(٣١).

---

(٢٨) المصدر ذاته، ص١٤٠ ـ ١٤١.

(٢٩) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٤٤ و١٤٥، تألفت أول حكومة عربية سورية تشكلت في العهد الملكي من كل من: رضا الركابي للرئاسة، علاء الدين الدروبي لرئاسة مجلس الشورى، رضا الصلح لوزارة الداخلية، الفريق عبد الحميد قلطقجي لوزارة الحربية، جلال زهدي لوزارة العدلية، سعيد الحسيني لوزارة الخارجية، فارس الخوري لوزارة المالية، ساطع الحصري لوزارة المعارف، يوسف الحكيم لوزارة الأمور النافعة (التجارة والزراعة والأشغال العامة). وكان هؤلاء الوزراء من أبناء المدن التالية: دمشق (٣ وزراء)، حلب (٢)، حمص (١)، اللاذقية (١)، بيروت (١)، والقدس (١).

(٣٠) المصدر ذاته، ص١٤٧.

(٣١) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٥١ ـ ١٥٣.

٦ ـ ردود الفعل اللبنانية

اعلان استقلال سوريا وعلاقته بلبنان:

إن إعلان استقلال سوريا ومبايعة فيصل ملكاً عليها أحدثا ردة فعل قوية بين اللبنانيين. فوثيقة إعلان الاستقلال، كما أقرها المؤتمر السوري نصت على ما يلي:

«قد اجتمعنا [المندوبون] بصفتنا ممثلي الأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري، وقررنا بإجماع الرأي: استقلال بلادنا السورية، التي منها فلسطين، بحدودها الطبيعية، استقلالاً تاماً لا شائبة فيه، مبنياً على الأساس المدني النيابي وحفظ حق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، أو محل هجرة لهم. وقد اخترنا، بإجماع الرأي، سموكم [أي فيصل] ملكاً دستورياً على البلاد السورية... وأعلنا انحلال الحكومات الاحتلالية في المناطق الثلاث، على أن يقوم مقامها حكومة ملكية مدنية مسؤولة تجاه مجلس الأمة، على أن تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الإدارية، على أن تراعى أماني اللبنانيين في إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير خارجي»(٣٢).

تتضمن وثيقة اعلان الاستقلال السوري خمس إشارات إلى لبنان، هي:

أولاً ـ إن استقلال سوريا بحدودها الطبيعية يعني أن لبنان، الذي هو جزء من سوريا الطبيعية جغرافياً، أصبح جزءاً من الدولة السورية الجديدة سياسياً، مثله في ذلك مثل فلسطين.

ثانياً ـ إن وثيقة إعلان الاستقلال تذهب إلى أبعد من ذلك، إذ تسمي لبنان «مقاطعة» من المقاطعات التي تتكون منها الدولة السورية الجديدة.

---

(٣٢) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٤٠؛ أيضاً، ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٢٥٥ ـ ٢٥٩ وفيه النص الكامل لجواب المؤتمر السوري على خطاب الأمير فيصل، بتاريخ ٦ آذار ١٩٢٠.

ثالثاً ـ إن الوثيقة تؤكد على أن حدود لبنان هي حدوده المعروفة قبل الحرب، أي حدود لبنان المتصرفية، لبنان الصغير، جبل لبنان. وفي هذا تأكيد ضمني لرفض الحكومة السورية إلحاق الأقضية الأربعة بلبنان، كما يطالب اللبنانيون.

رابعاً ـ «تراعى أماني اللبنانيين في إدارة مقاطعتهم»، أي، يكون لهم استقلال إداري في شؤونهم الداخلية فقط.

خامساً ـ إن هذا الاستقلال الإداري الداخلي مشروط بأن يكون بمعزل عن كل تأثير خارجي. ومع أن هذا النص يشمل جميع الدول، فإنه يعني بصورة خاصة التأثير الفرنسي، وإن لم يسمه بالذات.

إن هذا الذي نصت عليه وثيقة الاستقلال السوري بشأن لبنان يتناقض تماماً مع رغبات اللبنانيين الاستقلاليين، ومع المطالب التي كانوا يسعون جادين لتحقيقها. لذلك كانت ردة فعلهم سلبية رافضة، وقد جاءت قوية وسريعة من مختلف الجهات الرسمية والشعبية.

احتجاج مجلس الإدارة:

في ١٢ آذار اجتمع مجلس إدارة جبل لبنان في مركزه في بعبدا واتخذ قراراً موجهاً إلى مؤتمر الصلح في باريس بواسطة المندوب السامي الجنرال غورو. وقد جاء فيه ما يلي:

«لقد اطلع المجلس على قرار صادر عن المؤتمر السوري بمناسبة تتويج الملك فيصل ملكاً على سوريا، فوجد فيه مساساً بحرية لبنان وحقوقه. ولما كان ليس للمؤتمر السوري ولا لغيره من الحكومات المحلية صلاحية البحث والتدخل في أمور لبنان وإدارته، فيحتج هذا المجلس بنيابته عن اللبنانيين على كل ما ورد في المنشور المذكور فيما يتعلق بجبل لبنان، ويؤيد استقلاله المطلق المعلن في شهر أيار سنة ١٩١٩، راجياً رفع هذا الاحتجاج إلى المؤتمر العام المؤتمن على مصالح الأمم»[٣٣].

---

(٣٣) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩١٦.

بلاغ حاكم لبنان:

وفي ١٣ آذار وجه حاكم لبنان الكومندان لابرو (Labrue) تعميماً إلى جميع الموظفين في حكومة لبنان أبلغهم فيه أن فرنسا لم تصادق على قرار المؤتمر السوري، وأنه ليس عليهم تنفيذ الأوامر والتعليمات الواردة إليهم من دمشق. كما طلب منهم تقديم كل معاملة رسمية ترد إليهم على هذا الشكل إلى الحاكم(٣٤).

احتجاج البطريرك الماروني:

ثم إن البطريرك الماروني إلياس الحويك استنكر ما جاء في قرار المؤتمر السوري بشأن لبنان، ووجه في ١٤ آذار رسالة احتجاج إلى الجنرال غورو، قال فيها ما يلي:

«استناداً إلى الانتداب الذي خولنا إياه الشعب اللبناني لتمثيله والمدافعة عن حقوقه لدى مؤتمر الصلح، نحتج بكل قوانا على قرار المؤتمر السوري في دمشق المخالف لأماني الشعب اللبناني. ونحن لا نكف عن متابعة المطالبة بكل شدة بحقوقنا المبينة في اللائحة التي قدمناها إلى مؤتمر الصلح بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩١٩. وإذا كان بعض اللبنانيين قد اشتركوا في المؤتمر السوري فهؤلاء لا يمثلون قطعياً الأمة اللبنانية. وإننا على ثقة بأن الحلفاء ينصفون اللبنانيين المظلومين الذين كابدوا كثيراً من العذاب في إخلاصهم وتفانيهم على مصلحة الحلفاء»(٣٥).

اجتماع بعبدا:

إن مجلس الإدارة لم يكتفِ بالمذكرة الرسمية التي رفعها إلى مؤتمر الصلح بواسطة المندوب السامي الجنرال غورو احتجاجاً على قرارات المؤتمر السوري العام، بل دعا شيوخ الصلح ورؤساء البلديات والوجهاء والأعيان من سائر القرى والمدن في الأقضية السبعة إلى اجتماع وطني عام يعقد في مركز الحكومة بسراي بعبدا نهار الاثنين في ٢٢ آذار للتداول بشأن

---

(٣٤) جريدة «**البشير**»، السنة ٥٠، العدد ٢٥٤٦، الخميس ١٨ آذار ١٩٢٠، ص٢.

(٣٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩١٦ - ٩١٧.

مصير لبنان واتخاذ موقف موحد ومحدد من قرارات المؤتمر السوري التي تتضمن افتئاتاً على حقوق اللبنانيين في الحرية والاستقلال. وأقر المجلس بصورة مبدئية خمسة بنود وأذاعها على الملأ لتجري المذاكرة في الاحتجاج على أساسها.

كانت استجابة اللبنانيين لدعوة مجلس الإدارة كبيرة. ففي الموعد المحدد أمَّت بعبدا حشود شعبية من سائر الأنحاء اللبنانية يتقدمها عدد من كبار زعماء المناطق المسيحيين والمحمديين. وبُعيد الظهر اكتمل الحشد في ساحة سراي بعبدا وما حولها، فخرج رئيس المجلس حبيب السعد لاستقبالهم، وألقى كلمة مختصرة عن الغاية من التظاهرة والاجتماع. ولما كانت المذاكرة متعذرة في حشد كبير، كالذي كان، فقد طلب إليهم الرئيس السعد تأليف لجنة منهم تمثل جميع الأقضية لكي تشترك هذه اللجنة مع أعضاء مجلس الإدارة وممثلي المعاهد التعليمية العليا والصحافيين في المذاكرة وتقرير ما يجب تقريره. ولما انتظم عقد هذه الهيئة في إحدى قاعات سراي بعبدا، دخل حاكم جبل لبنان العسكري القومندان لابرو وافتتح الاجتماع بكلمة شكر فيها اللبنانيين على عواطفهم نحو فرنسا وقرأ عليهم نبأً برقياً وارداً من باريس يطمئن فيه رئيس الوزراء الفرنسي خواطر اللبنانيين ويؤكد لهم أن ما جرى في دمشق لا يؤثر بشيء في موقف فرنسا من لبنان ومن التعهد الذي قدمه كليمنصو للبطريرك الحويك. وتكلم بعده حبيب السعد مرحباً بالحضور ومعلناً فتح باب المذاكرة على أساس البنود الخمسة المقررة، وهي التالية:

«١ ـ اعلان استقلال لبنان الكبير بحدوده التاريخية والطبيعية بمساعدة فرنسا.

٢ ـ الاحتجاج على تتويج الأمير فيصل ملكاً على سوريا في كل ما يتعلق باستقلال لبنان وحريته وحدوده.

٣ ـ الاحتجاج على اللبنانيين الموجودين في الشام المتنحلين لنفسهم حق التكلم باسم لبنان في حين أنه لا يوجد لهم صفة قانونية تخولهم ذلك.

٤ ـ البحث في درس القانون الأساسي لحكومة لبنان الكبير المستقل

الذي سيحل محل النظام الأساسي الحالي، وفي تأليف اللجنة التي يعهد إليها هذا العمل.

٥ ـ البحث في نشر العلم اللبناني وكيفية شكله»[٣٦].

كُلف أحد المندوبين، رشيد نخلة، قراءَة البنود الخمسة بنداً بنداً. فوافق المجتمعون على البنود الثلاثة الأولى بالإجماع كما وردت. وفي البند الرابع طلبوا تعيين لجنة دستورية لبنانية لمساعدة مجلس الإدارة في وضع القانون الأساسي الذي سيحل محل بروتوكول سنة ١٨٦١. أما بخصوص البند الخامس فقد اتفق المجتمعون على أهمية العلم كرمز لاستقلال لبنان وسيادته، ولكنهم اختلفوا على شكله. الأكثرية كانت تحبذ أن يكون العلم اللبناني علماً أبيض في وسطه أرزة خضراء. وكانت هناك أقلية، تتألف من المغالين في حبهم وولائهم لفرنسا، تطالب بأن يكون العلم اللبناني علماً فرنسياً في وسط القسم الأبيض منه أرزة خضراء. وكان هؤلاء قد أحضروا معهم إلى الاجتماع نموذجاً من هذا العلم وتمكنوا، بخطة مدبرة سلفاً بالتواطؤ مع الحاكم الفرنسي لابرو ومعاونيه، من أن ينشروا هذا العلم في الاجتماع، وأن يرفعوه على السارية في الخارج ويضعوا أكثرية المندوبين أمام الأمر الواقع[٣٧]. فحيت قوات الأمن اللبنانية والجمهور العلم الجديد الذي بقي علم لبنان حتى تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وفي نهاية الاجتماع وقع المندوبون على البنود الخمسة كما أقرها الحاضرون بقصد رفعها إلى المراجع المختصة[٣٨].

كانت تظاهرة بعبدا والمقررات التي أقرها أعضاء مجلس الإدارة والمندوبون الآخرون تعبيراً رسمياً وشعبياً عن تمسك اللبنانيين بالاستقلال

---

(٣٦) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢٤٢.

(٣٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٠٤؛ أيضاً، رشيد نخلة، **كتاب المنفى**، ص٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٣٨) وصفت الجرائد المحلية باسهاب ما جرى في بعبدا في ٢٢ آذار. راجع: جريدة **«لسان الحال»**، العدد ٣٦٤ ـ ٨٠١٤، الاثنين ٢٢ آذار ١٩٢٠، ص٢ والعدد ٣٦٥ ـ ٨٠١٥، الثلاثاء ٢٣ آذار ١٩٢٠، ص٢: أيضاً، جريدة **«البشير»**، السنة ٥٠، العدد ٢٥٤٨، الثلاثاء ٢٣ آذار ١٩٢٠، ص٢.

والسيادة، ورداً جازماً على مقررات المؤتمر السوري العام. وكان ظهور الحاكم الفرنسي لابرو في التظاهرة واشتراكه في أعمال اللجنة المنبثقة عنها، مبادرة سياسية ذات مغزى كبير للبنانيين، ورسالة تحذيرية غير مباشرة إلى الزعماء السوريين في دمشق.

احتجاج الوفد اللبناني الثالث في باريس:

وفي باريس اتصل الوفد اللبناني، حال سماعه خبر اعلان استقلال سوريا في دمشق، بالمراجع الفرنسية المسؤولة التي أكدت له أن فرنسا لا تعترف بما جرى في سوريا، ولن تحنث بوعدها للبنانيين[٣٩]. وزيادة في الاطمئنان طلب رئيس الوفد موعداً قريباً لمقابلة ميللران (Millerand) رئيس الحكومة الفرنسية الجديدة التي خلفت وزارة كليمنصو المستقيلة. تمت المقابلة في ٢٠ آذار، فكرر الرئيس لأعضاء الوفد ما كانوا قد سمعوه من المراجع الفرنسية الأخرى عن ثبات فرنسا على عهودها المقطوعة للبنانيين. ولما أعربوا له عن مخاوفهم بشأن منطقة البقاع وطلبوا منه إعلاناً صريحاً عن عزم فرنسا على ضمه إلى لبنان، أجاب ميللران، قائلاً:

«ليس بوسع فرنسا أن تنفرد باعلان إلحاق أراضي جديدة بلبنان طالما لم تصدق باقي الدول على معاهدة سنة ١٩١٦. وأنه ولئن كان تقرر هذا الأمر بين الدول بمخابرات جرت في هذا الشأن فليس لفرنسا أن تعلنه بصورة رسمية وتجري عليه قبل إمضاء المعاهدة مع تركيا». ولما لاحظ ميللران اغتباط أعضاء الوفد بما صرح لهم استدرك قائلاً، **«ولكني لا أفوضكم أن تذيعوا الآن ما أسر إليكم»**[٤٠].

أدخل تصريح ميللران بشأن استقلال لبنان وتوسيع رقعة أراضيه الارتياح والاطمئنان إلى نفوس أعضاء الوفد، فانصرفوا بعدها إلى البحث في موضوع الحدود وتعيين الأراضي التي سيتكون منها لبنان الكبير. وكانت بعض الدوائر الفرنسية تميل إلى جعل بيروت وطرابلس مدينتين حرتين

(٣٩) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٦٢٠ ـ ٦٢٣

(٤٠) المصدر ذاته، ص٦٢٥ ـ ٦٢٦.

مستقلتين[٤١]. فراح الوفد يقاوم هذا الاتجاه ويلح على أن تكون هاتان المدينتان داخل لبنان وتحت سيادته الكاملة. أما بشأن المناطق الأخرى، فكانت سوريا تطالب بالأقضية الأربعة والمنطقة الساحلية التي كانت تشكل قسماً من ولاية بيروت خلال العهد العثماني. كما كانت الحركة الصهيونية أيضاً تطالب بجعل حدود فلسطين تمتد شمالاً حتى مجرى نهر الليطاني. فتصدى الوفد بقوة لهذه المطالب ملحاً على الدوائر الفرنسية بأن تعتمد في تعيين حدود لبنان الخارطة التي رسمها أركان حرب الحملة الفرنسية إلى لبنان في عهد نابوليون الثالث سنة ١٨٦٠، والتي تحقق أماني اللبنانيين في الحصول على الأراضي التي كانوا يطالبون بها[٤٢]. فوعد الفرنسيون بدراسة الموضوع آخذين مطالب الوفد بعين الاعتبار. وقد تعمد الوفد إثارة هذه المواضيع قبل اجتماع مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو (San Remo) بإيطاليا لتقرير مصير الممتلكات التركية السابقة والاتفاق على مشروع معاهدة الصلح مع تركيا[٤٣].

٧ ـ ردود الفعل الأجنبية

الدول الكبرى لا تعترف بالنظام الجديد في سوريا:

بادر رئيس الحكومة السورية الجديدة رضا الركابي إلى إحاطة دول الحلفاء علماً باعلان المملكة السورية المتحدة، وطلب منهم الاعتراف بها، مؤكداً لهم حسن نوايا النظام السوري الجديد نحوهم، واستعداده للمحافظة على مصالحهم، وتصميمه على الاستمرار في مصادقتهم والتعاون معهم. وفي الوقت نفسه أرسل الملك فيصل رسائل وبرقيات إلى كل من الرئيس الأميركي ولسون، ووزير الخارجية البريطاني كورزون، والقائد العام الجنرال اللنبي، والمندوب السامي الجنرال غورو، شارحاً الأسباب الموجبة التي

---

(٤١) المصدر ذاته، ص٦٢٨.

(٤٢) المصدر ذاته، ص٦٢٩.

(٤٣) عصام خليفة، **الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي (١٩٠٨ ـ ١٩٣٦)**، (بيروت، دار الجيل، ١٩٨٥). في هذا الكتاب دراسة مفصلة قيمة مدعومة بالوثائق والخرائط عن مسألة الحدود اللبنانية.

دعت إلى اعلان استقلال سوريا المتحدة، وحاثاً إياهم على الاعتراف بالنظام السوري الجديد.

حكومة الولايات المتحدة الأميركية لم تعترف بالنظام السوري الجديد، وبقيت رسائل فيصل إلى ولسون بدون جواب. بريطانيا وفرنسا أعربتا عن استيائهما الشديد لما جرى في دمشق وأبلغتا فيصلاً احتجاجهما وما يفيد:

- أنهما لا تعترفان بالنظام السوري الجديد، ولا بشرعية الإجراءَات والهيئات التي أوجدته.

- ولا تعترفان بفيصل ملكاً على سوريا، بل تتعاملان معه بصفته أميراً هاشمياً، ورئيساً للحكومة العربية المؤقتة في دمشق، وخاضعاً لسلطة القائد العام الجنرال اللنبي.

- وأن مستقبل المناطق التي سلخت عن الأمبراطورية العثمانية لا يمكن أن تقرره بطريقة رسمية سوى دول الحلفاء في مؤتمر الصلح.

- وإنه، بناءً على كل ذلك، ينبغي تأجيل أية تسوية نهائية لهذه المناطق إلى أن يتخذ مؤتمر الصلح قراراً نهائياً بشأنها[٤٤].

كانت هذه ردود الفعل السياسية الأولى التي صدرت عن حكومتي فرنسا وبريطانيا. أما رد الفعل العملي الأقوى والأشد فقد كان في مؤتمر سان ريمو.

مؤتمر سان ريمو:

كان إعلان استقلال سوريا، بالشكل الذي حصل، حافزاً لفرنسا وبريطانيا على الإسراع في تنفيذ مخططاتهما بشأن مستقبل بلدان الشرق الأدنى قبل أن يفلت زمام الأمور من أيديهما. فاجتمع مجلس الحلفاء الأعلى[٤٥] في مدينة سان ريمو الإيطالية من ١٩ إلى ٢٦ نيسان لوضع

---

(٤٤) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٥٠ وما يليها.

(٤٥) حضرت المؤتمر كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، وتخلفت عن الحضور روسيا والولايات المتحدة الأميركية.

صيغة معاهدة للصلح مع تركيا. وقد نصت المادة ٩٤ من المعاهدة التي عرفت فيما بعد باسم معاهدة سيفر (Sèvres)، على تنظيم شؤون بلدان الهلال الخصيب وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم. فوُضع العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني، ووضعت سوريا (بما في ذلك لبنان) تحت الانتداب الفرنسي. وأبلغت الحكومتان المنتدبتان، بريطانيا وفرنسا، قرار المؤتمر إلى فيصل وطلبتا إليه الحضور إلى أوروبا للبحث في إيجاد حل للمسألة السورية داخل مؤتمر الصلح. ولكن أركان الحركة الوطنية في سوريا أبدوا معارضة شديدة لسفره ما دامت الدولتان الكبيرتان لا تعترفان بالنظام الجديد في سوريا[٤٦].

٨ ـ من ذيول مؤتمر سان ريمو

استفسار الوفد اللبناني في باريس:

في ٥ أيار سنة ١٩٢٠ نشرت مقررات مؤتمر سان ريمو التي أوصت بوضع العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني، وسوريا تحت الانتداب الفرنسي من دون أن ترد في هذه المقررات أية إشارة إلى لبنان أو ذكر لاستقلاله. فساور القلق أعضاء الوفد اللبناني في باريس لهذا التجاهل، ووجهوا في ١٣ أيار رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسية ميللران يعربون له فيها عن شكوكهم وهواجسهم. فأجابهم في ١٩ أيار بأن المؤتمر لم يدخل في التفاصيل، وأن فرنسا التي فازت بالانتداب على سوريا ولبنان ستفي بوعودها وتحقق أماني الشعب اللبناني بالاستقلال[٤٧].

الأزمة السورية تبلغ ذروتها:

وفي سوريا أحدثت مقررات مؤتمر سان ريمو ردة فعل عنيفة جداً.

---

(٤٦) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٨٩.

(٤٧) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٦٣٢. إن رسالة الوفد اللبناني إلى ميللران، وجواب ميللران عليها منشورتان بالنص الفرنسي الأصلي في ص٦٣٢؛ أيضاً، زين زين، **الصراع الدولي**، الملحق رقم ١١، ص٣١٧، وفيه ترجمة رسالة ميللران إلى المطران عبد الله الخوري رئيس الوفد اللبناني.

فأعلنت المدن السورية الإضراب، وقامت المظاهرات الشعبية الصاخبة تنادي برفض الانتداب الفرنسي، وتندد بسياسة فرنسا وبريطانيا، وتهاجم الحكومة السورية وتتهمها بالتقصير لأنها لم تتخذ الإجراءات العملية اللازمة للرد على الاستفزاز الفرنسي ـ البريطاني بما يدفع الخطر عن البلاد ويصون شرف الأمة وكرامتها. وأطاحت الأزمة بحكومة رضا الركابي[٤٨]، فشكل هاشم الأتاسي، رئيس المؤتمر السوري العام، الحكومة الجديدة التي بادرت إلى تعزيز الجيش وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية الشاملة. وجدد الثوار الوطنيون نشاطهم وشددوا هجماتهم على المواقع الفرنسية على حدود المنطقة الغربية وفي داخلها. وقامت المنظمات والجمعيات بتدريب السوريين على طرق الدفاع المدني تحسباً لنشوب الحرب مع فرنسا[٤٩]. وقام الفرنسيون من جهتهم باستعدادات عسكرية واسعة في مواجهة التحرك السوري.

ونتيجة لهذه المواقف المتصلبة المتشنجة، وهذه الاستعدادات العسكرية الحثيثة في الجانبين السوري والفرنسي بلغ الوضع في الشرق، في مطلع شهر تموز سنة ١٩٢٠، درجة كبيرة من التوتر والخطورة، وأصبح يهدد بانفجار حرب شاملة بين الفرنسيين والسوريين في كل لحظة. ولكن، فيما كانت الأنظار مشدودة إلى دمشق ترصد تطور الأحداث فيها بقلق بالغ، إذا بالمفاجأة تقع في لبنان، ومن مجلس الإدارة بالذات، فتتحول الأنظار إلى بيروت، وتصبح هي لا دمشق محط الاهتمام لبضعة أيام.

---

(٤٨) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٥٦ ـ ١٥٧؛ أيضاً، ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٨٧.

(٤٩) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٨٨ و١٠٣؛ أيضاً، زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٦١ ـ ١٦٢.

حل مجلس إدارة جبل لبنان(*)

١ ـ الخلاف بين مجلس الإدارة والفرنسيين

بدأت العلاقات تسوء بين مجلس إدارة جبل لبنان وسلطات الاحتلال العسكري الفرنسي بعد وقت قصير من تسلم هذه السلطات مسؤولية الإشراف على إدارة الشؤون اللبنانية في أواخر سنة ١٩١٨. وكان جوهر الخلاف بينهما يدور حول أهداف ومهمات كلٍ منهما كما يراها الجانب الآخر. فأعضاء مجلس الإدارة كانوا ينشدون استقلال لبنان استقلالاً مطلقاً، وتوسيع حدوده، وينتظرون من الدولة الصديقة فرنسا أن تساعدهم على تحقيق هذين الهدفين، وأن تعاونهم بالخبرة والمال والنفوذ على بناء الدولة اللبنانية الجديدة، من دون أن يمس الدور الفرنسي جوهر استقلالها أو ينتقص من سيادتها.

أما الفرنسيون فكانت أهدافهم مختلفة عن أهداف اللبنانيين. وكانت تتلخص بثلاث نقاط هي: أولاً، إنهم كانوا يعارضون في منح لبنان استقلاله المطلق لأن ذلك يفقدهم مبرر بقائهم فيه وتواجدهم على أرضه. وثانياً، إنهم كانوا يسعون للإستيلاء على لبنان باعتراف دولي، ويطمعون في ضمه، بشكل أو بآخر، إلى أمبراطوريتهم الواسعة. وثالثاً، إنهم كانوا مهتمين جداً بأن يبرهنوا لمؤتمر الصلح في باريس، وللرأي العام العالمي أن اللبنانيين يريدونهم ويطالبون بأن يعهد إلى فرنسا بالانتداب على لبنان وسوريا. وبالطبع، لم يصارح الفرنسيون اللبنانيين بحقيقة أهدافهم هذه، بل إنهم

(*) بخصوص مسألة مجلس الإدارة راجع: جورج كرم، **قضية لبنان**، ص٣٥١ ـ ٤٥٦.

عللوهم بتلبية أمانيهم الوطنية، ووعدوا الوفود اللبنانية الرسمية التي قصدت باريس بالسعي لتحقيق المطلبين اللبنانيين الرئيسيين المتعلقين بالاستقلال وبتوسيع الحدود. ولكن الوساوس والشكوك بدأت تتسرب إلى نفوس الكثيرين من اللبنانيين، ومنهم بعض أعضاء مجلس الإدارة، عندما وجدوا أنه حتى ربيع سنة ١٩٢٠ كانت فرنسا ما زالت تتفاوض مع السوريين وتساومهم بشأن قبولهم الانتداب الفرنسي. وقد بدا للبنانيين في كثير من الأوقات أن فرنسا كانت مستعدة للتضحية باستقلال لبنان إذا ما قبل النظام الفيصلي في دمشق بذلك ثمناً لاعترافه بالانتداب الفرنسي على سوريا كلها. أما الحدود فقد وعد الفرنسيون بالنظر في أمر تسويتها، ولكنهم كانوا يتهربون من البت بأمرها، ويماطلون في اتخاذ موقف محدد صريح بشأنها، متذرعين بأعذار مختلفة. ومما زاد في شكوك بعض أعضاء مجلس الإدارة ومخاوفهم تصرفات سلطات الاحتلال الفرنسي في لبنان، وممارساتها التي كانت تتناقض تماماً مع الوعود التي كان يطلقها رجال السياسة الفرنسيون في باريس.

٢ ـ شكوى اللبنانيين من تسلط الفرنسيين

أشكال التسلط وطرقه:

طبق الفرنسيون في لبنان خلال السنوات الأولى بُعيد الحرب العالمية الأولى حكماً عسكرياً مباشراً. كان المندوب السامي الفرنسي في الشرق منذ سنة ١٩١٩ قائداً عسكرياً برتبة جنرال، وكان يتمتع بصلاحيات مطلقة. وكان يمثله على رأس حكومة لبنان ضابط فرنسي أدنى منه رتبة. وكان يمثل هذا الحاكم في كل قائم مقامية لبنانية معتمد إداري فرنسي. وكانت السلطة الفعلية في أيدي هؤلاء الضباط الفرنسيين الذين كانت لهم صلاحيات واسعة جداً، وكانوا يتدخلون في جميع شؤون البلد الكبيرة والصغيرة. وكانت قراراتهم هي المعتمدة النافذة. أما الموظفون الوطنيون، وخصوصاً أعضاء مجلس الإدارة، فكانوا يملكون، حسب تعبير إلياس طنوس الحويك ترجمان المجلس، «سلطة وهمية ليس إلا»[1].

---

(١) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٠٠.

آراء لبنانية في التسلط الفرنسي:

إذا كان للفرنسيين بعض العذر في اعتماد الحكم المباشر في تلك السنوات الأولى فإن ذلك لا يبرر مطلقاً التَصرف التسلطي الاستغلالي الذي مارسه الموظفون الفرنسيون، والذي خيب آمال اللبنانيين بالعهد الجديد، وجعل مبغضي فرنسا(٢) ومحبيها على السواء يشتركون في انتقاد سياستها في لبنان. مثال ذلك ما جاء على لسان النائب والوزير السابق يوسف سالم حيث قال:

«غمرتني مشاعر الانقباض والحسرة والحزن. أحسست أني غريب في وطني، وأن كل شيء في قبضة الفرنسيين. لقد وضعوا أيديهم على المؤسسات التجارية والصناعية وتحكموا بالبلاد»(٣).

أو ما قاله بولس مسعد، أحد المشتغلين بالسياسة يومئذٍ:

«وهو نظام غل من يد المجلس وحط من قدر الحكومة الوطنية في عيون اللبنانيين وغيرهم وأضعف سلطتها وجعل اسمها وهيبتها مضغة الأفواه»(٤).

أو ما ذكره رئيس الجمهورية الأسبق بشارة الخوري بهذا الشأن، حيث قال:

«أما التقصير الفادح الذي ارتكبته الدولة المنتدبة فهو استئثارها بالسلطة والإدارة، ولم تُعِدَّ اللبنانيين للتمرس باستقلالهم في انتظار الساعة، لأنها ما كانت ترغب في أن تدق تلك الساعة... وأفادت موظفيها ومستشاريها وشركاتها وصاحبة الامتياز منها إفادات مادية لا يستهان بها، وأفرطت في تعيين الفرنسيين في شتى الدوائر، ووضعت يدها على دخل الجمارك، وهو

---

(٢) حنا خباز، **فرنسا وسوريا**، ج١ - ٢، (مصر، ١٩٢٨)، يشار إليه بعد الآن هكذا: حنا خباز، **فرنسا وسوريا**، الكتاب مخصص كله تقريباً لسرد أخطاء الفرنسيين وممارساتهم الشاذة وفضائحهم في سوريا ولبنان؛ أيضاً، جورج حنا، **من الاحتلال إلى الاستقلال**، طبعة ثانية، (بيروت، مطبعة دار الفنون، ١٩٤٦)، ص٦٢ - ٦٨ وما يليها.

(٣) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٥) ص٢٥.

(٤) بولس مسعد، **سوريا ولبنان**، ص٧٤.

أعظم الموارد، وحجبته عن الخزانة الوطنية فغلت يدنا عن العمران وتحسين حالة البلاد[٥]... فلا غرو إن رجحت كفة المنتدب القوي على كفة المنتدب عليه الضعيف، يزيد في ضعف هذا أن لدولة الانتداب أعواناً وأنصاراً من المواطنين، وأن روح التفرقة متأصل في البلاد، يغذيه صاحب السلطان في نفس صاحب الحاجة إلى السلطان. ذلك كان وضع لبنان تجاه الاحتلال، ثم تجاه الانتداب»[٦].

أو ما رواه اسكندر الرياشي في فصل كامل عنوانه «دولة السكريتاريا وبدء عهد الفوضى»[٧]. أو ما اشتكى منه عضو مجلس الإدارة رئيس الوفد اللبناني الأول إلى مؤتمر الصلح داود عمون في حديثه مع يوسف السودا في مصر عن تسلط الفرنسيين على لبنان وفرض مشيئتهم على حكومته وأهله ورفضهم الأخذ برأي لا يخدم مصالحهم ويجاري سياستهم[٨]. هذا قليل من كثير مما كان يتردد على ألسنة اللبنانيين من شكوى وانتقاد على نظام الاحتلال الفرنسي.

مجلس الإدارة يطالب بالاصلاح:

كان مجلس الإدارة من أكثر المتضررين من سياسة التسلط الفرنسي. ولما استفحل الأمر وضج اللبنانيون بالشكوى، اغتنم مجلس الإدارة قدوم المندوب السامي الجديد الجنرال غورو إلى مركز عمله في بيروت وقدم له بواسطة حاكم لبنان القومندان لابرو مذكرة رسمية هي القرار رقم ١٣٠٤ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩١٩. وقد فنّد مجلس الإدارة بمذكرته هذه مآخذ اللبنانيين على الإدارة العسكرية الفرنسية، واقترح إجراء بعض الإصلاحات الضرورية لوضع الأمور في نصابها الصحيح. ذكر مجلس الإدارة في مقدمة المذكرة إن لبنان كان منذ العهد العثماني يتمتع باستقلال ذاتي بموجب نظام خاص، وأن المجلس هو ممثل الشعب اللبناني ونائبه

(٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١١١.

(٦) المصدر ذاته، ص١١٣.

(٧) اسكندر الرياشي، قبل وبعد، ص٣٢ ـ ٣٧.

(٨) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص١٦٠ ـ ١٦١.

في المحافظة على الاستقلال، وأن المجلس والشعب يثقان بالوعود الفرنسية المتكررة بشأن مساعدة لبنان «**المساعدة الحقيقية المجردة، والبعيدة عن التسلط والاستعمار**». وتسهيلاً لإجراء هذه المساعدة مع المحافظة على استقلال لبنان وامتيازاته أبدى المجلس ملاحظاته السبع، وكان أهم ما تضمنته المسائل التالية:

أولاً - وجوب تحديد وظائف المراقبين والمفتشين والمعتمدين الفرنسيين الذين تعينهم إدارة الاحتلال بحيث لا تتعدى حدود المراقبة والتحري وتقديم الملاحظات لحكومة لبنان المركزية من دون أن يكون لهم سلطة مباشرة على الموظفين الوطنيين، وأن يجري الاتصال بين الحكومة المركزية والقائم مقامين رأساً ودون أن يكون للمعتمدين الفرنسيين علاقة بهذا الشأن.

ثانياً - عدم تدخل المعتمدين والمراقبين الفرنسيين بشؤون القضاء والقضاة منعاً للتأثير عليهم وعلى مجرى العدالة.

ثالثاً - ضرورة إبقاء الجند اللبناني ضباطاً وجنوداً، أحراراً مستقلين في وظائفهم، واستمرار المجلس العسكري اللبناني مؤلفاً من ضباط لبنانيين فقط. أما المأمورون العسكريون الفرنسيون المنتدبون لتعليم الجند اللبناني وتدريبه فلا يجوز أن يتعدى عملهم حدود هذه المهمة.

رابعاً - وجوب التدقيق بتجرد في مخالفات الموظفين وعدم عزلهم لذنوب طفيفة. ويختتم مجلس الإدارة قراره بالترحيب باسم اللبنانيين بمساعدة فرنسا، «**على أنه يرجو أن يحصل مزيد من التدقيق في جعل المساعدة معاونة حقيقية... لا تسلطاً يغُل الأيدي ويضعف شأن الحكومة الوطنية**»[٩].

٣ - نقمة الفرنسيين على مجلس الإدارة

تعطيل الصحف:

استاءت إدارة الاحتلال الفرنسي من مجلس الإدارة، وأضمرت له

---

(٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٧٤ - ٢٧٧، وفيه النص الكامل لقرار مجلس الإدارة رقم ١٣٠٤.

السوء، بسبب ما تضمنه قراره من انتقاد صريح لسياستها وأعمالها في لبنان. والواقع أن العلاقة بين إدارة الاحتلال ومجلس الإدارة لم تكن على أحسن ما يرام، إذ كان يغشاها الفتور بوجه عام. ولكنها أخذت تتدهور بسرعة منذ أواخر سنة ١٩١٩ بعد تعيين القومندان لابرو حاكماً عسكرياً على لبنان، ولا سيما بعد أن أصدر مجلس الإدارة قراره المشار إليه أعلاه. وكانت جريدة «البرق» قد نشرت قرار مجلس الإدارة، فبادرت الإدارة الفرنسية إلى مصادرة الصحيفة وأمرت بتوقيفها عن الصدور بعض الوقت، بالرغم من أن ما نشرته كان قراراً رسمياً صادراً عن مجلس الإدارة.

منع مجلس الإدارة من إرسال وفد منه إلى باريس:

ويذكر إلياس طنوس الحويك أنه «**لما اطلع مجلس الإدارة اللبناني على نتيجة رحلة البطريرك تجلى له أن المسألة اللبنانية لا تزال محفوفة بالإبهام والغموض، ورأى من الضروري أن يتوجه بالذات إلى باريس لملاحقة القضية. إلا أن الجنرال غورو المندوب العالي للجمهورية الفرنسية رفض له السماح بالسفر رفضاً باتاً. كذلك كان المجلس قبل هذه المرة قد طلب من المسيو بيكو سلف الجنرال غورو أن يسهل له السفر إلى باريس للاشتغال بالقضية اللبنانية فلم يلق منه قبولاً**»[١٠].

الحاكم لابرو يضعف سلطة مجلس الإدارة:

وأخذ حاكم لبنان لابرو يفكر في حل مجلس الإدارة «**لعدم إمكان التعاون معه**». ولكن البطريرك الحويك مانع في الأمر[١١]، كما أن بعض مستشاري لابرو نصحوه بالعدول عن هذا التدبير الزجري لما قد يترتب عليه من نتائج وخيمة، فاضطر إلى التراجع عما كان ينوي فعله، ولكنه لم يتوقف عن معاكسة مجلس الإدارة وعرقلة أعماله واضعاف سلطته والانتقاص من صلاحياته كلما سنحت له الفرصة لذلك[١٢]. فعندما عين بشارة الخوري

---

(١٠) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٠٠ و٩٢٣.

(١١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج٢، ص٩٩.

(١٢) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٠٤ و٩٢٠.

في أوائل شباط سنة ١٩٢٠ أميناً عاماً لحكومة لبنان أصدر لابرو قراراً بتفويض مساعده بشارة الخوري التوقيع نيابة عنه على الأوراق الرسمية في حالة تغيبه. فامتعض حبيب السعد رئيس مجلس الإدارة لذلك، ولفت نظر لابرو إلى أن رئيس المجلس هو وكيل حاكم لبنان بحكم النظام والتقليد السابقين واللذين كانا لا يزالان معمولاً بهما. ولكن لابرو رفض الأخذ بملاحظة السعد إمعاناً منه في تحدي المجلس ورئيسه وإضعافهما[١٣]. ويروي بشارة الخوري أن لابرو كان «**يتردد أحياناً بالموافقة على بعضها [قرارات مجلس الإدارة] ويرفض التوقيع على البعض الآخر، مدعياً أنها تخفي مصالح شخصية، ولكني كنت ألح بالموافقة عليها مذ يظهر لي أي مبرر للقرار المتخذ... وكثيراً ما كان يجاريني على مضض[١٤]... ولطالما سعيت إلى تحسين العلائق بينه وبين مجلس الإدارة، فلم أفلح، ولكني منعت الاصطدام غير مرة**»[١٥].

حادثة سليمان كنعان:

في ١٨ أيار سنة ١٩٢٠ أصدر الحاكم لابرو قراراً يحمل الرقم ٢٧١ يقضي بكف يد سليمان كنعان، ممثل قضاء جزين بمجلس الإدارة، عن العمل في المجلس متهماً إياه بالطعن جهاراً بالإدارة المحتلة بوجه عام وبأحد ضباط المصالح الإدارية بوجه خاص، وبحض أهالي قضاء جزين على الامتناع عن دفع الأموال الأميرية[١٦]. ولما أُبلغ سليمان كنعان هذا القرار في ٢٩ أيار نفى عن نفسه هذه التهمة جملة وتفصيلاً[١٧]. وأغلب الظن أن لابرو ضخم المسألة عن قصد لأنه أراد أن يُرهب أعضاء مجلس الإدارة، وخصوصاً أولئك الذين كانوا مثل سليمان كنعان ينتقدون السياسة التي تطبقها سلطات الاحتلال الفرنسي في لبنان.

---

(١٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٠٢.

(١٤) المصدر ذاته، ص١٠٤.

(١٥) المصدر ذاته، ص١٠٣.

(١٦) جريدة «**البرق**»، العدد ١٠١٧، في ١ حزيران ١٩٢٠، ص٢، وفيه نص القرار.

(١٧) المصدر ذاته، العدد ١٠١٦، والعدد ١٠١٧ بتاريخ ٣١ أيار، وواحد حزيران ١٩٢٠، ص١.

٤ ـ الاختلاف على جنسية الحاكم

المطالبة بحاكم لبناني:

كان المجتمعون في بعبدا في ٢٢ آذار، على أثر إعلان الملكية في سوريا، قد طالبوا الحكومة بتشكيل لجنة خاصة من الأعيان لتنضم إلى أعضاء مجلس الإدارة لوضع قانون أساسي جديد للبنان[١٨]. ولم يترك الفرنسيون المجال للبنانيين ليختاروا ممثليهم في هذه اللجنة. ففي ٩ حزيران وجه الجنرال غورو رسالة إلى رئيس مجلس الإدارة يبلغه فيها أنه قد عين بعض الوجوه اللبنانيين الذين اختارهم من المتنورين من مختلف الطوائف لينضموا إلى مجلس الإدارة في بحث مسألة الدستور. وقد أرسل إليه أسماءَهم على الشكل التالي:

- سبعة أعضاء من الموارنة، هم: سليم المعوشي، ونعوم باخوس، ومالك شهاب، ورشيد نخله، ونجيب شكري، ويوسف الخازن، وبولس نجيم.
- اثنان من الدروز، هما: فؤاد أرسلان ومصطفى العماد.
- اثنان من الروم الأرثوذكس، هما: ديمتري شويري وإلياس بركات.
- واحد من الكاثوليك، هو: إبراهيم أبو خاطر.
- واحد من المسلمين، هو: إبراهيم الخطيب.
- واحد من الشيعة، هو: محمد سعيد.

وأضاف إليهم غورو أيضاً بعض الموظفين الفرنسيين، هم: المدير الإداري للمنطقة الغربية، ورئيس المراقبة الإداري، والمستشار المالي والمستشار التشريعي في المفوضية العليا[١٩].

وظهر بين المعنيين بوضع النظام الأساسي تياران وفريقان مختلفان. كان الفريق الأول يضم أكثرية أعضاء مجلس الإدارة، ويرى أن لبنان قد بلغ

(١٨) جريدة «**لسان الحال**»، العدد ٤١٦ ـ ٨٠٦٦، بتاريخ الثلاثاء ٨ حزيران ١٩٢٠.

(١٩) المصدر ذاته، العدد ٤١٥ ـ ٨٠٦٥، بتاريخ الاثنين ٧ حزيران ١٩٢٠، ص١.

درجة عالية من النضج السياسي والتقدم والخبرة في إدارة شؤونه، وأنه لذلك يستحق أن يحصل على استقلاله، وأن يحكمه حاكم وطني من أبنائه، وأن يقتصر دور الدولة المنتدبة فرنسا على إسداء النصح والإرشاد والتوجيه وتقديم المساعدات التي تطلبها منها الحكومة اللبنانية المستقلة. وهذا بالذات كان موقف البطريرك الماروني كما سجله في المذكرة التي قدمها لمؤتمر الصلح في باريس باسم جميع اللبنانيين قبل ذلك ببضعة أشهر[٢٠]، وموقف رئيس مجلس الإدارة حبيب السعد[٢١]، وغالبية المسيحيين اللبنانيين. وكان هذا الموقف يتعارض مع أهداف رجال الانتداب الفرنسي ومخططاتهم في لبنان.

المطالبة بحاكم فرنسي:

أما الفريق الثاني فكان يقول بعكس ذلك تماماً، ويتألف من أقلية مسيحية، ويتزعمه داود عمون ممثل مديرية دير القمر في مجلس الإدارة وأحد السياسيين اللبنانيين المقربين جداً من السلطات الفرنسية. وكان قد سبق لداود عمون أن قدم مذكرة إلى الجنرال غورو في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ ضمنها آراءَه واقتراحاته بشأن تنظيم الحكم في لبنان[٢٢]. وقد اتهم داود عمون في مذكرته الإدارة اللبنانية القائمة بالعجز والتحيز والفساد، واقترح حل مجلس الإدارة لضعفه، وجمعية الطوائف المسيحية[٢٣] لصبغتها الطائفية، وبلدية بيروت لأن رئيسها[٢٤] وأعضاءَها معادون لفرنسا[٢٥]، وأوصى بإقامة حكومة تتصف بالصرامة والحزم والعدل والنزاهة. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك يكون، برأي عمون، في تنصيب حاكم فرنسي على لبنان في السنوات الخمس الأولى، وذلك تلافياً لإثارة التنافس والحساسيات بين الطوائف المختلفة، وبسبب افتقار البلاد إلى الرجل السياسي الحازم

---

(٢٠) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٩٥ و٨٩٧.

(٢١) جريدة «**البرق**»، العدد ١٠٢٩، ٢٢ حزيران، ١٩٢٠، ص١.

(٢٢) Lyne Loheac, **Daoud Ammoun**, PP. 76-78.

(٢٣) كان رئيسها ألفرد سرسق.

(٢٤) عمر الداعوق.

(٢٥) Lyne Loheac, **Daoud Ammoun**, P. 78.

المؤهل لتولي منصب حاكم لبنان[٢٦] عن كفاءة وجدارة واستحقاق[٢٧].

لم يكن داود عمون يجهل أن أكثرية زملائه أعضاء مجلس الإدارة يخالفونه في الرأي بشأن جنسية حاكم لبنان. لذلك فكر في وسيلة تمكنه من الطعن في موقف خصومه وإضعافه وإظهاره بأنه مخالف تماماً لإرادة الشعب، ولا يمثل الرأي العام اللبناني تمثيلاً صحيحاً صادقاً. فعمد هو وأنصاره، بمؤازرة الفرنسيين وتشجيعهم إلى حمل الأهالي في المناطق التي يمثلون على توقيع المضابط التي تطعن في كفاءة اللبنانيين لحكم أنفسهم بأنفسهم، وتطالب بتعيين حاكم فرنسي على لبنان.

إثارة موضوع جنسية الحاكم في الصحافة اللبنانية:

كانت جريدة «الأحوال» أول صحيفة كشفت للرأي العام اللبناني خبر هذه الخطة. فقد أشارت إليها في أوائل حزيران، ثم عادت إلى هذا الموضوع وكتبت في عددها الصادر في ١٤ حزيران سنة ١٩٢٠ تحت عنوان «عرائض الاستعباد» ما يلي:

«إن بعض من يهون عليهم تضحية مصلحتهم الوطنية في سبيل مصالحهم الخصوصية يسعون في حمل اللبنانيين على التوقيع على عرائض مآلها اعتراف الشعب اللبناني بعدم كفايته للحكم الذاتي والتماس حاكم أجنبي على لبنان... إن العقلاء في لبنان هبوا لمناهضة هذه العرائض التي لا يذيلها باسمه إلا كل من يؤثر العبودية على الحرية، ولا نخال أولئك كثيرين في لبنان»[٢٨].

وفي اليوم التالي علقت جريدة «البرق» على هذا الخبر موجهة اللوم إلى زميلتها «الأحوال» لتسرعها في نشر مثل هذه الإشاعة التي يصعب

---

(٢٦) Lyne Lohéac, Daoud Ammoun, P.79.

(٢٧) جدير بالملاحظة هنا أن داود عمون كان منافساً قوياً وخصماً سياسياً لحبيب السعد رئيس مجلس الإدارة والمرشح المحتمل لمنصب حاكم لبنان في التنظيم الإداري المقبل. راجع، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٠٢؛ أيضاً، اسكندر الرياشي، **رؤساء لبنان**، ص٤٨.

(٢٨) جريدة **«الأحوال»**، في ١٤ حزيران ١٩٢٠.

التصديق بأن في لبنان من يقدم على مثلها والتي هي «**في معتقدنا زعم باطل**»[٢٩]. وكذلك حمل ديمتري شويري في مقال افتتاحي بجريدة «لسان الحال» على فكرة تعيين حاكم فرنسي على لبنان. وقال إنه يعتقد أن هذه مجرد إشاعات تطلقها ألسنة السوء، إذ لا يمكن أن تقبل فرنسا أو يقبل اللبنانيون بهذا لأن «**البلاد المستقلة لا تكون حكومتها إلا وطنية صرفاً من الرئيس الأول إلى المأمور الأصغر**»[٣٠]. وبعد ذلك بيومين علقت جريدة «البرق» في مقالها الافتتاحي على مقال سياسي ساخر كان قد نشره يوسف الخازن في جريدة لا سيري (La Syrie) باللغة الفرنسية. فانتقدت «البرق» الكاتب وسواه من الزعماء والوجهاء اللبنانيين الذين يعالجون المسألة اللبنانية بالخفة والهزل ولا يعطونها ما تستحق من الجدية والاخلاص والمسؤولية[٣١].

داود عمون يشرح موقفه:

لما كان داود عمون أحد الذين ورد ذكرهم في مقال جريدة «البرق» فقد أرسل إلى صاحب تلك الجريدة رداً مفصلاً، قال فيه ما يلي:

«**لا أجهل أن اختلافي ـ السياسي ـ مع حبيب باشا السعد أصبح في اعتقاد الكثيرين سبباً لكل أمر يصيب البلاد من بواعث الشكوى... يرى عطوفة الباشا أن لبنان بحكومته من مجلس إدارة ومأمورين وجندية وعدلية قادر على حكم نفسه حكماً إدارياً مستقلاً... أما أنا، أيها الفاضل، فلا أرى هذا الرأي. ومع اعترافي بأن الشعب اللبناني من أذكى الشعوب فطرة ومن أسرعهم إلى التطور والرقي عملاً وأخلاقاً، أرى أن الجيل الحاضر غير كفوء للاستئثار بالحكم إذ تنقصه ـ وأنا منه ـ التربية السياسية والأخلاق الاجتماعية... لا أعتقد بقدرة مجلس الإدارة وحده على إصلاح البلاد... بقيت مسألة جنسية الحاكم أو رئيس الجمهورية وهي مسألة ذهبت فيها الوشاية ضدي كل مذهب. فرأيي فيها أن يكون الحاكم أو الرئيس المذكور**

(٢٩) جريدة «**البرق**»، العدد ١٠٢٦، في ١٥ حزيران ١٩٢٠، ص١.

(٣٠) جريدة «**لسان الحال**»، العدد ٤٢٦ ـ ٨٠٧٦، الأربعاء ٢٣ حزيران ١٩٢٠، ص١.

(٣١) جريدة «**البرق**»، العدد ١٠٢٧، في ١٦ حزيران ١٩٢٠، ص١.

لبنانياً صميماً بحكم القانون الأساسي إلا في السنوات الخمس الأولى فينتخبه مجلس الأمة اللبناني من رجال الدولة المحتلة بطريقة استثنائية لمعرفته بالاصلاح وطرقه، ولصعوبة اتفاق الطوائف على واحد منها»[٣٢].

ولما سئل حبيب السعد عن رأيه في هذا الموضوع أجاب:

«رأيي في ذلك تابع لرأي الشعب فإن اختيار شكل الحكومة ورئاستها حق مقدس للأمة ولا يجوز لأحد أن ينازعها فيه». ويكون ذلك **«بالتصويت العام وبتكليف من الشعب لانتخاب مجلس نيابي تشريعي يستنسبه لاختيار شكل الحكومة وانتخاب رئيس لها»**[٣٣].

«عرائض الاستعباد»:

انكشف الخلاف علناً حول جنسية حاكم لبنان بين الزعماء اللبنانيين خلال شهر حزيران سنة ١٩٢٠. وظهر أن ما كان قد ذكر عن توقيع العرائض المطالبة بحاكم فرنسي على لبنان، والتي كانت جريدة «الأحوال» قد ذكرتها تحت العنوان «عرائض الاستعباد»، لم يكن إشاعة كاذبة أو زعماً باطلاً، كما ظنه البعض، بل حقيقة ساطعة أثبتتها الوقائع. ففي بلدة دير القمر، مسقط رأس داود عمون، اجتمع وجهاء المديرية ووقعوا عريضة بهذا المعنى. وفي قضاء الكورة طلب ممثلها بمجلس الإدارة نقولا غصن من كل قرية أن يوقع أهاليها على مضبطة مماثلة تطالب بحاكم فرنسي على لبنان، وموجهة إلى حكومة جبل لبنان. وتفيدنا حفيدة داود عمون السيدة لين لوهاك (Lyne Lohéac) أن في خزانة محفوظات جدها تسعاً وعشرين مضبطة أمنها نقولا غصن من قضاء الكورة وهي تحمل تواقيع الأهالي في القرى الكورانية مثل

---

(٣٢) المصدر ذاته، العدد ١٠٢٩، في ٢٢ حزيران ١٩٢٠، ص١.

(٣٣) المصدر ذاته، العدد ١٠٣١، في ٢٤ حزيران ١٩٢٠، ص١. فسرت بعض الجهات كلام السعد على أنه دعوة لحاكم وطني. ولكن السعد عاد بعد عشرة أيام وأدلى بتصريح تفسيري لجريدة «لسان الحال» قال فيه: **«إن ما شاع وذاع عني من أني صرحت بطلب حاكم وطني هو خطأ لأني لم أصرح بذلك اعتقاداً مني أن القول الفصل والحكم النهائي بتعيين الحاكم وانتقاء نوع الحكم هما حقان في قبضة الشعب»**. جريدة «**لسان الحال**» في ٣ تموز ١٩٢٠.

كوسبا (بلدة نقولا غصن)، وأميون، وبرغون، وبرسا، والبترون، وبشمزين، وبصرما، وُبطرام، وبتوراتيج، وشكا، ودار شمزين، ودده، وكفرعقا، وقلحات. بعض هذه المضابط مؤرخ في ٧ تموز، وبعضها في ٨ تموز، والباقي في ٩ منه[٣٤].

المعارضة داخل مجلس الإدارة:

إن بعض المعنيين بالشؤون العامة قابلوا هذا العمل بالاستهجان الذي عبرت عنه إحدى افتتاحيات جريدة «البرق» بالقول:

«عجب لعمري هذا الأمر، ما معنى ما يجري عليه كبار لبنان في تختيم العرائض بين ساعة وأخرى. أيكون غير تبييض الوجوه على ظهور الجمهور»[٣٥].

ولكن طلاب الاستقلال اللبنانيين رأوا في هذا التصرف أكثر من عملية «لتبييض الوجوه». لقد اعتبروا هذا العمل، بالإضافة إلى مواضيع الشكوى الأخرى التي سبقت الإشارة إليها، مؤشراً إلى وجود خطة متكاملة تعدها سلطات الاحتلال بالتعاون مع بعض أعوانهم من اللبنانيين من أجل إقصاء الوطنيين عن مراكز السلطة الفعلية والحكم وتمكين الفرنسيين من إحكام قبضتهم على لبنان بإخراج يجعل العملية تبدو وكأنها تجسيد للإرادة اللبنانية. لقد أخذت أكثرية أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرأي، وشعرت أن الواجب الوطني يدعوها إلى العمل السريع لإفشال هذه الخطة وحماية المصلحة اللبنانية من المطامع التي تتهددها[٣٦]. وقد تداول أعضاء مجلس الإدارة هؤلاء سراً فيما بينهم، وقرروا السير في خطة عمل تتألف من أربع نقاط هي، (١) التمسك باستقلال لبنان المطلق وتوسيع حدوده، (٢) الاتصال بالنظام الفيصلي في دمشق في محاولة للتوصل معه إلى اتفاق مرض يراعي مصالح البلدين ويكون مقبولاً من الطرفين اللبناني والسوري،

---

(٣٤) Lyne Loheac, **Daoud Ammoun**, P. 79.

(٣٥) جريدة «**البرق**»، العدد ١٠٤٣ الاثنين في ١٢ تموز ١٩٢٠، ص١.

(٣٦) المصدر ذاته، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، السبت ١٧ والاثنين ١٩ تموز ١٩٢٠، ص١ وفيه محضر جلسات محاكمة أعضاء مجلس الإدارة.

(٣) الذهاب إلى باريس وعرض المطالب اللبنانية مجدداً على مؤتمر الصلح، (٤) السفر إلى الولايات المتحدة الأميركية لكسب تأييد حكومتها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٥ ـ تقارب لبناني ـ سوري

كيف جرت الاتصالات بين اللبنانيين والسوريين:

إن قصة الاتصالات التي جرت بين اللبنانيين والسوريين، كما رواها بعض المعاصرين المطلعين[٣٧]، وكما يظهر من اعترافات المتهمين أنفسهم في المحكمة العسكرية، تفيد أن الذين اشتركوا في هذه العملية كانوا ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة، وعدداً آخر من السياسيين الذين كانوا قد سئموا «**وطأة السلطة العسكرية الأجنبية، وطالبوا بحكم وطني وأخذوا منذ ذلك الحين يناضلون نضالاً خفياً مستمراً عنيفاً في سبيل التخلص من ربقة الانتداب**»[٣٨]. وكان أعضاء مجلس الإدارة هؤلاء هم: سعد الله الحويك شقيق البطريرك الماروني، وسليمان كنعان، وإلياس الشويري، وخليل عقل، وفؤاد عبد الملك، ومحمود جنبلاط، ومحمد الحاج محسن، ويوسف البريدي. وكان من السياسيين الآخَرين رياض الصلح، وأمين أرسلان، ونجيب الأصفر، وعارف النعماني، وسعيد البستاني[٣٩]، ورشيد نجل خليل عقل، وإلياس طنوس الحويك صهر (زوج ابنة) سعد الله الحويك. بدأت الاتصالات في ربيع سنة ١٩٢٠ حين ذهب سعيد البستاني إلى دمشق والتقى صديقه القديم يوسف الحكيم وزير الزراعة والتجارة والأشغال العامة في الحكومة العربية، الذي رتب له لقاءً مع الملك فيصل[٤٠]. وتكررت زيارات البستاني إلى دمشق ولقاءاته مع المسؤولين

---

(٣٧) أمثال: إلياس طنوس الحويك، ويوسف مزهر، وأمين السعيد.

(٣٨) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٢١.

(٣٩) المصدر ذاته، ص٩٢٠ ـ ٩٢١: يروي يوسف مزهر الرواية التالية: «**تطاول الكولونيل ماست مستشار الجند اللبناني على قائد الجند العام الأمير ألاي سعيد بك البستاني فلم يطق هذا الإقامة على الذل فاستقال وانصرف إلى خدمة القضية الوطنية**».

(٤٠) جريدة «**البرق**»، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، في ١٧ و١٩ تموز ١٩٢٠، ص٢: هذا ما جاء في اعترافات البستاني أمام المحكمة العسكرية.

السوريين «**بغية إيجاد تفاهم بين دمشق ولبنان**»[٤١]. وبما أن نتائج الاتصالات الأولى بدت مشجعة فقد بدأت المخابرات بشكل جدي في بيروت في أواخر شهر أيار بين جميل الإلشي ضابط الارتباط السوري في بيروت وبين سعد الله الحويك وسليمان كنعان وإلياس الشويري وأمين أرسلان ورياض الصلح وسواهم. وكانت الاجتماعات تعقد في بيت نجيب الأصفر وفي اللوكنده الخديوية وأماكن أخرى، وتحاط بسرية تامة وتكتم شديد[٤٢].

مشروع الاتفاق:

بعد انقضاء بضعة أسابيع من المداولات بين الجانبين اللبناني والسوري توصل الطرفان إلى التفاهم على مشروع اتفاق يتضمن خمسة بنود تتلخص بما يلي:

أولاً ـ استقلال لبنان التام المطلق.

ثانياً ـ توسيع حدوده بموجب اتفاق يعقد بينه وبين دمشق.

ثالثاً ـ حياده السياسي بحيث لا يحارِب ولا يحارَب ولكن بمعزل عن كل تدخل عسكري.

رابعاً ـ العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا تدرسها وتقرر طبيعتها لجنة مشتركة. وتصبح قراراتها نافذة بعد موافقة مجلسي النواب في البلدين.

خامساً ـ يتعاون الطرفان في السعي لدى الدول الأخرى للتصديق على هذه البنود وضمان أحكامها.

صيغت هذه البنود في مضبطة وأرسلت إلى حكومة دمشق بواسطة وزير الداخلية فيها رضا الصلح، «**حتى إذا صادقت عليها الوزارة والمؤتمر نأخذها مصدقة منهم ونتوجه بها إلى باريس لطلب التصديق عليها من الدول**»[٤٣].

---

(٤١) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٢١.

(٤٢) المصدر ذاته، ص٩٢١.

(٤٣) من اعترافات سليمان كنعان في المحكمة العسكرية. راجع جريدة «البرق»، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، في ١٧ و١٩ تموز ١٩٢٠، ص٢.

٦ ـ مشروع سفر أعضاء مجلس الإدارة إلى باريس

خطة السفر:

بالنظر إلى أن الوفود اللبنانية الرسمية الثلاثة التي كانت قد ذهبت تباعاً إلى باريس لملاحقة المسألة اللبنانية لم تستطع، برأي مجلس الإدارة، أن تصل إلى نتائج حاسمة أو تحقق آمال اللبنانيين بالاستقلال[٤٤]، فقد رأى الأعضاء أن يذهبوا هم بأنفسهم إلى باريس لملاحقة المطالب اللبنانية أمام مؤتمر الصلح والمراجع الإيجابية الأخرى في فرنسا وخارجها[٤٥]. ولكنهم كانوا مقتنعين بأن سلطات الاحتلال الفرنسي ستمنعهم من السفر لهذه الغاية كما كانت قد منعتهم مرتين من قبل. لذلك قرروا أن يغادروا لبنان خلسة إلى دمشق ليتوجهوا منها إلى حيفا ومنها إلى باريس[٤٦]. وكانوا على استعداد للسفر إلى الولايات المتحدة الأميركية أيضاً إذا تبين لهم أن المصلحة اللبنانية تستدعي ذلك.

تأمين نفقات الرحلة:

لما كانت رحلة أعضاء مجلس الإدارة إلى أوروبا تتطلب نفقات كبيرة فقد كان عليهم أن يؤمنوا المال اللازم لذلك. فتولى سليمان كنعان تدبير هذا الأمر. وكان سليمان كنعان قد وجه رسالة مطبوعة إلى المغتربين اللبنانيين يحثهم فيها على التبرع بالمال لتغطية مصاريف الوفود التي ستذهب إلى عواصم أوروبا لملاحقة المسألة اللبنانية[٤٧]. ولكن بسبب تسارع الأحداث واضطرار وفد مجلس الإدارة إلى السفر في وقت قريب لم يعد بالإمكان انتظار ردود فعل المغتربين. لذلك استدان سليمان كنعان مبلغ عشرة آلاف ليرة مصرية من التاجر البيروتي الثري عارف النعماني[٤٨] لتأمين نفقات السفر ووزعها على أعضاء الوفد والكاتبين[٤٩]،

---

(٤٤) المصدر ذاته، من اعترافات سليمان كنعان وإلياس الشويري في المحكمة.
(٤٥) المصدر ذاته.
(٤٦) المصدر ذاته.
(٤٧) المصدر ذاته. من اعترافات سليمان كنعان في المحكمة.
(٤٨) المصدر ذاته. من اعترافات سليمان كنعان وأمين أرسلان وعارف النعماني في المحكمة.
(٤٩) أحدهما رشيد خليل عقل، ولم يذكر اسم الكاتب الثاني.

والمترجم[٥٠] المرافقين. وهكذا تأمنت نفقات المرحلة الأولى من الرحلة على أن تؤمن النفقات اللاحقة فيما بعد.

٧ ـ قرار مجلس الإدارة (المضبطة)

في هذه الأثناء كانت حكومة دمشق قد وافقت على بنود مضبطة مجلس الإدارة[٥١]، وأعطت الضوء الأخضر للوفد اللبناني للتحرك. فحزم أعضاء مجلس الإدارة أمرهم، فاجتمعوا صباح نهار السبت ١٠ تموز واتخذوا قراراً رسمياً يتضمن ما احتوته المضبطة التي كان قد تم الاتفاق بشأنها مع دمشق، والتي كان الوفد سيحملها إلى أوروبا لتقديمها إلى المراجع الإيجابية هناك. وهذا نصها:

«إن مجلس إدارة جبل لبنان النيابي المؤلف نظامياً من ثلاثة عشر نائباً، والمؤلف في الوقت الحاضر من اثني عشر نائباً عاملاً بسبب خلو مركز أحد نائبي قضاء كسروان المستقيل[٥٢]، قد وضع نهار السبت في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠ بأكثريته القرار الآتي:

إنه لما كان اللبنانيون، منذ أعلنت الدول العظمى حق إنشاء الحكومة الوطنية لشعوب هذه البلاد، قد طلبوا وما زالوا يطلبون تأييد حقوقهم بتأسيس حكومة وطنية مستقلة.

ولما كان استقلال جبل لبنان ثابتاً تاريخياً، ومعروفاً منذ أجيال طويلة، وموقعه وطبيعة أهاليه المؤآلفة للحرية الاستقلالية منذ القديم، كله مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي أيضاً لوقايته من المطامع والطوارىء.

وكان مع ذلك من أهم مصالحه وراحة شعبه الوفاق وصفاء العلائق مع مجاوريه. وقد دل على ذلك ما أحدثه التقاطع من ثورات الجهلاء لارتكاب الحوادث المؤلمة المقلقة المتسلسلة من السنة الماضية إلى هذه الآونة.

فبناءً على ذلك كله، قد بذل هذا المجلس مزيد الاهتمام توصلاً

(٥٠) هو إلياس طنوس الحويك ترجمان مجلس الإدارة.

(٥١) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢٩٣. هذا ما جاء في رسالة إلياس الشويري من جزيرة كورسيكا إلى يوسف السودا في مصر.

(٥٢) هو نعوم باخوس.

لوفاق يضمن البلادين المتجاورين لبنان وسوريا ومصالحهما ودوام حسن الصلات بينهما في المستقبل، وبعد البحث في هذا الشأن وجد أنه من الممكن الوصول إلى ذلك بمقتضى البنود التالية:

١ ـ استقلال لبنان التام المطلق.

٢ ـ حياده السياسي بحيث لا يحارِب ولا يحارَب، ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي.

٣ ـ إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا.

٤ ـ المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين، وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلسي نواب لبنان وسوريا.

٥ ـ يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الأربعة وضمان أحكامها.

ولأجل التمكن من العمل على ذلك بحرية وبمعزل عن كل ضغط وتأثير خارجي، ولأجل السعي الناجع في المراجع الإيجابية لتقرير أحكام البنود المقدم بيانها، التي هي مطالب الأمة اللبنانية، ومصلحة لبنان الحقيقية المنزهة عن المآرب والأغراض الخصوصية، وبالنظر لنيابة هذا المجلس عن الشعب اللبناني القانونية، والمؤيدة مؤخراً أيضاً بأصوات أكثرية الشعب الكبرى، قد قررت أكثرية المجلس موقعة هذه المضبطة: الانتقال والتوجه بالذات لملاحقة ومتابعة وتقرير مضمون البنود الآنف بيانها في المحال المقتضاة والمراجع الإيجابية، وإبلاغ هذا القرار برمته إلى المقامات الرسمية ونشره بالطرق الممكنة على الأمة اللبنانية.

في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠

سعد الله الحويك خليل عقل سليمان كنعان

محمود جنبلاط فؤاد عبد الملك إلياس الشويري

محمد محسن»[٥٣].

---

(٥٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٢٧٨ ـ ٢٧٩؛ أيضاً، الوثيقة رقم ٦٦٧٦ في =

وقّع المضبطة سبعة أعضاء وتخلف ثامنهم يوسف البريدي لبقائه في زحلة بسبب المرض، لكنه كان متضامناً مع زملائه الموقعين وأرسل نسيبه مخول القاصوف، رئيس بلدية زحلة، للاشتراك في اجتماعاتهم، ووعد بأن يلحق هو بهم إلى دمشق(٥٤). وقد عُهد بالمضبطة إلى أحد موقعيها من أعضاء مجلس الإدارة إلياس الشويري ليحملها معه إلى باريس(٥٥).

ولا بد من الإشارة إلى ثلاث نقاط ملفتة للنظر وردت في هذه المضبطة، وهي، أولاً، عدم ذكر فرنسا وتجاهل الانتداب الفرنسي تجاهلاً كاملاً. وثانياً، تمسك اللبنانيين بمطلبي الاستقلال التام المطلق وتوسيع الحدود، وموافقة السوريين عليهما. وثالثاً، التقارب بين لبنان وسوريا والاتفاق على إيجاد علاقات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار حاجات ومصالح البلدين.

وبعد توقيع المضبطة قرر أعضاء مجلس الإدارة ومرافقوهم السفر بعد ظهر ذلك اليوم السبت ١٠ تموز إلى دمشق فرادى تضليلاً للسلطات العسكرية الفرنسية.

٨ ـ إجراءات فرنسية مضادة

الكمائن الفرنسية:

لما انطلق أعضاء مجلس الإدارة ومرافقوهم في سياراتهم متوجهين إلى دمشق ظنوا أنهم نجحوا في تضليل سلطات الأمن الفرنسية، وما دروا أنهم كانوا على وشك الوقوع في الشرك الذي نصبه لهم هؤلاء. كان أحد العملاء السريين للمخابرات الفرنسية المدعو وديع كرم، المعروف بوديع الكلارجي، من بلدة كفرشيما، قد نجح في خديعة نجيب الأصفر، وإيهامه أنه من

= المتحف اللبناني؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٢٢ ـ ٩٢٣؛ أيضاً، عبد العزيز نوار، **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠، (بيروت، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤)، ص٥٤٢ ـ ٥٤٤.**

(٥٤) جريدة «**البرق**»، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، ١٠٤٨ في ١٧ و١٩ و٢٠ تموز ١٩٢٠. هذا ما ورد في اعترافات سليمان كنعان، وخليل عقل، وفؤاد عبد الملك في المحكمة.

(٥٥) المصدر ذاته، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، في ١٧ و١٩ تموز ١٩٢٠، ص٣.

الناقمين على الفرنسيين والراغبين في العمل لتحقيق استقلال لبنان. فقدمه الأصفر إلى أعضاء المجلس طالباً منهم أن يثقوا به، فصار يحضر الاجتماعات السرية معهم، ثم لا يلبث أن ينقل تفاصيل ما يجري فيها إلى المفوضية العليا الفرنسية(٥٦). ويظهر أن الفرنسيين تركوا أعضاء مجلس الإدارة يكملون خطتهم حتى يقبضوا عليهم في الوقت المناسب وبالجرم المشهود. ويوم سفر أعضاء الوفد إلى دمشق كانت سلطات الاحتلال قد أقامت الحواجز الأمنية على جميع الطرقات المؤدية إلى البقاع ودمشق بانتظارهم. وفيما يلي وصف لأهم ما جرى لهم، كما رواه أحدهم إلياس طنوس الحويك.

الموقوفون في كمين المديرج:

قال إلياس الحويك: «**وفي الساعة الثالثة بعد ظهر السبت في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠ ركبت مع عمي سعد الله الحويك السيارة من بعبدا وتوجهنا إلى صوفر. وكان قد سبقنا إليها فؤاد عبد الملك وإلياس الشويري، فمررنا بهما وسرنا معاً. وعند مفرق المديرج ـ عين زحلتا وجدنا مفرزة من الجند السنغالي ورأينا حبلاً منصوباً يقطع الطريق على المارة، فاستوقفنا الضابط وطلب منا إجازة مرور، فجاوبناه بأن ليس معنا إجازة. فأوعز إلى جنديين بأن يرجعانا إلى صوفر. وفي الطريق التقينا بسيارة فؤاد عبد الملك وإلياس الشويري ومعهما مخول القاصوف. فصعد أحد الجنديين إلى سيارتهم ورجع بهم إلى صوفر. وبعد هنيهة وصل القومندان لابرو حاكم لبنان العسكري بصحبة داود عمون أحد أعضاء المجلس الإداري في ذلك العهد ووصل بعده خليل عقل وابنه رشيد ووراءَهما سيارة فيها سليمان كنعان. وكان عند وصوله لأول صوفر معه رفيقان رياض الصلح وابنه مارون غادراه حينما أبلغه أحدهم خبر اعتقال رفاقه.**

وأرسلونا بعد ذلك إلى بيروت، وساروا بنا تواً إلى بيت حبيب باشا السعد حيث كان الكولونيل نياجر (Nieger) وضابطان وحبيب باشا السعد والمسيو كاريت (Carette) مدير الأمن العام. وسأل الكولونيل كلاً منا عن

---

(٥٦) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٢١.

اسمه وقال لقد أقدمتم على عمل خطير فيه خيانة لوطنكم. وقد عرفنا هذا الأمر، وأمر الجنرال غورو بالقبض عليكم. فأراد خليل عقل أن يتكلم إلا أن الكولونيل انتهره قاطعاً كلامه وقال لمدير الأمن تسلم هؤلاء وأشار إلينا بالخروج. فساروا بنا إلى سراي البرج وأدخلوا كلاً منا إلى غرفة خاصة وكانت الساعة التاسعة ليلاً. ولا تسل عن تلك الليلة النابغة التي قضيناها. فقد كان اضطراب الفكر وتعب الجسم والنعاس والحر والجوع تجعلنا كالمنزول به. ولم يكن أحد من رجال الشحنة [ولعل المقصود هو الثكنة] أو غيرهم يجرؤ على النظر إلينا لأنهم كانوا قد صوروا للجميع أننا خونة للوطن، وأننا قصدنا أن نبيعه للملك فيصل ببضعة دريهمات وبات الجميع ينتظرون معاقبتنا بالموت»(٥٧).

الموقوفون الآخرون:

كان محمود جنبلاط ومحمد الحاج محسن قد سمعا أن طريق صوفر مقطوعة فقصدا زحلة عن طريق ضهور الشوير، ولكن حاجزاً أمنياً فرنسياً اعتقلهما على هذه الطريق. وفي زحلة اعتقل يوسف البريدي عضو مجلس الإدارة وإبراهيم أبو خاطر القائم مقام السابق. كما اعتقل أيضاً في أماكن أخرى انطون الخوري حرب قائم مقام المتن السابق، وسعيد البستاني قائد الجند اللبناني السابق، وأمين أرسلان وفايز شهاب(٥٨). وقد جيءَ بهم إلى بيروت وأودعوا في مركز التوقيف بسراي البرج إلى جانب رفاقهم. ووضع كل واحد من الموقوفين في غرفة خاصة يحرسها جندي ومنعوا من الاتصال ببعضهم أو بمقابلة أي كان. وصباح الاثنين بدأ المحققون القضائيون باستنطاقهم وتفتيش حقائبهم تمهيداً لوضع القرار الظني وإحالتهم إلى المحكمة العسكرية لتبدأ محاكمتهم قبل نهاية الأسبوع بناءً على تعليمات من الجنرال غورو(٥٩).

---

(٥٧) المصدر ذاته، ص٩٢٣ ـ ٩٢٤.

(٥٨) جريدة «**البرق**»، العدد ١٠٤٤، في ١٣ تموز ١٩٢٠، ص٢، وكذلك العدد ١٠٤٥، في ١٥ تموز ١٩٢٠، ص١.

(٥٩) المصدر ذاته، راجع هذه التفاصيل في العدد ١٠٤٣ الاثنين ١٢ تموز، ص٢؛ والعدد ١٠٤٤، الثلاثاء ١٣ تموز ١٩٢٠، ص٢؛ والعدد ١٠٤٥، الخميس ١٥ تموز ١٩٢٠، ص١.

إجراءات إدارية:

بعد توقيف أعضاء مجلس الإدارة ومرافقيهم عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التي اعتبرتها ضرورية لمواجهة ذلك الظرف العصيب. فأقفلت المسالك، وقطعت الطرقات، وكثفت عليها الدوريات العسكرية والحواجز الأمنية في الأيام الأولى بعد الحادث احترازاً من أية ردة فعل قد يحاول القيام بها بعض أنصار الزعماء الموقوفين(٦٠)، وعطلت حرية الصحافة إذ أعادت فرض الرقابة على الصحف والمنشورات(٦١) التي لم يكن قد مضى على إلغائه أكثر من عشرة أشهر(٦٢).

حل مجلس الإدارة:

كان توقيف أعضاء مجلس الإدارة قد تم مساء السبت ١٠ تموز، وصباح الاثنين في ١٢ منه أصدر المندوب السامي الجنرال غورو القرار رقم ٢٧٣، وهو بالنص التالي:

«إن الجنرال غورو الكوميسار العالي للجمهورية الفرنساوية وكيليكيا والقائد العام لجيش الشرق

بناءً على مرسوم رئيس الجمهورية المؤرخ في تشرين الأول سنة ١٩١٩

وبناءً على القرار الصادر في تاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩١٩ المتعلق بتنظيم إدارة المنطقة الغربية من بلاد العدو المحتلة

ولما كانت الشكوى الموجهة ضد بعض أعضاء المجلس الإداري لا تسمح لهم بمتابعة القيام بوظيفتهم. ولما كان بناءً على ذلك انعقاد المجلس

---

(٦٠) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٢٥.

(٦١) جريدة «**البرق**»، العدد ١٠٤٥، الخميس ١٥ تموز ١٩٢٠، ص٢. وفيه نص القرار رقم ١٤١٧ الصادر عن الكولونيل نياجز المندوب الإداري للمنطقة الغربية.

(٦٢) جريدة «**البشير**»، العدد ٢٤٧٢، الخميس ١٨ أيلول سنة ١٩١٩، ص٢. وفيه أن الرقابة على الصحف ألغيت ابتداءً من ١٨ أيلول ١٩١٩.

للمداولات غير ممكن نظراً للنقص في عدد الأعضاء

وبناءً على اقتراح حاكم لبنان الإداري

وبناءً على موافقة الكولونيل نياجر المندوب الإداري للمنطقة الغربية قرر ما يأتي:

البند الأول ـ لقد ألغي مجلس إدارة لبنان لعدم استطاعته القيام بوكالته.

البند الثاني ـ تقوم مقام مجلس الإدارة وبذات الصلاحيات لجنة إدارية مؤقتة وذلك ريثما يعين النظام الأساسي للبنان الكبير ويمكن الشروع بالانتخابات العامة.

البند الثالث ـ سيصير فيما بعد تعيين أعضاء هذه اللجنة.

البند الرابع ـ السكرتير العام للكوميساريا العليا والمندوب الإداري للمنطقة الغربية وحاكم لبنان الإداري مكلفون كل ضمن صلاحياته تنفيذ منطوق هذا القرار.

بيروت في ١٢ تموز ١٩٢٠

الكوميسار العالي للجمهورية الفرنسية

الإمضاء: غورو»[٦٣]

تهديد اللبنانيين:

إضافة إلى حل مجلس الإدارة لجأت سلطات الاحتلال إلى تهديد المواطنين اللبنانيين وإرهابهم. فقد دعي رؤساء الدين وبعض الوجهاء من جميع الطوائف في بيروت إلى دار البلدية حيث وافاهم الكولونيل نياجر وخاطبهم باسم الجنرال غورو قائلاً ما معناه:

«لقد كنا فيما مضى نغض الطرف ونشمل بالعفو ونعامل بالرحمة بعض الذين كانوا يندفعون إلى الأعمال المخالفة. أما الآن وقد تقرر انتداب

---

(٦٣) جريدة «البرق»، العدد ١٠٤٤، الثلاثاء ١٣ تموز ١٩٢٠، ص١.

حكومة الجمهورية على سوريا كلها. . . فقد رأت الحكومة الفرنساوية أن من أكبر واجباتها إبدال خطة اللين بالخطة الصارمة العادلة. فعليكم إذن الإخلاد إلى السكينة وعدم التعرض لمصالح الحكومة. وليكن معلوماً أنه إذا حصل أقل حركة من أحد كبيراً كان أم صغيراً أو من جماعات، فليس لدى الحكومة سوى المدفع والبندقية»(٦٤).

حملة فرنسية متجنية على أعضاء مجلس الإدارة الموقوفين:

شنت السلطات الفرنسية حملة إعلامية واسعة فيها الكثير من التجني والمبالغة وطمس الحقائق بقصد تشويه مقاصد الموقوفين وتلويث سمعتهم وإثارة الرأي العام اللبناني ضدهم. افتتح هذه الحملة رأس السلطة الجنرال غورو ببيان موجه إلى اللبنانيين استهله بالقول:

«أيها اللبنانيون. إن بعض إخوانكم الذين لا يستحقون هذا الاسم أرادوا أن يصموا تاريخكم المجيد. . . بصحيفة عار وخيانة، إذ أنهم باعوا ضمائرهم بيع السلع إلى الحكومة التي كانوا يعتبرونها بالأمس كعدوة لبلادهم»(٦٥).

وأصدرت حكومة جبل لبنان بلاغاً وزعه قلم المراقبة على الصحف، وجاء فيه قولها:

«علمت الحكومة. . . أن بعضاً من أعضاء مجلس إدارة لبنان ارتشوا من الحكومة الشريفية وتهيأوا للذهاب إلى دمشق حتى يبيعوا هناك استقلال بلادهم رافضين وصاية فرنسا. . . وبعد التدقيق والاستنطاق ثبتت حقيقة الخيانة المحزنة. . . ولم تُبق الإقرارات التي تبعت الحادث أدنى شبهة على نوايا المتهمين الذين خانوا في وقت واحد وطنهم وفرنسا ولم يتأخروا عن بيع وجدانهم السياسي»(٦٦).

وقال القومندان لابرو، حاكم لبنان العسكري، بمناسبة ١٤ تموز العيد الوطني الفرنسي، ما يلي:

---

(٦٤) المصدر ذاته، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، السبت ١٧ والاثنين ١٩ تموز ١٩٢٠، ص٤.

(٦٥) المصدر ذاته.

(٦٦) المصدر ذاته، العدد ١٠٤٥، الخميس ١٥ تموز ١٩٢٠، ص٢.

«إنني آسف لما جرى من تهور سبعة من أعضاء المجلس الإداري الذين بعد أن كانوا قد جاهروا فيما مضى بمساعدة فرنسا... عادوا فعدلوا مدفوعين بعوامل شخصية وقرروا الذهاب إلى الشام ومنها إلى حيفا ثم إلى باريس فأميركا لأجل المطالبة بحماية عصبة الأمم»(٦٧).

يلاحظ أن هذه الحملة الإعلامية تعمدت التشهير بالموقوفين والطعن بوطنيتهم والتشكيك بأخلاقهم وذلك بالتركيز على إلصاق بعض التهم الخطيرة بهم مثل «أنهم ارتشوا»، و«باعوا ضمائرهم بيع السلع»، و«تهيأوا للذهاب إلى دمشق حتى يبيعوا هناك استقلال بلادهم»، و«خانوا في وقت واحد وطنهم وفرنسا»، و«لم يتأخروا عن بيع وجدانهم السياسي»، و«أرادوا أن يصموا تاريخكم المجيد بصحيفة عار وخيانة». وقد أكد بلاغ الحكومة أن جميع هذه التهم قد ثبتت ولم يبق أدنى شبهة بشأنها.

تنديد مراجع لبنانية بعمل مجلس الإدارة:

رأى الفرنسيون أن إلصاق التهم بأعضاء مجلس الإدارة، والشجب والإدانة لعملهم غير كافية ولا تعطي النتيجة المطلوبة منها إذا اقتصرت على المراجع الفرنسية وحدها مثلما لو شاركت في حملة الاستهجان والاستنكار هذه الزعامات الوطنية والقيادات السياسية اللبنانية. لذلك رحب الفرنسيون بالبرقيات ومضابط الاحتجاج التي أخذت ترد إليهم من بعض الجهات منددة بعمل أعضاء مجلس الإدارة ومؤكدة ولاءها لفرنسا وتأييدها للانتداب الفرنسي على لبنان. وقد ذهب الفرنسيون إلى أبعد من الترحيب بهذه العرائض إذ أنهم شجعوا أنصارهم على إرسال المزيد منها. فقد ورد في المقاطع الأخيرة من الرسالة الشديدة اللهجة التي وجهها الجنرال غورو إلى البطريرك الماروني على أثر حادث مجلس الإدارة قوله:

«لقد رأيت المطران مبارك الذي كان رأيه مطابقاً لرأيي، وقد وجه إلى رئيس مجلس الوزراء (الفرنسي) البرقية التي تجدون ربطاً نسخة عنها»(٦٨).

---

(٦٧) المصدر ذاته، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، السبت ١٧ والاثنين ١٩ تموز ١٩٢٠، ص١.

(٦٨) المصدر ذاته، العدد ١٠٤٥، الخميس ١٥ تموز ١٩٢٠، ص٢. وفيه نص البرقية التي قال فيها المطران مبارك «وإظهاراً لاستيائي... أثبت باسم غبطة البطريرك الماروني المقيم الآن في الجبل [أي في الديمان]».

وأظن أنه، بالنظر للسلطة العليا التي تتمتعون بها لدى الحكومة الفرنسية، فإنه سيكون من المفيد جداً أن ترسلوا أنتم أيضاً إلى المسيو ميللران برقية مماثلة»[٦٩].

وبالطبع لم يكن بوسع البطريرك في ذلك الظرف العصيب إلا أن يعمل «بنصيحة» الجنرال غورو، فوجه بتاريخ ١٤ تموز رسالة جوابية إلى الجنرال غورو[٧٠]، وبرقية إلى المسيو ميللران[٧١] تتضمنان الشجب لعمل أعضاء مجلس الإدارة والتأكيد على تعلق اللبنانيين بمحبة فرنسا ورغبتهم في الاستقلال في ظل انتدابها على بلدهم.

وكذلك أرسلت برقيتان بنفس المعنى، إحداهما من حبيب السعد رئيس مجلس الإدارة إلى رئيس جمهورية فرنسا[٧٢]، والأخرى من نسيب جنبلاط «باسم جميع دروز لبنان» إلى رئيس الوزراء ميللران[٧٣]. وفي الموضوع عينه أصدرت كل من جمعية الطوائف المسيحية[٧٤]، والبقية الباقية من أعضاء مجلس الإدارة[٧٥]، بيانين يتضمنان الشجب والإدانة. وكان ما يهم الفرنسيين من الحصول على هذه الإدانات الرسمية الكتابية أن يبرهنوا بواسطتها للرأي العام اللبناني والعالمي وللقضاء الذي سيمثل أمامهم المتهمون أمرين: أولاً، أن ما قام به أعضاء مجلس الإدارة المتهمون كان بدافع المصلحة الشخصية ولا يمثل إرادة الشعب اللبناني ومخالفاً لرغباته وتطلعاته. وثانياً، أن اللبنانيين جميعاً متعلقون بحب فرنسا ويطلبون المساعدة والانتداب الفرنسيين. وكان قلم المطبوعات في المندوبية الفرنسية

---

(٦٩) إبراهيم حرفوش، **دلائل العناية الصمدانية**، ص٦٣٨.

(٧٠) المصدر ذاته، ص٦٣٨ ـ ٦٣٩.

(٧١) جريدة **«البرق»**، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، السبت في ١٧ والاثنين في ١٩ تموز ١٩٢٠، ص٣.

(٧٢) المصدر ذاته، العدد ١٠٤٥، الخميس ١٥ تموز ١٩٢٠، ص٢.

(٧٣) المصدر ذاته، ص٢؛ أيضاً، حسن البعيني، **دروز سوريا ولبنان**، ص٧٩.

(٧٤) جريدة **«البرق»**، العدد ١٠٤٥، الخميس ١٥ تموز ١٩٢٠، ص٢.

(٧٥) المصدر ذاته، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، السبت في ١٧ والاثنين في ١٩ تموز ١٩٢٠، ص١.

يوزع هذه البرقيات والعرائض المؤيدة على الصحف ويطلب إليهم نشرها والتعليق عليها.

فيما كان تنفيذ هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإدارية الفرنسية آخذاً مجراه، كانت السلطات القضائية قد استكملت التحقيق مع الموقوفين، ووضعت قرار الاتهام، وإحالتهم على المحاكمة أمام محكمة عسكرية. وقد تم كل ذلك خلال أسبوع واحد بعد توقيفهم.

المحاكمة[1]

١ ـ في قاعة المحكمة

كانت محاكمة أعضاء مجلس الإدارة ورفاقهم المتهمين حدثاً فريداً مثيراً، ذكّر اللبنانيين بمحاكمات «الشهداء» أمام الديوان العرفي التركي في عاليه، في عهد جمال باشا، قبل أربع سنوات، خلال الحرب العالمية الأولى. فإنه لم يحدث أن مثُل أمام المحكمة في لبنان، بصفة متهمين وشهود، عدد من الحكام والنواب وكبار الموظفين والأعيان والزعماء السياسيين من وطنيين وفرنسيين ـ ناهيك عن المحامين والمشاهدين من علية القوم ـ مثل ذلك الحشد الذي شهدته قاعة المحكمة العسكرية بالسراي الصغير في ساحة البرج نهار السبت في ١٧ تموز سنة ١٩٢٠.

تألفت هيئة المحكمة العسكرية من الضباط ديبوي، وكليمنصو، ولابيير، برئاسة الكولونيل دي فوكريسون (M. de Vaucresson) وظهر في قفص الاتهام أعضاء مجلس الإدارة الثمانية الموقوفون وهم سليمان كنعان، وسعد الله الحويك، وخليل عقل، وإلياس الشويري، ومحمد محسن، ومحمود جنبلاط، ويوسف البريدي، وفؤاد عبد الملك. وظهر معهم المتهمون الآخرون وهم أمين إرسلان، وسعيد البستاني، ورشيد خليل عقل، وعارف النعماني، وإلياس طنوس الحويك.

وكان الشهود في هذه الدعوى المسيو ترابو (Trabaud) المستشار

(١) بشأن وقائع المحاكمة بتفصيل، راجع جريدة «البرق»، الأعداد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، السبت ١٧ والاثنين ١٩ تموز، و١٠٤٨، الثلاثاء ٢٠ تموز ١٩٢٠، أيضاً، جورج كرم، قضية لبنان، ص٣٩١ ـ ٤٣٧.

الإداري لولاية بيروت في المفوضية العليا، وحبيب باشا السعد، ونسيب جنبلاط، والمركيز دي فريج، والقومندان لابرو حاكم لبنان العسكري، وباترو طراد، وشارل قرم، وأيوب ثابت، وبطرس كرم، وأعضاء مجلس الإدارة عبد الحليم حجار، وداود عمون، ونقولا غصن، وكذلك المطران اغناطيوس مبارك راعي أبرشية بيروت المارونية، وألفرد سرسق رئيس جمعية الطوائف المسيحية.

وكدليل إثبات إضافي ضد المتهمين أمر رئيس المحكمة بقراءة رسالة البطريرك الماروني إلى الجنرال غورو، وبرقيته إلى رئيس الوزراء الفرنسي. كما قرئت عدة برقيات أخرى وردت إلى رئيس المحكمة من مقامات وقرى لبنانية احتجاجاً على عمل المتهمين.

وتولى الدفاع عن المتهمين المحامون شارل فابيا وعبد الله إسحق، وألبير قشوع، وشكري أرقش، ونجيب عبد الملك، وإميل يزبك، ونجيب خلف[٢].

بدأت المحاكمة صباح السبت، فعقدت هيئة المحكمة جلستين قبل الظهر وجلسة بعده، ثم استأنفت عملها نهار الاثنين بجلسة صباحية وأخرى بعد الظهر صدرت في نهايتها الأحكام.

٢ ـ التهم الموجهة إلى المتهمين

كانت التهم الموجهة إلى الموقوفين، والتي دارت حولها معظم الأسئلة التي طرحها رئيس المحكمة ومندوب الحكومة والمحامون على المتهمين، هي التهم الأربع التالية: (١) التنكر لفرنسا وعدم الإشارة في المضبطة إلى طلب الانتداب الفرنسي. (٢) وقبول الرشوة من مصدر خارجي، (٣) والاتصال بحكومة دمشق والاتفاق معها من وراء ظهر حكومة لبنان وسلطات الاحتلال الفرنسي، (٤) والتآمر المتمثل في وضع مضبطة سياسية سرية باسم مجلس الإدارة دون علمه، وفي الإدعاء زوراً بتمثيل الشعب اللبناني والإعراب عن مطالبه ورغباته من دون استشارة هذا الشعب

(٢) يوسف السودا، في سبيل الاستقلال، ص٢٩٤.

أو الحصول على تفويض رسمي منه. أما تهمة الخيانة التي كانت قد وردت على ألسنة بعض كبار المسؤولين الفرنسيين وردّدتها بعض الصحف والشخصيات اللبنانية فقد استبعدتها هيئة المحكمة ولم تأخذ بها لعدم وجود أدلة حسية تثبت أن المتهمين كانوا ينوون بالفعل بيع وطنهم أو التفريط بأرضه أو استقلاله(٣).

٣ ـ دفاع المتهمين عن أنفسهم

كان أول المتهمين الذي دعي للمثول أمام هيئة المحكمة سليمان كنعان. عرض مضمون المضبطة موضوع المحاكمة، وشرح الأسباب التي دعت أعضاء مجلس الإدارة إلى وضعها وإلى محاولة السفر إلى أوروبا لتقديمها إلى الدول العظمى، ونفى جميع التهم المنسوبة إليهم مؤكداً أن ما قام به هو وزملاؤه عمل وطني شريف يخدم المصلحة اللبنانية و«**يصادف استحسان اللبنانيين أينما كانوا**». ولم يختلف موقف المتهمين الآخرين في جوهره عن موقف سليمان كنعان في شيء. فبالنسبة إلى التهمة الأولى أكد أعضاء مجلس الإدارة أنهم ليسوا ضد فرنسا، وأنهم طلبوا مساعدتها أكثر من مرة في الماضي. وإن كانت المضبطة الأخيرة قد خلت من ذكر الانتداب الفرنسي فذلك عائد إلى قناعة الأعضاء المتهمين بأنه لم يبق من داع لذلك بعد أن قرر مؤتمر سان ريمو بشكل جازم ونهائي ذلك الانتداب على سوريا ولبنان.

وبخصوص تهمة الرشوة نفى أعضاء مجلس الإدارة أيضاً أن يكون هناك رشوة أو مرتشون. وقالوا إن سليمان كنعان استدان المال ووزعه عليهم كسلفة على رواتبهم عن خمسة أشهر. ولم تقتنع هيئة المحكمة بهذا التوضيح. ودار نقاش طويل حول هذا الموضوع كانت خلاصته أن سليمان كنعان قبض عشرة آلاف ليرة مصرية وحرر بها سنداً لأمر التاجر البيروتي عارف النعماني، ولكن النعماني لم يدفع المال من جيبه الخاص، ولم يحتفظ بالسند معه، لأن صديقه رياضاً الصلح هو الذي دفع المال وطلب

---

(٣) جريدة «البرق»، العدد ١٠٤٨، الثلاثاء ٢١ تموز ١٩٢٠، ص٢. هذا من كلام رئيس المحكمة ص٢.

إليه أن يحرر السند لأمره، وهكذا كان. أما من أين جاء رياض الصلح بالمال فلم يكن بالإمكان الحصول على جواب شافٍ عن هذا السؤال لأن رياضاً كان قد نجا يوم اعتقل رفاقه في صوفر، ولم يقع بعدها في قبضة الفرنسيين[٤]. وظهر أن هيئة المحكمة كانت تميل إلى الاعتقاد بأن المال كان مصدره الحكومة الشريفية في دمشق.

أما التهمة الثالثة المتعلقة بالاتصال مع دمشق فلم ير فيها أعضاء مجلس الإدارة ما يستحق المؤاخذة أو العقاب. فمحادثاتهم مع السوريين كانت لإقناعهم بالموافقة على استقلال لبنان وتوسيع حدوده، وقد نجحوا في ذلك. أما ذهابهم إلى دمشق فكان الغرض منه الوصول إلى ميناء حيفا والسفر منها إلى أوروبا دون عائق من أجل الدفاع عن المسألة اللبنانية. فأين الجريمة في ذلك؟

---

(٤) روى الدكتور عماد الصلح، وهو من أنسباء رياض الصلح الأقربين، للمؤلف كيف أن رياضاً نجا من الاعتقال يوم حادث مجلس الإدارة في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠، وذلك بناء على ما سمعه الدكتور عماد يروى عن هذه الحادثة في أوساط عائلة آل الصلح. قال: **«لما وصل رياض الصلح إلى صوفر وعلم أن القوات الفرنسية اعتقلت بعض أعضاء مجلس الإدارة في المديرج وتحاول اعتقال بعض الأفراد الآخرين حاول الهرب. وصدف في أثناء ذلك مرور القطار الحديدي المسافر من بيروت إلى دمشق وهو يسير ببطء شديد في المناطق الجبلية. فقفز رياض من مكمنه في موقع مرتفع بجانب خط السكة الحديدية إلى سطح إحدى القاطرات وانبطح عليه من دون أن ينتبه إليه أحد. وبقي رياض على هذه الحال حتى وصل القطار إلى منطقة البقاع التي كانت تحت إدارة الحكومة العربية في دمشق. وهكذا نجا من الاعتقال»**.

ويذكر الدكتور هلال الصلح هذه الحادثة بشكل مختلف في كتابه الجديد «تاريخ قضية ورجل ـ رياض الصلح» الصادر سنة ١٩٩٣. فهو يقول في الصفحة ٤٣ ما يلي: «فنصبت [السلطات الفرنسية] كميناً للوفد المتوجه إلى دمشق بالقطار وقبضت على أعضائه [هنا يذكر أسماءهم] واستطاع رياض الصلح الفرار بحيلة إذ تسلل إلى عربة الدرجة الثالثة لإدراكه أن القوة الفرنسية لن تذهب إلى حد التفتيش عن أحد هناك». تبدو هذه الرواية ضعيفة ومشكوكاً في صحتها لبضعة أسباب منها، أولاً، أن الدكتور هلال الصلح لم يذكر المصدر الذي استند إليه. وثانياً لأن التفاصيل التي أوردها تكذبها الوقائع كما اعترف بها أعضاء مجلس الإدارة المذكورون أنفسهم في أثناء التحقيق والمحاكمة، وكما روتها بتفصيل الصحف اليومية آنئذٍ. فأعضاء مجلس الإدارة لم يتوجهوا إلى دمشق مجتمعين، كما يذكر الدكتور هلال، بل توجهوا متفرقين لأسباب أمنية. وهم لم يركبوا القطار بل استخدموا السيارات، وهذا ما فصلناه في الفصل السابق.

بقيت تهمة التآمر، وقد نفاها أعضاء مجلس الإدارة كذلك. قالوا إن موضوع المضبطة، وهو أن يذهب أعضاء مجلس الإدارة بأنفسهم إلى أوروبا لعرض القضية اللبنانية على الدول العظمى والمطالبة باستقلال لبنان الكبير التام المطلق، ليس جديداً. فقد بحث هذا الأمر أكثر من مرة ووافق عليه جميع الأعضاء بمن فيهم حبيب السعد وداود عمون. ثم أضاف سليمان كنعان قوله:

«**إلا أنه لما كان لا جرأة أدبية لهم [يقصد أعضاء مجلس الإدارة الآخرين] على العمل من عند أنفسهم استشاروا المسيو بيكو قومسير فرنسا العالي في ذلك الحين فمنعهم من تنفيذ هذه الفكرة، ولذلك توقف تحقيقها**»(٥).

لذلك لم ير المتهمون فائدة من طرح الفكرة مجدداً على أولئك الأعضاء. ولما كانوا هم يشكلون أكثرية أعضاء المجلس فقد استعملوا حقهم القانوني واتخذوا قرار السفر، وليس في ذلك مؤامرة أو تآمر على أحد. أما اتهامهم بالتآمر على الشعب اللبناني وتزييف إرادته فقد نفوها أيضاً وقالوا إن الإشاعات التي أطلقت ضدهم حجبت الحقيقة وضللت اللبنانين، «**وأن مطاليبنا الآن هي نفس مطاليبنا الأولى، وأن المضبطة الموضوعة لم يعرفها غبطة البطريرك والشعب**(٦)، **ولو عرفوها لما أنكروها**»(٧).

ولما كانت هيئة المحكمة قد أخذت عليهم أنهم لم يسألوا الشعب عن إرادته بهذا الخصوص أجاب سليمان كنعان بقوله: «**إذا كان هذا الأمر يوجب المحاكمة، فكان يجب محاكمتنا في أول الاحتلال لأننا في ذلك الحين وضعنا قراراً [يتضمن طلب الانتداب الفرنسي] ولم نخابر أحداً ولم نسأل الشعب رأيه**»(٨).

---

(٥) جريدة «البرق»، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، السبت ١٧ والاثنين ١٩ تموز ١٩٢٠، ص٢.

(٦) لم تكن السلطات الفرنسية قد نشرت المضبطة ولا عرف اللبنانيون مضمونها على حقيقته.

(٧) من كلام إلياس الشويري في المحكمة. جريدة «البرق»، العدد ١٠٤٦ ـ ١٠٤٧، السبت ١٧ والاثنين ١٩ تموز ١٩٢٠، ص٣.

(٨) المصدر ذاته، ص٣.

٤ ـ شهادات الشهود

بعد أن انتهت المحكمة من استجواب المتهمين طلبت الشهود ليدلوا بشهاداتهم. ولم يكن أحد منهم قد اطلع على المضبطة موضوع الدعوى. واختلف الشهود في تقييمهم عمل المتهمين. بعضهم أدانهم بشدة، وبعضهم أيدهم بتحفظ، واتخذ الباقون موقفاً وسطاً بين بين. وبالطبع كانت شهادة الضباط الفرنسيين في غير صالح المتهمين. وكان أول الشهود من الوطنيين حبيب السعد الذي قال إنه «**لم يشاهد من الأعضاء إلا كل إخلاص ووطنية ومحبة للبنان وفرنسا**». ولما أعطيت إليه المضبطة قرأها وعلق عليها بقوله: «**إنه لا ينقصها إلا مسألة الانتداب**»(٩).

ويظهر أن شهادة حبيب السعد لم ترق لرئيس المحكمة بدليل ما جرى إثر ذلك عندما دعي المركيز دي فريج للإدلاء بشهادته، فقال، رداً على سؤال وجهه إليه الرئيس، أن المتهمين «**يستحقون كل احتقار وترذيل. وإني من يوم توقيفهم إلى اليوم قابلت عدداً كبيراً من الناس وكلهم أظهروا لي اشمئزازهم**». ولما سأله محامي الدفاع الأستاذ شارل فابيا الفرنسي إن كان يعرف مطالب المتهمين، أجاب، «**كلا، لا أعرفها، ولكني أشجبها وأحتقرها ما دامت ذاهبة بغير وساطة الحكومة الفرنسية**». فعلق المحامي فابيا على ذلك قائلاً، «**إذن لتسمح لي هيئة المحكمة أن أصرح لحضرة الشاهد أنه لا يقدر أن يشجب أو يحتقر عملاً لا يعرفه**». ولكن رئيس المحكمة اتخذ موقفاً مغايراً لموقف المحامي، إذ أنه التفت إلى الشاهد وقال له بانفعال ظاهر، «**إني كضابط فرنسي أشكرك على عواطفك النبيلة، وأؤكد لك أن صدى صوتك يتردد في فرنسا، وأن غير يدي ستهز يدك وتشكرك على تصريحك هذا الذي يبرهن باخلاص ونبل أخلاق وشهامة**»(١٠).

إن هذا التصريح المنحاز ضد المتهمين وضع الشهود في موقف بالغ الدقة والحرج، وأصبح قول الحق، إذا كان مخالفاً لرأي رئيس المحكمة،

---

(٩) المصدر ذاته، العدد ١٠٤٨، الثلاثاء ٢٠ تموز ١٩٢٠، ص١.

(١٠) بشأن هذا الحوار راجع، جريدة «البرق»، العدد ١٠٤٨، الثلاثاء ٢٠ تموز ١٩٢٠، ص١.

مجازفة سياسية لا يقدم على مثلها إلا من أوتي قدراً عظيماً من الشجاعة والجرأة الأدبية والاستقلال في الرأي. وقد برهن المطران أغناطيوس مبارك في شهادته عن امتلاكه هذه الصفات حين أجاب عن سؤال وجهه إليه رئيس المحكمة بشأن المتهمين بقوله، «**إن ضميري يقول لي بناءً على أعمالهم وتاريخ حياتهم السابق أنه لا يمكن إرشاؤهم لبيع استقلال لبنان بأي مبلغ كان**». عندئذٍ طلب سليمان كنعان من هيئة المحكمة أن تطلع المطران مبارك على المضبطة ليقرأها ويبدي رأيه بشأنها. فوافقت المحكمة على طلبه. وبعد الاطلاع على المضبطة قال المطران مبارك، «**كنت في الجبل لما وقع الحادث. وبلغتنا إشاعة هناك أن الأعضاء ذاهبين إلى دمشق لبيع لبنان. فكان التأثير عظيماً، وأرسلت تلغرافي الاحتجاج. أما بعد قراءَة هذه الشروط فأرى أن طلبهم الاستقلال هو مطلبنا في الوفد الثاني، وأن قولهم عن حياد لبنان هو موافق لأننا نريد أن نعيش بسلام. ولا أدري لماذا تركوا مسألة الانتداب**»[11].

٥ ـ مرافعات المدعي العام ومحامي الدفاع

بعد انتهاء الشهود من الادلاء بشهاداتهم ألقى المدعي العام الفرنسي مطالعته طالباً تجريم المتهمين «**بالخيانة والمؤامرة بين المأمورين والإرتشاء**»[12]، وإنزال أشد العقوبة بهم. وفي الساعة الثالثة بعد ظهر الاثنين ١٩ تموز عادت المحكمة إلى الانعقاد للاستماع إلى مرافعات محامي الدفاع. وكان هؤلاء قد اعترضوا على صلاحية المحكمة للنظر في هذه الدعوى، وعلى خرقها نصوص البروتوكول اللبناني وتجاهلها حصانة أعضاء مجلس الإدارة. ولكن هيئة المحكمة ردت جميع هذه الاعتراضات ولم تأخذ بأي منها. ودافع المحامون عن المتهمين، فنفوا التهم المنسوبة إليهم، وحاولوا أن يبرهنوا بالنصوص القانونية والمنطق السليم أن ما قام به المتهمون لا يشكل جرماً ولا يستوجب عقاباً، وبالتالي طلبوا لهم البراءَة.

---

(١١) المصدر ذاته، ص٢.

(١٢) المصدر ذاته، ص٢.

٦ ـ سليمان كنعان يحدد أسباب تحرير المضبطة

بعد انتهاء محامي الدفاع سأل رئيس المحكمة المتهمين إن كان عندهم ما يريدون أن يضيفوه، فوقف سليمان كنعان وتلا بياناً ذكر فيه الأسباب التي دعت المتهمين إلى كتابة المضبطة، فقال:

«لما رأينا أن بيروت وطرابلس وصيدا المدن اللبنانية التي تهم اللبنانيين أكثر من كل سوريا لا تعطى للبنان. وإن لبنان لا يكون دولة ذات مرافيء حرة ولها ما للممالك الحرة من الحقوق، وأن الاستقلال الذي ينشده اللبنانيون والذي تعبت ألسنتنا في طلبه لم ينل منه شيئاً بل بقينا على حالنا السابقة وأبدل حاكمنا المسيحي فقط إما بحاكم افرنسي أو وطني، وأن لبنان سوف لا ينال إلا القسم الضئيل من البقاع وأصبح لبنان الكبير اسماً بلا مسمى، وأن الأموال الأميرية في لبنان زيدت من ٣٥ ألف ليرة إلى ٢٠٠ ألف ليرة وهذا مضر بالشعب، وأن الخدمة العسكرية بدأت فيه بالتطوع والأهالي لا طاقة لهم على احتمال هذه الخدمة، وأن خلافنا مع الداخلية أوجب هذه المشاكل والمذابح، وأن الأمير فيصلاً هو على اتفاق مع الحكومة الفرنساوية وقد تعهد باقناع سوريا بالانتداب الفرنساوي ولاعتبارات سياسية بقي هذا الأمر مكتوماً ولا أقدر أن أقول أكثر من ذلك، وأن الأمة الفرنساوية الكريمة التي لا تبخل بمساعدتنا هي في مجالسها تطلب من الحكومة أن تشكل من لبنان مملكة بعد أن يضم إليه ما سلخ منه وأننا لم ننل إلى الآن إلاّ الآمال وأن جمعيتنا الوطنية لم تتألف، رأينا من واجبنا الذهاب إلى باريس للمطالبة بحقوقنا لأننا مسؤولون عنها أمام الشعب وإذا أرادت الحكومة أن تكذبني فلتعلن ضم بيروت وطرابلس وصيدا إلى لبنان وتعلن أنه مملكة مستقلة وأنا راضٍ عن طيبة خاطر بأشد حكم يصدر علي»(١٣).

وعلى الأثر انسحبت هيئة المحكمة من القاعة للمذاكرة واختلت طيلة ساعة ونصف الساعة للتداول وإصدار الأحكام.

---

(١٣) المصدر ذاته، ص٢.

٧ ـ الأحكام

لم يشفع بالمتهمين لدى هيئة المحكمة دفاعهم عن أنفسهم، ولا شهادات الشهود ودفاع المحامين. فالدعوى لم تكمن قضية قانونية صرفة، بل مسألة سياسية بالدرجة الأولى. فقد كان الفرنسيون مستائين من المتهمين لإصرارهم على طلب استقلال لبنان المطلق، وحصر التدخل الفرنسي في الشؤون اللبنانية بأضيق نطاق ممكن. لذلك اتخذوا من قضية المضبطة ذريعة لتلطيخ سمعة هؤلاء الزعماء، وإضعاف نفوذهم وإبعادهم عن المسرح السياسي ردحاً من الزمن، وجعلهم عبرة رادعة لكل من تسول له نفسه أن يقاوم سلطات الانتداب أو يعارض مخططاتها السياسية في الشرق الأدنى. من هذا المنطلق يمكن تفسير الشدة التي اتصفت بها الأحكام التي أصدرتها هيئة المحكمة على المتهمين. وقد جاءَت على الوجه التالي:

خليل عقل: عشر سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، وإرجاعه ١٤٠٠ ليرة مصرية، مع دفع غرامة قدرها ٢٨٠٠ ليرة مصرية.

فؤاد عبد الملك: عشر سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، وإرجاعه ٨٠٠ ليرة مصرية، مع دفع غرامة قدرها ١٦٠٠ ليرة مصرية.

سليمان كنعان: عشر سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، وإرجاعه ١٤٠٠ ليرة مصرية، مع دفع غرامة قدرها ٢٨٠٠ ليرة مصرية.

سعد الله الحويك: ثماني سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، وإرجاعه ١٤٠٠ ليرة مصرية، مع دفع غرامة قدرها ٢٨٠٠ ليرة مصرية.

محمد محسن: ثماني سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، وإرجاعه ١٤٠٠ ليرة مصرية، مع دفع غرامة قدرها ٢٨٠٠ ليرة مصرية.

محمود جنبلاط: سبع سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، وإرجاعه ١٤٠٠ ليرة مصرية، مع دفع غرامة قدرها ٢٨٠٠ ليرة مصرية.

إلياس طنوس الحويك: ست سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، وإرجاعه ٢٠٠ ليرة مصرية، مع دفع غرامة قدرها ٦٠٠ ليرة مصرية.

إلياس الشويري: عشر سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، وإرجاعه ١٥٠٠ ليرة مصرية، مع دفع غرامة قدرها ٣٠٠٠ ليرة مصرية.

رشيد خليل عقل: ثماني سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف.

أمين أرسلان: ست سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف.

سعيد البستاني: عشر سنوات نفي.

وأعلنت براءة يوسف البريدي على شرط أن لا يظهر دليل جديد عليه. وأطلق سراحه.

أما عارف النعماني فقد التأمت هيئة المحكمة في جلسة خاصة لمحاكمته نهار الأربعاء ٢١ تموز، وقضت بسجنه سنتين وبتكليفه دفع غرامة مالية مقدارها ١٢٥٠٠ ليرة سورية (أي ما يعادل حوالي ٥٢٠٠ ليرة مصرية)[١٤].

بعد أربع وعشرين ساعة على صدور الأحكام، أي مساء الثلاثاء في ٢٠ تموز أبعد الأشخاص الأحد عشر المحكوم عليهم بالنفي إلى جزيرة ارواد، مقابل مدينة طرطوس على الساحل السوري، وكانت تحت الاحتلال الفرنسي. احتجزوا فيها حتى ٣١ آب سنة ١٩٢٠، ثم نقلوا منها إلى جزيرة كورسيكا حيث أمضوا حوالي ثمانية أشهر. وفي أواسط أيار سنة ١٩٢١ نقلوا منها إلى محطتهم الثالثة والأخيرة في باريس.

٨ ـ الصمت في لبنان

قابل اللبنانيون حكم المحكمة العسكرية على أعضاء مجلس الإدارة ورفاقهم، وسوقهم إلى المنفى، بصمت ووجوم. ولم تبدر منهم أية ردود فعل قوية دفاعاً عنهم، أو تضامناً معهم وتأييداً لموقفهم. وقد أثار هذا الاهمال مشاعر الأسى والخيبة والعتب في نفوس المنفيين إذ وجدوا أن مواطنيهم قد تخلوا عنهم في محنتهم ووقفوا في **«صمت عجيب يتفرجون على الضحية بدون أن يجودوا عليها بكلمة ترحُّم على الأقل»**[١٥]. والواقع هو

---

(١٤) المصدر ذاته، العدد ١٠٤٩، الأربعاء ٢١ تموز ١٩٢٠، ص١. وفيه تفاصيل محاكمة عارف النعماني.

(١٥) من رسالتين من إلياس الشويري من منفاه في كورسيكا إلى يوسف السودا في مصر، الرسالة الأولى بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٢٠، والرسالة الثانية بتاريخ ١٢ شباط ١٩٢١. راجع يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢٩٠ ـ ٢٩١ وص٣١٢.

أن الرقابة الصارمة المفروضة على الصحف منعت نشر أي شيء من هذا القبيل تحت طائلة التعطيل والمحاكمة، كما أن الزعماء السياسيين لزموا الصمت حيال هذا الموضوع حتى لا يدمروا مستقبلهم السياسي ويجعلوا أنفسهم هدفاً لنقمة الفرنسيين وبطشهم كما حصل لأعضاء مجلس الإدارة. ولكن هذا لا يعني أن كثيرين منهم لم يكونوا في قرارة نفوسهم يقدرون عمل أعضاء مجلس الإدارة ويعطفون عليهم ويعتبرون أن المحاكمة نفسها وما ارتكب فيها من تجاوزات ومخالفات للأصول والأعراف كانت نذير سوء وطالع شؤم في فجر عهد الانتداب. مثال ذلك ما دونه في مذكراته عن هذا الحادث بعد عدة سنين أحد كبار رجال الإدارة والقضاء في ذلك العهد، حيث قال:

«أحيل الأعضاء الموقوفون إلى مجلس حربي فرنسي وبديء بمحاكمتهم فوراً في جو من الإرهاب، واستمرت المحاكمة يومين كاملين، جرت فيها ظواهر لا تمت إلى حرية القضاء بسبب، وقد تفوه الكولونيل دي ڤوكريسون رئيس المحكمة، وحذا حذوه النائب العام العسكري، بعبارات تهديد وتحقير للأعضاء المحاكمين، ولم يتحرج الرئيس المذكور عن تعنيف شهود الدفاع وتذعيرهم، ولا تورع عن تملق شهود الحق العام وتهنئتهم على حبهم لفرنسا.

ولم يأخذ المجلس الحربي بدفاع وكلاء المتهمين، ولا باعتراضهم القانوني على صلاحياته، ولا باعتراضهم على خرقه لنصوص البروتوكول (الدستور) اللبناني، ولمباديء الحقوق الدولية، وكان الكولونيل دي ڤوكريسون يرد الاعتراضات تباعاً غير آبه لمنطقها وصوابها القانوني... ولم تلبث المحاكمة، على رغم ما جرى فيها من طغيان، أن كشفت بعض الحجاب عن حقيقة «التهمة»، فقدر العقلاء والوطنيون المخلصون عمل أعضاء مجلس الإدارة، واستاؤوا من تصرف الاحتلال العسكري الفرنسي»[(١٦)].

٩ ـ ردود الفعل خارج لبنان

حاول المهاجرون اللبنانيون في مصر والأرجنتين أن يثيروا قضية

---

(١٦) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، ص١٠٦.

أعضاء مجلس الإدارة، وأن يعملوا لتبرئتهم والإفراج عنهم. فعقدوا الاجتماعات وأجروا المشاورات ونشرت صحفهم في القاهرة وبونس أيريس بعض المقالات والاحتجاجات حول هذا الموضوع[١٧]. ولكن النتائج العملية لتحركهم لم تكن ذات شأن. أما التحرك القوي المثمر فقد تركز في العاصمة الفرنسية، وشارك فيه معظم السياسيين اللبنانيين الموجودين هناك مثل أعضاء الوفد اللبناني الثالث برئاسة المطران عبد الله الخوري[١٨]، وأعضاء «الجمعية اللبنانية» الذين لعبوا دوراً بارزاً في هذا المجال. فقد ذهب مؤسس الجمعية وعميدها خير الله خير الله إلى جزيرة كورسيكا وقابل الزعماء المنفيين واطلع منهم على تفاصيل قضيتهم وحقيقتها[١٩]. ولما عاد إلى باريس قاد، بالتعاون مع آخرين، تحركاً قوياً واسعاً شمل الصحافة وقيادات الأحزاب وأركان الحكومة وزعماء الكتل في البرلمان شارحاً لهم حقيقة ما جرى في لبنان، وطالباً إليهم باسم العدالة الفرنسية المساعدة على إنصاف الزعماء اللبنانيين المنفيين وتبرئتهم واطلاق سراحهم ليعودوا إلى أسرهم ووطنهم.

١٠ ـ إطلاق سراح المنفيين

الإفراج عن الفوج الأول:

أعطت مساعي اللبنانيين الموجودين في باريس ثمارها، فوجهت عدة جهات رسمية وشعبية فرنسية نقداً شديداً للطريقة التي عالجت بها سلطات الاحتلال العسكري الفرنسي في لبنان مشكلة أعضاء مجلس الإدارة. ورأت الحكومة الفرنسية أن تتدارك الأمر بالحسنى، فنقلت المنفيين من جزيرة كورسيكا إلى باريس في أواسط أيار سنة ١٩٢١ تمهيداً للإفراج عنهم[٢٠].

---

(١٧) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢٦١ و٢٩٢ و٢٩٥.

(١٨) المصدر ذاته، ص٢٩٥.

(١٩) المصدر ذاته، وفيه صورة خير الله خير الله يتوسط المنفيين في مدينة كوته بجزيرة كورسيكا.

(٢٠) المصدر ذاته، ص٣٣٧، من رسالة من سليمان كنعان إلى شقيقته الأم جوزفين بتاريخ ١٧ تموز سنة ١٩٢١.

ولكن الجنرال غورو اشترط عليهم توقيع «ورقة» يأسفون فيها للخطأ الذي ارتكبوه[٢١]. فقبل بالتوقيع خليل عقل وابنه رشيد، وفؤاد عبد الملك، ومحمود جنبلاط، وإلياس الشويري، فأفرج عنهم وأعيدوا إلى لبنان. أما الآخرون وهم سعد الله الحويك وسليمان كنعان ومحمد محسن وسعيد البستاني وأمين أرسلان وإلياس طنوس الحويك فقد رفضوا توقيع «الورقة» لأنها، كما قالوا «**في اعتقادنا لا توافق كرامتنا ومصلحتنا**»[٢٢]. فلم يفرج عنهم ومنحوا إذن إقامة في باريس باستثناء سليمان كنعان الذي رفض استحصال إذن إقامة في باريس فأبعدته السلطات عن الأراضي الفرنسية إلى سويسرا في ٣ أيلول سنة ١٩٢١[٢٣].

الإفراج عن باقي المنفيين:

بعد اطلاق سراح نصف أعضاء مجلس الإدارة ورفاقهم المنفيين وسَّع سعاة الخير من لبنانيين وفرنسيين اتصالاتهم وكثفوا جهودهم من أجل الإفراج عن الباقين الذين رفضوا توقيع «فعل الندامة» التي اشترطه الجنرال

---

(٢١) المصدر ذاته، ص٣٣٧.

(٢٢) المصدر ذاته، ص٣٣٧.

(٢٣) المصدر ذاته، ص٣٥٥. والواقع أن هذا ما كان سليمان كنعان يبغيه ويسعى إليه. ذلك لأنه كان ينوي السفر إلى بعض البلدان للعمل من أجل المسألة اللبنانية. ففي سويسرا شارك بأعمال المؤتمر السوري الفلسطيني الذي عقد في جنيف من ٢٥ آب إلى ٢١ أيلول سنة ١٩٢١، وطالب المؤتمر بالاعلان عن استقلال لبنان التام. كما أنه وضع تقريرين بهذا الخصوص وقدم أحدهما لعصبة الأمم والآخر للمجلس الأعلى للحلفاء. وسافر بعد ذلك إلى برلين وفينا وروما والفاتيكان «**لمراجعة حكوماتها والحبر الأعظم وإبلاغ مشكلتنا للرأي العام في أوروبا**». وفي مطلع تشرين الثاني وصل إلى الولايات المتحدة الأميركية للغاية ذاتها. ويبدو أن سليمان كنعان أصبح في هذه الفترة يدعو للعودة إلى لبنان الصغير ذي الغالبية المسيحية. فقد جاء في خاتمة بيانه المقدم إلى عصبة الأمم قوله: «**نطالب بتثبيت المعاهدة التي وقعتها فرنسا وانكلترا وايطاليا والدول الكبيرة الأخرى... ولا نرضى بكل ما يسمونه انتداب أو معاونة أو وصاية أو حماية أو استعمار. فنحن شعب عدده خمسمائة ألف من السكان ومساحته خمس آلاف كيلومتر مربع. وبكلمة مختصرة نطلب دوام نظامنا الموضوع سنة ١٨٦١ مع الاعتراف بسيادتنا الوطنية واستبقاء ضمانة الدول التي وقعت على النظام ونطلب من الولايات المتحدة حيث يقيم نصف شعبنا أن تنضم إلى هذه الضمانة**». **عن يوسف السودا، في سبيل الاستقلال**، ص٣٦١.

غورو للعفو عنهم. وركز أنصار المنفيين دفاعهم على انتقاد الطريقة الفظة التي عالجت بها سلطات الاحتلال الفرنسي قضية أعضاء مجلس الإدارة، وبشكل خاص الأسلوب المتحيز الذي سيطر على جو المحاكمة. وساهم في توجيه هذه الانتقادات بعض الصحف والشخصيات البرلمانية المرموقة. وحاول الجنرال غورو أن يرد على تلك الحملة ويخفف من وقعها على الرأي العام فاعترف بأنه صحيح أن أعضاء مجلس الإدارة لا يستحقون مثل هذه المعاملة القاسية، ولكن الحالة السياسية في الشرق اقتضت تلك الشدة لتلقي الرعب في قلوب العناصر الثائرة، وتساعد على استتباب الأمن في البلاد. فرد عليه فكتور بيرار (Victor Berard) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ بأن مثل هذا الكلام محقر للأمة الفرنسية جمعاء، وأنه إذا لم يكن بإمكان فرنسا أن تعزز مكانتها في تلك البلاد إلا بمثل هذا الأسلوب المرفوض، فخير لها أن تنسحب من هناك. وأن ذلك لأفضل من التضحية برجال مثل أعضاء مجلس الإدارة الذين خدموا فرنسا وتعرضوا للاضطهاد على أيدي الأتراك بسبب محبتهم لها وتعلقهم بها[٢٤]. وفي جلسة مجلس النواب الفرنسي في ٢٠ تشرين الأول سنة ١٩٢١ ألقى النائب أندره برتون خطاباً جاء فيه قوله «**إن الطريقة التي حوكم بها مجلس إدارة لبنان هي طريقة مناقضة للقانون والعدل**». فرد عليه رئيس الوزراء أرستيد بريان (Aristide Briand) معترفاً بالواقع ومحاولاً أن يلتمس العذر للجنرال غورو بقوله، «**إن احترام الطرق القانونية أمر سهل في بلاد حرة، في وقت السلم، كما هي الحال في فرنسا. ولكن إذا وُجد قائد في بلاد مضطربة، وهو في كل حين عرضة للقتل، كما حصل مؤخراً. أنريد والحالة هذه أن تُحفظ كل المعاملات حفظاً تاماً كما لو كانت المسألة في فرنسا؟... هل هذا عدل؟**» فأجابه النائب برتون قائلاً، «**إذاً، يا حضرة الرئيس، فليعدموا الناس، لكن لا يقولوا إنهم يحاكمونهم**»[٢٥]. وفي أول كانون الأول سنة ١٩٢١ ألقى الشيخ فكتور بيرار محاضرة انتقد فيها محاكمة أعضاء مجلس الإدارة واحتج على

---

(٢٤) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٢٧ (حاشية).

(٢٥) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢٩٨ ـ ٢٩٩ نقلاً عن الجريدة الرسمية الفرنسية، العدد ٢١١، ص٣٦١٠ ـ ٣٦١١.

ما جرى فيها بلهجة شديدة قاسية[٢٦].

وفي كانون الثاني سنة ١٩٢٢ سقطت حكومة بريان وشكل الوزارة الجديدة رئيس الجمهورية السابق ريمون بوانكاره. فاغتنم المنفيون هذه المناسبة، وتوصلوا بمساعدة بعض أصحاب المكانة والنفوذ، إلى مقابلة الكاردينال ديبوى (Dubois) رئيس أساقفة باريس، والكردينال بودريار (Baudrillard) رئيس المعهد الكاثوليكي وأحد أعضاء المجمع العلمي الكبير وصديق بوانكاره، وشرحوا لهما بإسهاب قضيتهم وما تعرضوا له من ظلم. فاقتنع الزعيمان الروحيان بعدالة مطلبهم وبسطا الأمر للرئيس بوانكاره الذي أبدى كل استعداد لرفع الظلم وإحقاق الحق وإجراء العدل. وبعد أن درس القضية بعناية وموضوعية قرر إطلاق سراح المنفيين دون قيد أو شرط في أول كانون الثاني سنة ١٩٢٣ بعد أن قضوا في المنفى حوالي سنتين ونصف السنة[٢٧]. ويختم بشارة الخوري تعليقه على هذه الحادثة بالقول: «**وهكذا أسدل الستار على أول مأساة انتدابية فتحت عيون الكثيرين**»[٢٨].

١١ ـ نهاية المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي

بتسكير ملف حادث مجلس إدارة جبل لبنان في ٢٠ تموز سنة ١٩٢٠ انتهت المرحلة الأولى من تاريخ الاحتلال العسكري الفرنسي في لبنان. وقد استمرت اثنين وعشرين شهراً، ولم يتحقق خلالها شيء من المطالب التي تقدم بها اللبنانيون الاستقلاليون لمؤتمر الصلح وللدول الكبرى وفي طليعتها دولة فرنسا، باستثناء بعض الوعود المطاطة الغامضة.

وابتدأت المرحلة الثانية من الاحتلال العسكري والحكم الفرنسي المباشر باعلان «دولة لبنان الكبير»، وذلك في أثر معركة ميسلون التي وقعت بين الفرنسيين والسوريين في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠، فماذا كان من أمر هذه المرحلة الثانية؟.

---

(٢٦) نشرت جريدة «**العهد الجديد**» «آر نوفيل» الفرنسية خلاصة لتلك المحاضرة في عددها الصادر في ٦ كانون الأول سنة ١٩٢١، نقلاً عن يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢٩٩.

(٢٧) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٢٧، نقلاً عن إلياس طنوس الحويك.

(٢٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٠٧.

الباب الثاني

من إعلان لبنان الكبير إلى إعلان الجمهورية اللبنانية

١٩٢٠ ـ ١٩٢٦

إعلان دولة لبنان الكبير

١ ـ التطورات التي سبقت معركة ميسلون

النتائج العكسية لحادث مجلس الإدارة:

إن حادث مجلس إدارة جبل لبنان ساعد، عن غير قصد، في التعجيل بالوصول إلى اعلان دولة لبنان الكبير. فقد كانت خطة أعضاء مجلس الإدارة تهدف إلى تقليص السيطرة الفرنسية على لبنان، ولكن فشلها أعطى نتائج عكسية، وأفاد الفرنسيين على الصعيدين اللبناني والسوري. ففي لبنان اتخذ الفرنسيون من عملية مجلس الإدارة ذريعة لضرب المعارضة، ونفي زعمائها إلى خارج البلاد، وتحذير الناقمين الآخرين من مغبة التمادي في معارضة السياسة الفرنسية في لبنان. فخلت الساحة اللبنانية للفرنسيين الذين أحكموا قبضتهم عليها أكثر من أي وقت سابق.

وفي سوريا استغلت سلطات الاحتلال الفرنسي العسكري حادث مجلس الإدارة إعلامياً على أوسع نطاق، وحاولت أن تظهر للرأي العام اللبناني والعالمي أن الحكومة العربية في دمشق ذات طابع عدواني، وأنها تحيك المؤامرات، وتدفع الرشاوى، وتجند الأعوان والأنصار لمحاربة الوجود الفرنسي في سوريا ولبنان. ولا شك في أن وضع سوريا في قفص الاتهام بهذا الشكل كان تمهيداً متعمداً مدروساً، وتبريراً مسبقاً للحملة التي كان الجنرال غورو يُعدها لحسم الموقف مع سوريا عسكرياً، بعد أن بدا حل الخلافات الفرنسية ـ السورية متعذراً بالوسائل السلمية.

تفاقم الخلافات الفرنسية ـ السورية:

كانت الخلافات الفرنسية ـ السورية كثيرة وعميقة؛ كان منها القديم

المستمر مثل إصرار السوريين على الاستقلال المطلق، ورفضهم الانتداب الفرنسي على بلدهم رفضاً قاطعاً، ودعمهم الثوار الوطنيين لشن الهجمات على المواقع الفرنسية في المنطقة الغربية، ومضيهم قدماً في بناء جيش وطني قوي، وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على جميع المواطنين السوريين. وكان منها الخلافات المستجدة الطارئة مثل التقارب السوري ـ التركي، ورفض السوريين السماح للجيش الفرنسي باستخدام سكة حديد رياق ـ حلب، واستقدام التعزيزات العسكرية الفرنسية الكبيرة إلى المنطقة الغربية وتمركزها في مواجهة المنطقة الشرقية التابعة للحكومة العربية في دمشق، وغير ذلك مما سيأتي بيانه.

التقارب السوري ـ التركي:

كان الثوار الوطنيون الأتراك بزعامة مصطفى كمال قد أخذوا، ابتداءً من منتصف سنة ١٩١٩ يقاتلون لتحرير بلادهم من جميع الاحتلالات الأجنبية[١]، ومنها الاحتلال الفرنسي لمنطقة كيليكيا. وقد اتصلوا بالثوار الوطنيين ضد الاحتلال الفرنسي في شمال سوريا ومدوهم بالسلاح والعتاد[٢]. وفي أوائل سنة ١٩٢٠ ألحّ بعض الزعماء السوريين على زيادة التعاون والتنسيق بين العرب والأتراك لمحاربة الفرنسيين ومنعهم من تثبيت وجودهم في أية بقعة في الشرق الأدنى[٣]. وتحقيقاً لهذا الهدف أوفدت الحكومة العربية في دمشق مندوبين هما سعيد حيدر عضو المؤتمر السوري العام، وبديع بكداش أحد كبار العسكريين السوريين في مهمة سرية إلى تركيا غايتها الاتصال بممثلين عن مصطفى كمال والبحث معهم في إقامة تحالف عربي ـ تركي لمواجهة الهجمة الاستعمارية الأوروبية على تركيا والبلدان العربية. وتوصل المندوبون العرب والأتراك عبر مفاوضات مستفيضة إلى وضع مشروع اتفاق بهذا الخصوص لعرضه على المراجع

---

(١) كان الفرنسيون قد احتلوا كيليكيا، والإيطاليون منطقة أضنه، واليونانيون منطقة أزمير، والبريطانيون العاصمة الآستانة.

(٢) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٦٧.

(٣) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٥٥ ـ ١٥٦؛ أيضاً، جريدة «لسان الحال»، العدد ٢٦٤ ـ ٨٠١٤ في ٢٢ آذار ١٩٢٠، ص٢.

المسؤولة في البلدين لإقراره[٤]. وبالرغم من السرية التامة التي أحيطت بها المفاوضات فإن دوائر الاستخبارات الغربية استطاعت أن تعرف حقيقة ما يجري. وهذا ما أثار القلق في نفس ونستون تشرشل (Winston Churchill) وزير المستعمرات يومئذٍ، وحمله على التصريح في مجلس العموم البريطاني في ٢٢ آذار سنة ١٩٢٢ بما يلي:

«هناك جماعة من العرب تبدي تخوفاً من احتلال سوريا، وهي تميل الآن، ولأول مرة، لضم صفوفها، بطرق مختلفة، إلى الأتراك الوطنيين على أن قضيتهم واحدة مشتركة. وهكذا تتم وحدة بين قوتين كنا نفيد دوماً من انقسامهما لا من وحدتهما»[٥].

وكان هذا التطور الخطير في الموقف السوري أشد وقعاً على الفرنسيين منه على البريطانيين لأنهم هم المقصودون به بالدرجة الأولى. وكان من الطبيعي أن يفكروا في اللجوء إلى أية وسيلة ممكنة لمواجهته ودرء أخطاره.

مشكلة سكة حديد رياق ـ حلب:

بلغت حدة الخلافات الفرنسية ـ السورية ذروتها في أيار سنة ١٩٢٠. فعلى أثر التقدم الذي أحرزته قوات مصطفى كمال في كيليكيا أصبح موقف القوات الفرنسية هناك حرجاً للغاية وفي شبه حصار، مما استدعى إرسال الإمدادات العسكرية من المنطقة الغربية على وجه السرعة لإنقاذ الموقف

---

(٤) تضمن مشروع الاتفاق الذي توصل إليه المندوبون العرب والأتراك البنود الأربعة التالية:
«أولاً ـ يجري بعض التعديل في حدود سوريا الشمالية لا سيما في منطقة الموصل.
ثانياً ـ تنظيم جبهة مشتركة ضد الدول الغربية من معان إلى البحر الأسود.
ثالثاً ـ توضع القوات التركية والعربية تحت قيادة موحدة.
رابعاً ـ في حال إسفار الجهود المبذولة عن نصر ضد الغرب فإن العرب والأتراك يعيشون جنباً إلى جنب كل ضمن دولة مستقلة ولكن علاقاتهم تكون على ما كانت عليه العلاقات بين النمسا وهنغاريا قبل الحرب عندما كانتا داخل الأمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية. وتنظم هذه العلاقة بينهم اتفاقية مدتها خمسون سنة». راجع، زين زين، **الصراع الدولي**، ص٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٥) زين زين، **الصراع الدولي**، ص١٥٦، نقلاً عن:
Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 127, Fifth series, 1920, P. 186.

المتدهور. وكانت سكة حديد رياق ـ حلب أفضل وسائل النقل المتوفرة وأسرعها لهذه الغاية. ولكن هذا القسم من الخط الحديدي كان داخل المنطقة الشرقية الخاضعة لسيطرة الحكومة العربية في دمشق. وبتأثير وزير الحربية يوسف العظمة وبعض المسؤولين السوريين المتطرفين الآخرين رفضت حكومة دمشق طلباً من السلطات العسكرية الفرنسية بالسماح لها باستخدام سكة الحديد المذكورة لهذه الغاية(٦). ولاعتبارات عسكرية ومعنوية كان هذا الرفض أكثر مما كان الجنرال غورو مستعداً لقبوله أو التسليم به. فراح يستعد بشكل جدي وسريع لحسم الموقف عسكرياً مع سوريا.

اكتمال الاستعدادات العسكرية الفرنسية:

إن فرنسا لم تتوقف يوماً منذ بدء الاحتلال في خريف سنة ١٩١٨ عن تعزيز قواتها العسكرية في سوريا ولبنان. ففي أواخر سنة ١٩١٩ عينت الجنرال غورو مفوضاً سامياً مطلق الصلاحية وقائداً أعلى لجيوشها في الشرق. وفي النصف الأول من سنة ١٩٢٠ كانت الإمدادات الوفيرة من الجنود والأسلحة والذخائر وغيرها من العتاد العسكري تصل تباعاً كل بضعة أيام إلى مرفأ بيروت، مما حمل الجهات التي كانت ترصد وصول تلك الإمدادات إلى التساؤل عن السبب الحقيقي لاستقدامها(٧). والواقع أن عدد القوات الفرنسية في الشرق كان قد تضاعف عدة مرات خلال سنة ونصف السنة. فقد ارتفع من بضعة آلاف جندي في مطلع عهد الاحتلال بأواخر سنة ١٩١٨ إلى حوالي مئة ألف جندي في أواسط سنة ١٩٢٠.

عزل سوريا:

إلى جانب تعزيز قوتهم العسكرية سعى الفرنسيون إلى عزل سوريا

---

(٦) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٧١، أيضاً، ساطع الحصري، يوم ميسلون، ص٨٧.

(٧) راجع، مثلاً، جريدة «**البرق**»، العدد ١٠٣٠، في ٢٣ حزيران ١٩٢٠، والعدد ١٠٣٣، في ٢٨ حزيران، والعدد ١٠٣٦، في ١ تموز، والعدد ١٠٤٤، ٣ تموز ١٩٢٠.

وجريدة «**البشير**»، السنة ٥٠، العدد ٢٥٤٥، في ١٦ آذار ١٩٢٠، ص٣ والعدد ٢٥٨٥، في ٢٤ حزيران، ص٢، والعدد ٢٥٨٦، في ٢٦ حزيران ١٩٢٠.

سياسياً وعسكرياً تمهيداً لاستفرادها والانقضاض عليها. فانصرفوا أولاً إلى العمل لتعطيل علاقات الصداقة والتحالف القائمة بين الأمير فيصل وبريطانيا منذ سنة ١٩١٦. وبعد تنازلات سياسية وإقليمية مهمة قدمتها فرنسا لبريطانيا في الشرق تفاهمت الدولتان على أن تطلق كل منهما يد الأخرى في منطقة انتدابها ولا تتدخل في شؤونها الداخلية. وقد نجحت فرنسا بذلك في زعزعة العلاقات البريطانية ـ العربية وإضعافها. وظهرت نتيجة هذا التفاهم بين الدولتين العظميين بعد اتفاق ١٥ أيلول ١٩١٩ في الفتور وعدم الاهتمام اللذين أخذت بريطانيا تبديهما نحو فيصل فيما يتعلق بالمسألة السورية.

وتحولت فرنسا بعد ذلك إلى معالجة العلاقات العربية ـ التركية بقصد تطويقها وتعطيلها بعد أن كانت قد بدأت تتطور وتنمو. وكانت فرنسا قد اقتنعت بأنه خير لها أن تتخلى عن كيليكيا لمصطفى كمال وتنهي الحرب معه وتتفرغ لترسيخ وجودها في سوريا. وفي ٣٠ أيار سنة ١٩٢٠ عقدت الهدنة بين الطرفين(٨)، وبدأت فرنسا تسحب قواتها من كيليكيا جنوباً وتعزز بها مواقعها في المنطقة الغربية. وبعودة كيليكيا إلى تركيا بالتراضي والوفاق زالت الأسباب التي كانت تدفع مصطفى كمال إلى التحالف مع السوريين ومدهم بالسلاح والمساعدات. وبهذا الاتفاق الفرنسي ـ التركي استكمل الفرنسيون عزل سوريا التي أصبحت محاطة من جميع الجهات بفرنسا وحلفائها وأصدقائها الذين لم يعد بإمكان سوريا الاعتماد عليهم في مد يد المعونة الفعالة لها إذا ما وقعت الحرب بينها وبين فرنسا. وفي مثل هذه الحال أصبحت فرنسا مطمئنة إلى قدرتها على ضرب سوريا عسكرياً من دون أن تخشى أية مضاعفات إقليمية أو تعقيدات دولية(٩).

٢ ـ معركة ميسلون ونتائجها

غورو يمنع فيصلاً من السفر:

في أواخر حزيران سنة ١٩٢٠ كانت الخطة الفرنسية لضرب الحكومة

---

(٨) أنور الرفاعي وشاكر مصطفى، **العالم الحديث**، (دمشق، مطبعة العلوم والآداب، ١٩٥٠)، ص٥٢٦.

(٩) دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام**، ص٤٩١.

العربية في دمشق قد اكتملت، وبدأت مرحلة التنفيذ. فقد شرع الجنرال غورو، بناءً على تعليمات من الحكومة الفرنسية في باريس[١٠]، يحشد قوات كبيرة على خط الحدود بين المنطقتين الشرقية والغربية، وخصوصاً في البقاع. فقلق المسؤولون السوريون لهذا الحشد، وفسروه على أنه تحضير لهجوم وشيك على سوريا. وبالرغم من معارضة بعض أركان الحكم وكبار الزعماء[١١]، قرر فيصل السفر إلى باريس ولندن سعياً لمنع وقوع الحرب، ولإيجاد حل مقبول للمسألة السورية على أساس اتفاق كليمنصو ـ فيصل السابق[١٢]. فأوفد أحد كبار مستشاريه، الجنرال نوري السعيد، إلى بيروت ليطلع الجنرال غورو على قراره وليطلب مساعدته في إعداد ترتيبات السفر[١٣]. ولما قابل نوري السعيد غورو في ٩ تموز فوجيء بالموقف المتصلب الذي أبداه غورو. لقد رفض السماح لفيصل بالسفر إلى أوروبا ما لم يقبل مسبقاً بالإنتداب الفرنسي على سوريا، ويلبي المطالب والشروط التي قال غورو أنه سيوجهها إليه بعد بضعة أيام[١٤]. ولم يفت غورو أن يؤكد لنوري السعيد أنه إذا ما خطر لفيصل أن يسافر بغير طريق المنطقة الغربية فإن الحكومة الفرنسية قد لا تستقبله أو تتفاوض معه[١٥].

الإنذار الفرنسي:

في هذه الأثناء كان الجنرال غوابه (Goybet)، قائد الفرقة الثالثة في جيش الشرق التي أُعدت للزحف على دمشق، قد أتم جميع الاستعدادات وهيأ أوامره، ووقف في ١٤ تموز، يوم العيد الوطني الفرنسي، ينتظر الأمر ببدء الهجوم من القائد الأعلى الجنرال غورو[١٦]. وفي أثناء ذلك، أيضاً،

---

(١٠) المصدر ذاته، ص٤٩١.

(١١) بصورة رئيسية يوسف العظمة وكامل القصاب. راجع، يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٧٤.

(١٢) المصدر ذاته، ص١٧٥، أيضاً، ساطع الحصري، **يوم ميسلون، ص٨٩**.

(١٣) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص١٠٤.

(١٤) المصدر ذاته، ص١٠٤.

(١٥) يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٧٦.

(١٦) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٣٤٥، نقلاً عن مذكرات الجنرال غوابه المنشورة في «مجلة جيوش الشرق» «**Revue des Troupes du Levant**» الصادر في كانون الثاني سنة ١٩٣٧.

كان حادث مجلس إدارة جبل لبنان قد وقع على النحو الذي سبق تفصيله، واستغله الفرنسيون لتوجيه تهمة التآمر إلى سوريا، ولنشر غطاء إعلامي واسع لتبرير الرد الفرنسي القاسي. ففي ١٤ تموز وجه الجنرال غورو إلى «صاحب السمو الملكي الأمير فيصل» المذكرة الإنذار المتضمنة المطالب والشروط التي كان قد ذكرها لنوري السعيد قبل ذلك بخمسة أيام في بيروت. تألفت المذكرة من قسمين؛ تضمن القسم الأول منها عرضاً مستفيضاً للتهم التي وجهتها فرنسا إلى الحكومة العربية في دمشق بشأن المشاكل التي أثارتها في وجه الإدارة الفرنسية، والمخالفات والتعديات التي ارتكبتها مباشرة أو بالواسطة ضد أمن المنطقة الغربية واستقرارها. وتضمن القسم الثاني والأهم المطالب التالية:

١ ـ التصرف بسكة حديد رياق ـ حلب بصورة مطلقة، لإجراء النقليات التي تأمر بها السلطة الفرنسية، ويُضمن هذا التصرف بأن يراقب مفوضون عسكريون أفرنسيون جميع ما ينقل في محطات رياق وبعلبك وحمص وحماه وحلب، تعضدهم قوة مسلحة مخصصة بالمحافظة على المحطة، وباحتلال مدينة حلب التي هي مركز مواصلات هامة.

٢ ـ إلغاء التجنيد الإجباري، وتسريح القوى التي جندت بعد الأول من كانون الأول سنة ١٩١٩.

٣ ـ قبول الانتداب الفرنسي.

٤ ـ قبول العملة السورية التي أصدرتها الإدارة الفرنسية، وإلغاء جميع الأحكام التي تعيق عمل البنك السوري في المنطقة الشرقية.

٥ ـ تأديب المجرمين الذين كانوا أشد أعداء فرنسا.

وطلب غورو، أيضاً، في الرسالة المرفقة بالإنذار تغيير الحكومة القائمة لأن بقاءَها ينطوي على معنى العداء لفرنسا[١٧]. وختمت المذكرة بالإنذار الذي نص على:

---

(١٧) المصدر ذاته، ص١١١ و٢٨٣.

«إن هذه الشروط تقدم جملة، وينبغي قبولها جملة، فلا تجزأة، خلال أربعة أيام تبتديء من منتصف ليل ١٤ ـ ١٥ تموز وتنتهي في ١٧ منه. فإذا جاءني من سموكم قبل انقضاء هذا الموعد ما يُشعر بقبول هذه الشروط فينبغي أن تكون أوامركم قد صدرت في الوقت نفسه إلى السلطات المختصة بعدم معارضة جنودي الزاحفة لاحتلال المواقع المشار إليها سابقاً... وإذا لم يشعر سموكم في الوقت المحدد بقبول هذه الشروط، فأتشرف بإبلاغكم أن الحكومة الفرنسية ستكون مطلقة اليد في العمل. وفي هذه الحالة لا أستطيع أن أؤكد أن االحكومة الفرنسية ستكتفي بالضمانات المعتدلة المشار إليها أعلاه.

أما المصائب التي قد تحل بالبلاد، فلن تقع على عاتق فرنسا التي برهنت على تساهلها منذ زمن طويل ولا تزال تبرهن عليه، فحكومة دمشق هي التي تتحمل جميع مسؤولية الحلول المتطرفة، التي لا أنظر إليها إلا آسفاً، ولكني مستعد لها بعزم لا يتزعزع»[١٨].

ثم مددت مهلة الإنذار أربعة أيام أخرى حتى منتصف ليل ٢٠ ـ ٢١[١٩] تموز.

قبول الإنذار... ولكن:

انقسمت آراء المسؤولين في دمشق بشأن الرد على الإنذار بين موافق على قبوله، ورافض. وبعد مشاورات واسعة ومداولات مستفيضة مع مختلف الجهات، ورغبة منها في تجنيب البلاد ويلات حرب غير متكافئة، قررت الحكومة العربية أخيراً في عصر العشرين من تموز قبول الإنذار، وبادرت في الحال إلى تنفيذ الشروط الواردة فيه بدءاً بتسريح الجيش. وأرسلت برقية بهذا المعنى إلى الجنرال غورو قبل ست ساعات من انتهاء مهلة الإنذار. ولكن بسبب ما قيل عن انقطاع الأسلاك التلغرافية بين بلدتي الزبداني وسرغايا تأخر وصول البرقية بعض الوقت[٢٠]، فأصدر غورو الأمر

---

(١٨) المصدر ذاته، وفيه النص الكامل للمذكرة الإنذار، ص٢٨٤ ـ ٢٩٢.

(١٩) المصدر ذاته، ص١١١ و٢٩٣.

(٢٠) تأخر وصول برقية الحكومة العربية إلى غورو عن الموعد المحدد نصف ساعة حسب =

إلى الجيش بالزحف. وكان هذا الجيش قد احتل قبل بضعة أيام مواقع شتوره والمعلقة ورياق وجسر نهر الليطاني، فانطلق منها فجر ٢١ تموز باتجاه مجدل عنجر فوادي الحرير زاحفاً نحو دمشق. وفشلت جميع المحاولات التي بذلتها حكومة دمشق مع غورو لحمله على ايقاف الزحف ما دامت قد قبلت جميع بنود الإنذار(٢١). عندئذٍ، ومن باب الدفاع عن شرف الأمة وكرامتها، أكثر مما هو من باب الأمل بالانتصار(٢٢)، أسرع وزير الحربية نائب القائد العام يوسف العظمة إلى الجبهة ليتسلم القيادة الفعلية في الميدان، وليقيم التحصينات في خط الدفاع الأول في ميسلون، على بعد ٢٥ كيلومتراً غربي دمشق.

يوم ميسلون:

كان الجيش الفرنسي المهاجم كبير العدد، حسن التدريب، وفير الذخيرة والعتاد، ومزوداً بالعربات المصفحة والمدافع الثقيلة والطائرات الحربية(٢٣). وبالمقابل، كانت القوة العربية المدافعة في ميسلون تتألف من حوالي ثلاثة آلاف وخمس مئة مقاتل، معظمهم من المتطوعين المزودين بالبنادق(٢٤). وكانت عناصرها غنية بالعاطفة الوطنية الصادقة والحماسة والروح المعنوية العالية، وفقيرة في كل ما عدا ذلك من متطلبات الحرب والقتال(٢٥). وفي صبيحة ٢٤ تموز وصل الجيش الفرنسي الزاحف إلى ميسلون، فتصدت له القوة العربية ودارت بينهما معركة غير متكافئة، انتهت بُعيد الظهر بانتصار حاسم للفرنسيين. وتشتت شمل القوة العربية، تاركة

= رواية يوسف الحكم (راجع سوريا والعهد الفيصلي، ص١٨٤) وتأخرت ثلاث ساعات ونصف الساعة حسب قول الجنرال غورو (راجع ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص١٢١، و٣٣٣). ولعل هذا التقدير الأخير هو الأصح.

(٢١) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص١٢١ ـ ١٣١. وفيه عرض مفصل لهذه المحاولات.

(٢٢) المصدر ذاته، ص١٤١؛ أيضاً، يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٨١ و١٩٧.

(٢٣) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٣٤٣، نقلاً عن مذكرات الجنرال غوابه.

(٢٤) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥٦٤ (هامش).

(٢٥) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص١٠٨ ـ ١١٠؛ أيضاً، يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، ص١٨٠ ـ ١٨١.

وراءَها في أرض المعركة حوالي ٨٠٠ قتيل كان بينهم يوسف العظمة نفسه[٢٦]، وبلغت خسائر الفرنسيين ٥٢ قتيلاً[٢٧].

خروج فيصل من سوريا:

بعد معركة ميسلون أصبحت أبواب دمشق مفتوحة أمام الفرنسيين، فدخلوها في اليوم الثاني، ونشروا جنودهم في شوارعها وأحيائها. وبعد استقالة حكومة هاشم الأتاسي التي رفض الفرنسيون التعامل معها، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة علاء الدين الدروبي، أبلغت السلطات الفرنسية المحتلة الملك فيصل أنها ترفض بقاءَه في سوريا، وتطلب إليه مغادرتها خلال ثمان وأربعين ساعة، أي في ٢٨ تموز، ووضعت تحت تصرفه قطاراً خاصاً لينقله وحاشيته من دمشق إلى درعا، ومنها إلى فلسطين أو شرق الأردن. وقد توجه فيصل إلى حيفا حيث استقبلته وصحبه السلطات البريطانية بكل حفاوة وإكرام. وبذلك طويت صفحة العهد الفيصلي في سوريا، وفتحت صفحة جديدة هي صفحة عهد الانتداب الفرنسي.

٣ ـ تأسيس دولة لبنان الكبير

إعادة تنظيم سوريا:

بعد العمليتين الحاسمتين اللتين نفذهما الجنرال غورو في المديرج في ١٠ تموز، وفي ميسلون في ٢٤ منه ضد معارضي الانتداب الفرنسي، تمكن من بسط سيطرته الكاملة على المنطقة الشرقية، وأصبحت فرنسا بحكم هذا الواقع، واستناداً إلى مقررات مؤتمر سان ريمو، سيدة الموقف في المنطقتين الغربية والشرقية، أي لبنان وسوريا، وصاحبة الرأي والقرار بشأن مصيرهما السياسي وطبيعة العلاقات بينهما. ولهذا ما كادت تنقضي بضعة أيام على دخول الجيش الفرنسي مدينة دمشق حتى باشر غورو بتنفيذ عملية

---

(٢٦) سليمان موسى، **الحركة العربية**، ص٥٦٤.

(٢٧) ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، ص٣٤٣، نقلاً عن مذكرات الجنرال غوابه؛ أيضاً، إحسان الهندي، «معركة ميسلون» في مجلة «**تاريخ العرب والعالم**»، السنة ٦، العدد ٧٠، آب ١٩٨٤، ص٧٦ ـ ٨٣.

سياسية واسعة لإعادة تنظيم شؤون المنطقة الخاضعة لسلطته. استغرقت العملية حوالي شهرين، وفي نهاية أيلول سنة ١٩٢٠ كانت خارطة جديدة لسوريا قد برزت إلى الوجود. بدا التنظيم الجديد وكأنه عقاب للسوريين على موقفهم السلبي الرافض للانتداب الفرنسي، وثواب للبنانيين الاستقلاليين الذين أظهروا تعلقهم بفرنسا، ورحبوا بمساعدتها، وطلبوا انتدابها على بلدهم. فخلافاً لإرادة السوريين، ورغبة في إضعافهم وتفريق صفوفهم قسم غورو سوريا، وأقام فيها ثلاث دويلات هي دولة دمشق، ودولة حلب، ودولة العلويين (النصيرية)، ومنح لواء الإسكندرونة نظاماً إدارياً خاصاً. ثم أضاف إلى ذلك في العام التالي دولة رابعة في جبل الدروز إلى الجنوب من دمشق.

أما في لبنان، حيث تلاقت رغبات اللبنانيين الاستقلاليين ومصالح فرنسا العليا، فقد جاءَت ترتيبات الجنرال غورو مختلفة عنها في سوريا. فاللبنانيون كانوا يطالبون بلبنان الموسع الحر المستقل. أما الفرنسيون، فبعدما قنطوا من اجتذاب السوريين، وحصل بينهم ما قد حصل من تحارب وعداء، أصبحوا يرون في لبنان الصديق المستقل مقراً استراتيجياً أميناً لتواجدهم السياسي والعسكري، وموقعاً مهماً ليديروا منه الحكم في سوريا، ونقطة مراقبة ليرصدوا منها عن كثب مجرى الأحداث السياسية في منطقة الشرق الأدنى كلها، وممراً يسهل عليهم الانطلاق عبره إلى المناطق الداخلية، إذا ما استدعت الظروف تدخلهم العسكري السريع. إن هذه الاعتبارات التي جعلت مصالح البلدين متطابقة، دفعت الفرنسيين إلى تلبية مطالب الاستقلاليين، وإزالة الآثار السيئة التي كانت قد تركتها في نفوسهم الطريقة الفظة التي عولج بها حادث أعضاء مجلس الإدارة قبل ذلك بأيام قليلة. من هذا المنطلق قام الجنرال غورو باتخاذ سلسلة من الإجراءَات خلال شهر آب انتهت بمطلع أيلول باعلان قيام دولة لبنان الكبير.

ضم الأقضية الأربعة إلى لبنان:

كانت أول خطوة اتخذها الجنرال غورو بشأن المسألة اللبنانية القرار رقم ٢٩٩ الصادر بتاريخ ٣ آب سنة ١٩٢٠. لقد نص هذا القرار على فصل الأقضية الأربعة التي كان يطالب بها اللبنانيون، وهي أقضية حاصبيا،

وراشيا، والمعلقة (البقاع)، وبعلبك، وضمها فيما يتعلق بنظامها الإداري إلى جبل لبنان. ويبين القرار في أول سطر من مقدمته أن الغاية منه تحقيق أماني الشعوب التي أعربت بحرية عن رغبتها في الانضمام إلى لبنان الكبير المزمع تأسيسه(٢٨). والواقع أن هذه «الشعوب» التي يذكرها القرار لم تكن سوى الأقلية المسيحية من سكان هذه الأقضية. أما الأكثرية المكونة من المسلمين فكانت قد أعلنت بمختلف الوسائل وفي شتى المناسبات رفضها الانضمام إلى لبنان، وأبلغت المراجع المختصة تمسكها بالبقاء ضمن الكيان السياسي السوري المستقل.

حل بلدية بيروت:

وفي ٣١ آب صدر عن الجنرال غورو ثلاثة قرارات ذات صلة بالمسألة اللبنانية ومكملة لمضمون القرار السابق رقم ٢٩٩. نص القرار الأول رقم ٣٢٠ على حل المنطقة الإدارية المعروفة باسم «ولاية بيروت» ونظاماتها ومصالحها الإدارية المحلية، ومجلسها العمومي، ومجلسها الإداري، وكذلك المجالس الإدارية في الألوية والأقضية التابعة لهذه الولاية(٢٩).

حل نظام جبل لبنان ـ القرار رقم ٣٢١:

ونص القرار الثاني رقم ٣٢١ على «**أن تلغى المنطقة الإدارية لأراضي لبنان المستقلة، ونظاماتها، ومصالحها الإدارية العمومية والمحلية**»(٣٠).

بهذين القرارين، ٣٢٠ و٣٢١، أنهى الجنرال غورو الوجود القانوني لولاية بيروت ولنظام المتصرفية في جبل لبنان، ليقيم على أنقاضهما الكيان اللبناني الجديد الذي وافقت الحكومة الفرنسية بعد طول تردد ومماطلة على إنشائه.

تأسيس دولة لبنان الكبير ـ القرار رقم ٣١٨:

وكان القرار الثالث رقم ٣١٨ أكثر هذه القرارات أهمية، لأنه أوجد

---

(٢٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٣٠٩، وفيه نص القرار.

(٢٩) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 347.

(٣٠) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٣١١.

الكيان اللبناني الجديد، وكلل بالنجاح جهود اللبنانيين الاستقلاليين الدؤوبة ومساعيهم الحثيثة من أجل إنشاء هذا الكيان. وتألف هذا القرار من مقدمة وثلاث مواد. جاء في المقدمة ما يلي:

«حيث أنه لم يكن لفرنسا من غاية، بمجيئها إلى سوريا، سوى تمكين أهالي سوريا ولبنان، من تحقيق أشد ما لديهم من الأماني المشروعة بالحرية والحكم الذاتي.

وحيث يقتضي، في سبيل ذلك، أن تعاد إلى لبنان حدوده الطبيعية، كما حددها ممثلوه وطالبت بها رغبات أهله الإجماعية.

وحيث أن لبنان الكبير، باستقراره وبحدوده الطبيعية هذه، سيستطيع بوصفه دولة مستقلة، تحقيق البرنامج الذي خططه لنفسه. لهذه الأسباب»[٣١]. تقول المادة الأولى:

«تشكلت حكومة باسم «دولة لبنان الكبير» تشتمل:

أولاً ـ على منطقة لبنان الإدارية الحالية [أي جبل لبنان]..

ثانياً ـ على أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وفقاً للأوامر الصادرة في القرار رقم ٢٩٩ المؤرخ في ٣ آب ١٩٢٠.

ثالثاً ـ على أراضي ولاية بيروت المفصلة فيما يلي:

(أ) ـ سنجق صيدا خلا ما ألحق منه بفلسطين بحسب الاتفاقات الدولية.

(ب) ـ سنجق بيروت.

(ج) ـ قسم من سنجق طرابلس يشتمل على أراضي قضاء عكار الواقعة جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس (مع مديريتي الضنية والمنيه) وقسم من قضاء حصن الأكراد واقع جنوبي حدود لبنان الكبير المعينة في المادة الثانية من هذا القرار»[٣٢].

---

(٣١) ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ج١، (بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨)، ص١٥٦.

(٣٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٣١٠ ـ ٣١١.

وفي المادة الثانية تعينت حدود دولة لبنان الكبير، وهي ذاتها حدود لبنان الحالية، والتي جرى تفصيلها في المادة الأولى من الدستور اللبناني.

ونصت المادة الثالثة والأخيرة على وضع هذا القرار موضع التنفيذ ابتداءً من اليوم التالي، أي ١ أيلول سنة ١٩٢٠. لذلك كان لبنان يحتفل بعيده الوطني في هذا التاريخ من كل عام حتى سنة ١٩٤٣.

الجنرال غورو يعلن تأسيس دولة لبنان الكبير:

أراد الجنرال غورو أن يعلن بنفسه مولد دولة لبنان الكبير. فأقام في الأول من أيلول في مقره بقصر الصنوبر في بيروت حفلة فخمة مهيبة، حضرها حشد من أركان الحكم الفرنسيين والوطنيين، ورؤساء الطوائف ورجال الدين والأعيان وممثلي الدول(٣٣). وفي وسط هذا الحشد وقف الجنرال غورو، يحيط به البطريرك الماروني إلياس الحويك، ومفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، وقاضي قضاة الشرع الشيخ محمد الكستي، وألقى خطاباً نورد أهم فقراته فيما يلي:

«يا أهل لبنان

... إن اليوم الذي أنتظره آباؤكم عبثاً، والذي ستكونون أنتم أحسن حظاً منهم، فترون فجره، قد دنا.

هذا هو ذلك اليوم

فأمام هذا الشعب المحتشد المتقاطر من جميع البلدان التي يشرف عليها لبنان، وكانت أمس متاخمة فأصبحت اليوم متحدة في وطن قوي بماضيه، عظيم بمستقبله.

وأمام أرباب الحكومة اللبنانية، وأبناء أشهر الأسر، والرؤساء الروحيين من جميع المذاهب والطوائف... وبمشهد من ممثلي الدول...

ومن على سفوح هذه الجبال الشامخة...

وعلى شاطىء البحر المشهور بغرائبه...

---

(٣٣) المصدر ذاته، ص١١٣.

وعلى مرأى ومسمع من هؤلاء الشهود جميعاً، شهود أمانيكم ومكافحاتكم وانتصاراتكم، وبالاشتراك مع فرحكم وافتخاركم أعلن

لبنان الكبير

وباسم حكومة الجمهورية الفرنسية أحييه في عظمته وقوته، من النهر الكبير إلى أبواب فلسطين وقمم لبنان الشرقية...

ذلك هو لبنان: بجبله... بسهل البقاع الخصيب... بمدينة بيروت... بمدينة طرابلس... بمدينتي صيدا وصور... هذا هو الوطن الذي هتفتم له وحييتموه.

وإني قبل تعيين حدوده استشرت الأهالي، ويمكنني أن أقول: إني محافظة على عهود فرنسا وعملاً بمباديء جمعية الأمم، لم أتخذ قاعدة لي سوى أماني الأهلين التي أعلنوها بملء الحرية، ولم أقصد غير تقرير مصالحهم العادلة.

إن كل عمل يأتيه الإنسان قابل للتعديل والاصلاح. فإذا بدر من أهل هذه البلاد... شيء من الضعف والتخاذل فإن فرنسا التي سهرت على مولد هذا الوطن، والتي لا تنفك عن الاهتمام به، لا تتردد عن وصف الدواء الناجع له...

وأنتم لستم من الجاهلين والمغرورين. فلا تعرضوا أنفسكم للنقد في الساعة التي ألقيت على عواتقكم تلك المهمة الخطيرة...

هذا هو الوطن العظيم الذي أزفه إليكم فهو... أصبح في وسعه أن يسير في طريق التقدم والنجاح...

فإلى العمل إذن يا أهل لبنان...

وإذا أردتم أن تكونوا شعباً حراً يطمح إلى أن يكون شعباً عظيماً، يترتب عليكم واجبات لا بد لكم من القيام بها.

وأولى هذه الواجبات وأقدسها هو الاتحاد. فهو عنوان عظمتكم، كما أن الاختلافات المذهبية والجنسية كانت فيما مضى السبب الأكبر في ضعفكم.

إن لبنان الكبير قد تأسس لفائدة الجميع، وليس ليكون ضد أحد. فما هو إلا اتحاد سياسي إداري لا تفضيل فيه لدين على آخر... ومما يؤيد قولي هذا قدوم الزعماء وممثلي الطوائف والأديان إلى هذا الاجتماع مندفعين بعاطفة الوحدة الوطنية...

وإذا كانت مهمة المستشارين [الفرنسيين] تبدو اليوم بأنها ضرورية ملحة، فإني منذ الآن أنظر بملء الثقة إلى اليوم الذي تصبحون فيه أهلاً لحكم بلادكم بأنفسكم. إن تحقيق هذه الأمنية يتوقف على حكمتكم وكفاءَتكم وبلوغكم درجة من التربية السياسية تؤهلكم إلى السير لوحدكم في ميدان الحياة الدولية...

ويمكنكم منذ الآن أن تواجهوا المستقبل بكل ثقة، لأن فرنسا ستقدم لكم مساعدتها كما سبق لها أن فعلت في الماضي... لقد عرفتم أن الدم الفرنسي قد أريق في سبيل فرنسا وفي سبيل استقلالكم. كذلك قد اخترتم علمها الذي هو علم الحرية ورمز حريتكم، فأضفتم إليه أرزتكم الوطنية.

وإني إذ أحيي العلمين الشقيقين، أهتف معكم قائلاً: ليحي لبنان الكبير، ولتحي فرنسا، متحدين إلى الأبد»[٣٤].

ميللران يؤكد استقلال لبنان الكبير:

كانت السلطات الفرنسية في بيروت قد حددت نهار الاثنين ٢٣ آب موعداً لاعلان دولة لبنان الكبير. ولكن الرغبة في جعل الاعلان أشد روعة وأكثر فخامة اقتضت تأجيل حفلة الإعلان بضعة أيام إلى الأول من أيلول سنة ١٩٢٠. ولما كان الوفد اللبناني الثالث ما زال في باريس يلاحق المسألة اللبنانية، ويتصل بالمسؤولين الفرنسيين ملحاً على تحقيق المطالب، والحصول على الضمانات الكافية، فقد وجه رئيس الحكومة الفرنسية ميللران في ٢٤ آب رسالة إلى رئيس الوفد المطران عبد الله الخوري، يزف

---

(٣٤) المصدر ذاته، ص٢٨٦ - ٢٨٧؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٤٠ - ٩٤٣؛ أيضاً، Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, PP. 351 - 353.

(٣٥) المقصود هو القرار رقم ٢٩٩ بتاريخ ٣ آب ١٩٢٠.

إليه، وبواسطته إلى الشعب اللبناني، بشرى الاستقلال، ويكرر تأييده للبنان المستقبل. وهذا بعض ما جاء في هذه الرسالة المهمة:

باريس في ٢٤ آب ١٩٢٠

«حضرة الرئيس [رئيس الوفد اللبناني]

في الوقت الذي تتحقق فيه مطالب اللبنانيين العريقة، بفضل تولي الحكومة الفرنسية الانتداب على سوريا، أود أن أعرب لكم عن السرور الذي نالني من... أن المطالب التي ذكرتموني بها بخصوص ضم البقاع قد تحققت بعد أيام قليلة من تلك الإجراءات الشديدة التي ألجأتنا أعمال الحكومة الشريفية إلى اتخاذها [إشارة إلى معركة ميسلون]. وتنفيذاً لنيات حكومة الجمهورية الثابتة وتعليماتها، أعلن الجنرال غورو في زحلة ضم المنطقة الممتدة إلى قمم سلسلة الجبال الشرقية وجبل حرمون إلى لبنان.

أما غاية فرنسا من إعادة وطنكم إلى حدوده الطبيعية فهي تكوين لبنان الكبير، الذي سيشمل عكار، ويمتد جنوباً إلى حدود فلسطين، ومن الضروري ضم مدينتي بيروت وطرابلس بشكل تام إليه، على أن تحتفظا باستقلال بلدي ذاتي واسع مراعاةً للفوارق الاقتصادية التي تميز أوضاع المدن عن أوضاع الجبل... لم أعد بحاجة إلى التأكيد على استقلال لبنان الذي سبق للسيد كليمنصو أن أعلنه، كما أعلنته أنا بنفسي. وفي الوقت الحاضر، لا تفكر حكومة الجمهورية بتحديد العلاقات التي سترتبط بين لبنان وسوريا، على الرغم من أن البلدين قد وضعا تحت الانتداب الفرنسي. وسيبين لنا المستقبل ما إذا كان ارتباط البلدين ضمن شروط معينة سيكون مجدياً»[٣٦].

هكذا تأسست دولة لبنان الكبير وأصبحت حقيقة سياسية واقعة، وبعد التأسيس انصب اهتمام المسؤولين على تنظيم الدولة الجديدة.

---

(٣٦) كرم، جورج أديب، **قضية لبنان**، وفيه النص الأصلي باللغة الفرنسية، والترجمة إلى العربية كذلك، الوثيقة رقم ١٦٢، ص٢٨٦ ـ ٢٨٧.

التنظيم الإداري والتطور الدستوري في دولة لبنان الكبير

١ ـ التنظيم المؤقت

ماهية القرار ٣٣٦[١]:

إن إنشاء دولة لبنان الكبير اقتضى وضع قانون أساسي لتنظيم الحكم فيها. وإلى أن يتم إعداد هذا القانون الأساسي ووضعه موضع التنفيذ كان لا بد من فترة انتقالية واعتماد تنظيم مؤقت تجري بمقتضاه شؤون الدولة الناشئة. لذلك أصدر المفوض السامي الجنرال غورو القرار التنظيمي رقم ٣٣٦ في نفس اليوم الذي أعلن فيه تأسس دولة لبنان الكبير بموجب القرار رقم ٣١٨ بتاريخ ٣١ آب سنة ١٩٢٠. تألف القرار ٣٣٦ من أربعين مادة، ودخل حيز التنفيذ في ١ أيلول، وعالجت مواده الأربعون بتفصيل تقسيمات لبنان الإدارية، وعينت أجهزة الحكم التنفيذية المركزية والمحلية، ووزعت السلطات وحددت الصلاحيات لكل منها.

التقسيمات الإدارية:

قسمت دولة لبنان الكبير إلى أربع متصرفيات هي: متصرفية لبنان الشمالي، ومتصرفية جبل لبنان، ومتصرفية لبنان الجنوبي، ومتصرفية البقاع، وبلديتين مستقلتين في بيروت وفي طرابلس. وقسمت المتصرفيات إلى ١٢ قضاء، والأقضية إلى مديريات (المادة ٢). وجرى هذا التقسيم على الشكل التالي (المادة ٣):

---

(١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٣١٢ ـ ٣٢٠، وفيه النص الكامل للقرار رقم ٣٣٦.

١ ـ متصرفية لبنان الشمالي: مركز حكومتها بلدة «زغرتا»، وتتألف من:

ـ قضاء عكار، المشتمل على قضاء عكار الحالي والقسم الواقع جنوبي «النهر الكبير» من حصن الأكراد ما خلا القسم الواقع شمالي «النهر الكبير» والمحدود شرقاً بالخط الممتد على مرتفعات وادي الحديد.

ـ قضاء زغرتا، المؤلف من مديريات الزاوية والضنية وبشري.

ـ قضاء البترون، المؤلف من مديريتي الكورة ومديرية البترون نفسها.

٢ ـ متصرفية جبل لبنان: مركز حكومتها بعبدا، وتتألف من:

قضاء كسروان، وقضاء المتن، وقضاء الشوف، ومديرية دير القمر.

٣ ـ متصرفية لبنان الجنوبي: مركز حكومتها صيدا، وتتألف من:

ـ قضاء صيدا، المؤلف من مديريات التفاح، وجزين، والشقيف، والقسم الشمالي من الشمر.

ـ قضاء صور، المؤلف من القسم الجنوبي من الشمر، ومن القسم الواقع شمالي الحدود الفلسطينية من بلاد بشارة.

ـ قضاء حاصبيا، المؤلف من قضاء حاصبيا ومن مرجعيون حتى الحدود الفلسطينية.

٤ ـ متصرفية البقاع: مركز حكومتها زحلة. وتتألف من قضاء راشيا، وقضاء البقاع، وقضاء بعلبك، ومديرية الهرمل.

مدينة طرابلس، وضواحيها.

مدينة بيروت، وضواحيها. وقد أعلنت مدينة بيروت عاصمة لبنان الكبير (المادة ٤).

على هذا الشكل تم تقسيم الوحدات الإدارية في دولة لبنان الكبير عند إنشائها في سنة ١٩٢٠. وبصرف النظر عما أُدخل على هذا التنظيم من تعديلات تفصيلية، طفيفة لاحقة فإن خطوطه الأساسية الكبرى لم تتغير طيلة عقد من الزمن.

حاكم لبنان الكبير:

أنيطت السلطة التنفيذية بموظف فرنسي كبير يدعى «حاكم لبنان الكبير» ويتمتع بصلاحيات واسعة جداً. يعينه المفوض السامي، ويكون مسؤولاً أمامه عن النظام والأمن العام والإدارة العامة في جميع الأراضي اللبنانية. وكان عليه أن يعرض جميع مشاريع القوانين والقرارات والأعمال العامة المهمة التي ينوي تحقيقها على المفوض السامي لنيل موافقته عليها قبل التنفيذ (المواد ٦ ـ ٩). وقد تولى منصب حاكم لبنان الكبير أربعة فرنسيين على التوالي، هم القومندان جورج ترابو (Georges Trabaud) (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣)، وبريفا أوبوار (Privat Aubouard) (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤)، والجنرال فاندنبرغ (Vandenberg) (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥)، وليون كايلا (Leon Cayla) (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦). وكان يعاون حاكم لبنان أمين سر عام وطني.

الدوائر العمومية المركزية:

قامت إلى جانب حاكم لبنان الكبير دوائر الدولة المركزية، وهي:

ـ أمانة سر عامة تولاها أوغيست أديب سنة ١٩٢٠ ثم خلفه فيها سنة ١٩٢٥ حبيب باشا السعد.

ـ دائرة الداخلية والجندرمة والبوليس، وعلى رأسها علي الأسعد.

ـ دائرة المالية، وعلى رأسها أوغيست أديب.

ـ دائرة العدلية والأملاك والأوقاف، وعلى رأسها شارل دباس.

ـ دائرة النافعة والبرق والبريد، وعلى رأسها ألبير نقاش.

ـ دائرة المعارف والفنون الجميلة، وعلى رأسها شفيق الحلبي.

ـ الدائرة الاقتصادية (الزراعة والتجارة والصناعة)، وعلى رأسها أسعد يونس.

ـ دائرة الصحة والإسعاف العام، وعلى رأسها الدكتور منصور.

وكانت هذه الدوائر تتعلق بالحاكم مباشرة، وكان على رأس كل دائرة منها موظف لبناني يعينه الحاكم بعد موافقة المفوض السامي، ويكون مسؤولاً عن أعماله أمام الحاكم (المواد ١٠ و١٤ و١٥).

المستشارون الفرنسيون:

وكان إلى جانب رؤساء هذه الدوائر مستشارون فرنسيون يعينهم المفوض السامي بناء على اقتراح الحاكم وبعد استشارته (المادة ١١). وكانت مهمتهم مساعدة رؤساء الدوائر بآرائهم وخبراتهم الإدارية، ويمكنهم تفتيش الدوائر على اختلاف درجاتها بأمر الحاكم (المادة ١٢). وكل القرارات الإدارية التي يضعها رؤساء الدوائر الوطنيون تعرض على المستشارين الفرنسيين للموافقة عليها خطياً أو رفضها، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة الحاكم عليها (١٣). وفي سنة ١٩٢٤ بلغ عدد المستشارين والمندوبين الفرنسيين في سوريا ولبنان ٣٥٢ مستشاراً ومندوباً، عمل ١٠٨ منهم في دوائر المفوضية العليا، و١٠٢ في الدوائر المشتركة للدويلات الخاضعة للانتداب الفرنسي، و١٤٢ في الوظائف الحساسة لتلك الدويلات[٢].

الإدارات المحلية:

كان يتولى الإدارة في المتصرفية بالنيابة عن حاكم لبنان الكبير متصرف وطني يعينه المفوض السامي بناءً على طلب الحاكم. وكان إلى جانبه مستشار فرنسي ولجنة إدارية تتألف من عشرة أعضاء يعينهم الحاكم لمدة سنة بناءً على اقتراح المتصرف. وكان لهذه اللجنة رأي استشاري في كل ما يتعلق بأعمال المتصرفية الإدارية والمالية (المواد ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٣٠ و٣١).

وكان يتولى الإدارة في القضاء قائم مقام وطني يعينه الحاكم بناءً على اقتراح المتصرف ويكون مسؤولاً أمامه. وكذلك يتولى الإدارة في المديرية مدير وطني يعينه المتصرف بناءً على اقتراح قائم المقام ويكون مسؤولاً أمامه (المواد ٣٤ ـ ٣٦).

أما البلديات فقد نص القرار ٣٣٦ على أن تبقى الهيئات البلدية على حالها، وأن يقوم حاكم لبنان الكبير ودوائره المختصة بوضع أنظمة بلدية جديدة وعرضها على المفوض السامي للموافقة عليها تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ (المواد ٣٧ ـ ٣٨).

---

(٢) مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص٧١.

اللجنة الإدارية:

وكان يقوم إلى جانب السلطة التنفيذية مجلس يسمى «اللجنة الإدارية للبنان الكبير». وهي اللجنة التي كان القرار ٢٧٣ قد وعد بإنشائها عوضاً عن مجلس إدارة جبل لبنان المنحل. وكانت تتألف أصلاً من ١٥ عضواً، ثم أضيف إليها في ٢٢ أيلول سنة ١٩٢٠، بموجب القرار ٣٦٩، عضوان سنيان أحدهما عن بيروت، والآخر عن لبنان الجنوبي[٣]، فارتفع عدد أعضائها إلى ١٧ (المادة ١٦). وكان هؤلاء الأعضاء يمثلون سائر المناطق اللبنانية ويتوزعون على الطوائف الست الكبرى وفقاً للجدول التالي (المادة ٢١):

المتصرفية	المنطقة	ماروني	سني	أرثوذكسي	شيعي	درزي	كاثوليكي
بلدية	بيروت	انطوان عرب[٤]	حسين بيهم عمر الداعوق	باترو طراد			
بلدية	طرابلس		عثمان علم الدين				
لبنان الشمالي	عكار			إبراهيم الصراف			
	زغرتا	بطرس كرم					
	الكورة			نقولا غصن			
جبل لبنان	كسروان	يوسف الخازن					
	المتن	نعوم لبكي[٥]					
	الشوف					رشيد جنبلاط[٦]	
	دير القمر	داود عمون					
لبنان الجنوبي	صيدا		يوسف الجوهري				
	النبطية				حسين الزين		
	جزين	نصري عازوري					
البقاع	زحله						إبراهيم أبو خاطر
	بعلبك				إبراهيم حيدر		
المجموع		٦	٤	٣	٢	١	١

(٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٣١٧ (هامش).

(٤) عين في الأصل يوسف الجميل، استقال، فعين مكانه أنطوان عرب.

(٥) عين في الأصل حبيب باشا السعد، استقال، فعين مكانه نعوم لبكي.

(٦) عين في الأصل مصطفى العماد. توفي في ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٢٠، فعين مكانه =

كانت صلاحيات اللجنة الإدارية مثل صلاحيات مجلس إدارة جبل لبنان السابق (المادة ١٦)، أي صلاحيات استشارية فقط. وكان من الواجب دعوتها لإعطاء رأيها في المسائل المتعلقة بالأمور التشريعية، وبالنظامات، ووضع موازنة الدولة، وتقرير الضرائب والرسوم والاحتكارات (المادة ١٦). وإذا اختلفت الحكومة واللجنة ولم يتوصلا إلى اتفاق فالمفوض السامي يعطي الرأي الفصل (المادة ١٩).

ومع أن صلاحيات اللجنة الإدارية كانت محدودة جداً فإنها حاولت دائماً، ضمن تلك الصلاحيات أن تدافع عن استقلال لبنان وسيادته ومصالحه الحيوية. ففي ٤ كانون الأول سنة ١٩٢٠ قدمت اللجنة إلى الجنرال غورو والحكومة الفرنسية توصية بمعارضة المساعي التي كانت تبذلها الحركة الصهيونية العالمية من خلال بريطانيا لجعل حدود فلسطين الشمالية تمتد حتى نهر الليطاني(٧). وفي شباط سنة ١٩٢١ رفضت اللجنة الموافقة على مشروع فرنسي يقضي بأن يكون لدولتي لبنان الكبير وسوريا موازنة مشتركة، وطالبت بأن يكون للبنان موازنته الخاصة المستقلة(٨). وفي أيار سنة ١٩٢١ طلبت اللجنة الإدارية رسمياً من السلطات الفرنسية تأسيس «محكمة تمييز» لبنانية مستقلة، وغير مرتبطة بمحكمة التمييز في دمشق(٩). وفي أوائل سنة ١٩٢١ أيضاً، اعترضت اللجنة الإدارية على مشروع الإحصاء العام الذي أعدته المفوضية العليا لأنه أهمل كلياً ذكر المغتربين اللبنانيين، وطالبت بادراج أسمائهم في سجلات دائرة النفوس بصفتهم مواطنين لبنانيين متمتعين بكامل الحقوق كإخوانهم المقيمين(١٠). وبالرغم من أن اللجنة حققت بعض النتائج الإيجابية في جميع هذه القضايا، فإن ذلك لم يغير شيئاً من وضعها

= توفيق أرسلان. ولما عين توفيق أرسلان متصرفاً في لبنان الجنوبي في آذار سنة ١٩٢١، عين مكانه رشيد جنبلاط.

(٧) بخصوص الحركة الصهيونية فيما يتعلق بحدود لبنان الجنوبية راجع كتاب عصام خليفة، **«الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي (١٩٠٨ ـ ١٩٣٦)»**، (بيروت، دار الجيل، ١٩٨٥)؛ أيضاً،

Lyne Loheac, **Daoud Ammoun**, PP. 115- 116.

(٨) Ibid, PP. 116- 120.

(٩) Ibid, PP. 120-121.

(١٠) Ibid, PP. 121- 124.

القانوني بصفتها هيئة استشارية فحسب.

٢ ـ التنظيم المؤقت دون طموحات اللبنانيين

الشكوى من تسلط الفرنسيين:

تبين من التنظيم المؤقت أن «الاستقلال» الذي أعلنه الجنرال غورو بالقرارات والتصاريح السياسية والإدارية التي صدرت عنه في ٣١ آب و١ أيلول سنة ١٩٢٠ كان ينطوي على معنى خاص ينحصر بإقامة الكيان اللبناني السياسي الجديد المنفصل عن الداخل والمستقل عن سوريا كلياً. وكان هذا الاستقلال الكياني الجغرافي بحد ذاته انجازاً عظيماً وأمراً مرغوباً به بنظر اللبنانيين، ولكنه لم يكن يلبي كل طموحاتهم. إنهم كانوا ينشدون أيضاً الاستقلال السياسي الوطني الحقيقي داخل هذا الكيان بحيث يصبحون أسياد بلادهم وأصحاب القرار فيها دون شريك أو منازع خارجي. وهذا ما لم يحصل. فالسلطة الفعلية في لبنان بقيت بموجب التنظيم الجديد بيد الفرنسيين كما كان الحال في السابق. فالمفوض السامي هو مصدر التشريع والمشرف المباشر على التنفيذ. وكان يمارس سلطاته المطلقة بواسطة حاكم لبنان الفرنسي والمستشارين والخبراء الفرنسيين الذين كان يعينهم إلى جانب الموظفين مما جعل هؤلاء يفقدون الاستقلال في الرأي وحرية التصرف ويصبحون أسرى إرادة المستشارين. ولهذا انتشرت بين اللبنانيين موجة من السخط والتذمر والشكوى من تسلط الفرنسيين واستئثارهم بالحكم.

والفرنسيون يشتكون من لجاجة اللبنانيين:

وكان المسؤولون الفرنسيون في الوقت نفسه يشتكون هم أيضاً من لجاجة اللبنانيين ونفاد صبرهم وعدم تفهمهم وجهة نظر الانتداب القائمة على أساس أن إيصال البلاد إلى الاستقلال الكامل بصورة صحيحة وسليمة لا يتحقق فوراً أو بدفعة واحدة، كما قال غورو، بل ينبغي أن يحصل تدريجاً وعلى مراحل في جو يسوده الأمن والاستقرار بإشراف الدولة الفرنسية المنتدبة ورعايتها[١١]. وانطلاقاً من هذا المبدأ نصت فذلكة القرار

---

(١١) Ibid, P. 143.

٣٣٦ والمادتان ١ و٢٢ منه على أن التنظيم الإداري الذي رسمه هذا القرار إنما هو تدبير مؤقت ويعمل به إلى أن تنتهي سلطات الانتداب الفرنسية من إحصاء النفوس، وإجراء الانتخابات العامة، ووضع القانون الأساسي اللبناني.

حل اللجنة الإدارية:

لم تتوان السلطات الفرنسية في العمل لتحقيق هذه الأهداف. فقامت بإحصاء الأهلين في سنة ١٩٢٢، وراحت تعد النصوص القانونية لإجراء الانتخابات العامة وإنشاء مجلس تمثيلي لبناني منتخب من الشعب. وقد كشفت جريدة «التان» (Temps) الباريسية عن ذلك في عددها الصادر في ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٢١ بمقال ذكرت فيه أن الحكومة الفرنسية تعد العدة لإنشاء مجالس تمثيلية استشارية في دول المشرق في وقت قريب[١٢]. ولما اطلع عضو اللجنة الإدارية عمر الداعوق على مضمون هذا المقال الذي ألمح بوضوح إلى أن المجلس المرتقب لن يتمتع بأية سلطة تشريعية أثار الموضوع في اجتماع اللجنة الإدارية في ٥ كانون الأول سنة ١٩٢١، وقال إن ذلك يتعارض مع مهمة الانتداب وطموحات الشعب اللبناني ومسؤوليات المجلس التمثيلي في بلد متحضر كلبنان، كما أنه يتنافى وتقاليد فرنسا الحرة. واقترح عمر الداعوق أن تقوم اللجنة بالاتصال فوراً بالجنرال غورو، لأنه كان مزمعاً على السفر إلى فرنسا بعد يومين، وأن تطلب إليه التكلم باسمها للحصول من الحكومة الفرنسية للبنان على شروط أفضل تأخذ بعين الاعتبار حقوقه في السيادة بعد أن أعلنت فرنسا استقلاله على الملأ. عندئذٍ اعترض مندوب الحكومة المسيو فرنسيس بتي (Francis Petit) على طرح هذا الموضوع للمناقشة في اللجنة لأن الطريقة التي طرحه بها عمر الداعوق مخالفة لنظام اللجنة وللأصول المرعية الإجراء التي كانت تقضي بأن يقدم أعضاء اللجنة اقتراحاتهم خطياً إلى رئيس اللجنة ليطلع عليها ويبحث مع مندوب الحكومة الفرنسي بشأنها قبل ٢٤ ساعة على الأقل من موعد الاجتماع الذي تناقش فيه. وطلب

---

(١٢) Ibid, P. 131.

المندوب بتي من اللجنة صرف النظر عن البحث في هذا الموضوع.

ولكن عضو اللجنة الآخر باترو طراد تصدى لاعتراض مندوب الحكومة وقال إن أي قانون أو نظام لا يجوز أن يمنع حرية إبداء الرأي وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بشؤون البلاد الحيوية ومصالحها العليا، وأن للجنة الإدارية كل الحق في أن تكون لها آراؤها الخاصة من سياسية وغيرها بقطع النظر عما إذا كانت هذه الآراء تتفق مع آراء الحكومة أو تخالفها. ومرة أخرى اعترض مندوب الحكومة وطلب وقف البحث في هذا الموضوع. عند ذلك تدخل رئيس اللجنة داود عمون بحزم وقال موجهاً كلامه إلى المسيو بتي، **«لا يوجد سوى رئيس واحد هنا، أنا أو أنت. وما دمت أنا من يشغل هذا الكرسي فإني وحدي الذي يدير اللجنة»**[١٣]. فانسحب مندوب الحكومة من الاجتماع وتعطلت الجلسة، لأن اجتماعات اللجنة لا تكون قانونية بغياب مندوب الحكومة الفرنسي. وقد أثار هذا الحادث ضجة كبيرة في الأوساط السياسية وفي الصحافة اللبنانية داخل لبنان وفي بلدان الاغتراب، وخصوصاً في مصر. وأرسلت برقيات الاحتجاج من بعض الشخصيات والأحزاب إلى المراجع الفرنسية[١٤].

إن هذا «التمرد» الذي حصل داخل اللجنة الإدارية أزعج الفرنسيين. ومع أنه لم يكن وحده السبب المباشر والأهم لحلها، فإنه ساهم في تقريب أجلها على كل حال. ففي أواخر شتاء سنة ١٩٢٢ كانت السلطات الفرنسية قد انتهت من إحصاء النفوس وإنجاز النصوص القانونية للتنظيمات الجديدة التي تنوي إدخالها على نظام الحكم في لبنان. وبينما كانت اللجنة الإدارية مجتمعة بجلسة رسمية في ٩ آذار فاجأها حاكم لبنان الكبير جورج ترابو بدخوله عليها ليشكر الأعضاء على ما قدموه للبلاد من خدمات، وليبلغهم أن مهمتهم قد انتهت، وأن القرار بحل اللجنة الإدارية قد صدر[١٥].

---

(١٣) Ibid, P. 132.

(١٤) Ibid, PP. 132- 133.

(١٥) Ibid, PP. 133- 134.

٣ ـ المجلس التمثيلي الأول

القرار ١٣٠٤ :

بحل «اللجنة الإدارية» انتهت مرحلة وابتدأت مرحلة أخرى من مراحل تطوير نظام الحكم في دولة لبنان الكبير. إنها مرحلة المجلس التمثيلي التي دامت حوالي ثلاث سنوات وحفلت بعدد من الأحداث المهمة ذات العلاقة بترسيخ الكيان اللبناني وتقرير مصيره. وكان أولها صدور القرار ١٣٠٤ في ٨ آذار سنة ١٩٢٢[١٦]. تألف هذا القرار من خمسين مادة، وتناول أمرين هما منصب حاكم لبنان، وإنشاء مجلس تمثيلي ليحل محل اللجنة الإدارية. خصصت المادة الأولى لتحديد شروط حاكم لبنان الكبير وصلاحياته. وهي لم تأت بشيء جديد مختلف عما كان يمارسه فعلاً حاكم لبنان الكبير الفرنسي منذ ١٩٢٠ سوى أن القرار لم يعين جنسية الحاكم. فاستبشر اللبنانيون خيراً لأنه فتح أمامهم باب الأمل في أن يصبح الحاكم لبنانياً في وقت قريب. ولكن هذه الأمنية لم تتحقق حتى سنة ١٩٢٦. أما المواد التسع والأربعون الباقية فقد نصت على تأسيس المجلس التمثيلي وتحديد صلاحياته وعدد أعضائه وتوزيعهم وطريقة انتخابهم.

مقارنة بين المجلس التمثيلي واللجنة الإدارية :

يشبه المجلس التمثيلي اللجنة الإدارية المنحلة في بضعة أمور منها، أنه كان مثلها هيئة استشارية لا تملك حق التشريع المطلق، بل تنظر في بعض الأمور المالية والإدارية والتشريعية التي يعرضها عليها الحاكم للاستئناس برأيها، ويرجع الفصل النهائي فيها للحاكم أو للمفوض السامي الذي احتفظ لنفسه بحق التشريع. ومنها أيضاً، أنه تشكل على أساس طائفي من ثلاثين عضواً موزعين كما يلي: للموارنة ١٠ مقاعد، وللسنة ٦ مقاعد، وللشيعة ٦ مقاعد، وللروم الأرثوذكس ٤ مقاعد، وللدروز مقعدان، وللكاثوليك مقعد واحد، وللأقليات مقعد واحد. وكانت رئاسة المجلس التمثيلي، كرئاسة اللجنة الإدارية من قبل، مخصصة للطائفة المارونية.

---

(١٦) Ibid, PP. 135- 136.

وتعاقب على رئاسته ثلاثة هم، حبيب السعد (١٩٢٢ ـ ١٩٢٣)، ونعوم لبكي (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤)، وإميل إده (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥).

وكان المجلس التمثيلي يختلف عن اللجنة الإدارية في عدد من الأمور، أهمها ما يلي:

ـ كان أعضاء المجلس التمثيلي ٣٠ عضواً، بينما كان عدد أعضاء اللجنة الإدارية ١٧ عضواً.

ـ كان أعضاء المجلس التمثيلي ينتخبون بالاقتراع السري الشعبي على درجتين، بينما كان أعضاء اللجنة الإدارية معينين من قبل المفوض السامي. وكان الغرض من انتخاب النواب توسيع قاعدة الحكم وإشراك أكبر عدد ممكن من اللبنانيين في عملية الانتخاب.

ـ كانت اللجنة الإدارية تبدي رأيها للحاكم في جميع الشؤون المتعلقة بالنظام العام في البلاد. أما القرار ١٣٠٤ فقد حصر المجالات التي يحق للمجلس التمثيلي إبداء الرأي فيها بالأمور الاقتصادية والإدارية العامة والشؤون المحلية دون سواها (المادة ٤٣). وإذا تطرق المجلس إلى بحث مواضيع أخرى غير هذه، كالأمور السياسية، مثلاً، تعتبر مباحثاته لاغية وغير شرعية ولا ينظر فيها (المادة ٤٦).

ـ كانت اللجنة الإدارية تلتئم في دورة تدوم تسعة أشهر في السنة، وتعطل مدة ثلاثة أشهر الصيف. أما المجلس التمثيلي فكان يلتئم في دورتين، دورة الربيع وتدوم شهرين، ودورة الخريف وتدوم شهراً واحداً، وتعطل في الأشهر التسعة الباقية من السنة (المادة ٩). وكان يحق للحاكم دعوة المجلس إلى الالتئام في دورات استثنائية عند الضرورة (المادة ١١). وفي أثناء عطلة المجلس كان المفوض السامي يتخذ منفرداً القرارات ويصدر التشريعات ويضعها موضع التنفيذ دون الرجوع إلى المجلس (المادة ٣٦).

كانت هذه أهم الاختلافات بين اللجنة الإدارية والمجلس التمثيلي.

خيبة أمل اللبنانيين:

جرى انتخاب أعضاء المجلس التمثيلي على درجتين، الأولى في ١٧

أيار سنة ١٩٢٢ لانتخاب المندوبين الثانويين، والثانية في ٢١ أيار حين انتخب هؤلاء المندوبون الثانويون النواب الثلاثين. فكان هذا المجلس أول مجلس تمثيلي منتخب منذ بدء الحكم الفرنسي في لبنان. وقوبل انتخابه بالترحاب وبالانتقاد في آن واحد. أما الترحاب فلأنه منتخب من الشعب. وأما الانتقاد فلأن السلطات الفرنسية لم تلتزم موقف الحياد بين المرشحين في الانتخابات، بل تدخلت بشكل سافر لمصلحة فريق ضد فريق، ومرشح ضد مرشح آخر(١٧)، ولأن القرار ١٣٠٤ حرم هذا المجلس من أهم السلطات التي تتمتع بها المجالس التمثيلية عادة، وهي سلطة التشريع، وجعلته مجلساً استشارياً محدود الصلاحيات، وأخضعت جميع اقتراحاته ومقرراته لموافقة الحاكم أو المفوض السامي. وقد أعرب كثير من الشخصيات والهيئات السياسية اللبنانية عن خيبة أملها وعدم رضاها عن الخطوة التنظيمية الجديدة المتمثلة بالقرار ١٣٠٤ لأنها، بنظر تلك الهيئات والشخصيات تشكل خطوة إلى الوراء، وتدبيراً مخالفاً لرغبات اللبنانيين في ممارسة حقهم بالسيادة والاستقلال(١٨).

غورو يطمئن اللبنانيين:

وجد الجنرال غورو أنه من الضروري أن يرد على هذه الحملة الواسعة ضد القرار ١٣٠٤ للتخفيف من وقعها السيء على أعضاء المجلس التمثيلي وتأثيرها في الرأي العام اللبناني. فحاول تطمين اللبنانيين إلى حسن نوايا فرنسا تجاههم، وذلك في الخطاب الذي ألقاه في جلسة افتتاح المجلس التمثيلي في ٢٥ أيار سنة ١٩٢٢، إذ قال مخاطباً النواب:

«إن أية مسألة مهمة للدولة لا تبت قبل دعوتكم لبحثها ومناقشتها، وأي قانون جديد لن يوضع قيد التنفيذ في لبنان الكبير قبل عرضه على مجلسه التمثيلي المنتخب، وأية ضريبة لن تفرض أو تجبى قبل موافقة هذا

---

(١٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١١٦؛ أيضاً، يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٤٢١؛ أيضاً. Lyne Loheac, **Daoud Ammoun**, PP. 139- 142.

(١٨) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٤١٧ ـ ٤٢١؛ أيضاً، Lyne Loheac, **Daoud Ammoun**, PP. 138- 142.

المجلس عليها، وأن موازنة دولة لبنان الكبير بكل أقسامها وتفاصيلها ستوضع بين أيديكم للاطلاع عليها وبحثها... وبكلمة مختصرة، إن جميع شؤون البلاد ستطرح بين أيديكم... وبخصوص التعديلات التي قد تظهر الحاجة إلى ادخالها في ضوء التجربة والاختبار»[١٩].

وفي مناسبة أخرى ذكر غورو أن القرار ١٣٠٤ هو البداية وليس النهاية لسلسلة من القرارات الليبرالية التي ستتخذ لتطوير نظام الحكم اللبناني[٢٠]. ولكن لم يكتب للجنرال غورو أن يبقى في منصبه بلبنان ليحقق بنفسه هذه الاصلاحات التي وعد بها.

٤ ـ لبنان في عهد الجنرال ويغان

الجنرال ويغان يخلف الجنرال غورو:

غادر الجنرال غورو بيروت في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ قاصداً باريس. وكان الغرض الرئيسي من رحلته حث الحكومة الفرنسية على الموافقة على تقوية جيش الشرق وزيادة المخصصات المالية للمفوضية العليا لكي تتمكن من ضبط إدارة البلاد بصورة أفضل تعزيزاً لهيبة فرنسا وترسيخاً لنفوذها ومكانتها في كلٍ من سوريا ولبنان. ولكن الخزينة الفرنسية يومئذٍ كانت في ضيق مما اضطر الحكومة إلى عصر الموازنة وخفض المخصصات لمعظم دوائر الدولة بما في ذلك إدارة الانتداب في البلدين المشرقيين. فاستقال غورو من منصبه احتجاجاً على رفض مطالبه وبقي في فرنسا. فقام السكرتير العام للمفوضية روبير دي كه (Robert de Caix) مقامه بالوكالة بضعة شهور. وفي أواسط نيسان سنة ١٩٢٣ عينت الحكومة الفرنسية الجنرال مكسيم ويغان (Maxime Weygan) خلفاً له مفوضاً سامياً وقائداً أعلى لجيش الشرق. وعلى الأثر استقال حاكم لبنان الكبير العسكري جورج ترابو، فعين الجنرال ويغان أوليفا روجه (Olivat Roget) حاكماً على لبنان الكبير بالوكالة في سنة ١٩٢٣، ثم عين صديقه الجنرال فاندنبرغ حاكماً أصيلاً في ٢٧ حزيران سنة ١٩٢٤.

---

(١٩) Lyne Loheac, **Daoud Ammoun**, P. 143.

(٢٠) Ibid, P. 143.

ويغان يوطد الأمن في لبنان:

وصل المفوض السامي الجديد الجنرال ويغان إلى بيروت في ٩ أيار ١٩٢٣، وكانت حالة الأمن متردية في لبنان. فالاغتيالات السياسية والثأرية، والنزاعات الطائفية، والصراعات الحزبية، وأعمال الشقاوة من قتل وسلب ونهب وقطع الطرقات لم توفر منطقة من المناطق اللبنانية لا سيما بيروت والشوف والبقاع. فواجه ويغان هذا الوضع بسرعة وحزم. فأصدر القوانين الصارمة وطلب إلى المحاكم تطبيقها بسرعة ودقة، ونفذ الأحكام بالإعدام وبالعقوبات الأخرى بحق المجرمين، فانحسرت موجة الإرهاب والإجرام وهدأت الحال واستتب الأمن والاستقرار، مما كان له أحسن الأثر في نفوس اللبنانيين.

الشروع بتطبيق الانتداب رسمياً:

وفي عهد الجنرال ويغان ابتدأ تطبيق نظام الانتداب في لبنان وسوريا بصورة رسمية. ففي ٢٨ نيسان سنة ١٩١٩ أقر مؤتمر الصلح في باريس ميثاق عصبة الأمم[٢١]. وقد نصت المادة ٢٢ على تطبيق نظام الانتداب من فئة «أ» على بعض الشعوب المحررة والتي كانت قبل نهاية الحرب خاضعة للأمبراطورية العثمانية. واستناداً إلى هذه المادة قرر مجلس الحلفاء المنعقد في مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٠ وضع سوريا (بما فيها لبنان) تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني. وبناءً على ذلك اجتمع المجلس مجدداً في لندن وأقر في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ صك الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان[٢٢].

تكمن أهمية صك الانتداب بالنسبة إلى لبنان في أنه أول وثيقة دولية أساسية تصدر بعد الحرب العالمية الأولى ويرد فيها بصراحة ودون تحفظ

---

(٢١) راجع نص ميثاق عصبة الأمم كاملاً باللغة الانكليزية في كتاب:
Stephen King-Hall, **Our Own Times 1913- 1939,** (London, Faber, 1941), Appendix 1, PP. 943- 955.

(٢٢) روبير أبيلا، **أطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الآن،** (بيروت، منشورات الأنباء، ١٩٣٣)، وفيه النص الكامل لصك الانتداب باللغة العربية ص٥ ـ ١٢. يشار إلى هذا المصدر بعد الآن هكذا: روبير أبيلا، أطوار الحكم في لبنان.

ذكر لبنان ككيان سياسي مستقل[٢٣]. فقد جاء في مقدمة الصك أن:

«الدول المتحالفة الكبرى متفقة على انتداب إحدى الدول لأراضي سوريا ولبنان».

ثم نصت المادة الأولى منه على أن: **«تضع الدولة المنتدبة نظاماً أساسياً لسوريا ولبنان خلال ثلاث سنوات تبتديء من تاريخ الشروع بتطبيق الانتداب... ويُنص فيه على اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تسهل لسوريا ولبنان سبيل النمو والتقدم المتوالي كدولتين مستقلتين».**

ولكن الشروع بتطبيق الانتداب رسمياً تأخر عدة شهور بانتظار إيجاد الحلول لبعض الإشكالات السياسية والقانونية. فاستقلال لبنان الكبير الذي أعلنه الجنرال غورو في أول أيلول سنة ١٩٢٠ كان إجراءً فرنسياً منفرداً غير مستكمل الشروط القانونية والاعتراف الدولي. فطبقاً للقانون الدولي كان لبنان وسوريا لا يزالان من الناحية النظرية خاضعين للسيادة التركية[٢٤]، لأن حكومة مصطفى كمال الثورية بأنقره لم تعترف بمعاهدة سيفر (١٩٢٠). وبعد أن نجحت الثورة أجرى الحلفاء مع تركيا مفاوضات جديدة انتهت بتوقيع معاهدة لوزان (Treaty of Lausanne) في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣. وفي هذه المعاهدة تنازلت تركيا الحديثة عن حق السيادة على الأراضي العربية التي كانت تابعة للأمبراطورية العثمانية قبل نهاية الحرب العالمية الأولى. وبزوال هذا العائق القانوني استطاع مجلس عصبة الأمم أن يقر في جلسته المنعقدة في ٢٩ أيلول سنة ١٩٢٣ صك الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا، فزال بذلك آخر الاشكالات القانونية المتعلقة باستقلال الكيان اللبناني[٢٥]. واستناداً إلى ذلك وجه المفوض السامي الجنرال ويغان في ٥

---

(٢٣) تحاشى واضعو ميثاق عصبة الأمم سنة ١٩١٩ تسمية البلدان التي يراد وضعها تحت الانتداب، واكتفوا بالإشارة إليها في الفقرة ٤ من المادة ٢٢ من الميثاق بهذه الكلمات «إن بعض الشعوب التي كانت فيما مضى تابعة للأمبراطورية التركية». وفي مقررات مؤتمر «سان ريمو»، في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٠، كما في المادة ٩٤ من معاهدة سيفر (Sévres) مع تركيا في ١٠ آب سنة ١٩٢٠، ورد ذكر سوريا والعراق دون أية إشارة إلى لبنان، على اعتبار أن لبنان جزء من سوريا.

(٢٤) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 357.

(٢٥) Ibid, P. 357.

تشرين الأول سنة ١٩٢٣ رسالة إلى حاكم لبنان الكبير بالوكالة أوليفا روجه يحيطه بها علماً «**بزوال الحوائل السياسية التي أخرت حتى الآن تطبيق الانتداب لسوريا ولبنان... فقد أثبت مجلس الجمعية [عصبة الأمم] في جلسة ٢٩ أيلول أن الانتداب لسوريا ولبنان... قد دخل... في دور التنفيذ**»[٢٦]. وبهذا يكون لبنان قد دخل رسمياً في عهد الانتداب الفرنسي في أوائل تشرين الأول من سنة ١٩٢٣، وفي السنة الأولى من ولاية الجنرال ويغان. وأهم ما في هذا الأمر أن صك الانتداب، على علاته، حمل اعترافاً دولياً بكيان لبنان «المستقل»، وشكل ضمانة سياسية ومعنوية من قِبل عصبة الأمم لهذا «الاستقلال».

قانون الجنسية اللبنانية:

بدخول لبنان في عداد الدول المستقلة، واكتسابه شخصية قانونية دولية مميزة، أصبح من الضروري استصدار تشريع خاص لتحديد هوية المواطن اللبناني وتعيين شروطها. انتهى العمل لإعداد هذا التشريع في أواخر عهد الجنرال ويغان، ونشر في مطلع عهد خلفه الجنرال ساراي. ففي ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ أصدر المفوض السامي الجديد القرار ١٥/S[٢٧] الذي حدد شروط الجنسية اللبنانية والذي لا يزال، مع ما أدخل عليه من تعديلات وإضافات لاحقة، وخصوصاً التعديل الذي جرى في سنة ١٩٩٤، يشكل أساس قانون الجنسية اللبنانية المعمول به. وكما هي الحال في سائر البلدان المستقلة، وكذلك في لبنان، يعتبر قانون الجنسية مظهراً من مظاهر استقلال البلد، وعنصراً من عناصر تكوينه.

٥ ـ لبنان في عهد الجنرال ساراي

ساراي يخلف غورو:

لم تدم ولاية الجنرال ويغان في الشرق طويلاً. كان ويغان ينتمي إلى

---

(٢٦) روبير أبيلا، **أطوار الحكم في لبنان**، ص١٢.

(٢٧) جريدة «**لبنان الكبير الرسمية**»، العدد ١٨٣٨، تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥، ص٢ ـ ٣؛ أيضاً: «**المجلة القضائية**»، السنة ٥، العدد ١، كانون الثاني ١٩٢٥، ص١٠ ـ ١٢.

جناح اليمين الفرنسي المحافظ. وفي الانتخابات العامة التي جرت في فرنسا في ١١ أيار سنة ١٩٢٤ سقط حزب «الكتلة الوطنية» اليميني الحاكم، وفاز تكتل اليسار المعارض. وتألفت حكومة برئاسة الزعيم الاشتراكي ادوار هاريو (Edouard Herriot). وفي التشكيلات التي أجرتها الحكومة الجديدة في الإدارة الفرنسية أعفت الجنرال ويغان من منصبه في أواخر سنة ١٩٢٤، وعينت مكانه الجنرال موريس ساراي (Maurice Sarrail)، فتسلم مهام عمله في بيروت في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٥.

كان ساراي أحد الجنرالات الفرنسيين المرموقين، وصاحب ميول تحررية ونزعة علمانية متطرفة، عصبي المزاج، ومدعوماً من كتلة اليسار الحاكمة. اقتصرت مدة ولايته على عشرة شهور فقط لأنه بسبب سوء تدبيره وتهوره عادى معظم السوريين واللبنانيين، وأثار عدداً من المشاكل الخطيرة المضرة بمصالح فرنسا العليا ونفوذها وسمعتها في الشرق.

إثارة مسألة الحاكم الوطني:

فور وصوله إلى مرفأ بيروت في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ صرح المفوض السامي الجديد الجنرال ساراي أمام مستقبليه بأنه سيعين حاكماً وطنياً على لبنان بدل الحاكم الفرنسي الجنرال فاندنبرغ[٢٨]. ولما زاره بمقره في نفس اليوم رئيس وأعضاء المجلس التمثيلي مسلِّمين ومهنئين صرح لهم علناً قائلاً: «**إنكم ستدعون بالقريب العاجل لانتخاب حاكم جديد للبنان**»[٢٩]. فكان لهذين التصريحين أطيب الأثر في نفوس اللبنانيين. ولكن ساراي ما لبث أن تراجع عن وعده بأسلوب دبلوماسي. ففي ٥ كانون الثاني أصدر القرار رقم ٣٠٢٣ الذي نص على دعوة المجلس التمثيلي إلى عقد دورة استثنائية تبدأ في ١٢ كانون الثاني لانتخاب ثلاثة مرشحين لمنصب حاكم لبنان الكبير، وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على أنه «لا فرق بين أن تكون هذه الأسماء أسماء أشخاص لبنانيين أو أسماء أشخاص

---

(٢٨) يوسف الحكيم، **سوريا والانتداب الفرنسي**، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٣)، ص١٠٦، يشار إليه بعد الآن هكذا: يوسف الحكيم، سوريا والانتداب الفرنسي.

(٢٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٢٧ ـ ١٢٨.

فرنسويين»، فترفع هذه الأسماء إلى المفوض السامي ليختار أحدها. ثم يجتمع المجلس مجدداً لينتخب المرشح الذي يكون قد اختاره المفوض السامي[(٣٠)].

أقلق هذا القرار الرأي العام اللبناني، وأثار النقاش حوله في الصحافة، وحرك الجدل بين رجال السياسة، وطرح عدداً من التساؤلات مثل: هل يرغب المفوض السامي حقاً في تعيين حاكم وطني؟ وهل يؤيد المفوض السامي أو يعارض أشخاصاً معينين؟ ولماذا ترك باب الترشيح مفتوحاً أمام الفرنسيين؟ وهل وراء القرار مناورة سياسية يريد المفوض السامي كسبها؟ وما هي؟ وقد تبين فيما بعد أن رئيس المجلس التمثيلي إميل إده هو المرشح الأوفر حظاً بالنجاح، ولكن المفوض السامي كان يعارض هذا الترشيح، ويرغب في تنصيب ليون كايلا، حاكم منطقة العلويين، حاكماً على لبنان الكبير بالنظر إلى ميوله العلمانية المتطرفة الشبيهة بميول ساراي نفسه[(٣١)].

في هذا الجو المحموم افتتح المجلس التمثيلي دورته الاستثنائية في ١٢ كانون الثاني، وكان معظم النواب متفقين على وجوب تعيين حاكم وطني على دولة لبنان الكبير وغير متفقين على كيفية مواجهة قرار المفوض السامي. كان بعضهم يدعو إلى انتخاب المرشحين الثلاثة من اللبنانيين، بينما كان البعض الآخر يخشى أن يبدو ذلك تحدياً لإرادة المفوض السامي وينصح بترشيح فرنسي بين المرشحين. وكان فريق من النواب يدعو إلى المبادرة حالاً إلى انتخاب المرشحين الثلاثة وفقاً لمضمون القرار، في حين كان فريق آخر يصر على مناقشة القرار أولاً من الناحية المبدئية قبل انتخاب المرشحين الثلاثة. وأخيراً حسم رئيس المجلس الأمر ودعا النواب إلى انتخاب المرشحين الثلاثة قبل أي عمل آخر. ولكن الأقلية المعارضة، وقد هدفت إلى تعطيل الجلسة، أصرت على مناقشة القرار قبل الانتخاب.

---

(٣٠) **النشرة الرسمية للمفوضية العليا**، السنة ٥، العدد ٣ بتاريخ ١٥ شباط سنة ١٩٢٥، ص٣؛ أيضاً **الجريدة الرسمية اللبنانية**، السنة ٦١، العدد ١٨٣٣، بتاريخ الجمعة ٩ كانون الثاني ١٩٢٥، ص٢.

(٣١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٢٨.

فاحتدم النقاش وتكهرب جو الاجتماع وعلا الضجيج والصراخ. عندئذٍ وقف المسيو روزور، مندوب المفوض السامي، وشارل دباس مندوب الحكومة اللبنانية لدى المجلس، وأعلنا أن المجلس لا يتقيد بالأصول، وانسحبا احتجاجاً، فتعطلت الجلسة قانوناً بانسحابهما[٣٢].

حل المجلس التمثيلي:

في اليوم التالي، ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥، صدر القرار S/٧ الذي اتهم المفوض السامي فيه المجلس بالتقصير، وأمر بحله فوراً وبالتحضير لانتخاب مجلس تمثيلي جديد قادر «**أن يتحمل المسؤولية التي تقتضيها الحالة**»[٣٣]. وفي نفس اليوم، ١٣ كانون الثاني، صدر القرار S/٨ الذي عين بموجبه ليون كايلا حاكماً بالوكالة على لبنان الكبير خلفاً للجنرال فاندنبرغ[٣٤]، ثم جرى تثبيته في هذا المنصب حاكماً أصيلاً في ١٦ تموز من السنة عينها بالقرار رقم S/١٧٥[٣٥].

ومن أجل ملء الفراغ الذي خلفه غياب المجلس التمثيلي أصدر المفوض السامي في ٣٠ كانون الثاني القرار رقم S/٣٢ الذي ينص على أنه:

«**في أثناء المدة التي بين انحلال مجلس لبنان الكبير النيابي وتجديده، تعرض على مجلس النظار [مجلس رؤساء الإدارات المركزية] جميع مشاريع قرارات الحاكم التي يجب أن تحال للمجلس النيابي للمناقشة والاقتراع وفقاً للفصل الرابع من القرار ١٣٠٤ مكرراً، ويذكر في هذه القرارات أنه أخذ فيها رأي مجلس النظار. وتصبح نافذة بعد موافقة المفوض السامي عليها**»[٣٦].

فكان لهذه الإجراءات التي اتخذها ساراي بحل المجلس وبإعادة تعيين حاكم فرنسي، أسوأ الأثر في نفوس اللبنانيين.

---

(٣٢) المصدر ذاته، ص١٢٨.

(٣٣) الجريدة الرسمية، السنة ٦١، العدد ١٨٣٤، ص٢.

(٣٤) الجريدة الرسمية، السنة ٦١، العدد ١٨٣٥، بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥، ص٢ - ٣.

(٣٥) المصدر ذاته، السنة ٦١، العدد ١٨٨٨، بتاريخ الجمعة ٢٤ تموز سنة ١٩٢٥، ص٢.

(٣٦) المصدر ذاته، السنة ٦١، العدد ١٨٤١، بتاريخ ٦ شباط ١٩٢٥، ص٢.

انتخاب المجلس التمثيلي الثاني:

جرى انتخاب المجلس التمثيلي على درجتين في ٢٨ حزيران، وفي ١٢ تموز من السنة عينها (١٩٢٥) لمدة أربع سنوات. وبقيت صلاحيات هذا المجلس وعدد أعضائه وتوزيعهم الجغرافي والطائفي عند انتخابه كالمجلس السابق(٣٧). وانتخب موسى نمور نائب زحلة رئيساً له.

اختلاف ساراي مع رجال الدين اللبنانيين:

كان نظام العلمنة القاضي بفصل الدين عن الدولة وبمنع رجال الدين من التدخل في الشؤون الحكومية مطبقاً منذ زمن في فرنسا. وكان المفوض السامي الجديد الجنرال ساراي من محبذي هذا النظام بقوة، وأراد تطبيقه في لبنان، مخالفاً بذلك التقاليد الفرنسية الودية تجاه رجال الدين اللبنانيين التي كان المفوضون السامون السابقون، أسلاف ساراي، قد أرسوا قواعدها وأعرافها. فلم يردّ ساراي الزيارة للبطريرك الماروني الذي كان قد حضر إلى بيروت للسلام عليه، ولم يحضر القداس القنصلي البروتوكولي الذي كان يقام على نية فرنسا ويحضره المفوض السامي ومعاونوه وأركان الحكومة اللبنانية. وكان ساراي يجاهر بعدم اهتمامه لرجال الدين، ولا يبدي لهم الاحترام اللائق بهم، إن كان في مخاطبتهم أو معاملتهم أو الحديث عنهم. وسدت في وجه رجال الدين اللبنانيين أبواب الدوائر الرسمية، وفقدوا ما كان لهم من نفوذ لدى المراجع الفرنسية واللبنانية، وخسروا ما كانوا يتمتعون به من تأثير كبير في مجرى العمل الحكومي(٣٨).

ضج رجال الدين من سياسة ساراي العلمانية المعادية لهم، وأيدهم في رفضها، والاحتجاج عليها قسم كبير من اللبنانيين، وخصوصاً من الموارنة. وتألفت معارضة شديدة للطعن بهذه السياسة في الصحف وبالعمل السياسي وغيرها من الوسائل. وأوصلت المعارضة شكواها إلى المراجع

---

(٣٧) بقيت هذه الأمور كالسابق باستثناء أمر واحد في المجال الطائفي وهو أن عدد النواب الشيعة خفض من ٦ إلى ٥، وأعطي هذا المقعد إلى الكاثوليك فصار لهم نائبان بدل نائب واحد.

(٣٨) اسكندر الرياشي، **رؤساء لبنان**، ص٢١ ـ ٢٩.

الحكومية العليا في باريس[٣٩]، لافتة نظرها إلى أن سياسة ساراي العلمانية المتحيزة ستلحق، إذا ما استمرت على حالها، أفدح الضرر بالعلاقات الفرنسية ـ اللبنانية، وستسيء إلى سمعة فرنسا وتضعف نفوذها بين مسيحيي الشرق. ولما كانت الحكومات الفرنسية على اختلاف اتجاهاتها تعتبر أن نظام العلمنة المعادي للإكليروس، بضاعة للاستهلاك داخل فرنسا وليست معدة للتصدير إلى المستعمرات، لاقت شكوى المعارضين اللبنانيين أذناً صاغية لدى الحكومة الفرنسية. فأرسل رئيسها ادوار هاريو إلى المفوض السامي ساراي تعليمات حازمة بوجوب الكف عن مخاصمة رجال الدين وإجراء المصالحة مع البطريرك الماروني والرهبان والكتل المؤيدة لهم. كما أنه وجه، كذلك، رسالة إلى البطريرك إلياس الحويك يعرب له فيها عن التقدير الكبير والاحترام العميق اللذين تكنهما فرنسا لمقام البطريرك. وانصاع ساراي مكرهاً لتعليمات حكومته، فتوقف عن مخاصمة رجال الدين، وزار البطريرك في بكركي، وحضر القداس القنصلي عملاً بالحكمة التي عبر عنها بقوله إلى صديقه عمر بيهم، وهي: «**المفوضية السامية تساوي قداساً، فطالما تريد مني باريس أن أذهب إلى القداس فسأفعل**»[٤٠].

ساراي والثورة السورية الكبرى سنة ١٩٢٥:

ولكن أفدح الأخطاء التي ارتكبها الجنرال ساراي خلال تمرسه بمنصب المفوض السامي في الشرق كانت الطريقة التي عامل بها أبناء جبل الدروز. لقد قصده في بيروت وفد مكون من بعض زعمائهم ومشايخهم يشتكون إليه من سوء تصرف حاكم جبل الدروز الفرنسي الكابيتان كاربيه (G. Carbillet)، ويطلبون منه تطبيق الانتداب في جبلهم وفق الشروط المتفق عليها بينهم وبين فرنسا والمصدقة من روبير دي كه بالنيابة عن المفوض السامي السابق الجنرال غورو في آذار سنة ١٩٢١. فاستقبلهم بجفاء، وعاملهم بخشونة، ورفض مطالبهم، وصرفهم متهدداً متوعداً.

---

(٣٩) مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٤٠) بصدد علاقة ساراي برجال الدين راجع، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٢٦ ـ ١٢٩؛ أيضاً اسكندر الرياشي، **رؤساء لبنان**، ص٢١ ـ ٢٩.

وحاول الزعماء الدروز إعادة الاتصال به وفتح الحوار معه من جديد، ولكن محاولاتهم اللاحقة لم تكن أوفر حظاً بالنجاح من محاولتهم السابقة. فكان ذلك الشرارة التي أشعلت الثورة السورية الكبرى في جبل الدروز سنة ١٩٢٥، ثم ما لبثت أن امتدت إلى العاصمة دمشق وإلى حمص وحماه وحلب وسائر المناطق السورية وإلى بعض المناطق اللبنانية كذلك، فكانت الثورة السبب المباشر لاستدعاء ساراي إلى باريس وإقالته من منصبه في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥، فكان آخر المفوضين السامين الفرنسيين العسكريين الذين تولوا السلطة في الشرق في هذه الحقبة.

هنري دي جوفنيل يخلف ساراي:

عينت الحكومة الفرنسية هنري دي جوفنيل (Henri de Jouvenel) في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ مفوضاً سامياً جديداً خلفاً للجنرال ساراي، فكان أول مفوض سام مدني يتولى هذا المنصب بعد اعلان دولة لبنان الكبير. وكان دي جوفَنيل سياسياً محنكاً، وعضواً في مجلس الشيوخ، وصحافياً لامعاً، وخطيباً مفوهاً[٤١]. زار لندن بعد تعيينه مفوضاً سامياً بأيام قليلة واجتمع إلى وزير الخارجية ووزير المستعمرات البريطانيين، وبحث معهما في أهمية التعاون وضرورة التنسيق بين حكومتي فرنسا وبريطانيا في الشرق. وفي طريقه إلى بيروت عرج على القاهرة واجتمع بالزعماء السوريين واللبنانيين المقيمين في مصر للاطلاع منهم على وجهة نظرهم بصدد المشاكل القائمة في بلديهما وسبل حلها[٤٢]. وفي ٣ كانون الأول وصل دي جوفنيل، إلى بيروت وباشر العمل لمعالجة الأوضاع المتردية في سوريا ولبنان. وقد استحوذ على الأولوية في اهتماماته أمران، هما، إخماد الثورة السورية، وتسريع الجهود المبذولة لإنجاز الدستور اللبناني ووضعه موضع التنفيذ في أقرب وقت.

---

(٤١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٣١.

(٤٢) يوسف الحكيم، **سوريا والانتداب الفرنسي**، ص١١٦؛ أيضاً، أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية**، (القاهرة، دار القاهرة للطباعة، دون تاريخ)، ص١٦٧ ـ ١٧٠، يشار إليه بعد الآن هكذا: أسعد داغر، مذكراتي.

الدستور اللبناني

١ ـ أسباب وضع الدستور

ثلاثة أسباب رئيسية حفزت الدولة المنتدبة على التعجيل في نشر الدستور اللبناني ووضعه موضع التنفيذ. السبب الأول قانوني فرضته المادة الأولى من صك الانتداب التي نصت على أن:

«تضع الدولة المنتدبة نظاماً أساسياً لسوريا ولبنان في خلال ثلاث سنوات تبتدىء من تاريخ الشروع بتطبيق الانتداب. ويُعدّ هذا النظام الأساسي بالاتفاق مع السلطات الوطنية، ويُنظر فيه بعين الاعتبار إلى حقوق جميع الأهلين في الأراضي المذكورة وإلى مصالحهم وأمانيهم، ويُنصّ فيه على اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تسهل لسوريا ولبنان سبيل النمو والتقدم المتوالي كدولتين مستقلتين»[١].

ولما كان الشروع بتطبيق نظام الانتداب بصورة رسمية قد بدأ في ٢٩ أيلول سنة ١٩٢٣ فإن مهلة السنوات الثلاث التي حددتها هذه المادة تنتهي في نفس التاريخ من سنة ١٩٢٦. لذلك ترتب على فرنسا أن تمنح كلاً من سوريا ولبنان نظاماً أساسياً قبل انقضاء هذه المهلة.

وكان السبب الثاني رغبة الحكومة الفرنسية في إزالة ما ساور نفوس اللبنانيين من وساوس وشكوك بصدق نوايا فرنسا وحسن مقاصدها نحو لبنان بعد أن نكص المفوض السامي الجنرال ساراي في سنة ١٩٢٥ عن وعده بتنصيب حاكم وطني على لبنان الكبير، وأقدم على حل المجلس التمثيلي

---

(١) روبير أبيلا، **أطوار الحكم**، ص٦.

الأول تعسفاً لأنه أصر على وجوب تحقيق هذا الوعد وإبدال الحاكم الفرنسي بحاكم لبناني. فبنشر الدستور أمَّلت الحكومة الفرنسية أن تصلح ما أفسده ساراي، وتعيد الطمأنينة إلى نفوس اللبنانيين وتعزز ثقتهم بمصداقية فرنسا وحرصها على الوفاء بتعهداتها.

وكان السبب الثالث أمل الحكومة الفرنسية في أنّ إقامة حكم دستوري برلماني وطني في لبنان قد يساعد، بصورة غير مباشرة، على إخماد الثورة السورية، وذلك عن طريق الإيحاء، بالمثل اللبناني، إلى الثوار السوريين بأن مسالمة فرنسا أنفع من مخاصمتها، وبأن ما تعطيه بالسلم والحوار هو أكثر بكثير مما قد يأخذونه منها بالخصام والثورة.

هذه العوامل الثلاثة كانت وراء اهتمام الحكومة الفرنسية بانجاز الدستور اللبناني ووضعه موضع التنفيذ في المهلة المحددة لها في سنة ١٩٢٦ من قِبل عصبة الأمم بموجب المادة الأولى من صك الانتداب.

٢ ـ الدور الفرنسي في وضع الدستور اللبناني

وزارة الخارجية الفرنسية تبادر إلى وضع الدستور:

بعد أن أقرت عصبة الأمم صك الانتداب أخذت وزارة الخارجية الفرنسية المبادرة إلى وضع الدستور اللبناني، لأن إدارة البلدان الواقعة تحت الانتداب كانت تابعة لها وليس لوزارة المستعمرات. فشكلت «لجنة القانون الأساسي» من بعض كبار رجال السياسة والقانون الفرنسيين برئاسة جوزيف ـ پول بونكور (Joseph- Paul Boncour)، فعرفت أيضاً باسم «لجنة پول بونكور»[٢]. بدأت هذه اللجنة عملها سنة ١٩٢٤. فوضعت عدداً من الأسئلة لطرحها على بعض المفكرين والسياسيين والزعماء والرؤساء الروحيين اللبنانيين للاستئناس بآرائهم بشأن نظام الحكم الذي يريدون قيامه في بلدهم. وقد تناولت الأسئلة أموراً أساسية مثل: هل يريد اللبنانيون نظاماً ملكياً أم جمهورياً؟ وبرلمانياً مؤلفاً من مجلس واحد أم من مجلسين؟ انتخاباً أم تعييناً؟ وهل توزع المقاعد النيابية على أساس طائفي أم ماذا؟

---

(٢) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, PP. 360-361.

وهل يكون رئيس الدولة مسؤولاً أم غير مسؤول؟ وهل تكون الحكومة مسؤولة أمام رئيس الدولة أم أمام البرلمان؟ الخ. وتولت المفوضية العليا في بيروت، بتكليف من وزارة الخارجية، القيام بمهمة همزة الوصل بين هذه الوزارة والأشخاص اللبنانيين الذين وقع الاختيار عليهم لاستفتائهم. وكان من هؤلاء رئيس ونائب رئيس المجلس التمثيلي، ورؤساء البلديات الكبرى، ورؤساء الطوائف، وأعضاء الحكومة، ورئيس مجلس شورى الدولة، ورئيس محكمة التمييز، والأعيان من مختلف القطاعات الاقتصادية، والقضائية، والطبية، والصحافية، والثقافية، والاجتماعية، وغيرها. ونقلت المفوضية العليا في بيروت أسئلة اللجنة إلى الأشخاص المعنيين، كما نقلت أجوبة هؤلاء إلى وزارة الخارجية في باريس[٣].

سار العمل بتحضير مشروع الدستور ببطء في أول الأمر، واقتصر الاهتمام به على القنوات الثلاث: وزارة الخارجية الفرنسية، ولجنة پول بونكور، والمفوضية العليا في بيروت. واستبعد المجلس التمثيلي اللبناني كلياً من بحث هذا الموضوع، إذ اعتبرت الحكومة الفرنسية أن استشارة بعض الشخصيات اللبنانية البارزة للاستئناس بآرائهم كافٍ من جهة الشكل والجوهر لتحقيق الشرط الوارد في المادة الأولى من صك الانتداب والتي تقول **«ويُعدّ هذا النظام الأساسي بالاتفاق مع السلطات الوطنية»**. فالسلطات الوطنية (أو المحلية)، بنظر الفرنسيين، لا تعنى بالضرورة المجلس التمثيلي. وكان واضحاً من اعتماد هذا التفسير وهذا الأسلوب أن غرض الفرنسيين كان الاستئثار بوضع الدستور دون مشاركة المجلس التمثيلي[٤].

المجلس التمثيلي يطلب المشاركة بوضع الدستور:

لم يسلم اللبنانيون بوجهة النظر الفرنسية، لا بشأن التفسير الذي أعطته لمعنى «السلطات الوطنية»، ولا بشأن حرمان المجلس التمثيلي من المشاركة في وضع القانون الأساسي. فمنذ الجلسة الأولى التي عقدها المجلس التمثيلي الثاني في ١٦ تموز سنة ١٩٢٥ بدأ بعض النواب مثل

(٣) Ibid, PP. 366- 367.

(٤) Ibid, P. 367.

يوسف الخازن نائب جبل لبنان، وميشال شيحا نائب بيروت. وغيرهما، بإثارة موضوع النظام الأساسي والتأكيد على حق المجلس في المشاركة بوضعه[(٥)]. وأخيراً في الجلسة المنعقدة في ١٧ تشرين الأول سنة ١٩٢٥ تقدم إبراهيم المنذر نائب جبل لبنان الأرثوذكسي إلى المجلس بمشروع القرار التالي:

«لما كان المجلس يمثل السلطة المحلية في البلاد، لذلك أطلب من الدولة المنتدبة أن تقدم القانون الأساسي إليه ليتفق وإياها على وضعه عملاً بنص المادة الأولى من صك الانتداب»[(٦)].

فوافق المجلس على هذا الاقتراح بأكثرية الأصوات. على أن سلطات الانتداب تجاهلت هذا القرار يومئذٍ.

تبدل في الموقف الفرنسي:

ولكن بعد أن استفحل أمر الثورة السورية وتدهور الوضعان الأمني والسياسي بشكل خطير، وبعد أن ضجت الأوساط الشعبية والسياسية والدينية في فرنسا كما في سوريا ولبنان من سوء تدبير المفوض السامي الجنرال ساراي، قررت الحكومة الفرنسية انتهاج سياسة جديدة في الشرق. فأقالت ساراي من منصبه، وأعلنت في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٢٥ بلسان رئيسها أرستيد بريان (Aristide-Briand) في مجلس الشيوخ الفرنسي، حيث قال:

«إن القانون الأساسي الذي تمنحه الدولة المنتدبة سوف لا يكون إلا إطاراً واسعاً جداً، متضمناً بعض المبادىء، محتفظاً بسلطات الانتداب، مقراً بكيان الدولة المستقلة ذاتياً، على أن تتمكن المجالس المنتخبة في داخل كل دولة، من مناقشة وتقرير النظام الدستوري لهذه البلاد، التي يقتضي علينا مواصلة توجيهها لغاية بلوغها رشدها السياسي»[(٧)].

---

(٥) Ibid, PP. 365- 367.

الجريدة الرسمية، السنة ٦٥، ملحق بالعدد ١٨٩٠، الجمعة في ٣١ تموز ١٩٢٥، ص١ ـ ٤.

(٦) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 367.

(٧) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 365.

دعوة المجلس التمثيلي للمشاركة في وضع الدستور:

كان قد سبق للمفوض السامي الجديد هنري دي جوفنيل قبل وصوله إلى بيروت أن أطلق في القاهرة الشعار القائل، «**الحرب لمن يريد الحرب، والسلام لمن يريد السلام**». معبراً به عن السياسة التي ينوي انتهاجها[٨]. ولما كان لبنان بلداً محباً للسلام، بنظر الفرنسيين، فقد استحق أن يطبق عليه هذا المبدأ في الحال. فبادر دي جوفنيل إلى تلبية طلب المجلس التمثيلي مشاركة الدولة المنتدبة في وضع النظام الأساسي اللبناني، وأوعز إلى حاكم لبنان الكبير ليون كايلا بدعوة المجلس إلى الانعقاد لهذه الغاية. وفي ٤ كانون الأول سنة ١٩٢٥ التأم المجلس وحضر المفوض السامي دي جوفنيل هذا الاجتماع وألقى خطاباً مسهباً حدد فيه الخطوط العريضة التي يجب أن يتضمنها الدستور، وحث المجلس على العمل الجاد لإنجاز هذه المهمة العظيمة بقوله مخاطباً النواب:

«إن مجلسكم قد انتخب في خلال شهر تموز الماضي. ولا يسعنا بدون إضاعة وقت البلاد، إرجاء آمالها إلى أن تجري انتخابات جديدة، لذلك سأطلب إلى الحاكم كايلا أن يدعو المجلس التمثيلي للبنان الكبير إلى دورة استثنائية لكي يعهد إليه أمر المناقشة في الدستور»[٩].

وبالفعل، وجه الحاكم كايلا في نفس اليوم رسالة بهذا المعنى إلى رئيس المجلس. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه بهذا التكليف تحول المجلس من مجلس تمثيلي إلى مجلس تأسيسي مكلف بوضع الدستور. وبهذه الصفة الجديدة التأم المجلس بدورة استثنائية في ١٠ كانون الأول سنة ١٩٢٥ للبدء في بحث موضوع الدستور. فطلب الرئيس موسى نمور من المجلس أن ينتخب لجنة خاصة لتتولى إعداد مشروع الدستور وعرضه على المجلس لمناقشته وإقراره. عندئذٍ وجه النائب فؤاد أرسلان إلى مندوب المفوض السامي السؤال التالي:

«قبل أن نباشر في انتخاب اللجنة أريد أن أوجه سؤالاً لحضرة

---

(٨) أسعد داغر، **مذكراتي**، ص١٦٧ ـ ١٧٠.

(٩) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 369.

المفوض السامي، وهو هذا، إن المادة الأولى من صك الانتداب تقول أن الدولة المنتدبة تضع الدستور بالاتفاق مع السلطات المحلية. أما الآن فقد أعطانا فخامة المفوض السامي الحق بأن نضع المشروع وحدنا. فنحن نشكره على ذلك شكراً جزيلاً. ولكن أريد أن ألفت نظر مندوب المفوضية العليا إلى أن الحق الذي أعطانا إياه فخامته يفوق الحق المعطى لنا بموجب المادة الأولى من صك الانتداب. فلكي لا يحصل فيما بعد سوء تفاهم أرجو من حضرة مندوب المفوضية العليا أن يؤكد ما قاله المفوض السامي»[١٠].

ورد مندوب المفوض السامي على هذا السؤال، قائلاً:

«مع الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدبة التي سيحددها المفوض السامي بتصريح منه، فإني أؤكد أن للمجلس كل الحق في تحضير النظام الأساسي للبلاد»[١١].

إن ما جاء في هذا الجواب المقتضب الصريح يستند إلى فقرة وردت في خطاب دي جوفنيل في المجلس التمثيلي بتاريخ ٤ كانون الأول سنة ١٩٢٥، وجاء فيه قوله يومئذٍ:

«ومن جهتي [دي جوفنيل] سوف أحدد، في تصريح، الموجبات المترتبة على فرنسا والناجمة عن التعهدات التي قبلت، مع الانتداب على شعوب سوريا ولبنان، جملة من الحقوق والواجبات»[١٢].

من وضع مشروع الدستور اللبناني:

إن هذا الكلام الذي جاء على لسان دي جوفنيل، وعلى لسان مندوبه أيضاً في المجلس التمثيلي يثير التساؤل عمن هو بالفعل واضع مشروع الدستور اللبناني. إن بعضهم يقول أن وزارة الخارجية الفرنسية ولجنة بول بونكور هما اللتان وضعتاه. ويقول آخرون، بل إن المجلس التمثيلي اللبناني هو الذي قام بهذه المهمة[١٣]. ويرجح الخبير الضليع في القانون

---

(١٠) Ibid, P. 371.

(١١) Ibid, P. 371.

(١٢) Ibid, P. 370.

(١٣) رياض عبد الصمد، **الطائفية ولعبة الحكم في لبنان**، (١٩٧٧) ص٤٦.

الدستوري الدكتور ادمون رباط أن يكون الفرنسيون قد وضعوا المواد التي تحدد حقوق الدولة المنتدبة وواجباتها، وهي المواد التي تمنحهم سلطة مطلقة في حكم البلاد، والتي لم يسمح الفرنسيون للسلطات اللبنانية بمناقشتها أو مسها من قريب أو بعيد، وأن يكون المجلس التمثيلي قد وضع أو شارك في وضع المواد الأخرى التي لا تنتقص من سلطة فرنسا المطلقة بأي شكل من الأشكال، ولا تتعارض مع مصالحها الحيوية، وهي المواد الدستورية المتعلقة بكيان لبنان وحدوده والحريات العامة وحقوق المواطنين وامتيازات الطوائف، والتي يظهر أنها من وضع ميشال شيحا نائب بيروت وأحد أعضاء اللجنة المكلفة بوضع الدستور. ولعل هذا الرأي الذي يراه ادمون رباط هو الرأي الأقرب إلى الصواب، إن لم يكن هو الصواب بعينه(١٤).

ويؤيد هذا الرأي ما ذكره يوسف سالم، أحد أعضاء اللجنة البرلمانية المكلفة وضع مشروع الدستور، في مذكراته التي روى فيها أنه «**في ١٩ أيار سنة ١٩٢٦ عقد المجلس التمثيلي جلسة بحث خلالها مشروع الدستور فأقره بعد أن أدخل عليه تحفظات فرضها الانتداب. وهذه التحفظات وردت في المواد التالية التي أضافها المفوض السامي إلى الدستور وصدقها المجلس**»(١٥). ويحددها سالم بالمواد ٩٠ ـ ٩٤.

٣ ـ دور المجلس التمثيلي في وضع الدستور

لجنة إعداد القانون الأساسي:

في الجلسة التي عقدها المجلس التمثيلي بتاريخ ١٠ كانون الأول سنة ١٩٢٥ انتخب لجنة خاصة لوضع مشروع الدستور اللبناني وعرضه على المجلس لمناقشته وإقراره. وقد دعيت «لجنة إعداد القانون الأساسي»، وعرفت أيضاً باسم «لجنة الدستور»، وتألفت من ثلاثة عشر نائباً، هم: موسى نمور رئيس المجلس التأسيسي رئيساً، وشبل دموس، وعمر

---

(١٤) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, PP. 372- 373.

(١٥) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص٦٩.

الداعوق، وفؤاد أرسلان، وميشال شيحا، ويوسف سالم، وجورج زوين، وباترو طراد، وروكز أبو ناصر، وصبحي حيدر، وعبود عبد الرزاق، وجورج ثابت، ويوسف الزين[١٦]. وعينت المفوضية العليا كلاً من شارل دباس والمستشار القانوني سوشيه (*Souchier*) لمؤازرة اللجنة في عملها[١٧].

وأعطيت اللجنة الصلاحيات الكاملة للاتصال بمن تشاء من أعضاء المجلس الآخرين أو سواهم من أعيان البلاد الذين تتوسم فيهم القدرة على مساعدتها لإنجاز مهمتها بسرعة ونجاح.

عمل اللجنة الفرعية:

اتبعت «لجنة إعداد القانون الأساسي» في عملها نهجاً شبيهاً بالنهج الذي اعتمدته «لجنة بول بونكور» الفرنسية. ففي اجتماعها الأول المنعقد نهار الاثنين في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٢٥ انتخبت هذه اللجنة شبل دموس مقرراً لها. ورغبة منها في أن يشاركها أعيان البلاد في تحمل مسؤولية وضع مشروع الدستور قررت اللجنة كذلك استفتاء عدد منهم بشأن المبادىء الرئيسية التي سيوضع مشروع الدستور على أساسها، وذلك بتوجيه عدد من الأسئلة إليهم للاستئناس بآرائهم بصفة استشارية. وشكلت اللجنة لجنة فرعية خماسية من صبحي حيدر، وشبل دموس، وروكز أبو ناصر، وميشال شيحا، وعمر الداعوق لتقوم بتحضير الأسئلة اللازمة وتقدمها إلى اللجنة الأم بمهلة ٤٨ ساعة[١٨].

أسئلة اللجنة لاستطلاع الآراء:

أنجزت اللجنة الفرعية عملها في الوقت المحدد لها، وعرضت مقترحاتها على «لجنة الدستور» في جلستها المنعقدة بكامل هيئتها نهار

---

(١٦) **جريدة لبنان الكبير الرسمية**، ملحق بالعدد رقم ١٩٣٤، تاريخ ١ كانون الثاني ١٩٢٦، عن رباط ص٣٧٢.

(١٧) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص٦٥ ـ ٦٦.

(١٨) محضر جلسة لجنة وضع مشروع الدستور، الاثنين ١٤ كانون الأول ١٩٢٥، نقلاً عن مجلة «**المسيرة**»، العدد ٨٤، السبت ٦ حزيران ١٩٨٧، ص٤٤، الوثيقة رقم ١. والمقال من إعداد ادغار جلاد.

الأربعاء ١٦ كانون الأول. وبعد المداولة تم الاتفاق على الأسئلة وعلى طريقة استفتاء الأعيان، وتقرر البدء بالتنفيذ في الحال. فأعدت استمارة من عشر صفحات تحوي ١٢ سؤالاً، وحملت الصفحة الأولى منها عنوان الاستمارة وهو بالنص التالي:

«الأسئلة التي قررت لجنة إعداد القانون الأساسي توجيهها إلى بعض مفكري البلاد للإجابة عليها خطاً».

وأُدرج على كل صفحة من الصفحات رقم ٢ إلى رقم ٧ سؤال واحد على الصفحة أو سؤالان لكي يكتب الجواب في الفراغ المتروك تحت كل سؤال على الصفحة ذاتها. وتركت الصفحتان الأخيرتان بيضاوتين لكي يضيف فيهما من يشاء إبداء المزيد من الملاحظات والآراء حول الموضوع. أما الأسئلة فكانت التالية:

«السؤال الأول، ما هو شكل الحكومة، أملكي دستوري أم جمهوري، ولماذا؟

السؤال الثاني، أيكون البرلمان مؤلفاً من مجلس واحد أم من مجلسين، ولماذا؟

السؤال الثالث، هل يكون رئيس الدولة مسؤولاً، وتجاه من؟

السؤال الرابع، هل تكون الحكومة (أي الوزارة) مسؤولة وتجاه رأس الدولة أو تجاه البرلمان، ولماذا؟

السؤال الخامس، هل تكون مسؤولية الوزراء إفرادية أو جماعية أو تحتمل الشكلين، ولماذا؟

السؤال السادس، هل يكون التمثيل النيابي طائفياً أم لا، لماذا؟

السؤال السابع، هل يكون الانتخاب ذا درجة أم ذا درجتين، وهل يكون التصويت العام عادياً Simple أو متعدداً Plural، ولماذا؟

السؤال الثامن، كم يكون عدد الناخبين لكل نائب، وكم تدوم مدة النيابة، ولماذا؟

السؤال التاسع، إذا تقرر أن يُنشأ مجلس شيوخ فهل ينتخب أعضاؤه انتخاباً، وعلى أية طريقة؟ أم يعينون تعييناً، ومن قبل من؟ أم يكون بعضهم منتخباً والبعض معيناً، وكم يجب أن يكون عددهم، ولماذا؟

السؤال العاشر، إذا انشيء مجلس شيوخ فكم يجب أن تدوم ولايته، ولماذا؟

السؤال الحادي عشر، كيف تؤلف المناطق الانتخابية وعلى أية قاعدة تكون الانتخابات، ولماذا؟».

السؤال الثاني عشر، هل تراعى الطائفية في وظائف الدولة وبنوع خاص في الوزارات، ولماذا[١٩]؟»

الاستشارات الخطية:

في جلسة ١٦ كانون الأول قررت لجنة الدستور أيضاً ارسال الاستمارات المتضمنة الأسئلة الاثني عشر إلى الأعيان والهيئات الرسمية التالية: رؤساء الطوائف وعددهم ٩٣، النواب السابقون الذين لم يجدد انتخابهم وعددهم ١٧، السكرتير الجنرال ١، رئيس الشورى ١، نظار الدولة ١٠، رؤسار العدلية: رئيس التمييز الأول ١، رئيس التمييز الثاني ١، رئيسا الاستئناف ٢، المدعي العام للتمييز ١، المدعي العام للاستئناف ١، مفتش العدلية ١، رئيس محكمة التميز الشرعية ١، مجالس البلدية (واحد عن كل مجلس والمجموع ١٢)، المجالس الإدارية في لبنان الكبير (واحد عن كل مجلس والمجموع ١٢)، الغرف الزراعية في لبنان الكبير (واحد عن كل غرفة والمجموع ٢٤)، نقابة المحامين ١١، نقابة الصحافة ٥، الصحافيون غير المشتركين في النقابة ٥، نقابة المحامين السابقين ١، جمعية الملاكين في بيروت ٢، غرفة التجارة في بيروت ٢، بورصة بيروت ٢، جمعية التجار في بيروت ٢، جمعية الأطباء والصيادلة ٥، جمعية الصيادلة ٢،

(١٩) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦**، (بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٢)، الوثائق ص١٣٢ ـ ١٣٩؛ أيضاً ادغار جلاد، «الدستور اللبناني ٢٣ أيار ١٩٢٦ ـ ٢٣ أيار ١٩٨٧»، في مجلة «**المسيرة**»، العدد ٨٤، السبت ٦ حزيران ١٩٨٧، ص٤٠ ـ ٤٧. يشار إليه بعد الآن هكذا: ادغار جلاد، الدستور اللبناني.

جمعية أطباء الأسنان ٢، نقابة الأطباء والصيادلة ٢، غرفة التجارة في طرابلس ٢، نقابة المحامين في طرابلس ٥، محامو الشمال ٥[٢٠]. وقد طُلب إلى هذه الهيئات الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليها خطياً[٢١]، وانتخاب مندوبين عنها لحضور جلسات اللجنة[٢٢].

المسلمون يرفضون المشاركة في وضع الدستور اللبناني:

بلغ عدد الاستمارات المرسلة إلى الأعيان والهيئات ٢٣١ استمارة، أُعيد منها إلى اللجنة ١٣٢ استمارة. أما الاستمارات الباقية، وعددها ٩٩ استمارة، فقد أهملت أو أعيدت بيضاء على حالها لأن الجهات الموجهة إليها امتنعت عن تلبية طلب اللجنة لأسباب مختلفة. وكان معظم الممتنعين من أعيان المسلمين[٢٣].

كانت لجنة الدستور قد طلبت من الطائفة الإسلامية وأعيانها، كغيرها من الطوائف، أن تجيب خطياً عن الأسئلة الاثني عشر الموجهة إليها، وأن تنتخب مندوبين عنها لحضور جلسات اللجنة والاشتراك بمداولاتها. وهنا تحرك الوحدويون المسلمون واستغلوا هذه المناسبة لتجديد معارضتهم وتكرار مطالبهم وتأليب الرأي العام الإسلامي ضد الكيان اللبناني الجديد. وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير. فقد اجتمع أعيان الطائفة الإسلامية ووجهاؤها في دار جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت في ٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ وتداولوا في أمر الدعوة والأسئلة الموجهة إليهم من قبل لجنة الدستور وأصدروا بياناً لتوضيح موقفهم، جاء فيه ما يلي:

«نحن المجتمعين للمذاكرة بشأن تكليف الطائفة الإسلامية للإجابة على الأسئلة العشر التي وضعتها لجنة الدستور اللبناني ولانتخاب مندوبين لحضور جلساتها، قررنا بالإجماع رفض الاشتراك بسن هذا الدستور عملاً

---

(٢٠) ادغار جلاد، «الدستور اللبناني» في مجلة **المسيرة**، عدد ٨٤، السبت ٦ حزيران ١٩٨٧، ص٤١ ـ ٤٢.

(٢١) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، الوثيقة الملحق رقم ٢١، ص١٣٢.

(٢٢) المصدر ذاته، الوثيقة الملحق رقم ٢٣، ص١٤٢.

(٢٣) المصدر ذاته، الوثائق (الملحق) رقم ٢، ٣، ٤، ص٤٥.

برغائب عموم المسلمين المجتمعين على رفضه لأنه لا يتفق مع مصلحة البلاد فنقول:

من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية وهي الأكثرية الساحقة في البلاد... هي رفض الانضمام إليه [لبنان الكبير] وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية...

وعليه فقد قررت الطائفة الإسلامية في بيروت متفقة بالإجماع ومغتنمة فرصة ورود الأسئلة الموجهة إليها من رئاسة لجنة الدستور أن تعيد تثبيت احتجاجها على الإلحاق بلبنان ورفض الاشتراك بسن دستوره والإجابة على الأسئلة بشأنه... وعليه لم يعد من لزوم لإرسال مندوبيها والسلام»[٢٤].

وقع هذا القرار ٣٧ شخصية من أعيان المسلمين في بيروت[٢٥]، وتولى مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، وقاضيها الشرعي إبلاغه إلى رئيس لجنة الدستور رئيس المجلس التمثيلي موسى نمور في ٩ كانون الثاني بموجب الرسالة التالية:

«حضرة صاحب السعادة موسى بك نمور رئيس المجلس النيابي ولجنة الدستور المحترم

تلقينا كتابكم المؤرخ في ٢٤ كانون أول الماضي ولدى عرضه على أعيان ووجوه ومفكري الطائفة قرروا بالإجماع استناداً على رأي جميع

---

(٢٤) المصدر ذاته، (الوثيقة) الملحق رقم ٢٢ و٢٣، ص١٤٠ ـ ١٤٢.

(٢٥) أعيان المسلمين الموقعون، هم: الشيخ أحمد عباس، الداماد أحمد نامي، أنيس الشيخ، بدر دمشقية (رئيس بلدية بيروت)، المحامي جميل الحسامي، جميل بدران، الدكتور حسن الأسير، حسن قرنفل، الدكتور حليم قدوره، حسن القاضي، حسن القباني، المهندس حسن المخزومي، خير الدين النحاس، خليل دعبول، الحاج رشيد اللاذقي، الشيخ رضا القباني، زكريا النصولي، الدكتور سامح فاخوري، سليم الطيارة، شريف خرما، طه المدور، عبد الله بيهم، عارف رمضان، عمر الداعوق (عضو بيروت في المجلس التمثيلي)، الحاج عبد القادر القباني (مدير الأوقاف)، الشيخ عبد الكريم أبو النصر (نقيب الأشراف)، الشيخ عبد الباسط الأنسي، الدكتور عبد الرؤوف حماده، محمد المخزومي، محمد الفاخوري، محمد عمر نجا، محمد الباقر، خير الدين الأحدب، محمد اللبابيدي، يوسف النحاس، الشيخ عبد الرحمن المجذوب، حسن البنداق.

المسلمين في بيروت عدم الاشتراك بمسائل الدستور وإعادة النسخ الأربع فاقتضى إعادتها إليكم لفاً مع صورة فحوى القرار الذي وقع عليه الإجماع مرفوقاً بنسخة مطبوعة أشار إليها القرار المذكور تضمنت الأسباب الداعية لذلك. فإجابة لرغائب المسلمين بادرنا لإفادتكم. بكل احترام

قاضي بيروت

مفتي بيروت

التوقيع

(ختم المفتي)»[٢٦]

وحذت شخصيات وهيئات إسلامية من معظم المناطق اللبنانية حذو أعيان مسلمي بيروت، فاتخذوا في ٩ كانون الثاني قرارات مشابهة، وأرسلوا من صيدا[٢٧]، وطرابلس[٢٨]، وبعلبك[٢٩]، وجبل عامل[٣٠]، إلى رئاسة لجنة الدستور مضابط لا تختلف في جوهرها عن مضبطة أعيان مسلمي بيروت. فسدت هذه المقاطعة شبه التامة الطريق أمام المشاركة الإسلامية الكاملة في وضع الدستور اللبناني. واقتصر الحضور الإسلامي في هذا المجال على النواب الثلاثة عشر الأعضاء في المجلس التمثيلي اللبناني الثاني المنتخب في ١٣ تموز سنة ١٩٢٥.

الاستشارات الشفهية:

كانت لجنة إعداد مشروع الدستور قد قررت في أولى جلساتها في ١٤ كانون الأول سنة ١٩٢٥ دعوة بعض الأعيان لاستشارتهم والاستئناس بآرائهم خطياً وشفهياً بشأن المبادىء الدستورية الأساسية المطروحة للبحث[٣١].

---

(٢٦) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، (الوثيقة) الملحق رقم ٢٤، ص١٤٣.

(٢٧) المصدر ذاته، (الوثيقة) الملحق رقم ٢٥ و٢٦، ص١٤٤ ـ ١٤٦.

(٢٨) المصدر ذاته، (الوثيقة) الملحق رقم ٢٧ و٢٨ و٢٩، ص١٤٧ ـ ١٥٠.

(٢٩) المصدر ذاته، (الوثيقة) الملحق رقم ٣٠ و٣١، ص١٥١ ـ ١٥٣.

(٣٠) المصدر ذاته، (الوثيقة) الملحق رقم ٣٢، ص١٥٤.

(٣١) ادغار جلاد، «الدستور اللبناني»، في مجلة «**المسيرة**»، العدد ٨٤، السبت ٦ حزيران ١٩٨٧، الوثيقة رقم ١، ص٤٤.

ولما كان عدد من أولئك الأعيان قد رفض الإجابة على الأسئلة الخطية الموجهة إليه ورفض الاشتراك بأي شكل في وضع مشروع الدستور، فإن اللجنة قررت في اجتماعها المنعقد في ٢ شباط سنة ١٩٢٦ ألا يدعى إلى الاجتماع بأعضاء اللجنة لإجراء المناقشة والاستشارات الشفهية إلا الأعيان الذين أجابوا عن الأسئلة وأعادوا الاستمارات المعبأة إلى الرئيس نمور[٣٢]. وقد وصف أحد أولئك الأعيان اللقاء الذي جرى له مع لجنة الدستور، قال:

«وعندما استكملت الأجوبة الخطية دعيت الشخصيات المشار إليها للحضور أمام اللجنة واستماع رأيها شفهياً ومناقشتها بالمواضيع المثارة فاتسعت الاستشارات اتساعاً كبيراً وكنت مع زملائي من قضاة التمييز والاستئناف في عداد من استشير خطياً وشفاهاً فأبدينا رأينا في الموضوع واقترحنا تعديلاً في بعض المواد لتكون أكثر وضوحاً وانسجاماً»[٣٣].

وقد نفذ الأعيان المسلمون قرارهم بمقاطعة لجنة الدستور والاستشارات في دورتها الشفهية كذلك.

وضع مشروع الدستور:

فيما كانت الاستمارات المتضمنة الأجوبة عن الأسئلة قد بدأت تصل تباعاً إلى الرئيس موسى نمور، شكلت لجنة الدستور في ٢ شباط ١٩٢٦ لجنة فرعية مؤلفة من ميشال شيحا، وباترو طراد، وعمر الداعوق، وعهدت إليها بوضع مشروع الدستور في ضوء ما تجمع لديها من دراسات وأجوبة واستشارات ومعلومات، وعرض المشروع على اللجنة لمناقشته وإقراره. ويقول أحد أعضاء لجنة الدستور يوسف سالم بهذا الصدد، ما يلي:

«غير أن اللجنة لم تنتظر ورود الأجوبة بل نشطت للعمل على الفور. لم تكن الرسائل قد وصلت إلى أصحابها بعد، حين بدأ ميشال شيحا يضع نصوص الدستور مستلهماً الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨٧٥ ومستمداً منه معظم نصوص الدستور اللبناني.

---

(٣٢) المصدر ذاته، (الوثيقة) الملحق رقم ٥، ص٤٥.

(٣٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٣٣.

ولم يكن السبب وحده أن فرنسا تحكم لبنان باسم الانتداب، بل لأن دستورها دستور الحريات. . .

وكان أيضاً من الحكمة أن نستأنس بالدستور الفرنسي حتى يطمئن المفوض السامي ولا يقيم العراقيل في وجهنا، إذ أن وجود الدستور أمنية غالية من أماني اللبنانيين.

وصار ميشال شيحا كلما وضع مادة أو فصلاً أو نصاً عرضه على الرئيس موسى نمور وعلى كل واحد منا نحن أعضاء اللجنة لتمحيصه والتعليق عليه وإبداء الرأي فيه.

ووصل بنا البحث إلى موضوع الطائفية وانقسمت الآراء واشتد الجدل وحصلت مشادة حادة بين شبل دموس وصبحي حيدر من جهة، وميشال شيحا من جهة أخرى. فدموس وحيدر يصران على وضع نص يراعي الطائفية ويحدد على أساسها توزيع الوظائف في الدولة. وأما ميشال شيحا فعارض هذا الرأي وقال إنه إذا كان قانون الانتخاب قد بني على التمثيل الطائفي، فلا يجوز وضع نصوص طائفية في صلب الدستور من شأنها أن تحدث انعكاسات سيئة على تطور البلاد ومستقبلها[٣٤] . . .

واستغرق النقاش حول الطائفية وقتاً طويلاً، واشترك فيه جميع أعضاء اللجنة بين محبذ ومعارض، إلى أن رجحت كفة «الطائفيين» فوضع نص المادة ٩٥»[٣٥].

التحفظات الفرنسية في الدستور:

يظهر من محاضر جلسات لجنة الدستور أن الفرنسيين لم يتدخلوا مباشرة في إعداد مواد الدستور المعنية بالشؤون اللبنانية الداخلية، بل إنهم تركوا حرية القرار في ذلك إلى المشترعين اللبنانيين. أما المواد المتعلقة

---

(٣٤) راجع تفاصيل هذه المناقشات في محاضر جلسات لجنة الدستور بالوثائق رقم ٥ بتاريخ ٢ ـ ٢ ـ ١٩٢٦، ورقم ٦ بتاريخ ٥ ـ ٢ ـ ١٩٢٦، ورقم ٧ بتاريخ ٦ ـ ٢ ـ ١٩٢٦، ورقم ٨ بتاريخ ٢٠ ـ ٢ ـ ١٩٢٦، في مجلة «المسيرة»، العدد ٨٤، بتاريخ السبت ٦ حزيران ١٩٨٧، ص٤٥ ـ ٤٧.

(٣٥) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص٦٧ ـ ٦٨.

بحقوق الانتداب والمصالح الفرنسية والعلاقات الخارجية فقد وُضعت من قبل الفرنسيين وألحقت بمشروع الدستور الذي أعدته لجنة إعداد مشروع الدستور البرلمانية من دون أن يُسمح لهذه اللجنة بمناقشة هذه المواد أو إجراء أي تعديل فيها. وهذا ما جعل نائب بيروت في المجلس التأسيسي عمر الداعوق يرفع مذكرة احتجاج بهذا الخصوص إلى السكرتير العام لعصبة الأمم في جنيف قال له فيها ما يلي:

«أنا الموقع على هذا عمر الداعوق نائب بيروت أتشرف بأن أبسط لساعدتكم ما يلي:

أولاً ـ. . . [عن ضم الأقضية الأربعة والمناطق الساحلية إلى لبنان الكبير].

ثانياً ـ بعد أن وافق المجلس التمثيلي بالأكثرية على الدستور اللبناني قرأ حضرة مندوب المفوضية العليا التحفظات [المواد ١ و٥٢ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٨ و١٠٢] للمجلس وقال إن هذه التحفظات غير خاضعة للمناقشة.

ولكي تطلع جمعيتكم الموقرة على احتجاجنا على ضمنا غير المشروع، ولكي تعلموا أن هذه التحفظات لم توضع موضع المناقشة، ولم يوافق عليها المجلس التمثيلي أجزت لنفسي إرسال هذا البيان إليكم.

وتفضلوا يا حضرة السكرتير العام بقبول اعتباري الفائق

عمر الداعوق»[٣٦]

وبإضافة هذه المواد التحفظات المذكورة إلى ما أنجزته لجنة الدستور يكون مشروع الدستور المطلوب قد اكتمل.

مناقشة مشروع الدستور في المجلس التمثيلي:

انتهت لجنة الدستور من إعداد مسودته في أواسط أيار. ونهار الأربعاء في ١٨ منه أبلغ ليون كايلا (Léon Cayla)، حاكم لبنان الكبير، إلى الرئيس

---

(٣٦) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، (الوثيقة) الملحق رقم ٣٣، ص١٥٥ ـ ١٥٦.

موسى نمور قراراً يقضي بدعوة المجلس التمثيلي إلى الانعقاد في دورة استثنائية لمناقشة مشروع الدستور وإقراره. وفي اليوم التالي، الخميس ١٩ أيار، التأم المجلس وبدأ بدرس المشروع بحضور مندوب المفوضية العليا الذي طلب من المجلس المثابرة في الدورة دون انقطاع، والإسراع في درس مشروع الدستور ومناقشته وإقراره لأن المفوض السامي مزمع على السفر إلى باريس قريباً، وهو يرغب في إعلان الدستور بنفسه قبل سفره.

وعندما طرحت المادة الأولى من مشروع الدستور(٣٧) المتعلقة بحدود لبنان على المناقشة، اعترض النواب المسلمون على مضمونها، وقدموا اقتراحاً مضاداً، فلم تأخذ أكثرية النواب برأيهم، وسقط الاقتراح. عندئذٍ، أصروا على أن يدرج اقتراحهم في محضر جلسة المجلس، فأدرج بالنص التالي:

«لما كنا من ممثلي البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير بدون استفتاء أهليها نحتج على الفصل الأول من القانون الأساسي ونطلب فصل البلاد التي ألحقت بلبنان الصغير أي القديم وجعلها حكومة «مستقلة» إدارياً واقتصادياً وسياسياً على أن يكون لها اتحاد مع لبنان الصغير والبلاد السورية.

خالد شهاب، صبحي حيدر، خير الدين عدرة، عمر بيهم، عمر الداعوق. في ١٩ أيار سنة ١٩٢٦»(٣٨).

تابع المجلس، بمشاركة النواب المسلمين، مناقشة مشروع الدستور مادة مادة على مدى ثلاثة أيام متتالية، من الخميس ١٩ أيار حتى فجر نهار الأحد ٢٢ منه، وعقد خلالها ٨ جلسات في الصباح وفي المساء، كانت آخرها الجلسة التي طالت حتى الساعات الأولى من فجر نهار الأحد، والتي تمت في نهايتها الموافقة على الدستور بالإجماع.

---

(٣٧) نصت المادة الأولى المشار إليها على ما يلي: «لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ. أما حدوده فهي المعترف له بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية المنتدبة، ومن لدن جمعية الأمم، وهي التي تحده حالياً». الجريدة الرسمية، السنة ٦٦، الملحق بالعدد ١٩٨٤، تاريخ ٢٥ حزيران ١٩٢٦، ص١ ـ ٦.

(٣٨) **الجريدة الرسمية**، السنة ٦٦، الملحق بالعدد ١٩٨٦، ص٤٨.

المفوض السامي يعلن الدستور:

وفي اليوم التالي، الاثنين ٢٣ أيار عقد المجلس التمثيلي جلسة خاصة حضرها المفوض السامي هنري دي جوفنيل بأبهة وجلال «**وأعلن أمام ممثلي الشعب، وأمام الحاكم ومجلس المديرين، وكبار الموظفين والقضاة، الدستور اللبناني ووضعه موضع التنفيذ**»[٣٩] ابتداءً من ذلك اليوم، ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦، وبهذا الاعلان انتهى عهد دولة لبنان الكبير الذي كان قد ابتدأ قبل ذلك بحوالي ست سنوات.

٤ ـ مضمون الدستور اللبناني

تألف الدستور اللبناني المعلن في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ من مئة مادة ومادتين، موزعة على ستة أبواب، هي: (١) أحكام أساسية، (٢) السلطات، (٣) أحكام تتعلق بمجلس النواب، (٤) تدابير مختلفة، (٥) أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وعصبة الأمم، (٦) أحكام نهائية ومؤقتة.

الباب الأول:

عنوانه «أحكام أساسية»، ويتألف من فصلين يعرِّف أولهما لبنان الكبير بأنه «**دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ. أما حدوده فهي المعترف له بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية المنتدبة، ومن لدن عصبة الأمم، وهي التي تحده حالياً (المادة ١)**»[٤٠]. وهو ذو نظام جمهوري، وعاصمته بيروت (المادة ٤). علمه علم فرنسي في وسط القسم الأبيض منه أرزة خضراء (المادة ٥). لغته الرسمية اللغة العربية، وكذلك اللغة الفرنسية لغة رسمية (المادة ١١).

ويذكر الفصل الثاني حقوق المواطنين وواجباتهم. وينص على أن «**كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم**» (المادة

---

(٣٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٣٣.

(٤٠) هي الحدود التي أعلنها الجنرال غورو في المادة الأولى من القرار ٣١٨ بتاريخ ٣١ آب سنة ١٩٢٠.

٧). أما الحقوق التي يكفلها الدستور فأهمها الحرية الشخصية (المادة ٨)، وحرية الاعتقاد (المادة ٩)، وحرية التعليم (المادة ١٠)، والحق بتولي الوظائف العامة (المادة ١٢)، وحق الانتخاب (المادة ٢١)، وحرية إبداء الرأي والاجتماع (المادة ١٣)، والمحافظة على حرمة المنازل (المادة ١٤)، وحماية الملكية الخاصة (المادة ١٥)، كل ذلك ضمن إطار القوانين المرعية الإجراء.

الباب الثاني:

عنوانه «السلطات»، وفيه أربعة فصول. يوزع الفصل الأول السلطات فيوكل السلطة المشترعة إلى هيئتين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب (المادة ١٦). وينيط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية، وهو يتولاها بمعاونة الوزراء (المادة ١٧). ولرئيس الجمهورية ومجلس النواب حق اقتراح القوانين (المادة ١٨). والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها. والقضاة مستقلون في إجراء وظائفهم، وتنفذ أحكامهم باسم الشعب اللبناني (ألمادة ٢٠).

وخصص الفصل الثاني للسلطة المشترعة: مجلس الشيوخ يتألف من ستة عشر عضواً يعين رئيس الحكومة سبعة منهم، وينتخب الباقون، وتكون مدة ولايتهم ٦ سنوات قابلة للتجديد (المادة ٢٢). ويتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين وفاقاً للقوانين المرعية الإجراء (المادة ٢٤). ويمكن حل مجلس النواب وفق الأصول المحددة لذلك (المادة ٢٥).

ويخوض الفصل الثالث في بحث أحكام عامة تتعلق بمجلس النواب، من أهمها أن بيروت مركز الحكومة والبرلمان (المادة ٢٦)، وأن النائب يمثل الأمة جمعاء، ولا يجوز أن تربط وكالته النيابية بقيد أو شرط (المادة ٢٧)، وأنه يجوز الجمع بين النيابة أو المشيخة ووظيفة الوزارة (المادة ٢٨)، وأن كلاً من المجلسين مختص بالفصل في صحة نيابة أعضائه (المادة ٣٠)، وأن المجلسين يجتمعان كل سنة في عقدين عاديين أحدهما في الربيع والآخر في الخريف (المادة ٣٢)، وفي عقود استثنائية يدعو إليها رئيس الجمهورية (المادة ٣٣)، وكل اجتماع يعقده أحد المجلسين أو

كلاهما في غير المواعيد القانونية يُعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون (المادة ٣١). وتكون جلسات المجلسين علنية، على أنه لكل منهما أن يجتمع في جلسة سرية بناءً على طلب الحكومة أو خمسة من أعضائه (المادة ٣٥). ويحق لكل نائب طلب طرح عدم الثقة بالحكومة في مدة العقدين العاديين وفق بعض الشروط (المادة ٣٧). ويتمتع النواب والشيوخ بحصانة خاصة فلا تجوز إقامة دعوى جزائية على أي عضو من أعضاء البرلمان بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته (المادة ٣٩)، كما لا يجوز، أثناء الانعقاد، اتخاذ اجراءَات جزائية نحو أي عضو من أعضاء البرلمان إلا بإذن المجلس الذي ينتمي إليه، ما خلا حالة التلبس بالجريمة (الجرم المشهود) (المادة ٤٠). وليس لأعضاء المجلسين حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة. ولا يجوز التصويت وكالة (المادة ٤٥). وللمجلس دون سواه أن يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه (المادة ٤٦).

وخصص الفصل الرابع للسلطة الإجرائية التي يقوم على رأسها رئيس الجمهورية. وهو ينتخب بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجموع أصوات الشيوخ والنواب ملتئمين في مجمع نيابي، وتدوم رئاسته ثلاث سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلا بعد ثلاث سنوات لانقضاء مدة ولايته (المادة ٤٩). وعندما يتسلم مهام منصبه عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الاخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:

«أحلف بالله العظيم أني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها، وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه». (المادة ٥٠).

ورئيس الجمهورية ينشر القوانين بعد موافقة المجلسين ويؤمن تنفيذها، وله حق العفو الخاص (المادة ٥١)، ويحق له أن يطلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة في المهلة المعينة لنشره، ولا يجوز أن يرفض طلبه (المادة ٥٧). وأنه، مع الاحتفاظ بنص المادة ٣ من صك الانتداب يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، ويطلع المجلسين عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة (المادة ٥٢). وهو يعين الوزراء، ويسمي منهم رئيساً، ويقيلهم، ويعين عدداً من الشيوخ، ويولي كبار الموظفين مناصب الدولة ويرأس الحفلات الرسمية (المادة

٥٣)، ومقرراته يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير أو الوزراء المختصون ما خلا تولية الوزراء وإقالتهم (المادة ٥٤). ويحق له أن يؤجل انعقاد البرلمان إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً ولمرة واحدة في العقد الواحد (المادة ٥٩). ويحق له، أيضاً، أن يتخذ في مجلس الوزراء قراراً معللاً بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة (المادة ٥٥). وبعد ذلك، فإن رئيس الجمهورية لا تبعة عليه حال قيامه بوظيفته إلا عند خرق الدستور أو في حال الخيانة العظمى، ويحاكم عندئذٍ أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين (المادة ٦٠). ويعاون الوزراء رئيس الجمهورية وذلك بتولي إدارة مصالح الدولة، ويُناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين، كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته وبما خص به (المادة ٦٤)، ويتحمل الوزراء افرادياً تبعة أفعالهم تجاه المجلسين (المادة ٦٦)، وعندما يقرر أحد المجلسين عدم الثقة بأحد الوزراء وجب على هذا الوزير أن يستقيل (المادة ٦٨، و٦٩) ويحق لمجلس النواب أن يتهم الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو باخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم. ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من أعضاء المجلس (المادة ٧٠)، ويحاكم الوزير المتهم أمام المجلس الأعلى (المادة ٧١)، وتكف يده حال صدور قرار الاتهام بحقه (المادة ٧٢).

الباب الثالث:

عنوانه «أحكام تتعلق بمجلس النواب»، وتتناول أمرين هما، انتخاب رئيس الجمهورية، وتعديل الدستور. ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجموع أصوات الشيوخ والنواب ملتئمين في مجمع نيابي بصفة هيئة انتخابية وليس هيئة اشتراعية. أما شروط هذا الانتخاب فتحددها المواد الدستورية ٤٩ و٥٠ و٧٣ و٧٤ و٧٥.

ويمكن تعديل الدستور اللبناني إذا ما اتفقت السلطتان الإجرائية والتشريعية على ذلك. ويجري التعديل عندئذٍ وفقاً للشروط المحددة بالمواد الدستورية ٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩. وقد عُدّل الدستور بضع مرات منذ اعلانه في سنة ١٩٢٦.

الباب الرابع:

عنوانه «تدابير مختلفة»، ويتناول موضوعين كذلك. هما «المجلس الأعلى»، ومالية الدولة. المقصود «بالمجلس الأعلى» المحكمة ذات الصلاحية لمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء. وهي تتألف من سبعة شيوخ ينتخبهم مجلس الشيوخ وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة. وتصدر قرارات التجريم في هذا المجلس بغالبية عشرة أصوات (المادة ٨٠). ولكن هذا النص الدستوري بقي حبراً على ورق، ولم يقترن بالتنفيذ ولم يتشكل هذا المجلس، أو هذه المحكمة حتى العام ١٩٩٥.

أما فيما يتعلق بالمالية فقد أوجب الدستور على الحكومة أن تقدم كل سنة في بدء عقد تشرين الأول لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة لمناقشتها وإقرارها (المادة ٨٣). ويتشدد الدستور على الشؤون المالية ويخضعها لإشراف البرلمان وموافقته، فلا تفرض ضريبة وتجبى إلا بموجب قانون، ولا تنفق أموال الخزينة إلا بموجب قانون. وأن المواد الدستورية ٨١ إلى ٨٩ تحدد الشروط وتعين السبل الواجبة مراعاتها في جباية الأموال العامة وفي إنفاقها بالطرق الصحيحة.

الباب الخامس:

عنوانه «أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وعصبة الأمم». ويتألف من المواد ٩٠ ـ ٩٤. وهذه المواد مع المادتين ٥٢ و١٠٢ تمثل أهم التحفظات التي أدخلها الفرنسيون على مشروع الدستور لصون مصالحهم وإحكام سيطرتهم على البلاد. وقد فرض على المجلس التمثيلي قبولها وإقرارها كما تبلغها من السلطات الفرنسية دون مناقشة أو تعديل. وأهم هذه المواد هي المادة ٩٠ التي تنص على: «**أن الأحكام المقررة في هذا الدستور يعمل بها مع الاحتفاظ بما للدولة المنتدبة من الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم ومن صك الانتداب**».

والمادة ٩١ التي تنص على أنه: «**عندما تسمح الظروف تطلب دولة لبنان الكبير قبولها في جمعية الأمم مستعينة بتوسط الدولة المنتدبة**».

والمادة ٩٣ التي تنص على أن: «**تتعهد الجمهورية اللبنانية بمقتضى**

هذا الدستور تعهداً رسمياً أن تُحكّم الدولة المنتدبة بتسوية الخلافات التي من شأنها أن تعكر صفو الأمن».

والمادة ٩٤ التي تنص على: «**أن تتفق الحكومة اللبنانية فيما بعد مع ممثل الدولة المنتدبة لإنشاء وكالة لبنانية في باريس، ووظائف ملحقين لبنانيين بدور الاعتماد السياسية والقنصليات الفرنسية في المدن الأجنبية حيث تدعو الحاجة إلى ذلك، بالنسبة لعدد اللبنانيين المقيمين فيها**».

ويضاف إلى هذه المواد المادة ٥٢ التي تنص على أنه «**مع الاحتفاظ بنص المادة الثالثة لصك الانتداب**(٤١) **يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها**».

وكذلك المادة الأخيرة في الدستور (١٠٢) والتي تنص على ما يلي: «**يوضع هذا الدستور في عهدة الجمهورية الفرنسية بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الأمم. وقد ألغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور**».

الباب السادس:

عنوانه «أحكام نهائية ومؤقتة»، ويتألف من ٨ مواد، أهمها اثنتان: المادة ٩٥ التي تنص على أنه «**بصورة مؤقتة وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في وظائف الدولة وبتشكيل الوزارة، دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة**».

وهناك المادة الأولى بعد المئة التي تنص على أنه «**ابتداءً من أول أيلول سنة ١٩٢٦ تدعى دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية دون أي تبديل أو تعديل آخر**».

هذه باختصار أهم أحكام الدستور اللبناني كما أقره المجلس التمثيلي

---

(٤١) إن المادة الثالثة من صك الانتداب تنص على ما يلي: «إن علاقات سوريا ولبنان الخارجية وتسليم أوراق الموافقة على اعتماد قناصل الدول الأجنبية، تكون كلها من اختصاص الدولة المنتدبة دون سواها. أما المقيمون خارج حدود سوريا ولبنان من رعاياهما فيتمتعون بالحماية السياسية والقنصلية من قبل الدولة المنتدبة» روبير أبيلا، **أطوار الحكم**، ص٧.

وأعلنه المفوض السامي للجمهورية الفرنسية هنري دي جوفنيل في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦

٥ ـ ملاحظات حول الدستور

حسنات الدستور:

تضمن الدستور اللبناني حسنات كثيرة، مثلما تضمن أيضاً عيوباً وشوائب خطيرة. من حسناته أنه أكد أن «**لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ**»، وعين حدوده الثابتة، ونظامه الجمهوري البرلماني الديمقراطي، وعاصمته بيروت، وعلمه الخاص، ولغته الرسمية، ونص على الجنسية اللبنانية، وعلى الحريات التي يضمنها للمواطنين. ومن حسناته أيضاً أنه أرسى قواعد الحكم الوطني الديمقراطي، وفصل السلطات فأناط السلطة التشريعية بمجلسي الشيوخ والنواب، والسلطة الإجرائية برئيس الجمهورية بمعاونة الوزراء، والسلطة القضائية بالمحاكم التي تصدر عنها الأحكام وتنفذ باسم الشعب اللبناني. ولا يزال هذا النظام، بهيكله العام، هو النظام المعتمد حتى الوقت الحاضر في لبنان.

الشوائب في الدستور:

كان من الممكن أن يؤدي تطبيق الدستور اللبناني إلى نتائج أفضل مما تحقق فعلاً لو أنه بريءَ من بعض الشوائب والعيوب الخطيرة. وكان أبرزها ما نصت عليه بعض مواده بشأن الطائفية، وصلاحيات رئيس الجمهورية، وتحفظات الدولة المنتدبة. الطائفية: لم تكن الطائفية غريبة عن نظام الحكم اللبناني في عهد القائم مقاميتين (١٨٤٢ ـ ١٨٦٠)، وفي عهد المتصرفية (١٨٩٦١ ـ ١٩١٨). وبالنظر إلى مساوئها الكثيرة وخطرها على الوحدة الوطنية ومستقبل لبنان السياسي والاجتماعي دعا بعض أعضاء المجلس التمثيلي الثاني عند وضع الدستور إلى تجاوز الطائفية في النظام الجديد وعدم الأخذ بها أو الاتيان على ذكرها في الدستور. ولكن غالبية الأعضاء عارضت هذا الاتجاه العلماني، وتمت التسوية أخيراً بين المؤيدين والمعارضين بإدراج المادة ٩٥ التي نصت على اعتماد الطائفية «بصورة مؤقتة». ومع مرور الزمن ترسخت الطائفية في نظام الحكم اللبناني بدلاً من

أن تزول. وتحول الإجراء المؤقت الذي اعتمد في سنة ١٩٢٦ إلى عرف وتقليد، وتسبب في إثارة الخلافات وإشعال الفتن الطائفية عدة مرات خلال الستين سنة التي مرت على إعلان الدستور.

صلاحيات رئيس الجمهورية: إن من أنظمة الحكم ما يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة وسلطات فاعلة ويجعله بالمقابل مسؤولاً عن أعماله في الحكم. ومنها ما يجعل مقام الرئاسة رمزياً مجرداً من الصلاحيات الفعلية ويعفيه بالمقابل من المسؤولية. أما في لبنان فقد اجتمع لمقام رئاسة الجمهورية بموجب الدستور النقيضان: الصلاحيات الواسعة والسلطة الفعلية من جهة، وعدم المسؤولية عن أعماله من جهة ثانية. وكان للفرنسيين مصلحة في ذلك لأنها تسهل عليهم بسط سيطرتهم الكاملة عبر رئيس الجمهورية على جهاز الحكم اللبناني بكامله. ومهما قيل في تبرير هذا النظام فإنه، على المدى البعيد، يشكل خطراً على البلاد وعلى المصلحة العامة من ناحيتين. أولاً، أنه قد يغري من يشغل سدة الرئاسة باستغلال هذا المنصب وانتهاج أسلوب متحيز في الحكم يخدم به مصالحه الخاصة ومصالح حاشيته أو حزبه على حساب مصلحة البلاد والشعب من دون أن يخشى حساباً أو يخاف عقاباً، لأن الدستور يحميه بإعفائه من المسؤولية. وثانياً، لأن هذا النظام لا بد من أن يثير، عاجلاً أم آجلاً، معارضة المتضررين ويتسبب بوقوع انقسامات حادة وخلافات عميقة بين الفئات اللبنانية، قد تؤدي، إذا لم تتدارك بالإصلاح الدستوري، إلى هدم النظام وتفكيك الكيان.

تحفظات الدولة المنتدبة: إنها التحفظات التي أدخلتها الدولة المنتدبة في صلب الدستور صوناً لمصالحها وتأميناً لسيطرتها الكاملة على البلاد وعلى جهاز الحكم فيها. فأفقدت هذه التحفظات أهم أحكام الدستور مصداقيتها وأضعفت فاعليتها وجعلت «الاستقلال» الذي نصت عليه المادة الأولى من الدستور سراباً خادعاً ولفظاً مجرداً من معناه الحقيقي. وقد بدت هذه التحفظات بشكل واضح وصريح، أكثر ما بدت، في المواد الدستورية ١ و٥٢ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٨، و١٠٢.

فالمادة الأولى اقتصرت على القول «**أن لبنان الكبير دولة مستقلة وذات**

وحدة لا تتجزأ»[٤٢] ولم تضف إلى ذلك أنها دولة ذات سيادة تامة حتى سنة ١٩٤٣[٤٣]. فالدولة من دون سيادة لا تكون دولة حقيقية، ولا يكون استقلالها استقلالاً كاملاً بالمعنى الصحيح. وإن تجاهل ذكر السيادة في هذه المادة، بل وفي سائر مواد دستور سنة ١٩٢٦، لم يكن صدفة أو سهواً، بل عملاً مدروساً متعمداً، لأن الدولة المنتدبة أرادت أن تحتفظ بحق السيادة لنفسها، وأن تمارسه نيابة عن الدولة اللبنانية صاحبة هذا الحق ما دامت هذه الدولة واقعة تحت الانتداب، وأن المفوض السامي دي جوفنيل لم يترك أي شك حول هذا الموقف الفرنسي من موضوع السيادة عندما صرح في ٤ كانون الأول سنة ١٩٢٥ في المجلس التمثيلي الثاني مخاطباً النواب وجميع اللبنانيين قائلاً «**إن الكلمة الأخيرة، هنا كما في أوروبا، ستبقى لفرنسا وحلفائها وأصدقائها**».

ونصت المادة ٩١ على أنه «**عندما تسمح الظروف تطالب دولة لبنان الكبير قبولها في جمعية الأمم مستعينة بتوسط الدولة المنتدبة**». فمتى تسمح الظروف؟ ومن يقرر ذلك؟ ولماذا يحتاج لبنان إلى وساطة فرنسا لطلب قبوله في جمعية الأمم؟ ومن يضمن قبول فرنسا القيام بهذه الوساطة متى طلب لبنان منها ذلك؟

ونصت المادة ٩٠ على «**أن الأحكام المقررة في هذا الدستور يعمل بها مع الاحتفاظ بما للدولة المنتدبة من الحقوق والواجبات الناجمة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم، ومن صك الانتداب**». ونصت المادة ٩٣ على أن «**تتعهد الجمهورية اللبنانية بمقتضى هذا الدستور تعهداً رسمياً أن تُحكِّم الدولة المنتدبة لتسوية الخلافات التي من شأنها أن تعكر صفو الأمن**». وكذلك نصت المادة الثانية بعد المئة على أن «**يوضع هذا الدستور في عهدة الجمهورية الفرنسية بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الأمم**». ولقد تمادت سلطات الانتداب الفرنسي في تفسير وتطبيق هذه المواد المطاطة

(٤٢) الجريدة الرسمية، الملحق للعدد ١٩٨٤، تاريخ ٢٥ حزيران سنة ١٩٢٦، ص١.

(٤٣) أضيفت إلى هذه المادة عبارة «وذات سيادة تامة» في التعديل الدستوري الذي جرى في ٨ تشرين الثاني الجريدة الرسمية، السنة ٨٣، العدد ٤١٠٦، تاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣، ص١١٥٠١.

الغامضة بما يخدم مصالحها ويحقق مآربها. فاعتبر المفوض السامي أن سلطاته فوق الدستور وأعطى لنفسه الحق في تعليقه ووقف العمل به كلياً أو جزئياً مثلما حصل في سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٣٩. وصار في غياب الدستور هو صاحب السيادة والسلطان ومصدر التشريع والحاكم الفعلي في لبنان. والواقع أنه مارس هذه السلطات، ولو بصورة غير مباشرة، طيلة عهد الانتداب، وليس في فترات وقف العمل بالدستور فحسب. فالجيش والأمن العام والجمارك والشؤون الخارجية بقيت جميعها بيد الفرنسيين كما كانت في عهد دولة لبنان الكبير. وبقي المستشارون الفرنسيون إلى جانب الوزراء والمدراء العامين والمحافظين وكبار الموظفين الوطنيين هم أصحاب القرار النهائي والسلطة الحقيقية في العهد الجمهوري مثلما كانوا في العهد السابق.

لم تكن هذه العيوب في الدستور لتخفي على اللبنانيين أو لتحظى بموافقتهم ورضاهم، ولكنهم كانوا يدركون أنه لم يكن ممكناً الحصول على دستور أفضل من ذلك في ظل الانتداب(٤٤). ومهما يكن من أمر فإنه يجب الاعتراف بأنه مع كل ما شاب الدستور من شوائب وعيوب فإن إعلانه كان بدون شك محطة رئيسية في طريق الاستقلال الحقيقي ونصراً ذا شأن في معركة المصير.

خاتمة

إن هذه التطورات الإيجابية المتوالية المتمثلة باعلان لبنان الكبير في سنة ١٩٢٠، وبالاعتراف الدولي بكيانه السياسي عبر ميثاق عصبة الأمم وصك الانتداب في سنة ١٩٢٣، وباعلان الدستور وإنشاء الجمهورية اللبنانية سنة ١٩٢٦ - إن هذه التطورات وطدت الكيان اللبناني المستقل، وكرست شرعيته الدولية، وأرسته على قواعد سياسية وقانونية راسخة، فأزالت معظم المخاوف التي كانت تثير قلق الاستقلاليين اللبنانيين، وبعثت في نفوسهم الطمأنينة والثقة والأمل بالمستقبل. وبدت لهم معركة مصير لبنان وكأنها شارفت على نهايتها وتحقيق هدفها المنشود.

فهل كان هذا الشعور بالاطمئنان والارتياح والأمل في محله؟ وهل كان مشتركاً بين اللبنانيين جميعاً ودون استثناء؟

---

(٤٤) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٣٣.

كيف استقبل اللبنانيون دولة لبنان الكبير

١ ـ موقف المسيحيين

ابتهاج المسيحيين باعلان دولة لبنان الكبير:

كانت ردة الفعل العفوية الأولى عند أكثرية المسيحيين اللبنانيين على إعلان دولة لبنان الكبير مزيجاً من الابتهاج والأمل. أما الابتهاج فلاعتقادهم بأنهم ظفروا أخيراً، وبعد جهود طويلة مضنية، بتثبيت كيان لبنان المستقل، رغماً من العوائق التي واجهتهم، والمساعي التي قامت بها أوساط داخلية وخارجية لضم لبنان إلى سوريا أو لإدخاله في نوع من الاتحاد معها. ثم إنهم نجحوا كذلك في توسيع رقعته الجغرافية لتشمل الأقضية الأربعة والمنطقتين الساحليتين في الشمال والجنوب، بما في ذلك المدن الأربع بيروت وطرابلس وصيدا وصور، فدعي لذلك لبنان الكبير تمييزاً له عن لبنان الصغير، أي متصرفية جبل لبنان. إن المدن الساحلية الأربع كانت ضرورية لانعاش التجارة الخارجية التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. كما أن سهول البقاع وعكار والجنوب كانت حيوية للبنانيين لأنها تؤمن لهم قسماً كبيراً من حاجاتهم من المواد الغذائية الزراعية المتوفرة بغزارة في هذه السهول الخصبة. وثمة عامل ثالث لابتهاج المسيحيين، والموارنة بشكل خاص، بالكيان الجديد، وهو وضعه تحت الانتداب الفرنسي بالذات. إن اللبنانيين كانوا يفضلون الاستقلال المطلق من كل قيد أو شرط، ولكن الدول الحليفة الكبرى فرضت عليهم الانتداب فرضاً[١]. وفي حين كان أبناء

---

(١) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٨٩٨.

الطوائف الأخرى يختارون الانتداب الأميركي أو البريطاني كان الموارنة يصرحون بأنهم لا يقبلون عن الانتداب الفرنسي بديلاً. ذلك لأن العلاقات الفرنسية ـ المارونية كانت قد توطدت خلال بضعة أجيال، وأصبحت فرنسا معروفة بأنها حامية الموارنة في لبنان. وكان الموارنة سعداء بهذه الحماية ومطمئنين إلى أنها خير ضمانة لوجودهم وأمنهم وحريتهم في وسط هذا الشرق الإسلامي.

أما الأمل فلأن نظام الانتداب بدا، بالمقارنة مع نظام المتصرفية السابق أكثر استجابة لمطالب اللبنانيين. فالاستقلال الذاتي المحدود ضمن إطار الأمبراطورية العثمانية الذي تمتع به لبنان الصغير كان يمثل أقصى ما يمكن الحصول عليه في ظل الحكم التركي. أما في نظام الانتداب فالأمر بدا مختلفاً تماماً. فالمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، والمادة الأولى من صك الانتداب على سوريا ولبنان توجبان على الدولة المنتدبة أن تساعد أهل البلد الواقع تحت الانتداب، وأن ترشدهم وتدربهم على تنظيم شؤون بلدهم، حتى إذا ما أصبحوا قادرين على حكم أنفسهم زال عنهم الانتداب، واستحقوا الاستقلال الكامل الصحيح. لذلك نظر اللبنانيون إلى نظام الانتداب في مطلع عهده على أنه مرحلة انتقالية مؤقتة، وتأملوا في أن تكون قصيرة الأمد.

تجدد مخاوف المسيحيين:

ما أن بدأت السلطات الفرنسية تضع قرارات الجنرال غورو المتعلقة بتأسيس دولة لبنان الكبير موضع التنفيذ حتى ظهرت بعض الثغرات، وبرزت بعض المشاكل التي أقلقت المسيحيين وأثارت مخاوفهم من جديد[٢]. وحملتهم على متابعة معركة المصير من أجل تحقيق هدفين رئيسيين هما، استكمال مقومات الاستقلال المطلق، وضمان استمرار الوجود السياسي والحضاري المسيحي كعنصر رئيسي فعال في حياة الكيان اللبناني الجديد. وكانت أهم هذه المشاكل ثلاثاً هي، أولاً، استمرار الفرنسيين بالاستئثار بالسلطة. وثانياً، اختلال التوازن الطائفي الحاصل نتيجة لقيام لبنان الكبير،

---

(٢) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٣١٥ و٣١٨.

وثالثاً، عودة الفرنسيين إلى التفكير بإقامة اتحاد بين لبنان وسوريا.

استمرار الفرنسيين بالاستئثار بالسلطة:

ما كاد ينقضي بعض الوقت على احتفالات الأول من أيلول سنة ١٩٢٠ حتى تبين للبنانيين أن الاستقلال الذي أعلنه الجنرال غورو في ذلك اليوم كان سراباً خادعاً. فإنه باستثناء فصل لبنان عن سوريا وتعيين الحدود الموسعة الثابتة بينهما لم يحدث أي تغيير جوهري في وضع لبنان واللبنانيين، إن من حيث العلاقات الخارجية أو من حيث الإدارة الداخلية. فمن الناحية الخارجية لم يكن يسمح للبنان، بحسب نظام الانتداب، إقامة علاقات سياسية مباشرة مع دول العالم، تماماً مثلما كانت عليه الحال في عهد المتصرفية. فالحكومة الفرنسية، وفقاً للمادة ٣ من صك الانتداب، هي التي كانت تعنى بهذه العلاقات نيابة عن حكومة لبنان، وترعى مصالح اللبنانيين في الخارج بواسطة وزارة الخارجية في باريس والسفارات والقنصليات الفرنسية في البلدان الأخرى.

أما في الداخل فقد استمر الفرنسيون في الاستئثار بالسلطة مثلما كانوا يفعلون قبل اعلان الاستقلال. فرئيس دولة لبنان الكبير كان فرنسياً يعينه المفوض السامي ويكون مسؤولاً تجاهه وحده. وكانت اللجنة الإدارية هيئة استشارية لا تملك حق التشريع والتقرير. وكان يقوم إلى جانب رؤساء الدوائر العمومية في الإدارة المركزية، والمتصرفين في الملحقات، وجميع الموظفين الوطنيين الكبار في حكومة لبنان الكبير، مستشارون فرنسيون يملكون السلطة الفعلية، في حين لا يملك الموظفون الوطنيون الأصيلون سوى سلطة اسمية فقط. وكانت مصالح الجيش والجمارك والأمن العام كلها تابعة للمفوضية العليا. هذا، فضلاً عن تدخل الفرنسيين السافر والمستتر في جميع الشؤون الداخلية الأخرى من كبيرها إلى صغيرها. هذا التسلط الفرنسي انتقص من قيمة الاستقلال، وأفقده معناه، وجرده من مضمونه الحقيقي، وأثار موجة عارمة من الاستياء والشجب في صفوف اللبنانيين بوجه عام، والموارنة بشكل خاص(٣)، وعاد اللبنانيون من جديد إلى مطالبة

---

(٣) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٤٤، ٩٥٣؛ أيضاً، بولس مسعد، **قبل** =

الفرنسيين بتطبيق الاستقلال فعلاً لا قولاً، وبافساح المجال لهم لكي يتحملوا مسؤولياتهم الوطنية بحرية، ويمارسوا الحكم بشكل عملي كامل.

اختلال التوازن الطائفي:

بلغ عدد سكان جبل لبنان في عهد المتصرفية حسب تقدير السلطات الفرنسية ٤١٤٨١٢ نسمة؛ منهم ٣٢٩٤٢٧ (٧٩,٥٪) مسيحيون، و٨٥٢٣٢ (٢٠,٥٪) مسلمون (سنة وشيعة ودروز)، و١٥٣ أقليات[(٤)]. وبسبب تفوقهم العددي شكل المسيحيون مركز الثقل في نظام الحكم الذاتي الممنوح للجبل. ولكن عدد سكان جبل لبنان انخفض بمقدار كبير بسبب المجاعة التي أودت بحياة عشرات الألوف من الأهالي خلال الحرب العالمية الأولى، وبسبب الهجرة التي نشطت حركتها في السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب.

وعندما أنشيء لبنان الكبير كانت أكثرية السكان في المناطق الملحقة به من المسلمين السنة في المدن الساحلية وعكار، ومن المسلمين الشيعة في جبل عامل والبقاع[(٥)]. وبحسب الإحصاء الرسمي الذي أجراه الفرنسيون في سنة ١٩٢٢ بلغ عدد سكان لبنان الكبير المقيمين ٥٧٠٥٥٩ نسمة، منهم ٢٩٧٥٤٥ (٥٢,١٪) مسيحيون، و٢٦٥٦٣٦ (٤٦,٦٪) مسلمون، و٨٤٣٦ (١,٣٪) أقليات[(٦)]. ويلاحظ أن النسبة المئوية للسكان المسيحيين هبطت من ٧٩,٥٪ إلى ٥٢,١٪، وأنها ارتفعت بالنسبة إلى المسلمين من ٢٠,٥٪ إلى ٤٦,٦٪، وكاد أن يتعادل عدد المسيحيين وعدد المسلمين في الدولة الجديدة. ليس هذا فحسب، بل إن حركة الهجرة أخذت تشتد بدرجة كبيرة

= الانتداب وبعده، ص٧٩ ـ ٨٠، ٩٣ ـ ٩٤، ٩٥ ـ ١٠٢، ١٠٦ ـ ١١٥؛ أيضاً، يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٩١ ـ ٩٢؛ أيضاً، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١١٤ ـ ١٢٦.

(٤) مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص٥٨.

(٥) بلغ عدد السكان في المناطق التي ألحقت في سنة ١٩٢٠ بجبل لبنان ٣٢٠٧١٨ نسمة، منهم ٢٠٠٨١٤ من المسلمين و١١٢٢٢٦ نسمة من المسيحيين، و٧٦٧٨ نسمة من الأقليات.

(٦) مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص٥٨.

بعد قيام دولة لبنان الكبير. ففي حين قدر عدد المغتربين اللبنانيين في سنة ١٩٢١ بِ ١٣٠٣٤٨ مغترباً[٧]، *ارتفع هذا الرقم إلى* ٢٥٨٢٤٨ مغترباً في سنة ١٩٢٥، أي بزيادة قدرها ١٢٧٩٠٠ مغترب خلال أربع سنوات[٨]. وكانت غالبية المهاجرين من المسيحيين، وخصوصاً من الموارنة والروم الأرثوذكس، لأن المسلمين لم يقبلوا كثيراً على الهجرة في ذلك الحين. ومما زاد في خطورة هذا التطور السكاني، بنظر المسيحيين، أن نسبة المواليد عندهم كانت متدنية بالمقاربنة مع نسبة المواليد المرتفعة عند المسلمين.

محاولة تعديل التوازن الطائفي لصالح المسيحيين:

أحدثت هذه العوامل مجتمعة اختلالاً ملحوظاً في التوازن الطائفي في السكان، مما أقلق خواطر المسيحيين وجعلهم يخشون أن يفقدوا في لبنان الكبير السيطرة السياسية التي كانوا يتمتعون بها قبلاً في لبنان الصغير. وكان الموارنة أكثر المسيحيين اهتماماً بهذا الأمر لأنهم كانوا أكبر الطوائف عدداً، ولأن المكاسب السياسية الناجمة عن هذا الواقع كانت من نصيبهم بالدرجة الأولى. ومن أجل الاحتفاظ بمكانتهم المميزة هذه سعوا لتعديل التوازن الطائفي لصالحهم بزيادة عدد السكان المسيحيين بالطرق الممكنة. من هذا القبيل، وبالإضافة إلى الناحية الإنسانية، جاء تسليمهم، أو بالأحرى ترحيبهم، بالقرار الفرنسي بشأن استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين الأرمن في سوريا ولبنان. وكان هؤلاء قد هربوا من الاضطهاد الذي تعرضوا له في تركيا على أثر الانتصارات الباهرة التي حققتها ثورة مصطفى كمال الوطنية ما بين ١٩١٩ و١٩٢٣، وجاؤوا مع الفرنسيين عند انسحابهم من كيليكيا. وفي سنة ١٩٢٢ قدر عدد اللاجئين الأرمن في لبنان بحوالي ٣٢٨٥٩ لاجئاً كلهم مسيحيون[٩]. وبإعطائهم الجنسية اللبنانية من قبل الفرنسيين زاد رجحان كفة التوازن الطائفي لصالح المسيحيين.

---

(٧) المصدر ذاته، ص٥٩.

(٨) المصدر ذاته، ص٥٩.

(٩) المصدر ذاته، ص٥٩.

ومن هذا القبيل أيضاً كانت مطالبة المسيحيين بإحصاء المغتربين اللبنانيين والمتحدرين من أصل لبناني في سائر بلدان الاغتراب إلى جانب اللبنانيين المقيمين، علماً بأن أكثرية المغتربين الساحقة كانت من المسيحيين(١٠). وبالطبع، اعترض المسلمون على هذا الطلب، ولم يظهر الفرنسيون رغبة في تحقيقه كلياً لأكثر من سبب. فروبير دي كه (Robert de Caix)، السكرتير العام للمفوضية العليا في بيروت، وأحد مخططي السياسة الفرنسية في الشرق(١١)، كان متحفظاً بشأن قيد جميع المغتربين اللبنانيين(١٢). ولم يكن الجنرال غورو أقل تحفظاً منه. فقد روى يوسف السودا أنه لما فاتح الجنرال غورو في صيف سنة ١٩٢١ بموضوع قيد أسماء المغتربين في سجلات النفوس أجابه غورو بقوله:

«لا يسعني أن أعدك بشيء من هذا القبيل. ولكن لا أخفي عليك أنني لا أرحب كثيراً بهذه الفكرة لأن المهاجرين إذا رجعوا يرجعون بنفسية «كوميتتجي» (أي ثوار البلقان الذين يصلون العساكر التركية حرب عصابات إلى أن تحررت بلادهم)»(١٣).

لقد أغلق ملف المغتربين مؤقتاً، ولكنه لم يلبث أن أُعيد فتحه في المرحلة اللاحقة.

عودة الفرنسيين إلى التفكير بإقامة اتحاد بين لبنان وسوريا:

ولكن أكثر ما أقلق خواطر المسيحيين اللبنانيين يومئذٍ، غموض الموقف الفرنسي بشأن استقلال لبنان استقلالاً كاملاً نهائياً. ففي الوقت الذي أوكلت الحكومة الفرنسية إلى الجنرال غورو أن يعلن باسمها استقلال لبنان، وفي حين كان رئيس الوزراء الفرنسي ميللران يوجه في ٢٤ آب رسالة إلى رئيس الوفد اللبناني في باريس يقول له فيها، **«لم أعد بحاجة إلى التأكيد على استقلال لبنان الذي سبق للسيد كليمنصو أن أعلنه، كما أعلنته أنها**

(١٠) المصدر ذاته، ص٥٨ ـ ٥٩.

(١١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٢١ ـ ١٢٢.

(١٢) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٣٣٤.

(١٣) المصدر ذاته، ص٣٣٩.

بنفسي». في هذا الوقت، صدرت عن هذين المرجعين الرسميين العاليين تصريحات ومواقف تتناقض مع ما كانا يعلنانه بخصوص استقلال لبنان. فميللران عاد في رسالته إلى المطران عبد الله الخوري، وأضاف الفقرة المشوشة التالية:

«**في الوقت الحاضر، لا تفكر حكومة الجمهورية بتحديد العلاقات التي ستربط بين لبنان وسوريا، على الرغم من أن البلدين قد وضعا تحت الانتداب الفرنسي. وسيبين المستقبل ما إذا كان ارتباط البلدين ضمن شروط معينة سيكون مجدياً**»[(١٤)].

وفي الخطاب الذي ألقاه الجنرال غورو في الاحتفال باعلان لبنان الكبير في أول أيلول لم يأت على ذكر العلاقة بين لبنان وسوريا، ولم يشر إلى استقلال لبنان إلا بشكل غامض غير محدد لا يبعث على الاطمئنان. ومما زاد في عدم اطمئنان اللبنانيين، أن غورو نفسه عاد وقال في خطاب ألقاه بعد ذلك في دمشق «**أعلنا استقلال لبنان ـ ما لم يغير اللبنانيون فكرهم**»[(١٥)].

وفي خطاب آخر ألقاه في حلب أتى على ذكر «**استقلال لبنان ـ إلى أن يعدل عنه اللبنانيون**»[(١٦)].

إن هذا الناقض في الموقف الفرنسي كان مدار نقاش حاد جرى في ١٥ تموز سنة ١٩٢١ في الاسكندرية بين روبير دي كه وبعض الوجهاء المسيحيين اللبنانيين المقيمين في مصر[(١٧)] الذين أرادوا أن يعرفوا من السياسي الفرنسي إذا كانت حكومته تنظر إلى استقلال لبنان على أنه نهائي ثابت، ولا رجوع عنه، أم لا. وقد تم الاتفاق في نهاية اللقاء، الذي لم يكن مطمئناً على كل حال، على أن يرتب روبير دي كه اجتماعاً بين يوسف السودا وغورو لبحث هذا الموضوع عندما يتوجه السودا إلى لبنان لقضاء

---

(١٤) كرم، جورج، **قضية لبنان**، ج١، وفيه النص الفرنسي، وكذلك الترجمة العربية، الوثيقة رقم ١٦٢، ص٢٨٦ ـ ٢٨٩.

(١٥) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٢٨٢؛ أيضاً، يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٤٤.

(١٦) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(١٧) كان منهم يوسف السودا، ونجيب سرسق، وتوفيق طنوس.

فصل الصيف هناك[١٨]. وقد تم هذا الاجتماع بالفعل في عاليه في ٨ آب، ونقل فيه السودا إلى غورو أن المسيحيين اللبنانيين قلقون لما يأتيهم من أخبار ويقرأون من تحفظات بشأن استقلال لبنان، ويريدون أن يعرفوا حقيقة موقف فرنسا من هذا الموضوع بشكل واضح وصريح وثابت. وقد فوجيء يوسف السودا حين سمع غورو يقول له:

«لا أخفي عليك أنني رأيت بعد الاختبار منذ اعلان لبنان الكبير في أيلول الماضي، أن هناك مسائل تستدعي إعادة النظر، وفي نتيجة البحث والمشاورات رأيت أنه يمكن اللجوء إلى شكل فدراسيون بين سوريا ولبنان ـ وقد وضعت مشروعاً بالفدراسيون»[١٩].

واعترف غورو بوجود معارضة لبنانية لمشروعه، ولكنه ذكر أسماء بعض الشخصيات اللبنانية التي وافقت عليه، وقال إنه يعتقد أن الجميع سيعودون إلى رأيه[٢٠].

حادثة الديمان:

اعتبر يوسف السودا أن ما سمعه من الجنرال غورو خطير جداً، ويجب التشاور بشأنه مع القيادات المسيحية. فقام برحلة صيفية إلى منطقة الشوف التقى خلالها داود عمون، وأوغسطين البستاني مطران صيدا الماروني، وعبد الله الخوري مطران عرقه والنائب البطريركي الماروني، وأغناطيوس مبارك مطران بيروت الماروني، ونقل إليهم ما سمعه من غورو، فشاركوه شعوره بخطورة الأمر واتفقوا على أنه من الضروري اطلاع البطريرك إلياس الحويك على تفاصيل ما جرى. وزود المطارين يوسف السودا بكتاب توصية إلى البطريرك[٢١]. وكان البطريرك يمضي فصل الصيف في المقر البطريركي الصيفي في بلدة الديمان بشمال لبنان. وفي ٢٣ أيلول قصد يوسف السودا الديمان وأطلع البطريرك على ما قاله غورو. فأظهر البطريرك

(١٨) يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص٣٣٣ ـ ٣٣٤.
(١٩) المصدر ذاته، ص٣٣٩.
(٢٠) المصدر ذاته، ص٣٣٩.
(٢١) المصدر ذاته، ص٣٤٥ ـ ٣٤٨.

اهتماماً شديداً بالموضوع، وأخبر السودا أن غورو قادم لزيارته في ذلك اليوم بالذات وأنه سيمضي ليلته في ضيافته[٢٢]. ودعا البطريرك يوسف السودا إلى مأدبة العشاء التي سيقيمها على شرف الجنرال[٢٣]. ويروي السودا ما حصل أثناء المأدبة، فيقول:

«مجاملات وعواطف إلى أن جاء دور الشمبانيا. فوقف البطريرك وارتجل بالفرنسية خطاباً استهله بالترحيب بممثل الدولة صديقة الأجيال، القائد الكبير الذي أعلن لبنان الكبير. ثم ذكر الشائعات التي تدور حول الرجوع إلى فكرة الوحدة بشكل من الأشكال، فاستنكر وقال أنه رغم شيخوخته وما لقي من مشقات السفر إلى المؤتمر [مؤتمر الصلح]، يعود إلى باريس ولا يرجع إلا بعهد صريح أن استقلال لبنان بحدوده نهائي لا يمس. وكان التصفيق والهتاف يقاطعان الخطاب بشكل كهرب الجو. وزاد التوتر حين أنهى البطريرك خطابه بجملة لم تنشر يومئذٍ حذراً من إثارة أزمة خطيرة بين البطريركية والمفوضية، والجملة هي (إذا مُسَّت حفنة من تراب لبنان فأنا خلال أربع وعشرين ساعة ـ أشعلها ثورة في البلاد».

وكأن تياراً كهربائياً مسّ الجنرال عند سماعه هذه الجملة، **فانتصب منتفضاً وزعق والزبد يرغو في فمه قائلاً: مفاجأة. مفاجأة. يا مونسنيور. أتهددني بالثورة، وفي البيت الذي نعتبره بيت فرنسا. أنا الذي أعلنت لبنان الكبير. أنا الذي أمنت لكم الاستقلال والحدود الطبيعية من الناقورة إلى النهر الكبير. تهددني بالثورة... ولكن يعزيني أن هذه الأفكار ليست أفكاركم بل هي أفكار المسيو سودا الجالس بقربكم... نعم حدثت المسيو سودا عن الفدراسيون. ولكني قلت له أن المشروع لا ينفذ إلا إذا وافق عليه اللبنايون، ولغبطتكم الرأي الأول، وما دام اللبنانيون غير موافقين فلا تنشأ فدراسيون»** وقال الجنرال: **«لا كلمة في الجرائد عما حصل»**[٢٤].

---

(٢٢) المصدر ذاته، ص٣٤٩.

(٢٣) المصدر ذاته، ص٣٥٠.

(٢٤) المصدر ذاته، ص٣٥٢ ـ ٣٥٣. لم تشر الجرائد المحلية إلى هذا الحادث، ولكن جرائد المهجر لغطت به يومئذٍ لغطاً ورواية وتعليقاً يملأ مجلدات، كما قال السودا في، في سبيل الاستقلال ص٣٥٣ ـ ٣٥٤.

وفي اليوم التالي قال البطريرك ليوسف السودا معلقاً على حادث اليوم السابق، «**كن مطمئناً، عملنا الواجب، كان من الضروري أن نخلص من هذه القصة، قصة الفدراسيون. وإذا رجعوا رجعنا**»[٢٥].

٢ ـ موقف المسلمين

المسلمون بين الرفض والقبول:

في حين استقبل المسيحيون اعلان دولة لبنان الكبير بالرضى والابتهاج، استقبله بالرفض والاحتجاج معظم المسلمين سكان مناطق طرابلس وعكار وبيروت وصيدا وصور وجبل عامل ومرجعيون والأقضية الأربعة التي ضمت إلى لبنان الكبير. فمثلما كان المسيحيون في لبنان يرفضون الاتحاد مع سوريا خوفاً من أن يصبحوا أقلية مسيحية في دولة سورية إسلامية، كذلك كان المسلمون في هذه المناطق يرفضون الالتحاق بلبنان خوفاً من أن يصبحوا أقلية إسلامية في دولة لبنانية مسيحية. هذا، بالإضافة إلى بضعة أسباب أخرى كانوا يتعللون بها؛ منها الاقتصادية، والجغرافية، والقومية والسياسية وغيرها. وقد فوجيء المسلمون في لبنان الكبير بمبادرة الجنرال غورو، وأصيبوا بالوجوم والأحجام، كما يقول أحد زعمائهم، «**فوقفوا من هذا الضم موقفاً سلبياً، وأدت معارضتهم هذه للكيان اللبناني إلى الامتناع، أول الأمر، عن المساهمة في وظائفه ومناصبه**»[٢٦].
وحددت المعارضة الإسلامية هدفها في مطلبين، هما: أولاً، الانفصال عن لبنان الكبير الذي قالت المعارضة أن مناطقها ألحقت به قسراً ودون استفتاء السكان ورضاهم[٢٧]. وثانياً، الانضمام إلى سوريا والاتحاد معها سياسياً بشكل أو بآخر. ولم يظهر الفرنسيون استعداداً كافياً لتلبية أي من هذين

---

(٢٥) المصدر ذاته، ص٣٥٣.

(٢٦) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان، عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥**، (بيروت، دار الأحد، ١٩٧٧)، ص٢٦. يشار إليه بعد الآن هكذا: محمد جميل بيهم، النزعات السياسية.

(٢٧) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، ص١٨ وفيه مذكرة أبناء الساحل المقدمة إلى الجنرال غورو في سنة ١٩٢٣.

المطلبين. كما أن المعارضة الإسلامية لم تبق موحدة متضامنة حيال هذا الموضوع، بل انقسمت على نفسها إلى فريقين، فريق معتدل يدعو إلى الإيجابية والتعاون مع سلطات الانتداب والدولة اللبنانية، وفريق آخر متطرف يرفض الاعتراف بالانتداب الفرنسي والكيان اللبناني المستحدث ويقاطعهما، ويصر على الاتحاد مع سوريا.

تعاون المسلمين المعتدلين:

إن المسلمين المعتدلين الذين تعاونوا مع الانتداب والكيان اللبناني لم يتخلوا عن الأهداف الوحدوية أو يتنكروا لها، بل وضعوها جانباً واعتبروها مؤجلة، لأن الظروف السائدة آنئذٍ لم تكن تشجع على ذلك. فالمسلمون في لبنان وخارجه كانوا ضعفاء لا يملكون القدرة الكافية والوسائل اللازمة لتحقيق أهدافهم الوحدوية في وجه المعارضة الفرنسية الشديدة. وكانت لهم في معركة ميسلون عظة وعبرة. وانطلاقاً من هذا الواقع اقتنعوا بأنهم بالتفاهم مع سلطات الانتداب، وبالتعاون مع الكيان اللبناني يستطيعون أن يؤمنوا مصالح المسلمين ويصونوا حقوقهم أكثر مما لو اعتمدوا سياسة المقاطعة والرفض. أما مسألة الوحدة والاستقلال الناجز فالزمن كفيل بتوفير الأسباب لحلها وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيقها[٢٨]. وجاءَت أول مبادرة قام بها المسلمون المعتدلون في هذا السبيل سنة ١٩٢١ عندما زار المفوضية العليا الفرنسية في بيروت وفد إسلامي مؤلف من سليم علي سلام، وعبد الله بيهم، وعمر الداعوق، ومحمد فاخوري، وبدر دمشقية وعرض على المسؤولين فيها استعداد المسلمين للقبول بالواقع السياسي والتعاون مع السلطات الفرنسية واللبنانية شرط أن تعترف هذه السلطات بحقوق المسلمين في لبنان وتعاملهم على قدم المساواة في الحقوق والواجبات مع المسيحيين، ولا سيما فيما يتعلق بالمناصب والوظائف[٢٩]. وكان الفرنسيون قلقين من موقف المسلمين السلبي ويرغبون في استرضائهم واستمالتهم إليهم[٣٠]. فأثار هذا التطور في الموقف مخاوف غلاة

---

(٢٨) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية**، ص١٣.

(٢٩) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، ص٣٨.

(٣٠) المصدر ذاته، ص٣٨.

المسيحيين فتشكلت منهم هيئة قوامها ألفرد سرسق، وميشال شيحا، وإميل إده، رزق الله أرقش، وأيوب ثابت لمقاومة المطالب الإسلامية، وللدفاع عن حقوق المسيحيين وشرح مخاوفهم وتوضيح وجهة نظرهم بشأن المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والمسيحيين في لبنان[٣١]. وبالرغم من أن مطالب المسلمين بالمساواة لم تتحقق فإن المعتدلين منهم سلكوا طريق التعاون مع السلطات الفرنسية والدولة اللبنانية، فخاضوا الانتخابات العامة، واشتركوا في الحكومة، وتبوّؤوا المناصب والوظائف في دوائر الدولة وأجهزتها المختلفة. وعودة إلى أسماء النواب والوزراء فقط في مطلع عهد الانتداب ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٦ تظهر أن ستاً وعشرين شخصية من العائلات الإسلامية العريقة دخلت المجالس التمثيلية والنيابية وتقلدت المناصب الوزارية مثل عمر الداعوق وحسين بيهم وعمر بيهم وحليم قدورة ومحمد المفتي من بيروت، وعثمان علم الدين ونور علم الدين وخير الدين عدره من طرابلس، ويوسف الجوهري ونجيب عسيران من صيدا، وعبود عبد الرزاق من عكار، وإبراهيم حيدر وأحمد الحسيني وحسين قزعون وصبري حماده من البقاع، وحسين الزين وخالد شهاب وعبد اللطيف الأسعد وفضل الفضل من الجنوب، ورشيد جنبلاط وتوفيق أرسلان وجميل تلحوق وفؤاد أرسلان من جبل لبنان. وبالإضافة إلى هؤلاء أقبل مسلمون كثيرون آخرون على تولي وظائف أقل شأناً في الدوائر المختلفة في دولة لبنان الكبير.

سلبية المسلمين المتطرفين:

أما المسلمون الوحدويون المتشددون فقد اعتمدوا سياسة سلبية تجاه الانتداب الفرنسي والكيان اللبناني. فلم يعترفوا بشرعيتهما، وامتنعوا عن التعامل والتعاون معهما، رافضين خوض الانتخابات العامة والاشتراك في الحكم وتقلد المناصب السياسية والوظائف الإدارية. وكان في طليعة زعماء هذا الفريق، مثلاً، عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار في طرابلس، وسليم علي سلام ومحمد جميل بيهم في بيروت، ورياض الصلح في

(٣١) المصدر ذاته، ص٣٨. نقلاً عن وثيقة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية هي: Satow to F.O., 23 August 1921, No. E. 9989 in F.O. 371/6456/89.

صيدا، وأحمد عارف الزين في صور وصيدا، وأحمد رضا في النبطية، وشوقي الدندشي في عكار، وكثيرون غيرهم. ولم يقتصر عمل هذا الفريق على الناحية السلبية وحدها بل تعداها إلى القيام بنشاط مكثف من أجل تحقيق أهدافه الوحدوية. وقد تجلى هذا النشاط، أكثر ما تجلى، في المؤتمرات الوحدوية التي عقدها وفي مذكرات الاحتجاج التي قدمها إلى المراجع المعنية بهذا الأمر. فهو لم يدع فرصة تسنح أو مناسبة تمر دون أن يستغلها لعرض مطالبه، وبسط شكواه، وتوضيح موقفه، كما أنه لم يقصر في استخدام سائر وسائل الضغط الشرعية المتاحة له للتأثير على أصحاب القرار من أجل الوصول إلى غايته، كما يظهر من الوقائع والأحداث التالية التي جرت في ذلك العهد.

دعوة المسلمين إلى مقاطعة إحصاء النفوس سنة ١٩٢٢:

في سنة ١٩٢١، عندما قررت السلطات الفرنسية إجراء إحصاء عام في البلاد، وتزويد المواطنين بهويات لبنانية، اعترض الوحدويون على شكل الهويات، وأعلنوا تصميمهم على مقاطعة الإحصاء. وقد نجحوا في التأثير على الرأي العام الإسلامي وحمل المسلمين على تبني موقفهم السلبي من الإحصاء. ولم تنفع جميع المحاولات التي بذلت لدى المسلمين، إلا بعد أن وافق الجنرال غورو «**بأن يقص من تذكرة الهوية شطرها الأدنى الذي يشير إلى أن حامل التذكرة لبناني**»[٣٢]. ولكن بالرغم من هذا التنازل من الجانب الفرنسي قاطع قسم كبير من المسلمين إحصاء ١٩٢٢ وبقيت عشرات الألوف منهم «مكتومين» ودون هويات[٣٣].

دعوة المسلمين إلى مقاطعة الانتخابات العامة سنة ١٩٢٢:

وفي سنة ١٩٢٢ دعا الوحدويون المسلمين إلى مقاطعة الانتخابات

---

(٣٢) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية**، ص١٢.

(٣٣) ستيفن هامسلي لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، (بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧٨)، ص١٦٣، يشار إليه بعد الآن هكذا، لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، وفيه يذكر أن نتيجة إحصاء سنة ١٩٢٢ في لبنان جاءت كما يلي: ٣٣٠ ألف مسيحي، و٢٧٥ ألف مسلم، و٤٣ ألف درزي، و٣٥٠٠ يهودي.

العامة التي أرادت السلطات الفرنسية إجراءَها لانتخاب أول مجلس تمثيلي في هذا العهد[٣٤]. فامتنع بعض زعمائهم بالفعل عن ترشيح أنفسهم. ولكن دعوة الوحدويين إلى مقاطعة الانتخابات لم تلق استجابة واسعة لأن عدداً كبيراً من الزعماء المسلمين الآخرين تقدموا لتلك الانتخابات وحثوا أنصارهم ومؤيديهم على التوجه إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم لصالحهم. وقد نجح فيها ومثل المسلمين في المجلس التمثيلي الأول كل من حليم قدورة ومحمد المفتي عن بيروت، ورشيد جنبلاط وفؤاد أرسلان عن الجبل، وعبود عبد الرزاق ونور علم الدين عن الشمال، وخالد شهاب ويوسف الزين وفضل الفضل ونجيب عسيران عن الجنوب، وإبراهيم حيدر وأحمد الحسيني وحسين قزعون عن البقاع[٣٥].

مذكرة المسلمين الوحدويين إلى الجنرال ويغان:

واستمر الوحدويون في جبهة المعارضة يسعون لتحقيق أهدافهم. ففي سنة ١٩٢٣، عندما عين الجنرال ويغان مفوضاً سامياً لفرنسا في الشرق خلفاً للجنرال غورو، قدم له الوحدويون المسلمون مذكرة[٣٦] باسم المسلمين من أبناء الساحل يطالبون فيها بالانفصال عن لبنان الكبير والالتحاق بسوريا لأن «**إلحاق الولاية البيروتية أو قسماً منها، وهما لواء بيروت ولواء طرابلس، في الساحل مع بقية البلدان المنضمة من الداخل بمتصرفية جبل لبنان تمَّ بدون رضاءٍ من الأهالي وبغير استفتاء**»[٣٧].

وقع هذه المذكرة أكثر من أربعين شخصية من وجهاء المسلمين وقادة الحركة الوحدوية في بيروت وطرابلس وصيدا وصور[٣٨]. ومرة أخرى لم تستجب سلطات الانتداب لمطالب الوحدويين المسلمين. ولكن ذلك لم يمنع هؤلاء من مواصلة نشاطهم الوحدوي والجهر بعدم قبولهم الانتماء إلى

---

(٣٤) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية**، ص١٢.
(٣٥) روبير أبيلا، **مراحل الحكم في لبنان**، ص٦٥ ـ ٦٦.
(٣٦) حسان حلاق، **مؤتمر السلام**، راجع النص الكامل لهذه المذكرة في الملحق رقم ٢٠، ص١٢٦ ـ ١٣١.
(٣٧) المصدر ذاته، ص١٨.
(٣٨) المصدر ذاته، راجع أسماء موقعي المذكرة في الحاشية رقم ٨ ص١٨ و١٩.

دولة لبنان الكبير. وقد تجلى ذلك بشكل واضح وقوي في سنة ١٩٢٦ بمناسبة وضع الدستور اللبناني، كما سبق بيانه في الفصل السابق عن الدستور.

بهذين الموقفين المتناقضين من الكيان اللبناني ودع المسيحيون والمسلمون اللبنانيون دولة لبنان الكبير، واستقبلوا العهد الجديد «عهد الجمهورية اللبنانية» في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦.

الباب الثالث

الجمهورية اللبنانية في مرحلتها الأولى

عهد شارل دباس الدستوري
١٩٢٦ ـ ١٩٣٢

١ ـ التحضير لقيام هذا العهد

تأسيس البرلمان اللبناني:

في الفترة الممتدة من اعلان الدستور سنة ١٩٢٦ إلى اعلان الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ مرت الجمهورية اللبنانية بثلاثة عهود رئاسية هي، عهد الرئيس شارل دباس ١٩٢٦ ـ ١٩٣٣، وعهد الرئيس حبيب السعد ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦، وعهد الرئيس إميل إده ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. جرى التحضير لقيام العهد الأول بعملية سريعة لم تستغرق أكثر من بضعة أيام. فقد بدأت سلطات الانتداب، والسلطات اللبنانية، تطبيق الدستور فور إعلانه في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦. لقد نص الدستور[1] على أن يتولى السلطة المشترعة في الجمهورية اللبنانية برلمان مكون من مجلسين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب (المادة ١٦)، وعلى أن يتألف مجلس الشيوخ من ١٦ شيخاً موزعين على الطوائف بالنسب التالية: ٥ موارنة، ٣ سنة، ٣ شيعة، ٢ روم أرثوذكس، ١ كاثوليك، ١ درزي، ١ أقليات (المادة ٩٦). تعين الحكومة سبعة شيوخ بعد استطلاع رأي الوزراء، ويُنتخب التسعة الباقون انتخاباً. وتكون مدة ولايتهم ست سنوات، ويمكن إعادة انتخابهم أو تجديد تعيينهم بعد انتهاء مدة ولايتهم (المادة ٢٢). وتسهيلاً لوضع الدستور موضع التنفيذ

---

(١) للرجوع إلى النص الأصلي لمواد الدستور في سنة ١٩٢٦ راجع كتاب: شفيق جحا، **الدستور اللبناني، «تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي ١٩٢٦ ـ ١٩٩١»**، (بيروت دار العلم للملايين، ١٩٩١)، ص٣٣ ـ ٩٨، يشار إليه بعد الآن هكذا: شفيق جحا، الدستور اللبناني.

في الحال، وتأميناً لتطبيقه بتمامه، منح الدستور المفوض السامي الفرنسي حق تعيين أعضاء أول مجلس شيوخ (المادة ٩٨)، فمارس المفوض السامي هذا الحق دون إبطاء، وأصدر في اليوم التالي لاعلان الدستور القرار رقم ٣٠٥ القاضي بتشكيل مجلس الشيوخ، فتشكل من سياسيين وزعماء بارزين من غير أعضاء المجلس التمثيلي الثاني، وهم: من الموارنة إميل إده، وألبير قشوع وحبيب السعد ويوسف اسطفان ويوسف نمور (توفي سنة ١٩٢٦ وعين بدلاً منه بشارة الخوري)، ومن السنة عبد الله بيهم ومحمد الجسر ومحمد الكستي، ومن الشيعة حسين الزين وفضل الفضل وإبراهيم حيدر (عزله المفوض السامي سنة ١٩٢٦ وعين أحمد الحسيني بديلاً منه)، ومن الروم الأرثوذكس جبران النحاس وميشال تويني، ومن الكاثوليك سليم نجار، ومن الدروز سامي أرسلان(٢).

ولم يجرِ انتخاب أو تعيين مجلس النواب لأن هذا المجلس كان قائماً. ذلك، لأن المجلس التمثيلي الثاني الذي أنتخب في تموز سنة ١٩٢٥، والذي تحول في أواخر ذلك العام إلى مجلس تأسيسي مكلف بوضع الدستور تحول أيضاً عند اعلان الدستور إلى مجلس نيابي وفقاً للمادة ٩٧ من الدستور التي نصت على:

«أن المجلس النيابي الحالي، بعد موافقته على هذا الدستور، يبقى متابعاً أعماله إلى انتهاء أجل نيابته، ويدعى مجلس النواب»(٣).

وبهذا الإجراء اكتمل تشكيل البرلمان اللبناني من المجلسين المذكورين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وأصبح مؤهلاً لممارسة صلاحياته الدستورية.

البرلمان ينتخب رئيس الجمهورية:

كان أول عمل قام به البرلمان اللبناني انتخاب رئيس للجمهورية، فبعد ظهر نهار الأربعاء في ٢٦ أيار التأم مجلس الشيوخ ومجلس النواب معاً في

---

(٢) روبير أبيلا، **أطوار الحكم في لبنان**، ص٦٦.

(٣) شفيق جحا، **الدستور اللبناني**، ص٩٨.

مجمع نيابي مشترك كهيئة انتخابية برئاسة رئيس مجلس الشيوخ محمد الجسر لانتخاب رئيس الجمهورية[٤]. *ويذكر بشارة الخوري بهذا الصدد:*

«ولم ينتظر المفوض السامي الموعد لإعداد المرشح للمركز الكبير، وأشار التوجيه الرسمي إلى شارل دباس مدير العدل تقديراً للمزايا التي يتحلى بها، ولصفات أخرى منها علمه وخبرته واعتداله ونزاهته وعدم انتسابه لحزب أو غرض، يضاف إلى ذلك كله أن زوجته فرنسية. ولم يعتكر على تلك الترتيبات كلها إلا موقف البطريركية المارونية التي كانت ترى بحكم الطبع أن منصب الرئاسة الأولى هو من حق الطائفة المارونية الأكثر عدداً في لبنان. وقيل أن البطريرك الحويك فكر بنجيب ملحمة أن يرئس الجمهورية ولكن الفرنسيين أقنعوه بصعوبة الأمر، وأن خير من يولى في هذه الظروف هو مرشحهم على أن تعود الرئاسة المقبلة إلى الطائفة الأكثر عدداً»[٥].

انتخب البرلمان بما يشبه الإجماع شارل دباس أول رئيس للجمهورية اللبنانية الجديدة لمدة ثلاث سنوات. ولكن ولايته امتدت سبع سنوات وسبعة أشهر وسبعة أيام، وهي تقسم إلى الأدوار الثلاثة التالية: الفترة الرئاسية الدستورية الأولى ومدتها ثلاث سنوات، من ٢٦ أيار ١٩٢٦ إلى ٢٦ أيار ١٩٢٩، والفترة الرئاسية الدستورية الثانية ومدتها ثلاث سنوات إلا سبعة عشر يوماً، من ٢٦ أيار ١٩٢٩ إلى ٩ أيار ١٩٣٢، والفترة الرئاسية الثالثة بعد تعليق الدستور ومدتها سنة وسبعة أشهر و٢٤ يوماً، من ٩ أيار ١٩٣٢ إلى ١ كانون الثاني ١٩٣٤.

---

(٤) **الجريدة الرسمية**، السنة ٦٦، العدد ١٩٧٩، الثلثاء ٨ حزيران ١٩٢٦، ص٢.

(٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٣٤؛ أيضاً اسكندر الرياشي، **«رؤساء لبنان»** ص٤٠ - ٤٣. يورد اسكندر الرياشي سبباً آخر، غير ما ذكر أعلاه، لتأييد الفرنسيين شارل دباس، ويقول: **«عندما جاء الوقت لتعيين رئيس جمهورية وطني، رأى الفرنسيون أن يأتوا بأرثوذكسي لكرسي الرئاسة، فيخففون هكذا من الاعتقاد الذي غرسه كلام كولندر في نفوس الناس، بأن فرنسا جاءت تخدم الموارنة وحدهم في لبنان [راجع ما قبله، الفصل الأول] وتستعبد سواهم. وقد ظل استياء المسيحيين، غير الموارنة، والمسلمين، من كلام كولندر راسخاً في نفوسهم عدة سنوات»**.

بونسو يخلف دي جوفنيل:

بانتخاب شارل دباس رئيساً للجمهورية أنهى المفوض السامي هنري دي جوفنيل بنجاح قسماً أساسياً من مهمته في لبنان. فقد أعلن الدستور، وأقام الجمهورية، ورتب الأمور لانتخاب شارل دباس رئيساً لها[٦]. أما في سوريا فلم يكن حظه من النجاح مثله في لبنان. لقد دعا السوريين إلى إنهاء الثورة واعداً إياهم بدستور وحكم وطني على غرار ما تحقق في لبنان. ولكن السوريين لم يستجيبوا له لأنهم كانوا يرفضون الانتداب الفرنسي رفضاً قاطعاً. فحاول دي جوفنيل عندئذٍ أن يحقق بالقوة ما عجز عن تحقيقه بالوسائل السلمية، فجرد حملات عسكرية كبيرة ضد الثوار الوطنيين نتج عنها خسائر جسيمة بالأرواح والممتلكات في سائر المناطق، ولكن السوريين ازدادوا إصراراً على موقفهم كما ازدادت الثورة ضراوة وانتشاراً[٧].

وفي ٢٨ أيار سنة ١٩٢٦، أي بعد يومين فقط من انتخاب شارل دباس رئيساً للجمهورية اللبنانية، غادر دي جوفنيل بيروت قاصداً باريس ليقدم لحكومته تقريراً عن انجازاته في لبنان، وليبحث معها بشأن السياسة الواجب اعتمادها في سوريا لإخماد الثورة وإعادة الهدوء إلى البلاد. وكان في فرنسا تيار معتدل يدعو إلى التفاوض مع السوريين وتلبية مطالبهم الوطنية وعقد معاهدة فرنسية ـ سورية على غرار المعاهدة البريطانية ـ العراقية المبرمة سنة ١٩٢٢ والمعدلة في كانون الثاني سنة ١٩٢٦. ولكن التيار اليميني المتطرف في فرنسا، والمدعوم من العسكريين ورجال الأعمال والرأسماليين الكبار، كان يعارض سياسة الاعتدال هذه، ويطالب باعتماد سياسة حازمة صارمة حيال سوريا تؤول إلى الاحتفاظ بها داخل اطار الأمبراطورية الفرنسية. وكان موقف الحكومة الفرنسية، الواقعة تحت ضغوطات قوية محلية ودولية، متأرجحاً بين موقفي المعتدلين والمتشددين. وقدّر دي جوفنيل أن الجو السياسي في باريس غير ملائم، ولا يضمن له النجاح في مهمته الشاقة في سوريا، فاستقال من منصبه، وعينت الحكومة الفرنسية في ١٤ آب ١٩٢٦

---

(٦) توفيق وهبه، **قضايا ورجال**، (بيروت، منشورات مجلة الورود، بدون تاريخ)، ص١٨. يشار إليه بعد الآن هكذا، توفيق وهبه، **قضايا ورجال**.

(٧) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج٢، ص٩٧٠ ـ ٩٧١.

مفوضاً سامياً جديداً خلفاً له في الشرق هو أوغيست هنري بونسو (Auguste Henri ponsot). وصل بونسو إلى بيروت في ٢ أيلول، وكان في مقدمة اهتماماته ايجاد حل للمسألة السورية.

٢ ـ ولاية شارل دباس الدستورية الأولى ١٩٢٦ ـ ١٩٢٩

تشكيل أول وزارة لبنانية (١ حزيران ١٩٢٦ ـ ٥ أيار ١٩٢٧):

بدأ الرئيس شارل دباس ممارسة صلاحياته الدستورية بتكليف أوغيست أديب تشكيل الوزارة اللبنانية الأولى في العهد الجمهوري. وأوغيست أديب هذا سياسي لبناني وخبير مالي أمضى ردحاً من الزمن في مصر ثم عاد إلى لبنان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وتشكلت الوزارة من سبعة وزراء روعيت في اختيارهم المادة ٩٥ من الدستور المتعلقة بتمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة. ووزعت الحقائب الوزارية على الشكل التالي: أوغيست أديب رئيساً للوزارة ووزيراً للمالية، ونجيب القباني وزيراً للعدل، وبشارة الخوري وزيراً للداخلية، وعلي نصرت الأسعد وزيراً للزراعة، ونجيب الأميوني وزيراً للمعارف، ويوسف أفتيموس وزيراً للأشغال العامة، وسليم تلحوق وزيراً للصحة. صدرت المراسيم في ٣١ أيار، وتسلم الوزراء مناصبهم في مطلع حزيران[٨]. وبالطبع لم تنشأ وزارة للعلاقات الخارجية ولا وزارة أخرى للشؤون الدفاعية والعسكرية لأن الدولة المنتدبة احتفظت لنفسها بإدارة هذه الشؤون. ويعلق أحد أركان هذه الوزارة الأولى على صلاحياتها، فيقول:

«لا شك في أن إعلان الدستور والتشكيلات الداخلية التي تلته فتحت عهداً جديداً عندنا وانقلبت الأوضاع إلى حكم دستوري برئاسة لبنانية، إلا أنه قيد بقيود نص عليها الدستور، أو بمراعاة تقليدية لسلطة الانتداب يضاف إليها تغلغل موظفيه ومستشاريه في جميع الدوائر وميلهم إلى التدخل في مختلف الأمور»[٩].

---

(٨) **الجريدة الرسمية**، السنة ٦٦، العدد ١٩٧٩، الثلثاء ٨ حزيران ١٩٢٦، ص٢ ـ ٤.

(٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٤٠.

ولكن بالرغم من هذه القيود والتقاليد يعتبر اعلان الدستور وقيام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني وطني تكريساً وتثبيتاً للكيان اللبناني، وخطوة واسعة إلى الأمام في الطريق المؤدية إلى تحقيق السيادة والاستقلال الكاملين المنشودين.

الحالة العامة في لبنان في مطلع العهد الجمهوري:

كانت الحالة العامة في البلاد مرضية بوجه الاجمال، وعلى تقدم مضطرد في سائر المجالات خلال الفترة الرئاسية الدستورية الأولى من عهد شارل دباس. فالأمن والاستقرار كانا مستتبين على العموم في سائر أنحاء لبنان باستثناء بعض المناطق الحدودية التي كانت بين الفينة والفينة تتأثر بالثورة السورية. وكان اللبنانيون قد بدؤوا ينعمون بازدهار مادي نسبي، ويشعرون بالبحبوحة والفرج بعد الذي عانوه من ضيق وشظف عيش خلال سنوات الحرب. وكانت أهم موارد رزقهم تأتي من انتاج الحرير والزيتون في الجبل، ومن الحبوب والخضار في المنطقة الساحلية والسهل الداخلي. ولكن هذا التحسن المحدود في أحوال الأمن والاقتصاد لم يكن كافياً لسد الحاجات المعيشية لسائر اللبنانيين وتحقيق طموحاتهم. فأقبل الشباب على الهجرة إقبالاً شديداً، وراحت بضعة آلاف منهم تغادر لبنان كل سنة قاصدة إلى مختلف بلدان العالم حيث العمل متوفر والأمل بكسب الرزق كبير[١٠]. وكان اللبنانيون المقيمون ينظرون إلى المستقبل بأمل واطمئنان ويرجون أن يتحقق للبنان التقدم والازدهار والحرية بعد قيام الحكم الوطني فيه.

خلافات أهل الحكم:

عند قيام الحكم الوطني الجمهوري ظهر أن الانسجام مفقود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن التعاون مفقود كذلك بين مجلسي البرلمان. فما يقره النواب يرده الشيوخ، وما يقترحه هؤلاء يرفضه أولئك. فتعطل التشريع، وانشل عمل الحكومة. وما أن تشكلت حكومة أوغيست أديب وباشرت أعمالها حتى واجهتها معارضة شديدة داخل مجلس الشيوخ.

---

(١٠) مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي**، ص١٥٤.

وعمدت المعارضة إلى التشويش على الحكومة وإحراجها وتعطيل أعمالها بقصد إضعافها وإظهار عجزها تمهيداً لحجب الثقة عنها وإسقاطها في البرلمان. وكان من أفعل الأسلحة التي استخدمتها المعارضة لتحقيق غاياتها المماطلة في إقرار الموازنة العامة، وذلك عن طريق الإطالة في مناقشة المواضيع المطروحة استنفاداً للوقت، أو بتعطيل الاجتماعات بالحؤول دون اكتمال النصاب القانوني. وأطلت سنة ١٩٢٧ ومجلس الشيوخ ما زال يؤخر إقرار الموازنة، مما اضطر الحكومة إلى اعتماد القاعدة الاثني عشرية لتأمين صرف النفقات العامة الضرورية، حتى إقرار الموازنة الذي تمَّ في ٢٧ نيسان ١٩٢٧.

وزيادة في إرباك الحكومة لإجبارها على الاستقالة طلبت المعارضة استبدال الحكومة السباعية القائمة بحكومة من أربعة وزراء، وتبنى مجلس الشيوخ طلب المعارضة هذا[١١]. واتخذ مجلس النواب موقفاً معارضا لقرار مجلس الشيوخ، وتمنى على رئيس الجمهورية عدم الاستجابة لطلب الشيوخ، وتشكيل وزارة سباعية بدل ذلك[١٢]. وعندما وصلت الأزمة إلى هذه الدرجة من الحدة والتعقيد قدمت وزارة أوغيست أديب استقالتها فكلف الرئيس دباس بشارة الخوري تشكيل الوزارة الجديدة، فشكلها في ٥ أيار (٥ أيار ١٩٢٧ ـ ٥ كانون الثاني ١٩٢٨) من ستة وزراء هم بشارة الخوري للرئاسة وللعدل والمعارف، وجورج ثابت للداخلية، وخالد شهاب للمالية، وأحمد الحسيني للأشغال العامة، وسليم تلحوق للصحة، وإلياس فياض للزراعة[١٣]. وزاد تشكيل الوزارة على هذا النحو تصلب الشيوخ المعارضين، أولاً، لأنها تشكلت خلافاً لرغبتهم من ستة وزراء، وليس من أربعة فقط كما أرادوها أن تكون. وثانياً، لأن رئاستها أسندت إلى بشارة

---

(١١) **الجريدة الرسمية**، السنة ٦٧، مجلس الشيوخ اللبناني، الدورة الأولى للعام ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧، العقد الثاني، الاجتماعات في ٤ و١٢ و١٤ أيار ١٩٢٧، ص٢٠٠ و٢٠٥ و٢٠٩.

(١٢) المصدر ذاته، العقد الاستثنائي الثاني، الخميس في ٦ ت١ ١٩٢٧، ص٢٧٥.

(١٣) **الجريدة الرسمية**، السنة ٦٧، العدد ٢٠٧٦، الاثنين في ٩ أيار ١٩٢٧. مرسوم قبول الاستقالة رقم ١٥٦٠، ومرسوم تعيين الوزراء رقم ١٥٦١، وكلاهما بتاريخ ٥ أيار ١٩٢٧ ص٧.

الخوري بالذات. وكانت المنافسة على الزعامة السياسية بين القطبين المارونيين بشارة الخوري وإميل إده قائد المعارضة في مجلس الشيوخ قد بدأت تتكون وتشتد، وهي المنافسة التي تطورت بسرعة وانبثق منها بعد بضع سنوات الحزبان الأقويان المتنافسان، حزب الكتلة الدستورية وحزب الكتلة الوطنية اللذان لعبا دوراً بارزاً في السياسة اللبنانية طوال عهد الانتداب وما بعده. وبتوجيه من المراجع العليا الفرنسية واللبنانية نالت الحكومة الثقة. ولكن المعارضة لم تهادنها، وعادت إلى ممارسة أساليبها السابقة الآيلة إلى التشويش على الحكومة وعرقلة أعمالها مما ألحق الضرر بالمصلحة العامة. عندئذٍ قرر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع الحكومة معالجة هذه الأزمة باتخاذ إجراءَات اصلاحية جذرية تطال مجلس الشيوخ بالدرجة الأولى.

موقف السلطة المنتدبة من الأزمة السياسية:

يبدو من التقارير السنوية التي رفعتها الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم في جنيف عن الحالة في لبنان خلال سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧[١٤] أَن وجهة نظر الحكومة الفرنسية بصدد الأزمة الوزارية ومواطن الخلل في نظام الحكم اللبناني كانت متفقة تماماً مع وجهة نظر الرئيس شارل دباس والحكومة. فقد ذكرت تلك التقارير أن الخلل ناجم عن عدة أسباب منها: عدم التوازن في الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والخلاف الناشب بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وعدم قيام البرلمان بالدور الإيجابي البناء المطلوب منه، وانصراف المعارضة عن الاهتمام بالمصالح الحيوية العامة إلى تحقيق المصالح الخاصة والمآرب الشخصية، وإلى عرقلة أعمال الحكومة وشل نشاطها. وقد أشارت تلك التقارير بشكل خاص إلى دور مجلس الشيوخ السلبي المتمثل في المماطلة باقرار الموازنة العامة وفي التغيب المتعمد المتكرر الذي كان يمارسه بعض أعضائه للحؤول دون اكتمال النصاب القانوني وبالتالي لتعطيل أعمال المجلس والحكومة.

---

(١٤) رباط Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, PP. 379-380 وفيه مقتطفات من هذه التقارير المذكورة.

واستخلصت الدولة المنتدبة من كل هذا الذي كان يجري أن جهاز الحكم الدستوري المطبق في لبنان فضفاض ولا يتناسب مع حجم هذا البلد الصغير الذي لا يزيد عدد سكانه على ست مئة ألف نسمة، ولا يخدم مصالحه الحيوية على الوجه الأفضل. لذلك فإن الحاجة أصبحت ملحة لاختصار هذا الجهاز وجعله أكثر فعالية وفائدة. وتحقيقاً لهذه الغاية المشتركة تم الاتفاق بين المفوض السامي الفرنسي ورئيس الجمهورية اللبنانية والحكومة على تعديل الدستور.

التعديل الدستوري الأول ١٩٢٧ :

أدركت المعارضة أن فكرة تعديل الدستور تستهدفها. فأثارت حملة دعائية واسعة لمنع إجراء التعديل. ولكن تدخل المفوضية العليا أفشل حملة المعارضة و«أقنع» الشيوخ والنواب المعارضين بضرورة الموافقة على التعديل[١٥]. وأحيل مشروع التعديل إلى كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ليطلعا عليه، ويقرر كل منهما منفرداً موافقته على اعادة النظر في الدستور وفق ما نصت عليه المادة ٧٦. وبعد أن تمت هذه الموافقة التأم المجلسان معاً في مجمع نيابي في ١٦ تشرين الأول جرت فيه مناقشة مشروع التعديل والتصويت عليه وفق المادة ٧٧، فأقر بأكثرية ٣١ صوتاً ضد ٧ أصوات، ونشره رئيس الجمهورية في اليوم التالي ١٧ تشرين الأول سنة ١٩٢٧، فكان أول تعديل يطرأ على الدستور اللبناني[١٦].

تناول التعديل ٥٣ مادة دستورية[١٧]، ألغيت منها المادتان ٢٢ و٢٣، ونقحت المواد الإحدى والخمسون الأخرى. لقد ألغى هذا التعديل مجلس الشيوخ، وأضعف قدرة أعضائه السابقين على عرقلة أعمال الحكومة بعد أن أُلحقوا أعضاء معينين بمجلس النواب، وأصبحوا أقلية فيه، وفي الوقت نفسه عزز التعديل صلاحيات السلطة التنفذية، ولا سيما صلاحيات رئيس

---

(١٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٤٩.

(١٦) جرى التعديل بموجب قانون دستوري بتاريخ ١٧ ت١ ونشر بالجريدة الرسمية، السنة ٦٧، العدد ٢١١٦، تاريخ ١٩ ت١ ١٩٢٧، ص١ ـ ٥.

(١٧) راجع شفيق جحا، **الدستور اللبناني**، ص٩٩ ـ ١٠٣.

الجمهورية كما يتبين من التعديلات التالية[18]:

١ ـ دمج مجلسي الشيوخ والنواب في هيئة اشتراعية واحدة هي مجلس النواب (المادة ١٦ المعدلة).

٢ ـ تعيين ثلث أعضاء مجلس النواب بمرسوم من رئيس الجمهورية يتخذه بمجلس الوزراء، وانتخاب النواب الباقين وفق قانون الانتخاب المرعي الإجراء (المادة ٢٤ المعدلة).

٣ ـ وجوب اختيار نصف أعضاء مجلس الوزراء على الأقل من النواب (المادة ٢٨ المعدلة).

٤ ـ تحميل الوزراء إجمالياً تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة، كما يتحملون إفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية (المادة ٦٦ المعدلة).

٥ ـ لا يجوز للمجلس، في خلال المناقشة بالموازنة وبمشاريع الاعتمادات الإضافية أو الاستثنائية، أن يزيد الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة أو في بقية المشاريع المذكورة، سواء أكان ذلك بصورة تعديل يدخله عليه أو بطريقة الاقتراح (المادة ٨٤ المعدلة).

٦ ـ إذا دعت ظروف لم تكن في الحسبان لنفقات مستعجلة فيمكن رئيس الجمهورية أن يصدر مرسوماً، بموافقة مجلس الوزراء، قاضياً بفتح اعتمادات استثنائية أو إضافية، وأن ينقل اعتمادات في الموازنة، على أن لا تتجاوز هذه الاعتمادات ١٥ ألف ليرة بالبند الواحد (المادة ٨٥ المعدلة).

٧ ـ إذا انقضت الدورة العادية المخصصة لدرس الموازنة وتلتها دورة استثنائية حتى نهاية كانون الثاني ولم يتمكن مجلس النواب من إقرار الموازنة فلرئيس الجمهورية عندئذٍ أن يضع مرسوماً، بموافقة مجلس الوزراء، يجعل بموجبه مشروع الموازنة بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به إذا كان المشروع قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل (المادة ٨٦ المعدلة).

---

(١٨) المصدر ذاته، ص٣٣ ـ ٩٨.

٨ ـ كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء، مشيرة إلى ذلك بمرسوم الإحالة، يمكن لرئيس الجمهورية، بعد أربعين يوماً من طرحه على المجلس دون أن يبت به، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء (المادة ٥٨ المعدلة).

٩ ـ يمكن إعادة النظر في الدستور بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية، فتقدم الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب (المادة ٧٦ المعدلة).

بعد إجراء هذا التعديل اجتمع مجلس النواب الجديد، المكون من المجلس التمثيلي ومن مجلس الشيوخ السابقين، وانتخب محمد الجسر رئيساً له. وقد أعيد انتخاب محمد الجسر رئيساً لمجلس النواب هذا وللمجلس الذي تلاه مرة بعد أخرى حتى سنة ١٩٣٢.

نتائج تعديل الدستور:

أعطى تعديل الدستور نتائج ملموسة في سير العمل الحكومي. فخلال السبعين يوماً الأخيرة من سنة ١٩٢٧ أقر مجلس النواب بضعة اعتمادات إضافية كانت الحكومة قد طلبتها وتأخر إقرارها بسبب اختلاف مجلسي النواب والشيوخ بشأنها. كما أنه درس موازنة العام ١٩٢٨ وأقرها ضمن المدة القانونية في أوائل كانون الأول. وكان رئيس المجلس محمد الجسر حازماً ولبقاً في إدارة الجلسات، فكان يحث النواب على اختصار المناقشات واتخاذ القرارات اللازمة بشأن المواضيع المطروحة دون مماطلة أو تسويف[١٩].

وقضت التطورات السياسية بتبديل الحكومة أكثر من مرة. ففي ٥ كانون الثاني ١٩٢٨ استقالت وزارة بشارة الخوري السداسية، التي كانت قد تشكلت قبل تعديل الدستور، وخلفتها في اليوم ذاته وزارة ثلاثية برئاسة بشارة الخوري أيضاً[٢٠]، فحكمت سبعة أشهر وخمسة أيام، واستقالت في ١٠ آب ١٩٢٨ بعد جلسة صاخبة ومناقشات حادة في مجلس النواب. فشكل الوزارة الجديدة حبيب السعد في ١٩ آب من خمسة وزراء، وبقيت

---

(١٩) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٥١.

(٢٠) **الجريدة الرسمية**، السنة ٦٨، العدد ٢١٣٣، الاثنين في ٩ ك٢، ١٩٢٨، ص٥، المرسوم رقم ٢٦٠١ تاريخ ٥ ك٢، ١٩٢٨.

في الحكم حتى ١٤ أيار من العام التالي ١٩٢٩[٢١]. وتم في عهد هذه الحكومة حدثان مهمان هما، التجديد لرئيس الجمهورية، وتعديل الدستور للمرة الثانية.

التجديد لرئيس الجمهورية:

كانت ولاية شارل دباس ستنتهي في ٢٦ أيار ١٩٢٩، ولكن الطامعين برئاسة الجمهورية فتحوا معركتها قبل ذلك التاريخ بعام تقريباً. وكان أبرز هؤلاء الثري المصري جورج لطف الله. وقد شجعه على خوض هذه المعركة أصله اللبناني، وثروته الطائلة، وعلاقاته الطيبة مع بعض المراجع الفرنسية ولا سيما في وزارة الخارجية. جاء إلى بيروت في سنة ١٩٢٨ وراح ينفق المال بسخاء على حملته الانتخابية أملاً في أن يساعده كرمه على الوصول إلى غايته[٢٢]. وكان بعض الزعماء الموارنة الذين وُعدوا بأن تؤول رئاسة الجمهورية بعد الدباس الأرثوذكسي إلى إبناء طائفتهم قد أخذ كل منهم يستعد لخوض معركة الرئاسة بقوة. وكان الرئيس شارل دباس راغباً في التجديد وساعياً إليه[٢٣]. وقد رأى المفوض السامي بونسو وكبار معاونيه أن الدباس أنسب من يتولى الرئاسة في ذلك الظرف، فأيدوه بقوة وفشلت جهود المرشحين الآخرين. وفي ٢٧ آذار ١٩٢٩، أي قبل شهرين من انتهاء ولاية الرئيس. التأم مجلس النواب بصفة هيئة انتخابية وأعاد انتخاب شارل دباس رئيساً للجمهورية بأكثرية ٤٢ صوتاً ضد صوتين، لمدة ثلاثة سنوات أخرى تبتديء في ٢٦ أيار ١٩٢٩ وتنتهي في ٢٦ أيار ١٩٣٢[٢٤].

---

(٢١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٣٣١ ـ ٣٣٧، وفيه ملحق يتضمن جدولاً بالوزارات التي تعاقبت في الجمهورية اللبنانية من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٤٣؛ أيضاً الجريدة الرسمية، السنة ٦٨، العدد ٢١٨١، الجمعة في ١٧ آب ١٩٢٨، ص٢.

(٢٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٦٢؛ أيضاً اسكندر الرياشي، رؤساء لبنان، ص٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٢٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٦٣.

(٢٤) الجريدة الرسمية، السنة ٦٩، مجلس النواب، العقد العادي الأول، الأربعاء في ٢٧ آذار سنة ١٩٢٩، ص٢٠٣ ـ ٢٠٤. نال شارل دباس ٤٢ صوتاً، ونال محمد الجسر صوتاً واحداً، ووجدت ورقة بيضاء.

التعديل الدستوري الثاني ١٩٢٩:

بعد التجديد لشارل دباس ببضعة أسابيع أحالت حكومة حبيب السعد إلى مجلس النواب، بتوجيه وتأييد من المفوضية العليا الفرنسية، مشروع قانون لتعديل الدستور اللبناني، يهدف إلى زيادة صلاحيات السلطة التنفيذية وتقوية مركز رئاسة الجمهورية إزاء السلطة التشريعية. فدرس مجلس النواب المشروع وأقره بأكثرية ٣٦ صوتاً ضد ثلاثة أصوات، ونشره رئيس الجمهورية وأصبح نافذاً في ٨ أيار سنة ١٩٢٩[٢٥]، وهو التعديل الثاني الذي طرأ على الدستور خلال ثلاث سنوات من وضعه في سنة ١٩٢٦. تناول هذا التعديل المواد الدستورية الخمس التالية: ٢٨ و٣٧ و٤٩ و٥٥ و٦٩. وهذه أهم التعديلات التي أدخلت على هذه المواد المذكورة.

١ - أجاز تعديل المادة ٢٨ لرئيس الجمهورية انتقاء الوزراء «**من أعضاء المجلس النيابي، أو من أشخاص خارجين عنه، أو من كليهما**» دون قيد أو شرط (المادة الأولى من القانون الدستوري المشار إليه)، بينما كان النص السابق يفرض على الرئيس أن يعين من النواب وزراء يكون عددهم «**لا أكثر ولا أقل من أكثرية عدد مجلس الوزراء المطلقة، ويعني بالأكثرية المطلقة النصف مع زيادة واحد**».

٢ - وأكد النص المعدل للمادة ٣٧ أن «**حق طلب عدم الثقة [بالوزارة] مطلق لكل نائب في العقود العامة وفي العقود الاستثنائية**» (المادة ٢). وكان استخدام هذا الحق قبل التعديل محصوراً في مدة العقدين العاديين فقط.

٣ - وجعل تعديل المادة ٤٩ مدة ولاية رئيس الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتجديد إلا بعد مرور ست سنوات على انتهاء ولايته (المادة ٣). وكان النص السابق قد جعل مدة الرئاسة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وقد أضيفت إلى هذه المادة المعدلة فقرة مؤقتة تنص على أن

---

(٢٥) **الجريدة الرسمية**، السنة ٦٩، العدد ٢٢٣٤، تاريخ ٨ أيار ١٩٢٩، ص٧؛ وللاطلاع على تفاصيل مناقشة مشروع تعديل الدستور في البرلمان راجع **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، العقد العادي الأول، السبت في ٢٧ نيسان ١٩٢٩، ص٢٢٧ - ٢٣٤، وقد أقر التعديل بأكثرية ٣٦ صوتاً، وخالف النواب يوسف الخازن، وميشال شيحا، وباترو طراد.

الرئيس شارل دباس لا يستفيد من أحكام هذه المادة المعدلة، وأن مدة رئاسته تنتهي في ٢٦ أيار ١٩٣٢.

٤ ـ وجاء في النص المعدل للمادة ٥٥ أنه «**يحق لرئيس الجمهورية أن يتخذ قراراً معللاً بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة**» (المادة ٤). وكانت ممارسة هذا الحق قبل التعديل محصورة في ثلاث حالات فقط هي: أولاً، تمرد المجلس عن الاجتماع في عقد عادي أو استثنائي. وثانياً، في حالة رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة كلها عن العمل. وثالثاً، في حال اتخاذ قرارات من شأنها إخراج البلاد على البلاد أو على الانتداب... ولا يجوز على الاطلاق أن يُحل مجلس النواب مرة ثانية للعلة نفسها التي حل من أجلها المجلس السابق.

٥ ـ أما المادة ٦٩ فقد ألغيت كلياً، وبذلك زال الشرط الذي كان يوجب حضور ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب على الأقل لاتخاذ قرار عدم الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء. وأصبح الحق بطلب عدم الثقة بالحكومة مطلقاً لكل نائب في العقود العادية والاستثنائية دون أي شرط عددي. بعد الانتهاء من تعديل الدستور استقالت وزارة حبيب باشا السعد وخلفتها في ١٤ أيار سنة ١٩٢٩ حكومة ثلاثية برئاسة بشارة الخوري وكانت مهمتها الرئيسية إجراء الانتخابات النيابية.

٣ ـ ولاية شارل دباس الدستورية الثانية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢

انتخاب مجلس النواب الجديد:

انصرف اهتمام حكومة بشارة الخوري في مطلع الولاية الدستورية الثانية للرئيس شارل دباس إلى إجراء الانتخابات العامة، لأن ولاية المجلس النيابي المنتخب في تموز ١٩٢٥ كانت ستنتهي في تموز ١٩٢٩. وكان المجلس النيابي الجديد يتألف من ٤٥ نائباً، ثلاثون منهم ينتخبون انتخاباً، وخمسة عشر يعينون بمرسوم. وكان الانتخاب يجري على درجتين، فانتخب الناخبون المندوبين الثانويين في ٢ حزيران، وانتخب هؤلاء النواب الثلاثين في ١٦ منه. وباشر المجلس الجديد أعماله في ١٣ تموز سنة

١٩٢٩ بعد انتهاء ولاية المجلس السابق[٢٦]. وقد اتهمت أوساط شعبية ونيابية الحكومة بالتدخل في الانتخابات، وبالتقصير في المحافظة على الأمن في مراكز الاقتراع بطرابلس والشمال، مما أدى إلى مصادمات دامية وسقوط عدد من القتلى والجرحى. فاستقالت بسبب ذلك وزارة بشارة الخوري التي أشرفت على الانتخابات، وشكل إميل إده العائد حديثاً من باريس وزارة خماسية في ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٢٩، وذلك بموجب المرسومين ٥٧٤١ و٥٧٤٢[٢٧].

الوزارة الإدية وبرنامجها الاصلاحي (١٢ تشرين الأول ١٩٢٩ ـ ٢٠ آذار ١٩٣٠):

كان لإميل إده مآخذ كثيرة على الإدارة الحكومية في لبنان. لذلك أصبح من الطبيعي، بعد تسلمه رئاسة الحكومة، أن يصلح ما كان يشتكي منه. وقد تضمن البيان الوزاري الطويل الذي ألقي في مجلس النواب في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ كشفاً مفصلاً بالاصلاحات التي تنوي الحكومة إجراءها في سائر المجالات[٢٨]. وكان البرنامج الاصلاحي لحكومة إده يهدف، أولاً، إلى خفض أرقام الموازنة بإلغاء النفقات غير المجدية كتدبير ضروري لمواجهة الأزمة الاقتصادية العامة التي كانت قد بدأت ترمي بثقلها على لبنان والعالم أجمع. وثانياً، إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية بقصد تبسيطها واختصار الروتين فيها تسهيلاً لمصالح المواطنين. وثالثاً، تطوير الدوائر الحكومية وتحديث أساليب العمل فيها لكي تعطي نتائج أفضل من

---

(٢٦) الجريدة الرسمية، السنة ٦٩، مجلس النواب، الدور التشريعي الثاني، العقد الأول الاستثنائي، السبت في ١٣ تموز ١٩٢٩، ص١ ـ ٢٤.

(٢٧) الجريدة الرسمية، السنة ٦٩، مجلس النواب، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الأول، الأربعاء في ٢٣ ت١، ١٩٢٩، ص١١ ـ ١٢.

(٢٨) ذكرت بعض الكتب أن البيان الوزاري ألقي بمجلس النواب اللبناني باللغة الفرنسية. وهذا خطأ. والصواب هو أن البيان الوزاري المذكور كتب في الأصل باللغة الفرنسية، ثم ترجم إلى اللغة العربية. وقد ألقاه بهذه اللغة في مجلس النواب نجيب أبو صوان وزير العدل بالنيابة عن رئيس مجلس الوزراء إميل إده. راجع الجريدة الرسمية، مجلس النواب، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، الجمعة في ٢٢ ت٢، ١٩٢٩، ص١ ـ ٨.

حيث الكم والنوع. وطلبت الحكومة من المجلس منحها صلاحية إصدار المراسيم الاشتراعية لكي تتمكن من القيام بالاصلاحات الضرورية بالسرعة اللازمة من دون عراقيل، فاستجاب المجلس إلى طلبها في ١٧ كانون الأول(٢٩). وكان من أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التنظيم الإداري الجديد، وإلغاء عدد من المدارس الابتدائية الرسمية. بشأن الأمر الأول، ألغت الحكومة التنظيم الإداري القديم المعمول به منذ ١٩٢٠، واستبدلته بتنظيم جديد قضى بتقسيم الجمهورية اللبنانية إدارياً إلى خمس محافظات هي: محافظة لبنان الشمالي ومركزها طرابلس، ومحافظة جبل لبنان ومركزها بعبدا، ومحافظة لبنان الجنوبي ومركزها صيدا، ومحافظة البقاع ومركزها زحلة، ومحافظة بيروت ومركزها بيروت. وقسمت كل واحدة من هذه المحافظات، ما عدا محافظة بيروت، إلى أقضية يختلف عددها باختلاف المحافظات، ولا يزال هذا التقسيم الإداري أساس التقسيم الإداري الحالي، باستثناء استحداث محافظة سادسة في سنة ١٩٧٥، هي محافظة النبطية المسلوخة من محافظة لبنان الجنوبي.

أما الأمر الثاني المتعلق بنظام التعليم، فقد ورد بصدده في البيان الوزاري لحكومة إميل إده، ما يلي:

«تنوي الحكومة أن تدخل على ميزانية المعارف العامة تغييراً مهماً. غير أنه يجب أن لا يستفاد من هذا التدبير أن الحكومة تريد الحط من شأن التعليم الرسمي، لأنها ترمي إلى العكس. فهي تعتقد أن مستقبل البلاد موقوف على تعليم الشعب ولذلك تنيط أهمية عظيمة بالتعليم الابتدائي أي الفرع الذي ينشر من المعارف ما يجب على كل فرد أن يعرفه.

فالتخفيض الذي تنويه الحكومة لا ينزل بالتعليم ضرراً بل هو يزيده قيمة وشأناً إذ أن درجة تعليم الأمة لا تتوقف على عدد المدارس بل على أهمية هذه المدارس ومقدرة الأساتذة الذين يديرونها.

---

(٢٩) **الجريدة الرسمية**، السنة ٦٩، مجلس النواب، العقد العادي الثاني، ناقش مجلس النواب البيان الوزاري مطولاً في ثلاث جلسات في ٢٢ ت٢ و١٦ ك١، و١٧ ك١ ومنح الحكومة الثقة وصلاحية اصدار المراسيم الاشتراعية في الجلسة الأخيرة، ص١٤.

فاستناداً إلى هذه الفكرة ستبقي الحكومة مدارسها على وجه أخص في الجهات التي لا تستفيد من وجود مدارس خاصة فيها، وستعنى باختيار أساتذة بارعين لها لتنتج أفضل النتائج. ويجب أن تكون الثمار التي تجنيها البلاد مناسبة لما تبذله في هذا السبيل، وهي النتيجة التي لم نحصل عليها حتى الآن»[٣٠].

وتنفيذاً لما جاء في بيانها الوزاري ألغت الحكومة عدداً من المدارس الابتدائية الرسمية. وكانت مبرراتها لإقفال هذه المدارس، أولاً، ضرورة التوفير في الانفاق العام. وثانياً، انخفاض مستوى تلك المدارس، فالتعليم فيها كان ضعيفاً ولا يعطي النتائج المتوخاة، وإقفالها خير من إبقائها والإنفاق عليها دون طائل. وثالثاً وجود المدارس الخاصة الوطنية والأجنبية التي يتوفر لها من الإمكانات المادية والبشرية ما يجعلها قادرة على إداء الرسالة التعليمية الموكولة إليها على وجه حسن. وأنه لمن الأجدى للتلاميذ أن يلتحقوا بها. أثار هذا التدبير معارضة شديدة في الأوساط الإسلامية، واعتبرته موجهاً ضدها لأن الأكثرية الساحقة من التلاميذ المنتسبين إلى المدارس الإبتدائية الرسمية المجانية هم من المسلمين. فاقفالها يحرمهم العلم إما لأن ذويهم لا قدرة لهم على تحمل أقساط التعليم المرتفعة نسبياً في المدارس الخاصة، أو لأنهم لا يريدون إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس التي تملك أكثرها وتديرها ارساليات تبشيرية مسيحية في الغالب[٣١]. وتكتل المسلمون صفاً واحداً في معارضة حكومة إميل إده من أجل ذلك[٣٢]. واتسعت المعارضة واشتد خطرها على الحكومة عندما انضم إليها، ولأسباب سياسية وتكتيكية أخرى، المسيحيون المتضررون من منهاج

---

(٣٠) المصدر ذاته، الجمعة في ٢٢ ت٢، ١٩٢٩، ص٥.

(٣١) مصطفى خالدي وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية**، الطبعة الثانية، (صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٦٤)، يراجع الفصلان الثالث والرابع من الكتاب بشكل خاص. يشار إليه بعد الآن هكذا: خالدي وفروخ، التبشير والاستعمار.

(٣٢) حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان ١٩١٣ ـ ١٩٤٣ من جمعية بيروت الاصلاحية إلى الميثاق الوطني**، (بيروت، دار النهضة العربية)، ص١٢٣ ـ ١٢٤. يشار إليه بعد الآن هكذا: حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان.

الحكومة الاصلاحي، وشارك فيها بقوة أيضاً منافسو إميل إده السياسيون وفي مقدمتهم بشارة الخوري. ولم تصمد الحكومة في وجه هذه المعارضة المتصاعدة أكثر من بضعة شهور واضطرت إلى التخلي عن الحكم عندما حجبت الثقة عنها الأكثرية النيابية في ٢٠ آذار سنة ١٩٣٠.(٣٣) فكلف الرئيس الدباس أوغيست أديب تشكيل الوزارة الجديدة.

وزارة أوغيست أديب الثانية (٢٥ آذار ١٩٣٠ ـ ٩ أيار ١٩٣٢):

تشكلت حكومة أوغيست أديب الثانية من خمسة وزراء في ٢٥ آذار(٣٤). وللفوز بثقة المؤيدين والمعارضين للحكومة السابقة اتخذت الحكومة الجديدة موقفاً وسطاً أعلنته بمجلس النواب في بيانها الوزاري في ٥ نيسان بقولها:

«إن الوزارة الجديدة لا تنوي إحداث انقلاب إداري جديد في الأعمال التي قامت بها الحكومة السابقة ونفذت الشطر الأكبر منها ولكنها ستدخل من التعديلات على ما أجري من الاصلاحات الإدارية والقضائية كل ما يُظهر الاختبار وجوب إدخاله في الدوائر المختلفة»(٣٥).

---

(٣٣) المرسومان ٦٤١٨ و٦٤١٩ تاريخ ٢٥ آذار ١٩٣٠ .راجع **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، العقد العادي الثاني، السبت في ٥ نيسان سنة ١٩٣٠، ص٢. وفيه أيضاً نص كتاب استقالة حكومة إميل إده في ٢٠ آذار ١٩٣٠. وبصدد هذه الاستقالة جاء على لسان ممثل فرنسا روبير دي كه إمام مجلس عصبة الأمم في جنيف قوله ما يلي:

«ويظهر أيضاً أنهم هناك يتوسلون بالوسائل السرية وراء الكواليس لأن يعيدوا عدد الموظفين اللبنانيين من زبائنهم، هؤلاء الذين لم يشأ رجال السياسة في لبنان أن يتركوهم. ومما لا ريب فيه أن سقوط وزارة إده سببه أن الزعماء اللبنانيين يعارضون دائماً في الاصلاحات المطلوبة لأن لهؤلاء الزعماء زبناء كثيرين العدد». **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الاثنين في ٢٧ ت١، سنة ١٩٣٠، ص٦.

(٣٤) هم الوزراء أوغست أديب رئيس الوزراء ووزير المالية، أحمد الحسيني وزير العدل، موسى نمور وزير الداخلية والصحة، حسين الأحدب وزير الأشغال العامة، جبران تويني وزير المعارف. وفي ٢٢ تموز سنة ١٩٣١ جرى تعديل طفيف في هذه الوزارة حيث خرج منها أحمد الحسيني ودخلها صبحي حيدر.

(٣٥) هنري أبو فاضل، **البرلمان**، (بيروت، منشورات الحرف، ١٩٨٥). البيان الوزاري ص١٠٨.

وبشأن إلغاء المدارس الابتدائية الرسمية الذي أثار اعتراض المسلمين وعدت الحكومة في بيانها الحكومي المذكور أعلاه:

«إن وزارة المعارف العامة ستقوم بتحقيق دقيق وافٍ في شأن مدارس البلاد. وستدرس مسألة إنشاء مدارس في الجهات التي تمس فيها الحاجة إلى معاهد التعليم، وستدخل على جميع المدارس تحسينات من شأنها أن تجعلها معاهد متوفرة الشروط صالحة للتعليم الأولي. وستصرف العناية إلى اختيار معليمها»[٣٦].

وأعادت الحكومة بالفعل فتح عدد من المدارس المغلقة استجابة لمطالب المسلمين، وتمكنت بفضل سياستها المعتدلة المتوازنة من إرضاء معظم الأفرقاء، والبقاء في الحكم، مع تعديل بسيط في تموز سنة ١٩٣١، حتى نهاية ولاية الرئيس الدباس بعد أكثر من سنتين، فكانت أطول الوزارات اللبنانية عمراً حتى ذلك التاريخ.

٤ ـ الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الوضع اللبناني

في مطلع ولاية الرئيس شارل دباس الثانية بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الأميركية، وما لبثت أن انتشرت في جميع أنحاء العالم. وبحلول سنة ١٩٣٢، وهي سنة انتهاء ولاية الرئيس الدباس، كانت الأزمة الاقتصادية العالمية قد أخذت تضغط على الوضع الاقتصادي في لبنان، وتؤثر سلباً على معيشة اللبنانيين بشكل مباشر خطير. فقد ازدادت الضرائب، وارتفعت الأسعار، وانتشرت البطالة، واجتاحت البلاد موجة من التذمر والشكوى، ما لبثت أن انفجرت مظاهرات واضرابات وأعمال شغب راحت تهدد الأمن والاستقرار. ففي شهر آذار سنة ١٩٣١ قام الطلاب في بيروت بحملة واسعة داعين الشعب إلى مقاطعة السينما حتى تخفض أسعارها. وقامت لجنة من أهالي بيروت، أيضاً، بتنظيم مقاطعة شاملة لشركة الجر والتنوير الفرنسية ـ البلجيكية صاحبة امتياز الترامواي والكهرباء احتجاجاً على زيادة أسعارها[٣٧]. دامت المقاطعة ثلاثة شهور، ولم تتوقف

---

(٣٦) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، العقد العادي الثاني، السبت ٥ نيسان ١٩٣٠، ص٤.

(٣٧) جان سرور، **جمعية التضامن الأدبي والحركات الشعبية أيام الانتداب الفرنسي**. (بيروت، =

إلا بعد أن استجابت الشركة لمطالب الأهلين بناءً على تدخل السلطات السياسية. وكذلك حصلت اضرابات عمالية اتهمت الحكومة الشيوعيين بإثارتها[٣٨]. وفي هذا الوقت كان الرأي العام اللبناني يطالب الحكومة بتخفيض الضرائب وانتهاج سياسة التقشف والتوفير والاقتصاد في النفقات غير المنتجة، وخصوصاً بعد أن وقعت الموازنة بالعجز[٣٩]. ولما لم يكن بالامكان زيادة الضرائب في تلك الظروف الاقتصادية القاسية عمدت الحكومة إلى تغطية عجز الموازنة بطبع أوراق نقدية جديدة، بحيث ارتفع النقد الورقي المتداول بالعملة اللبنانية السورية من ٩,١٠٠,٠٠٠ل. في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٩، إلى ١٣,٦٥٠,٠٠٠ل. في ٣٠ حزيران ١٩٣١، أي بزيادة ٤,٥٥٠,٠٠٠ل. خلال سنتين[٤٠]. ولكن هذا التدبير لم يحل المشكلة الاقتصادية بل زادها تعقيداً وسوءاً، لأن نسبة التضخم التي بلغت حوالي ٥٠٪ أضعفت النقد الورقي، وخفضت قوته الشرائية، وأدت إلى ارتفاع الأسعار من جديد. والغريب في الأمر أن الحكم الوطني والزعماء السياسيين لم يقدروا خطورة هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حق قدرها، ولم يعيروها الاهتمام الكافي ويجعلوا مكافحتها ودرءَ أخطارها واجباً وطنياً ملحاً يتقدم على كل ما عداه من شؤون. فهم عوضاً عن ذلك، استمروا في الانصراف إلى التلهي بالمناورات السياسية والمشاحنات الحزبية وتقديم مصالحهم الخاصة ومصالح أقربائهم وأحزابهم وطوائفهم على المصالح الوطنية العامة. وكان الفساد مستشرياً على نطاق واسع في الدوائر الرسمية اللبنانية والفرنسية على السواء، وانكشفت بعض الفضائح المالية الكبيرة والمخالفات الإدارية والقضائية التي اتهم بارتكابها أشخاص بارزون من

= ١٩٨٥)، ص٢٥ ـ ٢٦، يشار إليه بعد الآن هكذا: جان سرور، جمعية التضامن؛ أيضاً، استيفن لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٢٥٧.

(٣٨) لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٢٥٧؛ أيضاً رباط:
Edmond Rabbath, **La Formation Historique**, P. 393.

(٣٩) أرقام الموازنة اللبنانية للعام ١٩٣٠: الواردات ٢١١، ٦٤٧، ٤ل.ل. النفقات ٦١٤، ٦٥٩، ٤ل.ل. فيكون العجز ١٢,٤٣٠ل.ل. نقلاً عن تقويم جريدة «**البشير**» للعام ١٩٣٢، ص٢٢٣.

(٤٠) المصدر ذاته، للعام ١٩٣٣، ص١١٧، نقلاً عن نشرة بنك سوريا ولبنان الكبير.

داخل الحكم ومن خارجه.

إزاء هذه الأوضاع المتردية فكر المفوض السامي هنري بونسو في اختصار أجهزة الحكم واتخاذ تدابير جذرية أخرى يكون من شأنها، حسب تقديره، تحقيق الوفر المادي والاصلاح السياسي والإداري في آن واحد. وفي أثناء ذلك كانت ولاية شارل دباس الدستورية الثانية قد أوشكت على الانتهاء فنشبت معركة رئاسة الجمهورية حامية جداً، واستحوذت على اهتمام المرشحين ورجال الحكم والزعماء السياسيين، وألهتهم عن العناية بالشؤون العامة، ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة. لهذه الأسباب جميعها، مضافاً إليها موقف المسلمين من معركة رئاسة الجمهورية، تدخل المفوض السامي بونسو في الأمر ووضع موضع التنفيذ التدابير التي كان يستعد لها منذ بعض الوقت. وهنا لا بد من التوقف لتوضيح موقف المسلمين من معركة رئاسة الجمهورية وشرح التطور الذي طرأ على نظرتهم إلى الكيان اللبناني وتعاملهم معه خلال عهد الرئيس شارل دباس، نظراً لارتباط ذلك بأحداث سنة ١٩٣٢ بشكل خاص، وبمعركة المصير اللبناني بوجه عام.

تطور موقف المسلمين من الكيان اللبناني في عهد الرئيس دباس ١٩٢٦ ـ ١٩٣٢

١ ـ المسلمون المعتدلون يعترفون واقعياً بالكيان اللبناني

أسباب التطور:

كان موقف معظم المسلمين قد تميز بالسلبية تجاه الكيان اللبناني في عهد دولة لبنان الكبير (١٩٢٠ ـ ١٩٢٦). وبنهاية هذا العهد طرأ تطور جوهري على هذا الموقف. فبعد قيام الجمهورية اللبنانية في سنة ١٩٢٦، وانتخاب شارل دباس رئيساً لها، وتشكيل أول حكومة وطنية برئاسة أوغيست أديب بادر الحكم إلى تنظيم دوائر الجمهورية ومؤسساتها، وملء المراكز المستحدثة بالموظفين لاستكمال أجهزة الدولة. فأدرك المسلمون عندئذٍ أن الأحداث قد سبقتهم، وأنهم أصبحوا يواجهون أمراً واقعاً جديداً يتعذر عليهم تغييره ما دام يحظى بالتأييد الفرنسي والدولي. ولم يعد من المحتمل أن يغير الفرنسيون موقفهم هذا ويقبلوا بسلخ أي قسم من أراضي لبنان الكبير وضمه إلى سوريا بعد أن أقروا الدستور وأقاموا الجمهورية اللبنانية بحدودها المعلنة. وخشي المسلمون اللبنانيون، إن هم استمروا في سلبيتهم تجاه الكيان اللبناني، أن يخرجوا من معركة المصير خاسرين في البلدين، فيفشلون بالالتحاق بسوريا من جهة، ومن جهة أخرى يفوتون على أنفسهم الفرصة لاقتسام المناصب، والوظائف والمشاركة في الحكم مع المسيحيين في الجمهورية اللبنانية الفتية التي كانت تمر يومئذٍ في طور التأسيس والتنظيم. وبعد تقييم واقعي دقيق للوضع وجدوا أن مصلحتهم العليا تفرض عليهم اعادة النظر في موقفهم من الكيان اللبناني في ضوء هذه

المعطيات الجديدة. وبالفعل، فإن تطوراً ملحوظاً في موقف المسلمين حصل خلال العقد الذي تلا اعلان الدستور اللبناني. وكانت أبرز مظاهر هذا التطور الأمور الثلاثة التالية.

الاعتراف الواقعي بالكيان اللبناني:

كان أول هذه المظاهر اعتراف المسلمين، باستثناء قلة من زعمائهم الوحدويين المتشددين، بالكيان اللبناني كأمر واقع، والتعامل معه على هذا الأساس، مع التمسك بمبدأ الوحدة السورية والسعي إلى تحقيقها كهدف قومي نهائي. ويقول محمد جميل بيهم بهذا الخصوص:

«فمنذ صيف ١٩٢٦ اتجه المسلمون في بيروت اتجاهاً جديداً في السياسة اللبنانية: فإنهم - مع بقائهم على عهدهم لمبدأ الوحدة السورية - تحولوا إلى المطالبة بحقوقهم المهضومة في هذا الكيان»[١].

ففي مجال المراكز الرفيعة والمناصب المسؤولة في حقلي الوزارة والنيابة انضمت خلال هذا العقد من تاريخ لبنان ثماني عشرة شخصية جديدة من أبناء العائلات الغنية المرموقة والفعاليات السياسية الناشطة[٢] إلى من كانوا قد سبقوهم من الأعيان المسلمين إلى التعاون مع سلطات الانتداب في دولة لبنان الكبير قبل سنة ١٩٢٦[٣]. وقد لمع من بين هؤلاء المتعاونين أفراد قدر لهم أن يلعبوا أدواراً سياسية بارزة في تاريخ لبنان الحديث مثل الشيخ محمد الجسر وعبد الله بيهم وخير الدين الأحدب ومجيد أرسلان وخالد شهاب وغيرهم. وكان منهم ممثلون عن بيروت والجبل والشمال والجنوب والبقاع.. والملفت للنظر إن بعض الوزراء والنواب اللبنانيين المسلمين في هذا الدور كانوا، إما عند قناعة أو استرضاءً للشارع

---

(١) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان**، ص٢٧.

(٢) هم: سامي أرسلان، ومحمد الكستي، وعبد الله بيهم، ومحمد الجسر، ومحمد فاخوري، ورشاد أديب، وحسين الأحدب، وعلي نصرة الأسعد، وسليم تلحوق، وخير الدين الأحدب، وحكمت جنبلاط، وأمين المقدم، ومحمد عبد الرزاق، وأمين قزعون، ومجيد أرسلان، وصبحي أبو النصر، ورفيق أرسلان.

(٣) عددهم ستة وعشرون، راجع ما قبله الفصل ١٤.

الإسلامي، أو للأمرين معاً، يشتركون في المؤتمرات التي يعقدها الوحدويون في بيروت ودمشق، ويوقعون العرائض والمذكرات التي يطالب فيها موقعوها بالانفصال عن لبنان والانضمام إلى سوريا(٤).

اقبال المسلمين على تولي الوظائف العامة:

وكان المظهر الثاني لتطور موقف المسلمين، إقبال خاصتهم وعامتهم على السواء منذ سنة ١٩٢٦ على تولي الوظائف المختلفة في سائر دوائر الدولة وأجهزتها المدنية والعسكرية. وكان وراء هذا الاقبال أكثر من سبب. كان هناك الحاجة إلى كسب الرزق عن طريق الوظيفة الثابتة في القطاع العام ولا سيما بعد أن ضاقت مجالات العمل في القطاع الخاص الذي تعرض لنكسة كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في أواخر العشرينات وكان وقعها شديداً على لبنان. وكانت هناك المنافسة بين المسيحيين والمسلمين على تولي الوظائف العامة حفظاً للتوازن وتحقيقاً للمساواة بين الطائفتين. وكانت هناك أيضاً الرغبة الشخصية في الوصول إلى مراكز الزعامة والوجاهة والنفوذ سواء على النطاق المحلي الضيق أم النطاقين اللبناني والإقليمي. وكانت الوظيفة الحكومية، في كثير من الأحيان، من أهم العوامل المساعدة على تحقيق هذا الطموح. وكان الفرنسيون يشجعون هذا الاتجاه عند المسلمين ويستغلونه كوسيلة لاستمالة أكبر عدد ممكن منهم، أملاً في كسب تأييدهم لسياسة الانتداب، وإضعافاً لمواقف الرفض والمقاطعة التي كان يقودها زعماؤهم الوحدويون المتصلبون.

مطالبة المسلمين بتحقيق المساواة:

وكان المظهر الثالث لتطور موقف المسلمين مطالبتهم بالمساواة بالمسيحيين في سائر الحقوق والواجبات وفي جميع الحقول والمجالات على نحو ما نصت عليه المواد ٧ و١٢ و٩٥ من الدستور اللبناني. فبعدما كان المسلمون في أوائل العشرينات يقاطعون الإدارة اللبنانية ويمتنعون عن التعامل معها وتولي الوظائف في دوائرها أصبحوا بعد اعلان الدستور

---

(٤) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، ص٢٠ ـ ٢١.

وتأسيس الجمهورية يطالبون باصرار وبمختلف الوسائل وفي شتى المناسبات بتحقيق المساواة بينهم وبين المسيحيين على اعتبار أنهم يشكلون نصف سكان الجمهورية اللبنانية تقريباً(٥).

٢ ـ المسلمون المتطرفون يعارضون وينسقون مع السوريين

مؤتمر بيروت ١٩٢٧:

في هذا الوقت الذي كانت فيه أكثرية المسلمين تتحول إلى الاعتراف بالكيان اللبناني والتعامل معه، كان بعض زعمائهم الوحدويين المتصلبين يقاومون هذا التيار ويستمرون في معارضة هذا الكيان. ومع أن نفوذ هؤلاء ضعف بعض الشيء بسبب التحول في الموقف الإسلامي العام بلبنان بعد نشر الدستور وإعلان الجمهورية، فإن نشاطهم لم ينقطع تماماً أو يتوقف كلياً. فقد بقي الزعماء الوحدويون على اتصال مباشر بالوطنيين السوريين، يتشاورون معهم وينسقون العمل وإياهم. وفي سنة ١٩٢٧ قرر الوحدويون السوريون واللبنانيون عقد مؤتمر وطني للرد على بيان المفوض السامي الجديد هنري بونسو بشأن السياسة الفرنسية الجديدة التي ينوي تطبيقها في سوريا. عقد المؤتمر في بيروت واشترك فيه الوحدويون اللبنانيون. أجرى المؤتمرون تقييماً وافياً للبيان ووضعوا مذكرة جوابية مستفيضة(٦) تتضمن عدة نقاط أهمها المطالب الثلاثة التالية: أولاً، إطلاق الحريات العامة في سوريا مثل حرية الصحافة، وحرية الاجتماع، وحرية التأليف، ورفع الأحكام العسكرية، وإلغاء النفي الإداري وسياسة الإبعاد التي كانت سلطات الانتداب تمارسها ضد زعماء المعارضة. وثانياً، احترام وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها. وثالثاً، وضع دستور للبلاد بواسطة جمعية تأسيسية تنتخب انتخاباً حراً وتمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً كاملاً. وقع المذكرة وقدمها إلى المفوض السامي في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٢٧ خمسة عشر زعيماً ثلثهم لبنانيون، وهم عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعارف الحسن الرفاعي من

---

(٥) كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٦٧)، ص٢٢٠، يشار إليه بعد الآن هكذا: كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**.

(٦) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، الوثيقة رقم ٣٥، ص١٥٩ ـ ١٦٥.

طرابلس، وعبد الرحمن بيهم وعبد الله اليافي من بيروت.

وللتدليل على حسن نوايا فرنسا وصدق وعودها استجاب المفوض السامي بونسو إلى معظم مطالب الوطنيين كما جاءَت في المذكرة. ففي ١٥ شباط سنة ١٩٢٨ عين حكومة حيادية مؤقتة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسني وأوكل إليها مهمة إجراء انتخاب عام تقوم بنتيجته جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، على غرار ما كان قد جرى في لبنان قبل سنتين. وفي اليوم التالي أصدر بضعة قرارات أفرج بموجبها عن عدد من المعتقلين السياسيين، وألغى حالة الطوارىء التي كانت سارية المفعول منذ قيام الثورة، وأوقف الرقابة على الصحف، كما أنه وعد بأن تكون الانتخابات حرة ونزيهة.

مؤتمر دمشق ١٩٢٨:

جرت الانتخابات في نيسان وفاز فيها المرشحون الوطنيون في معظم المناطق السورية. وفي ٩ حزيران بدأت الجمعية التأسيسية أعمالها، فشكلت لجنة خاصة برئاسة إبراهيم هنانو لوضع مشروع الدستور السوري. وبالنظر إلى أهمية هذا الحدث قرر الوحدويون اللبنانيون أن يقصدوا دمشق ليكرروا هناك مطالبتهم بالانضمام إلى سوريا، وليعربوا عن تضامنهم الكامل مع الجمعية التأسيسية في ذلك الظرف المصيري الخطير. وتشكلت عدت وفود لبنانية من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل عامل ووادي التيم والبقاع وبعلبك[٧]، وانضم إليهم في دمشق وفدان آخران من اللاذقية وحصن

---

(٧) تألف وفد بيروت من: عمر بيهم نائب بيروت في مجلس النواب اللبناني، وأحمد الداعوق ـ شقيق عمر الداعوق نائب بيروت بمجلس النواب، وعبد الرحمن بيهم، وصلاح عثمان بيهم، وعزت قريطم، وبشير جبر، ومحمد خرما، وعبد الله اليافي، ومحمد الباقر، وأنيس نجا، وعوني الكعكي، وعلي ناصر الدين.

وتألف وفد طرابلس من: عبد الحميد كرامي، وعبد اللطيف البيسار، ومصطفى عادل الهندي، وسعدي المنلا، وعارف الحسن الرفاعي، وحسن رعد، وصبحي الملك، وثيودور حكيم.

وتألف وفد جبل عامل وصيدا وصور من: أحمد رضا، وأحمد عارف الزين، ورياض الصلح، ومحمود زنتوت، وإسماعيل خليل، وتوفيق الجوهري، ويوسف أبو ظهر، وسامي زنتوت، وبديع الزين، وفؤاد الميداني، وسعيد عسيران، ومراد غلمية، ومحمد =

الأكراد[٨]. وهناك عقدت هذه الوفود التي ضمت ٤٦ شخصية قيادية من لبنان مؤتمراً برئاسة عبد الحميد كرامي وأصدرت مقررات جاء فيها ما يلي:

«ولما كانت الظروف القاسية حالت دون اشتراك بعض أبناء هذه البلاد في الجمعية التأسيسية السورية التي تضع دستور هذا الوطن وتقرر مصيره النهائي فقد أتينا نحن أبناء البلاد المحرومين من هذا الحق إلى دمشق... وعقدنا مؤتمراً في يوم السبت الواقع ٥ المحرم سنة ١٣٤٧ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ خلال انعقاد الجمعية التأسيسية السورية... وبعد درس القضية... قررنا ما يأتي:

١ ـ يؤيد المؤتمر ميثاق البلاد القومي ويطلب إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية العامة بضم جبل الدروز والبلاد المسمات بلاد العلويين والبلاد التي ضمت إلى لبنان القديم من سوريا وذلك بوضع مادة خاصة في صلب الدستور تنص على أن سوريا المؤلفة من البلاد المذكورة هي دولة واحدة مستقلة ذات وحدة سياسية لا تتجزأ وذات سيادة...

٢ ـ يبلغ هذا القرار إلى صاحب الدولة رئيس الجمعية التأسيسية وبواسطته إلى المفوض السامي وإلى وزارة خارجية فرنسا وجمعية الأمم»[٩].

أثار مؤتمر دمشق موجة من القلق والاحتجاج على الصعيدين الرسمي والشعبي في لبنان، ليس بسبب مقرراته فحسب، بل ولأن عدد المندوبين اللبنانيين المشتركين فيه كان كبيراً ومختلطاً من مسلمين ومسيحيين، وممثلاً جميع المناطق المتنازع عليها، ولأنه كان بين المندوبين اثنان من أعضاء

= علي الحوماني.

وتألف وفد وادي التيم من فؤاد الشهابي.

وتألف وفد البقاع من: ملحم الفرزلي، ومخائيل فلفلي، وخليل سلوخ، وسمعان خزعلي، وإبراهيم القيم، وقاسم الهيماني.

وتألف وفد بعلبك من: صبحي حيدر نائب بعلبك بمجلس النواب اللبناني، وعباس ياغي، وأديب حسن شومان، وأديب الرفاعي، ونجيب حيدر، ومحمد أديب قانصو.

(٨) هذا باعتبار أن الفرنسيين كانوا قد فصلوا هاتين المنطقتين عن سوريا الأم وضموهما إلى دولة اللاذقية.

(٩) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، الوثيقة رقم ٣٦، ص١٦٦ ـ ١٦٨.

مجلس النواب اللبناني هما عمر بيهم نائب بيروت، وصبحي حيدر نائب بعلبك، وعضو في مجلس بلدية بيروت هو أحمد الداعوق شقيق عمر الداعوق نائب بيروت. فعلى الصعيد الرسمي استدعى رئيس الجمهورية شارل دباس النائب صبحي حيدر «وأظهر له استياءه **من وجوده في مؤتمر يسعى إلى تجزئة لبنان**»، فتنصل نائب بعلبك من الاشتراك في المؤتمر بقوله ما يفيد «**أنه لم يكن موجوداً بالمؤتمر بصفة رسمية بل وجد هناك اتفاقاً وأنه لم يوقع بيان المؤتمر الذي رفع إلى المفوض السامي**»[١٠]. واتصل رئيس الجمهورية أيضاً بالمفوض السامي ولفت نظره إلى خطورة ما جرى في دمشق وطلب إليه توضيحاً يطمئن الأفكار القلقة[١١]. وهددت الحكومة بإقالة أحمد الداعوق من عضوية بلدية بيروت، ولكنها لم تفعل[١٢]. وعلى الصعيد الشعبي شنت معظم الصحف اللبنانية حملة عنيفة على المؤتمر، فانتقد عدد منها، مثل «البشير» و«لسان الحال» و«الراية» و«الأحوال» و«الوطن» و«المعرض» و«الرقيب»[١٣] المؤتمر ومقرراته واشتراك المندوبين اللبنانيين فيه فردت عليها صحف الوحدويين، مثل «البلاغ» البيروتية، و«فتى العرب» الدمشقية بمقالات عنيفة لاذعة[١٤]. وأبرق المسيحيون في عدة قرى بالبقاع ومرجعيون[١٥] مستنكرين ما جاء في مقررات دمشق، ورافضين الالتحاق بسوريا، ومطالبين بالمحافظة على لبنان بحدوده الحاضرة، ومعربين عن رغبتهم في العيش فيه واتخاذه وطناً دائماً نهائياً لهم. ولم تهدأ العاصفة السياسية التي أثارها مؤتمر دمشق إلا بعد انقضاء بعض الوقت.

---

(١٠) جريدة «**لسان الحال**»، عدد ٢٧ حزيران ١٩٢٨.

(١١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٢٧، أيضاً، سعيد مراد، **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٤٦**، (بيروت معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص١٩٧، نقلاً عن جريدة «المقطم» المصرية بتاريخ ٣ تموز ١٩٢٨. يشار إليه بعد الآن هكذا: سعيد مراد **الحركة الوحدوية في لبنان**.

(١٢) سعيد مراد، **الحركة الوحدوية في لبنان**، ص١٩٨.

(١٣) المصدر ذاته، ص١٩٨ ـ ٢٠٠.

(١٤) المصدر ذاته، ص٢٠٠.

(١٥) المصدر ذاته، ص٢٠٠، نقلاً عن جريدة «**المقطم**» بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٢٨. وهذه القرى هي: دير الأحمر، بشوات، برقا، شليفا، الرام، ريما اليمونة، القدام، نبحا، عيون أرغش، مشيتيه، بتدعي، أحيات، سرعين.

٣ ـ أزمة وضع الدستور السوري

مشروع الدستور السوري سنة ١٩٢٨:

أنهت اللجنة المختصة بوضع مشروع الدستور السوري عملها خلال بضعة أسابيع وأحالته على الجمعية التأسيسية لدراسته وإقراره. وتميز مشروع الدستور هذا بثلاثة أمور مهمة هي: أولاً، تجاهل المشروع الانتداب الفرنسي تجاهلاً تاماً ولم يأت على ذكره أو يشر إليه لا من قريب ولا من بعيد. ثانياً، لقد نص مشروع الدستور على أن سوريا دولة مستقلة، وأن الأمة السورية هي مصدر السلطات، السلطة التشريعية التي يمارسها مجلس النواب، والسلطة التنفيذية التي تناط برئيس الجمهورية والحكومة دون سواهما. وثالثاً، جاء في المادة الثانية أن «**البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة لكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب**». وكان المقصود بهذا النص سوريا الطبيعية كلها المشتملة على سوريا ولبنان وفلسطين.

بونسو يعلق عمل الجمعية التأسيسية ١٩٢٩:

احتج اللبنانيون على مضمون هذه المادة الثانية من مشروع الدستور السوري التي تعني بلدهم دون أن تسميه، كما رفض الفرنسيون أن يتنازلوا عن سيطرتهم السياسية والعسكرية على سوريا، وأن يمنحوها الاستقلال الكامل والسيادة المطلقة. لذلك وجه المندوب السامي بونسو في ٩ آب سنة ١٩٢٨ كتاباً إلى رئيس الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسي يطلب منه تعديل المادة الثانية من مشروع الدستور بشكل يطمئن اللبنانيين، وإلغاء المواد ٧٣ و٧٤ و٧٥ و١١٠ و١١٥ المتعلقة بالحدود والجيش والعلاقات الخارجية بحجة أنها تخالف صك الانتداب وتتناقض مع تعهدات فرنسا الدولية. ولما رفضت الجمعية التأسيسية الاستجابة للطلب الفرنسي أصدر المفوض السامي بونسو قراراً بتعطيل أعمالها لمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من ١١ آب سنة ١٩٢٨. ثم عاد في قرار لاحق ومدد مفعول هذا القرار لمدة ثلاثة أشهر أخرى. ولما فشلت جميع المحاولات للوصول إلى اتفاق مع الوطنيين السوريين حول مشروع الدستور وطبيعة العلاقات بين فرنسا وسوريا أصدر بونسو في ٧

شباط ١٩٢٩ قراراً بتعليق أعمال الجمعية التأسيسية إلى أجل غير مسمى[(١٦)].

الدستور السوري المفروض سنة ١٩٣٠:

بعد تعليق أعمال الجمعية التأسيسية إلى أجل غير محدد تجددت الاتصالات الفرنسية السورية في دمشق وباريس بقصد تقريب وجهات النظر المتباينة والتوصل إلى اتفاق. ولما فشلت تلك الاتصالات أيضاً بادر المفوض السامي بونسو إلى التصرف منفرداً، فأصدر في ١٤ أيار ١٩٣٠ مرسومين قضى أولهما بحل الجمعية التأسيسية، وتضمن ثانيهما نص الدستور الجديد الذي فرضه المفوض السامي استناداً إلى المادة الأولى من صك الانتداب[(١٧)]. وكان هذا الدستور المفروض هو عينه مشروع الدستور الذي كانت قد وضعته اللجنة الخاصة وتبنته الجمعية التأسيسية، ولكن بعد تعديل بعض مواده، وخصوصاً المادة الثانية المتعلقة بتعريف كلمة «سوريا» بحيث استثنى التعديل ضمناً لبنان وفلسطين، وبعد أن ألحق بمواده الـ ١١٥، مادة اضافية هي المادة ١١٦ التي تنص على أن جميع قرارات المجلس النيابي السوري لا تكون شرعية وتصبح نافذة المفعول إلا بعد أن يصادق عليها المفوض السامي الفرنسي[(١٨)]. وقد ألغت هذه المادة بصورة غير مباشرة مفعول المواد الست المختلف عليها وجميع المواد الأخرى كذلك، وعطلت الإرادة السورية الحرة، وصادرت القرار الوطني المستقل، وأخضعت سوريا لمشيئة المفوض السامي الفرنسي، وجعلتها في وضع لا يختلف في جوهره عن وضع سائر المستعمرات الفرنسية.

الاستعداد للانتخابات العامة في سوريا ١٩٣١:

إن انفراد المفوض السامي بنشر الدستور وفرضه على السوريين دون رضاهم حفز زعماءَهم الوطنيين على تناسي خلافاتهم، وجمع شملهم،

---

(١٦) لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٢٣٥.

(١٧) المصدر ذاته، ص٢٣٧.

(١٨) المصدر ذاته، ص٢٣٧.

وتشكيل جبهة وطنية متماسكة لمواجهة الفرنسيين صفاً واحداً ورأياً واحداً. وبعد انقضاء أقل من شهر على صدور قرار المفوض السامي بحل الجمعية التأسيسية كان حزب «الكتلة الوطنية» قد تأسس في حزيران[١٩] سنة ١٩٣٠، وتولى في الحال قيادة الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال والتخلص من الانتداب الفرنسي. وفي محاولة للتخفيف من وقع تصرفه الفردي على الرأي العام السوري أعلن بونسو أن فرنسا ترغب في عقد معاهدة مع سوريا لتنظيم شؤون الانتداب ولإنهائه فيما بعد. وأشار إلى أن تطبيق الدستور سيتيح الفرصة لقيام حكم وطني تمثيلي يكون صالحاً للتفاوض من أجل ابرام المعاهدة مع فرنسا، وبعد التشاور مع حكومته بهذا الشأن عاد بونسو من باريس في تشرين الثاني ١٩٣١ وأقام إدارة حكومية مؤقتة برئاسته لوضع الدستور موضع التنفيذ وإعداد الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات العامة[٢٠]. وعلى أثر ذلك دب النشاط بقوة في الحياة السياسية، وعاشت سوريا أجواء الاستعداد للانتخابات النيابية التي تقرر موعد إجرائها في ٢٠ كانون الأول ١٩٣١ للدورة الأولى، وفي ٥ كانون الثاني ١٩٣٢ للدورة الثانية.

٤ ـ معركة رئاسة الجمهورية اللبنانية

مطالبة الموارنة برئاسة الجمهورية:

في الوقت الذي كانت فيه سوريا تعيش أجواء الاستعداد للانتخابات النيابية، كان لبنان كذلك يعيش أجواء الاستعداد للانتخابات الرئاسية، لأن ولاية شارل دباس الدستورية الثانية كانت تقترب من نهايتها. افتتحت معركة الرئاسة باكراً في منتصف صيف ١٩٣١، وكان جميع الذين تردد أنهم عازمون على خوضها، من الشخصيات المارونية، مثل إميل إده وبشارة الخوري وحبيب السعد وجورج ثابت وألفونس أيوب، ذلك لأن معظم الزعماء الموارنة، وعلى رأسهم البطريرك كانوا يطالبون السلطات الفرنسية

(١٩) المصدر ذاته، ص٢٣٧.

(٢٠) المصدر ذاته، ص٢٤١.

بإلحاح بجعل رئاسة الجمهورية من نصيب الطائفة المارونية دون سواها لأسباب اعتبروها وجيهة ومبررة، ومنها أن طائفتهم هي أكثر الطوائف عدداً في لبنان. وكان الفرنسيون يميلون إلى الاستجابة لرغبة الموارنة هذه. وقيل أنه سبق لهم أن وعدوا البطريرك إلياس الحويك في سنة ١٩٢٦ بأن يكون الرئيس الذي يخلف شارل دباس الأرثوذكسي رئيساً مارونياً[٢١].

الانقسام في الصف المسيحي:

في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٣١ تبين أن معركة الرئاسة انحصرت بين القطبين المارونيين المتنافسين إميل إده وبشارة الخوري، وأنها بدأت تأخذ طابعاً حاداً وعنيفاً. لم يستهول اللبنانيون عنف المعركة لذاته، فهذا أمر عادي ومقبول في الأنظمة الديمقراطية، ولكن فريقاً منهم أبدى قلقه من التفكك والانقسام اللذين أحدثتهما هذه المعركة في الصف المسيحي، وأعرب عن خشيته من النتائج السياسية الخطيرة التي قد تترتب على ذلك. وصدقت مخاوف هذا الفريق فقد شجع الانقسام الحاصل في الصف المسيحي المسلمين على التفكير في ترشيح أحدهم لرئاسة الجمهورية. وتمهيداً لتحقيق هذه الخطوة، وتبريراً لها، طالبوا الحكومة بإجراء إحصاء عام قبل موعد الانتخابات الرئاسية، أملاً في أن يظهر بنتيجته أن عدد المسلمين في لبنان يوازي عدد المسيحيين أو يزيده، فيحق لهم، على هذا الأساس، كما للمسيحيين، أن يتولى مسلم سدة الرئاسة الأولى في البلاد.

مطالبة المسلمين بالإحصاء العام:

كان المسلمون قد بدأوا يطالبون بإجراء إحصاء جديد للنفوس في الجمهورية اللبنانية قبل ذلك ببضع سنوات. ففي ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ قدم أحد عشر نائباً هم: محمد الكستي، وعبد الله بيهم، وعمر الداعوق، وخالد شهاب، ومحمد عمر بيهم، ونجيب عسيران، وحسين الزين، وسامي أرسلان، وفضل الفضل، وعبود عبد الرزاق، وخير الدين عدره إلى رئيس مجلس النواب الشيخ محمد الجسر مشروع قانون لعرضه

---

(٢١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٣٤.

على المجلس يطالب بإجراء إحصاء عام للنفوس قبل الانتخابات العامة المتوقعة في سنة ١٩٢٩، نظراً لأن نتائج الإحصاء السابق في سنة ١٩٢٢ «لا يتفق مع الواقع والحقيقة»، حسب قولهم[٢٢].

وفي الانتخابات الرئاسية في ٢٧ آذار سنة ١٩٢٩ نال شارل دباس ٤٢ صوتاً، ومحمد الجسر صوتاً واحداً، ووجدت ورقة بيضاء[٢٣].

وفي ٢٧ أيار سنة ١٩٣١ قدم عبد الله بيهم إلى مجلس النواب مشروع قانون ينص على إجراء إحصاء عام للنفوس في المدة الباقية من العام ١٩٣١[٢٤]. فأقر مجلس النواب قانون الإحصاء ونشره رئيس الجمهورية في ٢٤ ت٢، سنة ١٩٣١[٢٥]. وقد تقرر إجراء الإحصاء في آخر كانون الثاني سنة ١٩٣٢، وأن يشمل الإحصاء «القاطنين والمهاجرين على أن يفصل بمرسوم كيفية تدوين المهاجرين»[٢٦].

الإحصاء العام سنة ١٩٣٢:

كان الشيخ محمد الجسر، رئيس مجلس النواب، يطمح إلى رئاسة الجمهورية. ووجد في الانقسام الحاصل في الصف المسيحي فرصته الذهبية لتحقيق طموحه. فرحب بالطلب الذي تقدمت به الهيئات الإسلامية لإجراء الإحصاء العام، وساعد، بما كان له من مكانة ونفوذ، على جعل الحكومة ومجلس النواب يستجيبان لهذا الطلب ويصدران القرارات اللازمة بهذا الخصوص. وتحدد موعد إجراء الإحصاء في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٢.

أحدث اعلان الحكومة موعد الإحصاء ارتياحاً عاماً في الأوساط الإسلامية التي راحت تعمل بحماسة ونشاط استعداداً لذلك الحدث الذي

---

(٢٢) الجريدة الرسمية، مجلس النواب، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، الخميس في ٢٩ ت٢، سنة ١٩٢٨، ص٢٤.

(٢٣) المصدر ذاته، العقد العادي الأول، الأربعاء في ٢٧ آذار ١٩٢٩، ص٢٠٣ - ٢٠٤.

(٢٤) المصدر ذاته، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الأول، الأربعاء في ٢٧ أيار ١٩٣١، ص٤٨٠.

(٢٥) الجريدة الرسمية، السنة ٧١، العدد ٢٥٨٤، الجمعة في ٢٧ ت٢ سنة ١٩٣١ ص٢ - ٣.

(٢٦) المصدر ذاته، السنة ٧١، العدد ٢٥٩٤، الاثنين في ٢١ ك١ سنة ١٩٣١، ص٣.

كانت تعلق على نتائجه آمالاً كبيرة. فقد دعت جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية التي كان يرئسها محمد جميل بيهم **«المسلمين على اختلاف طوائفهم ومناطقهم»** - أي السنة والشيعة والدروز - إلى الاجتماع في مؤتمر إسلامي عام ينعقد في ناديها في بيروت في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٢. وقرر المجتمعون في هذا المؤتمر دعوة المسلمين إلى الاقبال على الإحصاء، وعينوا لجاناً محلية في معظم الأحياء الإسلامية لتقوم بتوعية المسلمين إلى أهمية الإحصاء للطائفة الإسلامية وحثهم على المشاركة الكاملة فيه. وقد وزعت بيانات ونداءات بهذا المعنى في سائر المناطق(٢٧). وقد حذر الزعماء في هذه البيانات سائر المسلمين من الوقوع:

«فيما وقعوا فيه قبلاً من التقصير والإهمال في قيد نفوسهم ونفوس أهلهم وأقربائهم [إشارة إلى إحصاء ١٩٢٢]. . . وأفهموا كل مسلم ومسلمة أن في الحصول على تذكرة النفوس كل الخير ولا ضرر منها. . . واعلموا أن درجة عزكم في بلادكم ترتفع بإيفائكم في هذا الواجب، حتى إذا ثبتت الأكثرية للمسلمين على اختلاف مذاهبهم يحق لهم أن يسترجعوا ما أضاعوه من حقوقهم»(٢٨).

ولم يفت المسيحيين المغزى السياسي للحماسة التي أبداها المسلمون للاشتراك في الإحصاء، فقاموا هم أيضاً بدورهم بحملة توعية واسعة لعب فيها الإكليروس الماروني بفعالية دوراً قيادياً لتأمين قيد أكبر عدد ممكن من أسماء المسيحيين المقيمين والمغتربين، وذلك من أجل الاحتفاظ بالأكثرية العددية للمسيحيين، ودحض ادعاء المسلمين بهذا الشأن(٢٩)؛ مثال ذلك ما جاء في رسالة وجهها الخور أسقف أرسانيوس الفاخوري، النائب الأسقفي في مطرانية طرابلس المارونية، إلى كهنة القرى في أبرشية طرابلس، وهي بالنص التالي كما وردت في كتاب جميل بيهم:

---

(٢٧) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان**، ص٢٧.

(٢٨) حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر**، ص١٣١ - ١٣٢.

(٢٩) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان**، ص٢٧ - ٢٨.

«حضرة الأب الجليل الفاضل الخوري. . . الجزيل الاحترام

بعد طلب دعاكم، في ١٤ الجاري [١٤ كانون الثاني ١٩٣٢] تشرفت بمرسوم من غبطة سيدنا البطريرك الكلي الطوبي والسامي الاحترام [البطريرك انطون عريضة] به يأمرني أن أنبه أفكار أبناء الأبرشية إلى إحصاء ليس فقط الحاضرين ولكن أيضاً الغائبين جميعهم الموجودين خارج الجمهورية اللبنانية سواء أكانوا في سوريا وآسيا أو في القطر المصري أم أفريقيا وأميركا أو في أُوستراليا بقطع النظر عن تاريخ غيابهم. «عن تعليمات وزارة الداخلية الجليلة في ١١ ك٢ الجاري» بحيث لا يفوت ذكر أحد قطعياً لا من الحاضرين ولا من الغائبين فعملاً بأمر غبطته أيده الله التي يتوخى به منفعة الوطن قد أعلنت رغبته بهذا الصدد في «المحلات التي هي ضمن الأبرشية». ولما كان البعض تخوفوا من إحصاء الغائبين فقد تشرفت بمرسوم ثاني بتاريخ ٢٤ الجاري من غبطته أمد الله بأيامه الثمينة وبه يأمرني أن أذيع على العموم بأن «لا محل لتخوف البعض من إحصاء الغائبين ولا صحة للزعم بأن قيدهم يقضي بطمس كلمة مهاجر في الجداول التي أرسلتها الحكومة. ففي كل اللوائح توجد لفظة غائب وتوجد لفظة مهاجر ولا تكون أدنى مسؤولية على قيد الغائبين لأن العدل ومصلحة الوطن أيضاً يقضيان بإحصاء الغائبين غائبين لا مهاجرين لأنه لو قيد في الإحصاء الغائبون تحت اسم مهاجرين لحرم الغائبون كلهم وطنيتهم اللبنانية ضد كل عدل وأجبروا على اتخاذ وطنية أجنبية. . . ولا صحة للإشاعات التي تخالف هذه الإرادة، فعليه نؤمل من حضرتكم أن تذيعوا على أبناء رعيتكم الأعزاء رغبة غبطته المطاعة فهي لخير الوطن. هذا وأطال الله بقاءَكم.

طالب دعاكم

الخور أسقف

أرسانيوس الفاخوري

النائب الأسقفي»[٣٠]

---

(٣٠) المصدر ذاته، ص٢٨.

جرى الإحصاء في موعده المحدد، ٣١ كانون الثاني ١٩٣٢، واختلفت النتائج المعلنة بين مصدر وآخر بسبب تباين وجهات النظر حول إحصاء المغتربين والأرمن والسريان والكلدان وغيرهم. ففي التقرير الرسمي الذي قدمته فرنسا لعصبة الأمم ذكر أن سكان الجمهورية اللبنانية بلغ ٧٧٣,٠٠٠ نسمة، منهم ٤٠٤,٤٠٠ نسمة مسيحيون، و٣٦٨,٦٠٠ نسمة مسلمون[٣١]. ولكن محمد جميل بيهم يذكر أن نتيجة الإحصاء أظهرت أن عدد سكان لبنان ٧٩٣,٣٩٦ نسمة، منهم ٤٠٦,٩٧٨ نسمة مسيحيون، و٣٨٦,٤٠٩ نسمة مسلمون[٣٢]. ومهما يكن من أمر فإن هذه النتيجة خيبت أمل المسلمين، وخصوصاً محمد الجسر، لأنها أكدت أن المسيحيين يتقدمون عددياً على المسلمين. ولكنها من جهة ثانية أثبتت أن عدد أبناء الطوائف الإسلامية قد زاد بنحو ١٢٥ ألفاً عن إحصاء سنة ١٩٢٢، وأنه أصبح قريباً جداً من عدد أبناء الطوائف المسيحية لدرجة أن المسلمين صاروا يجيزون لأنفسهم القول بأنهم أصبحوا يشكلون نصف سكان الجمهورية اللبنانية تقريباً[٣٣]. وهذا ما حدا بهم، حسبما جاء على لسان محمد جميل بيهم:

«للمطالبة بحقوقهم كاملة ثم للتطلع إلى المساواة في المناصب الحكومية، غير مستثنين المنصب الأول بلبنان. فقد اعتقدوا، وقد أوشكت مدة رئاسة الجمهورية على الانتهاء بتاريخ أيار ١٩٣٢، أن الانصاف يقضي اتباع طريقة المناوبة في اختيار الرئيس العتيد، وأن من حقهم أن يرشحوا أحدهم لهذا المقام وخاصة بعد أن تربع فيه إخوانهم دورين، فتقدمت جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية لمراجعة أولي الأمر بصورة رسمية في هذا الموضوع وقابل رئيسها آنذاك الأستاذ محمد جميل بك بيهم. . . المفوض السامي

---

(٣١) نجلا عطية، **موقف المسلمين من الكيان اللبناني**، أطروحة الدكتوراه ـ بالانكليزية ـ (غير منشورة ـ جامعة لندن، ١٩٧٢). نقلاً عن باسم الجسر في، **الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠ ـ ١٩٧٥)**، (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨١)، ص٢٢٩. يشار إليه بعد الآن هكذا: باسم الجسر، **الصراعات اللبنانية**.

(٣٢) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان**، ص٣٠.

(٣٣) المصدر ذاته، ص٢٧.

بالنيابة. . . جرى بينهما نقاش بدا من شدته وحدته أن المفوضية العليا لم تكن مستعدة لقبول إخلاء السبيل أمام المسلم ليدرك منصب رئاسة الجمهورية في لبنان»(٣٤).

ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية:

بعد انتهاء عملية الإحصاء، التي شغلت المسؤولين والرأي العام بعض الوقت، عاد الاهتمام وتركز على معركة الرئاسة ذاتها. وكانت اتجاهات الهيئات المؤثرة فيها قد اتضحت، ومواقف الأطراف المعنية بها مباشرة قد انكشفت. ففي المجلس النيابي كان النواب المسيحيون منقسمين، بعضهم يؤيد إميل إده، والبعض الآخر يؤيد بشارة الخوري. أما النواب المسلمون فكانت أكثريتهم الساحقة تقف ضد ترشيح إميل إده نظراً لمواقفه الصريحة المناهضة للتيار العروبي في لبنان، وللسياسة التربوية التي انتهجها أثناء توليه رئاسة الوزارة قبل ذلك بسنتين حين أقفل أكثر من مئة مدرسة ابتدائية رسمية كان التلاميذ المسلمون المستفيدين الرئيسيين منها(٣٥). أما المفوضية العليا، فمع تقديرها لتعلق إميل إده بفرنسا واندفاعه لترسيخ الصداقة الفرنسية ـ اللبنانية على أسس متينة ودائمة، لم تشأ أن تدعم ترشيحه لرئاسة الجمهورية تفادياً لإثارة استياء المسلمين الناقمين عليه في لبنان وفي العالم العربي(٣٦) وتخوفاً من تطرفه وصراحته واستقلاله في الرأي وتصلبه في مواقفه الوطنية اللبنانية حتى في مواجهة سلطات الانتداب ذاتها، الأمر الذي جعله يصطدم عدة مرات في الماضي مع أركان المفوضية العليا في بيروت(٣٧). وبالرغم من التحفظات التي كانت للمفوض السامي بونسو على بشارة الخوري فإنه كان يفضله على إميل إده رئيساً للجمهورية. أما البطريرك الماروني أنطون عريضة، وهو أيضاً أحد المراجع المؤثرة في انتخاب رئيس الجمهورية فكان

---

(٣٤) المصدر ذاته، ص٢٩.

(٣٥) لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٢٥٦.

(٣٦) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٢٧؛ أيضاً، سعيد مراد، **الحركة الوحدوية في لبنان**، ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣٧) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص٤٢ ـ ٤٣، ورؤساء لبنان، ص٦٧ ـ ٦٨؛ أيضاً، توفيق وهبة، **قضايا ورجال**، ص٣٠.

يؤثر حبيب السعد على المرشحين الآخرين.

بعد تقويم موضوعي دقيق لهذه المعطيات أيقن إميل إده أن معركته خاسرة لا محالة. وبمقدار ما كان يهمه النجاح، ويرغب في الفوز برئاسة الجمهورية كان يهمه أيضاً أن يحرم منافسه القوي وخصمه السياسي بشارة الخوري من كسب المعركة ويمنعه من الوصول إلى سدة الرئاسة بأي ثمن. لذلك اعتمد خطة تكتيكية كان يرمي من ورائها إلى تحقيق هدفين: أولهما، قطع طريق الرئاسة على منافسه بشارة الخوري بأية وسيلة، وثانيهما ترميم الجسور المهدمة بينه وبين المسلمين، وفتح صفحة جديدة من التعاون والثقة المتبادلة معهم. من هذا المنطلق قرر إميل إده الانسحاب من المعركة. واتصل إده برئيس مجلس النواب محمد الجسر عارضاً عليه تأييده وتأييد كتلته من النواب المسيحيين إن هو قرر الاستمرار في خوض معركة رئاسة الجمهورية. وكان هذا الدعم المسيحي الماروني غاية ما يتمناه محمد الجسر، وخير تعويض له عن الخذلان الذي ألحقته بقضية ترشيحه نتيجة الإحصاء العام. وما لبث اسم محمد الجسر أن لمع كأحد أقوى المرشحين وأوفرهم حظاً بالوصول إلى رئاسة الجمهورية.

ردود فعل المسلمين على ترشيح محمد الجسر:

حظي ترشيح محمد الجسر لرئاسة الجمهورية بترحيب حار ودعم قوي من المسلمين، إلا قلة منهم، لأن هذا الترشيح كان يمثل بنظرهم أول محاولة جدية وعملية للحصول على حقهم في المساواة بالمسيحيين، وتحقيق المشاركة الكاملة في الحكم، وإزالة الغبن الذي كانوا يعتقدون أنه لاحق بهم. أما القلة المسلمة التي عارضت هذا الترشيح فكانت تتألف من الوحدويين المتشددين في لبنان وسوريا. وكانت معارضتهم نابعة من موقف مبدئي يعتبر أن محمد الجسر رجل وصولي انتهازي، خان القضية القومية، وخرج على الإجماع الإسلامي سعياً وراء مصالحه الخاصة وتحقيقاً لطموحاته الشخصية. ولم ينسَ الوحدويون التذكير بأن محمد الجسر هو القائل يوم انتخابه رئيساً لمجلس النواب سنة ١٩٢٧ القول التالي:

«عاشت الجمهورية اللبنانية، عاش لبنان، استقلاله مدعاة فخر لنا،

وسندافع عنه حتى الموت. عاشت الجمهورية الفرنسية مرشدنا في الداخل وحامينا في الخارج».

وهذا ما جعل المفوض السامي بونسو يعلق على هذا الموقف يومئذٍ بقوله:

«للمرة الأولى في تاريخ جمعية لبنانية، يتخذ مسلم بل مسلم من طرابلس موقفاً بهذا الوضوح تجاه استقلال لبنان والانتداب»(٣٨).

وكان وصول محمد الجسر إلى رئاسة الجمهورية، في نظر الوحدويين، أمراً غير مستحسن، وينطوي على أخطار جسيمة عبر عنها أحد السياسيين السوريين، نجيب الأرمنازي، بمذكرة قدمها إلى سلطات الانتداب الفرنسي في ٢٢ نيسان سنة ١٩٣٢. وكان من تلك الأخطار المشار إليها أن وصول محمد الجسر إلى سدة الرئاسة الأولى سيجعله أكثر تعلقاً بكيان لبنان وتمسكاً باستقلاله وحثاً لإخوانه المسلمين على وجوب الولاء للبنان وقبول الاندماج مع المسيحيين في صيغته المركبة ونظامه الجمهوري. كما أن تولي محمد الجسر رئاسة الجمهورية سيكون بمثابة اعتراف إسلامي شامل بالكيان اللبناني، وسيكرس الانفصال بين لبنان وسوريا، ويقطع الطريق على المطالبين بإلحاق الأقضية الأربعة والمناطق الساحلية، وخصوصاً طرابلس، مدينة محمد الجسر، بسوريا، وسيضعف التيار الوحدوي في البلدين، ويعرقل مساعي التسوية للمشكلة السورية مع فرنسا، ويخلق تعقيدات سياسية أخرى يصعب حلها(٣٩).

غير أن معارضة الوحدويين لم تكن ليكتب لها النجاح لأن محمد الجسر أدار معركته بذكاء وحذق، فأعطاها طابع النضال من أجل نيل حقوق الطائفة الإسلامية وتعزيز مكانتها السياسية. فأثار بهذا الطرح حماسة المسلمين واندفاعهم لتأييده ومناصرته، وأجبر خصومه ومعارضيه على السكوت لئلا يتهموا بالعمل ضد مصالح الطائفة الإسلامية في لبنان. وبالرغم من كل شيء كانت الدلائل تفيد بأن جميع النواب المسلمين سيدلون بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية المقبلة لصالح محمد الجسر.

---

(٣٨) سعيد مراد، **الحركة الوحدوية**، ص٢١١ ـ ٢١٢.

(٣٩) المصدر ذاته، ص٢١٥ ـ ٢١٧.

ردود فعل المسيحيين على ترشيح محمد الجسر:

اختلفت ردود فعل المسيحيين على ترشيح محمد الجسر لرئاسة الجمهورية بين المعارضة والتأييد. المعارضة لم تكن موجهة ضد شخص محمد الجسر الذي لم يكن ولاؤه للبنان موضع شك، ولا ضد المسلمين كمسلمين، بل إنها كانت سياسة احترازية تهدف إلى ضمان المحافظة على الكيان اللبناني المستقل وتجنيبه المخاطر والهزات. فوصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية، مع ما يتمتع به الرئيس من صلاحيات ونفوذ، ومع ما للمسلمين من تطلعات وحدوية سورية وعربية، كان بنظر المسيحيين، والموارنة منهم بشكل خاص، يشكل سابقة خطرة قد تؤدي ذيولها في المدى القريب أو البعيد إلى تعريض استقلال لبنان للانتقاص، وكيانه للزوال. وهذا ما لا يقبلون به أو يرضون عنه أو يتساهلون فيه.

أما التأييد المسيحي لترشيح محمد الجسر فقد أتى من مصدرين، شعبي ورسمي. تمثل التأييد الشعبي ببعض البرقيات الصادرة من طرابلس والحاملة تواقيع مسلمين ومسيحيين، منهم الخوري إبراهيم الخوري، والخوري أنطون الخوري، وخليل نقولا، وديب نصر، ولطف الله خلاط، وجورج بولس[٤٠]. وتمثل التأييد الرسمي بموقف بعض النواب المسيحيين المتعاطفين مع ترشيح محمد الجسر. فبسبب المنافسة الحادة بين المرشحين المسيحيين، ونتيجة للصراعات الحزبية والحزازات الشخصية التي كانت تعصف بالساحة المسيحية يومئذٍ، لأكثر من سبب، تعذر جمع كلمة المسيحيين وتوحيد موقفهم من الانتخابات الرئاسية، كما فعل المسلمون، فانقسموا وتوزعت أصواتهم على الكتل السياسية. فالنواب الأرثوذكس، لأسباب خاصة بهم، مالوا إلى تأييد محمد الجسر. وكذلك فعل عدد من النواب الموارنة مثل إميل إده، ويوسف الخازن، وروكز أبو ناضر، وسامي كنعان، وميشال زكور[٤١]، وحبيب السعد، وجورج ثابت[٤٢]، بدافع من

---

(٤٠) حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر**، ص١٣٥.

(٤١) باسم الجسر، **الصراعات اللبنانية**، ص٢١٣، هامش رقم ٢.

(٤٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٧٦.

خصومتهم الشديدة للمرشح الآخر بشارة الخوري. ونتيجة لهذا التطور الدراماتيكي في سير معركة الرئاسة هبطت أسهم بشارة الخوري وتضاءَل حظه بالنجاح بعد أن كان مجلياً، بينما ارتفعت أسهم محمد الجسر وأصبح انتخابه رئيساً للجمهورية أمراً شبه مؤكد.

عندما وصلت معركة الرئاسة إلى هذه الدرجة من الدقة والحسم اندفعت المقامات والهيئات والشخصيات المعارضة للحؤول دون وصول محمد الجسر إلى رئاسة الجمهورية بأي ثمن. البطريرك الماروني الجديد أنطون عريضة(٤٣) حاول مصالحة الكتل المسيحية المتنافسة والتوصل إلى اتفاق معها على مرشح ماروني فرد لرئاسة الجمهورية، ولكن مساعيه لم تتكلل بالنجاح مما جعله يطلق القول المأثور المنسوب إليه «المرض فينا» أو «العيب فينا».

وفي بيروت نسب إلى راعي أبرشية بيروت المارونية المطران أغناطيوس مبارك تصريح يعترض على ترشيح مسلم لرئاسة الجمهورية ويكرر المقولة المارونية بأن رئاسة الدولة اللبنانية هي حق للموارنة لأنهم أكبر الطوائف عدداً في لبنان. ولكن سواء أكان التصريح المذكور صحيحاً أم مدسوساً فإنه وصل إلى وسائل الإعلام ونشرته الصحف وعلقت عليه الأقلام، وفعل فعله في الرأي العام(٤٤).

ورأى المرشح الماروني القوي بشارة الخوري أن المنافسة بينه وبين محمد الجسر ستجرهما إلى خوض معركة انتخابية عنيفة قد تنعكس نتائجها السلبية ضرراً على الحياة السياسية في لبنان. لذلك، يقول بشارة الخوري:

«أدركت الأمر أيما إدراك. وجانبت الاصطدام بصديقي [محمد الجسر]

---

(٤٣) كان البطريرك إلياس الحويك قد توفي في ٢٥ كانون الأول ١٩٣١، وانتخب البطريرك أنطون عريضة خلفاً له في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٢، عن الخور أسقف يوسف داغر، **بطاركة الموارنة**، (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧)، ص١٢١ ـ ١٢٢. يشار إليه بعد الآن هكذا: يوسف داغر، بطاركة الموارنة.

(٤٤) حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر**، ص١٢٩، نقلاً عن جريدة **«لسان الحال»**، بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٣٢.

فعرضت عليه تعديل الدستور لمصلحة الرئيس الدباس فيتمكن المجلس النيابي من تجديد انتخابه مرة ثانية لمدة ثلاث سنوات، معتبراً أن هذا الحل هو «فض مشكل» فقبل الشيخ محمد به وعرضناه على الدباس ولم يقبله، فرجعنا إلى حيث كنا ثم أصبحت المعركة سافرة»(٤٥).

وامتد الاهتمام بمعركة رئاسة الجمهورية إلى المهاجر ذوات الجاليات اللبنانية الكبيرة. فالوثائق الرسمية الفرنسية تفيد أن الصحفي السياسي جورج سمنه صاحب مجلة «كورسبوندانس دوريان» وجّه في ٧ نيسان ١٩٣٢ رسالة إلى رئاسة الحكومة الفرنسية لافتاً نظرها فيها إلى:

«أن معركة انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية قد دخلت في طور الحدة، فالمرشحون المسيحيون يتنافسون فيما بينهم، وهذا يثير الخشية الحقيقية من إمكانات وصول شخصية إسلامية إلى هذا المنصب... وهنا لا بد من التذكير أن دولة لبنان الكبير كانت بهدف إقامة التوازن في المنطقة مع الوزن الإسلامي في سوريا... فترشيح الشيخ محمد الجسر سيقود حتماً إلى تشكيل جبهة إسلامية في وجه القوى المسيحية المفككة المتناحرة»(٤٦).

وقد نهى جورج سمنه الحكومة الفرنسية عن السماح لمحمد الجسر بالوصول إلى رئاسة الجمهورية، وأوصى بتأييد أحد المرشحين الموارنة الكثر لهذا المنصب المهم.

وأبرق إلى المراجع الفرنسية للغاية ذاتها أيضاً نعوم مكرزل صاحب جريدة «الهدى» الصادرة في نيويورك، وجوزيف سليم مؤسس غرفة التجارة اللبنانية في المكسيك، مؤكدين:

«باسم خمسين ألف مهاجر لبناني في أميركا دعمهم لإميل إده لأنه الوحيد الذي يقدم الضمانات الكافية لتوظيف رساميلنا في بلادنا»(٤٧).

إن المعارضة المسيحية والإسلامية المحدودة لترشيح محمد الجسر

---

(٤٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٧٦.

(٤٦) حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر**، ص١٣٤.

(٤٧) المصدر ذاته، ص١٣٦.

لرئاسة الجمهورية لم تستطع أن تضعف موقفه، أو أن تحمله على التردد والانسحاب. وعليه لم يبق من سبيل لتحقيق هذه الغاية غير التدخل الفرنسي المباشر الذي كان، بدون شك، العامل الأفعل والأكثر تأثيراً في معركة رئاسة الجمهورية.

الموقف الفرنسي من ترشيح محمد الجسر:

إن ترشيح محمد الجسر لرئاسة الجمهورية وضع المفوض السامي بونسو بموقف في غاية الدقة والحرج. فليس في الدستور اللبناني ما يمنع هذا الترشيح. وبالاستناد إلى الدستور اعتبر «**المسلمون في لبنان أن الترشيح لرئاسة الجمهورية هو من أبسط حقوقهم الطبيعية والمشروعة**»[٤٨]. ومرشحهم محمد الجسر صديق وفيّ لفرنسا، ووطني مخلص لبلده لبنان، وهو يملك المزايا والكفاءات التي تؤهله لتبوء هذا المنصب عن جدارة واستحقاق. ولكن بالرغم من كل ذلك كان بونسو مضطراً لمعارضة هذا الترشيح بناءً على تعليمات من باريس، و«**لأن سياسة فرنسا ووضعها الدولي يحتمان عليها ألا تسمح بأن يتولى الرئاسة الأولى في لبنان إلا مسيحي**»[٤٩].

إن الرجوع إلى محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية يميط اللثام عن جانب من أهم جوانب أزمة رئاسة الجمهورية في ذلك الحين، ويكشف حقيقة موقف فرنسا منها ودورها الحاسم فيها. ففي ٢٢ آذار سنة ١٩٣٢ أبرق بونسو إلى وزارة الخارجية الفرنسية يقول:

«**إن رئيس المجلس النيابي شخصية إسلامية من طرابلس... اكتشف... طريقاً مضموناً يوصله إلى الزعامة، فتقدم بترشيحه لرئاسة الجمهورية اللبنانية**»[٥٠]. «**الدستور يسمح له بذلك، ولكن نجاحه يضع**

(٤٨) من برقية المسلمين إلى رئاسة الوزارة الفرنسية؛ راجع حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر**، ص١٣٥.

(٤٩) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص٨٣.

(٥٠) حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر**، ص١٣٣، نقلاً عن الأرشيف الفرنسي البرقية رقم ١٠٠٨.

الانتداب في موقف حرج للغاية، ولا يمكنني أن أظل غير مبالٍ تجاه احتمال كهذا»[٥١].

وبعد مراقبة الوضع عن كثب، وتتبع تطورات معركة انتخاب الرئاسة بدقة، أبرق بونسو إلى وزارة الخارجية في ١٣ نيسان يقول:

«خلال اليومين الأخيرين، اتخذت الحملة لرئاسة الجمهورية في لبنان مجرى «حاداً جداً» لأن ترشيح رئيس المجلس من شأنه أن يحقق وحدة جميع العناصر المسلمة، بينما تتضاعف المنافسات الشخصية بين المرشحين الموارنة، هذه المنافسات التي نشأت عن الخلافات التي ظهرت بمناسبة انتخاب البطريرك[٥٢] والتي تهدد بسحب عدد من أصوات المسيحيين لمصلحة المرشح المسلم»[٥٣].

وتحققت توقعات بونسو بسرعة. فقد تحالف إميل إده مع محمد الجسر، وأبرق بونسو إلى وزارة الخارجية يحيطها علماً بالموقف الجديد ويقول:

«من أجل كسب تعاطف المسلمين أعلن السيد إده أنه سيتحالف مع الشيخ محمد الجسر لكي يهزم المنافس الماروني نهائياً، وأنه سيساند ترشيحه بكل قوة»[٥٤].

وكانت فترة الشهرين التي تحددها المادة ٧٣ من الدستور اللبناني لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء الولاية القائمة قد بدأت منذ ٢٦ آذار، وأصبح بإمكان رئيس المجلس دعوة النواب لعقد جلسة الانتخاب في أي وقت. وخوفاً من أن تداهمها الأحداث على حين غرة وتضعها أمام

---

(٥١) سعيد مراد، **الحركة الوحدوية في لبنان**، ص٢١٢، نقلاً عن الأرشيف الفرنسي، البرقية رقم ١٠٠٩، في ٢٢ آذار ١٩٣٢.

(٥٢) البطريرك أنطون عريضة، وكان قد انتخب في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٥٣) سعيد مراد **الحركة الوحدوية في لبنان**، ص٢١٤، نقلاً عن الأرشيف الفرنسي، البرقية رقم ١٠١٢. بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٣٢.

(٥٤) المصدر ذاته، ص٢١٣، نقلاً عن الأرشيف الفرنسي، البرقية رقم ١٠٠٢ في ٢٢ نيسان ١٩٣٢.

الأمر الواقع حزمت الحكومة الفرنسية أمرها وحددت موقفها من معركة الرئاسة بشكل واضح ونهائي، وأبلغه وزير الخارجية إلى المفوض السامي بونسو في ٢٠ نيسان ببرقية جاء فيها قوله إلى بونسو «**أؤيد تماماً استخدام سلطتكم لتأمين انتخاب رئيس مسيحي في لبنان**»[٥٥].

لم يكن بونسو يجهل النتائج السياسية المضرة بفرنسا التي قد تنجم عن تدخل المفوض السامي بشكل سافر في الانتخابات الرئاسية. فإن هو سمح بوصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية فقدت فرنسا مودة الموارنة ومصداقيتها عندهم، وهذا مخالف للسياسة الفرنسية التقليدية في الشرق. وكان هناك تخوف فرنسي، أيضاً، من أن فوز رئيس مسلم في لبنان من شأنه أن يلهب شعور الوطنيين السوريين ويجعلهم أكثر تطلباً وأشد تصلباً في المفاوضات الجارية بينهم وبين سلطات الانتداب لتحديد مستقبل العلاقات بين فرنسا وسوريا[٥٦]. وإذا ما قاوم المفوض السامي المرشح المسلم ومنعه من الفوز بالرئاسة فإن ردود فعل المسلمين لن تنحصر في لبنان وحده، بل إنها قد تشمل سائر البلدان العربية وخصوصاً تلك الخاضعة للسيطرة الفرنسية مثل سوريا ودول المغرب العربي بشمال أفريقيا. وفي هذا ما يسيء إلى سمعة فرنسا ويخلق لها المتاعب السياسية هناك. لذلك سلك بونسو سبيل الدبلوماسية والحذر، في أول الأمر، في تعاطيه مع معركة الرئاسة أملاً في النجاح بالوصول إلى حل لها يكون مقبولاً من جميع الأطراف.

كانت أول خطوة اتخذها بونسو تجاه ترشيح محمد الجسر هي السعي لاقناعه بالانسحاب من معركة الرئاسة. وأوكل القيام بهذه المهمة إلى عدد من الشخصيات الفرنسية واللبنانية من أصدقاء الجسر مثل المسيو ريكلو (Reclus) مندوب المفوض السامي لدى الحكومة اللبنانية، والمسيو بونور (Bounoure) مستشار المعارف العامة في لبنان، وشارل دباس، وسواهم[٥٧]. وضاق محمد الجسر ذرعاً بهذه التدخلات وطلب مقابلة

---

(٥٥) المصدر ذاته، ص٢١٥، نقلاً عن الأرشيف الفرنسي.

(٥٦) حسان حلاق، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر**، ص١٣٧.

(٥٧) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٧٧ ـ ١٧٨؛ أيضاً، سعيد مراد **الحركة الوحدوية في لبنان**، ص٢١٤.

المفوض السامي ليحتج لديه على الضغوطات التي تمارسها المفوضية العليا ضده. وتمت المقابلة في ٤ أيار، فبادر بونسو محمد الجسر ورفيقه يوسف الخازن بالقول بانفعال ظاهر:

«ماذا تريدون أن أقول للكي دورسي... أن باريس غير مستعدة لقبول الاحتجاجات والانتقادات والشكايات من انتخاب رئيس جمهورية مسلم في لبنان... أنا لا أقدر... لا، هذا مستحيل»[٥٨].

وطلب بونسو من محمد الجسر سحب ترشيحه. فأجابه الجسر قائلاً:

«إنني يا سيدي أعتذر إليك فلن أحقق رغبتك، وما دامت الأكثرية تؤيدني فأنا ماضٍ في ترشيح نفسي. إن هذه الأكثرية هي التي تنطق باسم لبنان ولا يسعني أن أخذلها»[٥٩].

وانتهت المقابلة بالخيبة للطرفين.

بونسو يوقف العمل بالدستور:

وفي محاولة أخيرة تمت في ٨ أيار أوفد الفرنسيون إلى محمد الجسر صديقه نائب الشمال عبود عبد الرزاق ليقنعه بضرورة سحب ترشيحه لمعركة الرئاسة وإلا فإن سلطات الانتداب قد تتخذ إجراءَات صارمة لن تكون في مصلحته ولا في مصلحة لبنان. ولكن الجسر بقي مصراً على موقفه ومتمسكاً بترشيحه[٦٠].

ويذكر بشارة الخوري أنه في صباح اليوم التالي، أي:

«يوم الاثنين في التاسع من نوار دعا المسيو ريكلو مندوب المفوض السامي في لبنان الشيخ محمد الجسر إلى ديوانه في السراية الصغيرة فلبى الشيخ وبيده نسخة من الدستور ليشرح له نصوصه المتعلقة بالانتخاب، ففاجأه المندوب بتسليمه قراراً من المفوض السامي بايقاف مفعول هذا

---

(٥٨) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص٨٢.

(٥٩) المصدر ذاته، ص٨٣.

(٦٠) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٧٨ ـ ١٧٩.

الدستور وحل المجلس النيابي والوزارة، وتعيين الدباس رئيساً للدولة لأجل غير مسمى»[٦١].

حقق بونسو بوقف العمل بالدستور ثلاثة أهداف دفعة واحدة، هي: أولاً، منع الشيخ محمد الجسر من الوصول إلى رئاسة الجمهورية. وثانياً، تخلص من مجلس نيابي متمرد شق عصا الطاعة على سلطات الانتداب وكاد أن ينتخب المرشح الذي لا توافق عليه المفوضية العليا رئيساً للجمهورية. وثالثاً، حقق وفراً مالياً للخزينة اللبنانية بإلغاء رواتب النواب والوزراء والموظفين الآخرين المسرحين. فقد كانت الموازنة اللبنانية قد بدأت تقع في العجز وتشكو من ضائقة مالية خانقة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وعوامل محلية أخرى، فجاء إجراء المفوض السامي ليخفف عنها بعضاً من هذه الأعباء التي كانت تنوء تحتها.

وفي تبرير إقدامه على وقف العمل بالدستور حصر المفوض السامي هذه المبررات بالعامل الاقتصادي وبالرغبة بالاصلاح الإداري متغاضياً عن ذكر العاملين الآخرين، ترشيح الشيخ محمد الجسر وتمرد المجلس النيابي. والواقع أن جميع المشتغلين بالسياسة في ذلك الحين كانوا يدركون تماماً أن الدافع المباشر والأهم لوقف العمل بالدستور كان الحؤول دون إجراء الانتخابات الرئاسية ووصول مسلم إلى سدة رئاسة الجمهورية في لبنان.

---

(٦١) المصدر ذاته، ص١٧٩.

الباب الرابع

في غياب الدستور والجمهورية

حكم شارل دباس الفردي

١٩٣٢ - ١٩٣٣

١ - إقامة حكم الفرد

قبل سبعة عشر يوماً من موعد انتهاء ولاية الرئيس شارل دباس الدستورية الثانية أوقف المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو العمل بالدستور جزئياً ومؤقتاً في ٩ أيار سنة ١٩٣٢، وذلك بالقرار المعلل المفصل رقم L.R./٥٥ بالنص التالي:

«إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية بناءً... وبناءً.. وبناءً...

وحيث أن الشعب اللبناني قد أعرب بقوة منذ ابتداء الأزمة الاقتصادية، التي تنذر اليوم بخطر فقدان توازن المالية اللبنانية، عن رغبته العامة في إعادة النظر في النظام السياسي الحالي بقصد تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل المكلف اللبناني من جراء تنظيم ظهر بعد استعماله أنه ثقيل جداً ومسبب مصاريف طائلة بالنسبة لمرافق البلاد تخفيفاً مهماً.

وحيث إن هذه الرغبة، التي تتفق مع الملاحظات التي ذكرت منذ شهر حزيران سنة ١٩٣١ في جمعية الأمم أثناء الدورة العشرين للجنة الانتدابات الدائمة، قد ظهرت بشدة أعظم على أثر اختلال التوازن المالي المسبب عن أزمة اقتصادية لا يمكن أن تخفي صبغتها العالمية أسبابها التي تتعلق بنوع أخص بلبنان.

وحيث إن هذه الرغبة قد توضحت بنوع أجلى قبيل انتخاب يعتبره الرأي العام مؤيداً للنظام الحالي لمدة ست سنوات جديدة وجاعلاً القيام بالإصلاحات الضرورية في الدرجة الثانية من الأهمية.

وحيث إنه في الضرورة يترتب على الدولة المنتدبة الاضطلاع بمسؤولية اتخاذ التدابير السريعة التي من شأنها المحافظة في سبيل مصلحة البلاد على غاية الانتداب الأساسية بشرط أن تطلع على ذلك جمعية الأمم وفقاً لنص المادة ١٧ من صك الانتداب.

قرر ما يلي:

المادة الأولى - أوقف مؤقتاً تطبيق الدستور فيما يتعلق بتنظيم وسير السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

المادة الثانية - في أثناء هذه المدة المؤقتة يقوم رئيس الحكومة المعين بقرار من المفوض السامي بأعباء السلطة التنفيذية بمساعدة الدولة المنتدبة.

المادة الثالثة - تبقى إدارات الدولة موزعة بين الإدارات العامة التالية: العدلية والداخلية والمالية والنافعة والمعارف العمومية والزراعة والصحة والإسعاف العام. يمكن للمجلس أن يضم إليه مستشارين اختصاصيين وخبيرين أكفاء.

المادة الرابعة - لرئيس الحكومة الصفة اللازمة في أثناء المدة المؤقتة لاتخاذ مراسيم تعتبر كقوانين لا سيما فيما يتعلق بالميزانية بناءً على موافقة مجلس المديرين. أما المراسيم ذات الصفة التشريعية فتتخذ مع موافقة المفوض السامي التي تجعلها نافذة.

المادة الخامسة - يوضع هذا القرار موضع التنفيذ في يوم إذاعته.
بيروت في ٩ أيار سنة ١٩٣٢.

هنري بونسو»[١]

واستكمالاً لهذا القرار أصدر المفوض السامي في نفس اليوم القرار رقم ٥٦ L.R وعهد فيه إلى شارل دباس القيام بوظيفة رئيس الحكومة مع الاحتفاظ بلقب رئيس الجمهورية. وعهد إلى المديرين اللبنانيين القيام

---

(١) المفوضية العليا للجمهورية الفرنساوية في سوريا ولبنان، **النشرة الرسمية للأعمال الإدارية في المفوضية العليا**، السنة ١١، العدد ٩، تاريخ ١٥ أيار سنة ١٩٣٢، ص٩٥ - ٩٦. يشار إليه بعد الآن هكذا: المفوضية العليا، **النشرة الرسمية للأعمال الإدارية**.

بالأعمال المنوطة بهم تحت سلطة رئيس الحكومة المباشرة. وصرف القرار الوزراء، وأوقف دورات مجلس النواب[٢].

أصبح الدباس بموجب هذا النظام المؤقت حاكماً فرداً مسؤولاً أمام الدولة المنتدبة وحدها دون سواها، يقوم بصفته رئيساً للحكومة اللبنانية بأعمال السلطة التنفيذية بمساعدة سلطات الانتداب، ويصدر المراسيم ذات الصفة التشريعية التي تصبح نافذة بعد موافقة المفوض السامي عليها. ويعاون رئيس الحكومة في أعماله هذه «مجلس مديرين» مؤلف من المديرين السبعة العاملين في الجهاز الحكومي والمذكورين في المادة ٣ من القرار ٥٥ L.R أعلاه، وهم: صبحي أبو النصر مدير الداخلية، صبحي حيدر مدير المعارف، رفيق إرسلان مدير الزراعة، جميل شهاب مدير المال، سامي خوري مدير العدل، يوسف شمعون مدير الأشغال العامة، الدكتور كامل غرغور مدير الصحة[٣].

٢ ـ شارل دباس يحاول الإصلاح

الدباس يحاول الإصلاح:

أطلق النظام المؤقت يد الدباس في الحكم، وحرره من الروتين الوزاري ومن مناورات النواب ومداخلاتهم وضغوطاتهم. فانصرف بنشاط كبير ومباركة وتأييد من صديقه المفوض السامي بونسو إلى معالجة الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية المتردية التي كان يشكو منها الشعب اللبناني. فصرف الموظفين الزائدين عن حاجة الإدارة، وأنقص عدد رجال الشرطة والدرك، وخفض رواتب جميع الموظفين من سائر الرتب والفئات[٤].

---

(٢) المصدر ذاته، ص٩٦.

(٣) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص٣٣٢.

(٤) ابتدأ شارل دباس بنفسه في عملية تخفيض رواتب الموظفين، فأصدر في اليوم الثاني لتعيينه المرسوم الاشتراعي رقم ١ الذي خفض فيه مخصصات رئيس الجمهورية من ٢٢١٤٠ ليرة إلى ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية. (راجع **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٢، العدد ٢٦٥٦، الجمعة ١٣ أيار سنة ١٩٣٢) ثم ما لبث أن أصدر المراسيم الاشتراعية ١٦٧ ـ ١٨٠ التي تنص على تخفيض الرواتب لسائر ملاكات الموظفين، (راجع **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٢، الأعداد ٢٦٧٤ و٢٦٧٥ و٢٦٧٦ في ٢٤ و٢٧ حزيران ١٩٣٢).

وأجرى إصلاحات إدارية ومالية، وحقق وفراً في النفقات العامة، وقام بمكافحة الفساد المستشري في الدوائر الحكومية. فعدل لهذه الغاية قانون الرشوة بمرسوم اشتراعي صدر في أوائل تموز سنة ١٩٣٢ بحيث أصبحت أحكام هذا القانون أكثر شمولاً وأشد صرامة على الراشين والمرتشين والوسطاء وتجار النفوذ(٥). وكشف الدباس عدداً من الفضائح الكبيرة في الدوائر المالية والعقارية والأشغال العامة والبلدية وسواها، وأحال أبطالها والمشتركين فيها على القضاء، وكان منهم موظفون كبار وقضاة ومحامون وسياسيون ورؤساء بلديات ووجهاء ورجال أعمال(٦). وكان معظم اللبنانيين العاديين ينظرون بارتياح إلى التدابير التي اتخذتها حكومة الدباس ويأملون لها النجاح في تحسين أحوال البلاد.

٣ ـ العوائق المانعة الإصلاح

بالرغم من السعي الحثيث والمحاولات الجريئة التي قام بها الحاكم الدباس لتطهير الإدارة وإصلاح الحكم وإيجاد الحلول الناجعة للمشاكل التي كانت تعاني منها البلاد فإنه أخفق في مسعاه بسبب العوائق الكثيرة التي واجهته وقطعت عليه طريق النجاح. وكان من أهمها تفاقم الأزمة الاقتصادية، والمعارضة الداخلية، والأزمة الفرنسية ـ السورية وانكاساتها السلبية على لبنان.

تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية:

يعزى السبب الأول لفشل حكومة الدباس المؤقتة إلى عامل جوهري هو تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية واشتداد وطأتها يوماً بعد يوم من دون أن تتمكن الحكومة بمواردها الشحيحة وإمكاناتها المحدودة من كبح جماحها وتطويق ذيولها، علماً بأن الدول الغنية الكبرى نفسها عجزت هي أيضاً عن ضبطها واحتوائها. يضاف إلى ذلك عامل آخر هو أنه بسبب حاجة حكومة

---

(٥) الجريدة الرسمية، مرسوم اشتراعي رقم ١٧/ل بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٢ وصدقه المفوض السامي بتاريخ ٥ تموز ونشر بالجريدة الرسمية، السنة ٧٢، العدد ٢٦٨٣، الجمعة في ١٥ تموز ١٩٣٢، ص٣.

(٦) **الجريدة الرسمية**، تراجع الأعداد رقم ٢٦٥٦ وما بعده بشأن الوقائع والأسماء.

الدباس الملحة إلى المال لم يستطع الاستجابة إلى المطلب الشعبي بتخفيض الضرائب، فأخذ الرأي العام ينقلب تدريجاً ضدها ويتأثر بمواقف المعارضة منها[٧].

المعارضة دفاعاً عن الدستور والديمقراطية:

لم يسبق أن واجه الحكم في لبنان، منذ قيام الجمهورية سنة ١٩٢٦، معارضة قوية شاملة كالمعارضة التي واجهها حكم شارل دباس الفردي المؤقت خلال السنتين ١٩٣٢ و١٩٣٣. لقد أجمعت الطوائف والأحزاب والزعامات السياسية والقيادات الروحية والتكتلات العائلية والعشائرية، بالرغم مما كان بينها من خلافات جوهرية في الغايات والوسائل والمواقف، على معارضة حكم الدباس والسعي لإسقاطه بأسرع وقت ممكن[٨]. فما أن صدر قرار المفوض السامي بتعليق الدستور وتولية الدباس رئاسة الحكومة المؤقتة حتى شنت الفئات المعارضة من كل فج وصوب حملة عنيفة ضد النظام الجديد تحت شعار الاستنكار للتعرض للدستور الذي هو رمز السيادة والاستقلال، رافضة عودة الحكم الفرنسي المباشر تحت ستار حكومة الدباس، ومدافعة عن النظام الديقراطي البرلماني الحر الملائم لطبيعة المجتمع اللبناني. وقد أنحت المعارضة باللوم الشديد والانتقاد اللاذع على سلطات الانتداب الفرنسي وعلى شارل دباس بشكل خاصة لأنه، وهو الذي أقسم على احترام الدستور والمحافظة على الاستقلال، قد قبل بتعليق الدستور، وارتضى تحمل المسؤولية في حكم فردي لا دستوري، وكان الأحرى به، بنظر المعارضة، أن يحتج على تعليق الدستور وأن يرفض تولي الحكم في غيابه[٩].

معارضة المسلمين:

كان المسلمون أول المتضررين من تعليق الدستور في سنة ١٩٣٢،

---

(٧) لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٢٥٨.

(٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٧٩ و١٨٢.

(٩) جبران تويني، **في وضح النهار** ـ مقالات مختارة [نشرت افتتاحيات بجريدة «النهار»]، (بيروت، مطابع النهار، ١٩٣٩)، ص٧٨ ـ ٩٣، و١١٠ ـ ١٥٣.

وأشد المحتجين على تلك «المفاجأة» التي باغتهم بها المفوض السامي، وحرم مرشحهم محمد الجسر من الوصول إلى رئاسة الجمهورية. وفي هذه المناسبة، كما في المناسبات السابقة، كان للمسلمين المعارضين موقفان: موقف المعتدلين المطالب بإنصاف المسلمين في الدولة اللبنانية، وموقف المتشددين القائل بعدم الاعتراف بالكيان اللبناني والداعي إلى تحقيق الوحدة السورية. ووصف محمد جميل بيهم ردود فعل المسلمين المعتدلين على «مفاجأة» تعليق الدستور، فقال:

«وقد رأى المسلمون في هذه المفاجأة تحدياً لحقوقهم وهم نصف سكان الجمهورية اللبنانية، فرفعت جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية شكواها على الفور إلى عصبة الأمم مباشرة... وقد أعار مجلس العصبة اهتمامه بشكواها، ففي الدورة التي عقدت لمناقشة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان بعد ذلك وجه رئيس المجلس - بناءً على شكوى جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية - إلى المسيو روبير دوكه الحديث يسأله هل من مانع قانوني في وجود مسلم في رئاسة الجمهورية اللبنانية فأجاب ممثل فرنسا بصراحة سلباً، معلناً أنه ليس من مانع يحول دون ذلك، ونسب حل المجلس إلى أسباب أخرى اقتصادية»[١٠]. ويضيف محمد جميل بيهم، قائلاً:

«على أثر الاجتماع الكبير في دار رئيس الجمعية [جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية] الذي اشتركت فيه كل الطوائف المحمدية الإسلامية بلبنان، قدمت الجمعية في غرة عام ١٩٣٣ خطابين إلى المسيو بونسو المفوض السامي الفرنسي وإلى الأستاذ شارل دباس رئيس الجمهورية اللبنانية في مقابلتين مع الرئيسين تبودل فيهما وجهات النظر»[١١].

وفي خطابها المرفوع إلى الرئيس الدباس بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٣ اشتكت جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية من عدة أمور أهمها التالية:

«عدم تناسب عدد نفوسهم [المسلمين] والتكاليف المفروضة عليهم مع الحقوق التي نالوها في هذه الجمهورية»، و«أن الطوائف المسلمة تؤدّي

---

(١٠) محمد جميل بيهم، النزعات السياسية بلبنان، ص٢٩ - ٣٠.

(١١) المصدر ذاته، ص٣٠.

إلى خزينة الحكومة من الرسوم والضرائب ما يزيد كثيراً على مجموع ما تدفعه كل الطوائف الأخرى». و«أن نظرة واحدة تلقيها فخامتكم على ما يشغله المسلمون من الوظائف، ولا سيما العليا منها، سواء أكان ذلك في العدلية أو النافعة أو الصحة أو المالية وغيرها من جهاز الدولة. وأن نظرة أخرى من فخامتكم إلى مجموع الرواتب التي يتقاضاها المسلمون، وكذا المنح المدرسية والخيرية يؤكدان لفخامتكم صواب تظلمهم من الوضع الحاضر، وتؤكدان لفخامتكم ضرورة إنصافهم ودفع كل حيف عنهم»[١٢].

وقع هذا الخطاب أعضاء اللجنة المكلفة بتقديمه إلى الرئيس الدباس وهم: محمد جميل بيهم، والدكتور حسين رشيد سري الدين، والمحامي راشد بيلاني، ورشيد بيضون، والدكتور عادل الشيخ، والدكتور زكريا العالية، والدكتور فائق عبوشي، والدكتور خالد الصغير، ومحمد علي النابلسي[١٣].

وفي مقابلة أجرتها جريدة «لسان الحال» مع محمد جميل بيهم في شباط ١٩٣٣ كرر رئيس جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية مطالب المسلمين المعتدلين ونفى تهمة التعصب عن الحركة الإسلامية، وعلل عدم ولاء المسلمين للبنان بقوله: «**إن المسلمين جميعاً ما داموا يعتقدون أن حقوقهم مهضومة ومقامهم الاجتماعي يتدنى يوماً بعد يوم في حياة الجمهورية، فإنهم يستمرون على التنكر والتذمر**».

أما المسلمون المتطرفون فلم يبدر منهم رد فعل فوري عنيف على تعليق الدستور لأنهم كانوا في الأصل يعارضون ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية اللبنانية، ولأنهم كانوا يومئذٍ ملتزمين الهدوء بانتظار النتائج التي ستسفر عنها الاتصالات الدائرة بين دمشق وباريس لعقد معاهدة على غرار المعاهدة البريطانية ـ العراقية، تعطي سوريا استقلالها وتحل محل نظام الانتداب. وسيأتي تفصيل ذلك في حينه بعد الانتهاء من توضيح مواقف المعارضين الآخرين لحكم الدباس الفردي اللادستوري المؤقت.

---

(١٢) المصدر ذاته، ص٣١ ـ ٣٢.

(١٣) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، ص١٧٣ ـ ١٧٤، الملحق رقم ٣٨ وهو صورة فوتوغرافية عن رسالة جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية إلى الرئيس الدباس.

معارضة الموارنة:

كان الموارنة الخاسر الثاني، بعد المسلمين، من تعليق الدستور. ولم يخفوا استياءهم الشديد من قرار المفوض السامي الذي أبقى شارل دباس الأرثوذكسي على رأس الدولة اللبنانية في حين كانوا يطالبون بأن تكون هذه الرئاسة حكراً لطائفتهم. وروى المعاصرون أنه لما قيل للبطريرك الماروني أنطون عريضة أنه وافق مسبقاً على تعليق الدستور(١٤). أجاب بصراحة:

«أجل، لقد وافقت لكي أحول دون وصول الشيخ محمد الجسر إلى الرئاسة»(١٥).

ويذكر بشارة الخوري بهذا الصدد إن البطريرك الماروني كان يريد حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية **«وإنه لم يسكت عن وقف الدستور وتولية الدباس إلا بعد أن أخذ وعداً قاطعاً من المسيو بونسو بأن يكون حبيب باشا السعد خلفاً للدباس»**(١٦).

إن كان البطريرك عريضه قد سكت مؤقتاً عن تعيين الدباس الأرثوذكسي رئيساً للدولة، فإن مطران بيروت الماروني أغناطيوس مبارك لم يسكت عن ذلك. فإنه بمناسبة الاحتفال بعيد مار مارون في ٩ شباط ١٩٣٣، وبحضور ممثل سلطات الانتداب حمل على حكم الدباس حملة شعواء في خطاب ناري قال عنه بشارة الخوري أنه: **«طار له دوي عظيم، حتى اضطرت السلطات الفرنسية من مدنية وعسكرية وبحرية إلى زيارة الحاكم في السراي بصورة رسمية لتأييده واستنكار الخطاب، وكذلك أوفد إليه البطريرك عريضة المطران عقل مستنكراً مظاهرة مار مارون ضده»**(١٧)،

---

(١٤) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص٨٤. لقد روى يوسف سالم ما يلي:

«وفي يوم الأحد مساء الثامن من آذار ذهب المسيو بونسو إلي بكركي في سيارة عادية منعاً للفت النظر، وهمس في أذن غبطة البطريرك أنطون عريضة أنه سيحل المجلس النيابي ويقيل الوزارة ويوقف الحياة النيابية. وقيل أن البطريرك وافقه على مضض».

(١٥) المصدر ذاته، ص٨٦.

(١٦) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١ ص١٨٤.

(١٧) المصدر ذاته، ص١٨٢.

المطران مبارك لذلك واستأنف حملته بمناسبة الاحتفال بعيد الفصح في أواسط نيسان وألقى خطاباً أشد عنفاً من خطابه السابق، فهاجم حكم الدباس ومؤيديه من لبنانيين وفرنسيين، ودعا الشعب إلى العصيان المدني ضد الحكومة[18]. فأحدث هذا الخطاب أزمة حادة في العلاقات بين المطران مبارك والبطريرك عريضة[19]، وانقساماً في الرأي داخل الطائفة المارونية. ففي حين أيد كثيرون من وجهاء الطائفة وزعمائها موقف البطريرك التوفيقي المعتدل، عمدت جهات مارونية أخرى إلى تأييد المطران مبارك وتشجيعه على المضي في خطه السياسي المتصلب. ومن هذا القبيل دعي المطران مبارك في صيف سنة ١٩٣٣ إلى زيارة منطقة جبل لبنان حيث أقيمت له عدة مآدب وحفلات بالغ الداعون إليها في تكريمه وتبجيله وإظهار التأييد الكامل له[20]، ولم يكن هذا التأييد للمطران، والتأييد المضاد للبطريرك غريبين كلياً عن أجواء المشاحنات الحزبية والحزازات الشخصية المتشنجة التي تميزت بها وتأثرت بفعلها الحياة السياسية آنذاك.

وعلى كل حال، فلئن اختلف البطريرك عريضة والمطران مبارك ومعهما أبناء طائفتهما على طريقة إنهاء حكم الدباس فإنهم كانوا متفقين على الجوهر، ويعملون لتحقيق هدف واحد هو تثبيت حق الطائفة المارونية دون سواها بتولي رئاسة الجمهورية اللبنانية.

معارضة النواب والوزراء السابقين والزعماء السياسيين:

لاقي تعليق الدستور معارضة شديدة في أوساط النواب والوزراء السابقين والزعماء السياسيين من مختلف الميول والانتماءات. وكان وراء هذه المعارضة عاملان، أحدهما وطني عام والآخر شخصي خاص. وكثيراً

---

(١٨) المصدر ذاته، ص١٨٢.

(١٩) المصدر ذاته، ص١٨٣، يقول بشارة الخوري: **«وعلى أثر ذلك كتب [المطران مبارك] إلى غبطته كتاباً قاسياً أغضبه، فحرم البطريرك المطران من تعاطي القدسيات، وسرعان ما أوقف الحرم باستئناف القرار البطريركي إلى قداسة الباب»**.

(٢٠) المصدر ذاته، ص١٨٣.

ما كان العاملان متداخلين بحيث يصعب الفصل بينهما. فمن الناحية الوطنية اعتبر المعارضون أن إقدام المفوض السامي على تعليق الدستور وفرض حكم فردي خاضع كلياً ومباشرة لمشيئة سلطات الانتداب تصرف تعسفي مخالف لصك الانتداب وللدستور اللبناني نصاً وروحاً، وعمل استفزازي ينتقص من الاستقلال ويضعف الحكم الوطني ويسلب اللبنانيين إرادتهم الذاتية الحرة. لذلك اعتبرت المعارضة الوطنية أن محاربة هذا الواقع لإسقاطه واجب وطني وأمانة في أعناق الزعماء وأصحاب الشأن.

ولم يكن الدافع الشخصي للمعارضة أقل خطراً من الدافع الوطني. ذلك لأن نظام الحكم الفردي الجديد وضع النواب والوزراء السابقين والزعماء جميعاً خارج اللعبة السياسية وحرمهم المشاركة في الحكم، وأفقدهم المناصب الرفيعة ومردوداتها المادية والمعنوية، وهدد نفوذهم بالتلاشي في مؤسسات الدولة وفي المناطق. فكان طبيعياً، والحالة هذه، أن يسعى هؤلاء الزعماء المحرومون لإسقاط النظام الفردي المضر بمصالحهم، ولاستعادة الحياة الدستورية الكاملة إلى البلاد لكي يسترجعوا عبرها دورهم الفاعل والمؤثر في الساحة السياسية اللبنانية.

ظهرت المعارضة التي قادها النواب والوزراء السابقون والزعماء السياسيون فور تعليق الدستور. فحسب رواية يوسف سالم انطلقت أول صيحة للمعارضة صباح ٩ أيار في مكتب محمد الجسر بالسراي بعد برهة قصيرة من تبلغه قرار بونسو بتعليق الدستور. قال سالم ما يلي:

«قال شاهد عيان عاش تلك الأحداث: دخل على الشيخ محمد الجسر عدد من النواب والوزراء، والجميع ساهمون وقد صعقهم قرار التعطيل.

وفجأة ارتفع صوت النائب ميشال زكور يقول، مخاطباً الشيخ محمد: «يا سماحة الرئيس، لماذا لا تدعو المجلس على الفور إلى عقد جلسة رسمية تتخذ فيها تحت قبة البرلمان قراراً بالاحتجاج على العمل الذي أقدم عليه ممثل الانتداب، والذي يراه اللبنانيون عملاً تعسفياً وعدواناً صارخاً على الحياة الديمقراطية في لبنان». لكن الشيخ محمد ابتسم ابتسامة حزينة وأجاب النائب المتحمس الشاب: «وهل نسيت يا أخي

ميشال أننا تحت حكم الانتداب»[٢١].

لقد آثر محمد الجسر السكوت والهدوء حتى ينجلي الموقف. فابتعد عن الأضواء واعتزل العمل السياسي، واعتكف بمنزله حتى وفاته في سنة ١٩٣٤.

أما بشارة الخوري فكان له موقف مختلف تماماً. وهو يقول في مذكراته:

«بعد تلك المأساة الدستورية ابتعدت نهائياً عن الدباس، وعاهدت نفسي على نسف الأوضاع الشاذة مهما كلفني الأمر. وانضم إلي حسين الأحدب وموسى نمور وميشال زكور وجبران التويني ليحاربوا الطغيان... ويمكن القول أن اجتماعاتي مع من ذكرت وضعت النواة الصالحة لقيام «الكتلة الدستورية» التي ظهرت للوجود بعد انتخاب المجلس النيابي في أوائل سنة ١٩٣٤... وكان المطران مبارك من أشد المقاومين للدباس وحكمه وقد اجتمعنا معه ومع رياض الصلح في بيت أحد الأقرباء وتعاهدنا على تقويض حكمه الفردي»[٢٢].

أما اميل اده فقد رضي في أول الأمر عن تعليق الدستور لأنه حرم منافسه بشارة الخوري من تسلم رئاسة الجمهورية. ولكنه لم يلبث طويلاً حتى انضم إلى تيار المعارضة وراح يطالب بإعادة الحياة الدستورية كاملة أملاً في أن يساعده ذلك على تحقيق طموحه إلى الرئاسة الأولى. وقد التف حوله عدد من النواب والأعيان، وصاروا يعرفون باسم كتلة اميل اده.

معارضة المتضررين:

وعارض حكم الدباس الفردي المؤقت أيضاً كثيرون من المتضررين من هذا الحكم. فهناك موظفو القطاع العام الذين خفضت رواتبهم بالرغم من الضائقة الاقتصادية المستحكمة. وهناك الموظفون الذين سرحوا من الخدمة ولم يجدوا عملاً يرتزقون منه. وهناك المحالون على القضاء بتهم

---

(٢١) يوسف سالم، **٥٠ سنة مع الناس**، ص٨٥.

(٢٢) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٧٩ ـ ١٨٠ و١٨٢.

الفساد من رشوة وتزوير واختلاس واستغلال للنفوذ وغيرها من الجرائم. فجميع هؤلاء ومن يهمه أمرهم كانوا يحقدون على الدباس ويرغبون في إسقاطه ويعملون ما في وسعهم لإنهاء حكمه.

المعارضون الآخرون:

وفي أثناء ذلك انضمت إلى المعارضة بعض الأحزاب والتكتلات، مثل «جمعية التضامن الأدبي»[٢٣]، والحزب الشيوعي، وحزب الاستقلال الجمهوري[٢٤]، وعصبة العمل القومي[٢٥]، والمؤتمر اللبناني الكبير برئاسة رشيد نخلة (١٩٣٣)[٢٦]. وكان لكلٍ منها مطالبها الخاصة في مختلف الشؤون السياسية والإدارية والاقتصادية ولا سيما بما يتعلق بمواضيع الانتداب والاستقلال والكيان اللبناني والوحدة السورية. ولم يترك المنضوون تحت ألوية هذه الأحزاب والتكتلات ومؤيدوها من صحافيين وأدباء ومثقفين وسيلة من الوسائل إلا واستعملوها للتأثير على السلطات اللبنانية والفرنسية ولحملها على الاستجابة لمطالبهم. وقد ركزوا اهتمامهم على توعية القاعدة الشعبية وإثارة مشاعرها وحماستها[٢٧]، وحفزها على الاشتراك في حركات النضال التي تقودها. فقاموا بحملات صحافية واسعة، وخصوصاً جبران

---

(٢٣) جان سرور، جمعية التضامن **الأدبي والحركات الشعبية أيام الانتداب الفرنسي**، (بيروت، ١٩٨٥)، ص١٤ و١٧ و٢٠ و٢٥ ـ ٣٩، يشار إليه بعد الآن هكذا: جان سرور جمعية التضامن الأدبي.

(٢٤) عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، من المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص٣٥ ـ ٤٠، يشار إليه بعد الآن هكذا: عادل الصلح، حزب الاستقلال الجمهوري.

(٢٥) عصبة العمل القومي، **بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل في ٤ جمادي الأولى سنة ١٣٥٢ هجري**، ٢٤ أوغسطس سنة ١٩٣٣ ميلادي. (دمشق المطبعة العصرية)، ص٨ ـ ١٢. يشار إليه بعد الآن هكذا: عصبة العمل القومي، بيان المؤتمر التأسيسي.

(٢٦) رشيد نخله، **كتاب المنفى**، صدّره بمقدمة، وجمع ملحقه، وعلق عليه ووقف على الطبع أمين نخله. (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٥٦)، ص٧٧ ـ ٨٥. يشار إليه بعد الآن هكذا: رشيد نخله، **كتاب المنفى**.

(٢٧) جان سرور، **جمعية التضامن الأدبي**، ص٢٥ ـ ٢٩.

تويني في «النهار»[٢٨]، وكرم ملحم كرم في مجلة «العاصفة»[٢٩] ونظموا المهرجانات والحفلات الخطابية الكبرى التي انتقد فيها المتكلمون بعنف سياسية الانتداب والحكومة[٣٠]، ووطدوا علاقاتهم بالنقابات، مثل نقابة عمال المطابع، ونقابة السواقين، ونقابة مستخدمي المحلات والمؤسسات التجارية، ونقابة أصحاب الكرمة في زحلة، وغيرها. وحرضوا المواطنين على العصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب. ودعوا إلى الإضرابات، ومقاطعة الشركات الأجنبية كشركة الجر والتنوير في بيروت، ونظموا مظاهرات الاحتجاج على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، وعلى سيطرة الاحتكارات والمصالح الرأسمالية الفرنسية[٣١]. وقد تحدثت تقارير الشرطة في حينه بتفصيل عن هذه الأعمال[٣٢].

تصدي الحكومة للمعارضة:

لم يكن بوسع حكومة الدباس التغاضي عن الأعمال التي تخل بالأمن والنظام، وتخالف القوانين، وتتحدى السلطات، وتتنكر علناً للكيان اللبناني وتدعو إلى إلغائه أو تفتيته. فهي بحكم مسؤولياتها اضطرت إلى أن تواجه الأحزاب والهيئات التي كانت تقوم بتلك الأعمال، وتتصدى لنشاطاتها.

---

(٢٨) جبران تويني، **في وضح النهار** [مقالات مختارة من بعض افتتاحيات جريدة النهار]. تراجع الصفحات ٧٨ ـ ١٣٥. وفيما يلي عناوين بعضها: «فوضى» ص٧٨. «إفلاس حكم الفرد في الإصلاح» ص٨٠. «إسفنجة العضو تستر الفشل» ص٩١. «رسالة إلى فخامة العميد الجديد» ص١١٠ ـ ١٢٧. «أحكموا مباشرة» ص١٤٣. «المستشارون» ص١٥١. وكلها نشرت سنة ١٩٣٣. يشار إلى هذا الكتاب بعد الآن هكذا: جبران تويني، في وضح النهار.

(٢٩) كرم ملحم كرم، نشر سلسلة مقالات عن حكم الدباس في مجلته «**العاصفة**»، السنة الأولى، العدد الأول وما بعده سنة ١٩٣٣: وفي ما يلي عناوين بعضها: «كلمتنا إلى الحاكم بأمره الأستاذ شارل دباس». و«أيجوز بقاء حكم الفرد الحالي». و«إلى متى تبقى حكومة الفرد في لبنان»، و«هل يئس الدباس». و«لا الدباس ولا أوبوار من يجب أن يتولى حكومة الانتقال».

(٣٠) جان سرور، **جمعية التضامن الأدبي**، ص١٩ و٣٧ ـ ٤٠.

(٣١) عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، ص٣٥ ـ ٤٠.

(٣٢) المصدر ذاته، ص٥٥ ـ ٥٧ الملحق رقم ١٠ ص١٤٠ ـ ١٤١، ورقم ١٥ ص١٥٠، ورقم ١٦ ص١٥١، ورقم ١٨ ص١٥٥. ورقم ٢٠ ص١٥٩. ورقم ٢١ ص١٦١ ـ ١٦٢.

فمنعت إقامة الحفلات والاجتماعات العامة والمؤتمرات التي اعتبرتها مخلة بالأمن والنظام، وتشددت في مراقبة الصحف والمطبوعات، وفرقت المظاهرات، وحاولت إفشال الدعوات إلى الأضراب، وهددت بحل الأحزاب والتكتلات المتمادية، ولاحقت المشاغبين والمحرضين وأحالتهم على القضاء، وأودعت المذنبين المدانين في السجون. ولكن نظراً للمعوقات الناجمة عن تفاقم الأزمة الاقتصادية من جهة أو عن المعارضة الشديدة المتعددة الأطراف والأهداف من جهة ثانية، لم تعط هذه التدابير التي اتخذتها السلطة النتائج المرجوة؛ مثال ذلك أنه نتيجة لكثرة المداخلات، ولاشتداد الضغوطات على الحكومة من مختلف الجهات ذات النفوذ، اضطر الرئيس الدباس في مطلع أيلول سنة ١٩٣٣ إلى إصدار عفو عام عن المتهمين بهذه الجرائم التي كانت قيد النظر والملاحقة لدى المحاكم(٣٣). وقد أفقد هذا التدبير حكومة الدباس الكثير من مصداقيتها وهيبتها في نظر المواطنين.

وفي صيف سنة ١٩٣٣ كانت الأوضاع السياسية في لبنان، وكذلك في سوريا بسبب رفض السوريين مشروع المعاهدة الفرنسية ـ السورية الذي عرضه عليهم بونسو، قد بلغت درجة كبيرة من الخطورة. وخشيت الحكومة الفرنسية إن استمر الوضع على ما كان عليه من تذمر وشكوى ومقاومة أن يؤثر ذلك على نفوذها، ويلحق الأذى بمصالحها الحيوية في الشرق. فاستدعت في تموز المفوض السامي بونسو إلى باريس للتشاور معه، ثم ما لبثت أن أعفته من منصبه، وعينت مكانه سفيرها في الشرق الأقصى الكونت داميان دي مارتيل (Le comte Damien de Martel) المعروف بالصلابة والحزم، ليتابع المهمة التي أخفق سلفه بونسو في إنجازها أملاً في أن ينجح بترتيب الأمور وإعادة الهدوء والاستقرار إلى البلدين.

٤ ـ أهم الأحداث في الأشهر الأخيرة من حكم الدباس

فشل محاولة دي مراتيل الأولى في سوريا:

وصل المفوض السامي الجديد داميان دي مارتيل إلى بيروت في ١٢

(٣٣) استيفن لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص٢٥٨.

تشرين الأول سنة ١٩٣٣ وباشر العمل فوراً، معطياً الأولوية في اهتماماته إلى محاولة عقد المعاهدة مع سوريا، وإعادة العمل بالدستور. فتوجه في مطلع تشرين الثاني إلى دمشق وعرض على حكومة حقي العظم مشروع معاهدة جديد حمله معه من باريس، فقبلته الحكومة وأحالته على المجلس النيابي لمناقشته وإبرامه قبل نهاية الشهر. ولما اطلعت «الكتلة الوطنية» على نص المعاهدة رفضتها لأنها حسب قولها، **«وجدتها مناقضة لرغائب الأمة وغير ضامنة مصالح البلاد من وحدة وسيادة واستقلال»**(٣٤). وقام الوطنيون بحملة إعلامية واسعة لتأليب الرأي العام السوري ضد المعاهدة. وعندما اجتمع المجلس النيابي بدمشق في ٢١ تشرين الثاني للنظر بمشروع المعاهدة كانت جماهير الشعب المحتشدة في الساحات حول دار المجلس النيابي وفي الشوارع المؤدية إليه تهتف منددة بالمعاهدة، وداعية النواب إلى رفضها. فاستجاب النواب لإرادة الشعب ولم يبرموا المعاهدة. عندئذٍ علق المفوض السامي دي مارتيل جلسات مجلس النواب إلى أجل غير محدد، وطلب من رئيسه سحب مشروع المعاهدة من جدول أعماله. وبهذا تكون محاولة دي مارتيل الأولى لحل المسألة السورية قد باءت بالفشل. وتوقفت المساعي الجدية لعقد المعاهدة بين البلدين حوالي سنتين.

كان هذا ما جرى في سوريا. فماذا كان في لبنان؛ وكيف استقبل اللبنانيون المفوض السامي الجديد.

كيف استقبل اللبنانيون المفوض السامي الجديد دي مارتيل:

لم تكن مسألة عقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية مطروحة على بساط البحث بشكل جدي في بيروت سنة ١٩٣٣، مثلما كانت مسألة المعاهدة الفرنسية ـ السورية مطروحة في دمشق(٣٥). ولكن ذلك لا يعني أن مهمة دي مارتيل كانت أسهل في لبنان، وأن طريقه كانت ممهدة وخالية من العوائق والصعوبات. فالمواقف المتباينة والمطالب المتناقضة التي تبنتها وتشبثت بها

---

(٣٤) هذا حرفياً ما جاء في مذكرة النواب إلى رئيس مجلس النواب السوري في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣. راجع عادل الصلح، **حزب الاستقلال الجمهوري**، ص١٠٧ ـ ١٠٨.

(٣٥) جبران تويني، **في وضح النهار**، ص١١٨.

الفئات اللبنانية المختلفة جعلت التوصل إلى قواسم مشتركة وحلول وسط يرضى بها الجميع هدفاً صعب المنال. واستغلت الصحف اللبنانية على اختلاف نزعاتها مناسبة وصول المفوض السامي الجديد لترحب به وتعرض له الأوضاع المتردية السائدة في البلاد. وقد أجمعت هذه الصحف على تحميل سلطات الانتداب مسؤولية ما وصلت إليه البلاد من ضيق وفوضى وعدم استقرار في المجالات كافة، ولا سيما في النواحي السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية. ومن الأمثلة البارزة الجريئة على ما أوردته الصحف بهذا الخصوص الرسالة المفتوحة المؤلفة من خمس حلقات متتالية بجريدة «النهار»، والموجهة إلى دي مارتيل من صاحب الجريدة جبران تويني بعنوان «رسالة إلى فخامة العميد الجديد»، وقد بدأ بنشرها في اليوم الأول لوصول دي مارتيل إلى بيروت. وفيما يلي بعض ما أورده التويني في الحلقة الثانية مخاطباً المفوض السامي بقوله:

«قامت الجمهورية على أنقاض الحكم المباشر... وتعهد الجمهورية «الوطنية» الموظفون الفرنسيون الذين كانوا يتعهدون الحكومة المباشرة، فما تبدلت الذهنية ولا تغير النظر إلى الكيان الجديد... فأصبح مندوب المفوض السامي والمستشارون مسيطرين على الجمهورية، لا تسقط شعرة إلا برضاهم، ولا يتم عمل إلا بحسب ما يرشدون ويريدون.

ومع ذلك تحملت «الجمهورية الوطنية» وزر هذه السياسة، ودفعت ثمن الخطيئات كلها...

وإن ننسَ لا ننس يا فخامة العميد كيف كان ديوان مندوبك لدى الحكومة اللبنانية قبلة النواب والوزراء، يتلقون منه «كلمة السر» كما كان موسى الحكيم يتلقى الوحي من الطور، فما اقترع المجلس على مشروع إلا استوحت أكثرية النواب رأي المندوب لتبني عليه اقتراعها، وما قامت وزارة أو سقطت إلا برأي المندوب، فكان النواب يقررون القوانين، ويثقون بالوزارات أو يحجبون عنها الثقة، ولكنهم لا يقدمون على عمل إلا بعد «الاستئناس» برأي المندوب.

وقد جرب المجلس مرة أن لا ينزل عند رأي الكاهن الأعظم في انتخاب رئيس الجمهورية، فكانت النتيجة تعليق المجلس والدستور معاً...

فمن المسؤول عن فشل التجربة الجمهورية إذا كان ثمة من فشل، أنتم أم نحن؟»[٣٦].

ويمضي التويني فيقول: «**يا فخامة العميد، إن... في هذا الإجماع [على الشكوى والتذمر] دليل على أن الناس غير مخطئين في القول أن سياسة فرنسا في البلاد المشمولة بالانتداب، تحتاج إلى خطط وأساليب جديدة تخرج بها عن سياقها القديم»**[٣٧].

واستقبل السياسيون المحترفون المفوض السامي الجديد بمطالبهم التقليدية المعروفة. فاللبنانيون الوحدويون كرروا طلب الالتحاق بسوريا، بينما ألحَّ اللبنانيون الاستقلاليون على المحافظة على لبنان كياناً واستقلالاً ونظاماً.

تكثيف النشاط الوحدوي في لبنان:

قبل اتخاذ أي قرار بشأن المسألة اللبنانية أراد دي مارتيل القيام بسلسلة زيارات تعرفٍ وتفقد واستطلاع إلى كافة المناطق اللبنانية رغبة منه في الوقوف على أحوالها عن كثب، والاطلاع مباشرة على مطالب الأهالي ورغباتهم. وفي أثناء ذلك، كان الوحدويون يكثفون نشاطاتهم في لبنان، واتصالاتهم بسوريا. كانوا يبغون من وراء ذلك تأكيد تأييدهم وتضامنهم مع الوطنيين السوريين الذين كانوا، يومئذٍ، يخوضون معركة إسقاط مشروع المعاهدة الفرنسية ـ السورية المطروح على مجلس النواب، كما كانوا يرغبون أيضاً في التأثير على دي مارتيل بإظهار قوتهم والتأييد الشعبي لهم عن طريق الإضرابات والمظاهرات وإطلاق الشعارات. فعندما زار دي مارتيل مدينة صيدا لأول مرة في تشرين الأول استقبله الوحدويون الصيداويون بالنشيد المعروف «أنت سوريا بلادي»، وقدموا له مضبطة يطالبون فيها بالوحدة السورية[٣٨]. وتكرر ما حصل في صيدا لدى وصول

---

(٣٦) المصدر ذاته، ص١١٨ ـ ١٢٠.

(٣٧) المصدر ذاته، ص١١١.

(٣٨) جريدة «**النهار**»، بتاريخ ٢٨ ت١ سنة ١٩٣٣؛ أيضاً مجلة «العرفان» عدد كانون الأول ١٩٣٣ وكانون الثاني ١٩٣٤، ص٤٥٢ ـ ٤٥٣.

دي مارتيل إلى النبطية[٣٩]. وشاركت مدينة طرابلس بقية المدن اللبنانية والسورية في التظاهر والإضراب للسبب عينه[٤٠]. وعندما أحيل مشروع المعاهدة على مجلس النواب السوري أبرق الزعماء الطرابلسيون وعلى رأسهم عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وبعض الهيئات إلى الكتلة الوطنية مؤيدين موقفها الرافض، ومناشدين النواب السوريين قائلين:

«نحن نربأ بأي شخص كان أن يقدم على إمضاء معاهدة لا تحقق الوحدة الشاملة والسيادة. نؤيد الكتلة الوطنية ونوابها الأحرار. نتمنى من كل ذي شرف ومروءة من النواب أن ينضم إلى صفوفهم ليرفعوا رأس البلاد عالياً. نحتج بشدة على مفاجأة البلاد بمعاهدة لا تتفق مع أماني البلاد»[٤١].

ولم تكتف مدينة بعلبك بالتظاهر والأضراب وتطيير البرقيات فحسب، بل أرسلت وفداً شعبياً كبيراً إلى دمشق لتأييد الموقف الوحدوي[٤٢].

وقبل عرض مشروع المعاهدة على مجلس النواب السوري ببضعة أيام عقدت القوى الوحدوية في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ بمنزل فارس الخوري بدمشق مؤتمراً عاماً اشتركت فيه وفود من مختلف المدن اللبنانية لتؤكد تمسكها بمطلبي الوحدة الشاملة والاستقلال الناجز[٤٣]. وعلى أثر ارفضاض هذا المؤتمر دعت عصبة العمل القومي إلى اجتماع عام في دمشق واتخذت مقررات كررت فيها تمسكها بالوحدة الشاملة والاستقلال التام[٤٤].

مؤتمر الساحل ١٩٣٣:

وفي بيروت عقد الوحدويون المؤتمر المعروف باسم «مؤتمر الساحل»

---

(٣٩) مجلة **«العرفان»**، عدد تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ص٤٥٢ ـ ٤٥٣، أيضاً جريدة **«الشعب»** السورية، بتاريخ ٨ ت٢ سنة ١٩٣٣.

(٤٠) جريدة **«القبس»** السورية بتاريخ ١٨ ت٢ سنة ١٩٣٣.

(٤١) المصدر ذاته.

(٤٢) المصدر ذاته.

(٤٣) جريدة **«الشعب»** السورية، بتاريخ ١٩ ت٢ سنة ١٩٣٣، نقلاً عن سعيد مراد، الحركة الوحودية ص٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٤٤) المصدر ذاته، بتاريخ ٢٠ ت٢ سنة ١٩٣٣، عن سعيد مراد، **الحركة الوحدوية** ص٢٢٠.

في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ بدعوة من سليم علي سلام وبداره وبرئاسته. فحضرته وفود من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل عامل، وكان من أبرز الشخصيات المشتركة فيه صاحب الدعوة وعبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعمر بيهم ومحمد جميل بيهم وشوقي الدندشي وعلي ناصر الدين ويوسف يزبك وصلاح بيهم والشيخ أحمد عارف الزين(٤٥). وبنتيجة المداولات وضع المؤتمرون عريضة بمطالبهم وكلفوا رئيس المؤتمر سليم علي سلام تقديمها رسمياً إلى المفوض السامي دي مارتيل. وفيما يلي بعض ما جاء فيها:

«يا فخامة العميد.

نحن الموقعين على هذه العريضة من سكان مدينة بيروت ومدينة طرابلس وملحقاتهما ومدن صيدا وصور وجبل عامل وملحقاتها الممثلين لأكثرية أرباب الأملاك والتجارة والصناعة في البلاد المذكورة المضمومة إلى لبنان القديم على غير إرادة منها نتشرف بأن نقدم لفخامتكم عريضتنا هذه... لنبسط لكم شكوانا من الأمور التي لا تتفق مع مصالحنا ورغائبنا في شيء ولا يمكننا السكوت عنها بوجه من الوجوه.

يا فخامة العميد.

لقد سبق وقدمنا لأسلافكم في مناسبات عديدة عرائض واحتجاجات أعربنا في كل منها عن عدم رضانا عن ضم بلادنا إلى جبل لبنان القديم. ورفعنا مرات عديدة لحكومة فرنسا الفخيمة وإلى جمعية الأمم مطالبنا وبأننا نحرص جداً على أن نكون ضمن الوحدة السورية العامة التي لا حياة لبلادنا بدونها»(٤٦).

وتذكُر العريضة بالمناسبات التي احتج فيها الوحدويون رسمياً على

---

(٤٥) سليم علي سلام، **مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ - ١٩٣٨**، مع دراسة للعلاقات العثمانية العربية، والعلاقات الفرنسية - اللبنانية. قدم لها وحققها وعلق على هوامشها الدكتور حسان علي حلاق. (بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٢). ص٨١. يشار إليه بعد الآن هكذا: سليم علي سلام، **مذكرات**.

(٤٦) المصدر ذاته، ص٢٩٣ - ٢٩٦، الوثيقة رقم ٣٠.

إلحاقهم بلبنان، ثم تمضي وتسرد شكاويهم ولا سيما المتعلقة بتجزئة البلاد إلى دويلات متعددة، وبالغبن المادي اللاحق بهم بتوزيع موارد الخزينة والمناصب العالية المعطاة إلى أبناء لبنان القديم، وبعدم قيام الحكومة بواجبها في المجالات الاقتصادية المتضررة من الأزمة الاقتصادية العالمية، وبالهيمنة الفرنسية على الاقتصاد والاستئثار بإدارة الجمارك العامة، وبجشع الشركات الأجنبية، وبتقييد الحريات، وبعدم السماح لأحرار البلاد المبعدين من العودة إلى ديارهم.

وتنتهي العريضة إلى التأكيد على المطالب التالية:

١ ـ وحدة البلاد السورية الشاملة وإنشاء حكومة وطنية على أساس السيادة القومية.

٢ ـ تسليم إدارة الجمارك العامة إلى هذه الحكومة الوطنية.

٣ ـ السماح للمبعدين السياسيين بالعودة إلى بلادهم للاشتراك بمقدارتها اشتراكاً فعلياً.

٤ ـ رفع نسخة من هذه العريضة إلى جمعية الأمم.

وحملت العريضة تواقيع كلٍ من سليم علي سلام وعبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعمر بيهم ومحمد جميل بيهم وشوقي الدندشي والشيخ أحمد عارف الزين[٤٧].

وعلى أثر انتهاء مؤتمر الساحل وجهت عدة برقيات من مصادر مختلفة في لبنان وسوريا إلى المفوضية العليا وإلى سليم علي سلام يعرب فيها مرسلوها عن تأييدهم لأعمال المؤتمر ومقرراته. وترى بعض المراجع أن توجيه تلك البرقيات لم يكن كله عفوياً، بل أمراً مدبراً «**لأن قادة المؤتمر أرادوا أن يظهروا للسلطة المنتدبة بأنهم يمثلون جماهيرهم خير تمثيل**»[٤٨] ذلك، لأن بعض الزعامات الإسلامية وفي طليعتها رياض الصلح عارضت هذا المؤتمر[٤٩]. كما أن بعض الصحف اللبنانية انتقدته بشدة واتهمته بعدم

---

(٤٧) المصدر ذاته.

(٤٨) سعيد مراد، الحركة الوحدوية، ص٢٢٣.

(٤٩) المصدر ذاته، ص٢٢٥.

تمثيله المسلمين تمثيلاً صحيحاً. فقد كتبت جريدة «البيرق» البيروتية بهذا الصدد تقول:

«وتمتاز [مقررات المؤتمر] أيضاً بالإبهام في تعيين صفة هذا المؤتمر الذي حضره عشرون شخصاً وادعوا النيابة عن ٣٨٠ ألف نسمة، حتى أشكل التمييز فيما إذا كان المؤتمر طائفياً أم سياسياً»(٥٠).

نشاط اللبنانيين الاستقلاليين ومطالبهم:

فيما كان اللبنانيون الوحدويون يلحون في مطالبهم الوحدوية المعروفة. كانت أكثرية اللبنانيين تتوجه إلى المفوض السامي الجديد بأربعة مطالب أساسية هي: أولاً، المحافظة على لبنان بحدوده الراهنة كياناً سرمدياً، ووطناً نهائياً، ودولة حرة سيدة مستقلة، بضمانات دولية أكيدة لحماية الكيان والاستقلال. وثانياً، إنهاء حكم شارل دباس الفردي السلطوي اللادستوري. وثالثاً، إعادة الحياة الدستورية إلى طبيعتها كاملة. ورابعاً، إجراء مراجعة شاملة للعلاقات الفرنسية ـ اللبنانية وإرسائها على أسس تعاقدية جديدة صحيحة. وقد اختلفت هذه الأكثرية فيما بينها حول هذه النقطة الرابعة والأخيرة، وانقسمت إلى ثلاث فئات هي، كما حددها أحد السياسيين، **«فئة تطلب الاستقلال التام الناجز، وفئة تطلب الانتداب وتوافق على سياسته بدون قيد ولا شرط، وفئة معتدلة تريد أن تتعاون مع الفرنسيين تعاوناً نزيهاً»**(٥١).

إن هذه المطالب المتناقضة المتمثلة بمطالب اللبنانيين الوحدويين من جهة، وبمطالب اللبنانيين الاستقلاليين من جهة أخرى، كانت أبرز المشاكل التي واجهت دي مارتيل منذ وصوله إلى بيروت، واستدعت منه اتخاذ موقف صريح بشأنها.

كيف استجاب دي مارتيل للمطالب:

لم يكن دي مارتيل حراً في حل هذه المشاكل وفق رغباته وقناعاته

---

(٥٠) جريدة **«البيرق»**، العدد ١٣٢١، تاريخ ٢٦ ت٢ سنة ١٩٣٣.

(٥١) جبران تويني، **في وضح النهار**، ص١١١.

فحسب، وإنما وفق التعلمات والمقررات التي تزوده بها الحكومة الفرنسية في باريس. وكانت فرنسا تقرر مواقفها من كيان لبنان وحدوده ومطالب أهله لا وفق مصالح اللبنانيين ورغباتهم فحسب، بل وفق مصالحها هي بالدرجة الأولى، وحسب الفوائد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي تجنيها من ذلك الموقف. وفي حين كان يشوب هذا الموقف شيء من التردد والغموض خلال العشرينات، أصبح موقفاً واضحاً وسياسة ثابتة بدءاً من مطلع الثلاثينات وقد عبر عن هذا الموقف تقرير للمفوضية العليا بالقول:

«من وجهة النظر الفرنسية، لبنان هو المركز التقليدي لتأثيرنا في الشرق... من غير المناسب أنه حين نستعد في دمشق لمناقشة أسس العلاقات التعاقدية المستقبلية بين فرنسا وسوريا، أن نقبل بوضع تماسك أراضي الجمهورية اللبنانية موضع الشك»[٥٢].

ولما كانت مدينة طرابلس إحدى أهم المناطق التي تشتد فيها المطالبة الشعبية بالالتحاق بسوريا فقد أوصت المفوضية العليا الحكومة الفرنسية بشأنها بما يلي:

«يجب أن نبحث مسألة طرابلس على صعيد المصلحة الفرنسية. فطرابلس هي نهاية خط أنابيب البترول والخط الحديدي العريض. ومن الأفضل لنا أن نبقي فيها مراقبة أشد من التي تسمح لنا المعاهدة السورية الفرنسية بممارستها في سوريا»[٥٣].

من هذه المنطلقات السياسية، وبمقتضى هذه المباديء الاستراتيجية حاول دي مارتيل أن يوفق بين مصالح فرنسا ومطالب اللبنانيين المتباينة والمتناقضة فكتب في ٨ كانون الأول سنة ١٩٣٣ إلى وزير الخارجية الفرنسية يقول:

«لقد وصلني هذه الأيام ما يشبه البيان من «مؤتمر الساحل» موقعاً من

---

(٥٢) الأرشيف الفرنسي: نقلاً عن سعيد مراد، **الحركة الوحدوية**، ص٢٢٦, A.E... Carton 412-2, vol. 499, pp.35-36.

(٥٣) المصدر ذاته، pp.38، عن مراد ص٢٢٧.

١٥ شخصاً كعمر الداعوق، وعمر بيهم، وعبد الحميد كرامي، وهو قومي وحدوي من طرابلس. هذا البيان يطالب بضم الساحل إلى الداخل وبالعودة إلى نظام جبل لبنان ما قبل الحرب بحدوده القديمة. وتردني من مختلف أنحاء بيروت عرائض مؤيدة لهذا البرنامج... أحاول من الآن محاربة هذه التحركات بإجراء اتصالات مع الأوساط الإسلامية بالأخص مع الشيعة والدروز»(٥٤).

وكانت إحدى أهم الوسائل التي لجأ إليها دي مارتيل للوصول إلى هذه الغاية، ابتداءً من سنة ١٩٣٤ كما سيجيء في الفصل التالي، إسناد بعض المناصب العليا والوظائف الرفيعة إلى وجهاء المسلمين وزعمائهم، ليرسخ ارتباطهم بالدولة اللبنانية، ويقوي انتماءَهم إليها، ويصرفهم عن التوجه إلى سوريا والمطالبة بالاتحاد معها.



أشرف العام ١٩٣٣ على نهايته والمسألتان اللبنانية والسورية ما زالتا على حالهما من التأزم والتعقيد. ففي دمشق كانت جلسات مجلس النواب معلقة، والحكم الفعلي بيد الفرنسيين، والمفاوضات متوقفة، والبحث بموضوع العلاقات الفرنسية السورية مجمد ومؤجل. ولم تكن الحالة في لبنان تختلف جوهرياً عن الحالة في سوريا. ولكن دي مارتيل شاء أن يحاول امتصاص النقمة الشعبية في لبنان وإرضاء المعارضة بإنهاء حكم الدباس وإجراء تعديل محدود في النظام السياسي، بدءاً من مطلع العام الجديد ١٩٣٤.

---

(٥٤) المصدر ذاته، pp.98-99، عن مراد ص٢٢٧.

السعد يخلف الدباس ١٩٣٤

١ ـ التنظيم المؤقت الجديد

استقالة شارل دباس:

افتتح المفوض السامي دي مارتيل نشاطه السياسي في مطلع العام الجديد، ١٩٣٤، بالايعاز إلى الرئيس شارل دباس بالاستقالة. وكان قد تبين للدباس في الأسابيع الأخيرة من العام ١٩٣٣ أن بقاءَه على رأس الدولة اللبنانية أصبح غير مرغوب فيه من اللبنانيين والفرنسيين على السواء. فقدم استقالته إلى دي مارتيل في أول يوم عمل من العام الجديد[١]، ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤. فقبلها دي مارتيل فوراً[٢]. وأصدر في نفس اليوم القرارات الأربعة ١ و٢ و٣ و٤ التي تعيد العمل جزئياً بالدستور، وتحدد نظام حكم الفرد المؤقت في مرحلته الثانية، مرحلة حكم حبيب باشا السعد، في سنة ١٩٣٤.

السلطة الإجرائية:

حدد القرار رقم ١[٣] الاطار العام لنظام الحكم المؤقت الجديد. فنص على أن السلطة الإجرائية يتولاها موظف وطني كبير، يتخذ لقب

(١) المفوضية العليا، **النشرة الرسمية للأعمال الإدارية**، السنة ١٣، العدد ٢، تاريخ ١ شباط ١٩٣٤، ص٤٩ ـ ٥٠. وفيها نص رسالة استقالة الدباس.

(٢) المصدر ذاته، ص٥٠.

(٣) المصدر ذاته، ص٥٠ ـ ٥٤. وفيه نص القرار رقم ١؛ أيضاً **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٤، العدد ٢٩١٦، الجمعة في ١٢ كـ٢ ١٩٣٤، ص١ ـ ٥.

رئيس الجمهورية، ويتمتع بصلاحيات واسعة، يعينه المفوض السامي ويكون مسؤولاً أمامه وحده، ويعاونه مندوب فرنسي يمثل المفوض السامي لدى الحكومة اللبنانية، وموظف وطني كبير برتبة «أمين سر الدولة» يعينه رئيس الجمهورية ويكون مسؤولاً تجاهه فقط، ومجلس حكومي يتألف من مديري دوائر الدولة ومن القاضيين الأعلى درجة في سلك القضاء اللبناني. يجتمع هذا المجلس برئاسة رئيس الجمهورية، ويعطي رأيه بأكثرية الأصوات، وإذا تساوت فيكون صوت رئيس الجمهورية مرجحاً. ويعاون المجلس الحكومي رئيس الجمهورية على القيام بالأعمال التي يؤديها عادة رئيس مجلس الوزراء.

والواقع أن رئيس الجمهورية المعين، وأمين سر الدولة، والمديرين، كانوا جميعاً حسب النظام الجديد، خاضعين كلياً في أعمالهم الرسمية لاشراف المفوض السامي مباشرة أو بواسطة مندوبه لدى الحكومة اللبنانية، والمستشارين الفرنسيين المعينين إلى جانب الموظفين اللبنانيين الكبار جميعاً. وكانت قرارات هؤلاء الموظفين الوطنيين لا تصبح نافذة قبل اطلاع المستشارين الفرنسيين وموافقتهم عليها، وهو الأمر الذي جعل المستشارين الحكام الفعليين في البلاد[٤].

السلطة التشريعية:

أناط القرار رقم ١، أيضاً، في المادة السابعة حق اقتراح القوانين برئيس الجمهورية ومجلس النواب. ولما كان تعليق الدستور في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ قد حل مجلس النواب، عمد المفوض السامي دي مارتيل إلى إعادة العمل جزئياً بالدستور. فسمح بتشكيل مجلس نيابي جديد وفقاً للشروط المحددة في القرارين ١ و٢ المذكورين[٥]، والتي تنص على تنظيم انتخاب المجلس، وتعيين صلاحياته، وتحديد علاقته بالسلطة الإجرائية. وبموجب

(٤) المفوضية العليا، **النشرة الرسمية**، السنة ١٣، العدد ٣، تاريخ ٥ شباط ١٩٣٤، ص٨٦.

(٥) المصدر ذاته، السنة ١٣، العدد ٢، ١ شباط ١٩٣٤، ص٥٠ ـ ٦٠ وفيه نص القرار رقم ٢؛ أيضاً الجريدة الرسمية، السنة ٧٤، العدد ٢٩١٦، الجمعة في ١٢ ك٢ سنة ١٩٣٤، ص٥ ـ ١٤.

هذه الشروط يتألف المجلس الجديد من ٢٥ نائبا (بدلاً من ٤٥ كما في المجلس السابق)، ١٨ منهم منتخبون و٧ معينون بمرسوم يختارهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الحكومة وبمباركة المفوض السامي، ليمثلوا طبقات معينة من الشعب مثل المحامين، والأطباء، والصيادلة، وأساتذة التعليم العالي، والمهندسين، والصحافيين، والتجار، والصناعيين، والمزارعين، وغيرهم، شرط أن يكونوا قد مارسوا مهنهم مدة عشر سنوات على الأقل. وقسمت الجمهورية اللبنانية إلى خمس دوائر انتخابية هي المحافظات الخمس، ووزعت المقاعد النيابية على أساس عدد السكان وتوزيعهم الطائفي في كل محافظة، بحيث يكون لكل خمسين ألف مواطن نائب واحد.

وكانت صلاحيات هذا المجلس النيابي محدودة، ومحصورة بالتشريع والموازنة. فلم يكن يحق له، كما في السابق، بموجب الدستور، أن ينتخب رئيس الجمهورية، ولا أن يراقب أعمال المجلس الحكومي أو يناقش برامجه ويحاسبه على أعماله ويمنحه الثقة أو يحجبها عنه، ويجبره في هذه الحالة الأخيرة على الاستقالة.

لقد كان هذا المجلس برلماناً بالاسم فقط. ولعل دي مارتيل أقامه على هذه الصورة لإرضاء الزعماء السياسيين العاطلين عن العمل من جهة، ومن جهة ثانية، ليوحي للمعارضة المتخذة من تعليق الدستور ذريعة للانتقاد والشكوى، بأن العمل بالدستور سيعود تدريجاً، وبأن تشكيل مجلس النواب، ولو بصلاحيات محدودة، هو الخطوة الأولى في هذا السبيل.

تعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية:

وبموجب القرار رقم ٣[٦] بذات التاريخ عين دي مارتيل حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية لمدة سنة واحدة تبتديء بعد قيام مجلس النواب الجديد، ومن التاريخ الذي يلتئم فيه هذا المجلس وينتخب هيئة مكتبه.

---

(٦) **المفوضية العليا**، النشرة الرسمية، السنة ١٣، العدد ٢، تاريخ ١ شباط ١٩٣٤، القرار رقم ٣، ص٦٦؛ أيضاً **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٤، العدد ٢٩١٦، الجمعة في ١٢ ك٢، سنة ١٩٣٤، ص١٥.

وحبيب باشا السعد سياسي لبناني عتيق، احتل مناصب رفيعة في لبنان في العهد العثماني، وفي العهد الفيصلي، وفي عهد الانتداب الفرنسي. برهن عن إخلاصه للفرنسيين وقدم لهم خدمات ذات شأن في مختلف المناصب التي تولاها. وكان يوم تعيينه رئيساً للجمهورية قد بلغ الخامسة والسبعين من العمر. ولعل تعيينه جاء إرضاءً لمقامات روحية مارونية رفيعة من جهة، ومكافأة له من الفرنسيين، في ختام حياته السياسية، على تعاونه السابق معهم من جهة أخرى.

آلية التنفيذ:

لما كان النظام المؤقت الجديد المنصوص عليه في قرارات المفوض السامي الثلاثة الأولى يحتاج إلى آلية شرعية لوضعه موضع التنفيذ، أصدر دي مارتيل القرار رقم ٤[(٧)] بمادة وحيدة تنص على أنه بصورة مؤقتة، وإلى أن يتولى حبيب باشا السعد رئيس الجمهورية مهام منصبه عملياً، يقوم المسيو بريفا أوبوار (Privat Aubouard)، أحد كبار موظفي المفوضية العليا، بسلطات رئيس الحكومة كما هي محددة بالقرار L.R. ٥٥ تاريخ ٩ أيار ١٩٣٢. وقام المسيو أوبوار بما أوكل إليه من مهام بسرعة قياسية. فخلال أقل من شهر كانت أجهزة الحكم بحسب النظام المؤقت الجديد قد اكتمل إنشاؤها جميعاً. فقد جرى انتخاب النواب الثمانية عشر باقتراع عام على درجة واحدة. وتم تعيين النواب السبعة الآخرين، وهم: شارل دباس وبشارة الخوري وإميل إده وجبرائيل خباز وخالد شهاب وإبراهيم حيدر ومجيد أرسلان، (وباترو طراد بدل شارل دباس المستقيل سنة ١٩٣٥، وخليل أبي اللمع بدل إميل إده المنتخب رئيساً للجمهورية سنة ١٩٣٦). وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ اجتمع مجلس النواب الجديد وانتخب شارل دباس رئيساً للمجلس. وفي نفس اليوم تسلم حبيب باشا السعد صلاحياته. فعين عبد الله بيهم أمين سر الدولة على رأس «المجلس الحكومي» المؤلف

---

(٧) المفوضية العليا، **النشرة الرسمية**، السنة ١٣، العدد ٢، تاريخ ١ شباط ١٩٣٤، ص٦٧، وفيه نص القرار رقم ٤؛ أيضاً الجريدة الرسمية، السنة ٧٤، العدد ٢٩١٦، الجمعة ١٢ ك٢ سنة ١٩٣٤، ص١٥.

من صبحي أبو النصر، وصبحي حيدر، ورفيق أرسلان، وسامي خوري، وجميل شهاب، ويوسف شمعون، وكامل غرغور، ومن أعلى قاضيين رتبة، وهما شكري قرداحي الرئيس الأول بمحكمة التمييز، ونجيب القباني النائب العام لدى المحكمة المذكورة(٨). وقد أضيف إليهم فيما بعد مدير ثامن هو مدير البريد والبرق الدكتور نقولا فياض، وذلك بموجب القرار L.R. ٧٦ الصادر بتاريخ ٣ نيسان سنة ١٩٣٤(٩).

٢ ـ ضعف الحكم المؤقت وأسبابه

كانت حكومة حبيب باشا السعد المؤقتة، كما وصفها البطريرك الماروني أنطون عريضة، «حكومة موظفين»(١٠)، وواجهة وطنية لحكم فرنسي شبه مباشر. وكانت، كحكومة شارل دباس المؤقتة التي سبقتها، حكومة انتقالية يقتصر عملها، بالواقع، على تصريف الأعمال العادية وتنفيذ ما تطلبه منها سلطات الانتداب. وفي مطلق الأحوال لم تكن هذه الحكومة، بوضعها الخاص، وبصلاحياتها المحدودة، الحكومة الوطنية القادرة على الإمساك بزمام الأمور، واتخاذ القرارات الحاسمة، ومواجهة الأزمات والتحديات بما تقتضيه المصلحة اللبنانية العليا من استقلال في الرأي وجرأة وحزم في التنفيذ. وعلى كل حال، لم يكن رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد وأركان حكومته، مثل أمين سر الدولة عبد الله بيهم، ورؤساء مجلس النواب المتعاقبين شارل دباس وباترو طراد وخالد شهاب من السياسيين المتطرفين المغامرين، ولا من أصحاب الطموحات الوطنية الكبيرة، فقبلوا بهذا الواقع، وقنعوا بالوجاهة التي توفرها لهم مناصبهم الرفيعة، وانصاعوا لمشيئة الفرنسيين كلياً ينفذون السياسة التي ترسمها لهم المفوضية العليا دون

---

(٨) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٤، العدد ٢٩٢٤، الأربعاء في ٣١ ك٢ سنة ١٩٣٤، ص٢ ـ ٣.

(٩) **المفوضية العليا**، النشرة الرسمية، السنة ١٣، العدد ٧، تاريخ ١٥ نيسان ١٩٣٤، ص١٤٧؛ أيضاً **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٤، العدد ٢٩٦٠، الاثنين ٣٠ نيسان ١٩٣٤، ص٢؛ أيضاً الجريدة الرسمية، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الأول، الاثنين في ٣٠ نيسان ١٩٣٤، الصفحة الأولى ما بين ص١٤١ ـ ١٤٢.

(١٠) جريدة «**النهار**»، السنة ٢، العدد ٤٤٢، الثلاثاء ٥ شباط ١٩٣٥، ص٤.

تردد أو اعتراض. ويشهد على ذلك أحد الصحافيين المعاصرين المطلعين على بواطن الأمور، فيقول:

«وإذا ذكرنا عهد سكون وراحة وأعمال إصلاحية عادية، ليس فيها الشيء العبقري الكثير، ولا الشيء السيء الكثير، يجب أن نتذكر الجمهورية الثانية ـ جمهورية حبيب باشا السعد ومعاونيه الاجلاء المحترمين.

وأخذت تمضي أيام هؤلاء الشيوخ الحاكمين بالسراي عادية هادئة، تمشياً على القاعدة المأثورة القائلة: إن حكمة الحكم هي في ترك الأمور تدير نفسها بنفسها، وفي ترك الأبواب المقفلة على حالها، فإنما في السياسة عندما تفتح باباً تعرف كيف تدخل فيه ـ ولكن لا تعرف غالباً كيف تخرج منه»(١١).

وكانت صلاحيات مجلس النواب المشكل حديثاً في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤، محصورة بالتشريع والموازنة فقط. لذلك كان المجلس والحكومة مشلولين وشبه مغيبين ومحرومين من لعب أي دور أساسي فعال في مجرى الأحداث وتقرير مصائر البلاد.

عين المفوض السامي حبيب باشا السعد في الأصل رئيساً للجمهورية في أواخر كانون الثاني سنة ١٩٣٤ لسنة واحدة، ثم جدد له في نهايتها لولاية ثانية مدتها سنة واحدة أيضاً في سنة ١٩٣٥. وتميزت الولاية الأولى في سنة ١٩٣٤ بالهدوء النسبي والرتابة في العمل الحكومي الرسمي. فقد غابت عنها الأحداث الكبيرة والتطورات المثيرة، ليس لأن البلاد كانت تنعم بالرخاء والأمن والاستقرار، بل لأن حكومة الباشا، إما عن عجز، أو إهمال، أو افتقار إلى الصلاحيات، أو إلى غير ذلك من الأسباب، تحاشت التعرض للمسائل الحساسة الخطيرة، واتبعت حيالها سياسة «الأبواب المغلقة»، وتركتها «تدير نفسها بنفسها»، على حد قول اسكندر الرياشي.

والواقع أن لبنان خلال تلك الولاية كان رازحاً تحت وطأة عدد من المشاكل المعقدة والمسائل الملحة التي تتطلب المعالجة وتنتظر الحلول.

---

(١١) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص١١٥.

من هذه المشاكل والمسائل ما كان قديماً ورثه عهد حبيب السعد من العهود السابقة، ومنها الجديد الذي أفرزته الظروف الخاصة والأحداث الطارئة التي واكبت ولاية حبيب السعد الأولى. ويذكر بين أهم المشاكل والمسائل القديمة الموروثة من العهود السابقة، (١) الأزمة الاقتصادية، و(٢) أزمة الحكم، و(٣) الصراعات الأيديولوجية الطارئة على الساحة اللبنانية.

٣ ـ الأزمة الاقتصادية

الصناعة:

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي نشبت في الولايات المتحدة الأميركية ثم انتشرت في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس شارل دباس ازدادت سوءاً وخطورة في عهد خلفه الرئيس حبيب السعد. فبسبب هذه الأزمة العالمية من جهة، ونتيجة للسياسة الاقتصادية التي طبقتها سلطات الانتداب الفرنسي من جهة ثانية، حلت بلبنان أزمة خانقة أوقعت بجميع مرافقه الاقتصادية ومصالح أهله الحيوية أضراراً فادحة. فمن حيث الصناعة قضت هذه السياسة بأن يبقى لبنان بلداً مستهلكاً وسوقاً لتصريف المنتجات الصناعية الفرنسية. ولما بدأت تقوم في لبنان بعض الصناعات الحديثة الخفيفة مثل صناعة الغزل والنسيج، والصناعات الثقيلة مثل صناعة الاسمنت في أوائل الثلاثينات بادرت سلطات الانتداب إلى محاربتها عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها كلياً على المنتجات الفرنسية بحيث أصبح متعذراً على البضائع الوطنية منافسة مثيلاتها من البضائع الفرنسية المستوردة. فبسبب هذه السياسة الفرنسية المتحيزة من جهة، وضغوطات الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة ثانية اضطرت مصانع ومتاجر ومصارف كثيرة إلى التوقف عن العمل وإعلان إفلاسها. وقد بلغ عدد الافلاسات في سنة ١٩٣٠ ثلاثين إفلاساً في بيروت وحدها. وارتفع عدد الافلاسات فيها في العام التالي ١٩٣١ إلى ٤٨ افلاساً[١٢]. وكادت

---

(١٢) علي شعيب، **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨ ـ ١٩٤٦.** (بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٠)، ص٤٧. يشار إليه بعد الآن هكذا: علي شعيب، تاريخ لبنان.

شركة الترابة اللبنانية في شكا، التي أسسها أنسباء البطريرك الماروني أنطون عريضة في مطلع الثلاثينات أن تواجه ذات المصير في أواسط الثلاثينات لو لم تنتقل ملكية أكثر أسهمها إلى أيدي رأسماليين فرنسيين وسويسريين.

التجارة:

ولم تكن التجارة اللبنانية في تلك الفترة أحسن حالاً من الصناعة. لقد كان مرفأ بيروت المرفأ الأكثر أهمية وازدحاماً بين مرافيء الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى التجارة الداخلية كان معظم تجارة الترانزيت إلى البلدان الداخلية في المنطقة تمر عبره، فتوفر مجالات كثيرة ومتنوعة للعمل، وتغذي موازنة المفوضية العليا الفرنسية بالمال. ورغبت المفوضية العليا بالحصول على المزيد من عائدات المرفأ لتحقيق التعادل في موازنتها. وبدلاً من أن تلغي الضرائب، وخصوصاً الضرائب على المواد المعيشية الأساسية، لتخفف عن كاهل الشعب تأثير الأزمة الاقتصادية المتفاقم يوماً بعد يوم، عمدت المفوضية العليا إلى زيادة الضرائب ورسوم المرفأ حوالي ٢٠٪ في سنة ١٩٣٠. ثم إلى زيادتها ما بين ٥٠ و١٠٠ بالمئة في العام التالي ١٩٣١[١٣]. فكان لهذه التدابير الجمركية تأثير سلبي متعدد الجوانب إذ أنه زاد أعباء المعيشة على اللبنانيين، وحمل التجار إلى التحول عن مرفأ بيروت إلى مرفأ حيفا الذي أخذ منذ ذلك الحين يشكل المرفأ المنافس الرئيسي للمرفأ اللبناني[١٤]، وأدى إلى اتساع نطاق البطالة وتفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان.

الزراعة:

كانت أهم الموارد الزراعية في لبنان في مطلع القرن العشرين، أربعة هي: الزيتون، والحرير، والعنب، والتبغ. وكان قسم كبير من اللبنانيين يعتمد على هذه الموارد، بالدرجة الأولى، لتأمين رزقه. ولكن مردود هذه

---

(١٣) عبد المجيد نعنعي، «مؤتمر الصلح وإقامة الانتداب الفرنسي على لبنان ١٩١٩ ـ ١٩٤٣»، في كتاب: «**لبنان في تاريخه وتراثه**»، الجزء ٢، (بيروت، مركز الحريري الثقافي، ١٩٩٣). يشار إليه بعد الآن هكذا: عبد المجيد النعنعي، **لبنان في تاريخه**، ص٦٢٠.

(١٤) جريدة «**النهار**»، السنة ٢، العدد ٤٥٩، الأحد والاثنين ٢٤ و٢٥ شباط ١٩٣٥، ص١.

الموارد أخذ يتضاءَل تدريجاً حتى وصل إلى درجة خطيرة في أواسط الثلاثينات. فزيت الزيتون كان يصدر إلى الخارج بكميات كبيرة للأكل ولاستخدام الحاد منه في صناعة الصابون. ولكن بعد أن شاع استعمال زيوت أخرى لهذه الغايات كزيت السمسم، وزيت الفول السوداني، وزيت الكتان، وزيت الذرة، وزيت الصويا، وزيت دوار الشمس، قلّ الطلب على زيت الزيتون، وانخفضت أسعاره، وازدادت صعوبة تصريفه(١٥).

ومنذ سنة ١٩٢٧ بدأ الحرير الاصطناعي الرخيص الثمن يغزو الأسواق التجارية العالمية ويحل محل الحرير الطبيعي الثمين في الصناعة. فأخذ انتاج الحرير الطبيعي يتراجع بسرعة في جبل لبنان ويفقد أهميته كمصدر رئيسي من موارد الرزق لنصف السكان(١٦). وكان انتاج الحرير الطبيعي في لبنان وسوريا قد بلغ في سنة ١٩٣٠ أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون كيلوغرام، فهبط تدريجاً حتى أصبح في سنة ١٩٣٥ خمسة وخمسين ألف كيلوغرام فقط(١٧). وانخفض ثمن الأقة (تساوي أكثر قليلاً من كيلوغرام) من الفيالج من ١٢٥ قرشاً (الليرة الذهبية تساوي ١٦٢ قرشاً) في سنة ١٩٢٥ إلى ١٥ قرشاً في سنة ١٩٣١(١٨). وفقد الذين كانوا يعتمدون على الحرير، زراعة وصناعة وتجارة، أهم مورد من موارد رزقهم، واضطر كثيرون منهم إلى اعلان إفلاسهم.

ومنذ أوائل الثلاثينات انتشر مرض الفيلوكسيره انتشاراً واسعاً في البقاع

---

(١٥) جلال بك مدير الغابات والزراعة في عهد المتصرفية، «الزراعة في لبنان» في كتاب: **«لبنان مباحث علمية واجتماعية»** وهو الكتاب الذي نشرته لجنة من الأدباء بهمة إسماعيل حقي بك متصرف جبل لبنان سنة ١٣٣٤ مارتية (١٩١٨). طبعة جديدة حققها ووضع المقدمة والفهارس الدكتور فؤاد افرام البستاني ونشره قسم الدراسات التاريخية بالجامعة اللبنانية في جزئين. (بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩). الجزء ٢، ص٤٠٧ ـ ٤٠٨. يشار إليه بعد الآن هكذا: حقي بك (الناشر)، لبنان.

(١٦) محمد مراد، **العلاقات اللبنانية ـ السورية**. دراسة اقتصادية اجتماعية. (بيروت، دار الرشيد للعلوم، ١٩٩٣)، ص٢٥. يشار إليه بعد الآن هكذا: محمد مراد، العلاقات اللبنانية ـ السورية.

(١٧) المصدر ذاته، الملحق رقم ١٠، ص٥١٦.

(١٨) Afif I. Tannus; **Trends of Social and Cultural Change in Bishmizzeen, an Arab Village of North Lebanon**, June, 1940. Unpublished Ph.D. Thesis, Cornell University, U.S.A. P. 163.

وغيره من المناطق اللبنانية وراح يفتك فتكاً ذريعاً بكروم العنب ويلحق خسائر فادحة جداً بهذا المورد الاقتصادي الهام.

أما التبغ فقضيته مختلفة، وسنعود إليها بتفصيل بعد حين.

انهيار قيمة النقد:

ومن ذيول الأزمة الاقتصادية العالمية أن بريطانيا، في أيلول سنة ١٩٣١، أخرجت نقدها عن قاعدة الذهب فخسر الجنيه الإسترليني حوالي ٣٠٪ من قيمته. وكذلك خفضت فرنسا قيمة الفرنك. فلحقت هذه الخسارة باللبنانيين المقيمين والمغتربين المدخرين بهذين النقدين. ونتيجة لذلك انخفض بدرجة كبيرة حجم الأموال التي كان يرسلها المغتربون لمساعدة ذويهم في لبنان. ولما كان النقد السوري ـ اللبناني مرتبطاً بالفرنك الفرنسي فقد انخفضت قيمته تلقائياً بنسبة مماثلة، وضعفت قوته الشرائية، وارتفعت أسعار الحاجيات كافة.

لم تكن حكومة الباشا مسؤولة مباشرة عن وجود الأزمة الاقتصادية، ولكن بسبب هذه العوامل المذكورة جميعها التي تراكمت خلال بضع سنين بلغت الحالة الاقتصادية العامة في لبنان درجة كبيرة من السوء في سنة ١٩٣٤ بحيث ازدادت وطأتها شدة على كواهل اللبنانيين، ولا سيما على الفقراء ومتوسطي الحال منهم، واستمر إقبال الشباب على الهجرة بالرغم من حالة الكساد السائدة في تلك المهاجر.

٤ ـ أزمة الحكم

كانت أزمة الحكم إحدى الأزمات التي ورثتها حكومة الباشا من العهود السابقة. وقد ظهرت هذه الأزمة في ثلاث نواحٍ هي تعليق الدستور، واستئثار الفرنسيين بالسلطة، والفساد المستشري في الإدارة. كان المفوض السامي السابق هنري بونسو قد أقدم في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ على تعليق الدستور وتعطيل الحياة البرلمانية، وتنصيب شارل دباس حاكماً فرداً مؤقتاً للأسباب السياسية المعروفة التي جرى ذكرها آنفاً. وقد استنكر معظم اللبنانيين هذا الإجراء واحتجوا على عبث المفوض السامي بالدستور وبنظام

الحكم دون الأخذ بعين الاعتبار إرادة السلطة الوطنية ورغبات اللبنانيين[١٩]. وكان اللبنانيون يأملون في أن ينتهي هذا النظام الفردي المؤقت في وقت قريب. ولكنهم أصيبوا بخيبة أمل كبيرة عندما مدد المفوض السامي الجديد دي مارتيل العمل بهذا النظام وعين حبيب السعد خلفاً لشارل دباس في رئاسة الدولة لمدة سنة واحدة في العام ١٩٣٤. وبالرغم من إجماع اللبنانيين على المطالبة بفك عقال الدستور وإعادة الحكم البرلماني كاملاً، فإنه لم يبدر من المفوض السامي في ذلك العام ما يدل على أنه سيستجيب لهذا المطلب.

وكان من مظاهر أزمة الحكم أيضاً استئثار سلطات الانتداب بالحكم الفعلي. ففي غياب الدستور، ووجود حكم وطني محدود الصلاحيات، كان المفوض السامي هو الحاكم الحقيقي. وكان يمارس هذا الدور مباشرة وعبر مندوبه لدى الحكومة اللبنانية، وبواسطة المستشارين الفرنسيين المزروعين إلى جانب جميع الموظفين اللبنانيين الكبار في سائر دوائر الدولة. وكانت جميع القرارات لا تصدر عن الأجهزة الوطنية العالية المختصة إلا بعد موافقة المستشارين الفرنسيين عليها، ولا يأخذ أي مشروع طريقه إلى التنفيذ إلا بمباركة وسماح من أولئك المندوبين والمستشارين. وكانت حكومة حبيب باشا السعد الواجهة الوطنية التي يتستر وراءها الحكم الفرنسي شبه المباشر. وكان هذا التقليص لدور الحكم الوطني موضع انتقاد شديد وتذمر وشكوى من سائر الأطراف اللبنانية. ولكن المفوض السامي لم يعر هذه الشكاوى الاهتمام المطلوب وبقيت الحال على ما كانت عليه دون تغيير طيلة ولاية حبيب السعد الأولى في سنة ١٩٣٤.

وكان من مظاهر أزمة الحكم كذلك، الصراع الحزبي الناشب بين كتلتي بشارة الخوري وإميل إده منذ سنة ١٩٣٢. فالاختلاف بين الكتلتين لم

---

(١٩) البطريرك أنطون عريضه، **لبنان وفرنسا ـ وثائق تاريخية أساسية تبرز دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي والاحتكارات الفرنسية. نقلها إلى العربية فارس غصوب وراجعها وقدم لها د. مسعود ضاهر.** (بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٧)، ص٥٢ ـ ٥٧. وفيه قسم من مذكرة البطريرك عريضه إلى اللجنة البرلمانية المعينة لدراسة أوضاع البلدان الخاضعة للانتداب. يشار إليه بعد الآن هكذا: البطريرك عريضه، **لبنان وفرنسا.**

يبق محصوراً ضمن النطاق السياسي فحسب، بل إن التنافس بين هذين الزعيمين السياسيين على الوصول إلى رئاسة الجمهورية اتخذ طابعاً شخصياً حاداً. وكذلك كان شأن التنافس بين أفراد الكتلتين على تقاسم المنافع واحتكار النفوذ وجني المكاسب الشخصية المادية والمعنوية. وخاض المتنافسون معاركهم على كل صعيد. فمعظم الصحف اتخذت مواقف منحازة وراحت تشن حملات التشهير والتجني والتجريح، وتتحدث عن الفساد والفضائح، والتجاوزات التي ترتكب في دوائر الدولة. وجاءَت أعنف تلك الحملات الصحافية في جريدة «الأوريان» (L'Orient) الصادرة في بيروت باللغة الفرنسية لصاحبيها جبرائيل خباز وجورج نقاش ضد بشارة الخوري والكتلة الدستورية. فأصدر هؤلاء في ١ آب سنة ١٩٣٤ جريدة «لوجور» (le Jour) باللغة الفرنسية للرد على الإديين بالمثل، كما يقول بشارة الخوري[٢٠]. وقد تولى تحريرها شارل عمون بإشراف ميشال شيحا نسيب بشارة الخوري. وانقسم النواب بين الكتلتين، وشهدت جلسات مجلس النواب في تلك السنة مناقشات حادة ومشاحنات عنيفة، وانعكست أثار هذا الصراع الحزبي الإدي ـ الدستوري على معظم الدوائر الرسمية وعلى الرأي العام في سائر المناطق التي تواجد فيها أنصار الفريقين المتنافسين المتصارعين. وكان من النتائج المباشرة لهذا الانقسام تفكيك جبهة القوميين اللبنانيين وإضعافها أمام خصومها السياسيين، ناهيك عن البلبلة التي أحدثها في الحياة السياسية اللبنانية في ذلك الحين.

٥ ـ الصراع الأيديولوجي في الساحة اللبنانية

لم تخل الساحة اللبنانية، في العشرينات، من وجود بعض التيارات السياسية العامة. ولكن العقد التالي، عقد الثلاثينات، تميز بتطور هذه التيارات وتعددها وتنوعها وشدة اندفاع المنتسبين إليها. فقد تحولت هذه التيارات العامة إلى أيديولوجيات محددة متباينة المبادىء والأهداف، وانتظمت في أحزاب وكتل سياسية سرية وعلنية متنافسة ناشطة. وسنتحدث عنها بتفصيل في فصول لاحقة. ونكتفي الآن بالإشارة إلى أن التناقضات

---

(٢٠) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٩٠.

بين تلك الأيديولوجيات والأحزاب كانت كبيرة وعميقة، والمنافسة بينها على اجتذاب الأنصار والمؤيدين شديدة، والخلافات والنزاعات الناجمة عن ذلك حادة وعنيفة. وهذا ما تسبب بالاخلال بالأمن في بعض الأحيان، واستدعى تدخل قوات السلطة لتأمين الهدوء والاستقرار. وقد ورثت حكومة السعد هذه الأحزاب وهذه الصراعات من العهود السابقة، وترتب عليها أن تتحمل وزر المتاعب الناشئة عن ضبطها ومقاومة تطرفها واخلالها بالنظام العام.

٦ ـ نشوب أزمة احتكار التبغ

إن المسائل الثلاث المذكورة أعلاه، الأزمة الاقتصادية، وأزمة الحكم، والصراعات الأيديولوجية، كانت أبرز المشاكل التي ورثتها حكومة حبيب السعد من العهود السابقة. ولكن أزمة خطيرة جديدة نشبت في أواخر ولاية السعد الأولى، وتمحورت حول مسألة احتكار التبغ في لبنان وسوريا، فالمفوض السامي دي مارتيل كان يريد إنشاء هذا الاحتكار، بينما كان البطريرك الماروني عريضة والمشتغلون بالتبغ ومشتقاته من لبنانيين وسوريين كانوا يعارضون مشروع الاحتكار ويقاومونه بكل ضراوة وتصميم.

٧ ـ التجديد لحبيب باشا السعد

في الوقت الذي كانت فيه معركة احتكار التبغ بين المفوض السامي دي مارتيل والبطريرك عريضة قد بدأت في أواخر سنة ١٩٣٤ كانت ولاية حبيب السعد على وشك الانتهاء. وكان الرأي العام اللبناني والمشتغلون بالشؤون السياسية بشكل خاص متلهفين لمعرفة ما سيقرره المفوض السامي بشأن نظام الحكم اللبناني في مرحلة ما بعد حبيب السعد، ويتساءلون عما إذا كان دي مارتيل سيستجيب لمطالب الأغلبية الساحقة من اللبنانيين بفك عقال الدستور ليستعيد مجلس النواب صلاحياته كاملة وينتخب رئيساً جديداً للجمهورية، ولكي تتشكل حكومة دستورية مسؤولة أمام البرلمان وفق الأعراف الديمقراطية.

واتخذ دي مارتيل من تصلب الوطنيين السوريين واصرارهم على تحقيق مطالبهم كاملة، ومن الانقسامات الحادة بين الكتل السياسية

المتصارعة في لبنان، وخصوصاً ذلك الصراع العنيف الناشب بين كتلتي الدستوريين والإديين، ذرائع للاستمرار في تعطيل الحياة الدستورية البرلمانية الطبيعية في البلدين، لبنان وسوريا، والإبقاء على نظام حكم الفرد المؤقت الخاضع كلياً للإشراف الفرنسي المباشر فترة أخرى، معتبراً أن الظروف الملائمة لتبديل هذا النظام القائم لم تتوفر بعد. ولعل من الأسباب الخفية لتمديد حكم حبيب السعد سنة جديدة اصرار دي مارتيل على إنشاء نظام احتكار التبغ بالرغم من المعارضة المتصاعدة التي بدأها البطريرك عريضة، وزعماء الكتلة الوطنية السورية في دمشق، وهيئات شعبية واسعة في لبنان وسوريا. فقد يكون تمرير مشروع احتكار التبغ في ظل الحكم المؤقت القائم أكثر سهولة على دي مارتيل وأوفر كلفة وأقل ضجة من تمريره بوجود نظام ديمقراطي برلماني حر في لبنان. وانطلاقاً من هذا الموقف المتعدد الارتزاكات فاجأ دي مارتيل اللبنانيين في آخر يوم من ذلك العام بنشر القرار رقم ٣٠٠ .L.R بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٣٤ مجدداً به لحبيب باشا السعد ولايته في رئاسة الجمهورية لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦[٢١]. فقوبل هذا التجديد من معظم اللبنانيين بخيبة أمل كبيرة، أولاً، لأنه كان نذير شؤم باستمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية على ما كانت عليه حالها من بلبلة وانهيار وسوء. وثانياً، لأن اعلان هذا التجديد، غير المرغوب فيه، ترافق مع نشوب معركة احتكار التبغ بين المفوض السامي الفرنسي والبطريرك الماروني، كما سيجيء تفصيله في الفصل التالي.

(٢١) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٥، العدد ٣٠٨١، الأربعاء ٦ شباط ١٩٣٥، ص٢.

أزمة احتكار التبغ

١ ـ بداية الأزمة في سنة ١٩٣٤

توطئة:

اتخذت قضية احتكار التبغ في أول أمرها طابعاً اقتصادياً صرفاً. ولكن بسبب تمسك كلٍ من الطرفين المعنيين بها بموقفه المغاير تماماً لموقف الطرف الآخر تمسكاً ثابتاً لا رجوع عنه، تحولت إلى قضية سياسية معقدة ذات أبعاد كثيرة. فلم تبق مقتصرة على موضوع التبغ وحده، بل تعدته إلى انتقاد شامل لسياسة الانتداب الفرنسي، ومطالبة فرنسا بإعادة النظر بهذه السياسة، وإجراء إصلاح جذري في مجالات السياسة والإدارة والمال والاقتصاد والعلاقات الخارجية وسائر النواحي العامة الأخرى. قاد هذه المعارضة البطريرك الماروني أنطون عريضة، تؤيده في موقفه قطاعات شعبية واسعة في لبنان وسوريا. وشغلت قضية احتكار التبغ هذه حيزاً مهماً في الشؤون الداخلية وفي علاقات لبنان الخارجية ما بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٦، كما سيتبين من عرض وقائع هذه القضية وشرح ملابساتها ونتائجها.

الإعلان عن مشروع احتكار التبغ:

إن استثمار مورد التبغ، زراعة، وصناعة، وتجارة، في العهد العثماني كان حراً في «متصرفية جبل لبنان»، وخاضعاً لنظام احتكاري (ريجي) عثماني في سوريا منذ العام ١٨٨٣. وقد ألغت سلطات الانتداب الفرنسي نظام الاحتكار المذكور في سنة ١٩٢٩، وأطلقت حرية استثمار التبغ. فراح المتمولون اللبنانيون والسوريون يوظفون أموالهم بحرية في مختلف المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية العائدة لهذا القطاع الاقتصادي. وكانت

الضرائب المفروضة على منتجات التبغ تجبى بواسطة التمغة أو ملصقات البندرول. وخلال سنة ١٩٣٤ سرت إشاعة تقول إن المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل ينوي إلغاء حرية زراعة التبغ وصناعته والمتاجرة بمنتجاته في سائر البلدان المشرقية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وإخضاع هذا المرفق الاقتصادي الحيوي من جديد لنظام احتكار يمنح امتيازه لإحدى الشركات الفرنسية. وسرعان ما تأكدت صحة هذه الإشاعة. فقد أعلن المفوض السامي دي مارتيل تصميمه على إقامة الاحتكار، وذلك بالقرار رقم L.R. ٢٧٥ الصادر بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤، والذي جاء فيه ما يلي.

«المادة ١ ـ أن صنع وتجارة التبغ والتنباك في دول المشرق المشمولة بالانتداب الفرنساوي يخضعان ابتداءً من تاريخ يحدد فيما بعد لاحتكار، ويعين شكله وطرق تطبيقه بقرار من المفوض السامي.

المادة ٢ ـ يوضع مدة الاحتكار نظام لزراعة التبغ والتنباك وتخضع هذه الزراعة لأحكام خاصة.

المادة ٣ ـ تباشر حالاً لجنة ثانوية يعينها مجلس المصالح المشتركة درس شكل هذا الاحتكار وطريقة تنفيذه»(١).

معارضة الاحتكار:

عارض معظم اللبنانيين مشروع الاحتكار: عارضه الرأسماليون الوطنيون الذين يحرمهم مشروع الاحتكار الفرنسي مجالات مهمة لتوظيف أموالهم في السوق المحلية. وعارضه المشتغلون بالتبغ خوفاً من تحكّم المحتكرين بهم، وخشية أن يخسروا هذا المورد الحيوي مثلما خسروا مورد الحرير، خصوصاً وأن مجالات العمل في أواسط الثلاثينات كانت تتضاءل، ورقعة البطالة تتسع نتيجة لاشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية في ذلك الحين. وطالب المتضررون من احتكار التبغ الحكومة ومجلس النواب بالسعي لدى الفرنسيين للعدول عن مشروع الاحتكار. ولما تخاذل الرسميون اللبنانيون

(١) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٤، العدد ٣٠٦٤، الجمعة ٢٨ ك١ سنة ١٩٣٤، ص٢.

بهذا الموضوع، متحاشين المواجهة مع المفوض السامي، اتصل المتضررون من الاحتكار بالزعماء السياسيين، وقادة الأحزاب، وكبار رجال الدين، وخصوصاً بالبطريرك الماروني انطون عريضة، طالبين إليهم تأييدهم في رفض المشروع والسعي للحؤول دون إقراره وتنفيذه.

البطريرك الماروني يقود المعارضة:

كان للبطريرك الماروني انطون عريضة أكثر من سبب يدعوه لمعارضة مشروع احتكار التبغ أولاً، كانت الكنيسة المارونية تملك مساحات واسعة من الأراضي التي تستثمرها بزراعة التبغ بحرية كاملة. وكان من شأن الاحتكار، إذا ما طبق، تقييد هذه الحرية وإلحاق الضرر المادي بالكنيسة المارونية. وثانياً، كان البطريرك يعارض الاستثمارات الأجنبية في المجالات الاقتصادية التي يمكن توظيف رؤوس الأموال الوطنية فيها؛ وكان التبغ أحد تلك المجالات. وكان قد سبق للبطريرك عريضة أن أسس بمشاركة بعض أنسبائه شركة الترابة الوطنية في محلة «الهري» قرب بلدة شكا قبل ذلك بسنوات قليلة. وثالثاً، أن العلاقات بين البطريرك عريضة والمفوض السامي دي مارتيل لم تكن طبيعية وعلى ما يرام، بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين الرجلين بصدد عدد من الشؤون العامة والخاصة. لهذه الأسباب قاد البطريرك عريضة الحملة ضد مشروع احتكار التبغ، استجابة للنداءَات الكثيرة التي وجهت إليه بهذا الخصوص من عدة جهات، واقتناعاً منه بأنه بذلك يدافع عن مصالح الشعب والكنيسة والخزينة اللبنانية.

رسالة البطريرك إلى المفوض السامي:

ما إن صدر قرار المفوض السامي رقم L.R, ٢٧٥ في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤ حتى بادر البطريرك عريضة إلى توجيه رسالة إلى المفوض السامي بهذا الخصوص في ٩ كانون الأول سنة ١٩٣٤ جاء فيها قوله:

«سعادة السفير

نسمح لأنفسنا أن نعرض على سعادتكم رغبة الشعب اللبناني بالنسبة إلى زراعة وتجارة التبغ. . . فاستجابة منا لأماني الشعب كله، ولرغبة أسقفياتنا، نطالبكم ترك الحرية في مجال زراعة وتجارة التبغ في لبنان. وقد

رأينا من واجبنا القيام بهذه المهمة ضناً منا بمستقبل شعبنا الذي تمثل زراعة التبغ والاتجار به آخر مورد لعيشه»[٢].

ولما كان جواب دي مارتيل لا ينم عن رغبة حقيقية في الاستجابة لطلب البطريرك بالتخلي عن فكرة إنشاء احتكار التبغ[٣]، أرسل البطريرك وفداً من المطارنة إلى المفوض السامي شرح له وجهة نظر البطريركية المارونية بموضوع التبغ، وناشده مجدداً التخلي عن مشروع الاحتكار[٤].

برقية البطريرك إلى وزارة الخارجية الفرنسية:

وإذ تبين للبطريرك عريضة أن مناشدته دي مارتيل بقيت دون أي صدى إيجابي، وجه بتاريخ ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٣٤ برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية قال فيها:

«البلاد كلها في قلق شديد وهي تخاف إقرار الاحتكار فجأة؛ ترجونا الطلب إليكم أن ترسلوا بسرعة أمراً بتأجيل أي قرار؛ نأمل بأن تأخذوا بعين الاعتبار الأماني الاجتماعية للكسان. نحتج باسم اللبنانيين والسوريين ضد أي احتكار»[٥].

كانت هذه البرقية أحد العوامل التي زادت في تعكير العلاقات بين البطريرك عريضه والمفوض السامي دي مارتيل، وذلك لأربعة أسباب، هي: أولاً، لأن البطريرك تجاهل دي مارتيل كلياً، وأرسل البرقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية مباشرة، وليس بواسطة المفوضية العليا أو بعلمها. وثانياً، لأن إرسال البرقية على هذه الصورة حمل ضمناً معنى التحدي والشكوى ضد المفوض السامي. وثالثاً، لأن البرقية تضمنت العبارة التالية من قول البطريرك، **«نحتج باسم اللبنانيين والسوريين ضد أي احتكار»**[٦].

---

(٢) البطريرك عريضة، **لبنان وفرنسا**، ص٧٥.

(٣) المصدر ذاته ص٧٦، وفيه نص رسالة دي مارتيل الجوابية.

(٤) المصدر ذاته، ص٦٢.

(٥) المصدر ذاته، ص٦٢؛ أيضاً جريدة **«النهار»**، السنة ٢، العدد ٤٣٨، الخميس ٣١ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

(٦) البطريرك عريضة، **لبنان وفرنسا**، ص٦٢ و٦٣.

إن تصدي البطريرك الماروني للدفاع عن السوريين ومصالحهم ضد السلطات الفرنسية أمر لم يستسغه الفرنسيون، وتوسعوا في تفسيره على هواهم. ورابعاً، لأن البرقية أرسلت من مركز التلغراف في مدينة حيفا بفلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني. فقد اعتبر أركان المفوضية العليا أن في هذا العمل تعريضاً وطعناً غير مباشر، ودلالة على عدم الثقة بنزاهة وأمانة دائرة التلغراف في بيروت التي هي بإدارة الفرنسيين. ورد البطريرك على هذه التهمة الأخيرة بالتبرير التالي:

«اتهمنا يومذاك بأننا وراء إرسال البرقية عبر حيفا. وبأننا وقفنا ضد الاحتكار دون مبررات عقلانية... لم تكن حيفا سوى مكتب صلة لجأنا إليه، لأن برقيات الاحتجاج ضد الاحتكار أرسلت إلى مكتب التلغراف في بيروت من قبل مقامات ونقابات، ورفضت تحت ذرائع مختلفة. كذلك الجالية الفرنسية في بيروت أعطت المثال عندما قدمت احتجاجها الشديد عبر حيفا أيضاً»(٧).

٢ ـ الخطوات الآيلة إلى إقرار احتكار التبغ في ١٩٣٥

وضع مشروع الاحتكار في مطلع ١٩٣٥:

كانت المعارضة الشديدة لمشروع احتكار التبغ التي بدأت في أواخر العام ١٩٣٤، أول مشكلة واجهها المسؤولون على الصعيدين الرسمي والشعبي في مطلع العام ١٩٣٥. وكان المعنيان الرئيسيان بها مباشرة هما المفوض السامي دي مارتيل والبطريرك الماروني أنطون عريضة. وراح كل منهما يسعى لتغليب وجهة نظره بأسرع ما يمكن من الوقت. وكان الخوف من الإعلان عن البدء بتطبيق نظام الاحتكار فجأة يزداد يوماً بعد يوم لأن المفوضية العليا كانت ماضية بشكل حثيث في إنجاز الترتيبات القانونية والعملية الآيلة إلى التنفيذ. وقام المعارضون من جهتهم بتحرك واسع وسريع لاستقطاب الرأي العام إلى جانبهم، وللتعبير بقوة عن رفضهم مبدأ الاحتكار، وذلك في محاولة للضغط على السلطات الفرنسية لكي تتراجع

---

(٧) المصدر ذاته، ص٦٢.

عن موقفها من هذا الموضوع. فحرروا عرائض الاحتجاج التي امتلأت بالتواقيع التي بلغت عشرات الألوف، وقدموها إلى المراجع المعنية بموضوع الاحتكار[٨]. واغتنموا مناسبة عيد رأس السنة، وعيد جلوس البطريرك عريضة في ١٧ كانون الثاني، فطيروا عشرات البرقيات، وأرسلوا وفوداً كثيرة إلى بكركي تمثل مختلف المناطق والطوائف وطبقات الشعب من لبنان وسورية، لتقديم التهاني بالعيدين للبطريرك ولتعلن تأييدها المطلق له في مكافحة مشروع الاحتكار، وفي السعي لحماية مصالح الشعب والوطن. وقد صرح البطريرك لتلك الوفود بما يفيد أن موقفه المعارض للاحتكار، والمدافع عن مصالح الشعب والوطن ثابت لا يتغير[٩].

اللجنة البرلمانية لدرس مشروع الاحتكار:

على أثر صدور قرار المفوض السامي رقم ٢٧٥ .L.R القاضي بإنشاء نظام احتكار التبغ رفع الياس طرابلسي وحنا قاصوف وفيليب اندراوس باسم «اللجنة التنفيذية لأصحاب معامل التبغ الوطنية» في لبنان عريضة إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني طالبين تدخله بهذه المسألة لحماية مصالح المستثمرين الوطنيين والخزينة اللبنانية. ناقش المجلس هذا الموضوع في جلسة ٤ كانون الأول سنة ١٩٣٤ وشكل «لجنة برلمانية» ضمت رئيس المجلس باتروطراد والنواب خالد شهاب وجبرائيل خباز وميشال زكور لبحث مسألة احتكار التبغ مع المفوض السامي دي مارتيل[١٠].

وسعى المفوض السامي من جهته للحصول من مجلس النواب اللبناني على تغطية لموقفه من مشروع احتكار التبغ ليواجه بها المعارضة الشعبية الشاملة التي كان يقودها البطريرك عريضة وبعض النواب. ولكنه لم يجازف بعرض المشروع على مجلس النواب حسب الأصول خوفاً من انقسام الرأي بشأنه داخل المجلس، وخصوصاً أن البطريرك كان قد استدرك هذا الأمر

---

(٨) جريدة «**النهار**»، السنة ٢، العدد ٤٢٣، الأحد والاثنين ١٣ و١٤ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

(٩) المصدر ذاته، العدد ٤٢٠، الخميس ١٠ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

(١٠) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني، الثلاثاء في ٤ ك١ سنة ١٩٣٤، ص٣٩ ـ ٤٣.

وحض النواب بواسطة رئيس المجلس باترو طراد عندما زاره مهنئاً بالأعياد[١١]، وبوسائل أخرى، **«على أن يتكاتفوا ليحولوا دون وقوع مصيبة المونوبول بالبلاد»**[١٢]. وعوضاً عن طرح مشروع احتكار التبغ على المجلس لمناقشته حسب الأصول، طلب المفوض السامي من «اللجنة البرلمانية» أن تستمزج آراء النواب بموضوع الاحتكار بصورة غير رسمية وتقدم إليه تقريرها وتوصياتها بهذا الخصوص. وكان أن استقال النائب ميشال زكور من اللجنة بعد المقابلة الأولى مع المفوض السامي احتجاجاً على هذا التوجه وإصراراً على الدفاع عن حق مجلس النواب المطلق في التشريع وعن حقه في النظر بموضوع احتكار التبغ ومناقشته لاتخاذ القرار المناسب الذي يحافظ على مصالح لبنان واللبنانيين. وأيده في هذا الموقف عدد من النواب كان منهم حميد فرنجية وفريد الخازن[١٣].

ولكن المفوض السامي لم يعبأ بهذه المعارضة واستمر في الإعداد لتأسيس الاحتكار في موعده. وفي ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ صباحاً دعيت اللجنة البرلمانية للذهاب إلى المفوضية العليا في السراي الكبير لتقديم تقريرها. وبالطبع، لم يكن التقرير مخالفاً لإرادة المفوض السامي. فقد رد عضو اللجنة خالد شهاب على سؤال أحد الصحافيين لدى خروجه من الاجتماع بتصريح قال فيه:

«أنا شخصياً من الذين لا يعتقدون بفائدة المونوبول. ولكني أرى، وقد أصبح المونوبول أمراً واقعاً، أن أقف منه كما وقفت اللجنة البرلمانية موقفاً إيجابياً، فنخفف من وطأته على البلاد ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً»[١٤].

بلاغ المفوضية العليا بشأن الاحتكار:

فور تسلمه قرار اللجنة البرلمانية بالموافقة على إنشاء نظام احتكار

(١١) جريدة **«النهار»**، السنة ٢، العدد ٤٢٠، الخميس ١٠ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

(١٢) المصدر ذاته العدد ٤٣٠، الثلاثاء ٢٢ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

(١٣) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الثاني، الجلسة ٧، الأربعاء ١٢ ك١ سنة ١٩٣٤، ص٨٦ ـ ٨٨.

(١٤) جريدة **«النهار»** السنة ٢، العدد ٤٣١، الأربعاء ٢٣ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

التبغ أصدر المفوض السامي في نفس ذلك اليوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٥ بلاغاً رسمياً حدد فيه بعض جوانب العمل وشروطه بنظام الاحتكار تمهيداً لوضعه موضع التنفيذ. وكان أهم ما تضمنه البلاغ شرحاً وتوضيحاً للمواضيع التسعة الرئيسية التالية:

١ ـ مدة امتياز «الريجي» وإدارته.
٢ ـ زرع الدخان والتنباك وتصديرهما.
٣ ـ استيراد الدخان والتنباك.
٤ ـ يكون للزرع أدلاء ومرشدون فنيون يعينهم صاحب الريجي.
٥ ـ تحديد الأسعار للبيع.
٦ ـ استخدام الأهالي.
٧ ـ مشترى المحصول الحالي والمصانع المحلية.
٨ ـ جنسية الريجي ورأسمالها (مليون وربع مليون ليرة سورية).
٩ ـ كيفية توزيع الأرباح[١٥].

المفوض السامي يبرر تجاهله مجلس النواب:

كان لهذا الالتفاف على دور مجلس النواب، وتجاهل حقه الدستوري في النظر بمشروع احتكار التبغ واتخاذ القرار الذي يراه مناسباً بشأنه، وقع سيء جداً في الأوساط النيابية والمعارضة على السواء. واغتنم المفوض السامي حفل الاستقبال الذي أقامه مجلس النواب في داره مساء ذلك اليوم، الثلاثاء ٢٢ كانون الثاني، على شرف النائب الفرنسي «بول باستيد» [Paul Bastid] الذي كان يزور لبنان، فرد على منتقديه مبرراً عمله في كلمة ألقاها بذلك الحفل، وقال فيها ما يلي:

«ولما كنتم تعهدون في الصراحة فإني أغتنم هذه الفرصة لأرد على الذين تساءلوا عن السبب الذي يمنعني من عرض نظام المونوبول على مجلسكم هذا. إن القضية لا تتعلق بلبنان وحده، بل بالدول المشمولة

---

(١٥) المصدر ذاته، ص٤.

بالانتداب كلها، فلا يحق لمجلسكم أن يطالب بأن يملي إرادته على الدول. فهناك سوريا وبلاد العلويين وجبل الدروز، وكلها ذات مصلحة بالمونوبول. فكيف تريدون أن أعرضه على مجلسكم فقط»[١٦].

نواب يردون على المفوض السامي:

لم تقتنع المعارضة بما ساقه المفوض السامي من حجج في احتفال مجلس النواب، وردت عليه في الحال. فقد انبرى النائبان ميشال زكور وفريد الخازن للرد على دي مارتيل في جلسة مجلس النواب المنعقدة نهار الخميس ٢٤ كانون الثاني، وذلك بتأكيدهما على حق المجلس بحسب المادة ٨٩ من الدستور، في مناقشة أي موضوع فيه مصلحة للبنان كموضوع احتكار التبغ، وأنه «**استناداً إلى هذا الحق من واجبنا أن نعترض على كل تشريع تتعلق به مصلحة لبنان ولا يرسل إلى هذا المجلس للدرس والمناقشة والتقرير**»[١٧].

إضرابات ومظاهرات في بيروت وزحلة:

ولما كانت الحكومة لا تسمح بالتظاهر احتجاجاً على الاحتكار[١٨]، فقد عمد المعارضون إلى تحريض الأحزاب والهيئات العمالية والنقابية على التظاهر والأضراب لأسباب مهنية في الظاهر لكي يستغلوا هذه التحركات كوسائل ضغط على السلطات. ففي هذا السياق جاء إضراب باعة الخضار في بيروت في ٢٤ كانون الثاني[١٩]، وإضراب اللحامين في زحلة في ٢٨ منه، الذي أخذ بعداً خطيراً جداً وسقط فيه قتيلان وعدد من الجرحى، وخلق حالة من الهلع في المدينة[٢٠]. واتهمت السلطات الأمنية الشيوعيين

---

(١٦) المصدر ذاته، العدد ٤٣٢، الخميس ٢٤ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

(١٧) المصدر ذاته، العدد ٤٣٣ الجمعة ٢٥ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤؛ أيضاً **الجريدة الرسمية** مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثالثة، الخميس ٢٤ ك٢، سنة ١٩٣٥، ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(١٨) جريدة «**النهار**» السنة ٢، العدد ٤٣٢، الخميس ٢٤ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

(١٩) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٣٣، الجمعة ٢٥ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

(٢٠) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٣٦، الثلاثاء ٢٩ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤، والعدد ٤٣٧، الأربعاء ٣٠ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

وحزب الاستقلال الجمهوري بالتحريض على التظاهر والإضراب، فلاحقت الشيوعيين وحلت حزب الاستقلال الجمهوري فرع زحلة في وقت لاحق[٢١].

تطبيق الاحتكار:

إن جميع محاولات المعارضين لم تجدِ نفعاً أمام إصرار دي مارتيل على تنفيذ مشروع احتكار التبغ. فلم يحترم إرادة اللبنانيين والسوريين، ولم يحفل برفضهم واستنكارهم، وتحدى رغباتهم ومطالبهم، وأصدر في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ القرار رقم ١٦ .L.R القاضي بتطبيق نظام احتكار التبغ ابتداءً من ١ آذار. وبموجب قرارات ومراسيم سابقة ولاحقة من المفوض السامي الفرنسي ومن رئيس الجمهورية اللبنانية اكتمل تنظيم احتكار التبغ وفق الأسس الرئيسية التالية:

١ ـ **«اعتباراً من أول آذار سنة ١٩٣٥ يخضع شراء التبغ وصناعته وبيعه مهما كان مصدره ومهما كان الشكل الذي يعرض فيه لاحتكار أميري وحيد في الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي»** [المادة الأولى من القرار رقم ١٦ L.R.][٢٢].

٢ ـ مدة الاحتكار ٢٥ سنة تنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٠ ويحق للسلطة التي تمنح الامتياز أن تشتريه بعد مدة خمس عشرة سنة. (بلاغ رسمي)[٢٣].

٣ ـ صاحبة الاحتكار شركة مغفلة لبنانية عنوانها «الشركة المغفلة ذات المنفعة المشتركة لاحتكار التبغ والتنباك في سوريا ولبنان» [الريجي] برأسمال قدره مليون ومئتان وخمسون ألف ليرة لبنانية سورية تقسم إلى ٢٥ ألف سهم بقيمة خمسين ليرة السهم. (المرسوم رقم ٢٠٥٦)[٢٤].

---

(٢١) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٥، العدد ٣١٤٣، الاثنين ١ تموز ١٩٣٥، ص٢.

(٢٢) المصدر ذاته، السنة ٧٥، العدد ٣٠٩١، الجمعة ١ آذار ١٩٣٥، ص٢ ـ ١٧؛ أيضاً، المفوضية العليا، **النشرة الرسمية**، السنة ١٤، العدد ٣، الجمعة في ١٥ شباط ١٩٣٥، ص٥٥ ـ ٧١.

(٢٣) جريدة **«النهار»** السنة ٢، العدد ٤٣١، الأربعاء ٢٣ ك٢ سنة ١٩٣٥، ص٤.

(٢٤) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٥، العدد ٣١٥١، الجمعة ١٩ تموز ١٩٣٥، ص٢.

٤ ـ أصحاب الشركة هم:

ـ شركة التبغ اللبنانية السورية (شركة فرنسية).

ـ السيد عثمان شراباتي في دمشق.

ـ السادة حنا قاصوف واخوانه في بيروت.

ـ السادة سمعان صوايا وأولاده في بيروت.

ـ السيد منيب السكري في دمشق[٢٥].

بيان المفوض السامي إلى المعارضين:

بعد أن استكملت الإجراءات القانونية والترتيبات العملانية للبدء بتطبيق الاحتكار وزع قلم المطبوعات في المفوضية العليا بتاريخ ١٩ شباط بياناً من المفوض السامي لنشره في الصحف، وهو بمثابة إعلان لتسكير ملف احتكار التبغ من جهة، ولتطمين المعارضين الخائفين من جهة ثانية، وقد جاء فيه ما يلي:

«إن المفوض السامي بتسهيله الوصول إلى هذا الاتفاق الضروري لتأمين موارد لميزانيات الدول المشمولة بالانتداب، كان رائده خير العموم ووجوب مراعاة جميع الحقوق المشروعة.

قد يتراءَى لبعض الشخصيات خطأً أن هذا العمل الإصلاحي يهدد مصالح وطنية أو تقاليد محلية فرأوا أن يحتجوا على الاحتكار. فالمفوض السامي يقدر حسن النية والإخلاص والصدق حق قدرها، لذلك فهو لا يحفظ في قلبه لهؤلاء الشخصيات أدنى حفيظة، كما أنه لا يشك في أن تطبيق النظام الجديد سيبدد بعد الامتحان المخاوف والأوهام التي كانت قد تولدت»[٢٦].

وقد بوشر بتطبيق نظام احتكار التبغ «الريجي» فعلاً في الوقت المحدد، وهو اليوم الأول من آذار سنة ١٩٣٥.

---

(٢٥) المصدر ذاته.

(٢٦) جريدة **«النهار»** السنة ٢، العدد ٤٥٦، الخميس ٢١ شباط ١٩٣٥، ص٤.

٣ ـ حول شرعية قرار احتكار التبغ

هل تجاوز المفوض السامي صلاحياته بإنشاء احتكار التبغ (الريجي) بالطريقة التي جرى فيها ذلك، كما تدعي المعارضة؟ وصل كان قراره بهذا الخصوص صحيحاً من الناحية القانونية.

إن معظم الذين أجابوا عن هذين السؤالين اعتبروا أن قرار المفوض السامي مخالف للأحكام القانونية المرعية الأجراء. فهو مناقض للمادة ٨٩ من الدستور اللبناني التي تنص على ما يلي:

«لا يجوز فتح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية، أو مصلحة ذات منفعة عامة، أو أي احتكار، إلا بموجب قانون، وإلى زمن محدود»[٢٧].

وهذا القرار مناقض كذلك للمادة ٣٦ من القرار رقم ١ .L.R الصادر بتاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤، والموقع من المفوض السامي دي مارتيل نفسه، والذي ينص على ما يلي:

«لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود»[٢٨].

ولكن المفوضين السامين الفرنسيين كانوا يقدمون على ارتكاب مثل هذه التجاوزات لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم فوق الدستور. ألم يكونوا يوقفون العمل به متى شاؤوا، ويطلقونه عندما يحلو لهم ذلك متذرعين بأسباب وأسباب: ولعل دي مارتيل تذرع بالمادة ١١ «المطاطة» من صك الانتداب[٢٩] لكي ينفرد بتأسيس «الريجي» بقرار منه، وليس بموجب

---

(٢٧) شفيق جحا، **الدستور اللبناني**، ص٩١.

(٢٨) المفوضية العليا، **النشرة الرسمية**، السنة ١٣، العدد ٢، بتاريخ ١ شباط سنة ١٩٣٤، ص٥٣.

(٢٩) روبير أبيلا، **أطوار الحكم في لبنان**، ص٩. جاء في الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من صك الانتداب ما يلي: **«ولا يجوز منح امتياز تكون له صفة احتكار عام. على أن هذا الشرط لا يحول دون حق الدولة المنتدبة في إنشاء احتكارات تنحصر في مسائل الرسوم والضرائب رغبة في مصلحة سوريا ولبنان وبغية الحصول على موارد من الضرائب تكون أكثر انطباقاً** =

«قانون»، متجاوزاً بذلك النصوص، ومتجاهلاً المجلس النيابي، والحكومة، والرأي العام اللبناني. ويلاحظ في هذا المجال الغياب الكلي لأي دور للحكومة اللبنانية التي اكتفت بالوقوف بصمت في صفوف المتفرجين على سير معركة احتكار التبغ.

٤ ـ ردود الفعل الشعبية على احتكار التبغ

إن المفوض السامي دي مارتيل، بنشره القرار ١٦ .L.R بتاريخ ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ القاضي بتطبيق نظام احتكار التبغ، قد حسم هذه المعركة لصالحه، ووضع معارضي الاحتكار، وعلى رأسهم البطريرك الماروني عريضة، أمام الأمر الواقع. ولكن المعارضة لم تستسلم، ولم تقبل بهذا الأمر الواقع، وردت على المفوض السامي مستنكرة شاجبة، ومطالبة إياه بالرجوع عن هذا القرار، وبإلغاء نظام الاحتكار. وقد تمثلت المعارضة بتيارين، أحدهما شعبي صاخب شاركت فيه الجماهير والأعيان والأحزاب والهيئات في كلٍ من البلدين، لبنان وسوريا، والآخر تيار دبلوماسي هادىء تولاه البطريرك عريضة بنفسه، وقام فيه باتصالات رسمية على أعلى المستويات محلياً ودولياً من أجل وقف العمل بنظام الاحتكار.

لقد شنت المعارضة حملتها الغاضبة الواسعة ضد احتكار التبغ في جميع المناطق اللبنانية والسورية مستعينة بمختلف الوسائل المشروعة المتاحة لها. فقد تناولت افتتاحيات صحفها سياسة الانتداب بالنقد والتجريح، وخصوصاً فيما يتعلق باحتكار التبغ وتعليق الدستور(٣٠). وقرعت أجراس الكنائس حزناً بدءاً من أجراس بكركي(٣١). وأرسلت عشرات برقيات

= من سواها على الحاجات المحلية أو بقصد إنماء الموارد الطبيعية في بعض الأحوال إما بواسطة الحكومة مباشرة وإما بواسطة هيئة أخرى خاضعة لمراقبتها، على شرط أن لا ينجم عن ذلك مباشرة أو بالواسطة أقل احتكار لتلك الموارد الطبيعية لمصلحة الدولة المنتدبة أو لمصلحة التابعين لها، أو أقل تفضيل لا يتفق مع قاعدة المساواة الاقتصادية والتجارية والصناعية المضمونة بما تقدم».

(٣٠) جريدة **«النهار»**، السنة ٢، العدد ٤٤٣، الأربعاء ٦ شباط ١٩٣٥، ص١ ـ افتتاحية بقلم جبران تويني.

(٣١) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٥٤، الثلاثاء ١٩ شباط ١٩٣٥، ص٤.

الاحتجاج على احتكار التبغ إلى البطريرك عريضة، والمفوض السامي دي مارتيل، ووزارة الخارجية الفرنسية، وعصبة الأمم، من هيئات شعبية ومراجع رسمية كثيرة في لبنان وسوريا، فكان منها مثلاً، برقيات من صبحي بركات رئيس مجلس النواب السوري(٣٢)، ونسيب البكري رئيس اللجنة البرلمانية بدمشق(٣٣)، وسامي باشا مردم بك رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان السوري(٣٤)، وعارف حلواني رئيس غرفة التجارة بدمشق(٣٥)، والأمير بهجت الشهابي رئيس نقابة المحامين بدمشق(٣٦)، وحلمي الأتاسي عن حزب «عصبة العمل القومي» بحمص(٣٧)، وألفرد نصر رئيس غرفة التجارة في بيروت(٣٨)، ومزارعي التبغ في لبنان وسوريا(٣٩).

وأمّت بكركي وفور كثيرة تأييداً لموقف البطريرك واحتجاجاً على فرض احتكاراً التبغ. وقد جاءَت تلك الوفود من بيروت وجونيه وصيدا وطرابلس ودمشق وحلب وحماه وحمص واللاذقية وغيرها. وكانت هذه الوفود تمثل مختلف الطوائف والمناطق وطبقات الشعب، إذ أنها ضمت ممثلين عن السياسيين والأعيان والعلماء والأحزاب والمثقفين والطلاب ومزارعي التبغ وسواهم.

وجرت بضع مظاهرات وإضرابات احتجاجية توقفت خلالها المرافق الاقتصادية والعامة عن العمل في بيروت وطرابلس وصيدا والبترون وجونيه وبكفيا والنبطية وغيرها، واشترك فيها طلاب المعاهد الكبرى في بيروت مثل الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اليسوعية ومدارس الحكمة والبطركية وجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية(٤٠) ووصلت أصداء معركة احتكار التبغ

---

(٣٢) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٥٥، الأربعاء ٢٠ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٣٣) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٠، السبت ٢ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٣٤) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٦٣، الجمعة ١ آذار ١٩٣٥، ص٥.

(٣٥) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٩، الأحد والاثنين ٣ و٤ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٣٦) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٦، السبت ٩ شباط ١٩٣٥، ص٣.

(٣٧) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٨، الثلاثاء ١٢ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٣٨) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٧، الاحد والاثنين ١٠ و١١ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٣٩) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٨، الثلاثاء ١٢ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٤٠) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٥٧، الجمعة ٢٢ شباط ١٩٣٥، ص٤.

إلى مسامع المغتربين اللبنانيين وأثارتهم فشارك بعضهم أخوانهم اللبنانيين المقيمين في تأييد موقف البطريرك الشجاع بوجه المفوض السامي دفاعاً عن المصالح الوطنية اللبنانية. وكان من هؤلاء الشاعر القروي رشيد الخوري الذي عبر من الأرجنتين عن تقديره لموقف البطريرك بهذين البيتين من الشعر:

يا صبايا الأرز ميسي طرباً وامسحي اللؤلؤ عن عاج الخدود
غسلت عار الحمى أجمعه وقفة البطرك في وجه العميد[٤١]

وفي مجال آخر دعا البطريرك عريضة الشعب إلى مقاطعة الدخان والإضراب عن التدخين، فلقيت دعوته استجابة واسعة في لبنان وسوريا. وحض الكهنة في بعض الكنائس المصلين على الاستجابة للدعوة إلى مقاطعة الدخان[٤٢]. ووزعت مناشير سرية، منسوبة إلى الشيوعيين، تأييداً لهذه الدعوة. وتظاهر المضربون عن التدخين في بشري وجونيه وحلب وأماكن أخرى فجمعوا علب السجاير وأحرقوها في الساحات العامة وراحوا يرقصون ويهزجون حولها منددين بالاحتكار[٤٣].

وحاولت السلطات إسكات المعارضة ومنع كل مظاهر الرفض والاحتجاج. فأمرت قوات الأمن بالتصدي للتظاهرات والإضرابات وأجازت لها استعمال القوة عند اللزوم وتوقيف القادة والمحرضين. وكتدبير احترازي أمرت نائب دمشق فخري البارودي الذي كان يمضي أشهر الشتاء في بيروت بمغادرة الأراضي اللبنانية فوراً دون إبطاء[٤٤]. وأبعدت رياض الصلح من بيروت وفرضت عليه الإقامة الجبرية في القامشلي بمنطقة الجزيرة في شمال شرق سوريا[٤٥]. ولكن هذه المعارضة الشعبية ما لبثت، أمام إصرار سلطات

---

(٤١) رشيد الخوري (الشاعر القروي)، ديوان، (طرابلس، جروس، ١٩٩٢) القصيدة رقم ١٤٨ ص١٤٤.

(٤٢) جريدة «**النهار**» السنة ٢، العدد ٤٥٨، السبت ٢٣ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٤٣) المصدر ذاته السنة ٢، العدد ٤٦٤، السبت ٢ آذار ١٩٣٥ ص٥.

(٤٤) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٦، السبت ٦ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٤٥) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٠٠، الثلاثاء ١٦ نيسان ١٩٣٥، ص٤.

الانتداب وإجراءاتها القمعية، إن ضعفت تدريجاً وتلاشت كلياً تقريباً بعد بضعة شهور.

٥ ـ احتجاج البطريرك عريضة على احتكار التبغ لدى المراجع الفرنسية العليا في بيروت وباريس

معارضة البطريرك مستمرة:

كان البطريرك عريضة محور المعارضة، ومركز الثقل فيها، وقائدها، قبل صدور قرار الاحتكار وبعده. وبالرغم من تلاشي المعارضة الشعبية استمر البطريرك يقاوم مشروع احتكار التبغ مدة طويلة، ويواصل مساعيه الحثيثة من أجل إلغائه. ففي نفس اليوم الذي صدر فيه قرار الاحتكار ١٦ L.R. في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥، قصد رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد بكركي، وتمنى على البطريرك أن يخفف من معارضته لجهة احتكار التبغ بعد أن أقره المفوض السامي وأصبح أمراً واقعاً. وقد لا يكون بعيداً عن الواقع أن زيارة رئيس الجمهورية هذه للصرح البطريركي في ذلك الوقت بالذات إنما حصلت تلبية لرغبة المفوض السامي نفسه الذي كان يهمه أن تسكت أصوات المعارضين، ولا سيما صوت سيد بكركي. وذُكر أن البطريرك لم يكتفِ بعدم الاستجابة لرغبة حبيب السعد بل إنه طلب إليه أن يتضامن مع جبهة المعارضة ويقدم استقالته من رئاسة الجمهورية احتجاجاً على إنشاء نظام احتكار التبغ(٤٦).

البطريرك يصعِّد معارضته:

عوضاً عن أن يخفف البطريرك معارضته فإنه دأب على تصعيدها. فعلى أثر نشر قرار إنشاء نظام الاحتكار أدلى البطريرك بتصريح صحافي قال فيه:

«إن دفتر شروط المونوبول ونظامه... أحكام قاسية على المزارع فضلاً عن المستهلك والتاجر والصانع. وأقل ما يقال في هذه الأحكام أنها

---

(٤٦) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٣٩، الجمعة ١ شباط ١٩٣٥، ص٤.

إحراج في إحراج لهذا الشعب الفقير الذي استنزفوا قواه نقطة نقطة.

إن المونوبول وسيلة جديدة لاستثمار البقية الباقية من مقدرتنا على الحياة في سبيل بضعة أفراد أجانب سيأخذون غداً أموالنا ويذهبون بها تاركين البلاد في حالة من الفقر تعجز معها عن سد جوعها»(٤٧).

وخلال الأسابيع والأشهر التي تلت ذلك لم ينقطع البطريرك يوماً عن إلقاء التصاريح المنددة بالاحتكار والمطالبة بالإصلاح الشامل أمام الزوار الكثر والوفود العديدة التي تقصد بكركي يومياً تقريباً لإعلان تضامنها مع البطريرك وتأييدها المطلق لموقفه الرافض لنظام احتكار التبغ.

رسالة البطريرك إلى المفوض السامي:

وكان البطريرك فور صدور قرار تطبيق نظام الاحتكار في ٣٠ كانون الثاني قد دعا الأساقفة الموارنة إلى مؤتمر يعقد في بكركي لبحث الأوضاع المتردية في البلاد، ولا سيما موضوع إنشاء احتكار التبغ(٤٨). وعلى أثر ذلك وجه البطريرك بتاريخ ١٥ شباط سنة ١٩٣٥ رسالة إلى المفوض السامي حمله فيها مسؤولية النتائج الوخيمة التي قد تترتب على قراره الخاطيء، وقد جاء فيها قوله مخاطباً دي مارتيل بما يلي:

«كصديق صدوق قمنا بكل الخطوات الضرورية مع سعادتكم لمنع فرض احتكار التبغ... ورأينا من واجبنا توجيه نداء أخير لسعادتكم حتى تتجنبوا النتائج الوخيمة المترتبة على تطبيق هذا القرار الذي تعتبره البلاد مدمراً ومعارضاً لروح الانتداب. ونحن على قناعة أن هذا النداء الأخير لن يكون دون جدوى.

ومهما يكن من أمر، فإننا نعتقد أننا براء من كل مسؤولية أمام فرنسا، وأمام بلادنا وأمام التاريخ»(٤٩).

---

(٤٧) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٢، الثلاثاء ٥ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٤٨) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٣٩، الجمعة ١ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٤٩) البطريرك عريضة، لبنان وفرنسا، ص٧٧.

رسائل البطريرك إلى وزارة الخارجية الفرنسية:

وبنفس الوقت عاد البطريرك إلى الاتصال مجدداً بباريس. ففي ١٥ شباط، أيضاً، وجه إلى بيار لافال (Pierre Laval) رئيس الوزراء ووزير خارجية فرنسا رسالة عاطفية ضمنها شكوى صريحة ومناشدة حارة. ففي مجال الشكوى قال البطريرك:

«عندما طالب اللبنانيون بالانتداب الفرنسي، توقعوا تحقيق أمانيهم بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وذلك بالتفاهم الكامل مع فرنسا، وبما يضمن مصالح البلدين.

أما في ذهن معظم الفرنسيين الذين كلفوا بتطبيق الانتداب عملياً، فبدا هذا النظام، فكراً وممارسة، شديد التطابق مع الاستعمار المحض. من هنا برزت الصدامات اليومية في جميع المجالات»[٥٠].

وفي المناشدة العاطفية حاول البطريرك هز مشاعر لافال القومية بتذكيره:

«إن البطريرك الماروني... يرى من واجبه الحرص على أن تظهر فرنسا في المشرق، على الدوام، بمظهر الشهامة والنبل الذي أعجب به أجدادنا، والذي ارتضيناه نحن بملء إرادتنا ورغباتنا»[٥١].

ولما لم تلق هذه الرسالة أي صدى أتبعها البطريرك في ١ آذار ١٩٣٥ برسالة ثانية إلى لافال محذراً إياه فيها هذه المرة من:

«إن الحالة التي تعيشها اليوم البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، تبعد عنكم عواطف المشرقيين بينما كانوا منذ أجيال يميلون إلى فرنسا بكل جوارحهم»[٥٢].

ولكن لا الشكوى نفعت، ولا التحذير أفاد، وبقيت جميع رسائل البطريرك إلى وزارة الخارجية الفرنسية دون نتيجة، وحتى من دون جواب.

---

(٥٠) المصدر ذاته، ص٣٦.

(٥١) المصدر ذاته، ص٣٦.

(٥٢) المصدر ذاته، ص٣٧.

فما كان من البطريرك إلا أن وجه إلى لافال للمرة الثالثة مذكرة بتاريخ ٥ نيسان سنة ١٩٣٥، هدد فيها بتقديم الشكوى إلى عصبة الأمم. وهذا بعض ما جاء في مذكرة البطريرك:

«هل من الجائز أن يصل اللبنانيون إلى درجة اليأس من إمكانية إسماع أصواتهم إلى قسم الشؤون الخارجية؟ أم عليهم أن يحملوا آلامهم إلى مجلس الوزراء، ولجان المجلسين، وأعضاء البرلمان، والصحافة الفرنسية؟

وأمام عدم الاهتمام الواضح بمطالبه، هل سيجد لبنان نفسه مضطراً للتوجه نحو عصبة الأمم؟»[٥٣].

وبقيت هذه المذكرة أيضاً دون جواب.

حيال هذا الصمت الرسمي الفرنسي، وتجاهل رسائله، وجّه البطريرك عريضة في ٣٠ نيسان سنة ١٩٣٥ مذكرة جديدة مفصلة إلى وزارة الخارجية الفرنسية شرح فيها بإسهاب الأسباب التي جعلته يعارض احتكار التبغ ويطالب بإلغائه وحدد أهم تلك الأسباب بالأمور التالية:

١ ـ أن احتكار التبغ احتكار عام، وهو يتعارض مع المادة ١١ من صك الانتداب التي تمنع الاحتكار العام.

٢ ـ إنه يحد من سلطة الحكومة.

٣ ـ إنه مضر بالزراعة والصناعة والتجارة وباليد العاملة.

٤ ـ إنه يتخذ تدابير تعسفية واعتباطية ضد السكان.

٥ ـ إنه دولة ضمن الدولة، وفوق الدولة.

٦ ـ إنه استعباد البلاد لمصلحة الاحتكار[٥٤].

مذكرة البطريرك إلى اللجنة البرلمانية الفرنسية:

وبقيت المذكرة المذكورة أعلاه، أيضاً، دون جواب. لذلك، ولأن

---

(٥٣) المصدر ذاته، ص٣٧.

(٥٤) المصدر ذاته، ص٧٩ ـ ٨٥، وفيها نص مذكرة البطريرك كاملاً، وهي بعنوان «احتكار التبغ».

الحالة العامة في لبنان وسوريا كانت قد ازدادت سوءاً من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية خلال ١٩٣٥، نفذ البطريرك تهديده السابق برفع الشكوى إلى المراجع العليا في فرنسا. فأعد مذكرة مستفيضة في أكثر من ثلاثين صفحة مدعومة بالوقائع والأسماء والأرقام، تصف الحالة المتردية التي تتخبط فيها البلاد، وتُحمِّل إدارة الانتداب كامل المسؤولية عن ذلك، وأرسلها إلى المفوض السامي دي مارتيل في ٤ شباط ١٩٣٦، طالباً إليه **«نقلها إلى وزارة الخارجية كي تسلمها إلى اللجنة البرلمانية المعينة من قبل مجلس النواب لدراسة أوضاع البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسي»**(٥٥). وقد استهلها البطريرك بالقول:

«تربط لبنان بفرنسا صداقة عمرها أجيال، وها أننا اليوم نرى، وبألم بالغ، كيف أن بضع سنوات من ممارسة نظام الانتداب باتت تهدد بالزوال ذلك الشعور لدى اللبنانيين. لن يكون هذا التحول في مصلحة فرنسا أو في مصلحة لبنان. على أصحاب الإرادة الطيبة لدى الطرفين أن يجهدوا في بحث أسباب هذا الخطر الداهم لكي يجدوا له علاجاً... لذا، كان يجب أن نطلق صرخة الإنذار بالخطر. وكان على أفضل صديق لفرنسا، الذي هو البطريرك الماروني، أن يطلق تلك الصرخة لمصلحة لبنان ولمصلحة فرنسا نفسها. لكنهم فسروا صدق نياتنا بشكل خاطيء... فإذا بنا فجأة مثار خصام مفاجيء من قبل المفوض السامي والخارجية الفرنسية أيضاً. لم يوفروا وسيلة إلا واستخدموها لتقويض سلطة البطريرك الماروني القائمة منذ آلاف السنين... فآثرنا أن نضع بتصرف اللجنة موجزاً للمذكرات التي أرسلناها إلى وزارة الخارجية وعلى اللجنة أن تصدر حكمها في النتائج»(٥٦).

وتمضي المذكرة، بعد مقدمة تاريخية تذكّر بوضع لبنان المميز الخاص خلال العصور وبالصداقة العريقة التي تربطه بفرنسا، إلى تقديم شرح وافٍ لما يشكو منه اللبنانيون في ظل الانتداب من فوضى في الإدارة، وتسلط في السياسة، واستغلال جشع في الاقتصاد، وتدهور مريع في القيم والأخلاق.

---

(٥٥) المصدر ذاته، ص٤١.

(٥٦) المصدر ذاته، ص٤٣ ـ ٤٤ و٦٥.

وقد جرى عرض هذه المواضيع تحت ثلاثة عناوين رئيسية هي:

أولاً، التبديل المستمر في مؤسسات الدولة. فتبين المذكرة أن لبنان لم يعرف خلال ٥٥ سنة في عهد المتصرفية (١٨٦٤ ـ ١٩١٩) سوى نظام سياسي واحد في حين أنه شهد خلال الأعوام الخمسة عشر الأولى من عهد الانتداب (١٩١٩ ـ ١٩٣٤) أحد عشر تغييراً جذرياً في نظامه السياسي.

ثانياً، الاستخدام الاعتباطي للأموال العامة وتبديد الاقتصاد الوطني.

ثالثاً، انحلال العادات والأخلاق العامة.

وطالبت المذكرة السلطات الفرنسية العليا بتدارك هذه الأخطاء وإصلاح إدارة الانتداب خدمة لمصالح لبنان وفرنسا على السواء. وناشد البطريرك اللجنة البرلمانية في الرسالة المرفقة بالمذكرة قائلاً:

«وإننا على ثقة بأنكم، بعد قراءتها [المذكرة] ستصبحون على قناعة بأننا لا نسعى إلا لخدمة مصلحة لبنان بالارتباط الوثيق مع مصلحة فرنسا العليا. ونأمل أن تلقى جهودنا في هذا الاتجاه الاهتمام الذي تستحق من قبل لجنتكم الموقرة، لأنها ستؤدي إلى تمتين عرى الصداقة بين بلدينا في إطار من التعاون القائم على فهم عميق وثقة وطيدة»[٥٧].

٦ ـ خاتمة

ولكن جميع اتصالات البطريرك عريضة ورسائله ومذكراته إلى السلطات الفرنسية بشأن مسألة احتكار التبغ وسواها من الأمور لم تلق أذناً صاغية. وبقي احتكار التبغ ساري المفعول. وقد نتج عن ذلك أمران، أولهما، نشوب توتر شديد في العلاقات بين البطريرك عريضة من جهة، ودي مارتيل ووزارة الخارجية الفرنسية من جهة أخرى. وثانيهما حصول تقارب وثيق العرى بين سيد بكركي والوطنيين السوريين في دمشق، كما سيتوضح ذلك في الفصل التالي.

---

(٥٧) المصدر ذاته، ص٤١.

التقارب بين بكركي ودمشق

١ ـ أسباب هذا التقارب ومظاهره

بداية التقارب:

كان الشعور بالخيبة من سياسة دي مارتيل التسلطية مشتركاً بين البطريرك الماروني والوطنيين السوريين. وبفعل هذا الشعور المشترك حصلت أول خطوة باتجاه التقارب بين الطرفين المذكورين. ففي أول برقية طيرها البطريرك عريضة في ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٣٤ إلى وزارة الخارجية الفرنسية بصدد مسألة التبغ احتج البطريرك على الاحتكار، وكان احتجاجه «باسم اللبنانيين والسوريين ضد أي احتكار». فكان لهذا الاحتجاج الصادر عن بكركي، صديقة فرنسا ومركز نفوذها الأول في الشرق، وقع طيب في الأوساط الرسمية والشعبية في سوريا، نظراً لما انطوى عليه هذا الاحتجاج من مغزى عميق بما يمثله من انتقاد علني صريح لسياسية ممثل فرنسا، وتأييد ضمني معنوي لموقف الوطنيين السوريين أخصام الانتداب الفرنسي.

السوريون يهتفون للبطريرك في دمشق:

وأتبع البطريرك هذه المبادرة الأولى بمبادرات أخرى بنفس الموضوع في مناسبات عدة. فبعد بضعة أيام فقط من إرسال البرقية إلى باريس، وعندما زاره الرسميون اللبنانيون في مطلع سنة ١٩٣٥ مهنئين بحلول العام الجديد، أعرب البطريرك لرئيس مجلس النواب باترو طراد عن عتبه على النواب الذين تقاعسوا عن اتخاذ موقف علني شجاع ضد الاحتكار[١].

---

(١) جريدة «النهار»، السنة ٢، العدد ٤٢٠، الخميس ١٠ كانون الثاني ١٩٣٥، ص٤.

وتحدث الصحافي اللبناني المطلع اسكندر الرياشي عن تصريح أدلى به إليه البطريرك بهذا الخصوص، فكتب الرياشي يقول:

«كان البطريرك في محاربته للمسيو دي مارتيل قد حمل على المجلس النيابي يومئذٍ حملة شعواء عندما أقر ذلك المجلس مشروع الريجي[(٢)]، ولم يخالفه غير نواب مسلمين، وصرح غبطته على أثر ذلك لصاحب هذا الكتاب [اسكندر الرياشي] أنه ليس غير المسلمين عندهم وطنية، وليسوا عبيداً للفرنسيين، كما هم النواب المسيحيون بالمجلس بلبنان.

وحمل فخري البارودي هذا التصريح بحماس غريب، وهو يجد فيه سلاحاً يحارب به الوطنيون الفرنسيين... وذهب إلى الجامع الأموي يتلوه في صلاة الجمعة، فتحمس المؤمنون المصلون، ودعوا للبطريرك، وهللوا وكبروا، وأخذوا يهتفون بالمسجد وفي الأسواق، بعد أن تجمعوا بهيئة تظاهرة وطنية «لا إله إلا الله، والبطريرك حبيب الله»[(٣)].

التواصل بين بكركي ودمشق:

ارتفعت أسهم البطريرك عريضة في طول البلاد السورية وعرضها. وكانت تلك الحادثة نقطة البداية الفعلية في تطور العلاقات الوثيقة بينه وبين الوطنيين السوريين الذين لم يتركوا مناسبة تمر دون أن يستغلوها لتنمية تلك العلاقة وترسيخها، وتكوين جبهة قوية متماسكة، بالتحالف مع البطريرك، في مواجهة المواقف الفرنسية المتصلبة بشأن عدد كبير من القضايا الحيوية مثل الاحتكارات، وأموال المصالح المشتركة، والجمارك، وتعطيل الحكم الوطني، وتعليق الدستور، والاستقلال، وغيرها من الشؤون الوطنية الأخرى. فخلال العامين ١٩٣٥ و١٩٣٦ لم تنقطع الاتصالات بين الطرفين، لدرجة أنه كاد أن لا يمر أسبوع واحد من دون أن تستقبل بكركي التأييد السوري بشكل أو بآخر. ففي مناسبات رأس السنة وعيد جلوس البطريرك،

---

(٢) إن المجلس النيابي لم يقرّ مشروع احتكار التبغ لأنه، أصلاً، لم يعرض عليه، ولكنه لم يقم بأية مبادرة جدية لمعارضته. راجع الفصل السابق، ١٩.

(٣) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص١٣٧ ـ ١٣٨.

وعيد مار مارون، وفي أثر كل تصريح شديد اللهجة كان يدلي به البطريرك وينطوي على انتقاد للتسلط الفرنسي، وتأييد للموقف السوري، ودعوة للتعاون بين لبنان وسوريا، كان الوطنيون السوريون يهبون للتعبير عن شكرهم وتقديرهم وتأييدهم لمواقف البطريرك. وفيما يلي بعض النماذج من تلك التصريحات التي كانت الدافع المباشر لهذا التقارب.

نماذج من تصاريح البطريرك:

في تصريح لوفد صحفي زار بكركي في أوائل شباط سنة ١٩٣٥ على أثر صدور القرار ١٦ L.R في ٣٠ كانون الثاني المتعلق بتطبيق نظام احتكار التبغ في لبنان وسوريا، قال البطريرك:

«نحن مظلومون، والسوريون مظلومون، وقد وحدت المظالم بيننا وبينهم. فكانوا لنا وكنا لهم، والمظلوم للمظلوم أخ وأهل كما أن الغريب للغريب أخ وأهل»(٤).

وفي تصريح لوفد من الشباب المسلمين المثقفين، ضم عدداً من الأطباء والمحامين والأعيان والصحافيين والطلاب، زار بكركي بمناسبة عيد مار مارون في ٩ شباط ١٩٣٥، قال البطريرك:

«لا فرق عندي بين مسلم ومسيحي في الدفاع عن مصالح الشعب، ولا بين سوريا ولبنان... رأينا من الواجب أن نحتج على مشروع المونوبول لأننا وجدناه مضراً بمصالح الشعب»(٥).

وأمام وفد من وجهاء اللاذقية زار البطريرك بمقره الصيفي في الديمان في ١٩ تموز سنة ١٩٣٥، ورداً على كلمة ثناء وشكر ألقاها رشاد رويحه، أحد أعضاء الوفد، قال البطريرك:

«أنا خادم للجميع، وقد طالبت بإلغاء احتكار التبغ وكل ما هو من نوعه وبعدم السماح بتسرب بارة واحدة من جيوبنا نحن الفقراء إلى جيوب الطامعين من الأغنياء، وبالوفاء بعهود المسيو كليمنصو للبنان، وباستقلال

---

(٤) جريدة **«النهار»**، السنة ٢، العدد ٤٤٢، الثلاثاء ٥ شباط سنة ١٩٣٥، ص٤.

(٥) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٦، السبت ٩ شباط ١٩٣٥، ص٤.

البلاد، أعني سوريا ولبنان استقلالاً لا ينطبق إلا على روح المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، ومهما حاولوا التفريق بين اللبنانيين والسوريين فلن يثنيني ذلك عن عزمي ولن يثبط خطاي، فأنا بطريرك انطاكية وسائر المشرق لا بطريرك لبنان فحسب... إن لبنان على كل حال تربطه بسائر البلاد رابطة اللغة والمصلحة والثقافة والعادات، ولا يمكن أن يفتقر لبنان وسوريا غنية، ولا أن يغتني وهي فقيرة»[٦].

وفي خطاب طويل ألقاه بمنزل أمين الريحاني ببلدة الفريكه بقضاء المتن في مطلع حزيران سنة ١٩٣٦ قال البطريرك عريضه، ما يلي:

«فبصفتنا أباً للجميع، وبصفتنا أيضاً كما أراد البعض أن يدعونا ـ بطيبة خاطر ـ عميداً، لذلك توجب علينا العمل، توجب أن نبذل ما بوسعنا ليس لخير لبنان وأبناء لبنان على اختلاف مذاهبهم فقط، بل لخير سوريا العزيزة أيضاً»[٧].

هذه التصاريح وأمثالها كانت تلهب صدور الوطنيين السوريين حماسة، وتدفعهم في كل مرة للتعبير عن مشاعرهم نحو البطريرك بالبرقيات والوفود والزيارات الخاصة وتعليقات الصحف وغيرها من الوسائل.

الوفود السورية إلى بكركي:

جاءَت الوفود إلى بكركي لتحية البطريرك عريضه، وشكره، والتداول معه بالأوضاع الراهنة، من سائر المناطق السورية الرئيسية: جاءَت من دمشق، وحلب، وحماه، وحمص، واللاذقية[٨]. وكانت وفوداً رسمية وشعبية تمثل مختلف طبقات الشعب وفئاته. وكان من أبرزها الزيارة الخاصة التي قام بها صبحي برُكات رئيس مجلس النواب السوري واستغرقت خمس ساعات[٩]، وزيارة الوفد الذي جاء على رأسه نائب دمشق بمجلس النواب

---

(٦) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٨٣، الثلاثاء ٢٣ تموز ١٩٣٥، ص٥.

(٧) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٢٩، الخميس ٤ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٨) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٦٥، الأحد والاثنين ٣و٤ آذار ١٩٣٥، ص٤.

(٩) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥١٩، الأربعاء ٨ أيار ١٩٣٥، ص٤.

السوري فخري البارودي. وقد جاء في الكلمة التي ألقاها فخري البارودي مخاطباً البطريرك قوله:

«لقد حيينا غبطتكم من جامع أمية يوم انتخابكم بطريركاً، ونحن ما زلنا على عهدنا مستعدين أن نمشي وراءَكم ونعتمد عليكم لأنكم كنتم وما زلتم المقام الوحيد الذي يستطيع أن يسمع صوتنا إلى الغرب.

وإننا يا غبطة البطريرك نعدُّك مسؤولاً أمام الله والبلاد إذا قبلت المونوبول»[١٠].

وكان من الوفود التي زارت بكركي أيضاً، الوفد الذي ضم عدداً من أعيان سوريا وعلى رأسه الوزير مظهر باشا رسلان والتاجر هاني الجلاد[١١]، ووفد الكتلة الوطنية الذي ضم عفيف الصلح وإحسان الشريف وتوفيق الشيشكلي وزكي سكر والدكتور منير العجلاني والنائب ناظم القدسي. وعبد الوهاب المالكي[١٢]. وقد أشاد أعضاء الوفد بموقف البطريرك وأيدوه. فرد عليهم البطريرك بالقول أن مصلحة سوريا ومصلحة لبنان واحدة، وأوصاهم بوجوب التضامن والاتّفاق. ومن الوفود المهمة أيضاً وفد من كبار علماء الدين الإسلامي السوريين مؤلف من الشيخ محمد علي ظبيان والشيخ عبد القادر العطار والشيخ أبو الخير نصري الذين قصدوا بكركي **«لزيارة البطريرك الماروني وتحيته وشكره على المواقف المشرفة التي وقفها في سبيل صون حقوق البلاد»**[١٣].

برقيات السوريين إلى البطريرك:

إن البرقيات التي طيرها السوريون إلى بكركي، وإلى دي مارتيل ووزارة الخارجية الفرنسية، وعصبة الأمم، خلال تلك الفترة كثيرة ومتنوعة المصادر، نذكر منها على سبيل المثال البرقيات المرسلة إلى البطريرك من

(١٠) المصدر ذاته، السنة ٢، ٤٣٠، الثلاثاء ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٥، ص٤.
(١١) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٨، الثلاثاء ١٢ شباط ١٩٣٥، ص٤.
(١٢) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٨٦، السبت ٣٠ آذار ١٩٣٥، ص٥.
(١٣) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٤٣، الأربعاء ٥ حزيران ١٩٣٥، ص٤.

كل من صبحي بركات رئيس مجلس النواب السوري[١٤]، والنائب نسيب البكري رئيس اللجنة البرلمانية في مجلس النواب السوري بدمشق[١٥]، والنائب سامي باشا مردم بك رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب السوري[١٦]، والأمير بهجت الشهابي نقيب المحامين بدمشق[١٧]، وعارف الحلبوني رئيس غرفة التجارة بدمشق[١٨]، وحلمي الأتاسي رئيس فرع حزب «عصبة العمل القومي» بحمص[١٩]، ومن أصحاب معامل التبغ والعمال وعائلاتهم في حلب[٢٠].

استجابة السوريين لدعوة البطريرك إلى مقاطعة الدخان:

وتجلى التقارب بين بكركي والوطنيين السوريين في مظاهر أخرى كان منها، على سبيل المثال، أن دعوة البطريرك عريضة لمقاطعة الدخان والامتناع عن التدخين لقيت تجاوباً فورياً وقوياً في سوريا كما في لبنان. فقد تداول الزعماء السوريون بهذا الموضوع، واقترح صبحي بركات رئيس مجلس النواب، وفخري البارودي نائب دمشق، تشكيل لجنة عليا تتولى الإشراف على تنظيم الحملة لمقاطعة الدخان والكهرباء وغيرها من الأشياء التي ترى الأمة ضرورة لمقاطعتها. فتمت الموافقة على الاقتراح، وتشكلت لجنة المقاطعة من نسيب البكري، وفخري البارودي، وزكي سكر، والدكتور عبد القادر زهرا، وصادق الرحال، وبدري المهايني، وسليمان القصار، وحبيب كحاله، وتيسير العقاد، ورشيد الملوحي، ومحمد البيروتي[٢١]. وقد قامت اللجنة بدور فاعل في تطبيق المقاطعة.

---

(١٤) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤١، الأحد والاثنين، ٣و٤ شباط ١٩٣٥ ص٤.
(١٥) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٠، السبت ٢ شباط ١٩٣٥، ص٤.
(١٦) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤١، الأحد والاثنين ٣و٤ شباط ١٩٣٥، ص٤.
(١٧) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٦، السبت ٩ شباط ١٩٣٥، ص٣.
(١٨) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤١، الأحد والاثنين ٣و٤ شباط ١٩٣٥، ص٤.
(١٩) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٨، الثلاثاء ١٢ شباط ١٩٣٥، ص٤.
(٢٠) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٠، السبت ٢ شباط ١٩٣٥، ص٤.
(٢١) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٦٣، الجمعة ١ آذار ١٩٣٥، ص٥.

تبرع البطريرك للمحتاجين السوريين:

ومن مظاهر التقارب بين بكركي ودمشق أيضاً قيام البطريرك عريضه بإرسال كميات وافرة من الطحين ومبالغ من المال للكتلة الوطنية لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين السوريين أثناء الأضراب الشامل الطويل الذي شل الحركة الاقتصادية في سوريا في أوائل سنة ١٩٣٦[٢٢].

مشاركة السوريين في الاحتفال بعيد جلوس البطريرك:

ولكن أروع مظاهر التقارب بين بكركي ودمشق وأكبرها وأكثرها شمولاً كان ذلك الاحتفال الحاشد الذي جرى في ١٢ شباط سنة ١٩٣٦ بذكرى جلوس البطريرك عريضة وجاء رداً مدوياً على الحملات التي كانت بعض الجهات اللبنانية المعارضة تشنها ضد سياسة البطريرك وتطعن بصحة تمثيله لأماني الشعب اللبناني ومصالحه الحقيقية. اشتركت في هذا الاحتفال وفود كثيرة من لبنان وسوريا، وتمثلت فيه بقوة بشكل خاص الكتلة الوطنية السورية بأشخاص كبار قادتها مثل شكري القوتلي، وجميل مردم، وفخري البارودي، ولطفي الحفار، ونسيب البكري، والدكتور الشيشكلي، كما تمثلت، أيضاً، الكتلة الدستورية اللبنانية بعدد من أركانها في طليعتهم رئيسها بشارة الخوري. وغابت عن هذا الاحتفال جماعة الرئيس اميل اده، باستثناء حبيب أبي شهلا الذين اتخذ موقفاً متحفظاً جداً خلال ذلك الاحتفال الصاخب[٢٣]. ألقيت في ذلك الاحتفال عدة خطب حول مواضيع الساعة، ولكن أهمها كان خطاب البطريرك عريضة الذي نقتطف منه الفقرات التالية بخصوص العلاقات اللبنانية ـ السورية. قال البطريرك:

«الذكرى السنوية التي جاء الشعب للاحتفال بها أفواجاً من سوريا ولبنان، ترتدي اليوم مظهراً خاصاً هذه السنة. كان الاحتفال في السابق يهدف إلى الاحتفاء بالأب الروحي للطائفة ولتوثيق عرى الصداقة بين الموارنة والطوائف اللبنانية الأخرى. اليوم، تعطي الظروف القائمة لهذا الاحتفال معنى مختلفاً جداً. إنها لدلالة على الدعم الذي تقدمه البلاد

---

(٢٢) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٧٩٩، الثلاثاء ٢١ نيسان ١٩٣٦، ص٤.

(٢٣) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص١٣٦ ـ ١٤٠، وفيه وصف لذلك الاحتفال.

للبطريرك المدافع عن حقوق اللبنانيين والسوريين، وهي في الوقت ذاته، دليل احتجاج على دعوى ذوي النيات السيئة عندما يزعمون أن الشعب لا يعترف للبطريرك بالجهود التي يبذلها لمصلحة البلاد...

نحن نذرنا أنفسنا لخدمة الأمة والوطن، ونحن مجبرون على العمل من أجل خير المجتمع. لا شيء يمنعنا من خدمة الشعوب في لبنان وسوريا أو الدفاع عن الكرامة الوطنية...

من جهتي، الحب الذي أكنه للبنانيين والسوريين أكنه بالقدر نفسه للجميع بغض النظر عن مذاهبهم وطوائفهم...

نوجه شكرنا لكل اللذين جاؤوا للمشاركة في هذا الاحتفال. ونشكر بصورة خاصة الوفود السورية التي أعطته بحضورها سطوعاً خاصاً. نشكر أيضاً بحرارة الطائفة الإسلامية الكريمة وأعيانها على كل المشاعر التي قدموها لنا حتى في جوامعهم.

ونصلي إلى الله أن يبارك جميع الحاضرين هنا، وأن يبارك الشعب اللبناني، والشعب السوري، وأن يسدد خطانا من أجل خدمته وخدمة بلادنا»[٢٤].

يتبين مما سبق عرضه من الوقائع أن العلاقات بين بكركي ودمشق شهدت في عهد البطريرك عريضه أحلى أيامها، وعاشت خلال أزمة احتكار التبغ عصرها الذهبي.

٢ ـ المعارضة الخارجية لمواقف البطريرك

المؤيدون والمعارضون لسياسة البطريرك:

إن العلاقة الوثيقة التي أرسى قواعدها البطريرك عريضه بين بكركي ودمشق لاقت من الترحيب والتأييد من البعض بقدر ما لاقت من المعارضة والرفض من البعض الآخر. أيدها السوريون وعموم المسلمين اللبنانيين وفريق من المسيحيين اللبنانيين لأنهم وجدوا فيها ما يلبي بعضاً من مطالبهم

---

(٢٤) عريضة، البطريرك انطون، لبنان وفرنسا، ص٩٠ ـ ٩٢.

وأمانيهم التي لم تكن واحدة موحدة على كل حال. وعارضها الفرنسيون والفريق الآخر من المسيحيين اللبنانيين، وكانت لكل منهم أسبابه الخاصة التي دفعته إلى اتخاذ موقف المعارضة أو الرفض.

الفرنسيون يقاومون مواقف البطريرك:

لاقى البطريرك عريضة مقاومة شديدة من معارضي نهجه السياسي ومواقفه المتصلبة بصدد إقامة علاقات وثيقة مع سوريا من جهة[٢٥]، وتنديده العنيف بالسياسة الفرنسية في لبنان وسوريا من جهة أخرى. حاول المفوض السامي دي مارتيل تطمينه في أكثر من رسالة إلى أن مخاوفه من نظام احتكار التبغ في غير محلها[٢٦]. ولكنه لم يجد في تطمينات دي مارتيل الضمانة الكافية. وحاول دي مارتيل عبر الوسطاء، مثل رئيس الجمهورية حبيب السعد[٢٧]، والبارون «فان» رئيس الديوان السياسي بالمفوضية العليا[٢٨]، والمطران أغناطيوس مبارك رئيس أساقفة بيروت الماروني[٢٩]، أن يجعل البطريرك يخفف من معارضته العنيفة لاحتكار التبغ وغيره من الشؤون العامة المختلف عليها، لقاء بعض الترضيات السياسية[٣٠]. ولما لم يستجب البطريرك لتلك العروض، وعجز دي مارتيل عن حمله على تليين مواقفه المتصلبة، لجأ دي مارتيل إلى محاربته في الدوائر الفرنسية العليا في باريس. فضمن تقاريره المرفوعة إلى وزارة الخارجية الفرنسية تعريضاً بالبطريرك، واصفاً إياه بأنه «**هذا الشيخ العديم الخبرة في السياسة، الذي وقع ضحية من حوله من المطارنة المتآمرين**»[٣١]، وبأنه الإنسان المندفع إلى

(٢٥) المصدر ذاته، ص٦٣.

(٢٦) المصدر ذاته، ص٧٦ و٧٧.

(٢٧) جريدة «**النهار**»، السنة ٢، العدد ٤٣٩، الجمعة ١ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٢٨) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٦، السبت ٩ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٢٩) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٧، الأحد والاثنين ١٠و١١ شباط ١٩٣٥، ص٤؛ أيضاً العدد ٤٤٩، الأربعاء ١٣ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٣٠) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٦، السبت ٩ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٣١) مسعود ضاهر، في مقدمة كتاب «**لبنان وفرنسا**»، ص٣٢، الهامش رقم ٣٧، نقلاً عن Affaires Etrangères (A,E), série E. Carton 413, Note du 12 Janvier 1934.

التحالف مع الوحدويين السوريين ضد فرنسا والانتداب[٣٢]، وإنه البطريرك المغالي في مطالبه والمتمادي في طموحاته إلى درجة أصبحت في عهده **«تتوقع بكركي أن تدلنا [الفرنسيين] على المسالك «القويمة» الواجب سلوكها»**[٣٣] ويخلص دي مارتيل إلى القول بأنه أصبح **«من المؤكد أن هذه الصداقة المارونية، كما أشرت سابقاً، أصبحت مزعجة إلى حد ما»**[٣٤].

وزارة الخارجية الفرنسية تتجاهل رسائل البطريرك:

نجحت مساعي المفوض السامي دي مارتيل لدى الدوائر الفرنسية العليا، وخصوصاً لدى وزارة الخارجية، فأهملت البرقيات والرسائل والمذكرات التي وجهها إليها وبقيت هذه المذكرات دون جواب ومن غير جدوى. وهذا ما حمل النائب في البرلمان الفرنسي أرنست بيزيه (Ernest Pezet) على توجيه الانتقاد إلى الدوائر الفرنسية المختصة بشكل التساؤل الذي أطلقه في ١٠ شباط سنة ١٩٣٦ والذي قال فيه:

«أنرضى أن نرى أخلص أصدقائنا يلجؤون، بعد أن يئسوا منا، إلى جنيف أو لاهاي. أليست كرامتنا بالذات هي التي ستصاب بالضرر من جراء ذلك أمام عصبة الأمم»[٣٥].

صحف فرنسية تنتقد البطريرك:

انبرت بعض الصحف الفرنسية تنتقد بعنف موقف البطريرك عريضه وتصوره لقرائها على غير حقيقته. من هذه الصحف مثلاً، جريدة «مركير دوريان» (Mercure d'Orient) الصادرة في باريس، التي نشرت مقالاً وصف فيه كاتبه البطريرك عريضة بأنه البطريرك المتحالف **«مع أقصى المتطرفين من الوطنيين السوريين المعادين لفرنسا»**[٣٦]. ومن هذه الصحف أيضاً جريدة

---

(٣٢) عريضة، البطريرك انطون، **لبنان وفرنسا**، ص٦٣.

(٣٣) مسعود ضاهر، في مقدمة كتاب **«لبنان وفرنسا»** ص٣٢، الهامش رقم ٣٧، نقلاً عن A.E. Série E, carton 413, Note du 12 Janvier, 1914.

(٣٤) المصدر ذاته،

(٣٥) عريضة، البطريرك انطون، **لبنان وفرنسان**، ص٣٧.

(٣٦) جريدة **«النهار»**، السنة ٢، العدد ٥٧٦، الأحد والاثنين ١٤و١٥ تموز ١٩٣٥، ص٤.

«لا ديبش نوفل» (la Dépêche Nouvelle) الصادرة في باريس والمتخصصة بالشؤون الفرنسية ما وراء البحار. فقد نشرت مقالاً عن معارضة البطريرك عريضه لنظام احتكار التبغ جاء فيه ما يلي:

«لبنان هو الذي يتحرك هذه الأيام الأخيرة، ويبدي نشاطاً، أو بالحري «مزاجاً» بلغ من الحدة درجة لم يبلغها من قبل قط.

وأبرز ما في هذا النشاط الموقف المعارض الذي وقفه البطريرك الماروني، وسببه قضية التبغ. فقد أنشأ الكونت دو مارتيل المفوض السامي المونوبول ـ وهو نظام مفيد جداً للبلاد ـ فقام البطريرك في وجهه. لماذا؟ الجواب على جانب من الصعوبة. على أن الظاهر أن هناك مصالح مالية في هذه المعارضة.

إن الخلط بين الزمنيات والروحانيات يبعث على شيء أكثر من الأسف. فقد جر موقف البطريرك هذا عواقب سيئة وغير منتظرة. فبادر الوطنيون السوريون وغمروا بالثناء رئيس الطائفة المارونية. وقبل غبطته بلا أدنى انزعاج هذه الأزهار المسمومة. ولا حاجة بنا إلى التنويه بالأثر السيء الذي أحدثه موقف البطريرك الأخير لدى أكثرية الشعب الماروني المعروفة بإخلاصها لفرنسا... وقد التزم البطريرك موقف المعارضة أيضاً في إضراب المحامين وإضراب سواقي السيارات، ويظهر أن غبطته أصبح يعارض من أجل المعارضة فقط»(٣٧).

يبدو هذان المقالان وكأنهما جزء من الحرب النفسية التي شنتها جهات فرنسية معينة على البطريرك عريضة لرفضه نظام احتكار التبغ. ففي كليهما محاولة صريحة لتأليب الرأي العام الماروني ضد البطريرك بقصد الحد من نفوذه وإضعاف سلطته على أبناء طائفته، وتجريده من حق التكلم باسمهم في الشؤون الزمنية. وقد رد جبران تويني بمقال افتتاحي في جريدته «النهار» فند فيه ما جاء في المقال الفرنسي المذكور من تهم ومغالطات(٣٨).

---

(٣٧) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٣٣، الجمعة في ٢٤ أيار ١٩٣٥، ص١.

(٣٨) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٣٤، السبت ٢٥ أيار ١٩٣٥، ص١.

هل طلبت فرنسا مساعدة الفاتيكان؟

أمام تصلب البطريرك عريضه في موقفه، وفشل سلطات الانتداب الفرنسي في إقناعه بالتخلي عن التشدد وبالتزام الاعتدال، لم يعد مستغرباً أن تطلب فرنسا مساعدة دولة الفاتيكان في التأثير على البطريرك بما لها من سلطة روحية عليه. وبالرغم من السرية التي أحيط بها التحرك في هذا الاتجاه، فإن بعض الصحف المحلية في بيروت كشفت النقاب عنه بتحفظ، وذكرت بتاريخ ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥، الخبر التالي:

«إن وزارة الخارجية الفرنسية اتصلت بقداسة البابا [بيوس الحادي عشر] اتصالاً شبه رسمي، ولفتت نظره إلى ما يقوم به غبطة البطريرك الماروني من أعمال زمنية تلبس شكلاً سياسياً وقد لا تمتزج مع المهمة الروحية المنوطة به»(٣٩).

فهل طلبت فرنسا فعلاً مساعدة الفاتيكان في هذا المجال؟ وهل لبى البابا هذه الرغبة الفرنسية وتدخل بشأنها لدى البطريرك؟

في غياب الوثائق التي تثبت هذا الأمر هناك حدثان بارزان متصلان بهذا الموضوع لا يمكن تجاهلهما. فقد وقعا في تلك الفترة نفسها التي كانت فيها معركة احتكار الدخان محتدمة بين بكركي والمفوضية العليا، وحملا في طياتها الكثير من الدلائل والقرائن التي تسمح بالاستنتاج بأنهما كانا نتيجة عمل فرنسي ـ فاتيكاني مشترك. وكان هذان الحدثان البارزان، توجيه تنبيه إلى البطريرك من قبل الفاتيكان، وترفيع البطريرك تبوني إلى رتبة كاردينال.

هل نبه الفاتيكان البطريرك عريضة؟

إن الصحف التي نشرت الخبر عن طلب وزارة الخارجية الفرنسية المساعدة من الفاتيكان أضافت إلى ذلك الرواية التالية:

«فما كان من الفاتيكان إلا أن بعث برسالة طويلة إلى غبطة البطريرك

---

(٣٩) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٦٧٥، الأربعاء ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص٤.

الماروني يبسط له فيها ضرورة الوقوف على الحياد في الشؤون الزمنية والسياسية التي تعرض في البلاد المشمولة بالانتداب، وإن لم يكن الحياد ممكناً، فلا يجب أن تكون المقاومة شديدة، لأن لدولة الفاتيكان ـ وعلاقة بكركي معها معروفة ـ مصالح تقضي بوجوب المحافظة على صداقة فرنسا وعدم عرقلة أعمالها في ممارسة انتدابها على سوريا ولبنان.

ولم يكتف الفاتيكان بهذه الرسالة بل عمد إلى انتداب رئيس أساقفة «كولونيا» لزيارة لبنان والاتصال اتصالاً سرياً مع غبطة البطريرك الماروني والتحدث إليه في ما جرى من حوادث. وقد جاء الموفد البابوي إلى لبنان منذ شهر ونصف وزار غبطة البطريرك في قصر الديمان دون أن يدع أحداً يدري بالمهمة التي جاء من أجلها. وكان يقول أنه جاء سائحاً فقط»[٤٠].

هذا ما نشرته جريدة «النهار» البيروتية في حينه ولم يكذبه أو ينفه أو يعترض عليه أي طرف من الأطراف المعنية بالموضوع. وبعد أقل من أسبوعين نشرت الصحف ذاتها خبر تعيين البطريرك تبوني كردينالاً.

مغزى ترقية البطريرك تبوني إلى رتبة كاردينال:

في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ نشرت الصحف المحلية خبراً مفاده أن البابا قرر ترفيع عشرين رئيساً من رؤساء الدين الكاثوليك في العالم إلى رتبة كاردينال، وأن أحدهم هو بطريرك السريان الكاثوليك في بيروت اغناطيوس جبرائيل تبّوني، وأنه مسافر قريباً إلى الفاتيكان حيث يجري الاحتفال الرسمي بتنصيب الكرادلة الجدد خلال كانون الأول[٤١]. قد يبدو هذا الخبر، لأول وهلة، خبراً عادياً جداً، إذ إن من عادة الفاتيكان أن يرفع بين كل حين وآخر عدداً من رجال الدين الكاثوليك إلى رتبة الكردينالية. والبطريرك أغناطيوس تبوني لا تنقصه الخصائص التي تجعله أهلاً لهذا الترفيع. ولكن هذه الصورة المبسطة للموضوع تختلف تماماً عند النظر إلى هذا الحدث من حيث توقيته وإطاره التاريخي.

---

(٤٠) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٦٧٥، الأربعاء ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص٤.
(٤١) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٦٨٣، الجمعة ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص٤.

إنه لم يسبق في التاريخ أن عين الفاتيكان كردينالاً من أبناء البلدان المشرقية إلا مرة واحدة. وكان ذلك قبل حوالي خمس مئة سنة وبهدف إيجاد حل لمشكلة مستعصية. فقد حدث، يومئذٍ، أن انتخبت الطائفة الأرمنية الكاثوليكية في أرمينيا بطريركين في آن واحد. وأصر كل منهما على التمسك بصحة انتخابه، فأبقى البابا على أحدهما، واسترضى الثاني بترفيعه إلى رتبة كاردينال وتعيينه بمنصب في حاضرة الفاتيكان[٤٢]. إذن لم يكن في العرف المألوف ترقية بطاركة مشرقيين إلى رتبة كاردينال، والبطريرك تبوني، مع الاعتراف بصلاحه وأهليته، لم يجترح عملاً خارقاً يبرر الخروج عن ذلك العرف الفاتيكاني التاريخي المألوف. وهنا لا بد من التساؤل عن السبب الحقيقي الكامن وراء ذلك الترفيع، وعن الظروف الموضوعية التي تمّ فيها هذا الحدث.

كان البطريرك الماروني يعتبر أعلى مرجع ديني مسيحي في لبنان، ويتمتع ببعض الامتيازات الخاصة بمقامه السامي التي اعترفت له بها الدولة العثمانية. وزكت سلطات الانتداب الفرنسي هذا التقليد. وعززت مكانة البطريرك الماروني المميزة، ونمتها، ودعمتها بحيث أصبح البطريرك الماروني بروتوكولياً وعملياً متقدماً على سائر الرؤساء الروحيين، ومتمتعاً بالإضافة إلى سلطته الدينية بسلطة زمنية كان لها تأثير قوي في توجيه السياسة اللبنانية وفي مجرى الأحداث كذلك. وقد أطلق اللبنانيون على البطريرك الياس الحويك في مطلع الانتداب لقب «بطريرك كل لبنان»، وخاطب فرنسا ومؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩ بهذه الصفة، وبأنه ممثل جميع اللبنانيين والناطق الأوحد باسمهم. وقد ورث البطريرك انطون عريضة هذا التراث عن أسلافه البطاركة الموارنة السابقين، وخصوصاً عن أقربهم إليه البطريرك الياس الحويك. لذلك بدا ترفيع البطريرك تبوني إلى رتبة كاردينال في سنة ١٩٣٥ غريباً في بابه بنظر المراقب العادي، وخرقاً للعرف المعمول به في الشرق منذ مئات السنين، وانتقاصاً متعمداً من مكانة البطريرك الماروني، إذ أصبح الكاردينال تبوني أعلى الرؤساء الروحيين

---

(٤٢) المصدر ذاته، أعلاه.

المسيحيين رتبة، والمتقدم بروتوكولياً عليهم جميعاً بما في ذلك البطريرك عريضة نفسه. ثم إن الحكومة الفرنسية منحت الكاردينال الجديد تبوني وسام جوقة الشرف من رتبة كومندور اعترافاً بفضله وتقديراً لإخلاصه. وقد أبلغه هذا الخبر مهنئاً المفوض السامي دي مارتيل نفسه في بيروت(٤٣). حصل كل هذا فيما كانت المعركة السياسية الناشبة بين البطريرك عريضه وبين المفوض السامي دي مارتيل ووزارة الخارجية الفرنسية حول احتكار التبغ، تمرّ في أشد مراحلها. فهل كان ترفيع الكاردينال تبوني في ذلك الوقت بالذات إجراءً عفوياً بريئاً، أم عملاً سياسياً، بتدخل فرنسي، يقصد به الانتقاص من مقام البطريرك عريضه وإضعافه لإجباره على القبول بمسايرة الفرنسيين والامتناع عن انتقاد سياستهم في لبنان وسوريا. إن هذه التساؤلات، وأمثالها، كانت على كل شفة ولسان في حينه، وانعكست علامات استفهام كبيرة في مقالات الصحف وتعليقاتها على هذا الحدث(٤٤). فماذا كان موقف البطريرك عريضه من كل ذلك؟

رد البطريرك عريضه على الحدثين:

لم يصدر عن بكركي بيان رسمي عن علاقتها بالحدثين المذكورين. ولكن البطريرك عريضه لم يسكت كلياً عن الموضوع. فقام في الربيع التالي بجولة رعائية في منطقة المتن فقوبل باستقبالات شعبية حارة حاشدة دلت على أنه لا يزال سيد الموقف الحائز على ثقة الجماهير وتأييدها. وقد ارتجل في تلك الجولة عدداً من الخطب رد فيها بقوة وبصورة شبه مباشرة على ما انطوت عليه مبادرتا فرنسا والفاتيكان من مضامين ومغازٍ، مثال ذلك ما جاء في خطاب ألقاه في مطلع حزيران سنة ١٩٣٦ بمنزل أمين الريحاني بالفريكه، قال فيه ما يلي:

«قالوا عندما تولينا البطريركية أن البطريرك الماروني سيقتصر في صومعته على الأمور الروحية، فقلنا أن الروح لا توجد دون الجسد، وكذلك الجسد دون الروح، لأن الروح والجسد كلاهما واحد ولا يمكن أن نهتّم

(٤٣) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٧٧، الثلاثاء ١٦ تموز ١٩٣٥، ص٤.

(٤٤) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٦٨٣، الجمعة ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص٤.

بأحدهما ونهمل الآخر»[٤٥].

وفي خطاب طويل ألقاه البطريرك في أنطلياس بأوائل حزيران حدد موقفه بتفصيل ووضوح من المسائل المطروحة على بساط البحث. ويمكن اختصار ما قاله البطريرك بالنقاط الخمس التالية:

أولاً ـ إنه لا يمكن الفصل بين الشؤون الروحية والزمنية، وبالتالي بين الشؤون الدينية والسياسية.

ثانياً ـ إن أسلافه البطاركة الموارنة مارسوا هذا العمل وكانوا يعتبرون بمثابة حكام لبنان الزمنيين.

ثالثاً ـ إنه بعمله إنما يقتفي أثرهم ويتبع خطاهم وينهج نهج السلف الصالح ولا يخرج على تقاليد الكنيسة المارونية الشرقية.

رابعاً ـ إنه من المسلم به أن الذي يعمل في الحقل الزمني يستند في الحياة السياسية إلى ثقة الشعب وعطفه وتأييده. والبطريرك يشعر أن الشعب اللبناني أيده في مواقفه ولا يزال يؤيده، لذلك فهو سيثابر على عمله الزمني ما دام متمتعاً بثقة الشعب اللبناني الذي يعمل على إسعاده وفي سبيل مصلحته[٤٦].

خامساً ـ إن الذين أرادوا قهر اللبنانيين والسوريين، وحاولوا إسكات صوت البطريرك المدافع عنهم ما دروا أن صاحب هذا الصوت لا يسكت، ولا يهاب التهويل والتهديد[٤٧].

إن دلت هذه الفقرات من خطب البطريرك عريضه على شيء فإنما تدل على أن الضغوطات الخارجية، الخفية منها والظاهرة، لم تفلح في حمله على تعديل مواقفه المعلنة، أو على تقييد مفهومه الثابت للدور التاريخي الذي ينبغي لبكركي أن تقوم به في حياة لبنان الروحية والزمنية على السواء.

---

(٤٥) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٢٩، الخميس ٤ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٤٦) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٢٨، الأربعاء ٣ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٤٧) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٣١، السبت ٦ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

٣ - أسباب المعارضة الداخلية لمواقف البطريرك

الخوف من فقدان الضمانة الفرنسية:

مثلما واجه البطريرك عريضة المعارضة الخارجية كان عليه كذلك أن يواجه المعارضة الداخلية. لم تكن هذه المعارضة لشخصه بالذات، بل لسياسته وأسلوبه في التعاطي مع واقع البلاد. فقد رأت بعض الجهات اللبنانية أن السياسة التي يتبعها البطريرك عريضه، إن كان تجاه فرنسا أو تجاه سوريا، خاطئة، وتنطوي على مخاطر كبيرة على لبنان. ففرنسا، برأي هذه الجهات، تشكل الضمانة الأكيدة الوحيدة التي يمكن الركون إليها للمحافظة على كيان لبنان واستقلاله وحريته، والدفاع عنه ضد كل الأخطار والأطماع الخارجية التي قد يتعرض لها. وكانت المعارضة تخشى أن يفقد لبنان هذه الضمانة إذا ما استمر البطريرك عريضه متشبثاً بسياسته المناهضة لفرنسا. ولم تقتنع المعارضة بما كان يدلي به البطريرك في كل مناسبة من تطمينات وتأكيدات بأنه يقدر أهمية الصداقة والتقاليد التاريخية التي تربط لبنان بفرنسا، ويحرص كل الحرص على المحافظة عليها وتنميتها وتنقيتها من كل الشوائب المسيئة إليها.

وكانت المعارضة تتخوف كذلك من أن يكون الانفتاح السوري المفاجىء على البطريرك ولبنان مناورة سياسية سورية تهدف أولاً، إلى الإيقاع بين لبنان وفرنسا، وتقويض العلاقات المميزة القائمة بينهما. وثانياً، إلى تحويل البطريرك ولبنان رهينة بأيدي السوريين بعد تخلي فرنسا عنهم، تمهيداً لتحقيق الأطماع السورية المعروفة في لبنان بوسيلة أو بأخرى.

تصاريح سورية غير مطمئنة:

وقد زكى هذه المخاوف التي كانت تقلق بال المعارضة الغموض المتعمد في علاقة بكركي بالوطنيين السوريين بصدد مستقبل الكيان اللبناني المستقل والتهرب المقصود من الدخول في بحث هذا الموضوع بصراحة وعمق وإخلاص. فإنّ زعيماً وطنياً سورياً واحداً لم يبادر إلى الاعتراف بالكيان اللبناني الراهن بشكل جازم ونهائي، أو الإعلان عن تراجع سوريا عن كل مطلب لها في لبنان. بل إنه على العكس من ذلك جاءَت تصريحات

وتلميحات الزعماء السوريين تثبت شكوك المعارضة وتعزز هواجسها. مثال ذلك أن نائب دمشق فخري البارودي حضر الاحتفال بعيد جلوس البطريرك في أواسط كانون الثاني سنة ١٩٣٥ وأعلن تأييده المطلق للبطريرك والسير وراءه. فسأله مدير جريدة «البيرق» البيروتية أسعد عقل أمام البطريرك والجماهير المحتشدة في ذلك الاحتفال عن رأيه بمسألة الوحدة السورية، فأجابه البارودي قائلاً، «**أما الوحدة فليس الآن وقتها**»[٤٨].

قضية مذكرة الكتلة الوطنية:

أما الحدث الأبرز الذي كان له دوي شديد الوقع في الأوساط اللبنانية والدولية، والذي أثار عاصفة هوجاء من النقاش الحاد بين مؤيدي البطريرك ومعارضيه في صفوف العلمانيين والأكليركيين على السواء حول موضوع الوحدة فكان مذكرة سياسية أرسلها مكتب حزب الكتلة الوطنية في حلب إلى المفوض السامي دي مارتيل لينقلها إلى وزارة الخارجية الفرنسية وعصبة الأمم. فتسرب خبرها إلى بعض الصحف المقربة من المفوضية العليا، مثل جريدة «الصحافي التائه»، فكتب صاحبها اسكندر الرياشي مقالاً عن هذا الموضوع ضمنه خلاصة لأهم ما جاء في المذكرة حسبما تصوره هو، أو حسبما أوحي به إليه، من دون أن يطلع عليها. فكان ما كتبه اسكندر الرياشي خطيراً جداً ومثيراً لقلق فريق كبير من المسيحيين واستنكارهم. لقد كتب الرياشي يقول ما يلي:

«الكتلة الوطنية تقول في بيان رسمي لجمعية الأمم ولوزارة الخارجية أن البطريرك الماروني على اتفاق معها بإعلان الوحدة السورية اللبنانية. الخبر أكيد أخذناه من مقامين عاليين جداً، مقام مدني ومقام ديني. والمقامان يقولان حرفياً أن الكتلة الوطنية أرسلت عن طريق المفوضية بياناً لجمعية الأمم ولوزارة الخارجية تقول فيه أن الحاجز الوحيد أمام إعلان الوحدة السورية تامةً بما فيها لبنان كان المقام البطريركي وهو المقام الذي يمثل الأمة اللبنانية بأجمعها والبطريرك زعيمها الأول والأوحد، والآن تم

---

(٤٨) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٣٠، الثلاثاء ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٥، ص٤.

الاتفاق بين البطريرك وبين الكتلة الوطنية السورية على الوحدة. وزال الحاجز ولم يبق من حجة للفرنسيين. فأصبح من الواجب إعلان الوحدة السورية اللبنانية. والكتلة الوطنية مستعدة لإثبات اتفاق البطريرك معها بهذا الخصوص بطرق جدية صريحة ليس فيها إبهام ولا إيهام.

ويقول المقامان أن المفوض السامي عندما وصلته عريضة الكتلة الوطنية بطلب إعلان الوحدة أرسل مع أحد مرافقيه كتاباً إلى البطريرك الماروني يطلب من غبطته رسمياً إيضاحاً عما جاء في العريضة وأرسل له نسخة عن تلك العريضة وطلب منه أن يكتب له رسمياً إذا كان ما جاء بعريضة الكتلة عن تفاهمه معها صحيحاً...

ويقول أحد المقامين أن الكتلة الوطنية وعدت البطريرك مقابل قبوله بالوحدة بجعله أميراً مدنياً على الاتحاد السوري اللبناني.

ويقول أحد المقامين أيضاً أن مجلس الوزراء العراقي الذي اهتزت جوانبه طرباً عندما عرف بتفاهم البطريرك مع رجال الكتلة على الوحدة قرر صرف مائتي دينار تقدمها الخزينة العراقية شهرياً للمقام البطريركي.

والدوائر العالية في المفوضية وسراي الحكومة مهتمة لعريضة الكتلة اهتماماً عظيماً»(٤٩).

إنها تهم خطيرة جداً، بدون شك، أشغلت الدوائر السياسية الوطنية والأجنبية والصحافة والرأي العام. ولكن سرعان ما تبين أن الرواية مختلقة ولا أساس لها من الصحة. فالكتلة الوطنية في دمشق نفت نفياً قاطعاً جازماً هذا الخبر(٥٠) ونفت الكتلة الوطنية في حلب أن يكون في المذكرة المقدمة منها إلى المفوضية العليا بشأن الوحدة «**ما يشير إلى لبنان على الإطلاق، بل هو قاصر على جبل الدروز والعلويين**»(٥١). وأصدرت البطريركية المارونية من قصر الديمان بلاغاً رسمياً بهذا الخصوص وزعته على الصحف، وجاء فيه ما يلي:

---

(٤٩) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٧٤، الجمعة في ١٢ تموز ١٩٣٥، ص٤.

(٥٠) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٧٤، الجمعة ١٢ تموز ١٩٣٥، ص٤.

(٥١) المصدر ذاته.

«نحذر الجمهور من تصديق ما يروجه أصحاب الغايات الملتوية من إشاعة تخلي صاحب الغبطة مار انطون بطرس عريضه عن استقلال لبنان بحدوده الحالية. فهو يحافظ عليه كل المحافظة. وقد نفى هذه الإشاعة بكتابة رسمية إلى المفوضية السامية.

عن الديمان في ١٣ تموز ١٩٣٥.

الخور أسقف يوسف رحمه

كاتم أسرار غبطته»(٥٢)

من هم «أصحاب الغايات الملتوية» هؤلاء المشار إليهم في بلاغ البطريركية المارونية، وماذا كان غرضهم من نشر تلك الإشاعة عن اتفاق مزعوم بين البطريرك والكتلة الوطنية على الوحدة السورية؟ أجاب عن هذه التساؤلات أحد المؤيدين للبطريرك، أسعد عقل مدير جريدة «البيرق» بمقال مستفيض كانت الفقرة التالية بعض ما جاء فيه. كتب عقل يقول:

«لما عجزت بعض المقامات العالية ومن والاها سراً وتزلفاً من الأحبار وطلاب الوظائف في مدى هذه الشهور الخمسة، عن تهديم نفوذ المقام البطريركي الماروني وخلق الجفاء والتباعد بين زعيم لبنان وشعبه، راحت وراحوا يقدحون زناد الفكر لابتكار أسلوب جديد في الدس والتلفيق والتحريض إذ أشاعوا وردد بعض أبواقهم أن صاحب الغبطة متساهل في أمر استقلال لبنان مهمل الإرث المسلم إلى أمانته، عاطف على فكرة الوحدة السورية... فتبين لنا بعد البحث والتدقيق أنها شائعة مختلفة لا تستند إلى أساس، وأن مروجيها سواء أكانوا من الرجال الرسميين وغير الرسميين هم نفر من حساد المقام البطريركي»(٥٣).

إنه لمن السهل الاستنتاج أن «المقامات العالية» التي ذكرها بمقاله مدير جريدة «البيرق» أسعد عقل من دون أن يسميها، والتي اتهمها بتسريب خبر «المذكرة» عمداً، ونشر الإشاعة الكاذبة، من أجل **«تهديم نفوذ المقام**

---

(٥٢) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٧٧، الثلاثاء ١٦ تموز ١٩٣٥، ص٤.

(٥٣) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٧٤، الجمعة ١٢ تموز ١٩٣٥، ص٤.

البطريركي الماروني»، إنما هي المفوضية العليا الفرنسية ذاتها. ولم يخفَ هذا الأمر على دي مارتيل، فعاقب «البيرق» بإصدار القرار رقم ١٩٥ الذي قضى بتوقيفها عن الصدور لمدة شهر كامل[٥٤]. ثم إن سعد الله الجابري، أيضاً، وجه إصبع الاتهام بتسريب خبر المذكرة ونشر الإشاعة الكاذبة إلى المفوضية العليا الفرنسية في بيروت[٥٥].

ومهما يكن من أمر، فإن الذي حبك مؤامرة المذكرة والإشاعة، كائناً من كان، حبكها بشكل بارع يضمن لها النجاح في تحقيق غايتها، وكانت غايتها إرباك البطريرك عريضة وإحراجه أمام حلفائه وخصومه على السواء. فإن هو نفى الإشاعة وكذبها وعارض مبدأ الوحدة السورية أغضب حلفاءَه السوريين وعكر صفو العلاقات بينهما. وإن هو أكد الإشاعة وموافقته على تحقيق الوحدة اللبنانية السورية أغضب قطاعاً كبيراً من المسيحيين وأحدث انشقاقاً خطيراً بين أبناء طائفته المارونية. وفي كلتا الحالتين يكون هو الخاسر الأكبر. وقد اختار البطريرك الموقف الأول ضد الوحدة، ولكن علاقته بالسوريين لم تتأثر لأن هؤلاء وعوا هدف المؤامرة ولم يتركوها تحقق أهدافها، وتؤثر سلباً على علاقتهم الطيبة مع البطريرك. أما في الجانب المسيحي فإن تكذيب الإشاعة فوراً من سائر الأطراف خفف قليلاً من وقعها، ولكنه لم يكن كافياً لتبديد الهواجس والمخاوف التي نشأت عنها، والتي تركت ظلالاً كثيفة من الريبة والشك في نفوس بعض اللبنانيين. وساعد على تغذية هذه الهواجس والشكوك تصاريح صدرت عن بعض الزعماء السوريين تؤكد أن مبدأ الوحدة ثابت لا تراجع عنه، وإنما هو مؤجل في الوقت الحاضر إكراماً للبطريرك، بانتظار ظروف تكون أكثر ملاءَمة لتحقيقه في المستقبل، مثال ذلك ما جاء على لسان سعد الله الجابري رداً على سؤال وجهه إليه رشيد الملوحي مندوب جريدة «القبس» الدمشقية في حلب عن موضوع المذكرة والإشاعة، قال فيه:

«وكما أن غبطته محافظ على مبادئه في استقلال لبنان، فلا يوجد سبب

---

(٥٤) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٧٦، الأحد والاثنين ١٤ و١٥ تموز ١٩٣٥، ص٤.

(٥٥) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٦١٩، الثلاثاء ١٠ أيلول ١٩٣٥، ص٣.

يدعو الوطنيين للتنازل عن مبادئهم... ونحن مع غبطة البطريرك متفقون على أن هذا الأمر مرهون بوقته. كما وأننا متفقون مع غبطته على وجوب التفاهم الروحي والقلبي، وأننا لنرجو الله أن يزداد هذا التفاهم بين الطرفين وأن يثمر الوحدة الحقيقية بلا قسر ولا إكراه»(٥٦).

٤ ـ التقويم لمواقف البطريرك

هل يعكس تصريح سعد الله الجابري بدقة حقيقة ما تم الاتفاق عليه بين البطريرك عريضة والوطنيين السوريين؟ وهل أن هذه العلاقات الوثيقة التي نشأت أصلاً بين البطريرك والوطنيين السوريين من أجل التعاون لمحاربة نظام احتكار التبغ قد تطورت بشكل جذري بعد ذلك، وتوسعت لتشمل مسائل سياسية أخرى، منها مسألة الوحدة بين البلدين اللبناني والسوري؟

لقد قيل الكثير، وكتب الكثير عن سياسة البطريرك عريضه ومواقفه السياسية من كلٍ من لبنان وسوريا وفرنسا خلال الفترة الممتدة من أواخر سنة ١٩٣٤ إلى أوائل سنة ١٩٣٦، وهي الفترة التي كانت فيها معركة احتكار التبغ على أشدها. وأن ما قيل وكتب عن هذا الموضوع متباين كثيراً إلى درجة التناقض. فالبطريرك عريضه بنظر الوحدويين كان يومئذٍ الوطني المخلص، عدو الانتداب، ورائد الاستقلال، والسياسي الواقعي، وصاحب المواقف القومية المشرفة والميول الوحدوية الشجاعة. ومع اعتراف خصوم البطريرك السياسيين بإخلاصه ووطنيته وشجاعته فإنهم كانوا يأخذون عليه مبالغته في مجافاة فرنسا دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح اللبنانية العليا الحقيقية، وتماديه في الارتماء بأحضان الوطنيين السوريين دون تقدير كاف للعواقب الوخيمة التي قد تشكل خطراً على وحدة الشعب وتهديداً لكيان الوطن ومصيره. فما هي حقيقة مواقف البطريرك عريضه من هذه المواضيع المصيرية المطروحة، ليس كما يحلو لمؤيدي البطريرك من جهة، ولمعارضيه السياسيين من جهة أخرى، أن يصوروها وإنما الحقيقة

---

(٥٦) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٦١٩، الثلاثاء ١٠ أيلول ١٩٣٥، ص٣.

الموضوعية كما يمكن استخلاصها من دراسة موضوعية للتصاريح والبيانات الصادرة عنه وعن الزعماء السياسيين المعنيين الآخرين، وكذلك من مراجعة الوقائع الثابتة التي حصلت في تلك الفترة، وللدور الذي كان للبطريرك ولكلٍ من الأطراف الآخرين في كل حدث منها. وبالاستناد إلى هذه الدراسة الموضوعية يمكن التوصل إلى الحقائق التالية:

العلاقة بين بكركي ودمشق تكتيكية:

بدأت العلاقة الوثيقة بين البطريرك عريضه والوطنيين السوريين في الأصل نتيجة لتشابه الطرفين في رفض مشروع احتكار التبغ. وكان قيام هذه العلاقة خطوة تكتيكية وتدبيراً براغماتيكياً، فرضته الظروف القائمة في فترة معينة لاعتبارات سياسية محددة، وكانت فيه فائدة عملية لكل من الطرفين المتقاربين. ويؤكد هذا الاستنتاج ما ذكره أحد كبار الزعماء السوريين في الكتلة الوطنية، سعد الله الجابري، في وصف طبيعة هذا التحالف بين بكركي ودمشق بقوله:

«أما الاتفاق الاعتباري بيننا وبين غبطة البطريرك لقائم على مصادمة الحوادث لكلينا»(٥٧).

فالبطريرك عريضه كان يجد في التأييد السوري العارم دعماً قوياً وسنداً مؤثراً لموقفه في مواجهة تعنت المفوض السامي دي مارتيل. كما أن الوطنيين السوريين كانوا يجدون في انحياز البطريرك الماروني إلى جانبهم وتأييده لمطالبهم كسباً معنوياً وسياسياً عظيماً لقضيتهم وإحراجاً للجانب الفرنسي وتسفيهاً لحججه وتبريراته. هذا إذن كان الأساس الذي قامت عليه العلاقة بين بكركي ودمشق في تلك الفترة المحددة.

الاتفاق غير ملزم بالمباديء:

إن العلاقة الوثيقة التي تحولت إلى شبه تحالف بين البطريرك عريضه والوطنيين السوريين اقتصرت على الناحية التكتيكية، «الاعتبارية» على حد

---

(٥٧) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٦١٩، الثلاثاء ١٠ أيلول ١٩٣٥، ص٣.

قول سعد الله الجابري، ولم تتعداها إلى الناحية الاستراتيجية الكاملة، فإن أياً من الطرفين المتحالفين لم يكن يُطلب منه أن يؤمن وأن يلتزم بالمباديء القومية والسياسية المصيرية التي كان يؤمن ويلتزم بها الطرف الآخر. فالبطريرك عريضة ومعه الجانب اللبناني لم يُفرض عليهما الإيمان والالتزام بكامل المباديء والعقائد التي يؤمن ويلتزم بها الجانب السوري. وكذلك الوطنيون السوريون، فإنه لم يطلب إليهم التخلي عن مبادئهم وعقائدهم واعتناق مبادىء الجانب اللبناني وعقائده. ويؤكد هذا الاستنتاج تصريحان أحدهما من سعد الله الجابري والآخر من البطريرك عريضه. قال سعد الله الجابري في تصريحه:

«وتفاهمنا مع غبطته وتأييدنا له لا يمكن أن يفهم منه أن هناك اتفاقاً لتنازل غبطته عن مبادئه، ولا لتنازلنا عن مبادئنا»(٥٨).

وأدلى البطريرك عريضة بتصريح بنفس المعنى، قال فيه ما يلي:

«من أين أتى البعض بخبر اتفاق البطريرك الماروني مع الوطنيين السوريين؟ فإذا كانت المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان قد أدت في ظروف خاصة إلى اتفاق كلمة السوريين واللبنانيين وتضامنهم ضد نظام اقتصادي مضر بالبلدين فهذا لا يعني أن ثمة اتفاقاً بين البطريرك وبين الوطنيين أياً كان نوعه ومراميه»(٥٩).

إنه ضمن إطار هذا التفاهم «الاعتباري» البراغماتيكي «في ظروف خاصة»، كما نوه بذلك كل من سعد الله الجابري والبطريرك عريضه في تصريحيهما، قد جرى التعاون والتنسيق بين بكركي ودمشق في معركتهما المشتركة ضد نظام احتكار التبغ وذيوله خلال العام ١٩٣٥.

٥ ـ البطريرك يحدد مواقفه

وزيادة في توضيح ماهية العلاقة بين البطريرك عريضه والزعماء الوطنيين السوريين، وتحديداً لمواقف البطريرك من كل من الأطراف

(٥٨) المصدر ذاته.

(٥٩) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٧٦، الأحد والاثنين ١٤ و١٥ تموز ١٩٣٥، ص٤.

الأساسيين المعنيين بهذه العلاقة، وهم لبنان وسوريا وفرنسا، نضيف فيما يلي تلخيصاً لمواقف البطريرك بشأنها بالاستناد إلى الرسائل والمذكرات والبيانات الرسمية، والتصاريح الشفهية الصادرة عن البطريرك في مناسبات مختلفة بهذا الخصوص خلال تلك الفترة من الزمن ما بين ١٩٣٤ إلى ١٩٣٦.

البطريرك والكيان اللبناني:

يمكن تلخيص موقف البطريرك عريضه بصدد الكيان اللبناني بالنقاط التالية:

أولاً ـ لبنان كيان سياسي راسخ، معترف به دولياً بحدوده الراهنة المنصوص عليها في المادة الأولى من الدستور اللبناني. وهو غير قابل للتجزئة أو التقسيم أو الانصهار بكيانات أخرى. ويذكر البطريرك أنه أعلن هذا الموقف للزعماء الوطنيين السوريين بكل صراحة ووضوح. فقد قال البطريرك بهذا الخصوص ما يلي:

«وكان قد جاء بعض كبار الوطنيين ومنهم صبحي بك بركات وفخري البارودي ومظهر باشا رسلان وغيرهم وصرحت لهم مراراً بأننا لا يمكننا أن نتفق مع سوريا أو ننضم إليها ولا نقبل أن يمس الكيان اللبناني الحالي مطلقاً. كما زارني من قبل الشيخ تاج الدين [الحسني] غير مرة وصرحت له بمثل ذلك.

وقد كتب إلي المفوض السامي منذ عدة أيام فذكر لي أن عريضة وصلت إليه من بعض الوطنيين في حلب يقول فيها مرسلوها أنني اتفقت مع الوطنيين السوريين على إلحاق لبنان بسوريا، ثم سألني رأيي في هذه القضية، فنفيت له الخبر نفياً حازماً»(٦٠).

ولكن البطريرك لم يذكر في تصريحه إذا ما كان الزعماء الوطنيون السوريون الذين صرح لهم بهذا الموقف قد قبلوا به وتبنوه، وإذا ما كانوا قد

---

(٦٠) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٧٧، الثلاثاء ١٦ تموز ١٩٣٥، ص٤.

أعلنوا له تخليهم عن مواقفهم السابقة وتنازلهم عن المطالب السورية المعروفة من لبنان.

ثانياً ـ لبنان وطن لجميع أبنائه بالتساوي دون تفاضل أو تمييز بينهم[٦١].

ثالثاً ـ يطالب البطريرك باستقلال لبنان التام وبدخوله عضواً في عصبة الأمم[٦٢].

رابعاً ـ يريد البطريرك أن يتعامل لبنان مع سائر الدول ويتعاون معها بإخلاص، وخصوصاً مع الصديقة التاريخية فرنسا، لما فيه خيره وخيرها على أساس التكافؤ والسيادة والاحترام المتبادل[٦٣].

خامساً ـ لبنان بلد فقير، واقتصاده منهار، قسم كبير من أمواله يبدد هدراً. موارده وثرواته الطبيعية تستأثر باستغلالها احتكارات وشركات أجنبية كبرى، فتجني منها أرباحاً طائلة دون مراعاة مصالح أهل البلاد.

سادساً ـ إدارة الانتداب الفرنسي هي المسؤولة عن تطبيق هذه السياسة المضرة بلبنان. لذلك إن الواجب الوطني يدعو البطريرك وجميع اللبنانيين المخلصين ليتجندوا للعمل من أجل تصحيح هذا الوضع السيء بالتفاهم مع فرنسا[٦٤].

هذه باختصار كانت نظرة البطريرك عريضة إلى لبنان، وموقفه من وضعه ومشاكله، ومصيره.

البطريرك والعلاقات اللبنانية السورية:

إنه من مجمل ما صدر عن البطريرك عريضة من مذكرات وبيانات

---

(٦١) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٨٣، الثلاثاء ٢٣ تموز ١٩٣٥، ص٥.

(٦٢) عريضة، البطريرك أنطون، لبنان وفرنسا، ص٩٣ و٩٤.

(٦٣) المصدر ذاته، ص٩١ و٩٤، أيضاً ـ جريدة **«النهار»**، السنة ٢، العدد ٥٢٥، الأربعاء ١٥ أيار ١٩٣٥، ص٤.

(٦٤) عريضة، البطريرك انطون، **لبنان وفرنسا**، ص٤٣ ـ ٨٥؛ أيضاً ـ **«جريدة النهار»**، السنة ٢، العدد ٤٤٢، الثلاثاء ٥ شباط ١٩٣٥، ص٣.

وخطب وتصاريح للصحف في تلك الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦، يمكن الخروج بالصورة التالية عن نظرته إلى سوريا ورأيه في علاقة لبنان بها.

أولاً ـ سوريا جارة لبنان، والعلاقات الطيبة بين الجارين ضرورية ونافعة لكليهما.

ثانياً ـ بالإضافة إلى الجوار تربط البلدين روابط «اللغة والمصلحة والثقافة والعادات»[(٦٥)].

ثالثاً ـ ويجمعهما بصورة رسمية «المصالح المشتركة» وخضوعهما معاً لنظام انتداب واحد. فلا جمارك بينهما، ولا جوازات سفر، ولا تمثيل دبلوماسي ونقدهما واحد.

رابعاً ـ إن معظم المشاكل التي يواجهها كل من البلدين متشابهة تقريباً، وهذا ما يجعل التعاون والتنسيق بينهما في مواجهة هذه المشاكل ضرورياً ومفيداً، مثلما حصل بمسألة الاحتكارات.

خامساً ـ يقول البطريرك: «**إن لبنان وسوريا لا يمكنهما أن يعيشا منفصلين أحدهما غريب عن الآخر، ولا يمكن أن يسيرا في طريقين مختلفين. لذا نحن متحدون ومتكاتفون، نحن صوالحنا متماسكة بعضها ببعض فلا يمكن لنا أو لأية فئة أو بلد أن يستقل عن الآخر، فيجب إذن أن نعيش على اتفاق ووفاق**»[(٦٦)].

سادساً ـ البطريرك يطلب الاستقلال لسوريا كما يطلبه للبنان[(٦٧)].

سابعاً ـ هناك مجالات واسعة للتعاون الوثيق المفيد على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل لسوريا ولبنان المستقلين في حقلي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية[(٦٨)].

---

(٦٥) جريدة «**النهار**»، السنة ٢، العدد ٥٨٣، الثلاثاء ٢٣ تموز ١٩٣٥، ص٥.

(٦٦) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٢٩، الخميس ٤ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٦٧) عريضة، البطريرك انطون، **لبنان وفرنسا**، ص٩٦، أيضاً ـ جريدة «**النهار**»، السنة ٢، العدد ٥٨٣، الثلاثاء ٢٣ تموز ١٩٣٥، ص٥.

(٦٨) عريضة البطريرك انطون، **لبنان وفرنسا**، ص٩٤ و٩٦.

ثامناً ـ إن الموقف الصلب الذي وقفه البطريرك عريضة في الدفاع عن مصالح سوريا ولبنان ضد التسلط الفرنسي قوبل بتقدير كبير من الوطنيين السوريين وجعلهم يتحاشون إثارة المطالب السورية في لبنان في ذلك الوقت إكراماً للبطريرك وحرصاً منهم على استمرار العلاقات الطيبة المتينة معه[(٦٩)].

تاسعاً ـ قال البطريرك في مذكرة رسمية قدمها للحكومة الفرنسية ما يلي:

«إن السلطات [سلطات الانتداب] لم تتلق بارتياح الانفراج الحاصل بين السوريين واللبنانيين... إنها لسياسة قصيرة النظر أن تعتبر الصداقة بين السوريين واللبنانيين عملاً موجهاً ضد فرنسا.

إن تقويماً سليماً مترفعاً للأمور يفضي إلى عكس تلك النظرة الضيقة، وعلى ممثل فرنسا أن يفرح لهذا الانفراج ويهنئنا على ذلك. لأن اتحاد السوريين واللبنانيين يشكل حجر الزاوية لسياسة جديدة بعيدة المدى ترى من خلاله مفهوماً أكثر فائدة للانتداب. فالسوريون واللبنانيون الذين تجمعهم مشاعر التعاطف والعرفان بالجميل لفرنسا يشكلون كتلة لدعم سياستها في المشرق»[(٧٠)].

البطريرك والعلاقة بين لبنان وفرنسا:

توجز مقدمة المذكرة المفصلة الموجهة من البطريرك عريضة إلى اللجنة البرلمانية المعينة لدراسة أوضاع البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسي في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ رأيه في حالة العلاقة بين لبنان وفرنسا، يومئذٍ فقد جاء بمقدمة تلك المذكرة ما يلي:

«تربط لبنان بفرنسا صداقة عمرها أجيال، وها أننا اليوم نرى، وبألم بالغ، كيف أن بضع سنوات من ممارسة نظام الانتداب باتت تهدد بالزوال ذلك الشعور لدى اللبنانيين. لن يكون هذا التحول في مصلحة فرنسا أو في مصلحة لبنان. على أصحاب الإرادة الطيبة لدى الطرفين أن يجهدوا في

---

(٦٩) المصدر ذاته، ص٩٦.

(٧٠) المصدر ذاته، ص٦٣.

البحث عن أسباب هذا الخطر الداهم لكي يجدوا له علاجاً. وهذا ما حاولنا القيام به في المذكرات التي وجهناها إلى وزارة الشؤون الخارجية، لا تحدونا في ذلك سوى رغبة واحدة هي المساعدة في تقويم وضع كان يبدو مهدداً على كل المستويات»[٧١].

ويحرص البطريرك عندما يتحدث عن العلاقات اللبنانية الفرنسية أن يميز بين دولة فرنسا الصديقة النبيلة الليبرالية وبين إدارة الانتداب التي تسيطر على عقليتها وتصرفات معظم عناصرها الروحية الاستعمارية الانتهازية المسيئة التي تهدد الصداقة والعلاقات اللبنانية الفرنسية التاريخية بالزوال[٧٢]. إنه يرفض فئة الاستعماريين التسلطيين الطامعين في ثروات لبنان، ويحرص على استمرار الصداقة وأحسن العلاقات مع فرنسا الحرة الكريمة. وأقواله بهذا الخصوص كثيرة جداً، وفيما يلي نماذج قليلة منها رددها في الفترة الزمنية التي نحن بصددها قال البطريرك:

«رغم سقوط مؤسساتنا، ورغم الاحتكارات والامتيازات، يبقى لبنان، كما كان عليه في السابق، مخلصاً للأهداف الفرنسية، والذين يعتقدون العكس سيقومون بخطأ فادح»[٧٣].

«ينسبون لنا في موقفنا الأخير من المونوبول أننا نناهض الدولة الفرنسية، وفي الواقع أن فرنسا هي صديقة قديمة ونحن نحبها ونعتمد على صداقتها ونزاهتها، ولكن ما أسموه مناهضة لهذه الصديقة إنما هو اختلاف في النظريات بيننا وبين ممثلها بيننا. وهذا الاختلاف يقع بين الأخ وأخيه ويأتي التفاهم النزيه فيزيله»[٧٤].

«وكان على أفضل صديق لفرنسا، الذي هو البطريرك الماروني، أن يطلق تلك الصرخة لمصلحة لبنان ولمصلحة فرنسا نفسها»[٧٥]:.

---

(٧١) المصدر ذاته، ص٤٣.

(٧٢) المصدر ذاته، ص٣٦.

(٧٣) المصدر ذاته، ص٩٣.

(٧٤) جريدة «**النهار**»، السنة ٢، العدد ٤٤٨، الثلاثاء ١٢ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٧٥) عريضة، البطريرك انطون، لبنان وفرنسا، ص٤٤.

«وسيبقى البطريرك الماروني، مهما حصل، يقوم بمهمته لخدمة لبنان بإخلاص. وسيبقى على تفانيه الواعي والثابت تجاه فرنسا والمكمل دوماً لتقليد مستمر أمام الشعب والتاريخ»(٧٦).

«ليست الصداقة الفرنسية موضوع خلاف أبداً. نلح على ذلك»(٧٧).

٦ ـ خاتمة

كانت هذه مواقف البطريرك الماروني انطون عريضة من أهم المواضيع السياسية والاقتصادية المطروحة في الساحة اللبنانية خلال معركة احتكار التبغ وذيولها الممتدة من أواخر سنة ١٩٣٤ إلى أوائل سنة ١٩٣٦. وقد تبين من كل ذلك، أولاً، أن النشاط السياسي في لبنان خلال هذه الفترة كان يتمحور حول قطبين رئيسيين هما المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل والبطريرك الماروني انطون عريضة. وثانياً، أن التقارب اللبناني السوري الذي حصل في هذه الفترة إنما كان تقارباً بين بكركي ودمشق، وبالتحديد بين البطريرك الماروني انطون عريضه شخصياً والكتلة الوطنية ممثلة بأبرز أركانها. وأن التقارب المذكور لم يكن للحكومة اللبنانية أي دور فيه. لذلك لم يتخذ هذا التقارب أية صفة رسمية، أو يوضع بأية صيغة قانونية. وثالثاً، إن دور الحكومة اللبنانية فيما يتعلق بمسألة احتكار التبغ وبموضوع العلاقات اللبنانية السورية، وبغيرهما من الشؤون الهامة كان غائباً، أو مغيباً، ولم يُقدّر له أن يشارك بحرية وفاعلية في تقرير أي شأن من شؤون البلاد المهمة والمصيرية، كما ظهر فيما سبق، وكما سيظهر كذلك في الفصل التالي.

---

(٧٦) المصدر ذاته، ص٦٩.

(٧٧) المصدر ذاته، ص٩٣.

ولاية حبيب باشا السعد الثانية ١٩٣٥

١ ـ أبرز الأحداث في ولاية السعد الثانية

كانت ولاية حبيب باشا السعد الثانية في سنة ١٩٣٥ امتداداً لولايته الأولى في سنة ١٩٣٤. وكان نظام الحكم فيها، كما كان في الولاية الأولى، فردياً مؤقتاً، وانتقالياً بانتظار ما ستقرره السلطات الفرنسية بشأن فك عقال الدستور وإعادة الحياة الديمقراطية البرلمانية إلى طبيعتها في لبنان.
وكانت أبرز الأحداث التي وقعت في هذه الفترة الانتقالية أربعة، هي: تطبيق نظام احتكار التبغ، وتفجيرات أمنية متلاحقة، واشتداد المطالبة بفك عقال الدستور، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية.

٢ ـ تسكير ملفّ احتكار التبغ

لما بدأت ولاية حبيب السعد الثانية في أواخر كانون الثاني سنة ١٩٣٥ كانت معركة احتكار التبغ بين المفوض السامي دي مارتيل وبين البطريرك الماروني أنطون عريضه في ذروتها. وقد عرضنا تفاصيلها وذيولها في الفصلين السابقين، التاسع عشر والعشرين. وتبين بالنتيجة أن دي مارتيل ربح هذه المعركة، وأن جميع الجهود والاتصالات التي قام بها البطريرك عريضه والزعماء الوطنيون والأحزاب والهيئات الشعبية في كلٍ من لبنان وسوريا من أجل منع تطبيق نظام احتكار التبغ باءَت بالفشل. فأقرّ المفوض السامي نظام الاحتكار المذكور، ووضعه موضع التنفيذ في الموعد الذي حدده له في الأول من آذار سنة ١٩٣٥، وبذلك أُغلق ملف احتكار التبغ بشكل نهائي.

٣ ـ التفجيرات الأمنية المتلاحقة

المظاهرات والإضرابات:

إن حكومة السعد المؤقتة التي لم يكن لها دور يذكر في تقرير الشؤون السياسية الكبيرة مثل احتكار التبغ، وإعادة العمل بالدستور، وتحديد العلاقة بين لبنان وسوريا وجدت ما تشغل به نفسها في مواجهة التفجيرات الأمنية المتلاحقة على مدار العام ١٩٣٥. ففي الشتاء والربيع تحدتها المظاهرات والإضرابات، وفي الصيف فاجأها حادث الاعتداء على عبد الحميد كرامي، وفي الخريف دهمها انكشاف أمر الحزب السوري القومي. ففي الأشهر الخمسة الأولى من تلك السنة شهدت الساحة اللبنانية سلسلة من المظاهرات والإضرابات في بيروت، وطرابلس، وصيدا، وصور، وزحلة، والنبطية وغيرها من المناطق اللبنانية. بعض هذه المظاهرات والإضرابات كان لأسباب مهنية خاصة تتعلق بمصالح النقابات والفئات الداعية إليها، وبعضها الآخر كان ذا صلة بمعارضة نظام احتكار التبغ وعدم الرضى عن الاستمرار في تعليق الدستور، ومنها ما كان تعبيراً عن التضامن مع المظاهرات والإضرابات التي دعت إليها الحركة الوطنية في سوريا. وكان من أهم هذه المظاهرات والإضرابات التي توالت كسلسلة مترابطة الحلقات في النصف الأول من العام ١٩٣٥، إضراب باعة الخضار في بيروت وإضراب اللحامين وقيام المظاهرات الصاخبة في زحلة في كانون الثاني، وقد اتسمت بالعنف الشديد والخطورة البالغة، وسقط فيها عدد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين وبين رجال الأمن أيضاً[١]. وإضراب وتظاهرات طلاب الجامعات وتلاميذ المدارس في شباط[٢]، وإضراب المحامين في آذار[٣]، ومظاهرات الاحتجاج على احتكار التبغ في جونيه في آذار[٤]، وإضراب السائقين[٥] وباعة الحليب

(١) جريدة «**النهار**»، السنة ٢، العدد ٤٣٦، الثلاثاء ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٥، ص٤.

(٢) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٥٧، الجمعة ٢٢ شباط ١٩٣٥، ص٤.

(٣) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٨٧، الأحد والاثنين ٣١ آذار و١ نيسان ١٩٣٥، ص٤.

(٤) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٦٦، الثلاثاء ٥ آذار ١٩٣٥، ص٤.

(٥) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٩٨، السبت ١٣ نيسان ١٩٣٥، ص٤.

وباعة الغنم واللحوم في نيسان[٦]. وإضراب جمعية تجار بيروت في أيار[٧]. وفي السعي لمواجهة هذه الموجة من المظاهرات والإضرابات نشطت أجهزة الأمن المختصة لمكافحة هذه التحركات المخلة بالأمن، وللاقتصاص من منفذيها والداعين إليها. فلاحقت الشيوعيين في البقاع وبيروت[٨] بشكل خاص، وحلت حزب الاستقلال الجمهوري في زحلة[٩]، وأجرت بعض التغييرات في الأجهزة الأمنية والإدارية، وقد زادت هذه المظاهرات والإضرابات الحالة الاقتصادية السيئة سوءاً، كما زادت الوضع السياسي القلق بلبلةً وتعقيداً.

حادث الاعتداء على عبد الحميد كرامي:

ما كادت الحالة الأمنية تشهد بعض الانفراج في أواخر الربيع حتى وقع في طرابلس حادث الاعتداء على عبد الحميد كرامي في ١٤ حزيران سنة ١٩٣٥. فبينما كان كرامي خارجاً من فندق «رويال» بمحلة التل بعد زيارة قام بها للنائب السوري فخري البارودي النازل في الفندق المذكور، تعرض في وسط الشارع للاعتداء بالضرب من المدعو عبد المجيد المقدم، أحد أفراد عائلة المقدم التي تنافس آل كراميَ في الزعامة والنفوذ السياسي في طرابلس، فأطلق عبد الحميد كرامي النار من مسدسه على المعتدي وأرداه قتيلاً[١٠]. فكان لهذا الحادث وقع صاعق ودوي كبير في البلاد، نظراً لما كان للعائلتين من مكانة وسطوة ونفوذ في مدينة طرابلس وخارجها. وخشيت السلطات أن يجر هذا الحادث وراءَه ذيولاً خطيرة تعرض طرابلس ولبنان كله لمزيد من الانهيار الأمني والصراع السياسي العنيف. وسعت الحكومة إلى تطويق الحادث والسيطرة على ردات فعله، فاتخذت

---

(٦) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٩٠، الخميس ٤ نيسان ١٩٣٥، ص٤.

(٧) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥١٦، السبت ٤ أيار ١٩٣٥ ص٤؛ والعدد ٥٣٠، الثلاثاء ٢١ أيار ١٩٣٥، ص٤.

(٨) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٣٣، الجمعة ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥، ص٤.

(٩) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٥٦٧، الخميس ٤ تموز ١٩٣٥، ص٤؛ أيضاً **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٥، العدد ٣١٤٣، الاثنين ١ تموز ١٩٣٥، ص٢.

(١٠) جريدة «**النهار**»، السنة ٢، العدد ٥٥١، السبت في ١٥ حزيران ١٩٣٥، ص٤.

الاحتياطات الأمنية اللازمة، وأحالت القضية على القضاء، وحاولت في الوقت ذاته إجراء مصالحة بين العائلتين.

وكما في لبنان، كذلك كان وقع هذا الحادث صاعقاً في سوريا، خصوصاً وأن العائلتين الطرابلسيتين المعنيتين كانتا من مؤَيدي الوحدة السورية ومن أنصار زعماء الكتلة الوطنية. وقام الزعماء السوريون على الفور بالحضور إلى طرابلس والاتصال بالفريقين، وبذلوا جهوداً كبيرة وحثيثة لتطويق ذيول الحادث أولاً، ولإجراء مصالحة تنهيه ثانياً. وقد تعاون الزعماء السوريون مع السلطات اللبنانية والفرنسية ومع بعض الزعماء اللبنانيين تعاوناً وثيقاً على مدى بضعة شهور في هذا المجال. ونجحت المساعي الخيرة أخيراً وتمت المصالحة وجرى ترتيب الجوانب القانونية والقضائية، ونجا لبنان من فتنة كان يمكن أن تكون عواقبها وخيمة وذات خطر كبير على أصحابها وعلى البلاد.

ملاحقة أعضاء الحزب السوري القومي:

قبل أن تسوى قضية الاعتداء على عبد الحميد كرامي ويطوي ملفها نهائياً، فوجئت الحكومة في خريف ذلك العام بمشكلة أمنية جديدة على نطاق الوطن كله، تمثلت بانكشاف أمر الحزب السوري القومي. تأسس هذا الحزب في سنة ١٩٣٢ دون ترخيص رسمي، وعمل بصورة سرية غير شرعية على نشر مبادئه وزيادة عدد أعضائه. فحقق في هذين المجالين نجاحاً لا بأس به. فخلال ثلاث سنوات بلغ عدد المنتسبين إليه حوالي ثمانية آلاف عضو[١١] منتشرين في سائر المناطق اللبنانية والسورية، ولم يعد من السهل المحافظة على سريته. وفي أواسط تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ كشفت الأجهزة الأمنية الرسمية أمره وبدأت بملاحقة أعضائه وتوقيفهم في السجن والتحقيق معهم. وكان بين الموقوفين مؤسس الحزب وزعيمه أنطون خليل سعاده وعدد من أعضائه من بيروت وطربلس والكوره وعكار والمتن والمناطق اللبنانية الأخرى. وكانت التهم الموجهة إليهم والمبررات

---

(١١) لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان، ص٢٨٤.

لملاحقتهم متعددة منها أن الحزب غير مرخص له، وأنه سري، وتنظيم شبه عسكري، وأنه ثوري النهج والهدف، وضد الكيان اللبناني، وضد الانتداب الفرنسي، وأن له علاقة مشبوهة بالنظام النازي، وأنه بالنتيجة يشكل خطراً على أمن الدولة وسلامة الوطن والمواطنين.

أحدثت ملاحقة أعضاء الحزب السوري القومي وردات الفعل المؤيدة والمعارضة لها على السواء توتراً شديداً وقلقاً أمنياً في سائر أنحاء البلاد، استمر حتى أواخر العام ١٩٣٥. وقد عمدت الحكومة أخيراً إلى حله بموجب المرسوم E/٢١١ بتاريخ ١٧ آذار سنة ١٩٣٦[١٢].

٤ ـ اشتداد المطالبة بإعادة العمل بالدستور

نواب وصحافيون يطالبون بفك عقال الدستور:

إن معركة احتكار التبغ، والتفجيرات الأمنية التي توالت في العام ١٩٣٥ لم تُنسِ اللبنانيين مسألة فك عقال الدستور، ولم تُلههم عن متابعتها، أو تثنهم عن المطالبة بإلحاح من أجل التعجيل بتحقيقها.

كان النواب الثلاثة، ميشال زكور وفريد الخازن وكميل شمعون، من الكتلة الدستورية، قد طالبوا في سنة ١٩٣٤ بإنهاء حكم الفرد المؤقت، وتحرير الدستور كاملاً، وإعادة الحياة الديمقراطية البرلمانية الكاملة إلى طبيعتها في لبنان. وتأملوا أن تستجيب سلطات الانتداب لمطالبهم، وتجري الاصلاح المنشود في نهاية ذلك العام. ولكنهم أصيبوا بخيبة أمل كبيرة عندما مدد المفوض السامي دي مارتيل العمل بنظام حكم الفرد المؤقت، وجدد لحبيب باشا السعد سنة ثانية في رئاسة الجمهورية. وعاد أولئك النواب أنفسهم إلى تكرار مطالبهم بإلحاح. ففي الأيام الأولى من سنة ١٩٣٥ وضعوا مشروع اقتراح بهذا المعنى[١٣]، وقدموه إلى مجلس النواب في دورته الاستثنائية في ٢٤ كانون الثاني[١٤]. وبمناسبة قرب سفر المفوض

---

(١٢) الجريدة الرسمية، السنة ٧٦، العدد ٣٢٥٦، الجمعة ٢٠ آذار ١٩٣٦، ص٢.

(١٣) جريدة «**النهار**»، السنة ٢، العدد ٤١٦، الجمعة ٤ كانون الثاني ١٩٣٥، ص٤.

(١٤) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٣٣، الجمعة ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥، ص٥.

السامي إلى باريس في أواخر شباط زاره وفد من النواب لتذكيره بالمطالب، وخصوصاً بطلب إعادة العمل بالدستور[١٥]. وكان الرأي العام اللبناني عموماً يؤيد هذه المطالب بعد أن ضاق الناس ذرعاً بسوء الأحوال السياسية والاقتصادية في البلاد[١٦]. وتجاوبت معظم الصحف المحلية مع هذه المطالب الإصلاحية وأيدتها بالافتتاحيات والتعليقات والأخبار التي كانت تنشرها عن هذا الموضوع بين الفينة والأخرى[١٧].

البطريرك عريضه يطالب بالاصلاح:

وتناول البطريرك الماروني عريضه تعليق الدستور بالنقد الشديد. فتحت عنوان «الجهاز التشريعي والحريات العامة» في المذكرة الموجهة من البطريرك في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ إلى اللجنة البرلمانية المعينة لدراسة أوضاع البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسي، قال البطريرك بخصوص تعليق الدستور ما يلي:

«لم يعرف لبنان خلال سنوات ١٨٦٤ ـ ١٩١٩ سوى نظام أساسي واحد. . . ولكن لبنان شهد خلال أعوام ١٩١٩ ـ ١٩٣٤ أحد عشر تغييراً جذرياً في نظامه الدستوري. . . ليس لهذه التغييرات جميعها سوى هدف واحد: تقليص متزايد للحقوق العامة التي يتمتع بها اللبنانيون. فدستور دو جوفنيل (De Jouvenel) لعام ١٩٢٦ أكثر ليبرالية من دستور دو مارتيل. ودستور دو مارتيل الصادر بمرسوم في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٤ يعطي الصلاحيات المطلقة للمستشارين الفرنسيين ولمندوب المفوض السامي، فيصبح وجود حكومة لبنانية ضرباً من الوهم. لقد دعانا السيد بونسو (Ponsot) عام ١٩٣٣ إلى تقديم مشروع دستور يستجيب، برأينا، لحاجات البلاد. وفي زيارتنا الأولى للمفوض السامي الجديد دو مارتيل قدمنا له المشروع المطلوب والذي يستحق، كما نعتقد، أن يؤخذ بعين الاعتبار.

---

(١٥) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٦٣، الجمعة ١ آذار ١٩٣٥، ص٤.

(١٦) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٤٤٢، الثلاثاء ٥ شباط ١٩٣٥، ص٣.

(١٧) المصدر ذاته، راجع مثلاً، العدد ٤٤٣، الأربعاء ٦ شباط، ص١، وكذلك العدد ٦٣٩، الخميس ٣ تشرين الأول ١٩٣٥، ص١.

لكننا لم نستلم منه ولو جواباً على ما تقدمنا به»[١٨].

وفي تصريح أدلى به البطريرك عريضه لوفد من الصحافيين زاره في بكركي في أوائل شباط سنة ١٩٣٥، قال البطريرك ما يلي:

«ثم عطلوه [الدستور] لأنه بحاجة إلى تعديل كما قالوا. فلماذا لم يعدلوه بحسب الأصول ويعيدوا نشره بدلاً من هذا القرار الذي يقوم بموجب أحكامه جهاز الحكومة الحاضرة.

إن حبس الدستور وإدارة البلاد بموجب قرار هما خرق ظاهر لصك الانتداب، يجب أن يقف عند حد... إن الانتداب يتجاوز صلاحياته في وقف الدستور واستبداله بقرار»[١٩].

عصبة الأمم تنتقد إدارة الانتداب الفرنسي:

وفي جنيف، ورداً على ايضاحات وتبريرات تقدم بها ممثل فرنسا روبير دوكه أمام لجنة الانتدابات بعصبة الأمم المنعقدة في خريف سنة ١٩٣٥، قال رئيس اللجنة المسيو رابار ما يلي:

«لنرجع إلى الدستور اللبناني. من المؤكد أن اللبنانيين أملوا أن يجدوا فيه حجر الزاوية لكيانهم السياسي. ولكن هذا الدستور تعرض لاعتداءات عديدة مباغتة. أليس في ذلك قضاء على أسلوب التشريع الذي بنيت عليه الدساتير التي صنعت كما قيل لتعجيل رقي الشعب... وبدلاً من أن يربى الجمهور على احترام القانون المقدس، نراه يربى على مذهب المناسبات الوقتية. ألا يرى الممثل المنتدب أن الأثر التهذيبي والحالة هذه يتعرض لمصاعب خطيرة»[٢٠].

المفوض السامي يبشر باصلاح قريب:

لا شك في أن هذه الانتقادات الشديدة وأمثالها للكيفية التي كانت

---

(١٨) عريضه، البطريرك أنطون، **لبنان وفرنسا**، ص٥٥ ـ ٥٦.

(١٩) جريدة **«النهار»**، السنة ٢، العدد ٤٤٢، الثلاثاء ٥ شباط ١٩٣٥ ص٤.

(٢٠) المصدر ذاته، السنة ٢، العدد ٦٣٩، الخميس ٣ تشرين الأول ١٩٣٥، ص١.

إدارة الانتداب تتصرف بها بالدستور اللبناني قد أحرجت تلك الإدارة محلياً ودولياً وجعلتها تفكر جدياً باتخاذ إجراء دستوري سريع لتخفيف حدة التذمر والشكوى. وأن دي مارتيل في زياراته المتكررة باريس خلال سنة ١٩٣٥ قد بحث هذا الموضوع مع وزارة الخارجية، وتقرر البدء بتنفيذ الخطة الاصلاحية التي تم الاتفاق عليها، عند انتهاء ولاية حبيب السعد الثانية في أوائل سنة ١٩٣٦. ولتبديد المخاوف التي بدأت تساور اللبنانيين في أواخر سنة ١٩٣٥، ولتبشيرهم بالفرج القريب، أدلى دي مارتيل في أوائل كانون الأول بالتصريح التالي:

«كان يجب أن لا يبقى أقل ريب أو غموض، فقد أظهرت رغبتي مراراً عديدة في ترك انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية لمجلس النواب. وقد سبق لي أن بسطت هذه النية لوزارة الخارجية، وتردد صداها في جنيف نفسها أمام لجنة الانتدابات. ولكن لم يقع في الماضي حادث رسمي يجعل من هذه الرغبة حقيقة راهنة. أما الآن فقد تبدل الأمر. فإن وزارة الخارجية أبلغتني موافقتها على مشروعي الذي يقضي باعادة حق انتخاب رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب»(٢١).

وكان من نتيجة هذا التصريح أن الأفراد والكتل السياسية المهتمة بانتخاب رئيس الجمهورية ركزت اهتمامها على هذا الموضوع بالدرجة الأولى وبدأت تستعد لهذا الحدث الذي كان متوقعاً أن يتم قبل بضعة أيام من انتهاء ولاية حبيب باشا السعد في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦.

٥ ـ انتخاب إميل إده رئيساً للجمهورية

استهل دي مارتيل العام الجديد في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ بنشر القرار رقم L.R. ١ الذي أعاد لمجلس النواب حقه في انتخاب رئيس الجمهورية(٢٢). واستناداً إلى قرار المفوض السامي أصدر الرئيس حبيب السعد بتاريخ ٤ كانون الثاني المرسوم رقم ٢٦٤٠ بدعوة مجلس النواب

---

(٢١) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٦٩٩، الأربعاء ١١ كانون الأول ١٩٣٥، ص٤.

(٢٢) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٦، العدد ٣٢٤٧، الجمعة في ٢٨ شباط ١٩٣٦، ص٢.

لعقد دورة استثنائية نهار الاثنين في ٢٠ كانون الثاني لانتخاب رئيس الجمهورية[٢٣].

كان أبرز المرشحين لرئاسة الجمهورية الزعيمان المارونيان إميل إده وبشارة الخوري. وكان دي مارتيل قد صرح بأن الانتخابات ستكون حرة، وأنه سوف لن يتدخل فيها لمصلحة أو ضد أي من المرشحين[٢٤]. ولكن معظم السياسيين في البلد كانوا على شبه اقتناع بأن دي مارتيل يحبذ إميل إده رئيساً للجمهورية، وليس بشارة الخوري لأكثر من سبب. وإن كان دي مارتيل قد تظاهر بالحياد فإنه بالواقع عمل الكثير من أجل إيصال إميل إده إلى سدة الرئاسة. فالكتلة الدستورية التي يتزعمها بشارة الخوري كانت تحظى بتأييد الأكثرية بالمجلس النيابي. ففي جلسة ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٥ فاز مرشح الكتلة الدستورية خالد شهاب برئاسة المجلس بسبعة عشر صوتاً مقابل ستة أصوات نالها منافسه خير الدين الأحدب مرشح كتلة إميل إده[٢٥]. فلم يرتح دي مارتيل لهذا الوضع في المجلس، ودأب على تفتيت هذه الأكثرية قبل حلول موعد الانتخاب الرئاسي. وقد وصف بشارة الخوري الأسلوب الذي اتبعه دي مارتيل لتحقيق هذه الغاية، بقوله:

«وكانت ثالثة الأثافي تجريدي من الأكثرية النيابية التي ماشتني منذ وجود المجلس النيابي وبرزت تظاهرني في شتى المناسبات. وبعد ذلك «الموقف الحيادي» الذي وقفه المفوض السامي ومستشاروه أعدوا الخطة الشيطانية التي أوصلتهم إلى غايتهم بواسطة المستشار بتشكوف. فقد فتح باب التراجع نائباً الجنوب نجيب عسيران وبهيج الفضل، ولم يكتفيا بالانقلاب علي بل ذهبا إلى المختارة جاهرين بالدعاية لإميل إده، وأخذت المسبحة تكر: نجيب حنا الضاهر يسحب امضاءه من مضبطة تأييدي بتأثير حبيب باشا السعد. أمين المقدم وهو في طريقه من طرابلس إلى بيروت يتسلمه خليل معتوق ومعه أحمد جلول والحاج بشير السروجي رجلا خير

---

(٢٣) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٦، العدد ٣٢٢٥، الأربعاء ٨ كانون الثاني ١٩٣٦، ص٢.

(٢٤) جريدة **«النهار»**، السنة ٣، العدد ٦٩٩، الأربعاء ١١ كانون الأول ١٩٣٥، ص٤.

(٢٥) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١، ص١٩٤.

الدين الأحدب ويأتون به من بيت كسروان الخازن إلى بيت إميل إده حيث حوصر. حكمت جنبلاط يقلب لي ظهر المجن بعد زيارته لكرسي بيت الدين ولمدير الشؤون السياسية المسيو كيفر، إلياس طعمه السكاف يصطادونه بشبك قضاياه المعلقة في عميق. يؤمن لأيوب ثابت مركز الأمين العام بعد انتخاب إده رئيساً.

ولم تسكن المداخلات إلا بعد أن صار عدد مؤيدي منافسي ثلاثة عشر نائباً ضد اثني عشر، وهو العدد الذي يكفيه للفوز في الدورة الثانية»[٢٦].

وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن غاية دي مارتيل من خلق هذا التوازن العددي الدقيق بالأصوات في مجلس النواب (١٣ ـ ١٢) لم يكن المقصود منه تأييد إميل إده بمقدار ما كان يمثل رغبة دي مارتيل في التلاعب بأعصاب المرشحين للرئاسة كليهما وانهاكمها مادياً ومعنوياً[٢٧]، والتحكم بمصيرهما بواسطة «الصوت الثالث عشر»، وإيصال الفائز منهما إلى سدة الرئاسة ضعيفاً خائراً بفرق صوت واحد. وهذا ما حصل بالفعل. ففي جلسة الانتخاب الرئاسي في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ نال إميل إده ١٤ صوتاً، وبشارة الخوري ١١ صوتاً في الدورة الأولى، وهو دون أكثرية الثلثين المطلوبة للفوز. وفي دورة الانتخاب الثانية نال إده ١٥ صوتاً، والخوري ١٠ أصوات، ففاز بالأكثرية المطلقة، وباشر عمله بممارسة سلطاته الدستورية في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦، يوم انتهاء ولاية حبيب السعد[٢٨]. ولما كان عبد الله بيهم قد قدم استقالته من أمانة السر في ذلك اليوم، حسب الأعراف الديمقراطية، أصدر رئيس الجمهورية الجديد إميل إده المرسوم رقم E/١ بتاريخ ٣ شباط المتضمن قبول استقالة بيهم، وتعيين النائب أيوب ثابت أمين سر الدولة مكانه[٢٩]. أما المجلس الحكومي المؤلف من المدراء العامين فقد بقي على حاله.

---

(٢٦) المصدر ذاته، ص١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢٧) اسكندر الرياشي، **قبل وبعد**، ص١٤٤.

(٢٨) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي، الجلسة الأولى، ص٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٢٩) **الجريدة الرسمية**، السنة ٧٦، العدد ٣٢٣٦، الاثنين ٣ شباط ١٩٣٦، ص٥.

إن هذا التحرير الجزئي للدستور الذي سمح لمجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية قوبل بالرضى المشوب بالتحفظ، لأن اللبنانيين كانوا يطالبون بتحرير كامل غير منقوص للدستور. وهذا ما كان الرأي العام اللبناني ينتظر من الرئيس إميل إده أن يسعى إلى تحقيقه. ولم يكن إده بعيداً في تفكيره عن هذا التوجه. ولكن ظروفاً طارئة وتطورات إقليمية ودولية خطيرة حولت الأنظار مؤقتاً عن مسألة إعادة العمل بالدستور، وجعلت جميع المعنيين بالمسألة اللبنانية، من رسميين وغير رسميين يتفقون على إعطاء الأولوية في اهتماماتهم إلى الموضوع الجديد المطروح على بساط البحث، والمتعلق بعقد معاهدة مع فرنسا تنهي الانتداب وتفتح المجال أمام إقامة نظام سياسي جديد في لبنان بالتفاهم والاتفاق مع فرنسا.

الباب الخامس

لبنان في النصف الثاني من العقد الرابع ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

سنة المعاهدات ١٩٣٦

١ ـ الصراع الدولي يستدعي عقد المعاهدات

ثلاث معاهدات:

يشتهر العام ١٩٣٦ بأنه عام المعاهدات: المعاهدة البريطانية ـ المصرية ٢٦ آب ١٩٣٦، والمعاهدة الفرنسية ـ السورية ٩ أيلول ١٩٣٦، والمعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦. إن فكرة هذه المعاهدات قديمة ترجع إلى بضع سنوات خلت. وكانت المطالبة بها والمساعي المتكررة المبذولة لعقدها تصطدم في كل مرة بالعراقيل والعقبات المستعصية، وينتهي بها الأمر إلى الإخفاق والفشل. والملفت للنظر حقاً هو كيف أن هذه المعاهدات التي تعذر التوصل إلى الاتفاق بشأنها بين الحكومات الوطنية في البلدان المعنية وبين حكومتي بريطانيا وفرنسا على مدى عدة سنوات، قد أنجزت بنجاح في وقت واحد، وفي فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز بضعة شهور في سنة ١٩٣٦. وإذا كان من الصعب الاقتناع بأن ما حصل كان من باب الصدفة فحسب، فما هو التفسير، إذن، لهذا اللغز المحير والمثير للعجب والتساؤل.

التطورات الدولية:

لم يكن عقد هذه المعاهدات متيسراً قبل سنة ١٩٣٦، لأن العوامل، المساعدة لم تكن متوفرة بما فيه الكفاية للتوصل إلى الاتفاق بشأنها. ولكن في سنة ١٩٣٦ استجدت أوضاع، وحصلت تطورات غيرت الكثير من المعطيات السابقة، واستدعت تطبيق نهج سياسي جديد ضمنت له النجاح بضعة عوامل برزت في الساحات المحلية والإقليمية والدولية. فلا بد إذن

من استعراض هذه العوامل المستجدة المشار إليها، وشرحها بإيجاز، من أجل الوصول إلى فهم موضوعي للنصوص التي تضمنتها تلك المعاهدات، وإدراك شامل للدوافع والظروف التي أملت على كلٍ من الأطراف المتعاقدة القبول بها عن رضى.

طموحات النظام الفاشستي التوسعية:

كان النظام الفاشستي قد ترسخ في إيطاليا خلال العشرينات، وأخذ الزعيم الإيطالي بنيتو موسوليني (Benito Mussolini) يبني قوة عسكرية كبيرة، ويطمح إلى تأسيس امبراطورية إيطاليا حديثة، شبيهة بالأمبراطورية الرومانية القديمة، فتكون إيطاليا قلبها، والبحر الأبيض المتوسط بحيرة في وسطها. ومع أن طموحات موسوليني هذه أحدثت بعض الانزعاج في الدوائر الرسمية في بلدان الشرق الأدنى، وفي دولتي بريطانيا وفرنسا، فإن هؤلاء لم يأخذوها على محمل الجد في أول الأمر.

ألمانيا وإيطاليا واليابان تتقاسم مناطق النفوذ:

وفي سنة ١٩٣٣ وصل هتلر (Adolf Hitler) إلى الحكم في ألمانيا، وما لبث بعد وفاة رئيس الجمهورية الألمانية المرشال پول هندنبرغ (Paul Hindenburg) في العام التالي أن أصبح سيد ألمانيا المطلق. وبدأ بإنشاء قوة عسكرية جبارة في البر والبحر والجو، وحاول الاستيلاء على النمسا في سنة ١٩٣٤. وفي سنة ١٩٣٥ استعاد منطقة السار (Saar) باستفتاء شعبي إلى أحضان ألمانيا الأم. ودعم الأحزاب النازية خارج ألمانيا، فاستملت الحكم في ميميل (Memel) وفي دانزغ (Danzig) اللتين أصبحتا تدوران في فلك ألمانيا النازية. وفي أوائل سنة ١٩٣٦ باشر بتسليح منطقة وادي الراين (Rhine) المنزوعة السلاح المجاورة لفرنسا، ناقضاً بذلك نصوص معاهدة فرساي (Treaty of Versailles)، ومتحدياً الرأي العام العالمي المتمثل بعصبة الأمم في جنيف (Geneva). ثم راح هتلر يطالب بإعادة توزيع المستعمرات بحيث تنال ألمانيا نصيبها منها أسوة بالدول الاستعمارية الأخرى، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا. ولما غزت اليابان منشورياً (Manchuria) والصين في أوائل الثلاثينات أيدها هتلر بقوة. وأخذ التقارب يتحقق تدريجاً بين الدول الثلاث

ذات الأنظمة السياسية الكلية المتشابهة، ألمانيا وإيطاليا واليابان. وتبين أن الحكام في كل بلد منها كانوا يطمحون إلى تأسيس امبراطوريات قوية واسعة الأرجاء. وجرى التفاهم بينهم على أن تطلق يد اليابان في الشرق الأقصى، ويد ألمانيا في أوروبا الشرقية، ويد إيطاليا في حوض البحر الأبيض المتوسط، وخصوصاً في البلدان العربية التي تحتل الشاطئين الجنوبي والشرقي لهذا الحوض. ودلت التصاريح والخطب التي كانت تصدر عن موسوليني على أطماعه في تونس ومصر والسودان وفلسطين ولبنان وسوريا وغيرها من بلدان إفريقيا والشرق الأدنى. وباشر بتنفيذ هذا المخطط في سنة ١٩٣٥ حين تذرع بحادث مفتعل على الحدود بين مستعمرة الصومال الإيطالية وبلاد الحبشة. فهاجم الحبشة واحتلها بعد حرب دامية مدمرة دامت حتى أوائل سنة ١٩٣٦.

الدعايتان الالمانية والايطالية تستهويان الجماهير العربية:

وفي أثناء ذلك كانت إيطاليا وألمانيا تقومان بحملات دعائية ناشطة واسعة النطاق في البلدان العربية، وحققتا نجاحاً كبيراً بهذا المجال في الأوساط الشعبية، وخصوصاً في صفوف الشبّاب. ويعزى هذا النجاح إلى بضعة أسباب كان من أهمها، أولاً، انبهار الشعب العربي بالانتصارات السياسية والمعنوية، وبالانجازات الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي حققها النظامان الفاشستي والنازي في بلديهما في وقت قصير، وثانياً، عامل نفسي دفين في أعماق الوجدان العربي. كان الإنسان العربي يشعر في قرارة نفسه بأن بريطانيا وفرنسا تحرمانه حقه في السيادة والاستقلال والعيش الحر الكريم، وبأن لا حول له ولا قوة لرفع هذا الضيم عنه. فجاءَت الدعايات الألمانية والإيطالية تدغدغ عنده هذا الشعور وتنميه، وتقنعه بأن الألمان والايطاليين، كالشعب العربي، هم أيضاً ضحية الجشع والاستكبار البريطاني والفرنسي، وإن النظامين النازي والفاشستي يكافحان ضد الطغيان لاستعادة الحرية والكرامة الوطنية لبلدانهم ولتحقيق العدالة والمساواة في المجال الدولي. وتصور الإنسان العربي المغلوب على أمره أن مصالحه ومصالح الألمان والايطاليين تلتقي عند مقاومة البريطانيين والفرنسيين المستعمرين، باعتبار أن عدو عدوي هو حليفي الطبيعي. من هذا المنطلق كانت

الاستجابة للدعايات الإيطالية والألمانية قوية في كثير من الأوساط الشعبية. وكان المركز الثقافي الاجتماعي «الكازا إيطاليانه» (Caza Italiana) الكائن في حي القنطاري في بيروت، المركز الرئيسي للدعاية الإيطالية في لبنان. وكان يقوم خلال الثلاثينات بنشاطات ثقافية واجتماعية ودعائية واسعة وملفتة للأنظار. ففي كل يوم كانت قاعات «الكازا» تغص بالضيوف والزائرين والصحافيين وأصحاب الحاجات والمصالح والفضوليين الذين كانوا يستقبلون بالترحاب من قبل المسؤولين عن «الكازا» وموظفيها من إيطاليين ولبنانيين. وإن من المظاهر المعبرة عن مدى تأثير الدعايات الإيطالية والألمانية في النفوس أن بعض المواليد اللبنانيين في فترة الثلاثينات يحملون اسم هتلر أو اسم موسوليني تقديراً لذينك الزعيمين وتيمناً بهما.

قلق بريطانيا وفرنسا:

في سنة ١٩٣٦ كان الخطر الألماني والإيطالي على مصالح بريطانيا وفرنسا الواسعة في الشرق الأدنى قد أصبح حقيقة واقعة ومصدر قلق وخوف شديدين لكليهما. فبعد سقوط بلاد الحبشة بأيدي الإيطاليين في أوائل سنة ١٩٣٦ أصبحت مصر والسودان محاصرتين داخل كماشة عسكرية إيطالية فكها الجنوبي الحبشة والصومال الإيطالي، وفكها الشمالي ليبيا التي كانت مستمرة أيطالية يومئذٍ. وفي حال استيلاء الإيطاليين على هذين البلدين وعلى فلسطين وسوريا ولبنان، كما كان يحلم موسوليني، تخسر فرنسا منطقة نفوذها الوحيدة في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتخسر بريطانيا ثلاثاً من أهم ممتلكاتها في الشرق الأدنى، وتفقد معها سيطرتها على قناة السويس التي كانوا يدعونها «خط الحياة للامبراطورية البريطانية»، والجسر الاستراتيجي الذي يختصر الطريق إلى مستعمراتها الغنية الواسعة في الهند والشرق الأقصى.

كان من أكثر ما أقلق البريطانيين والفرنسيين في تلك الفترة، وبالتحديد في سنة ١٩٣٥، تصاعد مشاعر الكراهية والعداء لهم، وتنامي روح المقاومة والكفاح ضد حكمهم عند الشعوب العربية الخاضعة لسيطرتهم في بلدان الشرق الأدنى. ففي مصر ثورة دائمة ضد الاحتلال البريطاني. وكانت فلسطين تعيش وكأنها على فوهة بركان بسبب السياسة البريطانية

المنحازة إلى الحركة الصهيونية. ونتيجة لتعنت الفرنسيين تعطل الحكم الوطني في سوريا، وأخضعت البلاد لحكم فرنسي شبه مباشر، وانقطع الاتصال بين سلطات الانتداب والكتلة الوطنية التي كانت تمثل التيار الوطني وتسيطر على الشارع السوري. وشهدت سوريا في سنة ١٩٣٥ مقاطعة وإضرابات واضطرابات لا حصر لها استمرت طوال ذلك العام. وفي لبنان، وبسبب قضية احتكار التبغ وقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، انتقد «أخلص أصدقاء فرنسا» البطريرك الماروني انطون عريضة السياسة الفرنسية في لبنان انتقاداً في منتهى الشدة، وقاد معارضة شعبية عارمة، وتحالف مع الوطنيين السوريين «أعداء الانتداب الفرنسي» كما كان يصفهم الفرنسيون. في ذلك الحين بدت الحال وكأنه لم يبق لبريطانيا وفرنسا أصدقاء مخلصون يمكن الركون إلى ولائهم وتأييدهم عند الضرورة في البلدان المذكورة. وقدرت الحكومتان، البريطانية والفرنسية، خطورة هذا الوضع حق قدره في مجال التنافس القائم بينهما وبين الألمان والإيطاليين، وخصوصاً إذا ما تطور هذا التنافس السلمي إلى حرب شاملة. وكان الكثيرون في الجانبين قد بدأوا يتحدثون عن حتمية وقوع الحرب.

إن هذا الوضع الخطر الجديد كان أحد العوامل الرئيسية التي جعلت بريطانيا وفرنسا في أواخر سنة ١٩٣٥ وأوائل سنة ١٩٣٦ تعيدان النظر بسياستيهما الشرق أوسطيتين في ضوء الواقع الجديد، وتميلان إلى تلبية بعض مطالب الوطنيين في هذه البلدان، وتقبلان بتقديم التنازلات السياسية لهم بغية التوصل معهم إلى حلول وسط ترضيهم وتحافظ، في الوقت نفسه، على المصالح الاستراتيجية الحيوية للدولتين الكبيرتين في المنطقة، وتؤول بالنتيجة إلى ترميم العلاقات المتداعية وإحياء الثقة المتبادلة بين الطرفين.

كان هذا باختصار موقف الحكومتين البريطانية والفرنسية في مواجهة الوضع الراهن في أوائل سنة ١٩٣٦. فكيف كان الموقف العربي من كل ذلك؟

انقسام الموقف العربي:

لم يكن الموقف العربي من الصراع الدولي في المنطقة موحداً. فقد

كان للعرب موقفان: موقف عاطفي انفعالي مؤيد بحماسة الألمان والايطاليين وتتبناه أكثرية الجماهير العربية، وموقف واقعي عملي عقلاني يحرص على المحافظة على علاقات طيبة مع بريطانيا وفرنسا وتتبناه الحكومات ومعظم المسؤولين والسياسيين. موقف الجماهير العاطفي لم يكن مبنياً على حسابات دقيقية ودراسات عميقة واستراتيجية عربية شاملة، بل كان ردة فعل عفوية على أوضاع وظروف معينة كانت مبعث التذمر والشكوى والإحباط من ممارسات الحكمين البريطاني والفرنسي. ويمكن القول، أيضاً، إن هذا الموقف لم يكن نابعاً من حب واع وتقدير أصيل للألمان والإيطاليين بمقدار ما كان نكاية بالبريطانيين والفرنسيين، وتعبيراً عن سخط الجماهير العربية ونقمتها عليهم.

أما الموقف الواقعي الذي أخذ به الحكام والسياسيون فقد بني على اعتبارات سياسية، واستند إلى تقديرات عملية خالية من الحماسة والانفعال. وكان من أهمها الاعتبارات التالية: أولاً، أن الاستعمار الإيطالي، كما خبره أبناء طرابلس الغرب (ليبيا) والصومال لم يكن أرحم وأفضل، بل كان أشد وأظلم من الاستعمارين الفرنسي والبريطاني في الأماكن الأخرى. وثانياً، إن فرنسا وبريطانيا دولتان متطورتان غنيتان بمواردهما ومستعمراتهما، وبإمكانهما أن تطورا وتفيدا البلدان الواقعة تحت حكمهما بفعالية أكبر وحظ أوفر بالنجاح مما تستطيعه ألمانيا وإيطاليا الفقيرتان نسبياً. وثالثاً، أن فرنسا وبريطانيا بدأتا، في الآونة الأخيرة، تظهران الرغبة في التفاهم مع العناصر الوطنية، وتبديان استعداداً حقيقياً لتلبية الكثير من مطالبها، في حين أن ما كان قد ظهر من سوء معاملة الفاشيين والنازيين لشعوب البلدان التي احتلوها أو بسطوا نفوذهم فيها لم يكن يبعث على الاطمئنان والارتياح أو يشجع على السير في ركابهم، والعيش تحت حكمهم. من هذه المنطلقات المنطقية كان توجه الحكومات العربية في المنطقة ورغبتها في التفاهم مع الحكمين البريطاني الفرنسي شبيهاً، بل مطابقاً، لرغبات الحكومتين الفرنسية والبريطانية وتطلعاتهما.

فرنسا وبريطانيا تسترضيان المعارضة:

ولكن فرنسا وبريطانيا في ذلك الظرف كانتا تحاذران أن يقتصر تعاملهما

واتفاقهما على الحكومات الوطنية الموالية لهما، وعلى السياسيين والزعماء المتهمين بالخضوع والعمالة لهما خوفاً على مصير الاتفاقات ومصداقيتها، بل إنهما كانتا تصران على استمالة المعارضة أولاً واسترضائها وكسب ثقتها وتعاونها حتى تعقد الاتفاقات السياسية معها، بالدرجة الأولى، لتضمنا بذلك الحياة والديمومة وصدق التنفيذ لتلك الاتفاقيات. والدليل على ذلك أن المفاوضات التي جرت بين بريطانيا ومصر كانت برئاسة مصطفى النحاس رئيس الوزراء وزعيم حزب الوفد الذي قاد المعارضة المصرية للحكم البريطاني منذ تأسيس الحزب على يد سعد زغلول. وفي سوريا لم تفاوض فرنسا حكومة الشيخ تاج الدين الحسني الموالي لها، بل فضلت التفاوض مع زعماء الكتلة الوطنية غلاة المعارضين. وكذلك في لبنان، فعندما طرح موضوع المعاهدة حاول رئيس الجمهورية اميل اده أن يستأثر بالمفاوضات مع الفرنسيين، فرفض هؤلاء ذلك وأصروا على أن تشارك الكتلة الدستورية بالمفاوضات، علماً بأن الفرنسيين كانوا على علم تام بالتفاهم الكامل القائم بين هذه الكتلة والبطريرك عريضة والمعارضة الشعبية التي يقودها ضد سياسة الانتداب الفرنسي الخاطئة. بهذه الطريقة نجحت الدولتان في كسر حدة المعارضة وتحويل مسارها، وتمكنتا من عقد ثلاث معاهدات مع دول المنطقة كان مضمونها أقصى ما يمكن التوصل إلى الاتفاق عليه من تسويات في حينه بمباركة جميع الأطراف ومشاركتهم الفعلية ورضاهم الكامل. وكانت أولى هذه المعاهدات المعاهدة البريطانية ـ المصرية.

٢ ـ المعاهدة البريطانية ـ المصرية

كانت جميع المفاوضات السابقة بين بريطانيا ومصر من أجل عقد معاهدة قد فشلت. ولما غزت إيطالية الحبشة شعرت مصر وبريطانيا أن مصالحهما أصبحت مهددة في السودان وفي مصر ذاتها. وكان هذا الخوف أحد العوامل المهمة التي جعلتهما يبدآن المفاوضات من جديد بنية صادقة هذه المرة ورغبة حقيقية بالتوصل إلى اتفاق يشكل حلاً وسطاً بين مطالبهما المتضاربة. وبناء على تفاهم مسبق بدأت المفاوضات بين الجانب المصري والجانب البريطاني في آذار سنة ١٩٣٦، وانتهت بنجاح في آب من السنة ذاتها بالاتفاق على نصوص المعاهدة المعروفة بمعاهدة سنة ١٩٣٦. وأقرها

البرلمانان المصري والبريطاني في تشرين الثاني التالي. وكان أهم ما تضمنته المعاهدة: أولاً، إنهاء الاحتلال وجلاء الجيش البريطاني عن الأراضي المصرية. وثانياً، السماح بإقامة قاعدة عسكرية بريطانية تضم عشرة آلاف جندي بريطاني في منطقة قناة السويس لأغراض دفاعية دون أن يكون لها صفة الاحتلال. وثالثاً، الاعتراف بسيادة مصر واستقلالها التامين وتعهد بريطانيا بدعمها لدخول عصبة الأمم. مدة المعاهدة خمس وعشرون سنة. وقد ألغاها جمال عبد الناصر عندما هاجمت بريطانيا مصر عسكرياً في سنة ١٩٥٦.

٣ ـ المعاهدة الفرنسية ـ السورية

فرنسا وسوريا ترغبان في التفاوض:

جرت آخر محاولة فاشلة لعقد معاهدة بين فرنسا وسوريا في سنة ١٩٣٦. وكان سبب الفشل تمسك كلٍ من الجانب الفرنسي والجانب السوري بمطالبه كاملة وعدم التنازل عن أي شيء منها. ولكن الجو السياسي العالمي المتوتر، والأخطار المحتملة التي راحت تهدد منطقة الشرق الأدنى من جراء انتهاج هتلر وموسوليني سياسة التحدي والاستفزاز لعصبة الأمم والدول الغربية، لينت المواقف المتصلبة، وجعلت فرنسا وسوريا أكثر استعداداً من أي وقت مضى للتوصل إلى اتفاق وسطٍ يرضي الطرفين ويمكنهما من الانصراف إلى التعاون المجدي لتقوية وسائل دفاعهما في مواجهة الأخطار والتحديات الجديدة التي أخذت تهددهما كليهما على السواء.

وكان دي مارتيل قد سافر إلى باريس أكثر من مرة خلال سنة ١٩٣٥ وأجرى مشاورات موسعة مع الحكومة الفرنسية حول ما يمكن إحداثه في الأوضاع السياسية في لبنان وسوريا من التغييرات التي تستدعيها الظروف المستجدة في هذين البلدين، وفي الشرق الأدنى، وفي العالم. وبعد عودته من آخر زيارة قام بها إلى باريس أعلن في كانون الأول سنة ١٩٣٥ أولى نتائج تلك المشاورات، وهي السماح للمجلس النيابي اللبناني باستعادة صلاحياته الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية[1]. وقدتحقق ذلك فعلاً في

(١) جريدة «**النهار**» السنة ٣، العدد ٦٩٩، الأربعاء ١١ كانون الأول ١٩٣٥، ص٤.

الشهر التالي من العام الجديد ١٩٣٦. وقبل إن يتخذ دي مارتيل مبادرة إيجابية مماثلة تجاه سوريا كانت الأحداث قد سبقته إلى دورة عنف دموية، وجولة طويلة قاسية من شد الحبال السياسية بين الطرفين، انتهت أخيراً بفتح باب المفاوضات المنشودة على مصراعيه. ومع أن هذه المفاوضات كانت تدور حول تنظيم العلاقات المستقبلية بين سوريا وفرنسا فإنها تناولت، كذلك قضايا جوهرية تتعلق بمصير لبنان وعلاقاته مع كل من سوريا وفرنسا. وتم الاتفاق بشأنها. ولما كان اللبنانيون يطالبون الفرنسيين بأن يعاملوهم مثلما يعاملون السوريين، فإن المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية التي عقدت لاحقاً كانت نسخة معدلة قليلاً من المعاهدة الفرنسية ـ السورية. لهذا اقتضى عرض قصة المعاهدة الفرنسية ـ السورية باختصار في هذا الفصل تمهيداً لعرض المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية بكل تفاصيلها في الفصلين التاليين.

إضراب ١٩٣٦ في سوريا مهد الطريق للمفاوضات:

كانت الأجواء السياسية في سوريا في مطلع العام ١٩٣٦ متوترة وتنذر بانفجار كبير في كل لحظة. وقد وصفها مراسل صحافي من دمشق بالقول:

«فبينما ترى دستوراً وجمهورية معترفاً بهما ترى إلى جانبهما نيابة معطلة... أما السلطات الوطنية أو الأهلية فهي آخذة بالتقلص والانتقال من أيدي أبناء البلاد إلى الأيدي الفرنسية»(٢).

وكانت مقاطعة الشركة الفرنسية ـ البلجيكية صاحبة امتياز الكهرباء والترامواي في دمشق مستمرة بفعالية تامة منذ عدة أسابيع. وكانت الكتلة الوطنية قد نظمت صفوفها، وحزمت أمرها، وأصبحت في وضع من القوة يمكنها من السيطرة الكاملة على الشارع وعلى القرار السياسي في سوريا، وراحت تلح في مطالبها الوطنية، وتصعد مواقفها في مواجهة سياسة الانتداب التسلطية. وكانت الجماهير السورية مشحونة بمشاعر الغضب لما آلت إليه الأحوال السياسية والاقتصادية من سوء، وقابلة للتجاوب مع أية دعوة للنضال تأتيها من الزعماء الوطنيين.

---

(٢) جريدة «النهار، السنة ٢، العدد ٤٢٤، الثلاثاء ١٥ كانون الثاني ١٩٣٥، ص١.

انطلقت الشرارة الأولى التي أشعلت الفتيل وسببت الانفجار الكبير من الاحتفالات التي جرت في المدن السورية بمناسبة ذكرى الأربعين لوفاة الزعيم الوطني إبراهيم هنانو. وفي تقرير عن سوريا قدمته السلطات الفرنسية إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم عن هذا الموضوع وردت الفقرة التالية التي تصف كيف بدأت الإضطرابات.. وقد جاء فيها ما يلي:

«كانت النفوس متأثرة على أثر سلسلة من الحفلات أقيمت في سوريا تكريماً لذكرى الزعيم الوطني إبراهيم هنانو. وقد بلغ هذا الدور النقطة الحساسة في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦، على أثر مظاهرات نظمت في فروع الجامعة السورية بدمشق وشجب أثناءَها الزعماء الوطنيون سياسة التعاون وأعلنوا أنهم قرروا سياستهم إلى ميدان الوحدة العربية.

ومما ساعد على تنفيذ هذا البرنامج وجود فكرة مقاطعة النور والتراموای التي كان البعض يروجون لها في فصل الصيف. وقد شجع الزعماء الوطنيون هذه الفكرة كوسيلة للهياج على الرغم من النصائح التي بذلت لهم، ودعوا الجمهور بواسطة نداء علني إلى إعلان مقاطعة النور والتراموای.

وقد اضطرت السلطة المنتدبة إلى وضع موقعي النداء تحت المراقبة، وقررت في الوقت نفسه إقفال «بيوت هنانو» التي فتحتها الكتلة الوطنية في دمشق وحلب وتتالت فيها الاجتماعات غير المرخص لها. فأدى هذا التدبير إلى بدء عهد الإضطرابات.

وقد امتدت الاضطرابات من دمشق إلى حلب وحمص وحماه ودير الزور واتخذت شكل تظاهرات عنيفة نظمها الطلبة والتلاميذ وسقط فيها عدد من الضحايا ورافق المظاهرات إقفال الأسواق مدة طويلة»[٣].

وعمدت السلطات الفرنسية إلى معاقبة بعض الزعماء الوطنيين الذين حملتهم مسؤولية التحريض على الإضرابات والمظاهرات، فاعتقلت سعد الله الجابري، ونعيم الأنطاكي، وجميل مردم، ونسيب البكري، وفخري

(٣) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٨٨٦، الثلاثاء ١١ آب ١٩٣٦، ص٥.

البارودي، وسيف الدين المأمون، وطردت من الجامعة السورية الأستاذين الأخوين فارس وفايز الخوري. وما لبثت القوى الوطنية أن أعلنت الإضراب العام المفتوح في حمص وحماه ودير الزور واللاذقية وغيرها من المدن والبلدات في طول البلاد السورية وعرضها. وجرت صدامات دموية بين رجال الأمن والمتظاهرين سقط فيها عشرات القتلى، وأعتقل مئات الأشخاص. وتوقف النشاط الاقتصادي في البلاد، وغادر التلاميذ مدارسهم ليشاركوا في المظاهرات والإضرابات، وعطلت السلطات معظم الصحف. وانتقلت عدوى الإضراب إلى لبنان، فقد أيدت المدن اللبنانية الكبرى الحركة الوطنية السورية، وتضامنت معها، وأضربت مدن طرابلس وصيدا وبيروت. وفشلت كل محاولات التهدئة والقمع التي قامت بها السلطات، واستمر الاضراب الشامل في سائر أنحاء البلاد السورية قرابة الستين يوماً(٤).

وأخيراً اقتنع دي مارتيل بأنه قد حان الوقت ليغير نهجه السياسي وأسلوبه العنيف في التعاطي مع الحركة الوطنية في سوريا. فبتفويض من حكومته، وبالاتفاق مع الزعماء الوطنيين بدأ باتخاذ إجراءات جديدة لإنهاء الأزمة. فقدمت حكومة الشيخ تاج الدين الحسني استقالتها في ٢٢ شباط، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة عطا الأيوبي وبمشاركة الوطنيين. ودعا المفوض السامي دي مارتيل إلى إنهاء الإضراب وفتح حوار مباشر مع الوطنيين لإحلال السلام. ووعد بإعادة الحياة الدستورية البرلمانية وبإطلاق سراح المعتقلين. وقد أطلق بعضهم بالفعل كمبادرة حسن نية منه(٥).

الشروع بالمفاوضات الفرنسية ـ السورية في بيروت:

تجاوبت الحكومة والهيئات الوطنية السورية مع دعوة المفوض السامي. وفي الأيام الأخيرة من شباط حضر وفد سوري برئاسة هاشم الأتاسي، رئيس الكتلة الوطنية، إلى العاصمة اللبنانية واجتمع بالمسيو كيفر رئيس الغرفة السياسية بالمفوضية العليا، بمنزل الأمير خليل أبي اللمع برأس

---

(٤) لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان**، ص٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٥) المصدر ذاته، ص٢٧٢ ـ ٢٧٣.

بيروت. وحضر الاجتماع وشارك بالمحادثات رياض الصلح[٦]. وبعد ثلاثة أيام من المحادثات توصل الطرفان إلى الاتفاق على المبادىء الأساسية التي تضمنها التصريح الذي صدر عنهم في ١ آذار، وجاء فيه ما يلي:

«إن المفوض السامي وهو يثني على وطنية الشعب السوري الكريم قد نزل على الرغبة التي أبديت له وصرح بأنه يوافق على إرسال وفد إلى فرنسا يتقدم بنظرياته إلى الحكومة الفرنسية لأجل تحضير عقد معاهدة تكون فيها الحقوق التي يتمتع بها السوريون لا تقل عن الحقوق التي اعترف بها للعراقيين في المعاهدة الأخيرة[٧]، مع التأكيد بأن فرنسا لا مصلحة لها في قضية الوحدة. إنها لذلك لا تمانع في تحقيقها»[٨].

وحال إعلان هذه النتيجة عمت الفرحة سوريا، وانتهى الإضراب وأخذت الحياة تعود تدريجاً إلى طبيعتها، وبدأت الاستعدادات لتشكيل الوفد المفاوض وسفره إلى فرنسا.

انتقال المفاوضات إلى باريس:

غادر الوفد السوري المفاوض دمشق في ٢٢ آذار قاصداً باريس. وكان يتألف من هاشم الأتاسي رئيساً ومن الأعضاء فارس الخوري، وجميل مردم، وسعد الله الجابري عن الكتلة الوطنية، ومصطفى الشهابي وادمون حمصي عن الحكومة، وأضيف إلى الوفد أحمد اللحام بصفة خبير عسكري، ونعيم الأنطاكي بصفة أمين للسر. وغادر دي مارتيل بيروت إلى باريس، أيضاً، ليشترك في المفاوضات. تعثرت المفاوضات في المرحلة الأولى، وبدت في أواسط نيسان وكأنها وصلت إلى حائط مسدود[٩]. وكان ذلك عائداً لسببين: أولاً، لأن أكثرية أعضاء حكومة «الاتحاد الوطني» برئاسة

---

(٦) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية، ج١ ص١٩٩.**

(٧) عقدت المعاهدة البريطانية العراقية المشار ءليها في سنة ١٩٣٠، ونال العراق بموجبها استقلاله وسيادته ودخل عضواً في عصبة الأمم بجنيف في سنة ١٩٣٢.

(٨) حسن الحكيم، **عبد الرحمن الشهبندر حياته وجهاده**، (بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص١٩٥.

(٩) جريدة «**النهار**»، السنة ٣، العدد ٨٠٥، الثلاثاء ٢٨ نيسان ١٩٣٦، ص٥.

بيار لافال كانت من أحزاب الوسط واليمين المتشددين. وثانياً، لأن الانتخابات العامة في فرنسا كانت على الأبواب. وفي مثل هذه الحال كان من الطبيعي أن تترك الحكومة الراحلة مسألة البت بالقضايا السياسية المهمة إلى خليفتها، الحكومة المقبلة. وتأجلت المفاوضات بسبب ذلك بعض الوقت.

توقيع المعاهدة الفرنسية ـ السورية:

جرت الانتخابات العامة في فرنسا بأواخر نيسان، وتقدم الحزب الاشتراكي على باقي الأحزاب، وأصبح من حق رئيسه ليون بلوم (Léon Blum) تشكيل الوزارة الجديدة. وبعث هذا الفوز السرور والاستبشار في نفوس أعضاء الوفد السوري المفاوض لأن الحزب الاشتراكي ورئيسه ليون بلوم كانا أكثر تفهماً للمسألة السورية وأصدق تعاطفاً مع مطالب الوطنيين السوريين من الحكومة المحافظة السابقة. وعلى أثر فوزه بالانتخابات عقد الحزب الاشتراكي مؤتمره الثالث والثلاثين في الأيام الأولى من شهر حزيران وبحث الأوضاع السياسية العامة في فرنسا والعالم. وكان رياض الصلح، مرافق الوفد السوري، على صلة ببعض أركان الحزب الاشتراكي، فدعي لعرض المسألة السورية ومطالب الوطنيين السوريين أمام هيئة المؤتمر، ففعل. وفي ختام المؤتمر اتخذ المؤتمرون عدة قرارات وتوصيات خطيرة أعرب فيها الحزب عن وجهة نظره بصدد سياسة الحكومة الاشتراكية المقبلة. وقد جاء فيها، فيما يتعلق بالمسألة السورية، الفقرة التالية:

«إن المؤتمر الثالث والثلاثين للحزب الاشتراكي... يعلن أن الحزب الاشتراكي أكد منذ سنوات عديدة عزمه على منح الشعب السوري استقلاله ووحدته القومية وفاقاً للعدل ولمصلحة فرنسا نفسها. ويعلن أيضاً أنه بمقتضى هذه التصريحات السابقة يطلب إيجاد عهد صداقة وتحالف بين فرنسا وسوريا على الأسس نفسها التي تقوم عليها العلاقات بين الحكومة البريطانية والعراق. كما يطلب الاعتراف باستقلال سوريا ووحدتها ودخولها في عصبة الأمم»[١٠].

---

(١٠) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٣٠، الجمعة ٥ حزيران ١٩٣٦، ص٥.

استؤنفت المفاوضات في جو إيجابي مريح يبشر بالنجاح، واستمرت بضعة شهور ذللت خلالها جميع العقبات التي برزت في الطريق، واتفق الفريقان في النهاية على نصوص المعاهدة وملاحقها. وجرى الاحتفال بالتوقيع عليها في ٩ أيلول سنة ١٩٣٦. وعاد الوفد إلى دمشق فاستقبلته الجماهير استقبال الأبطال، وعمت الفرحة وأقيمت المهرجانات في كافة الأرجاء السورية، ودامت عدة أيام.

أهم بنود المعاهدة الفرنسية ـ السورية:

كانت أهم بنود المعاهدة الفرنسية ـ السورية والوثائق الملحقة بها تنص على ما يلي:

أولاً: تعترف فرنسا بسورية دولة مستقلة ذات سيادة.

ثانيا: تتشاور الدولتان في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية. وفي حال نشوب حرب تتعاون الدولتان بوصفهما حليفتين. وتقتصر مساعدة سورية لفرنسا على استعمال السكك الحديدية والمرافيء والمطارات.

ثالثاً: تمنح سوريا الحكومة الفرنسية الحق في استخدام قاعدتين جويتين في المزه جنوبي دمشق وفي النيرب شرقي حلب، وتجيز لها إبقاء جنودها في منطقتي العلويين وجبل الدروز مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ. ولا يعني هذا الاحتلال المؤقت أي مساس بحقوق السيادة السورية.

رابعاً: تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد ثلاث سنوات من توقيعها وتحل تلقائياً محل الانتداب وذلك حالما تقبل سوريا عضواً في عصبة الأمم.

خامساً: ضم منطقتي العلويين وجبل الدروز إلى الدولة السورية.

سادساً: مدة المعاهدة ٢٥ سنة.

لقد حققت هذه المعاهدة بعض أماني السوريين، وشكلت خطوة مهمة نحو الاستقلال الكامل، ومهدت الطريق أمام البدء بالمفاوضات من أجل عقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية مشابهة.

تفاعل المسألة اللبنانية
أثناء المفاوضات الفرنسية ـ السورية في باريس

١ ـ تريث لبنان بطلب عقد المعاهدة

أسباب تأخر لبنان بطلب المعاهدة:

تأخر اللبنانيون كثيراً عن العراقيين والمصريين والسوريين في المطالبة بعقد معاهدة مع الدولة المنتدبة. وإن كانت قد صدرت عن بعض اللبنانيين، بين حين وآخر، تصريحات وتلميحات تطالب بعقد معاهدة مع فرنسا[١] فإن تلك التصريحات كانت محدودة، لم تصدر عن مراجع سياسية مسؤولة، ولم تتخذ صفة رسمية، ولم تسفر عن أية نتيجة عملية، أو تحدث أي تطور محسوس يستحق الذكر في تاريخ لبنان. وكان لهذا العزوف عن المطالبة بالمعاهدة بضعة أسباب، منها عدم إجماع اللبنانيين على الرغبة في عقدها. فغلاة الوحدويين كانوا ضد المعاهدة لأنها، برأيهم، تسبغ على الاستقلال اللبناني شرعية دولية من شأنها قطع الطريق نهائياً على إمكان ضمه إلى سوريا كما كانوا يتمنون. وغلاة اللبنانيين كانوا ضد المعاهدة ومع بقاء الانتداب. فالانتداب نظام دولي يعترف بالكيان اللبناني المستقل، ويتحمل مسؤولية المحافظة عليه والدفاع عنه[٢]. أما المعاهدة التي تلغي الانتداب وتجعل لبنان دولة مستقلة ذات سيادة كاملة فإنها تحرمه من هذه الضمانة، وتلغي المسؤولية الدولية للدفاع عنه. ويصبح لبنان، عندئذٍ، سيد نفسه، ومسؤولاً وحده عن الدفاع عن نظامه والذود عن كيانه وحدوده. وبالنظر

(١) توفيق وهبه، **قضايا ورجال**، ص٩.

(٢) المادتان ٢و٤ من صك الانتداب.

لصغر لبنان وضعفه ومحدودية قدراته فإنه قد لا يستطيع ذلك بقواه الذاتية، ويضطر عند الحاجة إلى طلب المساعدة من الدول الصديقة وعصبة الأمم. ولكن غلاة اللبنانيين كانوا يخشون من أن يعمد المتربصون بلبنان إلى التدخل بشؤونه بواسطة أعوان لبنانيين، لكي يظهر ما يجري فيه وكأنه شأن داخلي صرف، فيتعذر على الدول الصديقة وعصبة الأمم، في مثل هذه الحال، أن تمد إليه يد المساعدة والعون، فيسهل، بالتالي، على الطامعين فيه أن يحققوا غاياتهم وينتقصوا من سيادته واستقلاله بواسطة أعوانهم اللبنانيين(٣). فالمعاهدة إذن، حسب رأي هؤلاء اللبنانيين، تفقد لبنان المناعة والضمانة اللتين يوفرهما له نظام الانتداب، وتعرضه بالتالي لأخطار لا حصر لها. من هنا كانت مطالبتهم بإبقاء لبنان تحت مظلة نظام انتداب متطور يمنح اللبنانيين مزيداً من الحرية والاستقلال الذاتي.

وتأخر اللبنانيون بالمطالبة بالمعاهدة، أيضاً، لأن فشل المحاولات التي كانت قد جرت بين الفرنسيين والسوريين من أجل عقد معاهدة لتنظيم العلاقات بين بلديهم، جعل المسؤولين اللبنانيين يحجمون عن التقدم بطلب المعاهدة خوفاً من مواجهة النتيجة السلبية ذاتها. يضاف إلى ذلك أن الأجواء الدولية في العشرينات وأوائل الثلاثينات كانت مريحة وخالية من

---

(٣) بعد مرور أكثر من ٥٠ سنة على هذه الأحداث (١٩٣٦)، وبمناسبة إعلان الحكومة اللبنانية في أوائل أيلول سنة ١٩٩٢ عن عزمها على إجراء الانتخابات النيابية العامة في وقت قريب بالرغم من الظروف الاستثنائية التي كان يمر بها لبنان، حذر البطريرك الماروني نصرا الله صفير من هذا الخطر عينه الذي تردد الحديث عنه في سنة ١٩٣٦، وذلك في فقرة وردت في رسالة وجهها البطريرك إلى اللبنانيين عموماً والمسيحيين خصوصاً بمناسبة حلول عيد الفصح في بكركي نهار الخميس في ١٧ نيسان سنة ١٩٩٢. فقد تساءل البطريرك قائلاً:

«كيف ينتخب المهجرون والمهاجرون، والرازحون تحت نير الاحتلال في الجنوب، والمحصية عليهم أنفاسهم، والمستقصى عن انتماءاتهم الفئوية والحزبية والمفروضة عليهم اتجاهاتهم وتحالفاتهم؟ وهناك كثير من اللبنانيين يخشون يوماً، قد لا يكون بعيداً، ترتفع فيه أصوات تحت قبة الندوة النيابية تطالب بما قد يقضي نهائياً على هوية لبنان ونظامه وميزاته». راجع:

- جريدة **«النهار»**، السنة ٥٩، العدد ١٨٢٠٩، السبت ١٨ نيسان سنة ١٩٩٢، ص٣، ع٥؛ أيضاً.
- جريدة **«السفير»**، السنة ١٩، العدد ٦١٦٥، السبت ١٨ نيسان ١٩٩٢، ص٣، ع٣.

العوامل الملحة الضاغطة التي تستوجب عقد مثل هذه المعاهدات.

سنة ١٩٣٦ سنة المعاهدات:

ولكن تلك العوامل المانعة كانت قد زالت في مطلع سنة ١٩٣٦ بسبب الأخطار المستجدة التي أخذت تهدد مصير بلدان الشرق الأدنى، والناجمة عن المطامع الاستعمارية والنوايا العدوانية التي أفصحت عنا قيادات النظامين الكليين الأوروبيين، النظام الفاشستي الايطالي، والنظام النازي الألماني، على ما جاء بيانه في الفصل السابق. وإزاء هذه التطورات أدرك الأجانب الحاكمون والوطنيون المحكومون أن مصالحهم الحيوية جميعاً أصبحت مهددة، وأن الضرورة تفرض عليهم الإسراع في السعي للتفاهم ولإيجاد الحلول المقبولة للمشاكل القائمة بينهم، حتى ولو اقتضى ذلك تقديم كل طرف منهم بعض التنازلات للطرف الآخر. وهذا ما قد جرى بالفعل. فقبل انصرام الشهر الأول من العام ١٩٣٦ كانت المفاوضات من أجل عقد معاهدة ثنائية قد بدأت في مصر بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية. وكانت الاتصالات بين المفوض السامي دي مارتيل وأركان الكتلة الوطنية السورية قد استؤنفت بجدية للغاية ذاتها في دمشق. وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا قد أعلنت عن عزمها على إيفاد لجنة ملكية إلى فلسطين لدرس القضية الفلسطينية من أجل إيجاد حل عادل لها.

يتبين مما تقدم أن المباحثات والمفاوضات لإيجاد الحلول للمشاكل السياسية العالقة كانت قائمة على قدم وساق منذ أوائل سنة ١٩٣٦ في البلدان العربية المحيطة بلبنان والقريبة منه. فهل يبقى لبنان معزولاً خارج هذه المحاولات؟

المعاهدة تصبح حاجة لبنانية:

إن هذه التطورات السياسية الهامة في النطاقين الإقليمي والدولي أثرت في الوضع اللبناني، وجعلت أكثرية اللبنانيين تقف من موضوع المعاهدة مع فرنسا الموقف ذاته الذي عبر عنه رياض الصلح في تصريح أدلى به لمراسل جريدة «الأهرام» المصرية، قال فيه ما يلي:

«إنه بعد العراق ومصر وسوريا لا يمكن أن يبقى لبنان الشديد التمسك

بفكرة الاستقلال في مؤخرة العالم الجديد الذي يؤلف الآن الشرق العربي»[(٤)].

وبالحقيقة كان لبنان مضطراً للدخول في «بازار» تلك التسويات وعقد معاهدة مع فرنسا لتحديد علاقاته بها من جهة، وبسوريا من جهة ثانية. فقد كانت لسوريا ولبنان مصالح مشتركة سياسية وأمنية واقتصادية ومالية ترعاها فرنسا بصفتها الدولة المنتدبة، وتديرها بالنيابة عن البلدين. وكان من المفترض أن تتنازل فرنسا، في المعاهدة الفرنسية ـ السورية التي يجري التفاوض بشأنها، عن إدارة هذه المصالح وتسليمها إلى أصحابها الأصليين. ولم يكن تحقيق هذه الخطوة ممكناً إلا بعد الاتفاق على تقاسم هذه المصالح المشتركة، وتقرير تسوية شاملة للعلاقات بين لبنان وسوريا وفرنسا بكيفية ترضى بها هذه الأطراف الثلاثة. من هنا غدت الحاجة إلى عقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية لتسوية هذه المسائل بين الدول الثلاث أمراً لا مفر منه.

تكثيف النشاط السياسي في لبنان:

ما أن بدأت الاتصالات التمهيدية، ومن بعدها المفاوضات الرسمية بين الجانبين الفرنسي والسوري بشأن المعاهدة حتى دبّ في الساحة اللبنانية منذ مطلع العام ١٩٣٦ نشاط سياسي مكثف كان قد غاب عن أجواء السنتين السابقتين ١٩٣٤ و١٩٣٥. شارك في هذا النشاط رئيس الجمهورية، وأركان الحكومة، والنواب، وتكتلات وأحزاب شعبية، وممثلو الطوائف، ورجال الصحافة بشكل خاص. فقد انبرت جميع الصحف اللبنانية، على اختلاف ميولها ومواقفها، تعالج موضوع المعاهدة، وتعرض مطالب اللبنانيين، بحيث أن حيزاً كبيراً من صفحاتها ومن افتتاحياتها كان يخصص لهذه الغاية، وقد أرجع أحد الصحافيين البارزين **«الأسباب الراهنة لهذه النهضة الخافقة اليوم في صدور جميع اللبنانيين دون استثناء... إلى أصول خمسة:**

أولاً ـ سياسة الاستخفاف بلبنان وأهله وإهمال كرامتهم الوطنية التي رافقت هذا العهد.

---

(٤) جريدة **«النهار»**، السنة ٤، العدد ٨٩٦، الثلاثاء ٢٥ آب ١٩٣٦، ص٥.

ثانياً ـ سياسة الجفاء والتحدي التي مارستها بعض الجهات العالية [دي مارتيل] حيال المقام البطريركي لإحراجه، وما رافق ذلك منذ ١٨ شهراً من تعمد غير مشروع لإنكار زعامته وتبديد نفوذه، وتحريض الصغار على التحرش بعصمته كمرجع أعلى للبنانيين.

ثالثاً ـ احتقار السلطة الوطنية اللبنانية، وإعطاء المستشارين في كل دائرة ومنطقة، سلطة ديكتاتورية لا يتمتع موسوليني بمثلها في إيطاليا كلها، وتسلح الحكم المباشر هذا بسياسة الشدة والإيقاع، والعرائض لمقاومة الحقوق الوطنية.

رابعاً ـ تجاهل الضيق الشامل الذي يسود لبنان، والتمسك بالضرائب الجائرة رغم عجز المكلفين عن دفعها، واستمرار السيطرة غير المشروعة على موارد البلاد الجمركية، واتباع سياسة الحماية للمصالح الاستثمارية الأجنبية، وإهمال تعزيز الموارد الزراعية والصناعية الوطنية، مما أدى إلى الفقر العام.

خامساً ـ إنالة إخواننا السوريين استقلالهم التام وجميع حقوقهم الوطنية... فلبنان... محق في المطالبة بمثل ما نالته شقيقته سوريا»(٥).

التباين في مواقف اللبنانيين:

كان النشاط السياسي المشار إليه محدوداً ومعتدلاً في الأسابيع الأولى من العام ١٩٣٦. ثم ما لبث بعد ذلك أن اتسع تدريجاً، وازداد حدة وفق تطور الأحداث في لبنان، وسير المفاوضات الفرنسية ـ السورية في باريس، وما كان يرشح من أخبار عنها تتعلق بلبنان وبالمصالح الحيوية اللبنانية المطروحة على بساط البحث هناك. ولم تكن ردود فعل اللبنانيين واحدة تجاه ما يجري في باريس، بل إنها كانت متباينة بدرجة كبيرة تبلغ حد التناقض. وكان هناك تياران رئيسيان في البلاد يطالب أولهما بدخول لبنان فوراً في مفاوضات مع فرنسا لعقد معاهدة صداقة وتحالف معها تكون شبيهة

---

(٥) فقرة من مقال افتتاحي بقلم أسعد عقل بجريدته «**البيرق**»، العدد ١٨٥٨، الأحد ٨ آذار سنة ١٩٣٦، ص١.

بالمعاهدة الفرنسية ـ السورية التي يجري الإعداد لها، ويعارض ثانيهما هذا التوجه ويطالب بقيام وحدة كاملة فورية بين لبنان وسوريا. وشهدت سنة ١٩٣٦ مواجهة سياسية واسعة بين أصحاب هذين التيارين قبل توقيع المعاهدة وبعدها.

٢ ـ المطالبون بالمعاهدة

البطريرك الماروني أول المطالبين بالمعاهدة:

كان الداعون لعقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية أول من ارتفعت أصواتهم مطالبة فرنسا بمعاملة لبنان بالمثل كسوريا، وبأن يكون لهم رأي مسموع في تقرير التسويات التي هي قيد البحث. وكان البطريرك الماروني أنطون عريضه أول هؤلاء. ففي المذكرة الضافية عن أحوال لبنان التي وجهها بتاريخ ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٣٦[٦] بواسطة المفوض السامي دي مارتيل ووزارة الخارجية الفرنسية إلى اللجنة البرلمانية المعينة لدرس أوضاع البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسي، قال البطريرك في خاتمتها ما يلي:

«ويمكن تلخيص مطالبنا. . . وبالدعوة إلى عقد معاهدة بين فرنسا ولبنان على أساس المذكرة الحالية»[٧].

وفي ٦ شباط عقد المطارنة الموارنة اجتماعاً في بكركي بدعوة من البطريرك عريضة وبرئاسته، وأجروا بحثاً مستفيضاً في الشأن اللبناني توصلوا في نهايته إلى وضع بيان موجه إلى المفوض السامي الفرنسي يحدد مطالب اللبنانيين السياسية الأساسية بالبنود الخمسة التالية:

أولاً ـ المحافظة على وحدة الكيان اللبناني بحدوده الراهنة دون تعديل من أي نوع كان.

ثانياً ـ منح لبنان استقلالاً حقيقياً، والاعتراف بسيادته الوطنية. مع الاحتفاظ بعلاقات الأخوة مع الشقيقة سوريا والتعاون معها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

---

(٦) وتأخر تسليمها إلى ٤ شباط ١٩٣٦.

(٧) عريضة، البطريرك أنطون، **لبنان وفرنسا**، ص٧١.

ثالثاً ـ وضع دستور لبناني جديد على أساس الاستقلال الحقيقي يعطي المواطنين اللبنانيين من جميع الطوائف الحريات العامة التي يضمنها النظام البرلماني للدولة وللفرد وللجماعة، وبخاصة حرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية في إطار القانون.

رابعاً ـ عقد معاهدة مع فرنسا. وتقتضي الظروف ألاّ يطالب لبنان، بأي حال، بأقل مما تطالب به سوريا.

خامساً ـ دخول لبنان في عصبة الأمم[٨].

جاء هذا البيان معبراً في حينه عن رأي الأكثرية الساحقة من المسيحيين اللبنانيين. فرحبت به نواديهم وصحفهم، ونشر بعضها النقاط الخمس بشكل بارز في صدر صفحاتها الأولى ناعتة إياها بِـ «الميثاق اللبناني». وقد تناول أصحاب تلك الصحف ومحرروها البيان على مدى عدة أيام شارحين، ومؤيدين، وداعين السلطات الفرنسية إلى الاستجابة لما جاء فيه من مطالب مشروعة، وتحقيق أماني اللبنانيين بالسيادة الوطنية والاستقلال الفعلي[٩].

وفي ٢٧ شباط سنة ١٩٣٦، أدلى البطريرك عريضه بتصريح لجريدة «لوجور» (Le Jour) البيروتية حول موضوع المعاهدة والاستقلال، فكرر المطالب الخمسة الواردة في البيان السابق، مضيفاً إلى ما جاء في البند الثاني منها فقرة على درجة كبيرة من الأهمية حيث قال:

«ليست تجزئة الأراضي اللبنانية موضوع الخلاف أبداً في المطالب السورية. لقد أصبح استقلال لبنان مبدأ صريحاً ومسلماً به في دمشق كما في بيروت»[١٠].

---

(٨) Edmond Rabbath, **La Formation Historique**. pp 407-408.

(٩) جريدة «**البيرق**»، العدد ١٨٤٩، الأحد ٢٣ شباط، ص١، والعدد ١٨٥٠، الثلاثاء ٢٥ شباط، ص١، والعدد ١٨٥٤، الأحد ١ آذار سنة ١٩٣٦، ص١.

(١٠) عريضه، البطريرك انطون، **لبنان وفرنسا**، ص٩٤.

مذكرة النواب السبعة:

بعد أن أثار البطريرك عريضه، خلال شهري كانون الثاني وشباط سنة ١٩٣٦ مسألة استقلال لبنان وعقد معاهد مع فرنسا، وبعد أن توصل المفوض السامي دي مارتيل والمندوبون الوطنيون السوريون في ١ آذار إلى الاتفاق على المبادىء الأساسية للدخول في المفاوضات من أجل عقد معاهدة فرنسية - سورية، تحركت الجهات الرسمية اللبنانية لمطالبة فرنسا بمثل ما كان يطالب به البطريرك عريضة والوطنيون السوريون. وكان أول المطالبين الرسميين عدداً من أعضاء مجلس النواب. ولما كان هذا المجلس في عطلة، والمفوض السامي دي مارتيل على وشك السفر إلى فرنسا، ونظراً للتطورات السياسية السريعة الجارية يومئذٍ، فقد رأى بعض النواب المنتمين إلى الكتلة الدستورية تقديم مذكرة بالمطالب اللبنانية بواسطة رئيس مجلس النواب خالد شهاب إلى المفوض السامي دي مارتيل قبل سفره الوشيك إلى باريس، وقبل أن تبدأ المفاوضات الفرنسية - السورية. وبرر هؤلاء النواب هذا الاستعجال في رسالتهم إلى رئيس مجلس النواب بقولهم:

«ولما كانت مصالح اللبنانيين شديدة التماس والصلة بمصالح السوريين، كان لا بد من تبادل الآراء والنظريات عند تقرير مصير أحد الفريقين حتى يتقرر معه مصير الفريق الآخر بصورة رسمية تضمن المحافظة على حقوق الجميع وتؤيد العلاقات الودية وتوثقها بين سوريا ولبنان»(١١).

وضع هذه المذكرة ووقعها سبعة نواب هم: ميشال زكور، وفريد الخازن، وحميد فرنجية، وكميل شمعون، وصبري حماده، ومجيد أرسلان، ومحمد عبد الرزاق. وضمنوها المطالب الثلاثة التالية:

١ - الدستور اللبناني الكامل الحريات والصلاحيات.

٢ - عقد معاهدة بين فرنسا ولبنان.

٣ - دخول لبنان في عصبة الأمم.

واختتموا المذكرة بالفقرة التالية:

---

(١١) جريدة «البيرق» العدد ١٨٥٦، الأربعاء ٤ آذار ١٩٣٦، ص٤.

«وإننا اعتماداً على حقوق لبنان المشروعة، وعلى العهود المقطوعة لهم [للبنانيين] تكراراً، واستناداً إلى صك الانتداب الذي يعترف باستقلال لبنان وسوريا.

نرفع إلى الحكومة الفرنسية الصديقة - بواسطة ممثلها السامي في هذه البلاد - مطالبنا الوطنية راجين منها أن تحققها في لبنان في نفس الوقت الذي تحقق به مطالب إخواننا السوريين.

بيروت في ٢ آذار سنة ١٩٣٦

التواقيع»(١٢)

وفي اليوم التالي، ٣ آذار سنة ١٩٣٦، قدم النواب السبعة مذكرتهم إلى رئيس مجلس النواب خالد شهاب الذي رفعها بدوره إلى المفوض السامي حسب رغبة أصحابها.

نواب كتلة إميل إده يطالبون بالمعاهدة:

لم يشأ نواب كتلة إميل إده أن يحتكر نواب الكتلة الدستورية وحدهم العمل الوطني، فقابل وفد منهم رئيس الجمهورية إميل إده بهذا الخصوص، كما صرح بذلك للصحف النائب خير الدين الأحدب الذي كان على رأس الوفد، فقال:

«لما تطورت الأمور لجهة التفاهم بين فرنسا وسوريا رأيت بالاتفاق مع أصدقائي من زملائي في المجلس أن نخابر فخامة رئيس الجمهورية باعتباره الممثل المنتخب الأعلى للبلاد ففاتحنا فخامته مساء السبت بالأماني التي تصبو إليها الأمة من توسيع النظم الدستورية وممارسة الحقوق المشروعة... فوعد فخامته بدرس هذه القضية»(١٣).

---

(١٢) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الأول، الجلسة الأولى الجمعة ١٧ نيسان ١٩٣٦، ص٢٩٧؛ أيضاً: جريدة «**البيرق**»، العدد ١٨٥٦، الأربعاء ٤ آذار ١٩٣٦، ص٤؛ أيضاً: جريدة «**البشير**»، السنة ٦٦، العدد ٤٩٩٥، الخميس ٥ آذار ١٩٣٦، ص٢.

(١٣) جريدة «**البيرق**»، العدد ١٨٥٧، الجمعة ٦ آذار ١٩٣٦، ص٤.

مسعى رئيس الجمهورية لدى المفوض السامي:

اهتم رئيس الجمهورية إميل إده بهذا الموضوع وقام بمسعى لدى المفوض السامي، بدليل ما جاء في البلاغ الرسمي الذي أذاعته المفوضية العليا عن المقابلة بين الرئيس والمفوض السامي، وجاء فيه ما يلي:

«استقبل فخامة المفوض السامي يوم السبت في ٧ آذار الجاري فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الذي جاء ليحدثه في المسألة اللبنانية. فأكد له فخامة الكونت دي مارتيل عن رغبته في أن يدرس بأكثر ما يمكن من العطف المسائل التي قد تتولد للبنان من تطور القضية السورية.

وفي نية المفوض السامي بمناسبة سفره القريب إلى فرنسا أن يخابر الحكومة الفرنسية في ذلك وأن يدرس بالاتفاق معها حل هذه القضية»(١٤).

٣ ـ مواقف المسلمين من موضوع المعاهدة

ثلاثة مواقف:

لم يكن للمسلمين اللبنانيين موقف واحد موحد من مسألة المعاهدة والاستقلال. فقد تباينت آراؤهم حول هذه المسألة وانقسموا إلى ثلاث فئات. تألفت الفئة الأولى من المسلمين الذين اعترفوا بالكيان اللبناني، وتعاونوا مع الانتداب، وشاركوا بصدق واخلاص كاملين في تحمل مسؤولية الحكم كوزراء ونواب وموظفين من مختلف الرتب والدرجات. وكان هناك أيضاً جماعة كبيرة من التجار والصناعيين من طبقة البورجوازيين المسلمين الذين ازدهرت أعمالهم ونمت مؤسساتهم في ظل الجمهورية اللبنانية، وأصبحت مصالحهم الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوطن والنظام اللبنانيين. وبقطع النظر عن القناعات السياسية الحقيقية التي كان يضمرها هؤلاء بشأن الوحدة مع سوريا، فإنه من الممكن القول أنهم لم يأخذوا موقفاً معادياً للوحدة، كما أنهم لم يقوموا بأي نشاط فعلي مهم في الدعوة لها أو من أجل تحقيقها على حساب مصالح الوطن اللبناني. بل إنهم تآلفوا

---

(١٤) المصدر ذاته، العدد ١٨٥٨، الأحد ٨ آذار ١٩٣٦، ص١.

مع الواقع السياسي الجديد، وتقبلوه، وانصهروا فيه انصهاراً كاملاً، وأخلصوا له اخلاصاً صادقاً.

وتألفت الفئة الثانية من المشتغلين بالسياسة الذين لا يجدون ضيراً في ازدواجية المواقف والمباديء، ويعتبرون أن الأخذ بالحكمة المأثورة التي توصي بالاحتفاظ بِ «رِجل بالبور ورِجل بالفلاحة»، دهاءٌ سياسي و«شطارة». فهم لبنانيون صميمون عندما تؤمن لهم «اللبننة» المناصب الوزارية، والمقاعد النيابية، والوظائف الرفيعة، والنفوذ والوجاهة وما إلى ذلك من المنافع الخاصة والمكاسب الجزيلة. وهم وحدويون أصيلون عندما تستدعي ظروفهم ومصالحهم ذلك، ولا سيما عندما يرجعون إلى قواعدهم الشعبية حيث تكون تلك القواعد من هذا الرأي.

أما الفئة الثالثة فكانت تتألف من المتنكرين علناً وصراحة للكيان اللبناني، الرافضين الاعتراف بالانتداب الفرنسي والتعاون معه، والداعين باصرار وثبات إلى تحقيق الوحدة الشاملة الفورية بين لبنان وسوريا. إن هؤلاء كانوا يعارضون مشروع المعاهدة الذي يؤول إلى استقلال لبنان وسيادته بحدوده الراهنة للأسباب التي جرى توضيحها في مكان سابق من هذا الفصل.

لقد شاركت الفئتان الأوليان بالمطالبة بالاستقلال والمعاهدة، أما الفئة الثالثة، فئة الوحدويين المتشددين، فكان لها رأي آخر وموقف مختلف تجلى في مناقشات ومقررات مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة.

المعارضة في «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة»:

كان لعقد «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة» سببان، أولهما، أنه لما كثف اللبنانيون مساعيهم لدى السلطات الفرنسية، ما بين أوائل شباط وأوائل آذار سنة ١٩٣٦، وقدموا لها المذكرات والعرائض المطالبة بالمعاهدة والاستقلال، هبّ طلاب الوحدة السورية اللبنانيون للتصدي لهذه المساعي، ومعارضتها، ومطالبة الفرنسيين بِضم لبنان إلى سوريا، بدلاً من تثبيتَ استقلاله وتكريس انفصاله. وثانيهما، أنه كان قد خامر فئة الوحدويين في لبنان الشك في أن الوطنيين السوريين قد يتخلون عنهم، ويتنازلون عن

المطالبة بإعادة «المناطق المنسلخة» إلى سوريا. ويؤكد ذلك ما جاء على لسان رئيس المؤتمر، سليم علي سلام، في سياق رده على سؤال وجهه إليه أحد المندوبين عن سبب عقد هذا المؤتمر، فأجابه سليم علي سلام بما يلي:

«دعونا لعقد هذا المؤتمر لأننا قرأنا في الصحف أن الكتلة [الوطنية] ستفاوض الحكومة الفرنسية لعقد معاهدة على أساس ادخال بعض القطع في الوحدة السورية دون القطع الأخرى المنسلخة عن سوريا. ولهذا دعونا أهل الملحقات لبحث هذا الموضوع الخطير»(١٥).

لبى الدعوة بضع عشرات من الحركة الوحدوية من المدن الساحلية ومن الأقضية الأربعة. لذلك عرف هذا المؤتمر باسم «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة». وحضره أيضاً عدد من أبناء «جبل لبنان» القديم واشتركوا في أعماله. وكان في طليعة من لبوا الدعوة من زعماء الحركة الوحدوية سليم علي سلام، وعمر بيهم، ومحمد جميل بيهم من بيروت، وعبد الحميد كرامي، والدكتور عبد اللطيف البيسار من طرابلس، وأحمد عارف الزين من صيدا، وأحمد رضا وسليمان الضاهر من النبطية، وشوقي الدندشي من عكار. وحضره من أبناء جبل لبنان علي ناصر الدين من بمريم قرب حمانا، وصلاح لبكي من بعبدات، ويوسف إبراهيم يزبك من حدث بيروت، وفوزي بردويل من زحله. ولم يكن هذا المؤتمر إسلامياً صرفاً كالمؤتمرات الإسلامية السابقة، بسبب اشتراك بعض المسيحيين في أعماله. ولكن بالرغم من ذلك بقي الطابع الإسلامي غالباً عليه، لأن نسبة الحضور فيه كانت حوالي ٨٠٪ من المسلمين، وحوالي ٢٠ بالمئة من المسيحيين.

انعقد المؤتمر بعد ظهر نهار الخميس في ١٠ آذار سنة ١٩٣٦ في دار سليم علي سلام في بيروت. وانتخب صاحب الدار سليم سلام رئيساً للمؤتمر وصلاح عثمان بيهم أميناً للسر. افتتح الرئيس سلام المؤتمر، فرحب بالحاضرين، ثم خاطبهم قائلاً:

---

(١٥) حسان حلاق، مؤتمر الساحل، ص٤٩.

«تعلمون أيها السادة أننا في ظروف خطيرة... في دمشق... سيتألف وفد لمفاوضة الحكومة الفرنسية في مصير البلاد السورية... فقد دعوناكم لعقد مؤتمر نقرر فيه موقفنا نحن أبناء الأقضية والمدن المنسلخة عن أمنا سوريا... وضعنا مع بعض الإخوان مشروع مذكرة لرفعها إلى المفوض السامي بمناسبة سفره إلى باريس نطلب فيها الوحدة السورية فارجو أن تنيرونا بآرائكم في مضمونها، وسيتلوها عليكم السيد علي ناصر الدين»(١٦).

استهلت المذكرة بتذكير المفوض السامي بالمطالب التي كانت تقدمت بها الهيئات والمؤتمرات الإسلامية السابقة، والتي لم يتحقق شيء منها، وانتهت بتقديم المطالب الجديدة ـ القديمة التي أدرجت في آخر المذكرة، وهي بالنص التالي:

«يقرر المؤتمر المنعقد في بيروت في ١٠ آذار سنة ١٩٣٦ تأييد مقررات المؤتمرات السابقة ومطالبها وفي رأسها السيادة والحرية التامتان والوحدة الشاملة تأييداً مطلقاً مؤكدين لفخامتكم أن كل حل لا تجاب به هذه المطالب المشروعة لا يكون نصيبه إلا الفشل»(١٧).

بعد الانتهاء من قراءة المذكرة حصل نقاش حاد وطويل اشترك في صلبه ثلاثة عشر مندوباً، ودار كله تقريباً حول المسألة اللبنانية. ففيما أجمع الحاضرون على مبدأ الوحدة السورية الشاملة، وبشكل خاص على انضمام لبنان إليها، فإن آراءهم تباينت فيما يتعلق بتوقيت هذا الانضمام وكيفيته. كان فريق منهم يصر على أن تتضمن المذكرة طلباً صريحاً بتحقيق الوحدة السورية الشاملة الفورية بما في ذلك لبنان، علماً بأن المذكرة خلت من أية إشارة إلى وجوب استمزاج آراء اللبنانيين بهذا الموضوع المصيري الخطير. وكان أكثرهم إصراراً على هذا الطلب أحمد رضا(١٨)، وشوقي الدندشي(١٩)، وفوزي بردويل(٢٠)،

---

(١٦) المصدر ذاته، ص٤٣ ـ ٤٤.

(١٧) المصدر ذاته، ص٦٩.

(١٨) المصدر ذاته، ص٤٥.

(١٩) المصدر ذاته، ص٤٧.

(٢٠) المصدر ذاته، ص٤٨.

وحسن القاضي[٢١]، وصلاح لبكي[٢٢]، ومأمون إياس[٢٣]، وعبد الحميد كرامي[٢٤]. وفي تبرير موقفهم الوحدوي هذا كانوا يسوقون أسباباً كثيرة منها السبب القومي، والسياسي، والتاريخي، والاقتصادي، والجغرافي، والاجتماعي. وقد ذهب بعضهم إلى حد التصريح بأن موقفهم مستند إلى عدم اعترافهم أصلاً بالكيان اللبناني الراهن[٢٥].

أما الفريق الثاني فقد أشار على المؤتمر أن يميز بين «جبل لبنان» وبين المدن الساحلية والأقضية الأربعة. ونبَّه أحد أفراده، علي ناصر الدين، إلى:

«إن ليس من شأن هذا المؤتمر الموقر أن يقرر هذا [ضم لبنان إلى سوريا] وهو إنما عقد ليعبر عن رغبات الأراضي المنسلخة فقط»[٢٦].

وفيما اعتبر علي ناصر الدين وفريقه أنه من حق أبناء المدن الساحلية والأقضية الأربعة أن يطالبوا بإلحاق مناطقهم بالوحدة السورية، فإنه نفى أن يكون من حقهم الانفراد بتقرير مصير «جبل لبنان» في غياب أهله ودون استشارتهم[٢٧]. ورداً على من قال أن المندوبين اللبنانيين في المؤتمر طالبوا بالوحدة الشاملة أجاب علي ناصر الدين بأنه:

«من الكياسة ومن الانصاف أن لا يزعم الإخوان اللبنانيون في المؤتمر أنهم يمثلون لبنان، وهم في الواقع لا يزعمون ذلك»[٢٨].

واقترح يوسف إبراهيم يزبك:

«أن يطلب المؤتمر السيادة القومية والاستقلال الصحيح مع عدم

---

(٢١) المصدر ذاته، ص٥٣.

(٢٢) المصدر ذاته، ص٥٤.

(٢٣) المصدر ذاته، ص٥٨.

(٢٤) المصدر ذاته، ص٦٠.

(٢٥) المصدر ذاته، عن أحمد عارف الزين ص٤٥، وعن مأمون إياس ص٥٨.

(٢٦) المصدر ذاته، ص٤٧.

(٢٧) المصدر ذاته، ص٥١.

(٢٨) المصدر ذاته، ص٥٣.

الإلحاح بالوحدة. . . [لأن] بحث الوحدة السورية في هذه الظروف يبلبل الأفكار ولا بد له من أن يجفل الكثيرين بل جميع اللبنانيين الذين يماشوننا في طلب السيادة القومية والاستقلال الصحيح والذين ما يزالون لسوء الحظ غير مقتنعين بفوائد الوحدة الشاملة»(٢٩).

وعلق علي ناصر الدين على هذه النقطة، فقال:

«إنني أعتقد أن تقبل لبنان الصحيح لفكرة الوحدة السورية. . . يقتضي له شيء من الوقت بعد، فلندع الأيام تعمل عملها والتطور يسير في مجراه»(٣٠).

وأكد يوسف إبراهيم يزبك على أهمية هذا التطور الذي أشار إليه علي ناصر الدين، وعلى ضرورة تركه «يسير في مجراه»، مستشهداً على ذلك بالمثلين التاليين: أولاً، قال يزبك:

«وأي دليل على صحة هذا التطور أصدق من أن يكون صلاح لبكي نجل المغفور له نعوم لبكي أحد مفاخر لبنان والمتعصب في لبنانيته موجوداً بيننا يطلب الوحدة الشاملة»(٣١). **[وثانياً] «إننا نسمع السيد البطريرك [البطريرك الماروني أنطون عريضه] يتمنى للسوريين الخير والنجاح والتوفيق في جهادهم الوطني ويعطف على منكوبيهم ويفتح للبلاد باباً سعيداً لم يكن لها به عهد قبله. . . إن هذا التطور المبارك لقي صداه في دمشق وسمعنا لأول مرة في تاريخ الإسلام يقف مسلم هو السيد فخري البارودي في الجامع الأموي يقرأ رسالة السيد البطريرك على عشرات الألوف من المؤمنين ويهتف بحياته والدعاء له فيردد المؤمنون هتافه ودعاءه»**(٣٢).

ولما استوفت المناقشة حقها اختتمها رئيس المؤتمر سليم سلام بالخلاصة التالية:

---

(٢٩) المصدر ذاته، ص٥٠.

(٣٠) المصدر ذاته، ص٥١.

(٣١) المصدر ذاته، ص٤٩.

(٣٢) المصدر ذاته، ص٥٧.

«إن الشبان اللبنانيين المتحمسين المخلصين يرغبون في الوحدة وقد سمعتموهم يصرحون بذلك ولكن هناك من يعارض هذا الطلب من إخواننا اللبنانيين مع أن الطالبين أنفسهم لبنانيون فكيف إذا كان الذين يطلبون الوحدة بما فيها لبنان كانوا من أبناء الساحل أو الأقضية الأربعة. إن لبنان القديم كان له امتيازات خاصة. إننا نتمنى أن يقتنع إخواننا اللبنانيون بضرورة الوحدة. ولا أقول ونرحب بهم فهم مثلنا أبناء البلاد لهم ما لنا وعليهم ما علينا. أما أن نطلب ذلك نحن فليس هذا من الرأي ولا من المصلحة في شيء، لنترك لهم ذلك»(٣٣).

ولما انتهى الرئيس سلام من كلمته علق الاجتماع لمدة عشر دقائق للراحة، ولكي يتسنى للجنة الصياغة أن تنظر في مشروع المذكرة في ضوء الأفكار التي طرحت في المناقشة، وتضعه في الصيغة النهائية التي سيعرض بها على الهيئة العامة للمؤتمر للتصويت عليه. وكان قد أصبح واضحاً وجود رأيين مختلفين في المؤتمر، يقول أولهما بالمطالبة بالوحدة السورية الشاملة الفورية، ويقول ثانيهما بالمطالبة بإلحاق المدن الساحلية والأقضية الأربعة بالوحدة السورية من دون التعرض لجبل لبنان. وكان أن تبنت لجنة الصياغة الرأي الأول المطالب بالوحدة الشاملة الفورية. وعند عرض المذكرة على التصويت في المؤتمر تخلى أصحاب الرأي الثاني عن تحفظهم مسايرة للأكثرية، وصوتوا بالموافقة على المذكرة كما عرضت، إلا ثلاثة منهم هم كاظم الصلح وعادل عسيران وشفيق لطفي. فهؤلاء الثلاثة اعترضوا على المذكرة، ورفضوا الموافقة عليها، وامتنعوا عن توقيعها(٣٤).

وقرر المؤتمر في آخر الاجتماع إرسال نسخة من المذكرة إلى الحكومة الفرنسية بواسطة المفوض السامي، ونسختين إلى عصبة الأمم في جنيف؛ واحدة بواسطة الحكومة الفرنسية، والأخرى مباشرة. وكانت المذكرة تحمل التواقيع السبعة عشر التالية: سليم علي سلام، صلاح عثمان بيهم، عبد الحميد كرامي، علي ناصر الدين، الشيخ أحمد رضا، الشيخ

---

(٣٣) المصدر ذاته، ص٦١.

(٣٤) المصدر ذاته، ص٦٤.

سليمان الضاهر، صلاح لبكي، شوقي الدندشي، فوزي بردويل، يوسف إبراهيم يزبك، جميل بيهم، حسن القاضي، مأمون إياس، أمين خضر، عمر بيهم، عبد اللطيف البيسار[٣٥].

لم يصب المؤتمر النجاح الذي كان يرجوه الداعون إليه. فمقرراته لم تؤخذ بالإجماع داخل المؤتمر، ولم تحظ بالتأييد القوي الواسع خارجه، بل إنها، على العكس من ذلك، تعرضت لانتقادات شديدة صدرت عن أشخاص وعن هيئات لها وزنها وتأثيرها في حقلي الفكر والسياسة.

٤ ـ الردود على مؤتمر الساحل

رد كاظم الصلح في «مشكلة الاتصال والانفصال»:

إن أشمل تعليق وأعمقه على أعمال «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة» جاء على لسان كاظم الصلح. كان كاظم الصلح أحد الذين لبوا الدعوة لحضور المؤتمر، ولم يكن راضياً عما جرى فيه إن من حيث المذكرة التي أقرها المؤتمر لترفع إلى فرنسا وعصبة الأمم، أم من حيث المناقشة التي دارت حولها في المؤتمر. فقد كان له رأي مختلف عن آراء معظم الحاضرين، ولكنه لم يعط الفرصة لعرضه بحجة أنه طلب الكلام متأخراً بعد إقفال باب المناقشة. وبعد أيام قليلة من انتهاء المؤتمر نشر كاظم الصلح بياناً في الصحف بعنوان «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان»[٣٦] ضمنه رأيه في أعمال المؤتمر، وذكر الأسباب التي جعلته يعتذر عن توقيع محضر الجلسة والمذكرة كما أقرها المؤتمر.

ولما كان هذا البيان يعتبر وثيقة مهمة في تاريخ الفكر السياسي العربي، ومعالجة عميقة للمسألة اللبنانية المطروحة، فإنه أصبح من الضروري، في سياق هذه الدراسة عن مصير لبنان، وفي الوقت الذي وضع فيه السعي لعقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية على نار حامية، أن نعرض باختصار الأفكار الرئيسية التي تضمنها البيان المذكور، معتمدين في توضيحها على

---

(٣٥) المصدر ذاته، ص٦٨ ـ ٧٠ وفيها نص المذكرة كاملاً.

(٣٦) طبع فيما بعد ووزع بكراس مستقل.

اقتباس فقرات من كلام المؤلف كما وردت في بيانه[٣٧].

استهل كاظم الصلح بيانه بقوله إنه اعتذر عن الموافقة على نص المذكرة التي أقرها «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة» «لأسباب منها شكلي ومنها أساسي»[٣٨]. من الأسباب الشكلية التسرع الذي تم به بحث المذكرة وإقرارها ورفض المؤتمر التمديد ليستطيع الجميع الإعراب عن آرائهم. ومنها أيضاً رفضه الموافقة على **«أن يخاطب فخامة المفوض ممثل فرنسا كصاحب صلاحية في عملية قومية صرفة كهذه العملية[٣٩]... هذا إلى أن طلب التوحيد يجب أن يجري فيه التخاطب والمفاوضة، بين طالبيه وبين الفريق الآخر من أصحاب البلد الحقيقيين، دون الأجنبي. أعني اللبنانيين. وهذا الاعتبار كله خلت منه العريضة [المذكرة] مع الأسف»[٤٠]. وينتقل الصلح بعد ذلك إلى توضيح الأسباب الأساسية التي حالت دون توقيعه على ما قرره المؤتمر فيقول، «إنها كثيرة»**. وفيما يلي تلخيص لأهمها مما قد يساعد القاريء على فهم حقيقة موقف كاظم الصلح ورفاقه من **«مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان»**.

عالج مؤتمر الساحل موضوع الوحدة على أساس مفهوم قطري محدود، وليس على أساس مفهوم قومي عربي شامل. وفي هذا تقديم للشأن السياسي على الشأن القومي وعلى المصالح القومية العليا. فيعلق الصلح على هذا التوجه بقوله:

«إن الأمر ليهون علي كثيراً حينما أنظر إلى القضية نظرة قومية لا نظرة سياسية. فإنني إذ أقول إنني أحب الوحدة وأريدها لا أرمي بذلك إلى شكل من الأشكال الحكومية الإدارية. بل أرمي إلى وطن كبير يستطيع أن يحوي عناصر الحياة. سكانه يحبونه وأعداؤه يرهبونه. وليس هذا ميسوراً في الكيان اللبناني ولا في الوحدة السورية، بل هو قائم في مجال آخر أكثر اتساعاً

(٣٧) حسان حلاق، مؤتمر الساحل، ص٧٣ ـ ٨٩ وفيها النص الكامل لبيان كاظم الصلح.

(٣٨) حسان حلاق، مؤتمر الساحل، ص٧٧.

(٣٩) المصدر ذاته، ص٧٧.

(٤٠) المصدر ذاته، ص٧٧.

وشمولاً. وجوده لا يتعارض مع هذه الاستقلالات المحلية لضخامة شأنه وضآلة شأنها. ذلك هو قوميتي العربية.

إنني لم أعد أجد فائدة كبيرة في الجدل السياسي الذي يدور منذ عشرين سنة حول مشروعية «الاستقلال» في لبنان وحول الحاقه أراضي الولايتين به أو وجوب فصلها وإلحاقها بسوريا الداخلية لا سيما وأن الجدل في هذا كله ـ ولو كان بنية حسنة ـ يعود بنا في الخلاف إلى. . . استفزاز الأعصاب وإثارة البغضاء وبقاء الجدل حيث هو وبقاء التهمة على الملكية والغصب حيث هي. . . ليس هذا ما نريده وليس هذا الذي يريده الوحدويون والانفصاليون في عهدهم الحاضر. ولكني على ثقة بأن هذا هو الذي سيحصل إذا عولجت القضية السياسية بين لبنان وأراضيه وبين سوريا على الشكل الذي عولجت به في مؤتمر الساحل أمس وفي أمثاله من التجمعات»[٤١].

ويبقى السؤال، كيف تكون المعالجة الصحيحة إذن؟

يوضح كاظم الصلح رأيه في المعالجة الصحيحة للمسألة اللبنانية فيقول:

«أقول وأؤكد أننا في سبيل بناء وطننا الكبير [الوحدة العربية] يجب أن نقدم أعظم القرابين. فإذا كنا في بيروت أو الساحل أو الأقضية الأربعة أبناء منطقة نعتبرها مظلومة، فإننا مستعدون لأن نقدم مصلحة الوطن على كل مصلحة للمنطقة.

وحينما نقدم مثل هذا البرهان الجلي لإخواننا اللبنانيين الصحيحين على نزاهة مرامينا القومية، لا يمكن أن ننتظر منهم إلا أنهم سيدفعون حتى بلبنان الأصلي إلى الدائرة المرنة التي يسمونها سوريا.

إن أبناء الساحل طلاب الوحدة سيرون أنفسهم آنئذٍ أمام وحدة أكبر وأعرق من التي طلبوها. ولكن يجب أن يدركوا قبل كل شيء أن هذه الوحدة لا تتم بقرار من المفوض السامي الفرنسي ولا بالتظاهرات. ولو تمت

(٤١) المصدر ذاته، ص٨٤ ـ ٨٥.

بأحد هذه الأشكال فهي لن تكون وحدة صحيحة بل تكون فتحاً أو «غصباً» كذلك الغصب نفسه الذي يعترض عليه أبناء منطقة الساحل بالنسبة إلى لبنان.

نحن لا نريد أن نبني وطناً نصف سكانه أعداء له. وبكلمة أخرى نحن لا نريد أن يرغم إرغاماً فريق كبير من سكان الساحل على الانضمام إلى سوريا وطن الوحدة. فمن الخرق أن تتجدد التجربة التي حصلت في لبنان الكبير فجعلت من نصف سكانه أعداء له. بل نريد ـ إذا كان لا بد من انضمام لبنان وملحقاته إلى الوطن السوري ـ أن يتم ذلك بالاتفاق والتراضي والاقناع والإيمان بأن هذا كان لخير الجميع لا لخير فريق واحد»[٤٢].

ولكن المؤتمر لم يسلك هذا السبيل التوافقي، وتمسك بالمطالبة بالوحدة السورية الشاملة، متجاهلاً جوهر المسألة اللبنانية، وغير آخذ بعين الاعتبار التطورات الإيجابية المهمة الحاصلة في لبنان، وضرورة تشجيعها وإمكانية الاستفادة منها. فجوهر المسألة اللبنانية، كما يراه الصلح، يعود إلى «**رغبة اللبنانيين، أو بكلمة أخرى: غالبية المسيحيين، بإنشاء وطن لا يكونون فيه أقلية يسيطر عليها العنصر الإسلامي الذي كان يرمى بالتعصب**»[٤٣]، وإلى حبهم الاستقلال، ورغبتهم في المحافظة عليه كإرث تاريخي ثمين، وإلى اعتبارهم أن الوجود الفرنسي يشكل ضمانة لهذين الكيان والاستقلال.

وبالمقابل، كان المسلمون يستنكفون عن الانتماء إلى وطن يسيطر عليه العنصر المسيحي، ويطالبون بإلحاح بالاتحاد مع سوريا حيث أكثرية السكان من المسلمين. «**فأصبحت كلمة «الوحدة» أو «السورية» مرادفة «للإسلامية»، وأصبحت «اللبنانية» تفسر «بالمسيحية»، فكان كل مسلم موصوفاً بأنه من طلاب الوحدة السورية ولو لم يكن من طلابها. وكان كل مسيحي لبنانياً ولو لم يكن من لبنان، وكل لبناني مسيحياً بالبداهة ما لم يقم الدليل على أنه مسلم**»[٤٤]. فكانت هذه المفاهيم في طليعة العوامل التي

---

(٤٢) المصدر ذاته، ص٨٥.

(٤٣) المصدر ذاته، ص٧٩.

(٤٤) المصدر ذاته، ص٧٩.

ساعدت على بروز «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان». ولكن هذه المفاهيم، يقول كاظم الصلح، كانت قد أخذت تتطور في سنة ١٩٣٦ بحيث **«أن كلمة «الوحدة» لم تعد تعني «الإسلامية» وسيطرتها «المتعصبة» كما كانت في مطلع عهد الاحتلال. ولكن الحق أنه بقي شيء من هذا المعنى في أذهان كثير من اللبنانيين المسيحيين، فلا بد لك من جهد حتى يتضح لمخاطبك من هؤلاء أنك لا تقصد «الإسلامية» المتسيطرة، بل تقصد جسماً صحيحاً غير مقطع الأوصال.**

هنا يبدو النقص الذي سيطر على «مؤتمر الساحل» أمس. فإن غالبية المؤتمرين لم تنظر بعين الاعتبار إلى تلك التطورات الحاصلة في الجو اللبناني... ودليلي على أن المؤتمر بوجه عام لم يراع التطورات المذكورة، إنه قال فيما قال عن «تعليل وجوده» أنه منبثق عن مؤتمرات ساحلية سابقة... كانت تخضع لمبررات وأحوال طائفية»[٤٥]. ولقد أخطأ المؤتمر، برأي كاظم الصلح، بالرجوع إلى مقررات تلك المؤتمرات السابقة ذات الصفة الطائفية، وتأييدها، وتبنيها دون تحفظ في المذكرة الجديدة. ويتابع الصلح تعليقه قائلاً: **«فكان هذا سبباً من أسباب امتناعي عن التوقيع على قرار المؤتمر»**[٤٦].

بعد عرض المسألة اللبنانية وتعقيداتها ينطلق الصلح إلى اقتراح حل عملي لها متدرج من الممكن إلى المرغوب فيه. إنه ينطلق من واقع الحال، فيقول إن اللبنانيين والسوريين لا يتفقون الآن بشأن الوحدة. فكلما أصر الوحدويون السوريون على الوحدة الشاملة، قابلهم القوميون اللبنانيون باصرار مماثل على التمسك بالضمانة الفرنسية. فلماذا، إذن، يجري تركيز الاهتمام على نقطة الخلاف بين الشعبين بدلاً من التفتيش عن نقاط الالتقاء وتطويرها واستغلالها لمصلحة الوحدة؛ وهنا يؤكد الصلح **«أن تسعين بالمئة أو تسعة وتسعين بالمئة من اللبنانيين ينشدون الحرية السياسية الكاملة**

---

(٤٥) المصدر ذاته، ص٨٢. في قول كاظم الصلح هذا إشارة إلى المؤتمرات الإسلامية السابقة، وخصوصاً **«مؤتمر الساحل»** في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣، التي كانت تطالب بالوحدة السورية الشاملة الفورية التي لا تستثني منها لبنان. راجع المذكرة في صفحة ٦٩.

(٤٦) المصدر ذاته، ص٨٢.

والسيادة القومية التامة»[٤٧] للبنان، شأنهم في ذلك شأن السوريين لسوريا. و«**أظن أن هنا نقطة صالحة للالتقاء**»[٤٨] يقول الصلح. فلتتوجه الجهود، إذن، ولتبذل المساعي من أجل إنهاء الحكم الأجنبي وتحقيق السيادة والاستقلال الكاملين لكل من البلدين، سوريا ولبنان. ويتابع الصلح قائلاً:

«فإذا علمت أن نصف مقدرات اللبنانيين هي اليوم في دوائر المصالح المشتركة في المفوضية الفرنسية، وأن اللبنانيين لا بد أن يتسلموها يوماً كما سيتسلمها السوريون، علمت أنهم وقفوا أمام الأمر الواقع. إذ أن الوحدة موجودة فعلاً. فالمصالح المشتركة ما هي إلا الجمارك والبرق والبريد والجيش والآثار والمشاريع الكبرى وسد عجز الموازنات الحكومية والتمثيل الخارجي لكلا القطرين الخ. فإذا زالت يد الفرنسي عن هذه الدوائر بتأثير الوطنية السورية والوطنية اللبنانية، تلاقت الوطنيتان حتماً بعدئذٍ وقامتا لتدبير إدارة مشتركة يتولاها السوريون واللبنانيون بطبيعة الحال. وهاهنا الوحدة: الوحدة المقتنعة الراضية المستقرة لا الوحدة «المغتصبة» المقهورة.

وإني لأغتبط وأسر أن أعلن أن المراجع اللبنانية الشعبية الكبرى قد وقفت أمام هذه الحقيقة وجهاً لوجه. فلم تجد أي موجب للحذر. بل عمدت إلى تشجيع المطالبة بالسيادة القومية الكاملة وهي تعلم أن هذه السيادة تؤدي حتماً إلى الوحدة النوعية على الشكل الذي قدمت.

هذه هي الوحدة التي تفضل ألف مرة على وحدة تقوم بين الولايتين، وبين الداخل السوري مع بقاء لبنان الأصلي خارجاً عنها»[٤٩].

وكان من الطبيعي أن يثير هذا المشروع التساؤل عن الوقت الذي قد يتطلبه هذا التحول الطوعي نحو الوحدة لكي يأخذ مداه ويعطي النتائج العملية المرجوة. فقد كان بين أعضاء المؤتمر من يستعجلون الوحدة. فشوقي الدندشي قال في المؤتمر: «**إن الوحدة ضرورة حيوية للجميع ولا يمكن لهذه البلاد أن تتحمل بعد الآن أضرار التجزئة**»[٥٠]. وحول نفس

---

(٤٧) المصدر ذاته، ص٨١.

(٤٨) المصدر ذاته، ص٨١.

(٤٩) المصدر ذاته، ص٨٨.

(٥٠) المصدر ذاته، ص٥٩.

الموضوع سأل عبد الحكميد كرامي كاظم الصلح قائلاً: «**إلى متى تريد أن ننتظر تمام التطور [في لبنان] نحو الوحدة؟**». فرد الصلح على هذه التساؤلات وأمثالها بقوله:

«**لست أرى من الكوارث الكبرى أن يظل لبنان على شكله الحالي إلى الأجل الذي يريد (على فرض أنه متحرر من السيطرة الأجنبية)، شريطة أن يعتنق منذ اليوم الفكرة والقومية العربيتين. فإن انفصاله عن سوريا الكبرى العربية، هو عندي كانفصال سوريا العربية عن العراق العربي. أي أنني لا أجد في هذا الانفصال بأساً ما دامت تلك القومية تترعرع وتصان في كل قطر، إلى أن تثبت لهذه الأقطار مصلحتها في الاتحاد**»[٥١].

ويطرح الصلح في ختام بيانه الاقتراح التالي، كما يلي:

«**فعلى ضوء هذه الحقائق... أتمنى أن يقوم فريق من كرام الناس المفكرين فيجتمعوا أو يتباحثوا أو يتناجوا أو يتشاوروا فيجدوا صيغة فكرية وبرنامجاً سياسياً قومياً يخرجون به الوطنية اللبنانية الانفصالية والوطنية «الوحدوية» الاتصالية من عالم الإبهام والتنافر فيوفقون بينهما لخيرهما معاً. وعندي من الأدلة ما يبعث الأمل، بل الثقة، في أن اجتماع هؤلاء المجتمعين سيكون مثمراً. ولا أذيع سراً إذا قلت أن الكتلة الوطنية وسائر المحافل الوطنية السورية تعطف عليه وأن غبطة البطريرك عريضه واللبنانيين المختصين يشجعونه ويغذونها بالقوة والبركة**»[٥٢].

مؤتمر الساحل والكتلة الوطنية السورية:

بعد يومين من مؤتمر الساحل، وبالتحديد نهار الجمعة في ١٣ آذار زار بكركي وفد مؤلف من ثلاثة أركان الكتلة الوطنية السورية، هم فخري البارودي، ومخائيل ليان، ومظهر رسلان، واجتمعوا بالبطريرك عريضه. وفي اليوم التالي نشرت بعض الصحف خبر هذه الزيارة وذكرت أن الزعماء السوريين صرحوا لغبطته «**بأن الكتلة الوطنية تشجب عمل المؤتمر ولا توافق**

---

(٥١) المصدر ذاته، ٨٦ ـ ٨٧.

(٥٢) المصدر ذاته، ص٨٩.

عليه»[٥٣]. أقلقت هذه الأخبار رجال «مؤتمر الساحل»، فكتب رئيس المؤتمر سليم علي سلام رسالة رسمية باسم المؤتمر بتاريخ ١٤ آذار إلى رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي جاء فيها ما يلي:

«فلجميع هذا وجدنا أن التصريح المذكور هو من الخطورة بمكان بعيد لدرجة لا يمكن معها رجال مؤتمر الساحل أن يهملوه جئت بكلمتي أستوضح دولتكم باسم مؤتمر الساحل عن:

أولاً ـ هل كان الوفد يتكلم باسم الكتلة الوطنية؟

ثانياً ـ هل طرأ على الميثاق تغيير لم يذع على الناس»[٥٤]؟

فجاء الرد من هاشم الأتاسي برسالة من دمشق بتاريخ ١٦ آذار ١٩٣٦، وتقول بإيجاز كلي وبرود ظاهر، ما يلي:

«أتشرف بأن أجيب عن سؤالكم الأول بأن الكتلة الوطنية لا تسئل إلا عن البيانات الصادرة بتوقيع رئيسها. وعن سؤالكم الثاني بأن ميثاقها لم يطرأ عليه تغيير ما»[٥٥].

ليس في هذه الرسالة ما يشفي غليل السائل، لأنه لا ينفي ولا يؤكد ما أراد سلام أن يعرفه عن حقيقة مهمة الوفد الكتلوي الذي زار بكركي. فهل كان القصد من اعتماد هذا الأسلوب الدبلوماسي الغامض في رسالة الأتاسي إلى سلام التهرب من إعطاء الجواب الصحيح المطلوب؟.

إن الوقائع تحمل على الترجيح بأن ما نشرته الصحف كان صحيحاً، وأن شكوك رجال مؤتمر الساحل ومخاوفهم كانت في محلها. والدلائل على ذلك متوفرة في التصاريح الصادرة عن بعض كبار الزعماء الوطنيين من المسيحيين والمسلمين، وكان من أحدثها أنه قبل انعقاد مؤتمر الساحل بأيام قليلة صرح أحد كبار رجال الكتلة الوطنية، فارس الخوري، بمنزله في دمشق أمام الصحافيين وبحضور رجال الكتلة الوطنية، قال:

---

(٥٣) المصدر ذاته، ص٦٥ ـ ٦٧.

(٥٤) المصدر ذاته، ص٦٦ ـ ٦٧.

(٥٥) المصدر ذاته، ص٦٧.

«لم نتعرض للبنان في مفاوضاتنا الأخيرة [مفاوضات ٢٩ شباط إلى ١ آذار مع المفوض السامي في بيروت] مراعاة لشعور البطريرك الماروني وإكراماً لموقفه النبيل من القضية الوطنية، حتى أن الأقضية الأربعة التي كنا لا ندع فرصة تفوت إلا ونطالب بها تركناها هذه المرة إكراماً للبطريرك»(٥٦) .

عبد الله اليافي يشجب قرارات مؤتمر الساحل:

وفي بيروت جاء رد فوري عنيف على «مؤتمر الساحل» من النجم السياسي الصاعد الشاب الدكتور بالحقوق المحامي عبد الله اليافي. **فقد** أدلى بتصريح تناقلته الصحف وعلقت عليه، يشجب فيه اليافي باسمه **«وباسم فريق كبير من إخوانه مقررات المؤتمر، ويخطيء رأي الذين اتخذوها، ويعلن أن في الموافقة على مضامينها في هذا الوقت العصيب إحراج لمركز الكتلة الوطنية وكيلة الأمة السورية، وتنفير صريح لبطريرك الموارنة وكيل لبنان دون أن يكون منها أقل فائدة»**(٥٧).

رد من زحلة:

كان ابن زحلة المحامي فوزي بردويل قد حضر «مؤمر الساحل» واشترك بالمناقشة التي جرت فيه ومما جاء في مداخلته قوله:

«وقد برهن الشباب الزحلي الحر على عقيدته الوطنية هذه... تأييداً لطلبنا الاستقلال والوحدة السورية»(٥٨) .

فرد عليه فوراً، من دون أن يسميه أو يذكر مؤتمر الساحل، أحد وجهاء زحلة ونائبها السابق شبل دموس، بتصريح نشرته الصحف وجاء فيه قوله:

«إن لبنان لا يرغب ولن يرغب مختاراً في الانضمام إلى سوريا سياسياً، وكل قول ينبيء بالرغبة في الانضمام تنفيه الأكثرية اللبنانية التي لا ترد» .

---

(٥٦) جريدة «**البيرق**»، العدد ١٨٥٨، الأحد ٨ آذار ١٩٣٦، ص٥.

(٥٧) المصدر ذاته، العدد ١٨٦٢، الجمعة في ١٣ آذار ١٩٣٦، ص١.

(٥٨) حسان حلاق، **مؤتمر الساحل**، ص٤٨.

وأضاف أنه يؤيد سياسة حسن الجوار والتعاون مع سوريا في الأمور الاقتصادية والاجتماعية[٥٩].

البطريرك الماروني يعلق على مؤتمر الساحل:

على أثر مؤتمر الساحل قصد أحد الصحافيين الكبار إلى الصرح البطريركي في بكركي وأجرى مقابلة مع البطريرك عريضه طرح عليه فيها عدداً من الأسئلة المتعلقة بالمسألة اللبنانية عموماً وبمؤتمر الساحل خصوصاً. ونشرت أسئلة الصحافي وأجوبة البطريرك عليها بملحق خاص لجريدة «البيرق» طبع منه ١٠ آلاف نسخة، ووزع في سائر أنحاء لبنان بعد ظهر نهار الجمعة ١٣ آذار سنة ١٩٣٦. ورداً على سؤال عن «**ما يجري في لبنان من حركة انفصالية يقوم بها فريق من دعاة الوحدة السورية [المقصود هو مؤتمر الساحل]**».

أجاب البطريرك بما يلي:

«مسألة مفروغ منها لجهة القانون الدولي ولجهة فرنسا. فالانتداب نص صريحاً على دولتين اثنتين سوريا ولبنان، وتاريخ صك الانتداب لاحق بتاريخ اعلان لبنان الكبير. فتكون حدوده الحاضرة في ضمانة ذلك الصك الدولي.

أما من جهة فرنسا فتصريحات وزرائها وممثليها عديدة واضحة فيما خص كيان لبنان وصيانته، كما أن دستور سنة ١٩٢٦ اللبناني نص على الحدود الحاضرة نصاً صريحاً والدستور في كفالة فرنسا، فمن هذه الناحية أيضاً لا مجال للأخذ والرد بشأن كيان لبنان في حدوده الحالية.

بقيت وجهة العاطفة المحلية... نحن لا نخفي أنه من هذه الجهة بقدر ما ارتحنا إلى عدم تعرض زعماء الكتلة الوطنية السورية للبنان في محادثاتهم الأخيرة مع المفوضية، وإلى تصريحاتهم الخالصة [لعلها الخاصة] بأنهم لا يطالبون بفتر أرض من لبنان في كيانه الحاضر، تقديراً منهم لعطفنا على القضية السورية، بقدر ما أسفنا لحركة فئة من أبنائنا في لبنان، غير مجارين سائر إخوانهم فيه من مسلمين ومسيحيين بل غير مجارين السوريين

---

(٥٩) جريدة «البيرق»، العدد ١٨٦٥، الأربعاء ١٨ آذار ١٩٣٦، ص٧.

على بكرة أبيهم في تقدير موقفنا واحترام عاطفتنا. . .

فما حمل سوريا اليوم على موقفها المخلص تجاه لبنان كان بالأحرى من شأنه أن يدعو الفئة الباقية من الانفصاليين في لبنان لاتخاذ الموقف ذاته، خصوصاً بعد أن رأوا أننا رغم تعلقنا بفرنسا لم نحجم عن القيام بواجبنا. فكنا أول من طلب للبنان ما تطلبه سوريا لذاتها من استقلال، ودستور، ومعاهدة، وعضوية في جمعية الأمم، وتحملنا في هذا السبيل ما تحملنا حتى لا تبقى حجة لواحد من اللبنانيين أنهم لا ينالون في لبنان ما يناله السوريون من تمتع بالحقوق والحريات والكرامة الوطنية»(٦٠).

رأي رياض الصلح بمقررات مؤتمر الساحل:

عندما انعقد مؤتمر الساحل في بيروت وقامت الضجة حول مقرراته في لبنان، كان رياض الصلح يقوم بزيارة خاصة بمدينة القدس. فقصده مراسل جريدة «الأهرام» المصرية في المدينة، وسأله رأيه فيما كان يجري في لبنان، فقال رياض الصلح:

«إن حالة سوريا أوجبت شيئاً من البلبلة في لبنان. فهناك فئة كبيرة على رأسها غبطة بطريرك الموارنة وفريق من النواب المسلمين والمسيحيين يطالبون بأن ينال لبنان مثل ما تناله سوريا من استقلال ومعاهدة وانضمام إلى عصبة الأمم. وهناك فئة أخرى تطالب بالاتحاد مع سوريا، وهذا يدل على مبلغ تطور الحالة السياسية والنفسية في لبنان.

والذي أراه أن السلطة الفرنسية تعمل على زيادة البلبلة، في سياستها ضد الوحدة وضد عقد معاهدة مع لبنان. ولهذا جعلت تثير رجال الفئة الأولى على رجال الفئة الأخرى لكي تتمكن من حفظ الحالة الراهنة في البلاد، ولأجل إفساد الفكرتين معاً، فهي تقول أن طلاب الوحدة مسلمون وطلاب المعاهدة مسيحيون، وهذا القول غير صحيح مطلقاً، ومن نتائجه الوبيلة محاولة إيقاد نار الخلاف الطائفي مع أن البلاد اجتازت شوطاً بعيداً في سبيل التفاهم القومي والاتفاق الوطني [وهنا أشاد رياض الصلح بمواقف

---

(٦٠) المصدر ذاته، العدد ١٨٦٣، الأحد ١٥ آذار ١٩٣٦، ص٣.

البطريرك الماروني أنطون عريضه]. . . ونصيحتي لبني قومي أن الاتفاق بين المسلم والمسيحي هو أفضل بكثير من الوحدة والمعاهدة مع بقاء الأجنبي يفرق الكلمة بين أبناء الوطن الواحد»(٦١).

٥ ـ المسألة اللبنانية في المفاوضات السورية الفرنسية

مطالبة الوفد السوري بتعديل الحدود اللبنانية:

ما أن هدأت الضجة التي أثارها «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة» حتى عادت الضجة وهبت من جديد بعد بضعة أسابيع بشكل أشمل وأكثر خطورة من ذي قبل بسبب الأنباء الواردة من باريس عن سير المفاوضات الجارية هناك بين الفرنسيين والمندوبين السوريين من أجل عقد معاهدة صداقة وتحالف فرنسية ـ سورية. فقد حملت تلك الأنباء أن الوفد السوري المفاوض طالب الجانب الفرنسي بتعديل الحدود بين سوريا ولبنان وبفصل بعض المدن والمناطق عن الجمهورية اللبنانية وضمها إلى سوريا. وبالرغم من أن المفاوضات لم تكن علنية فإن الطلب السوري لم يبق سراً مغلقاً، وأن أخباره تسربت إلى خارج قاعة المفاوضات عن طريقين على الأقل. أولاً، عن طريق وزارة الخارجية الفرنسية التي شاءت أن تستمزج رأي المسؤولين اللبنانيين بشأن الطلب السوري. فقامت المفوضية العليا في بيروت بهذه المهمة بتكليف من وزارة الخارجية، ونقلت الطلب السوري إلى رئيس الجمهورية اللبنانية إميل إده(٦٢)، وربما إلى البطريرك الماروني كذلك. وثانياً، عن طريق الصحافي اللبناني توفيق وهبه الوثيق الصلة بالوفد السوري والقريب من جو المفاوضات. فقد اتصل به في أحد الأيام، على حد قوله، خبر «**انتشار إشاعة في الأوساط المفاوضة مآلها أن الوفد السوري حاول تسجيل تحفظات بشأن الحدود السورية، وأن مدينة صيدا ورد اسمها في صلب هذه التحفظات**»(٦٣). فثارت في نفسه حميته الوطنية، وشعر، كما قال،

---

(٦١) المصدر ذاته، العدد ١٨٦٤، الثلاثاء ١٧ آذار ١٩٣٦، ص٤.

(٦٢) المصدر ذاته، العدد ١٩٢٧، الجمعة ١٩ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٦٣) توفيق وهبه، **قضايا ورجال**، ص١٦.

«إن واجبي كلبناني يحتم علي استدراك الكارثة، فطرقت باب المطران مبارك وكان ضيفاً على الوكالة المارونية في شارع «دلم»[٦٤] وأيقظته من سريره ورويت له ما سمعت وما أشيع، وقلت له: إن الدكتور ألفرد خوري الأستاذ في الطب، شقيق الكاتب إميل خوري هو طبيب «ليون بلوم» رئيس مجلس الوزراء، فما عليك إلا أن تطلب مقابلته وتطلعه على أن صيدا لبنانية، وأن كل تعديل في الحدود يعرض الكيان اللبناني للانهيار»[٦٥].

مساعي المطران مبارك في باريس:

قام المطران مبارك على الفور بمساعٍ واسعة دفاعاً عن المصالح اللبنانية[٦٦]. فقابل رئيس الوزارة ليون بلوم، ووزير الخارجية ايفون دلبوس (Delbos)، ووكيل وزارة الخارجية بيار فيانو (Pierre Viénot)، والمفوض السامي دي مارتيل وغيرهم من الوزراء والنواب والسياسيين الفرنسيين[٦٧]، كما قابل أيضاً رئيس الكتلة الوطنية رئيس الوفد السوري المفاوض هاشم الأتاسي بحضور رياض الصلح[٦٨].

كان محور الحديث في هذه اللقاءات شرح المسألة اللبنانية، وطلب المطران مبارك إلى كل من اجتمع بهم تأييد المطالب الثلاثة الواردة في المذكرة التي تقدم بها إلى رئيس مجلس الوزراء بلوم طالباً فيها من حكومته الاشتراكية الجديدة اتخاذ التدابير اللازمة التالية:

«أولاً ـ لصيانة استقلال لبنان واحترامه سواء من الوجهات الجغرافية والسياسية والإدارية والاقتصادية.

ثانياً ـ لتطوير هذا الاستقلال وإيصاله إلى كماله المنشود في ظل سياسة من التعاون العادل الحر. عسى أن لا يبقى استقلال لبنان سراباً،

---

(٦٤) كان المطران مبارك في باريس يحضر «مؤتمر الشبيبة الكاثوليكية» المنعقد يومئذٍ هناك (**النهار**، السنة ٣، العدد ٨٢٦، الأحد ٣١ أيار والاثنين ١ حزيران ١٩٣٦، ص٤).

(٦٥) توفيق وهبه، **قضايا ورجال**، ص١٢ ـ ١٣.

(٦٦) جريدة «**النهار**» السنة ٣، العدد ٨٤٢، الجمعة ١٩ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٦٧) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٢٦، الأحد ٣١ أيار والاثنين ١ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٦٨) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٢٤، الجمعة ٢٩ أيار ١٩٣٦، ص٦.

وتعاون فرنسا ولبنان حبراً على ورق.

ثالثاً - حتى إذا لم تشأ أو لم تستطع فرنسا إعطاء لبنان نظاماً سياسياً متفوقاً على غيره ومتلائماً مع تطوره وماضيه، فلا أقل من أن تترفع عن فرض نظام عليه يجعله دون جيرانه ويكون في الواقع مخجلاً له ولفرنسا نفسها»[٦٩].

وقد حرص المطران مبارك على التوضيح أنه قام بهذه الاتصالات والمساعي في فرنسا وتكلم باسمه الشخصي بصفته مواطناً لبنانياً ورئيساً للطائفة المارونية في بيروت، وليس باسم الحكومة اللبنانية ولا باسم جميع أهل البلاد. ولكنه، على كل حال، يعتقد أنه أعرب فيما قاله عن عواطف أكثرية اللبنانيين[٧٠].

ولما غادر المطران مبارك باريس في ٢٢ حزيران عائداً إلى لبنان بدا مرتاحاً ومطمئناً إلى الوعود الفرنسية بالمحافظة على استقلال لبنان وسلامة أراضيه، وبعقد معاهدة فرنسية - لبنانية شبيهة بالمعاهدة الموعودة مع سوريا[٧١].

رسالة رئيس الجمهورية اللبنانية إلى المسؤولين الفرنسيين:

أحدثت الأخبار الواردة من باريس عن إثارة الوفد السوري موضوع تعديل الحدود السورية - اللبنانية ردود فعل قوية متباينة في لبنان. أوجدت قلقاً بالغاً عند جهات رسمية وشعبية عديدة، مثلما خلقت شعوراً بالارتياح والسرور عند جهات أخرى. وعبرت هذه الجهات عن مشاعرها بأشكال مختلفة كان أبرزها إرسال برقيات الاحتجاج أو التأييد إلى المراجع المختصة في باريس. وكان في مقدمة هذه البرقيات برقية رئيس الجمهورية اللبنانية اميل اده. فإنه لدن تبلغه هذه الأنباء طير في ٨ حزيران برقية إلى وزارة

---

(٦٩) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٣٤، الأربعاء ١٠ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٧٠) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٢٦، الأحد ٣١ أيار والاثنين ١ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٧١) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٤٢، الجمعة ١٩ حزيران ١٩٣٦، ص٢، أيضاً:

- جريدة «**البيرق**»، العدد ١٩٢٦، الخميس ١٨ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

الخارجية الفرنسية يحتج فيها على مطالب الوفد السوري. لم يسمح الرئيس اده بنشر الرسالة المذكورة، ولكن بعض المطلعين على بواطن الأمور والمقربين إلى الرئيس اده، مثل النائب خير الدين الأحدب، قالوا أنه لو لم يكن هناك ضرورة موجبة لما أسرع الرئيس بإرسال برقيته الاحتجاجية إلى وزارة الخارجية[٧٢].

رسالة البطريرك الماروني إلى وزارة الخارجية الفرنسية:

وللأسباب عينها قام البطريرك الماروني انطون عريضه بتوجيه رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي الجديد ايفون دلبوس يهنئه فيها بمنصبه الوزاري ويشيد بالعلاقات الطيبة القائمة على الثقة المتبادلة بين البطريركية المارونية ووزارة الخارجية الفرنسية، ثم يستطرد ويدخل في صلب موضوع المسألة اللبنانية، فيقول:

«اتصل بنا أن الوفد السوري، خلافاً لما أعطى من عهود، أثار في باريس مسألة الحدود اللبنانية. فإذا كنا نستغرب موقف الوفد، فإن قبول الوزارة بالدخول معه في هذا البحث يبعث في نفسنا أسفاً مؤلماً. فإن ممثلي فرنسا صرحوا في مناسبات عديدة أن لبنان الكبير وحدة لا تتجزأ ولا تمس. كما أن صك الانتداب يعتبر بذاته اعترافاً دولياً بكيان لبنان. من أجل ذلك ما كنا لنجد بأساً في أن نتتبع عن بعد المحادثات الإفرنسية ـ السورية على اعتقاد منا أنه لا يحدث فيها ما يضير لبنان...

فبالاستناد إلى هذه التصريحات وإلى ضمانة الانتداب الدولية، كنا على ثقة من أن كيان لبنان في منعته لا يصل إليه خطر تجزئة يصيب ضررها فرنسا كما يصيب لبنان ذاته.

على أننا لا نرى حائلاً يحول دون اتفاقات اقتصادية بين سوريا ولبنان تكفل لسوريا تسهيلات وفوائد خاصة في الموانيء اللبنانية سداً لما تحتاجه التجارة السورية ومرور بضائعها.

وعلى هذا تجدوننا يا حضرة الوزير في انتظار ملحق لتأكيد جازم بأن

---

(٧٢) المصدر ذاته، العدد ١٩٢٧، الجمعة ١٩ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

كيان لبنان في نطاقه الحاضر ثابت لا يمس»[٧٣].

برقية حزب الوحدة اللبنانية:

وفي نفس الوقت، وبذات الموضوع، وللأسباب عينها وجه توفيق لطف الله عواد، رئيس «حزب الوحدة اللبنانية» المنشأ حديثاً البرقية التالية إلى:

«معالي وزير الخارجية الفرنسية - باريس.

أكثرية اللبنانيين الساحقة تحتج بشدة على كل مشروع يمس الكيان اللبناني المضمون من فرنسا وجمعية الأمم، فلبنان الغائب عن المفاوضات الجارية في باريس يعهد بالدفاع عن مصيره لفرنسا الصديقة.

رئيس حزب الوحدة اللبنانية»[٧٤]

مذكرة الكتلة الدستورية:

وشارك أعضاء مجلس النواب اللبناني رئيس الجمهورية والبطريرك الماروني وكثيرين غيرهم من اللبنانيين شعورهم بالقلق للأخبار الواردة من باريس بشأن مطالبة الوفد السوري بتعديل الحدود. فأعد عشرة نواب ينتمون إلى الكتلة الدستورية المعارضة، وهم بشارة الخوري، وميشال زكور، وفريد الخازن، وكميل شمعون، وإبراهيم المنذر، ومجيد ارسلان، وحميد فرنجية، وصبري حماده، ووهرام ليليكيان، ومحمد عبد الرزاق، مذكرة بهذا الخصوص قدموها إلى رئيس المجلس النيابي طالبين إليه الاتصال بالحكومة والاتفاق معها على دعوة المجلس إلى الانعقاد بدورة استثنائية لمناقشة المذكرة وإقرارها ورفعها باسم مجلس النواب والحكومة بواسطة المفوضية العليا إلى وزارة الخارجية الفرنسية. وفيما يلي فقرات منها تعكس قلق النواب من جهة، وتعرض مطالبهم من جهة أخرى.

«ظهر في هذه الأيام بوادر أخبار تحمل إلى اللبنانيين بعض القلق على

---

(٧٣) جريدة **«النهار»**، السنة ٣، العدد ٨٣٨، الأحد والاثنين ١٤ و١٥ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٧٤) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٣٨، الأحد والاثنين ١٤ و١٥ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

كيانهم والحذر من إهمال قضيتهم، وقد امتلأت الصحف بأنباء باريس عن هذه الأخبار، حتى أن غبطة البطريرك الماروني اضطر أمامها إلى إرسال مذكرة جديدة مستعجلة إلى وزارة الخارجية الفرنسية يعترض فيها على مس الحدود اللبنانية، ويؤيد ما جاء في مذكرته السابقة التي أرسلها في ٤ شباط سنة ١٩٣٦...

لذلك رأى النواب أن واجبهم يدعوهم إلى العمل الوطني في هذه الظروف الدقيقة التي يتقرر فيها بصورة جدية حاسمة مصير البلدان الواقعة تحت الانتداب الافرنسي، فطلبوا من الحكومة عقد دورة استثنائية لدرس وتقرير الأمور التالية:

أولاً: استقلال لبنان ضمن حدوده الحالية التي أعلنتها فرنسا بلسان الجنرال غورو عام ١٩٢٠ وأيدتها بعد ذلك جمعية الأمم.

ثانياً: الدستور الصحيح الكامل الصلاحيات والكامل جميع الحريات.

ثالثاً: معاهدة بين فرنسا ولبنان تحدد فيها الحقوق والواجبات.

رابعاً: دخول لبنان في جمعية الأمم..

لتحقيق هذه المباديء الوطنية الأساسية يطالب النواب حكومتهم بإرسال وفد لبناني إلى باريس، كالوفد السوري، لا سيما وقد أثبتت الحوادث الأخيرة أن وجود وفد لبناني في العاصمة الفرنسية ضروري جداً للدفاع عن لبنان وتحقيق مطالبه القومية.

بيروت في ١٢ حزيران ١٩٣٦

التواقيع»(٧٥)

لم تعقد الدورة الاستثنائية التي طالبت بها الكتلة الدستورية المعارضة لأن الحكومة اللبنانية لم تكن راغبة في ذلك لأسباب سياسية. ولكن المذكرة نشرت في الصحف وتمكن جميع اللبنانيين من الاطلاع عليها وعلى

---

(٧٥) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٤٢، الجمعة ١٩ حزيران ١٩٣٦، ص٤؛ أيضاً،
- جريدة «البيرق»، العدد ١٩٢٦، الخميس ١٨ حزيران ١٩٣٦، ص٥.

ما دار حولها من اتصالات ومناورات بين الكتلة الدستورية من جهة وبين الحكومة والنواب الموالين لها من جهة ثانية.

دور الصحافة في ترويج الإشاعات:

وساهمت الصحافة اللبنانية بقسط كبير في نشر «الأخبار» عن المفاوضات الفرنسية ـ السورية في باريس، وتضخيم الضجة التي ثارت حولها واستدعت إرسال البرقيات والعرائض والمذكرات التي سبقت الإشارة إليها. ففي الأسابيع الثلاثة الأولى من حزيران استأثرت هذه القضية باهتمام جميع الصحف المؤيدة والمعارضة على السواء، حتى إنه كادت ألاّ تخلو صحيفة منها كل يوم من افتتاحية لرئيس التحرير ومن «أخبار» وتعليقات مثيرة في نفس الموضوع. والواقع أن معظم تلك «الأخبار» لم تكن موثوقة وصادرة من مراجع مسؤولة. فالمفاوضات كانت سرية، والمفاوضون متكتمين، ولم يصدر عن اجتماعاتهم بلاغات أو بيانات رسمية تفصح عما كان يجري وراء الأبواب المغلقة. وإن ما كان يتردد من أخبار عنها كان معظمه تكهنات وتخمينات واجْتهادات لا يمكن الركون إليها كلياً، بدليل أنهم كانوا يتحفظون عند نشر أو ترديد هذه المعلومات ويصفونها بأنها «أخبار» و«إشاعات». فجبران تويني صاحب جريدة «النهار»، مثلاً، يقول في إحدى افتتاحياته بالنهار «**إن هناك شائعات تروج في البلد**»(٧٦). ويقول مراسل جريدة «المقطم» المصرية «**وقد سألت المطران [مبارك] عن مبلغ صحة هذه الإشاعات**»(٧٧). وافتتح البطريرك عريضه المذكرة التي وجهها إلى وزارة الخارجية الفرنسية في الأسبوع الثاني من حزيران مستخدماً التعبير التحفظي «اتصل بنا»(٧٨). وقال نواب الكتلة الدستورية في مذكرتهم «ظهر في هذه الأيام بوادر أخبار»(٧٩). وهكذا دواليك. ومما زاد الطين بلة والفوضى الإعلامية استشراءً أن بعض تلك الإشاعات كانت تقابل من الطرف الآخر بإشاعات مضادة مختلفة كلياً، وحتى متناقضة تماماً. ومن الأمثلة على

---

(٧٦) جريدة «**النهار**»، السنة ٣، العدد ٨٣٨، الأحد والاثنين ١٤ و١٥ حزيران ١٩٣٦، ص١.

(٧٧) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٤٢، الجمعة ١٩ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٧٨) المصدر ذاته السنة ٣، العدد ٨٣٨، الأحد والاثنين ١٤ و١٥ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٧٩) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٤٢، الجمعة ١٩ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

ذلك الإشاعات التي أطلقت وكانت تقول:

١ ـ إن الوطنيين السوريين قطعوا العهود للبطريرك الماروني بعدم إثارة مسألة الحدود أو التعرض لسلامة الكيان اللبناني(٨٠).

ـ إن الوطنيين السوريين لم يقطعوا مثل هذه العهود للبطريرك(٨١).

٢ ـ إن الوفد السوري المفاوض في باريس طالب بأجزاء من الأراضي اللبناني(٨٢).

ـ إن الوفد السوري المفاوض في باريس لم يطالب بأجزاء من لبنان(٨٣).

٣ ـ إن رياض الصلح سعى لفصل منطقة صيدا عن لبنان وضمها إلى سوريا لمصالح سياسية خاصة(٨٤).

ـ إن رياض الصلح لم يسع لفصل صيدا عن لبنان وضمها إلى سوريا(٨٥).

٤ ـ إن المطران مبارك نشط «لمقايضة الأماني السورية» حسب رواية جريدة «فتى العرب» الدمشقية(٨٦). وأنه قَبِل أن يتنازل عن صيدا لسوريا(٨٧)، وأنه يوافق على ضم جنوب لبنان إلى سوريا(٨٨).

ـ إن المطران مبارك صرح إلى مراسل جريدة «المقطم» عندما سأله عن مبلغ صحة هذه الإشاعات، بالجواب التالي: «**إني ما تكلمت قط لا أمام السلطات الفرنسية ولا أمام المسيو بلوم بشأن ضم أراض، بل الأمر**

---

(٨٠) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٣٨، الأحد والاثنين ١٤ و١٥ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(٨١) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٣، الأربعاء ١٥ تموز ١٩٣٦، ص٣.

(٨٢) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٣٨، الأحد والاثنين ١٤ و١٥ حزيران ١٩٣٦، ص١.

(٨٣) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٤٩، الأحد والاثنين ٢٨ و٢٩ حزيران ١٩٣٦، ص٥.

(٨٤) توفيق وهبه **قضايا ورجال**، ص١٢.

(٨٥) المصدر ذاته، ص١٣.

(٨٦) جريدة «**البشير**»، السنة ٦٦، العدد ٥٠٣٦، السبت ١٣ حزيران ١٩٣٦، ص٣.

(٨٧) جريدة «**النهار**»، السنة ٣، العدد ٨٣٨، الأحد والاثنين ١٤ و١٥ حزيران ١٩٣٦، ص١.

(٨٨) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٤٢، الجمعة ١٩ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

بالعكس فإنني سأطيل إقامتي في باريس لأدافع عن استقلال لبنان وسلامة أراضيه واحترام حدوده الحالية وعقد معاهدة. ويمكنك أن تؤكد أن استقلال لبنان ليس محل بحث»[٨٩].

هذه نماذج من «الإشاعات» و«الأخبار» التي كانت تروج والتي آلت إلى الفوضى الإعلامية بشأن المسألة اللبنانية في أواسط حزيران. وقد نتج عن هذه الفوضى حالة من التشويش وبلبلة الأفكار وتنامي الشكوك والريب في نفوس المعنيين باستقلال الكيان اللبناني وسلامة أراضيه. فقد تعذر على هؤلاء استجلاء الحقيقة عما كان يدبر لبلدهم، في خضم هذه «الأخبار» و«الإشاعات» المتضاربة، وبسبب تغييبهم عن مجرى المفاوضات الدائرة في باريس والتي تتناول في بعض جوانبها شؤوناً حيوية ومصيرية لبنانية. وكان المطلوب للخروج من هذا الوضع المشوش المكتنف بالقلق والغموض والإبهام الحصول على جوابين صريحين، صادرين مَن جهات مسؤولة، عن مسألتين أساسيتين هما، أولاً، هل صحيح أن الوفد السوري طلب في مفاوضات باريس إجراء تعديل في الحدود مع لبنان، وما هي مطالبه بالتحديد. وثانياً، ما هو موقف الحكومة الفرنسية من هذه المطالب؟ فجاء الجوابان المطلوبان في الأسبوع الأخير من شهر حزيران. جاء الجواب الأول عن المطالب السورية من رئيس الكتلة الوطنية رئيس الوفد المفاوض هاشم الأتاسي. وجاء الجواب الثاني عن موقف الحكومة الفرنسية من بيار فيانو (Pierre Viénot) وكيل وزارة الخارجية.

حقيقة موقف الوفد السوري من مسألة الحدود:

على أثر انتشار الإشاعات المتضاربة عما إذا كان الوفد السوري يطالب فعلاً في مفاوضات باريس بتعديل الحدود اللبنانية ـ السورية لصالح سورية أم لا، وجه أحد الصحافيين إلى هاشم الأتاسي رئيس الوفد السؤال التالي:

«هل كنتم على خلاف مع الجمهورية اللبنانية، وطالبتم بتعديل الحدود؟»

---

(٨٩) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٤٢، الجمعة ١٩ حزيران ١٩٣٦، صَ٤.

فأجاب الأتاسي بما يلي:

«هذا صحيح. فأنا أتلقى كل يوم من الأحزاب في الساحل برقيات ورسائل تحثني على عدم التنازل عن هذا الموقف. فقد ضمت بعض المناطق إلى لبنان رغم أن سكانها سوريون ويريدون أن يظلوا سوريين. ونحن لا نطالب بغير هذه المناطق»(٩٠).

لقد حسم هاشم الأتاسي، وهو أعلى سلطة في الوفد، الجدل حول هذا الموضوع وأكد أن الوفد السوري كان بالفعل يطالب بتعديل الحدود.

حقيقة الموقف الفرنسي في رسالة فيانو إلى رئيس الجمهورية اللبنانية:

مثلما حسم هاشم الأتاسي بتصريحه المذكور الموقف السوري من مسألة الحدود، كذلك حسم بيار فيانو الموقف الفرنسي من المسألة اللبنانية عموماً، ومن مسألة الحدود خصوصاً، وذلك في الرسالة التي وجهها باسم الحكومة الفرنسية إلى رئيس الجمهورية اللبنانية اميل اده في ٢٠ حزيران، وهي بالنص التالي:

«من سعادة المسيو فيانو وكيل وزارة الخارجية إلى فخامة الأستاذ اميل اده رئيس الجمهورية اللبنانية.

يا فخامة الرئيس

لقد شاءَت فخامتكم قبل سفر المفوض السامي إلى فرنسا أن تحادثه في شأن أماني الشعب اللبناني ثم أرسلت مرتين في الأيام الأخيرة، بلاغات مختصة بهذا الموضوع نفسه إلى الكونت دي مارتيل.

إني عالم بهذه المساعي، وأود أن أؤكد لفخامتكم، إن الحكومة الفرنسية التي تشتغل الآن بإعداد المعاهدة الفرنسية ـ السورية، وتؤمل عقدها في وقت قريب، لن تصرف نظرها عن حقوق لبنان في الحصول على معاملة شبيهة بالمعاملة التي تستفيد منها الدولة المجاورة له. وفي الواقع أن المادة

(٩٠) جريدة «البيرق»، العدد ١٩٣١، الأحد ٢٨ حزيران ١٩٣٦، ص٢.

الأولى من صك الانتداب تجعل لسوريا ولبنان متجهاً واحداً إلى الاستقلال. على أن هذا الاستقلال يجب في الحالتين أن يحاط بنفس الضمانات الدولية، ومن جملتها نظام الأراضي لهاتين الدولتين، الذي تحدد، فيما يختص بلبنان، يوم ٣١ آب سنة ١٩٢٠.

وإن الحكومة الفرنسية التي تنظر بعين الاهتمام والاعتبار إلى مبلغ التطور الذي وصل إليه الشعب اللبناني ـ لهي مستعدة كل الاستعداد لأن تمهد للجمهورية اللبنانية سبيل الحصول على نظام دولي كدولة مستقلة، وتنوي أن تفاوض فخامتكم في شأن إبرام معاهدة. وستسترشد بهذه المهمة بمبادىء جمعية الأمم المنتبهة بوجه خاص إلى تأمين التعاون المقرون بالوفاق بين عناصر الأهلين المتحدة ضمن نطاق وطني واحد. وأن عقد هذه المعاهدة ووضعها موضع التنفيذ يكونان مقدمة لعرض دخول لبنان في جمعية الأمم.

ولا شك في أنه سيكون من السهل علينا إنجاح المفاوضات التي ستجري بنفس الروح التي تلازم العلاقات الموجودة منذ قرون عديدة بين فرنسا والأمة اللبنانية.

وتكرم يا فخامة الرئيس بقبول فائق احترامي

الإمضاء: فيانو»[٩١]

بعد رسالة فيانو:

بعد جلاء هذا الموقف الفرنسي الجازم تحول الاهتمام إلى معرفة الكيفية التي سيواجهه بها الأفرقاء الأساسيون المعنيون، وهم الوفد السوري المفاوض في باريس، وطلاب الوحدة السورية في لبنان، والمسؤولون اللبنانيون المؤتمنون بموجب الدستور على المحافظة على استقلال لبنان والدفاع عن حدوده وسلامة أراضيه. فعلى طبيعة هذه المواجهة يتوقف، إلى حد بعيد نجاح المفاوضات الفرنسية ـ السورية أو فشلها؛ هذه المفاوضات التي كان يؤمل، في حال نجاحها، أن تحل المسألتين السورية واللبنانية

(٩١) جريدة «**النهار**»، السنة ٣، العدد ٨٤٤، الثلاثاء ٢٣ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

معاً، وتفتح عهداً استقلالياً حقيقياً في سوريا ولبنان، وتنظم العلاقات بين هذين البلدين، وبينهما وبين فرنسا على أسس متكافئة ثابتة صريحة متفق عليها ومقبولة برضى الأطراف المعنيين بها جميعاً.

تراجع الوفد السوري عن مطالبه في لبنان:

اعتمد الوفد السوري في المفاوضات سياسة مرنة واقعية ظهرت نتائجها الإيجابية في التوصل إلى عقد المعاهدة الفرنسية ـ السورية، وإيجاد تسوية للعلاقات السورية اللبنانية، ولا سيما فيما يختص بمسألة الحدود. إن تحقيق الوحدة الشاملة، أو ضم الأقضية الأربعة والمدن الساحلية، على الأقل، إلى سوريا كان المطلب الرئيسي للوحدويين وللوفد السوري الناطق باسمهم حسبما هو معروف، وحسبما ورد في التصريح المذكور الذي أدلى به هاشم الأتاسي رئيس الوفد(٩٢). ولكن إلحاق هذه المناطق بسوريا لا يحل المشكلة ولا يغير شيئاً في الواقع. فإنه إن حقق رغبات فئة من الأهالي فإنه يخالف رغبات فئة أخرى منهم، ولا سيما المسيحيين، فتبقى الشكوى قائمة بالإلحاق كما هي الحال بدونه. وإنما تتغير الأدوار بالنسبة إلى الراضين والشاكين بحيث يغدو الشاكي راضياً، والراضي شاكياً. هذا، بالإضافة إلى تمسك اللبنانيين عموماً بالكيان اللبناني الراهن، وإلى النصوص الدستورية والضمانات الدولية بهذا الشأن، التي جعلت فرنسا تلتزم بها وترفض فكرة الإلحاق بسوريا من أساسها وبكل أشكالها. ومنعاً لفشل المفاوضات تراجع الوفد السوري عن مطلب الإلحاق الفوري «الإرغامي» كما وصف في حينه(٩٣). ولكن الوفد والوحدويين عادوا وطالبوا بإجراء استفتاء عام لأهالي المناطق موضوع الخلاف(٩٤)، ولكن وزارة الخارجية الفرنسية رفضت هذا الطرح كذلك على اعتبار أنها كانت قد أبلغت الحكومة اللبنانية رسمياً بواسطة فيانو أن فرنسا، التزاماً منها بالعهود والمواثيق، ستحافظ على استقلال لبنان بحدوده الراهنة ولن تقبل

---

(٩٢) جريدة «**البيرق**»، العدد ١٩٣١، الأحد ٢٨ حزيران ١٩٣٦، ص٢.

(٩٣) جريدة «**النهار**»، السنة ٣، العدد ٨٥٥، الأحد والاثنين ٥ و٦ تموز ١٩٣٦، ص٥.

(٩٤) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٥٦، الثلاثاء ٧ تموز ١٩٣٦، ص٤.

بإجراء أي تعديل فيها(٩٥).

وتراجع الوفد السوري مرة أخرى وطالب بإدراج نص في المعاهدة يفيد أن مسألة الحدود «قضية داخلية يجب البت فيها بين سوريا ولبنان بالاتفاق» حسب قول عضو الوفد سعد الله الجابري(٩٦). ولما رفض هذا الأسلوب أيضاً اكتفى الوفد السوري بأن يضم إلى ملاحق المعاهدة مراسلة يسجل فيها تحفظه بشأن الحدود(٩٧). ولكن فرنسا التي كانت قد حددت موقفها بالنسبة إلى هذه القضية في رسالة فيانو إلى رئيس الجمهورية اللبنانية قبل ذلك بحوالي ثلاثة أسابيع رفضت تضمين المعاهدة وملاحقها أي تحفظ بشأن الحدود، واعتبرت أن المعاهدة يجب أن تعني اعترافاً ضمنياً كاملاً وقبولاً طوعياً تاماً غير مشروط بأي قيد أو تحفظ بالكيانين السياسيين المستقلين، سوريا ولبنان، كما هما دون تعديل أو تغيير في وضعهما. وعلى هذا الأساس اتفق الطرفان أخيراً ووضعت نصوص المعاهدة السورية ـ الفرنسية وملاحقها، وجرى التوقيع عليها بوزارة الخارجية الفرنسية بباريس في ٩ أيلول سنة ١٩٣٦. وبهذا اعتبرت مسألة الحدود بين سوريا ولبنان منتهية. ثم تكرر الاعتراف الرسمي الدولي بالكيان اللبناني الراهن بحدوده الحاضرة مرتين بعد ذلك. أولاً، بميثاق جامعة الدول العربية التي كان لبنان أحد أعضائها السبعة المؤسسين في سنة ١٩٤٥، وثانياً، بميثاق هيئة الأمم المتحدة التي كان لبنان أحد أعضائها الخمسين المؤسسين في سنة ١٩٤٥ كذلك.

هذا ما كان من شأن الوفد السوري المفاوض، فكيف كان موقف طلاب الوحدة السورية من اللبنانيين.

٦ ـ المواجهة بين المؤيدين والمعارضين اللبنانيين

موقف الوحدويين من رسالة فيانو:

إن رسالة فيانو إلى رئيس الجمهورية اللبنانية في ٢٠ حزيران ١٩٣٦،

---

(٩٥) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦١، الأحد والاثنين ١٢ و١٣ تموز ١٩٣٦، ص٥.

(٩٦) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٣، الأربعاء ١٥ تموز ١٩٣٦، ص٣.

(٩٧) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٥٥، الأحد والاثنين ٥و٦ تموز ١٩٣٦، ص٥.

المتضمنة موقف فرنسا الحازم بشأن المحافظة على الكيان اللبناني بشكله الراهن، أحدثت ردود فعل قوية ومتباينة. فئة من اللبنانيين فرحت وابتهجت، وفئة أخرى اغتمت وغضبت. ضمت الفئة الأخيرة طلاب الوحدة السورية المعروفين، والشاكين من الغبن اللاحق بهم في النظام اللبناني، وأكثريتهم الساحقة من المسلمين. لقد خيبت رسالة فيانو آمالهم مثلما خيبتها كذلك «الأخبار» عن «تساهل» الوفد السوري المفاوض بخصوص مطالب الوحدويين. هذه الخيبة المزدوجة حملتهم على التشدد في مواقفهم الوحدوية. فلم يفوتوا مناسبة إلا واستغلوها للإعراب عن رغباتهم ومطالبهم، والتصدي للمشاريع والنشاطات المعاكسة، سواء أكان ذلك بالتظاهر، أم بالاضراب، أم بعقد المؤتمرات، أم بتقديم العرائض والمذكرات، أم بغيرها من الوسائل، كما يتبين من سير الأحداث في تلك الحقبة.

العدول عن التظاهر ابتهاجاً برسالة فيانو:

على أثر وصول رسالة فيانو اجتمعت في أواخر حزيران هيئة تضم عدداً من أعضاء النقابات والجمعيات والهيئات في البلد، وطرحت في الاجتماع فكرة ترمي إلى دعوة اللبنانيين إلى التظاهر نهار الأحد في الخامس من تموز للتعبير عن الابتهاج برسالة فيانو وعن الترحيب بها وتأييد ما حوته من ضامانات للبنان. ولكن أحمد الرواس ومحمد جميل بيهم وغيرهما من أعيان المسلمين الحاضرين عارضوا هذا المشروع، فصرف النظر عنه مراعاة للخواطر، وحرصاً على الإلفة، وتفادياً لما قد يحصل من مشاكل في حال تنفيذه(٩٨).

طلب المسلمين بأن يستشاروا:

وكان من ردود فعل المسلمين على رسالة فيانو أيضاً، وعلى مذكرة البطريرك الماروني إلى وزارة الخارجية الفرنسية بشأن مسألة الحدود، وعلى تصاريح المطران مبارك للصحافيين عن مساعيه في فرنسا من أجل لبنان، أن

---

(٩٨) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٥٠، الثلاثاء ٣٠ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

المسلمين دعوا إلى اجتماع كبير عقد بدار المفتي الشيخ محمد توفيق خالد في أواخر حزيران وتكلم فيه عدد من الخطباء، وأعلنوا أنهم:

«يبايعون سماحته على الطاعة التامة له في شأن شؤونهم الدينية والزمنية، ثم طلبوا إليه أن يطالب المسؤولين باستشارته في شأن المعاهدة المزمع عقدها بين لبنان والحكومة الفرنسية، بصفته زعيماً دينياً كغيره من رؤساء الأديان في هذه البلاد الذين يستشارون في الشؤون الزمنية للاستنارة برأيهم في تقرير مصير البلاد»(٩٩).

مؤتمر وحدوي في صيدا:

وفي صيدا عقد الوحدويون، من مسلمين ومسيحيين، نهار الأحد في ٥ تموز بمنزل الشيخ عباس الحر، مؤتمراً كبيراً ضم وفوداً كثيرة من طرابلس والنبطية ومرجعيون وصور وبنت جبيل وشقرا وجبشيت وغيرها، وحضره عدد من قادة الحركة الوحدوية في تلك المناطق مثل عبد الحميد كرامي، الذي انتخب رئيساً للمؤتمر، وأحمد رضا، وسليمان ضاهر، وفؤاد رحال، والفرد أبو سمرا، وعبدو الرز، وعلي بزي، وموسى شراره، وعبد اللطيف بيضون، وأحمد عارف الزين، وحسني أبو ظهر، وتوفيق الجوهري، وسواهم. وبعد مداولات ومناقشات مستفيضة وضع المؤتمرون عريضة تضمنت ثلاثة مطالب هي التالية: ١ ـ الوحدة مع سوريا، ٢ ـ أو الاستفتاء في تلك المناطق إن كان الفرنسيون يشكون في صحة تلك الرغبات، ٣ ـ وتفويض الوفد السوري في باريس بالمدافعة عن هذه الرغبات أمام الهيئات الرسمية. وأرسلوا نسخاً من هذه العريضة إلى ليون بلوم رئيس الوزراء، ودلبوس وزير الخارجية، وادوار هريو (Edouard Herriot)، والنائبين لونغه واندره فيليب، والمفوض السامي دي مارتيل في باريس، ووكيل المفوض السامي المسيو ميريه في بيروت، ورئيس الوفد السوري في باريس، ونائب رئيس الكتلة الوطنية في دمشق. وبعد انفضاض المؤتمر خرج المؤتمرون وأهالي صيدا بمظاهرة ضخمة صاخبة أطلقوا فيها

---

(٩٩) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٤٩، الأحد والاثنين ٢٨ و٢٩ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

شتى الشعارات والهتافات المؤيدة للوحدة والمنددة بالتجزئة وبالانتداب. وعلى الأثر أصدرت الحكومة أمراً إلى المحافظين بمنع كل اجتماع غير مرخص له من وزارة الداخلية(١٠٠).

عريضة النواب المسلمين المؤيدة:

فيما كان الوحدويون، ومعظمهم من المسلمين، يعلنون تنكرهم للكيان اللبناني المستقل، ويوجهون العرائض والبرقيات إلى مختلف المراجع الرسمية اللبنانية والفرنسية والدولية مطالبين بالاتحاد مع سوريا، قام نواب الطائفة السنية في البرلمان اللبناني بمبادرة معاكسة، واتخذوا موقفاً مغايراً لموقف المسلمين عموماً والوحدويين خصوصاً، وسجلوا موقفهم هذا برسالة وجهوها إلى رئيس الجمهورية وطلبوا إليه رفعها إلى المفوض السامي دي مارتيل، وهي التالية:

«لفخامة رئيس الجمهورية الأفخم

لما كانت البلاد قادمة على تغيير أساسي في النظام السياسي فإن نواب الطائفة الإسلامية في الجمهورية اللبنانية مع إعلان شكرهم لفرنسا النبيلة على الاستعدادات التي أظهرتها نحو البلاد في تأييدها مبادىء الاستقلال والدستور، يكررون اليوم المطالبة بأن يعامل المسلمون كغيرهم بلا فرق ولا تمييز وأن تتناسب الواجبات المفروضة عليهم والحقوق المعترف بها، ويرجون رفع كتابهم هذا للمفوض السامي مع أملهم الوطيد بمساعدة فخامتكم لتحقيق هذه المطالب المشروعة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التواقيع

نائب البقاع محمد أمين قزعون، نائب الشمال محمد عبد الرزاق، نائب طرابلس أمين المقدم، نائب بيروت خير الدين الأحدب، نائب الجنوب خالد شهاب.

بيروت في ٧ تموز سنة ١٩٣٦»(١٠١).

---

(١٠٠) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٥٦، الثلاثاء ٧ تموز ١٩٣٦، ص٤.

(١٠١) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٠، السبت ١١ تموز ١٩٣٦، ص٤.

والمهم في هذه الرسالة أنها لا تطالب بالوحدة السورية، وتشكر فرنسا على تأييدها مبدأ الاستقلال اللبناني، وتطالب فقط بإنصاف المسلمين في لبنان، ومعاملتهم كغيرهم من مواطني الجمهورية اللبنانية بلا فرق أو تمييز.

مظاهرات الاحتجاج في طرابلس وصيدا:

إن رسالة النواب المسلمين إلى رئيس الجمهورية مع ما كان يتسرب إلى بيروت من أخبار عن تراجع في موقف المفاوضيين السوريين في باريس بشأن الوحدة الشاملة وتعديل الحدود، وعن احتمال عقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية في وقت قريب تضمن استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه بحدوده الراهنة أثارت غضب الوحدويين وقلقهم. فدعوا إلى الأضراب والتظاهر استنكاراً لتلك الأخبار وتعبيراً عن إصرارهم على الاندماج في الكيان السوري. وبالرغم من قرار منع التظاهر بدون ترخيص مسبق من السلطات[١٠٢] جرت مظاهرات حاشدة في طرابلس وصيدا ندد فيها المتظاهرون بـ«الانعزالية» و«الانعزاليين» و«الانتهازيين» الذين يماشونهم، وكرروا مطالبهم بالانفصال عن لبنان والالتحاق بسوريا. ولما حاولت قوات الأمن تفريق المتظاهرين بالقوة وقعت في صيدا بين الفريقين اشتباكات دموية عنيفة سقط فيها قتيل وعدد من الجرحى[١٠٣].

احتجاج وجهاء المسلمين في بيروت:

إزاء حادث صيدا المؤسف عقد اجتماع بمنزل عمر بيهم نهار الثلاثاء في ١٤ تموز، حضره، بالإضافة إلى صاحب الدار، عدد من وجهاء المسلمين في بيروت كان منهم المفتي الشيخ محمد توفيق خالد، وسليم علي سلام، وسليم الطيارة، وحسن القاضي، ويوسف بوجي، وعبد الله اليافي، ورفيق البراج، وجميل الحسامي، وأحمد الداعوق، ومحي الدين

---

(١٠٢) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦١، الأحد والاثنين ١٢ و١٣ تموز ١٩٣٦، ص٤.

(١٠٣) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٢، الثلاثاء ١٤ تموز ١٩٣٦، ص٤.

النصولي، وسواهم. وكان الغرض من الاجتماع بحث حادثة صيدا واتخاذ القرار المناسب للاحتجاج على موقف السلطة منه. ثم استطرد المجتمعون إلى بحث الوضع السياسي العام ولا سيما مسألة الوحدة السورية الشاملة وما يتصل بها من شؤون وسجون. فغادر بعضهم الاجتماع من دون المشاركة ببحث هذا الموضوع الشائك على اعتبار أن غاية الاجتماع، كما حددت في الدعوة، كانت التداول بشأن حادثة صيدا وذيولها فقط[١٠٤]. ولعل السبب الحقيقي لانسحاب المنسحبين كان التباين في وجهات النظر بهذا الموضوع بين الحاضرين من أعيان المسلمين.

وفد طرابلسي للاحتجاج:

شاركت مدينة طرابلس الصيداويين في الاحتجاج كذلك. فإن وفداً طرابلسياً مؤلفاً من عبد الحميد كرامي، والنائب أمين المقدم، وحسين عويضه، وحسني الذوق، وسعدي المنلا، وكميل خلاط، ورأفت شنبور قصد العاصمة في ١٥ تموز وقدم احتجاجه إلى المسيو لافون، مندوب المفوض السامي لدى الحكومة اللبنانية، بمكتبه في السراي الصغير ببيروت بحضور مستشار الشمال الفرنسي. وقد صرح أعضاء الوفد «**أنهم لفتوا أنظار ممثلي فرنسا إلى إجماع الرأي العام في طرابلس على المطالبة بالالتحاق بسوريا**»[١٠٥].

تراجع نائبين مسلمين عن موقفيهما:

حدث خلال المظاهرات الوحدوية الحاشدة التي جرت في صيدا وطرابلس في ١٣ تموز أن ندد المتظاهرون بأولئك الذين يماشون سياسة التجزئة، ويتنكرون لأماني الشعب الوحدوية، ملمحين بذلك إلى النواب السنيين الخمسة الذين كانوا قبل أيام قليلة قد وجهوا رسالة الشكر المعروفة إلى فرنسا على تأييدها مبادىء الاستقلال اللبناني. ففي مواجهة هذا الإحراج أمام قاعدته الشعبية الانتخابية أعلن نائب طرابلس أمين المقدم أنه

(١٠٤) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٣، الأربعاء ١٥ تموز ١٩٣٦، ص٤.

(١٠٥) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٤، الخميس ١٦ تموز ١٩٣٦، ص٤.

من طلاب الوحدة السورية، ونفى أن يكون قد وقع رسالة النواب المسلمين المذكورة، وأوضح أن زميله النائب خير الدين الأحدب هو الذي وقعها بالنيابة عنه[١٠٦]. فأوقع نفسه بهذا التصريح في إحراج آخر أمام سلطات الانتداب التي كانت قد تسلمت رسالة النواب المسلمين قبل قليل وعليها توقيع النائب أمين المقدم[١٠٧].

وواجه مثل هذا الحرج أيضاً، نائب البقاع السني الدكتور محمد أمين قزعون. فقد روت جريدة «النهار» أنه:

«ما إن شوهد نائب البقاع الدكتور محمد أمين قزعون في الأروقة [بالسراي] حتى التف حوله الصحافيون وغير الصحافيين يسألونه عن المذكرة، وعن توقيعه، وعما إذا كان قد وقعها بنفسه أم فوض أحداً بتوقيعها، كما فعل زميله السيد أمين المقدم، وعما إذا كان يوافق على الحركة القائمة في الأقضية، وما هو موقفه في قضية الكيان اللبناني.

وكان الدكتور قزعون صريحاً جداً، فأجاب الجميع وبصوت مرتفع «إن من يكون في لبنان يحمل تذكرة هوية لبنانية، لا يستطيع أن ينكر لبنان ويقاوم الكيان اللبناني... فكيف يتقدم [أحد] باستدعاء يذكر فيه أنه ملاك أو تاجر ثم يقول أنه لا يعترف بالكيان اللبناني»؟ وختم الدكتور قزعون كلامه قائلاً أنه وقع العريضة بيده، وهو يؤكد كل ما جاء فيها ولا يقاوم بشكل من الأشكال الكيان اللبناني على الإطلاق»[١٠٨].

ولكن الظروف لها أحكامها، كما أنه أصبح من التقاليد المألوفة في السياسية اللبنانية أن يلبس السياسيون لكل حالة لبوسها. وهذا بالضبط ما فعله الدكتور قزعون. فإنه، نتيجة للإحراج الذي سببه له تصريحه الصريح في قاعدته الشعبية، وبتأثير ضغوطات أخرى لا شك في أنه تعرض لها، اضطر أن يتراجع، مثلما تراجع قبله زميله النائب المقدم، وأن يعلن هذا التراجع بعد ثلاثة أيام في جريدة «النهار» ذاتها التي كانت قد نشرت تصريحه

---

(١٠٦) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٢، الثلاثاء ١٤ تموز ١٩٣٦، ص٤.

(١٠٧) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٤، الخميس ١٦ تموز ١٩٣٦، ص٤.

(١٠٨) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٦، السبت ١٨ تموز ١٩٣٦، ص٤.

السابق المذكور[١٠٩].

كانت هذه ردود فعل المسلمين على رسالة فيانو. ويلاحظ بهذا الصدد أن موقفهم لم يكن موحداً، وإنما كان موزعاً بين طلاب الوحدة السورية، ومؤيدي الكيان اللبناني السيد المستقل، وأصحاب المواقف الظرفية غير الثابتة الذين لا يترددون عن الانتقال من معسكر إلى معسكر آخر عندما تستدعي مصالحهم الشخصية ذلك.

بقي أن ننظر في ردود فعل السلطة الرسمية اللبنانية تجاه رسالة فيانو.

برقية النواب الدستوريين:

جاء أول رد فعل رسمي على رسالة فيانو من نواب الكتلة الدستورية، بعد يوم واحد من استلامها. فقد وجهوا إلى السلطات الفرنسية البرقية التالية:

«فخامة رئيس مجلس الوزراء.

معالي وزير الخارجية.

معالي رئيس مجلس النواب - باريس.

نقدم شكرنا الحار لفخامتكم على إعلانكم التدابير الحرة المتعلقة باستقلال لبنان وبتهيئة دخوله في جمعية الأمم، ولمحافظتكم على سلامة أراضيه في حدودها الحالية. نرى من المناسب إرسال وفد لبناني إلى باريس للمفاوضة.

بيروت في ٢٤ حزيران سنة ١٩٣٦.

التواقيع»[١١٠]

ثم دعم النائب ميشال زكور هذه البرقية بمقابلة أجراها باسم الكتلة الدستورية مع المندوب السامي بالوكالة ميريه نهار الثلاثاء ٣٠ حزيران، وكرر

---

(١٠٩) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٩، الأربعاء ٢١ تموز ١٩٣٦، ص٤.

(١١٠) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٤٨، السبت ٢٧ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

فيها المطالب بإعادة الدستور كاملاً، وبإيجاد مفاوض لبناني يتولى مخابرة الحكومة الفرنسية للاتفاق على بنود المعاهدة(١١١).

عريضة مجلس النواب:

وجرت اتصالات في الأيام الأولى من تموز بين النواب «الدستوريين» والنواب «الحكوميين»، وتم الاتفاق بينهم على توحيد كلمة النواب، وتوجيه مذكرة باسم مجلس النواب إلى رئيس الجمهورية، يطالبون فيها بفك عقال الدستور لكي يتمكن مجلس النواب من العمل في ظل الحريات الدستورية في مواجهة الأحداث السياسية الخطيرة المنتظرة. ورفع رئيس الجمهورية عريضة مجلس النواب إلى وكيل المندوب السامي ميريه، وهي تحمل تواقيع ٢٢ نائباً من أصل ٢٥ نائباً يشكلون المجلس النيابي. ولم يوقعها ثلاثة نواب هم خالد شهاب لأنه رئيس المجلس، وأيوب ثابت لأنه أمين سر الدولة، وحكمت جنبلاط(١١٢).

الحكومة تستفتي:

بالنظر إلى شعور المسؤولين اللبنانيين بأن لبنان سيدعى قريباً للتفاوض لعقد معاهدة مع فرنسا رغبت الحكومة اللبنانية في أن تستمزج مسبقاً آراء الرؤساء الروحيين والنقابات والجمعيات القانونية مثل جمعية الأطباء، وجمعية التجار، وجمعية المحامين وغيرها من الهيئات الفاعلة لكي تطلع على رغباتهم وتتعرف إلى أفكارهم ووجهات نظرهم بشأن المسائل المصيرية المقبلة، ولا سيما مسألتي الدستور والمعاهدة. فوجهت إليهم في الأسبوع الأول من تموز الدعوة لموافاتها خطياً بمقترحاتهم ورغباتهم(١١٣). فأجرى المفتي الشيخ محمد توفيق خالد استشارات واسعة مع أعيان الطائفة الإسلامية ومفكريها استغرقت شهراً كاملاً، ثم نقل خلاصتها إلى رئيس الجمهورية بكتاب جاء فيه قول المفتي:

---

(١١١) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٥١، الأربعاء ١ تموز ١٩٣٦، ص٤.

(١١٢) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٥٧، الأربعاء ٨ تموز ١٩٣٦، ص٤.

(١١٣) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٥٨، الخميس ٩ تموز ١٩٣٦، ص٤.

«جواباً على الاستشارات التي طلبتموها فخامتكم في أخذ رأي الطائفة الإسلامية بما يتعلق بالدستور والقضية اللبنانية جئت بمذكرتي هذه مستندة إلى آراء مفكري الطائفة وزعمائها ووجهائها الشفاهي منها والتحريري وهي تتخلص بالمطالب الثلاثة التالية: أولاً ـ الاستقلال التام. ثانياً ـ السيادة القومية. ثالثاً ـ الوحدة السورية بجميع أجزائها»(١١٤).

مذكرة جديدة من النائب زكور إلى فيانو:

في أثر المظاهرات والاحتجاجات التي قام بها الوحدويون والمسلمون اللبنانيون ضد المباديء التي أكدتها رسالة فيانو بخصوص استقلال لبنان، وبسبب البلبلة التي أحدثتها الأخبار الآتية من باريس عن مطالب الوفد السوري من لبنان، انتشرت إشاعات تزعم أن فرنسا غيرت موقفها المعلن في رسالة فيانو، وأجلت إعادة العمل بالدستور والبحث بالمعاهدة. فأحدثت هذه الإشاعات قلقاً بالغاً في الأوساط الرسمية والشعبية، وأثارت المخاوف والهواجس من أن تقدم فرنسا والوفد السوري على اتخاذ القرارات الخطيرة المتعلقة بمصير لبنان وبمصالحه الحيوية دون استشارة اللبنانيين ومشاركتهم في المباحثات. وبتأثير هذه الأجواء الضاغطة وجه النائب ميشال زكور رسالة إلى فيانو يكرر فيها مطالب الدستوريين السابقة بشأن الدستور والمعاهدة وتعطيل الصحف، ثم اختتمها بالفقرة التالية:

«وأخيراً، إن اللبنانيين يتوقعون أن تلجأ فرنسا إلى تأليف وفد لبناني للمفاوضة على نصوص المعاهدة. ولا شك أن هذا التدبير تقتضيه الظروف بمناسبة وجود الوفد السوري في باريس. فالواقع أن مسائل كثيرة كانت تهم سوريا ولبنان معاً، وحل هذه المسائل يتقضي حضور الطرفين وتدخلهما تحت إشراف فرنسا وتحكيمها العالي»(١١٥).

النواب الدستوريون يهددون باستقالة جماعية:

بلغ تأثير هذه الإشاعات المتواترة والأوضاع القلقة حداً جعل نواب

---

(١١٤) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٨٩٠، السبت ١٥ آب ١٩٣٦، ص٤.

(١١٥) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٦٧، الأحد والاثنين ١٩ و٢٠ تموز ١٩٣٦، ص١ و٨.

الكتلة الدستورية يهددون بالاستقالة ويدعون زملاءَهم النواب الآخرين إلى التضامن معهم وتقديم استقالة جماعية من النيابة إذا صحت تلك الإشاعات[١١٦]. تجاه هذه المخاوف وتكذيباً لتلك الإشاعات عمدت المفوضية العليا إلى إصدار بيانات تطمئن فيها اللبنانيين وتقول لهم إن مخاوفهم في غير محلها، وتؤكد أن فرنسا لن تخلف بوعودها، وأنها لا تزال مصممة على المضي في تحقيق ما وعدت به في مذكرة فيانو[١١٧].

جبران تويني يقابل ميريه:

في هذه الأجواء المتشنجة قابل صاحب جريدة «النهار» جبران تويني، وكيل المفوض السامي ميريه وبحث معه الأوضاع اللبنانية مستطلعاً حقيقة ما يجري. وخرج تويني من المقابلة متفائلاً وبانطباع جيد، ولكنه، بناء على اتفاق مع ميريه لم ينشر مضمون الحديث الذي جرى بينهما باستثناء فقرة وحيدة عن لسان ميريه، هي التالية:

«كونوا متأكدين إن الحكومة الفرنسية لن تعقد المعاهدة مع لبنان إلا بعد أن تفاوض هيئة شرعية تتمثل فيها آراء اللبنانيين جميعاً، وإن اللبنانيين سيدعون إلى الدفاع عن وجهة نظرهم في كل الشؤون التي يثيرها عقد المعاهدة»[١١٨].

٧ ـ توقيع المعاهدتين المصرية والسورية

منذ أواسط آب سنة ١٩٣٦ بدأت الأزمات السياسية في المنطقة تميل إلى الانفراج والحلحلة. ففي ١٣ آب انتهت بنجاح المفاوضات البريطانية ـ المصرية التي كانت قد بدأت قبل بضعة شهور من أجل عقد معاهدة ثنائية بين البلدين تنهي الاحتلال، وتكرس الاستقلال، وتنظم العلاقات بينهما على أسس جديدة. وقد وقع المعاهدة بالحروف الأولى في ذلك اليوم بالقاهرة، مصطفى النحاس رئيس الوزراء عن الجانب المصري، وسفير بريطانيا في

---

(١١٦) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٨١، الأربعاء ٥ آب ١٩٣٦، ص٤.
(١١٧) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٨١، الأربعاء ٥ آب ١٩٣٦، ص٤.
(١١٨) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٨١، الأربعاء ٥ آب ١٩٣٦، ص٤.

مصر السير مايلز لمبسون (Sir Miles Lampson) عن الجانب البريطاني. وفي ٢٧ آب جرى الاحتفال بالتوقيع الرسمي الكامل على المعاهدة بوزارة الخارجية بلندن. فدخلت مصر عهداً استقلالياً جديداً في تاريخها الحديث. وكان لهذا الحدث وقع طيب ليس في مصر وحدها بل وفي الأقطار العربية كافة.

وفي هذا الوقت بالذات كان المتفاوضون الفرنسيون والسوريون في باريس قد ذللوا جميع العقبات، وتوصلوا إلى تفاهم كامل بشأن نصوص المعاهدة الفرنسية ـ السورية وملاحقها التي حققت لسوريا أمانيها بالوحدة والاستقلال. وجرى الاحتفال بتوقيعها في ٩ أيلول بوزارة الخارجية الفرنسية. فاستقبل السوريون هذه الأنباء بالفرح والغبطة، وأقاموا المهرجانات والاحتفالات في سائر المناطق ابتهاجاً بالعهد الاستقلالي الجديد، وتكريماً للزعماء الوطنيين العائدين من باريس الذين ساهموا في صنع هذه الصفحة المجيدة في تاريخ سوريا.

٨ ـ بدء الاستعدادات لعقد المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية

وفي أواخر آب أيضاً أصبحت الطريق معبدة والأجواء السياسية مهيأة لعقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية. فبتوقيع المعاهدة الفرنسية ـ السورية دون أية شروط أو تحفظات يكون الجانب السوري قد تنازل ضمناً عن مطالبه المعروفة من لبنان، واعترف بكيانه الراهن دون مساس بأرضه وسيادته. وأصبح الشعور السائد في لبنان وفي الخارج أن مصير لبنان قد تقرر، وأنه لم يبق أي عائق أو إشكال يحول دون عقد المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية المنشودة[١١٩]. فالحكومة الفرنسية بدأت منذ أواخر آب تدرس المسألة اللبنانية بصورة جدية، وتحضر الملفات، وتفكر في اختيار أعضاء الوفد المفاوض، وتعد التعليمات اللازمة بهذا الخصوص التي يجب أن تزود المفوض السامي دي مارتيل بها قبل عودته إلى بيروت[١٢٠].

---

(١١٩) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٨٩٨، الخميس ٢٧ آب ١٩٣٦، ص٤.

(١٢٠) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٠٠، السبت ٢٩ آب ١٩٣٦، ص٤.

المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية

١ ـ التمهيد لبدء المفاوضات

تشكيل الوفد اللبناني المفاوض:

هدأ النشاط السياسي بلبنان خلال شهر أيلول، ولكنه استؤنف بقوة منذ مطلع تشرين الأول في أثر عودة المفوض السامي دي مارتيل من باريس موزوداً بتعليمات من حكومته تقضي بوجوب إجراء المفاوضات في بيروت لعقد المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية. وكان في مقدمة الاستعدادات التي ترتب على الحكومة اللبنانية القيام بها تشكيل الهيئة اللبنانية المفاوضة. أراد رئيس الجمهورية أن يمارس صلاحياته الدستورية ويتولى بنفسه المفاوضة مع الجانب الفرنسي، وذلك وفق المادة ٥٢ من دستور سنة ١٩٢٦، المعدلة في سنة ١٩٢٧، والتي تنص على ما يلي:

«مع الاحتفاظ بنص المادة الثالثة من صك الانتداب يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة»[١].

وأيدته في هذا الموقف الحكومة وأفراد كتلته من النواب في البرلمان[٢]. ولكنه جوبه بمعارضة شديدة من مصدرين: المفوض السامي ونواب الكتلة الدستورية المعارضة. وكان هؤلاء النواب قد طالبوا في

(١) شفيق جحا، **الدستور اللبناني**، ص٦٤، الفقرة الثانية في الهامش.

(٢) جريدة **«النهار»**، السنة ٣، العدد ٨٤٨، السبت ٢٧ حزيران ١٩٣٦، ص٤؛ أيضاً المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٣٢، الثلاثاء ٦ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

العرائض والمذكرات التي رفعوها إلى السلطات المختصة في مناسبات سابقة بتشكيل وفد لبناني يتولى مفاوضة الجانب الفرنسي[٣]. وكانت المفوضية العليا لا تحبذ، هي أيضاً، أن ينفرد زعيم فرد أو حزب واحد بالمفاوضات. فوكيل المفوض السامي، ميريه، أكد في تصريح لجبران تويني:

«إن الحكومة الفرنسية لن تعقد المعاهدة مع لبنان إلا بعد أن تفاوض هيئة شرعية تتمثل فيها آراء اللبنانيين جميعاً»[٤].

وصارح المفوض السامي دي مارتيل فور عودته من باريس رئيس الجمهورية بوجوب إشراك جميع الفئات والأحزاب في لبنان حتى تكون الأحداث القادمة نتيجة رغبات الجميع[٥]. فاضطر الرئيس اده للاستجابة لهاتين الرغبتين. وفي ١٢ تشرين الأول أعلن تشكيل وفد ثلاثي للتفاوض يتألف منه هو، أي رئيس الجمهورية، وأمين سر الدولة أيوب ثابت، ورئيس مجلس النواب خالد شهاب[٦]. فاحتج النواب الدستوريون على هذه التشكيلة، وطالبوا بتوسيع الوفد ليمثل جميع الفئات اللبنانية. فوافق الرئيس اده على مبدأ توسيع الوفد من داخل الحكومة والمجلس فقط نظراً لما يتمتعان به من صفة تمثيلية شرعية. ورفض إدخال عناصر خارجية لاعتبارات شتى. وعلى هذا الأساس وافق على تشكيل «لجنة برلمانية» لهذا الغرض وصدر عن الحكومة بلاغ رسمي بهذا المعنى نهار الثلاثاء ١٢ تشرين الأول جاء فيه ما يلي:

«ولما كان إجراء هذه المفاوضات من الجهة اللبنانية عائداً إلى الحكومة فقد قررت أن تضم إليها حضرة رئيس مجلس النواب مع رئيس ونائب رئيس اللجنة البرلمانية التي سيدعى المجلس إلى تعيينها لأجل الوقوف على مجرى

---

(٣) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٤٢، الجمعة ١٩ حزيران، ص٤؛ والعدد ٨٤٤، الثلاثاء ٢٣ حزيران ص٤؛ والعدد ٨٤٨، السبت ٢٧ حزيران، ص٤؛ والعدد ٨٦٧، الأحد والاثنين ١٩ و٢٠ تموز ١٩٣٦، ص١ و٨.

(٤) المصدر ذاته، السنة ٣، العدد ٨٨١، الأربعاء ٥ آب ١٩٣٦، ص٤.

(٥) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٣٠، السبت ٣ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤؛ أيضاً، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١ ص٢٠٢.

(٦) جريدة **«النهار»** السنة ٤، العدد ٩٣٨، الخميس ١٥ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

المفاوضات وإبداء رأيها في جميع المسائل التي تراها مناسبة»[٧].

وعلى الأثر، وفي نفس اليوم، نشرت الحكومة المرسوم رقم ١٠٣١ الذي يدعو مجلس النواب لعقد دورة استثنائية في ١٥ تشرين الأول لتعيين «اللجنة البرلمانية» المذكورة[٨]. فثارت ثائرة معظم النواب على الحكومة بسبب ما تضمنه البلاغ والمرسوم المذكورين عن «اللجنة البرلمانية». فقد طلبوا أن يشارك مجلس النواب مشاركة فعلية كاملة بالمفاوضات، وذلك بقبول اللجنة البرلمانية برئيسها وسائر أعضائها داخل الوفد الرسمي، وليس أن تكون لجنة استشارية شكلية خارج هيئة المفاوضين، ولا تملك صلاحيات المشاركة في اتخاذ القرارات كباقي أعضاء الوفد. ومن جهة ثانية طالب عدد من النواب تمثيل طوائفهم في الوفد المفاوض، مثل الدروز والشيعة والروم الأرثوذكس الذين لم يكونوا ممثلين في تشكيلة الوفد السابقة[٩]. ولما كانت هذه رغبة المفوض السامي كذلك، اضطر الرئيس والحكومة النزول عند هذه الرغبة. وفي عصر ذلك اليوم ذاته، الثلاثاء ١٢ تشرين الأول، أصدرت الحكومة المرسوم رقم ١٠٣٤ مصححة ما جاء في المرسوم السابق رقم ١٠٣١ بخصوص صفة «اللجنة البرلمانية» وصلاحياتها على الوجه التالي:

«تخصص الدورة الاستثنائية [لمجلس النواب] بالنظر في طلب تعيين لجنة برلمانية تضم إلى الحكومة وتشترك معها في مفاوضات المعاهدة الفرنسية اللبنانية التي يراد عقدها»[١٠].

تشكيل اللجنة البرلمانية:

بعد التوصل إلى هذه التسوية انعقد مجلس النواب بالدورة الاستثنائية

---

(٧) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٣٨، الخميس ١٥ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤ وفيها نص البلاغ.

(٨) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٣٨، الخميس ١٥ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤ وفيه نص المرسوم ١٠٣١. أيضاً، الجريدة الرسمية السنة ٧٦، العدد ٣٣٤٦، الجمعة في ١٦ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٢ ـ ٣.

(٩) جريدة **«النهار»**، السنة ٤، العدد ٩٣٩، الجمعة ١٦ تشرين الأول، ١٩٣٦، ص٤.

(١٠) جريدة **«النهار»**، السنة ٤، العدد ٩٣٩، الجمعة ١٦ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤، أيضاً الجريدة الرسمية، السنة ٧٦، العدد ٣٣٤٦، الجمعة ١٦ ت١، ١٩٣٦، ص٣ ـ ٤.

المقررة في الوقت المحدد لها، نهار الخميس ١٥ تشرين الأول، وانتخب أعضاء «اللجنة البرلمانية» المذكورة، وهم: بشارة الخوري، غبريال خباز، نجيب عسيران، حكمت جنبلاط، باترو طراد، محمد عبد الرزاق، ووهرام ليليكيان. واجتمعت اللجنة على الفور وانتخبت بشارة الخوري رئيساً، وغبريال خباز نائباً للرئيس(١١). وبهذا أصبح الوفد اللبناني الرسمي المفاوض يمثل جميع الطوائف الكبرى، ويتألف من عشرة أعضاء هم الرؤساء الثلاثة والنواب السبعة في «اللجنة البرلمانية». وكان الوفد، بالطبع، برئاسة رئيس الجمهورية اميل اده. وفي اليوم التالي، الجمعة ١٦ تشرين الأول، بدأت المفاوضات، فعقد الوفدان المفاوضان الفرنسي واللبناني جلستهما الأولى في مقر المفوضية العليا بالسراي الكبير(١٢).

اعتراض المسلمين الوحدويين على تشكيل الوفد:

هاجت خواطر المسلمين الوحدويين عندما علموا بتشكيل الوفد وبدء المفاوضات بين الجانبين الفرنسي واللبناني من دون أن يكونوا ممثلين فيها(١٣). فاجتمع عدد من كبار زعمائهم في بيروت وانتدبوا لجنة قوامها رياض الصلح، وعبد الحميد كرامي، وسليم علي سلام، وعبد اللطيف البيسار، وعمر بيهم، وأحمد عارف الزين، وأمين ارسلان، وعلي بزي لتقابل المفوض السامي وتعرض له شفهياً وبمذكرة خطية وجهة نظر المسلمين بخصوص الوفد والمعاهدة. وجرت المقابلة ظهر نهار الاثنين في ١٩ تشرين الأول، وسمع الوفد من المفوض السامي أنه لا يستطيع التدخل لتغيير الوفد المفاوض لأن تشكيله من شأن الحكومة اللبنانية وحدها، ولا دخل له فيه. أما المذكرة الخطية فتسلمها ووعد بالنظر فيها والرد عليها(١٤).

---

(١١) جريدة **«النهار»** السنة ٤، العدد ٩٣٩، الجمعة ١٦ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤؛ أيضاً **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الأولى، الخميس في ١٥ ت١ ١٩٣٦، ص٣ ـ ٤.

(١٢) جريدة **«النهار»**، السنة ٤، العدد ٩٤٠، السبت ١٧ حزيران ١٩٣٦، ص٤.

(١٣) جريدة بيروت السنة ١ الأعداد ٥٦ ـ ٧٠ ابتداء من ١٤ ت١ سنة ١٩٣٦، ص١و٤. وفيها رأي المسلمين بالوفد وبالمفاوضات.

(١٤) جريدة **«النهار»** السنة٤، العدد ٩٤٢، الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤؛ أيضاً جريدة «بيروت» السنة ١، العدد ٨٣، السبت ١٤ ت١ سنة ١٩٣٦، ص١و٤.

وكانت نتيجة المقابلة دون ما يرضي الوحدويين المسلمين، فقرروا شن حملة احتجاج واسعة وتصعيدها في مختلف المناطق من أجل التعبير بقوة عن رغباتهم، والتأثير في مجرى المفاوضات بما يخدم تلك الرغبات. واتخذت المعارضة بضعة أشكال تمثلت بالوفود العديدة التي نظمها زعماء محليون في مختلف المناطق وتوجهوا على رأسها إلى العاصمة بيروت لعرض شكاواهم ومطالبهم على المسؤولين الكبار من فرنسيين ولبنانيين، وبالإضرابات والمظاهرات التي رفعت الشعارات الوحدوية وأطلقت الهتافات المؤيدة لهذا الجانب، والمنددة بذاك من السياسيين، وبرفع العرائض والمذكرات إلى المراجع المحلية والدولية، وبتوجيه مئات البرقيات من عشرات المدن والقرى والمناطق إلى الحكام وإلى إدارات الصحف اللبنانية التي ضاقت صفحاتها بها(١٥).

المعارضة في طرابلس:

واشتدت المعارضة الوحدوية في مدينتي طرابلس وبيروت بشكل خاص. ففي صباح اليوم التالي لتشكيل الوفد، الجمعة ١٦ تشرين الأول، امتلأت مدينة طرابلس بالمناشير المحتجة على تشكيل الوفد، والداعية إلى عدم الاعتراف بمقرراته. وحصلت اجتماعات بين مختلف الأحزاب المعارضة في المدينة وطرحت فيها مسألة تشكيل الوفد اللبناني والمفاوضات الفرنسية ـ اللبنانية على بساط البحث لاتخاذ موقف موحد منها(١٦). وفي صباح الثلاثاء في ٢٠ منه عرفت المدينة نتيجة المقابلة التي تمت في اليوم السابق بين المفوض السامي وممثلي المؤتمر الإسلامي العام، فاضطربت الحالة واتحدت الأحزاب الإسلامية المعارضة في تكتل موحد باسم «لجنة اتحاد الأحزاب»، وكانت تتألف من ٣ قوميين سوريين، و٣ من «الشباب الوطني»، و٣ من «اللجنة الشعبية العليا»، و٣ من «اتحاد الشباب العربي». فاجتمعت هذه اللجنة وقررت تنظيم المدينة وإجراء الاستعدادات اللازمة

---

(١٥) جريدة **«النهار»** السنة ٤، الأعداد ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٥٠، في ٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(١٦) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٠، السبت ١٧ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

لإعلان الأضراب العام. وأرسلت هذه اللجنة وفداً إلى صيدا لدعوتها إلى التضامن مع طرابلس، كما سعت بواسطة لجان أخرى لكي يشمل الأضراب منطقتي جبل عامل في الجنوب وعكار في الشمال. ورفعت إلى المفوض السامي ثلاث مذكرات، واحدة من طرابلس، وثانية من عكار وثالثة من الضنية، احتجاجاً على تشكيل الوفد[١٧]. ونهار الأربعاء ٢١ تشرين الأول وردت إلى المفوض السامي برقية من عكار تقول:

«عكار لا تعترف بالوفد المفاوض. تطلب الوحدة السورية. لا تعترف بأي حل لا يحقق أمانيها. ترجو رفع احتجاجها لعصبة الأمم ووزارة الخارجية الفرنسية»[١٨].

وقع هذه البرقية سبعة أشخاص من آل المرعبي هم: محمود، وعبد اللطيف، واسعد، وعبد الله، ومحمد عثمان، ومحمد الأحمد، وفياض، ومن ثلاثة آخرين هم مصطفى الدندشي، وتوفيق الدرباس، ومحمد ملحم[١٩]. ونهار الخميس ٢٢ منه وزعت في طرابلس مناشير باسم «الكتلة المتحدة» بدعوة إلى الأضراب السلمي الصامت العام المفتوح ابتداءً من صباح الجمعة ٢٣ منه. وأرسلت مذكرتان باسم «الأحزاب الموحدة» في طرابلس وعكار والضنية إلى المفوض السامي ولكل من أعضاء الوفد اللبناني المفاوض تناشدهم فيها **«احترام أماني هذه المناطق وإقرار اندماجها بالوحدة السورية»**[٢٠]. وسار الإضراب بشكل سلمي حتى نهاري الأحد والاثنين ٢٥ و٢٦ تشرين الأول حين تواجه فريق من المتظاهرين يحمل الأعلام اللبنانية وفريق آخر يحمل الأعلام السورية، وحصلت مشادة كلامية بينهما كادت أن تؤدي إلى اشتباكات بالأيدي لولا أن تداركها بعض العقلاء فانتهت بسلام[٢١]. وبعد ظهر نهار الأحد في ٢ تشرين الثاني قامت مظاهرة في أسكلة طرابلس (الميناء)، وكان المتظاهرون يرفعون الأعلام السورية، فتدخل

(١٧) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٣، الأربعاء ٢١ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٥.

(١٨) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٤، الخميس ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(١٩) المصدر السابق ذاته.

(٢٠) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٥، الجمعة ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٢١) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٨، الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

رجال الأمن محاولين انتزاع الأعلام السورية منهم فحصل اشتباك بينهم وبين المتظاهرين جرى فيه إطلاق الرصاص فسقط عدد من الجرحى وأحيل المعتقلون المتهمون إلى المحاكمة في المجلس العدلي المختلط[٢٢].

المعارضة الإسلامية في بيروت:

كانت ردة فعل المسلمين في بيروت على نتيجة المقابلة التي جرت بين ممثلي المؤتمر الإسلامي العام والمفوض السامي في ١٩ تشرين الأول شبيهة بأختها ردة الفعل في طرابلس. فقد خرج المسلمون الوحدويون في بيروت بمظاهرة حول الجامع بوسط المدينة مطالبين بإعادة تشكيل الوفد اللبناني المفاوض وبتحقيق الوحدة مع سورية[٢٣]. وفي نفس اليوم أصدرت «جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية» بياناً وردت فيه البنود الثلاثة التالية:

«أولاً ـ تحتج الجمعية على كيفية إيجاد هذا الوفد غير الشرعي لأنه انتخب بواسطة مجلس تمثيلي انتخب لظروف استثنائية إصلاحية محدودة وموقتة ولا يحق معها تغيير المصير وليس فيه من يمثل المسلمين بمبادئهم الحقة المعروفة.

ثانياً ـ تعلن الجمعية مبادئها التي هي مبادىء الأمة الإسلامية في الساحل والعناصر الوطنية وهي تتلخص بطلب الاستقلال على أساس الوحدة السورية والاتفاق المعقود بين فرنسا وسوريا.

ثالثاً ـ تطلب إلى الأعضاء المسلمين في الوفد اللبناني المفاوض الغير الشرعي الاستقالة حفظاً لكرامة أمتهم وكرامتهم ونزولاً عند صوت المسلمين الموحد»[٢٤].

إن الأشخاص المقصودين بهذا النداء لم يستجيبوا ولم يستقيلوا.

ولكن أهم خطوة اتخذها المسلمون في بيروت كانت المؤتمر

---

(٢٢) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٥٤، الثلاثاء ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤؛ أيضاً جريدة «**بيروت**» السنة ١، العددين ٧٣ و٧٤ الثلاثاء والأربعاء في ٣ و٤ ت٢ سنة ١٩٣٦ ص٤.

(٢٣) جريدة «**النهار**» السنة ٤، العدد ٩٤٣، الأربعاء ٢١ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٢٤) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٣، الأربعاء ٢١ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

الإسلامي العام الذي انعقد نهار الثلاثاء ٢٣ تشرين الأول بحديقة منزل عمر بيهم وحضرته وفود من بيروت والجنوب والبقاع. وكان أهم ما في المؤتمر أمران: مقرراته والخطاب الخطير الذي ألقاه رياض الصلح فيه.

مقررات المؤتمر الإسلامي:

خرج المؤتمر بسبعة قرارات تميز اثنان منها، الثاني والثالث، بالأهمية القصوى نظراً لما انطويا عليه من تطور جوهري، وخروج على التقليد المألوف في الموقف الإسلامي من المسألة اللبنانية. وقد جاء هذان القراران بالنص التالي:

«ثانياً ـ ولما كان فريق من أبناء الوطن لا يرون تحقيق الوحدة السورية اليوم فإن المسلمين حباً منهم في إيجاد روح الإلفة والتقارب بين أبناء الوطن الواحد وتأميناً لرفاه هذا الوطن ومجده، ورغبة منهم في تحقيق السيادة القومية في هذا الجزء من سوريا العربية لا يرون بأساً في وضع الصلة بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية على أساس الاتحاد بأوسع ما يمكن من أشكاله وهم يدعون إخوانهم طلاب الوحدة السورية الشاملة من الطوائف المسيحية إلى اعتناق فكرة الاتحاد كخطوة أولى نحو الهدف الأسمى على أن تؤخذ المواثيق من الآن من طلاب الانفصال إعلاناً باعتناقهم هذا المبدأ وعلى أن يبدأ بالمفاوضات لتحقيق هذا الاتحاد فور إبرام المعاهدتين السورية واللبنانية.

ثالثاً ـ لما كانت التجارب التي مرت بسكان الجمهورية اللبنانية قد أثبتت أن النظام الذي تمشت عليه هذه الجمهورية منذ نشأتها قد أدى إلى كثير من الإجحاف بمناطق وفئات منها دون أخرى، ولما كان في ذلك ما يعرض الشعور القومي الذي يصل بين أبناء هذه البلاد ويقوي على أنقاضها روح المشادة والتوتر الطائفي فإن المسلمين يطلبون علاجاً لذلك وضع فصل صريح في المعاهدة اللبنانية الفرنسية يقر اللامركزية على النحو الذي تضمنته المعاهدة الفرنسية السورية ويضمن المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات»(٢٥).

---

(٢٥) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٧، الأحد والاثنين ٢٥ و٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٣ و٨.

خطاب رياض الصلح:

كان للخطاب الذي ألقاه رياض الصلح في المؤتمر الإسلامي العام بمنزل عمر بيهم وقع حسن لدى المؤتمرين، وتأثير كبير تجلى في ما أعلن المؤتمر من مقررات، واتخذ من مواقف. تحدث رياض الصلح في خطابه عن المسألة اللبنانية عموماً ومطالب المسلمين بالمساواة واللامركزية خصوصاً، وأبدى امتعاضه من تشكيل الوفد اللبناني، لأن تشكيله على الصورة المعروفة جاء على غير ما كان يسعى إليه رياض الصلح، وشكل خيبة أمل كبيرة له، ونسف خطة كان يعدها لحل المسألة اللبنانية. وقد كشف رياض الصلح عن هذه الخطة في خطابه حيث قال:

«وهنا أتى دور العمل لهذا الساحل، نعم لهذا الساحل. وقد كان العمل في سبيل السيادة الوطنية فيه وللاستقلال الصحيح ولمعاهدة تحققهما، وفي نفس الوقت العمل لحل قضية الوحدة.

ولقد غادرنا باريس [بعد توقيع المعاهدة الفرنسية ـ السورية] على هذا الشأن وفي جملته أن يكون تشكيل الوفد اللبناني من الشعب لا من الحكومة وأن يتمثل في الوفد طلاب الوحدة، ثقة منا أن تأليف الوفد على هذا الشكل هو الوسيلة الفعالة لإيجاد التفاهم والتقارب وبالنتيجة لتحقيق الكونفدراسيون (الاتحاد)... ولقد ألف الوفد على غير الشكل الذي كان منتظراً ومتفقاً عليه من قبل [لم يذكر رياض الصلح مع من جرى هذا الاتفاق المشار إليه، وكيف، ومتى، وأين]. وقيل أن تأليفه على هذا النحو سعى إليه بعض من لهم علاقة من أجل إقصاء طلاب الوحدة»(٢٥).

تطور الموقف الإسلامي:

إن ما تضمنته مقررات المؤتمر الإسلامي ومناقشاته، وما جاء في خطاب رياض الصلح بالمؤتمر من أفكار ومقترحات يمثل تطوراً جوهرياً في موقف المسلمين من المسألة اللبنانية. إنه يظهر أن المسلمين في المؤتمر

(و٢٥)مكرر أيضاً جريدة **«بيروت»** السنة ١، العدد ٦٥، السبت ٢٤ ت١ سنة ١٩٣٦، ص٤ وفيه وصف شامل للمؤتمر. أيضاً العدد ٦٦، ص١ و٥ وفيه النص الكامل لخطاب رياض الصلح في المؤتمر.

بقطع النظر عن التحفظات والشروط التي وضعوها، قد أبدوا استعدادهم المبدئي للاعتراف بالكيان اللبناني المستقل، وأنهم عوضاً عن التركيز على مطلب الوحدة كما في السابق، قد تحولوا إلى التركيز على طلب إنصافهم وإزالة الإجحاف اللاحق بهم وبمناطقهم، وذلك بمساواتهم الكاملة بالحقوق والواجبات مع المواطنين الآخرين، وبتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية في نظام الحكم بالجمهورية اللبنانية.

معارضة غلاة المسلمين:

ولكن هذا الموقف الجديد الذي اتخذه المؤتمر الإسلامي العام من المسألة اللبنانية لم يقبل به غلاة المسلمين الوحدويين، وأحدث شرخاً في الصف الإسلامي. فطرابلس والشمال كان لهما موقف مغاير تماماً تمثل بمقاطعة المؤتمر. فالزعيمان الطرابلسيان عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار اعتذرا عن حضور المؤتمر بحجة وجود الأضراب في طرابلس. ولكن متى كان الإضراب يمنع هذين الزعيمين الشماليين الكبيرين من حضور مؤتمر إسلامي بمثل هذه الأهمية! أما السبب الحقيقي للمقاطعة فقد أفصح عنه بيان «اللجنة الشعبية العليا» بطرابلس الذي صدر فور إعلان مقررات المؤتمر الإسلامي في بيروت. فقد عقدت هذه اللجنة اجتماعاً شارك فيه ممثلون لمعظم الهيئات السياسية الوحدوية بالمدينة وحددت موقفها من المؤتمر بقرار يقول:

«إن قضية طرابلس قضية قائمة بذاتها. فلا يمكن للمدينة معها أن تقيد بقرارات المؤتمرات التي يعقدها أبناء المقاطعات المنسلخة عن سوريا بالنظر لما خصتها السياسة السورية به، ولأن مركزها الطبيعي يختلف عن مركز بقية المناطق.

لذلك لا يمكن لطرابلس أن تتنازل عن أقصى حدودها في المطالبة. ثم لما كانت المؤتمرات التي تعقد للاتفاق على الحد الأدنى مع الحكومة اللبنانية فإن هذا العمل يمنع طرابلس من التقيد بأي مؤتمر كان»[٢٦].

---

(٢٦) جريدة «النهار» السنة ٤، العدد ٩٤٧، الأحد والاثنين ٢٥ و٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

مساعي التسوية:

ازعج هذا الانقسام الحاصل في الرأي بين المسلمين بصدد المسائل المصيرية المطروحة على بساط البحث يومئذٍ بعض وجهاء الطائفة الإسلامية في بيروت فقرروا بذل الجهود لرأب الصدع وجمع الكلمة وتوحيد الصف. فأقام الدكتور حليم قدوره مأدبة غداء في داره نهار الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول[٢٧] دعا إليها جمهوراً من وجهاء الطائفة الإسلامية وزعمائها السياسيين وشبابها المثقف والأعضاء المسلمين في الوفد اللبناني المفاوض. وفي اليوم التالي، الأربعاء ٢٨ تشرين الأول، أقام بدر دمشقية في منزله مأدبة شبيهة بمأدبة الدكتور قدورة في اليوم السابق، إن من حيث المدعوون أم من حيث الغاية[٢٨]. وكان الغرض من هاتين المأدبتين إتاحت المجال لجمع العناصر المعارضة للوضع الحاضر مع الأعضاء المسلمين في الوفد اللبناني المفاوض من أجل التفاهم وتقريب وجهات النظر بينهم[٢٩]، وكذلك، حسب قول صاحب الدعوة بدر دمشقية، من أجل:

«تنوير الرأي العام حول موقف الطائفة من الأعضاء المسلمين في الهيئة المفاوضة، فقد ظن الكثيرون أن الطائفة الإسلامية تناهض عمل الوفد المفاوض، والحقيقة إن الكثيرين من المسلمين يرون خلاف هذا الرأي»[٣٠].

لبى الدعوة إلى هاتين المأدبتين اثنان من أعضاء الوفد المفاوض هما خالد شهاب ومحمد عبود عبد الرزاق، واعتذر عن الحضور، لأسباب خاصة، العضوان الآخران نجيب عسيران وحكمت جنبلاط[٣١]. ويذكر في هذا السياق أيضاً إن الزعيمين الطرابلسيين عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار لم يلبيا الدعوة للاشتراك بالمؤتمر الإسلامي العام بمنزل عمر بيهم قبل ذلك بأيام قليلة، التزاماً بقرار «اللجنة الشعبية العليا» بطرابلس بمقاطعة ذلك المؤتمر.

---

(٢٧) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٩، الأربعاء ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٢٨) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٥١، الجمعة ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٢٩) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٩، الأربعاء ٢٨ ت١، ١٩٣٦، ص٤.

(٣٠) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٥١، الجمعة ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٣١) المصدر السابق ذاته.

إن غياب العضوين المسلمين في الوفد اللبناني المفاوض عن مأدبتي قدورة ودمشقية، وغياب كرامي والبيسار عن المؤتمر الإسلامي العام حملا المراقبين على الاستنتاج إن مواقف المسلمين من مواضيع الساعة المطروحة على بساط المفاوضات ما زالت متباعدة، وإن الاختلاف بالرأي ما زال واسعاً وعميقاً(٣٢).

رد القوميين اللبنانيين على حملة الوحدويين المعارضين:

عرضنا في ما سبق من الصفحات الوسائل التي اعتمدها المسلمون الوحدويون في لبنان للضغط على السلطات الفرنسية واللبنانية العليا، وللتعبير عن رغبات المسلمين ومواقفهم الرافضة بخصوص المفاوضات والاستقلال والمعاهدة. وكانت تلك الوسائل قد تمثلت بعقد المؤتمرات الإسلامية، وبالمظاهرات والإضرابات، وبإرسال الوفود، وتقديم العرائض والمذكرات، وتطيير البرقيات. وبديهي إن هذا الأسلوب الذي اعتمده المسلمون الوحدويون المعارضون سيف ذو حدين. فقد رد القوميون اللبنانيون الاستقلاليون على اللبنانيين المسلمين الوحدويين بالأسلوب ذاته. لقد قام اللبنانيون الاستقلاليون من أبناء الطائفة الإسلامية بإرسال الوفود المسلمة إلى بيروت لمقابلة المراجع الرسمية الفرنسية واللبنانية العليا، وقدموا لها العرائض ورفعوا المذكرات وطيروا البرقيات، وتكلموا باسم الطوائف والمدن والمناطق ذاتها التي كانت تجيء منها وفود المسلمين الوحدويين وعرائضهم. وكانت وفود اللبنانيين الاستقلاليين، بعكس وفود الوحدويين، ترفض الوحدة أو الاتحاد مع سوريا، وتؤيد رئيس الجمهورية والحكومة والوفد اللبناني المفاوض والمعاهدة مع فرنسا، وتعلن تمسكها المطلق بالكيان اللبناني الراهن وطناً حراً سيداً مستقلاً لجميع أبنائه. والأمثلة على ذلك كثيرة تملأ الصحف المحلية الصادرة في تلك الفترة. ونسوق بعضها في ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

١ - «**وفد من علماء الشيعة قوامه السيد عبد الحسين شرف الدين، والسيد أمين الحسيني، والشيخ عبد الله السبتي، والشيخ حسن صادق،**

---

(٣٢) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٨، الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

والشيخ نور الدين شرف الدين، والسيد محمد جواد شرف الدين. وانضم إليهم في بيروت نائباً الجنوب نجيب بك عسيران وبهيج بك الفضل. وقد توجه الوفد إلى المفوضية العليا حيث قابل الكونت دو مارتيل وأيد الكيان اللبناني وقال إن الجنوب يريد دائماً أن يظل ضمن الحدود اللبنانية. ولكنه يريد أيضاً أن يساوى بالحقوق والواجبات مع بقية المناطق اللبنانية. وعاد الوفد إلى دار الحكومة وقابل فخامة رئيس الجمهورية حيث كرر تعلقه بالكيان اللبناني مطالباً بإنصاف الطائفة الشيعية ومنحها ما تستحقه بالنسبة إلى عددها من الحقوق»[٣٣].

٢ ـ وفد جبل عامل وبرج البراجنة وعلى رأسه الوجيهان علي نصرت الأسعد وحسين درويش[٣٤].

٣ ـ وفد مرجعيون برئاسة الشيخ علي العبد الله مفتي مرجعيون[٣٥].

٤ ـ وفد حاصبيا برئاسة الشيخ نجيب قيس قاضي دروز حاصبيا[٣٦].

٥ ـ وفدشمال لبنان الذي كاد حضوره أن يفجر مشكلة أمنية خطيرة داخل العاصمة[٣٧].

٦ ـ وفد الطيبة برئاسة أحمد الأسعد[٣٨].

٧ ـ وفد علما الشعب ومنطقة الشقيف برئاسة عبد الحسين نور الدين[٣٩].

وكذلك كان شأن البرقيات المؤيدة لرئيس الجمهورية والحكومة والوفد المفاوض والمعاهدة والكيان اللبناني الراهن. فقد وردت بالمئات، وجاء كثير

---

(٣٣) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٤، الخميس ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٣٤) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٦، السبت ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٣٥) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٧، الأحد والاثنين ٢٥ و٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٣٦) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٧، الأحد والاثنين ٢٥ و٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٣٧) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٨، الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٣٨) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٦١، الأربعاء ١١ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤.

(٣٩) المصدر السابق ذاته.

منها من معاقل المسلمين الوحدويين مثل طرابلس وصور والنبطية وتبنين ورياق وحريص وعيتا وحاصبيا وعكار وغيرها. وكانت برقية بنت جبيل بالنص التالي:

«نحن أبناء جبل عامل نضع ثقتنا بفخامتكم للمحافظة على الكيان اللبناني بحدوده الحاضرة. نستنكر تدخل رياض بك الصلح بشؤون لبنان. لا نرضى عنه بديلاً».

وتحمل هذه البرقية تواقيع: إبراهيم عباس، ومحمد حيدر، ومحمد علوية، ونعيم علويه، وعلي فارس، ومحمد حسن المعصراني، ومحمد إبراهيم حيدر، وأحمد علي عباس، وحسن السيد عواضه، وسواهم[٤٠].

هذا، ناهيك عن مئات البرقيات المؤيدة الواردة من سائر المناطق المسيحية مثل زحله، ودير القمر، وجزين، وجبيل، والشوير، وأميون، وبعبدا، وبيت شباب، وبسكنتا، وبشري، وحصرون، وعجلتون، وغيرها[٤١].

تبادل الطعون:

طعن كل من الفريقين بصحة تمثيل الفريق الآخر للشعب وللرأي العام. فقد ادعى كل منهما هذا الشرف لنفسه وأنكره على الفريق الآخر. وقد أطلق رياض الصلح هذا الطعن في تصريح أدلى به للصحافة في دمشق وقال فيه ما يلي:

«يا حبذا لو قبلت الجمهورية اللبنانية بالاستفتاء، إذن لظهرت حقيقة اتجاه الرأي العام ووفرت على نفسها مؤونة «جلب...» الوفود التي لا يمثل أكثر رجالها إلا أنفسهم وحمل الناس على توقيع البرقيات والمضابط»[٤٢].

وأرسلت برقية بنفس المعنى من طرابلس إلى المفوض السامي تقول إن:

---

(٤٠) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٦، السبت ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٤١) المصدر ذاته، السنة ٤، الأعداد ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٥٠، ص٤.

(٤٢) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٩، الأربعاء ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٣.

«سياسة أخذ تواقيع التأييد للكيان اللبناني من عكار عمل يتنافى مع الحرية الشخصية والعدالة الإفرنسية»[٤٣].

وإذا ما كانت هذه التهم، أو بعضها، صحيحة، فما الذي يمنع أن تكون تهم الفريق الآخر بهذا الشأن صحيحة أيضاً؛ وهذا أمر طبيعي، ومنطقي، والأدلة عليه ليست متعذرة على من يرغب في التحري والاستقصاء؛ مثاله الحادث الذي وقع للشيخ أحمد عارف الزين في صيدا، ومفاده كما روته جريدة «النهار» في حينه أنه على أثر صدور بيان المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بمنزل عمر بيهم ببيروت في ٢٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ واشترك فيه الشيخ أحمد عارف الزين شاع في صيدا أن الزين اتخذ في المؤتمر موقفاً مؤيداً للكيان اللبناني. فاضطر، بعد توجيه التهديد إليه إلى إصدار بيان ينفي فيه ما نسب إليه، ويؤكد موقفه الوحدوي. ولكن ذلك لم يكن كافياً بنظر بعض الشبان الوحدويين المتحمسين. ففي مساء الثلاثاء في ٢٧ تشرين الأول، تقول الرواية:

«جاء إلى منزل الزين شابان لم يرقهما البيان فدخلا عليه وتهكما عليه وهدداه بالقتل في وسط داره».

فشكا الزين أمره إلى المدعي العام وإلى المفوض السامي ببرقية قال فيها:

«هددت في داري بالقتل من قبل نديم حماده وهلال الجوهري. احتج بشدة. أطلب سرعة التحقيق النزيه»[٤٤].

الحل الوسط الممكن:

إن دلت هاتان الحملتان الحادتان اللتان نظمهما ونفذهما كل من الوحدويين والاستقلاليين اللبنانيين على شيء فعلى أن الحق المطلق ليس في جانب أي منهما بمفرده، وعلى أنه ليس كل اللبنانيين، ولا حتى كل المسلمين، يريدون الوحدة، وليس كلهم يرفضونها. وقد أثبت هذا الواقع أن

---

(٤٣) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٥٠، الخميس ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

(٤٤) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٩، الأربعاء ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

التسوية الناجحة للمسألة اللبنانية لا يمكن أن تحصل بالاستجابة إلى مطالب فريق دون الفريق الآخر. وقد أضعفت هذه الحقيقة موقف كل من الوحدويين والاستقلاليين على السواء وعززت في الوقت ذاته موقف السلطات الفرنسية والحكومة اللبنانية وأعطتها المبررات الأدبية والسياسية والواقعية لاستبعاد الطروحات المتطرفة ورفض المطالب المغالية في كلا الطرفين، والسعي لإيجاد حلول وسط تحقق لكل منهما ما يمكن تحقيقه من المطالب المعتدلة المعقولة الممكنة التنفيذ في كنف كيان لبناني سيد حر مستقل يتمتع فيه جميع أبنائه دون استثناء بالحقوق والواجبات ذاتها بالسواء دونما تمييز بينهم. هذا التصور الشامل للحل استدعى منذ البداية أن يرفض طلب الوحدة أو الاتحاد الذي كان مطلب غلاة الوحدويين، وأن يرفض بالمقابل مطلب غلاة الاستقلاليين بقاء الانتداب أو استمرار الوجود الفرنسي في لبنان دون ربطه بقيد زمني محدد. من هذا المبدأ التوفيقي العام انطلقت المفاوضات، وفي ضوء سياسة التسوية والحلول الوسط وضعت بنود المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية، وكانت أفضل ما أمكن التوصل إليه في حينه.

٢ ـ سير المفاوضات

بدء المفاوضات في بيروت:

جرت المفاوضات لعقد المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية في بيروت. كانت الاجتماعات تعقد بالمفوضية العليا في السراي الكبير، وبمقر الحكومة اللبنانية بالسراي الصغير في ساحة البرج. رأس الوفد الفرنسي المفوض السامي الكونت دي مارتيل، ورأس الوفد اللبناني رئيس الجمهورية اميل اده. أقيمت حفلة الافتتاح للتعارف وتبادل خطب المجاملة التقليدية بين الوفدين بمكتب المفوض السامي بدعوة منه في السراي الكبير نهار الجمعة في ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٣٦. وبدأت جلسات العمل الرسمي بعد ظهر نهار الثلاثاء في ٢٠ منه. دامت المفاوضات حوالي ثلاثة أسابيع، وانتهت بتوقيع المعاهدة في ١٣ تشرين الثاني. فيكون إنجازها قد استغرق أقل من شهر في حين أن المفاوضات الفرنسية ـ السورية المشابهة استغرقت أكثر من ستة أشهر.

المفاوضات لم تكن سهلة:

دأب معظم الذين أرخوا هذه الحقبة على القول أن المفاوضات الفرنسية ـ اللبنانية أنجزت بسرعة وسهولة دون مواجهة المصاعب والعراقيل لأن المعاهدة اللبنانية كانت نسخة تكاد تكون طبق الأصل تقريباً من المعاهدة الفرنسية ـ السورية، ولم يبق أمام المفاوضين ما يستوجب البحث والنقاش الطويلين سوى عدد قليل من الأمور التي فرضتها خصائص الوضع اللبناني، ولا سيما من حيث الموقع الجغرافي بالنسبة إلى فرنسا. وكان قد أصبح واضحاً أن اللبنانيين لا يرضون بأقل مما حصل عليه السوريون في المعاهدة، وأن الفرنسيين لن يعطوا اللبنانيين أكثر مما أعطوا السوريين. وإن كان في هذا القول عن سهولة المفاوضات قدر كبير من الصحة، فإن فيه كذلك قدراً لا بأس به من التبسيط المضلل والتعميم المفتقر إلى الدقة والصواب. فالمفاوضات الفرنسية ـ اللبنانية لم تكن سهلة كما يصورها بعضهم، وإنما تخللتها خلافات وأزمات حادة بين الجانبين المتفاوضين حيناً، وبين أفراد الوفد اللبناني أنفسهم أحياناً. وكانت أهم المواضيع التي حصلت الخلافات حولها مسائل الطائفية، واللامركزية الإدارية، ومدة المعاهدة، واللغة الفرنسية، والشروط العسكرية.

مسألة الطائفية:

لما أيقن طلاب الوحدة أن مشروعهم قد سقط كلياً واستبعد نهائياً، تحولوا عن المطالبة بالوحدة والاتحاد إلى المطالبة بالمحافظة على حقوق المسلمين في الجمهورية اللبنانية. وحجتهم في ذلك أن المسلمين في لبنان مغبونون ومحرومون من المشاركة الحقيقية بالحكم على قدم المساواة مع الآخرين ولا سيما مع طائفة مميزة معينة. وفي تبرير هذا الموقف الطائفي قال أحد كبار الزعماء المسلمين الوحدويين، رياض الصلح، ما يلي:

«إن الطائفية لا يمكن على ما أظن أن تموت في لبنان إلا في موتها عند الطائفة التي يظن أنها الطائفة الحاكمة. وأريد أن أستخرج من هذا أن

(و٤٤)مكرر راجع أعداد جريدة «**بيروت**» خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني سنة ١٩٣٦.

العزة السياسية في لبنان التي تأمر وتنهي وتعمل هي لفئة دون أخرى. . . أنا لا أهتم بعدد المأمورين ومقدار رواتبهم[٤٥] وإن كانت هذه القضية بمكان، لا سيما وأن لها أهميتها لدى الفئة الثانية. إنما الذي اهتم له هو هذه العزة المحرومون منها فلم يشترك المسلمون منذ تأسيس لبنان في السيادة فهم من هذه الجهة محرومون وأكثر من محرومين»[٤٦].

إن كان الزعماء المسلمون لم يجمعوا على المطالبة بالوحدة، فإنه لم يكن بوسعهم إلا أن يجمعوا على المطالبة بالمحافظة على حقوق طائفتهم، ولم يكن بوسع الأعضاء المسلمين في الوفد اللبناني المفاوض إلا أن يأخذوا هذا الإجماع الإسلامي بعين الاعتبار، وخصوصاً بعد أن تمنى عليهم وجهاء المسلمين وزعماؤهم أن يحرصوا على مطالب الطائفة ولا يفرطوا بحقوقها ومصالحها أثناء مفاوضات المعاهدة[٤٧]. وقد استجاب أعضاء الوفد المسلمون لهذه التمنيات والضغوطات وطالبوا أن يدخل في صلب المعاهدة نص يحتم منح كل طائفة جميع ما لها من الحقوق في الوظائف وفي غير الوظائف[٤٨]. وجاراهم في هذا الطلب ممثلو الطوائف «المحرومة» الأخرى، وإن يكن بحماسة أقل. فعارض هذا الطلب الأعضاء الآخرون، ولا سيما الرئيس اميل اده، وأمين سر الدولة أيوب ثابت ورئيس اللجنة البرلمانية بشارة الخوري، وبذلوا جهداً كبيراً لإقناع زملائهم في الوفد بالعدول عن هذا الطلب لجملة أسباب كان منها، ١ ـ إن مسألة الطائفية شأن لبناني داخلي صرف ولا يجوز إدراجه في معاهدة مع دولة أجنبية لئلا يصبح من حق تلك الدولة التدخل في شؤون لبنانية داخلية عندما يحلو لها ذلك. ٢ ـ أن الحكومة اللبنانية هي وحدها صاحبة الصلاحية بهذا الشأن وهم

---

(٤٥) محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان** ص٣٨ ـ ٥٤، وفيها دراسة إحصائية عن عدد الموظفين ورواتبهم بحسب الطوائف في الجمهورية اللبنانية الغرض منها إظهار الغبن اللاحق بالمسلمين في هذا المجال.

(٤٦) جريدة **«النهار»**، السنة ٤، العدد ٩٥٥، الأربعاء في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤.

(٤٧) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٥١، الجمعة ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦، والعدد ٩٥٣ الأحد والاثنين ١ و٢ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤.

(٤٨) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٥١، الجمعة ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٤.

يعدون بأن تحقق الحكومة المطالب المشروعة للطوائف كافة بالطرق القانونية في أقرب فرصة. ٣ ـ إن طرح هذا الموضوع من شأنه أن يثير النعرات ويغذي النزاعات الطائفية فيضعف وحدة الشعب ويهدد تماسك الكيان، إلى غير ذلك من المبررات[٤٩].

ولكن المفاوضين المسلمين لم يقتنعوا بهذه المبررات وأصروا على تحقيق مطالبهم بحجة أنهم يمثلون طوائفهم في المفاوضات، وأن حقوق طوائفهم مهضومة وهم مضطرون أن يطالبوا منذ الآن بضمانات أكيدة تحافظ على هذه الحقوق[٥٠]. وزادهم تمسكاً بهذه المطالب أن مثل هذه الضمانات قد أعطيت للأقليات في سوريا بموجب المراسلة رقم ٥ الملحقة بالمعاهدة الفرنسية ـ السورية المعقودة قبل ذلك ببضعة أسابيع فقط. وقد جاء في تلك المادة النص التالي:

«إن الحكومة السورية تؤمن بقاءَ ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للأفراد والجماعات وتعطي هذه الضمانات كامل مفعولها»[٥١].

كانت المسألة الطائفية أعقد المسائل في المفاوضات. فقد استغرقت مناقشتها عدة جلسات، وأخذت من وقت المتفاوضين أكثر مما أخذته أية مسألة أخرى. وأخيراً تم التوافق بينهم على أن تعطى الضمانات المطلوبة بكفالة فرنسية بشكل رسالة من الرسائل الملحقة بالمعاهدة، موجهة من رئيس الجمهورية اللبنانية إلى المفوض السامي تقول: **«إن الحكومة اللبنانية مستعدة للأخذ بعين الاعتبار حقوق الطوائف في لبنان وتأمينها على أساس المساواة»**. فيجيب المفوض السامي برسالة تفيد أنه: **«أخذ علماً بذلك وقبلت حكومته به»**. واستشيرت باريس بالأمر فأتى ردها إيجابياً يفيد أن فرنسا مستعدة لتأمين حقوق الطوائف إذا طلب المفاوض اللبناني منها المحافظة على هذه

(٤٩) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٥٢، السبت ٣١ تشرين الأول، والعدد ٩٥٣، الأحد والاثنين ١و٢ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤.

(٥٠) المصدر ذاته أعلاه.

(٥١) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٥٤، الثلاثاء ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤.

الحقوق[٥٢]. وأخيراً انحلت عقدة الطائفية في المفاوضات على أساس تثبيتها، استجابة لمطالب المسلمين، من أجل تأمين الضمانات المطلوبة، بمراسلة ملحقة بالمعاهدة اللبنانية، فكانت المراسلة رقم ٦ الشبيهة إلى حد ما بالمراسلة رقم ٥ بالمعاهدة الفرنسية السورية. وفيما يلي نص هذه الرسالة رقم ٦.

«من رئيس الجمهورية اللبنانية.

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية.

أتشرف أن أثبت لفخامتكم أن الحكومة اللبنانية مستعدة أن تضمن لجميع تبعتها بدون تمييز المساواة في الحقوق المدنية والسياسية.

وهي مستعدة أيضاً أن تؤمن تمثيل مختلف عناصر البلاد في مجموع وظائف الدولة تمثيلاً عادلاً.

وستؤمن الحكومة اللبنانية في توزيع النفقات العمومية نسبة عادلة بين مختلف المناطق»[٥٣].

فأجابه المفوض السامي برسالة تفيد أنه «أخذ علماً بذلك».

قبل المفاوضون المسلمون بالمراسلة رقم ٦ من حيث المبدأ، ولكنهم اعتبروها غير كافية، وطالبوا برسالة ثانية تذكر فيها بصراحة وبشيء من التفصيل الإصلاحات المطلوب تحقيقها، وتحدد مهلة للتنفيذ. وهذا ما حصل بالمراسلة رقم ٦ مكرر. وعلى هذه الصورة حلت بالتراضي مسألة الطائفية في مفاوضات المعاهدة اللبنانية. وهاتان المراسلتان هما المراسلتان اللتان طالب بهما المسلمون واشتهرتا باسم المادة ٦ و٦ مكرر وارتبط ذكرهما بنظام «الطائفية» في لبنان المعاصر منذ ذلك الحين.

مسألة اللامركزية الإدارية:

وكان من المسائل التي جرى نقاش طويل حولها في المفاوضات مسألة

---

(٥٢) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٥٣، الاحد والاثنين ١و٢ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤.

(٥٣) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثالث - الجلسة الأولى - السبت ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص١٢.

اللامركزية الإدارية والمالية. أثارها الأعضاء المسلمون في الوفد المفاوض استجابة لرغبة إسلامية عامة، وبناءً على توصية جاءَت في البند الثالث من مقررات المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد بمنزل عمر بيهم ببيروت في ٢٣ تشرين الأول. وفيما يلي نص البند المذكور:

«ولما كانت التجارب التي مرت بسكان الجمهورية اللبنانية أثبتت أن النظام الذي نمت عليه هذه الجمهورية منذ نشأتها قد أدى إلى كثير من الإجحاف بمناطق وفئات منها دون أخرى، ولما كان في ذلك ما يعرض الشعور القومي الذي يصل بين أبناء هذه البلاد ويقوي على إنقاضها روح المشادة والتوتر الطائفي فإن المسلمين يطلبون علاجاً لذلك وضع نص صريح في المعاهدة اللبنانية الفرنسية يقر اللامركزية على النحو الذي تضمنته المعاهدة الفرنسية السورية ويضمن المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات»[٥٤].

وطلب المؤتمر الإسلامي العام في البند السادس من مقرراته من الأعضاء المسلمين في وفد التفاوض التقيد بهذه التوصية أثناء المفاوضات[٥٥]. وكانت اللامركزية بنظر المطالبين بها إحدى الوسائل التي يمكن أن تساعد على التخفيف من حدة المشكلة الطائفية في لبنان[٥٦].

إن لهذا القرار أهمية خاصة. فهو ينطوي على نقلة نوعية أساسية وتطور جوهري في موقف الوحدويين، ويشكل تراجعاً على حساب الوحدة ولمصلحة الكيان اللبناني. ففي هذا القرار اعتراف صريح بالكيان اللبناني من خلال الإقرار بالمعاهدة الفرنسية اللبنانية، وقبول المسلمين العيش في ظل نظام حكم لامركزي ضمن إطار الجمهورية اللبنانية. وعلل رياض الصلح هذا التحول في موقف المسلمين، وشرحه في خطابه بالمؤتمر الإسلامي العام في ٢٣ تشرين الأول، حيث قال:

---

(٥٤) جريدة **«النهار»**، السنة ٤، العدد ٩٤٧، الأحد والاثنين ٢٥ و٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٨.

(٥٥) المصدر ذاته أعلاه.

(٥٦) المصدر ذاته، أعلاه ص٥؛ أيضاً العدد ٩٥٤، الثلاثاء ٣ تشرين الثاني، والعدد ٩٥٥، الأربعاء ٤ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤.

«إن الذين يرتضون بالكونفدراسيون اليوم من طلاب الوحدة لا يناقضون أنفسهم إذا هم طالبوا باللامركزية ضمن لبنان، ولا ريب أن اللبنانيين دعاة الانفصال يقرون هذا الطلب في المعاهدة اللبنانية كما أقره السوريون في معاهدتهم، وكما يريدون تطبيقه في سوريا كلها، ليس لأن في ذلك دليلاً يقدمه اللبنانيون على تجردهم في دعوتهم اللبنانية فحسب، بل لأن فيه كذلك خيراً وقوة لنفس لبنان، إذ تزول أسباب المشادة التي ما زالت قائمة منذ الاحتلال بين المناطق المختلفة، وينقلب التوتر الناشيء عن هذه المشادة إلى صفاء ورضى.

وليس ثمة مجال للاعتقاد بأن هذا الطلب يقصد منه إضعاف السلطة وإضعاف الكيان الواحد بتقطيع أوصاله، فلو لم يكن النظام اللامركزي قد أثبت أنه أفضل من سواه لما رأينا معظم البلدان المتمدنة تسير نحوه»(٥٧).

وبعد مناقشة هذا الموضوع من جميع جوانبه في المفاوضات توصل المتفاوضون إلى وضع صيغة توفيقية تعطي المسلمين الضمانات المطلوبة، وقد أدرجت في المراسلة رقم ٦ مكرر نظراً للترابط الحاصل بين موضوعي «اللامركزية» و«الطائفية».

اللغة الفرنسية:

طرحت في المفاوضات مسألة جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية ثانية في لبنان، وتضمين المعاهدة نصاً صريحاً بهذا المعنى. واستند هذا الطرح إلى بضعة اعتبارات كان منها أن اللغة الفرنسية هي لغة التخاطب عند عدد كبير من اللبنانيين، وإن المرافعات أمام المحاكم المختلطة تجري بها لوجود قضاة فرنسيين يجهلون اللغة العربية، وأن أكثر المصادر القانونية التي يرجع إليها المحامون في مرافعاتهم ويستلهمها القضاة في أحكامهم هي مصادر فرنسية. ثم إن العلوم العالية، ومنها الحقوق، تدرس جميعها باللغة الفرنسية في إحدى أكبر جامعتين في لبنان. يضاف إلى ذلك أن معظم المعاملات في الدوائر الرسمية اللبنانية تجري في الواقع باللغة الفرنسية بسبب وجود

---

(٥٧) المصدر ذاته، السنة ٤، العدد ٩٤٧، الأحد والاثنين ٢٥ و٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦، ص٥.

المستشارين الفرنسيين على رأس تلك الدوائر، ولأن عدداً غير قليل من الموظفين الكبار اللبنانيين يفضلون استعمال اللغة الفرنسية التي يجيدون على استعمال اللغة العربية لعدم تمكنهم منها بما فيه الكفاية.

ولكن هذا الطرح قوبل برفض شديد قاطع من معظم أعضاء الوفد اللبناني المفاوض على اعتبار أن إقرار اللغة الفرنسية لغة رسمية، أو عدم إقرارها، شأن لبناني داخلي صرف لا يجوز إدراجه في صلب المعاهدات الدولية، وإنما يترك أمر معالجته إلى الحكومة في الدستور أو بقوانين خاصة تقرها السلطة التشريعية اللبنانية حسب الأصول. وأهم من ذلك كله، بنظر المعارضين، إن اللغة العربية هي اللغة الوطنية الأم، وهي تشكل أحد أهم رموز السيادة القومية والكرامة الوطنية، فلا يجوز في أي حال من الأحوال التفريط بها أو التقليل من شأنها. وكان لطلب جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية ثانية صدى شجب واستنكار خارج وفد المفاوضات، كما في داخله. فلهذه الأسباب مجتمعة انتصر رأي الرافضين المعارضين، وصرف النظر كلياً عن هذا الموضوع، ولم يأت لمسألة اللغة الفرنسية كلغة رسمية في لبنان أي ذكر في المعاهدة[٥٨].

مدة المعاهدة:

نص مشروع المعاهدة الذي تسمله الوفد اللبناني على تحديد مدة المعاهدة بخمس وعشرين سنة. فاقترح بعض أعضاء الوفد تمديدها إلى ٥٠ سنة أو يزيد[٥٩]. فعارض الوفد الفرنسي هذا الطلب على اعتبار أن المدة قابلة للتجديد، وأن بإمكان الحكومتين اللبنانية والفرنسية، إذا ما رغبتا في ذلك، الدخول في مفاوضات لتجديد المعاهدة بعد انقضاء ٢٠ سنة على إبرامها. وكان من رأي الجانب الفرنسي أنه ليس من الحكمة أن تقيد دولة نفسها بمعاهدة لمدة نصف قرن أو يزيد في عالم مضطرب مليء بالمفآجات،

(٥٨) المصدر ذاته، السنة ٤، الأعداد ٩٥٤، ٩٥٨، ٩٦٠ في ٣و٧و١٠ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤.

(٥٩) المصدر ذاته، السنة ٤، العددان ٩٤٧ في ٢٥ و٢٦ تشرين الأول، و٩٥٦ في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤؛ أيضاً، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، ج١ ص٢٠٣.

والعلاقات الدولية فيه عرضة دوماً للتقلبات السريعة التي لا تكون دائماً بالحسبان. وأمام إلحاح المطالبين بالتمديد استمهل الوفد الفرنسي المناقشات وراجع حكومته في باريس بهذا الشأن(٦٠). وبالنتيجة تم الاتفاق على تسوية وسط تنص على ما يلي:

«هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة وتعتبر مجددة ضمناً لمدة تعادل مدتها الأصلية إذا لم يطلب أحد الطرفين نقضها»(٦١).

الشروط العسكرية:

كانت الشروط العسكرية آخر المواضيع التي طرحت على بساط المناقشة بين الوفدين المتفاوضين. ذلك، أن الجانب الفرنسي احتفظ بنص الملحق الخاص المعروف باسم «الاتفاق العسكري» إلى ما بعد الانتهاء من مناقشة جميع القضايا الأخرى بالمعاهدة والاتفاق بشأنها، ولم يسلمه إلى الوفد اللبناني إلا بعد ظهر نهار الاثنين في ١٠ تشرين الثاني، أي بعد ٢٥ يوماً على بدء المفاوضات. وطلب الجانب الفرنسي إلى الجانب اللبناني الاستعجال بدرسه ومناقشته وإقراره.

تبين أن «الاتفاق العسكري» شبيه بالاتفاق العسكري في المعاهدة السورية إلا في بعض النواحي المهمة، وخصوصاً فيما يتعلق بعدد القوات الفرنسية التي يسمح لها بالبقاء في لبنان وأماكن تمركزها وصلاحياتها ومدة بقائها. وكذلك، فيما يتعلق بالجيش اللبناني المنوي إنشاؤه من حيث عدد عناصره وتدريبهم وتسليحهم وواجباتهم. وحصل تباين في الآراء بشأن بعض هذه المواضيع بين أعضاء الوفد اللبناني أنفسهم، وكذلك بينهم وبين الوفد الفرنسي. ولكن جميع هذه الخلافات نوقشت وسويت بسرعة خلال يومين أو ثلاثة كما طلب الجانب الفرنسي. ونهار الخميس في ١٢ تشرين الثاني كان كل شيء قد انتهى وسلمت نصوص المعاهدة وملاحقها إلى السكرتارين لطبعها، ولتكون جاهزة للتوقيع في اليوم التالي.

---

(٦٠) جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ٩٥٦، الخميس ٥ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤.

(٦١) المادة ٦ من المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية لسنة ١٩٣٦.

٣ ـ لبنان يبرم المعاهدة

توقيع المعاهدة:

في الساعة التاسعة صباحاً من نهار الجمعة في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ جرت حفلة توقيع المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية في القاعة الكبرى بمقر الحكومة اللبنانية في السراي الصغير في ساحة البرج. حضر الحفلة من الجانب الفرنسي المفوض السامي الكونت دي مارتيل وأعضاء الوفد الفرنسي المفاوض وبعض كبار الموظفين المدنيين والعسكريين الفرنسيين. وحضر من الجانب اللبناني رئيس الجمهورية اميل اده وأمين سر الدولة أيوب ثابت ورئيس مجلس النواب خالد شهاب وأعضاء اللجنة البرلمانية في الوفد اللبناني.

كانت نصوص المعاهدة مضروبة على الآلة الكاتبة باللغتين الفرنسية والعربية. وقعها المفوض السامي أولاً، وتلاه الرئيس اده ومن بعده أيوب ثابت. وبعد الانتهاء من التوقيع قرأ المفوض السامي رسالة تهنئة وتمنيات طيبة من أمين سر وزارة الخارجية فيانو. فرد عليها الرئيس اده بكلمة تناسب المقام. ثم جرى تبادل شرب الأنخاب، وغادر بعدها الوفد الفرنسي السراي الصغير. وبعد فترة قصيرة جداً قصد رئيس الجمهورية وأعضاء الوفد المفاوض اللبناني إلى المفوضية العليا في السراي الكبير حيث استقبلهم المفوض السامي وقدموا له وللحكومة الفرنسية الشكر على المعاهدة. وطير رئيس الجمهورية اميل اده برقيتي شكر، واحدة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وأخرى إلى ليون بلوم رئيس مجلس الوزراءبمناسبة توقيع المعاهدة(٦٢).

مجلس النواب اللبناني يقر المعاهدة:

في نفس اليوم الذي جرى فيه توقيع المعاهدة أصدر رئيس الجمهورية

(٦٢) جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ٩٦٤، السبت ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤، أيضاً جريدة «**بيروت**»، السنة ١، العدد ٨٣، السبت ١٤ ت٢ سنة ١٩٣٦، ص٥. وفيهما وصف مسهب للاحتفال بتوقيع المعاهدة.

المرسوم رقم ١١٣٢ داعياً فيه «**مجلس النواب لعقد دورة استثنائية في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ تخصص بالنظر في المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية وبإبرامها وتختم في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٦**»[٦٣]. وفي اليوم التالي، السبت ١٤ منه، عقد مجلس النواب الجلسة الأولى لاتخاذ الإجراءات القانونية لإبرام المعاهدة. فصرف النظر عن تشكيل لجنة خاصة لدرسها، مكتفياً بعمل اللجنة البرلمانية التي شاركت في المفاوضات، وعهد إلى رئيسها بشارة الخوري بإعداد بيان مفصل عن المعاهدة لعرضه على المجلس في الجلسة التالية. ثم انتقل المجلس إلى قراءة المعاهدة قراءةً أولى حسب الأصول. ولما فرغ المجلس من ذلك رفعت الجلسة لتعقد مجدداً نهار الثلاثاء التالي في ١٧ تشرين الثاني[٦٤].

وفي الموعد المحدد اجتمع المجلس ثانية بحضور المفوض السامي ورئيس الجمهورية والحكومة وجميع النواب ما عدا أمين المقدم نائب طرابلس الذي أرسل إلى المجلس برقية احتجاج على المعاهدة[٦٥]. افتتح الرئيس الجلسة في تمام الساعة ٣ بعد الظهر، وبعد قراءة محضر الجلسة السابقة والتصديق عليه، ألقى أمين سر الدولة باسم الحكومة اللبنانية كلمة موجزة، وتبعه رئيس اللجنة البرلمانية بشارة الخوري فقرأ بياناً مسهباً شرح فيه أهم بنود المعاهدة والإتفاق العسكري والملاحق الأخرى وبين فوائدها وحسناتها للبلاد. وتكلم بعده النواب ميشال زكور والدكتور محمد أمين قزعون، ومحمد عبود عبد الرزاق، وإبراهيم المنذر، وأيوب ثابت، وغبريال خباز، وخير الدين الأحدب مشيدين بالمعاهدة ومبدين بعض الملاحظات حول عدد من مواضيعها. ولما استكملت المناقشة طرح رئيس المجلس مشروع القانون التالي على التصويت:

---

(٦٣) **الجريدة الرسمية** العدد ٣٣٥٩، الاثنين في ١٦ ت٢ ١٩٣٦، ص٣ ـ ٤ أيضاً **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة الأولى، السبت في ١٤ ت٢ ١٩٣٦، ص ١ ـ ٢.

(٦٤) جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ٩٦٥، الأحد والاثنين ١٥ و١٦ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٤.

(٦٥) جريدة «**النهار**»، السنة ٤، العدد ٩٦٧، الأربعاء ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٥.

«صدق مجلس النواب، ونشر رئيس المجهورية معاهدة التحالف اللبنانية الفرنسية التي وقعت في بيروت في ١٣ تشرين الثاني مع جميع المراسلات والبروتوكولات المحلقة بها»(٦٦).

فوافق عليه المجلس بالإجماع. وهكذا أبرم لبنان المعاهدة في ١٧ تشرين الثاني بعد خمسة أيام فقط من توقيعها. وقد أثار هذا الاستعجال التساؤل والاستغراب في بعض الأوساط السياسية اللبنانية(٦٧).

٤ ـ مضمون المعاهدة(٦٨)

إن الوثائق التي تم التوصل إلى الإتفاق على مضمونها بين الوفدين الفرنسي واللبناني، ووقعها المفوض السامي الكونت دي مارتيل عن فرنسا، ورئيس الجمهورية اميل اده وأمين سر الدولة أيوب ثابت عن لبنان، في بيروت في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦، وأقرها مجلس النواب ونشرها رئيس الجمهورية في ١٧ منه، والمعروفة باسم «معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا ولبنان» تألفت من قسمين رئيسيين هما، المعاهدة الأساسية، والملاحق التابعة لها والمعتبرة جزءاً منها غير منفصل عنها.

تألفت المعاهدة من تسع مواد. مدتها ٢٥ سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة (المادة ٦). اعترفت فرنسا فيها باستقلال لبنان وسيادته (المادة ١)، وتعهدت بالسعي لقبوله عضواً في عصبة الأمم في مهلة أقصاها ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ إبرام المعاهدة (مقدمة المعاهدة). واتفق الطرفان المتعاقدان على قيام صداقة وتحالف بين الدولتين الفرنسية واللبنانية للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة (المادة ١). وفي حالة الحرب تنحصر معونة الحكومة اللبنانية «**في أن تقدم إلى الحكومة الفرنسية في الأراضي**

---

(٦٦) **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي، في ١٧ ت٢ ١٩٣٦، ص١٧ ـ ٣٨.

(٦٧) جريدة «**النهار**»: العدد ٩٦٥، الأحد والاثنين ١٥ و١٦ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص١ وفيه افتتاحية لجبران تويني.

(٦٨) يراجع نص المعاهدة الفرنسية اللبنانية في **الجريدة الرسمية**، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثالث، ١٧ ت٢ ١٩٣٦، ص١٧ ـ ٣٨.

اللبنانية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات بما فيها استعمال السكك الحديدية، ومجاري المياه، والمرافيء، والمطارات، وسطوح المياه، وسائر وسائل المواصلات» (المواد ٤، ٥، ٦). وتتشاور الدولتان في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس مصالحهما المشتركة، وتتعهد كل منهما بأن تمتنع عن عقد أي اتفاق لا يتلاءَم مع المعاهدة (المادة ٢). ونصت المعاهدة وملاحقها أيضاً على بضعة أمور أخرى مثل مركز فرنسا الممتاز في لبنان، ودورها في تنظيم الجيش اللبناني وتدريبه وتسليحه، ورعاية مصالح اللبنانيين في الخارج من قبل البعثات الدبلوماسية الفرنسية هناك، وارتباط النقد اللبناني بالفرنك الفرنسي، ووضع المؤسسات العلمية والخيرية والثقافية الأجنبية في لبنان، وغيرها من الأمور التي سنعود إلى ذكرها في شرح ملاحق المعاهدة. وكان من شروط المعاهدة أن تدخل حيز التنفيذ يوم قبول لبنان عضواً في عصبة الأمم، أي في خلال فترة الثلاث سنوات التي تلي إبرام المعاهدة. (المادة ٧).

٥ ـ ملاحق المعاهدة

«الاتفاق العسكري»:

تتألف الملاحق التابعة للمعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية من «اتفاق عسكري»، وخمسة بروتوكولات، وإحدى عشرة مراسلة. «الاتفاق العسكري» مكون من سبع مواد، وينص على موضوعين رئيسيين هما، القوات المسلحة اللبنانية، والقوات المسلحة الفرنسية الباقية في لبنان بموجب المعاهدة. المواد الأربع الأولى مخصصة للقوات المسلحة اللبنانية، وتنص على الأمور التالية:

١ ـ إن الحكومة اللبنانية بحلولها محل سلطات الانتداب الفرنسي تأخذ على عاتقها وتحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة المؤلفة من عناصر لبنانية مع تكاليفها وواجباتها (المادة ١).

٢ ـ الحد الأدنى الذي يجب أن تحويه القوى العسكرية اللبنانية هو لواء واحد مختلط، أي ١٠ آلاف جندي (المادة ٢).

٣ ـ تضع الحكومة الفرنسية بتصرف الحكومة اللبنانية بناءً على طلبها بعثة عسكرية لتساعد على تنظيم وتأهيل قوات الدرك، وقوات الجيش اللبنانية البرية أو البحرية أو الجوية. ويجوز أن يعهد إلى ضباط هذه البعثة القيام بالقيادة الفعلية المؤقتة في القوى المسلحة اللبنانية وفق شروط معينة تتفق عليها الحكومتان (المادة ٣).

٤ ـ إنه رغبة في أن يكون التدريب والتعليم واحداً في جيشي الطرفين المتعاقدين فإن الحكومة اللبنانية تتعهد بأن لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين في قواتها المسلحة، وبأن ترسل كل من ترى ضرورة لإرساله للتعلم خارج لبنان من رجال القوى المسلحة اللبنانية إلى المدارس ومراكز التعليم وقطاعات الجيوش الفرنسية، وعلى ظهر السفن الحربية الفرنسية. (المادة ٣).

٥ ـ تتخذ الحكومة اللبنانية لقواها المسلحة سلاحاً ولوازمه من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية. والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة اللبنانية لتمكينها من أن تؤمن في فرنسا احتياجات القوى المسلحة اللبنانية من أسلحة وعتاد وسفن وطائرات ولوازم وتجهيزات من أحدث طراز. (المادة ٤).

أما المواد الثلاث الأخيرة من الاتفاق العسكري فخصصت للقوة العسكرية الفرنسية. وفيما يلي تلخيص لأهم ما جاء فيها.

١ ـ تحتفظ فرنسا في الأراضي اللبنانية بقوة فرنسية برية وبحرية وجوية إلى أن يجري اتفاق جديد بشأنها بين الطرفين المتعاقدين[٦٩]. ومن المسلم

---

(٦٩) تكاد المعاهدتان السورية واللبنانية مع فرنسا أن تكونا متشابهتين إلا في بنود الاتفاق العسكري التي تنظم بقاء قوات فرنسية في كل من سوريا ولبنان. فقد اختلفت الشروط العسكرية في «الاتفاق العسكري» السوري الفرنسي عنها في «الاتفاق العسكري» اللبناني الفرنسي في بضعة أمور كان أهمها الشروط الثلاثة التالية: نص الاتفاق العسكري السوري بشأن القوات الفرنسية الباقية في سوريا بموجب المعاهدة على أن يكون عددها ١٠ آلاف جندي، وتمركزها في منطقتي العلويين وجبل الدروز، ومدة بقائها خمس سنوات فقط. أما الاتفاق العسكري اللبناني بشأن هذه القوات فإنه ١ ـ لم يحدد عددها، ٢ ـ ولم يحصر أماكن تمركزها بل أطلقها على الأراضي اللبنانية، ٣ ـ ولم يعين فترة زمنية محددة لوجودها بل اكتفى بالنص على بقائها إلى أن يجري اتفاق جديد بشأنها.

به أن إقامة هذه القوات في الأراضي اللبنانية لا تفيد معنى الاحتلال.

٢ ـ تسهيلاً لعمل القوات الفرنسية الباقية في لبنان تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تقدم لها كل ما يمكن من التسهيلات. وتشمل هذه التسهيلات استعمال الطرق، والسكك الحديدية، وطرق الملاحة، والمرافيء، والأرصفة، والمطارات، وسطوح المياه، وحق الطيران فوق الأراضي اللبنانية، واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي. وكذلك، يكون للسفن الفرنسية جواز عام في دخول المياه الإقليمية اللبنانية، والرسو فيها، وزيارة المرافيء اللبنانية، على أن تتلقى الحكومة اللبنانية علماً مسبقاً بهذه الزيارات. (المادة ٦).

٣ ـ وتمنح الحكومة اللبنانية للفرنسيين العسكريين والمدنيين وعائلاتهم المقيمين في الأراضي اللبنانية بمقتضى معاهدة الصداقة والتحالف الميزات والمناعات التي يكونون يتمتعون بها حين وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ (المادة ٧).

البروتوكولات:

يؤكد كل من لبنان وفرنسا في البروتوكولات الخمسة موافقتهما على الدخول في المفاوضات، فور إبرام المعاهدة، للاتفاق على التفاصيل المتعلقة ببعض الأمور المهمة المذكورة في المعاهدة والاتفاق العسكري. ومن أهم هذه الأمور تحديد امتيازات الفرنسيين المقيمين في لبنان بمقتضى المعاهدة (البروتوكول ١)، وتوضيح وضع الجامعات الأجنبية (البروتوكول ٢)، وتنظيم القضاء اللبناني بما يضمن للأجانب حقوقهم ومصالحهم (البروتوكول ٤)، وإقامة جميع المؤسسات اللبنانية المعدة لتأمين تسلم الحكومة اللبنانية المسؤوليات التي يؤمنها ممثل فرنسا لحساب لبنان وذلك خلال مهلة السنتين المنصوص عنها في الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة (البروتوكول ٥)، وأخيراً، لا آخراً، تسوية مسألة المصالح المشتركة الاقتصادية والمالية بين لبنان سوريا، وكيفية نقل سلطات التشريع والإدارة في هذين الحقلين من ممثل فرنسا إلى الحكومتين اللبنانية والسورية. وفي حال عدم إفضاء التسوية إلى قيام هيئة مشتركة بين لبنان وسوريا لتسلم إدارة هذه

المصالح تنقل الحكومة الفرنسية ما يخص لبنان من هذه المصالح والسلطات إلى الحكومة اللبنانية مباشرة (البروتوكول ٢).

المراسلات:

إن القسم الأخير من ملاحق المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية هو المراسلات الاثنتي عشرة المتبادلة بين المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل ورئيس الجمهورية اللبنانية اميل اده. لم تأت هذه المراسلات بشيء جديد، وإنما هي تأكيد وتوضيح لبعض البنود الواردة في المعاهدة الأساسية والاتفاق العسكري. وفيما يلي تلخيص لأهم ما جاء فيها:

١ ـ إن الحكومة اللبنانية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين اللبنانيين في الجيش الخاص الفرنسي تدخل في جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة الأولى من المعاهدة (المراسلة رقم ١).

٢ ـ إن الحكومة اللبنانية ستأتي من فرنسا بالمستشارين العسكريين والقضاة والموظفين الأجانب الذين ترى لزوماً لوجودهم في لبنان (المراسلة رقم ٢).

٣ ـ إن الحكومة اللبنانية تطلب من الحكومة الفرنسية الموافقة على إحداث مناصب ملحقين لبنانيين في السفارات والقنصليات الفرنسية في المدن الأجنبية التي فيها من المصالح اللبنانية ما يستوجب هذا العمل. كما تطلب منها أيضاً تقديم مساعدتها التامة للدفاع عن مختلف مصالح المهاجرين (المراسلة رقم ٤).

٥ ـ إن الممثل السياسي لفرنسا في لبنان ستكون له صفة سفير (المراسلة رقم ٥).

٦ ـ إن الحكومة اللبنانية مستعدة أن تضمن لجميع تبعتها بدون تمييز المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، وأن تؤمن تمثيل مختلف عناصر البلاد في مجموع وظائف الدولة تمثيلاً عادلاً (المراسلة رقم ٦).

٦ مكرر ـ إن الحكومة اللبنانية، تنفيذاً لمحتويات المراسلة السابقة رقم

٦ ستؤمن توحيد النظام المالي قبل وضع المعاهدة موضع التنفيذ. وستطبق في سائر الأراضي بالجمهورية اللبنانية برنامج إصلاحات إدارية يحتوي على ما يلي:

أ ـ إعطاء البلديات صلاحيات أوسع.

ب ـ إنشاء مجالس محافظات لها حق درس المسائل ذات الفائدة المحلية.

ج ـ تستشار هذه المجالس بشأن تخصيص نصيب محافظاتها من موازنة النفقات.

د ـ تكون قرارات المجالس المذكورة نافذة أو خاضعة لموافقة الحكومة المركزية حسب أهمية المواضيع وحسب الأحوال التي سيجري تحديدها (المراسلة رقم ٦ مكرر).

٧ ـ إن الحكومة اللبنانية مستعدة لأن تبقي لمؤسسات التعليم والإسعاف والخير الأجنبية ولبعثات التنقيب الأثرية الانتفاع من النظام الحالي للمؤسسات والعاديات (المراسلة رقم ٧).

٨ ـ إن الحكومة اللبنانية تتعهد باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم لبنان ولحسابه لمنفعة الأشخاص الطبيعية والحكمية الفرنسية (المراسلة رقم ٨).

٩ ـ إن الحكومة اللبنانية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة اللبنانية والعملة الفرنسية (المراسلة رقم ٩).

١٠ ـ يستفيد بالمعاملة الأكثر رعاية:

أ ـ اللبنانيون في فرنسا، والفرنسيون في لبنان، فيما يتعلق بمراجعة المحاكم.

ب ـ اللبنانيون في المستعمرات والمحميات الفرنسية.

ج ـ تبعة المستعمرات والمحميات الفرنسية في لبنان.

١١ ـ إن الحكومة الفرنسية قررت بمناسبة توقيع المعاهدة أن لا تطالب

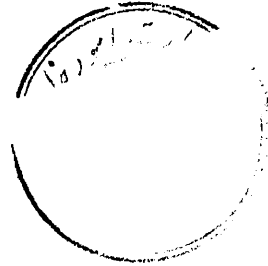
بتسديد النفقات التي تكبدتها فرنسا خلال وجودها في لبنان على تعهد الجيش، وتنظيم الإدارة، وتنمية الموارد المحلية، وإجراء الأشغال العامة في لبنان.

كانت هذه معاهدة الصداقة والتحالف بين فرنسا ولبنان. لقد وقعتها حكومتا البلدين في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦، وأبرمها مجلس النواب اللبناني في ١٧ منه. وبقي أن يبرمها البرلمان الفرنسي وينشرها رئيس الجمهورية لكي تصبح قانونية ونافذة.

كانت الآمال كبيرة في أنَّ إبرام هذه المعاهدة سيفتح صفحة جديدة في العلاقات الطيبة بين لبنان وفرنسا، وسيحقق للبنان ما كان يصبو إليه اللبنانيون من استقلال وسيادة واستقرار وتقدم وازدهار، وسيمهد لبلدهم السبيل ليصبح عضواً في «عصبة الأمم».

فهل كانت هذه الآمال الواعدة والتوقعات المتفائلة مصيبة وفي محلها؟ وهل كتب لها أن تتحقق، وإلى أي حد؟

إن هذا ما سنحاول أن نُبيِّنه في الجزء الثاني من هذا الكتاب.



اخترت عهد الانتداب الفرنسي بالذات موضوعاً لهذه الدراسة لثلاثة أسباب:

أولاً: لأن الأزمة اللبنانية الراهنة الناجمة بالدرجة الأولى عن اختلاف اللبنانيين حول الولاء المطلق للكيان اللبناني السيد الحر المستقل والاعتراف الكامل به وطناً نهائياً لهم قد بدأت فعلاً بصورة عملية جادة في أواخر الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً منذ أعلن المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير في ١ أيلول سنة ١٩٢٠.

وثانياً: لأن عهد الانتداب هذا أغنى أدوار التاريخ اللبناني المعاصر، حتى سنة ١٩٧٥، بقصص الصراع العقائدي بين الأفرقاء اللبنانيين حول تقرير هوية بلدهم وانتمائه القومي ومصيره السياسي.

وثالثاً: لأنه مع تقديري الكامل للأبحاث القيمة التي أجرتها نخبة من المؤرخين اللبنانيين في السنوات الأخيرة في هذا الحقل فإن المجال لا يزال واسعاً والحاجة قائمة لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الموضوعية الموسعة لتسليط أنوار الحقيقة الساطعة على بعض قضايا هذا العهد وجوانبه التي لا يزال يكتنفها شيء من الغموض والالتباس.